مصر والمصريون

فى مائتى عام

دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى الحديث والمعاصر

دكتورة

نهلة ابراهيم

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة الإسكندرية

BP مطبعة البحيرة

٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

سلسلة كتب مصر والمصريون

الكتاب الأول

مصر والمصريون
فى مائتى عام
دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى الحديث والمعاصر

دكتورة
نهلة ابراهيم
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

٢٠٠٧



٠٤٥/٣٣٥١٨٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

(طه ١١٤)

إهـــــــداء

إلى ابنى أحمد

وكل أبناء جيله

لعلها تكون خطوة فى طريق

المستقبل

محتويات الكتاب

الصفحة

تقديم --

مقدمة المؤلفة ------------------------------ ٧

الفصل الأول
تحليل سوسيولوجى لطبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

تمهيد -- ١٣

أولاً: ملامح المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ------------ ١٤

ثانياً: المجتمع المصرى والامبريالية العالمية ------------ ٣٦

ثالثاً: أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتشكيل البناء السياسى ------ ٤٧

رابعاً: البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى قبل الثورة ------- ٥٦

خامساً: طبيعة البناء الطبقى قبل ثورة يوليو ------------ ٦٥

سادساً: البناء الثقافى السائد قبل الثورة --------------- ٧٦

سابعاً: جدلية علاقة الإنسان المصرى بالسلطة الحاكمة قبل الثورة ٨٧

تعقيب -- ٩٢

الفصل الثانى
المجتمع المصرى والتحديات الخارجية فى نصف قرن

تمهيد -- ٩٩

أولاً: صراع المجتمع المصرى والإمبريالية العالمية -------- ١٠٠

ثانياً: المجتمع المصرى والتبعية للرأسمالية العالمية -------- ١٠٩

ثالثاً: المجتمع المصرى والنظام العالمى الجديد ------------ ١٢٥

تعقيب -- ١٣٤

الفصل الثالث

أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتغيير البناء السياسى للمجتمع المصرى المعاصر

تمهيد -- ١٣٩

أولاً: الأيديولوجيا الناصرية وسيطرة الحزب الواحد --------- ١٣٩

ثانياً: أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى والتحول نحو التعددية الحزبية ١٦٦

ثالثاً: التميع الأيديولوجى فى ظل سيطرة القطب الواحد ------- ١٩٢

تعقيب -- ٢٢٣

الفصل الرابع

طبيعة البناء الاقتصادى المتغير للمجتمع المصرى المعاصر

تمهيد -- ٢٢٧

أولاً: البناء الاقتصادى الاشتراكى فى الستينيات ------------ ٢٢٧

ثانياً: التحول إلى الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات ---------- ٢٤٦

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادى والانفتاح الانتاجى فى الثمانينيات --- ٢٦٩

رابعاً: تداعيات سياسات الخصخصة وآليات العولمة فى التسعينيات ٢٧٦

تعقيب -- ٢٨٣

الفصل الخامس

السلطة الحاكمة ولعبة التوازن الطبقى فى النصف قرن الأخير

تمهيد -- ٢٨٩

أولاً: الناصرية ولعبة التوازن الطبقى --------------------- ٢٩٠

ثانياً: الانفتاح الاقتصادى والطبقات الطفيلية -------------- ٢٩٩

ثالثاً: الانفتاح الإنتاجى وبلورة أوضاع الطبقة الرأسمالية ------ ٣٢٢

رابعاً: تداعيات العولمة والخصخصة على الطبقات الفقيرة الكادحة ٣٣٠

تعقيب -- ٣٣٤

الفصل السادس

البناء الثقافى تحليل "سوسيو – تاريخى" لطبيعة المجتمع المصرى المعاصر

تمهيد -- ٣٤١
أولاً: طبيعة البناء الثقافى فى الستينيات ---------------------- ٣٤١
ثانياً: سيطرة الثقافة المادية فى السبعينيات ------------------ ٣٥٧
ثالثاً: البناء الثقافى بين التغريب والاغتراب فى الثمانينيات والتسعينيات ---------------------------------- ٣٨٠
رابعاً: صراع العولمة والهوية الثقافية فى القرن الحادى والعشرين ٣٨٨
تعقيب -- ٣٩٧

الفصل السابع

المصرى المعاصر : التحدى والاستجابة

تمهيد -- ٤٠٣
أولاً: المصرى المعاصر ومواجهة قوى الامبريالية العالمية ---- ٤٠٥
ثانياً: الإنسان المصرى وتداعيات الانفتاح الاقتصادى --------- ٤١٧
ثالثاً: المصريون وتبعات سياسات الانفتاح الإنتاجى والخصخصة- ٤٤١
تعقيب -- ٤٥١

مقدمة المؤلفة

إن المجتمع المصرى مجتمع ألفى، تفاعلت الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية لتشكيل ملامح تكوينه الألفى التراكمى العتيد. فالأمس فيه يختلط باليوم ويلعب دوراً كبيراً فى رسم ملامح الغد ولعب تكوينه الأيكولوجى دوراً كبيراً فى طبيعة الحياة فيه فكان للنيل وللموقع الجغرافى الفريد دوراً كبيراً فى تنظيم الحياة الاجتماعية فى الداخل، وفى تشكيل طبيعة علاقة المجتمع المصرى بغيره من المجتمعات الأخرى.حيث كان المجتمع المصرى وأرض مصر مطمعاً للكثير من الغزاة المتعاقبين، فحفرت تجارب الغزاة مع الشعب المصرى معالم واضحة فى شخصية هذا الشعب الذى صبغه قهر الغزاة بالصبر والصلابة والتدين.

وإذا كانت كل ظواهر الحياة الاجتماعية جديرة بالدراسة السوسيولوجية الموضوعية المتأنية، فإن حركة تغير المجتمع المصرى عبر التاريخ لهى الأجدر والأولى بالدراسة، فالمجتمع المصرى يذخر بتركه تاريخية مثقلة تحمل بين طياتها ما يثرى التحليلات السوسيولوجية التاريخية الباحثة عن حقيقة التفاعل القائم بين أجزاء المجتمع المصرى، وعن العوامل التى تدفع إلى تغييره أو استقراره وعن عوامل تقدمه وتخلفه؛ فدراسة وتحليل المجتمع المصرى الحديث والمعاصر – من وجهة نظرى – تكشف بكل وضوح عن عوامل تخلف المجتمع المصرى، وعن المقومات الداخلية والخارجية التى يمكن أن تدفعه نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

وليس خفى عن المحللين أن دراسة وتحليل الماضى تكشف عن طبيعة تفاعلات الحاضر فى المجتمع المصرى المعاصر، وتساعد على إمكانية التنبؤ بحركة التغيير ومساراته فى المستقبل. ولقد كان ذلك دافعاً أساسياً دفع المؤلفة إلى إخضاع تاريخ مصر الحديث والمعاصر للتحليل السوسيولوجى للكشف عن طبيعة التفاعل القائم بين البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى. فى محاولة منها للكشف عن بعض العوامل التى تعمل على تغيير المجتمع المصرى. وعن العوامل التى تدفعه إلى التغيير فى وجهة دون أخرى.

ولقد آثرت أن ينحصر تحليلى لطبيعة المجتمع المصرى خلال المائتى عام الأخيرة، لأن تلك الفترة التى تبدأ من مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين شهدت الكثير من التغيرات والتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومثلت انفتاحاً للمجتمع المصرى على العالم الخارجى، وعاش خلالها المجتمع المصرى سلسلة من التحديات مع العالم الخارجى خاصة مع القوى الاستعمارية المتصارعة على السيطرة على خيراته للتحكم من خلاله فى طريق التجارة العالمى.

وإذا ما حاولنا النظر إلى أحداث تلك المرحلة الخصبة من تاريخ مصر، يمكننا تلخيصها فى عبارة واحدة وهى "ما أشبه اليوم بالبارحة" فدورة التاريخ تحمل الكثير من العوامل والأبعاد التى يمكن أن نراها تتكرر بعد أكثر من قرنين من الزمان متشابهة فى المضمون مختلفة فى بعض الأحداث والتفاصيل.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب وحاولت فيه أن أضع تحليلات اجتماعية أو سوسيولوجية تحاول أن ترقى إلى الموضوعية لطبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى منذ قيام الحملة الفرنسية على مصر وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين.

وحاولت أن أتناول بعض المواقف التاريخية البارزة التى تمثل نقاط انطلاق واضحة فى تاريخ المجتمع المصرى، أنطلق من خلالها إلى رصد وتحليل طبيعة البناءات الاجتماعية للمجتمع المصرى وما اعتراها من تغيير خلال تلك المرحلة الخصبة من تاريخ مصر الاجتماعى الحديث والمعاصر.

ويتناول الكتاب فى الفصل الأول طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى منذ قيام الحملة الفرنسية على مصر وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو، وحاولت فيه أن أتناول ملامح المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو من خلال رصد أهم المواقف التاريخية التى شهدت تفاعلاً واضحاً بين المجتمع والسلطة الحاكمة والشعب المصرى فى ظل التحديات الخارجية والضغوط الداخلية المتباينة. ومن الجدير بالذكر أننى لم أهتم بالسرد التاريخى المفصل لتلك الأحداث بقدر اهتمامى

باستخلاص تحليلات "سوسيو-تاريخية" تكشف عن حقيقة التفاعل القائم بين تلك العناصر فى كل موقف من تلك المواقف، وفى كل تلك المرحلة على إجمالها.

ولقد رأيت أن أبدأ تحليلاتى بنقطة أساسية وهى طبيعة علاقة المجتمع المصرى بالإمبريالية العالمية وانعكاسات ذلك على المجتمع المصرى، ثم انطلقت فى تحليلى إلى رصد أيديولوجياً السلطة الحاكمة ودورها فى تشكيل البناء السياسى، ثم رصد أثر تلك الأيديولوجيا فى رسم وتحديد طبيعة البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى قبل الثورة. ثم ينطلق التحليل إلى رصد طبيعة البناء الطبقى والاجتماعى للمجتمع المصرى، لنصل إلى رصد وتحليل البناء الثقافى والقيمى للمجتمع المصرى قبل الثورة ودوره فى تفعيل التغيير فى المجتمع المصرى، وخلال رصد طبيعة علاقة الإنسان المصرى بالسلطة الحاكمة فى ظل الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية التى عانى منها المجتمع المصرى بل والشعب المصرى قبل ثورة يوليو.

ولقد فضلت أن أخصص باقى فصول الكتاب لرصد طبيعة المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين. وأفردت الفصل الثانى لتحليل علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى وما فرضه من تحديات فى تلك الفترة. بينما يحوى الفصل الثالث تحليلات "سوسيو-تاريخية"لأيديولوجيا السلطة الحاكمة ودورها فى تغيير البناء السياسى للمجتمع المصرى المعاصر، بينما يهتم الفصل الرابع بتحليل طبيعة البناء الاقتصادى المتغير للمجتمع المصرى المعاصر. ويتناول الفصل الخامس تحليل سوسيولوجى لطبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى المعاصر من خلال رصد وتحليل دور السلطة الحاكمة فى لعبة التوازن الطبقى فى المجتمع المصرى فى النصف قرن الأخير. ويتناول الفصل السادس البناء الثقافى للمجتمع المصرى ودوره فى تفعيل التغيير فى المجتمع المصرى المعاصر. وأخيراً يحاول الفصل السابع أن يتناول طبيعة التحديات التى واجهها الإنسان المصرى المعاصر وطبيعة استجابته لتلك التحديات الداخلية منها والخارجية.

وأحب أن أوجه عناية القارئ إلى أن فهمنا وتحليلنا لمجريات التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى الحديث والمعاصر يمكن أن يساعدنا فى التعامل مع الواقع المعاش بكل تناقضاته وتحدياته، ولنقلها ثانية ما أشبه اليوم بالبارحة، وعلينا استخلاص العبرة والتعرف على قانون التغير والتغيير لنستطيع التحكم فى وجهته والخلاص من نقط ضعفه واقتفاء أسباب قوته.

المؤلفة

د. نهلة إبراهيم

أغسطس ٢٠٠٤

الفصل الأول

تحليل سوسيولوجى لطبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

تمهيد

أولاً: ملامح المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو.

ثانياً: المجتمع المصرى والإمبريالية العالمية.

ثالثاً: أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتشكيل البناء السياسى.

رابعاً: البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى قبل الثورة.

خامساً: طبيعة البناء الطبقى قبل ثورة يوليو.

سادساً: البناء الثقافى السائد قبل الثورة.

سابعاً: جدلية علاقة الإنسان المصرى بالسلطة.

تعقيب

تمهيد:

إن طبيعة تكوين المجتمع المصرى الألفى الطويل أكسبته تركة مثقلة بالتاريخ والجغرافيا، ومنحته الاستمرارية والتواصل رغم كثرة ما تعرض له من محن وكبوات وتناقضات وأزمات، وجعلت اليوم فيه وليد الأمس وصانع الغد. وتواجهنا تلك الحقيقة وتصطدم فى الوقت ذاته بحقيقة التغيرات المتتالية والمذهلة التى مر بها المجتمع المصرى، والتى غيرت من شكله عشرات المرات، فغيرت حكامه، واقتصاده وتركيبه الطبقى، وأضافت إلى بنائه القيمى قيماً مستحدثة تجاورت مع قيمه الموروثة. فتجاور فيه القديم والحديث فى انسجام ليس له مثيل. فلا هو انفصل عن ماضيه ولا هو الماضى برمته، وإنما هو تركيبة فريدة تفننت الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى تشكيلها.

ولقد فضلنا أن نبدأ مرحلة ما قبل ثورة يوليو من نقطة انطلاق أساسية وهى قدوم الحملة الفرنسية على مصر، وذلك لأنها تعد أول احتكاك ثقافى واسع بين الشعب المصرى بكافة فئاته وبين الحضارة الغربية الغازية.

وسوف يقتصر عرضنا على مجرد الوصف السوسيولوجى للملامح العامة للمجتمع المصرى فى كل مرحلة من المراحل السابقة الذكر من خلال التركيز على تحليل موقف الشعب المصرى من بعض المسائل التاريخية الهامة التى فرضت على الناس أن يتخذوا بشأنها موقفاً إما بالمناصرة أو بالمعارضة. ولقد وقع اختيارنا على عدد من المواقف الأساسية التى تمثل قمة التفاعل بين البناء الاجتماعى بكل متغيراته وبين الإنسان المصرى.

وتكمن أهمية تحليل مواقف الشعب المصرى من المسائل التاريخية الهامة فى التعرف على العوامل التاريخية المسئولة عن تغير البناء الاجتماعى خاصة ما يتعلق بتطور الرأسمالية العالمية وأثره على المجتمع المصرى فى ظل الخبرات الاستعمارية قديماً وسياسات التبعية حديثاً وما خلفته من نشوء سياسات اقتصادية

مختلفة وما أفرزته من تغيرات عميقة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثرها على الشعب المصرى.

ولن يقتصر تحليلنا على وضع تصور سوسيولوجى لشكل التفاعل القائم بين الإنسان المصرى ومجتمعه فى ظل ظروف النسق الرأسمالى العالمى فى مواقف تاريخية مختلفة وحسب، ولكننا سننتقل من مستوى الحديث عن مواقف جزئية متفرقة إلى الحديث عن طبيعة البناء الاجتماعى الاقتصادى ككل. ومن ثم فسوف ننتقل من مستوى الجزئيات لنصل إلى تصور عام لطبيعة كل مرحلة تاريخية وما طرأ عليها من تغيرات وأثرها على الشعب المصرى.

ومن هنا سيهتم الفصل بتناول ملامح المجتمع المصرى قبل الثورة من خلال إلقاء الضوء على عدد من المواقف الأساسية كالحملة الفرنسية، تولى محمد على الحكم، الثورة العرابية، ثورة ١٩، ثم ينتقل إلى رصد علاقة المجتمع المصرى بالإمبريالية العالمية قبل الثورة ، ثم طبيعة أيدولوجيا السلطة الحاكمة وتشكيل البناء السياسى قبل الثورة، ثم ننتقل إلى رصد طبيعة البناء الاقتصادى والبناء الطبقى والبناء الثقافى للمجتمع المصرى قبل الثورة وانعكاسات ذلك على موقف الإنسان المصرى من السلطة الحاكمة والإمبريالية العالمية قبل ثورة يوليو.

أولاً: ملامح المجتمع المصرى قبل الثورة:

- سوف نكتفى فى تحليلنا لتلك المرحلة بإلقاء الضوء على عدد من المواقف الأساسية:

١- الحملة الفرنسية، ٢- تولى محمد على الحكم، ٣- الثورة العرابية، ٤- ثورة ١٩١٩.

فلقد مثلت تلك المواقف ذروة تفاعل الإنسان المصرى مع حكامه ومجتمعه، وذروة تفاعله مع القوى الاستعمارية التى تناوبت عليه.

فلقد كان لما يمكن أن نسميه بفترة الاستعمار العسكرى خصوصية منفردة فى تاريخ مصر الحديث، حيث مثلت أكثر فترات التاريخ الحديث صراعاً بين القوى الاستعمارية العالمية والشعب المصرى لعب فيها النظام الحاكم دور المدافع

عن الوطن حيناً، ودور المدافع عن مصالحه الخاصة لصالح تلك القوى الاستعمارية وضد الشعب أحياناً أخرى، ووقف الشعب المصرى مدافعاً عن وجوده ضد الاستعمار العسكرى والتدخل الأجنبى، متحداً مع زعمائه ومع النظام الحاكم عندما يخلص الوقوف بجواره، وضد المستعمر الأجنبى وضد حكامه عندما ينحازون لمصالحهم الخاصة، ويتناسون مصالح مصر والشعب. وسوف نركز فى تلك الفترة على عدد من المواقف ونبدأ بقدوم الحملة الفرنسية على مصر.

(١) الحملة الفرنسية:

لقد كانت مصر ترزح تحت نير الحكم العثمانى قبل قدوم الحملة الفرنسية، فلقد كان نظام الحكم فى ذلك العصر من أسوأ نظم الحكم السلطوية والاستغلالية التى شهدتها مصر، فلقد أهمل الولاة العثمانيون والبكوات المماليك الرى وتوزيع المياه وحفظ الأمن فتعطلت الزراعة وفقد الأمن وذهبت ثروة البلاد وهاجر الكثير من سكان القطر إلى البلاد المجاورة واضمحلت الصناعة والفنون، وفتكت بالناس الأمراض والأوبئة، كل ذلك والحكام يصرفهم الجهل عن مقاومتها وليس فى البلاد طب ولا أطباء والناس متروكون لرحمة المنجمين والحلاقين. وفشا الجهل فى البلاد ورزح الشعب تحت نير العبودية وظلام الجهالة، وحرمت البلاد من معاهد العلم والتعليم، ولم يبق بها سوى الجامع الأزهر الذى كان قائماً قبل عصر البكوات المماليك وبعض المدارس الملحقة بالمسجد[١].

وكان المجتمع المصرى آنذاك ينقسم إلى فريقين: حكام، ومحكومين، فالمحكومون هم الشعب المصرى والحكام هم فئة المماليك الذين استبدوا بحكم مصر. وكان الشعب يتألف من عدة طبقات اجتماعية على رأسها العلماء ورجال الشرع وكان لهم فى ذلك العهد تأثير عظيم فى نفوس الأمة وقيادة أفكارها، ولهم الزعامة الأدبية والسياسية بين الجماهير، وإليهم يرجع تدبير الحركات التى ظهرت على مسرح الحوادث السياسية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ويلى العلماء فى الأهمية طبقة الملاك والتجار ثم طبقة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر. ج١. دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٤.

المزارعين "الفلاحين" ومنهم يتكون الشطر الأكبر من الأمة، وكانوا فى حالة يرثى لها من الجهل والفاقة. ثم الصناع والعمال الذين كانوا ينتظمون فى طوائف ولكل طائفة لها شيخ يرأسها يسمى شيخ الطائفة. ولقد كان المسلمون والأقباط يشتركون على السواء فى احتمال ظلم الحكام وسوء الإدارة، وشارك الأقباط إخوانهم المسلمين فى الزراعة والصناعة والتجارة، وتخصص الأقباط فى الأعمال الحسابية والمالية[1].

وفى ظل تلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القاسية التى كان يرزح تحت نيرها الشعب المصري طارت الأخبار إلى أمراء المماليك بقدوم الفرنساوية يهديون بر مصر ولكنهم لم يأبهوا بذلك ومن ثم دخل الفرنسيون مصر وما يهمنا هنا هو أن "نؤكد ظاهرة فذة في تاريخ مصر، لم نعرفها منذ ألفي عام إلا نادراً، ألا وهى خروج الشعب المصرى إلى الحرب. فقد مرت القرون ولم نسمع أن المصريين اشتركوا فى قتال بالداخل أو بالخارج إلا قليلاً"[2].

هذا الموقف الذى وقفه الشعب المصرى من المستعمر الفرنسى على الرغم من قسوة حكامه المماليك وقسوة ما وقع عليه من مظالم يعد موقفاً بطولياً، فهو لم يترك حكامه العتاة الظالمين يواجهون وحدهم الغازى المستعمر مثلما جمعوا وحدهم خيرات البلاد، بل قاموا وهبُّوا للدفاع عن بلدهم فى غضبة لم يشهدها تاريخ مصر الحديث من قبل.

هذا على الرغم من محاولات نابليون المستميتة لاستمالة الشعب المصرى. فعند قدومه إلى مصر أعلن أنه لم يجئ ليحطم الإسلام أو لينفصل ببلدهم عن الإمبراطورية العثمانية وإنما جاء ليحررهم من بطش المماليك[3]. وحاول أن يستميل المصريين تارة بالترغيب وتارة بالترهيب فقال فى منشوره إلى المصريين "طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم". "طوبى أيضاً للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٥٤ – ٦٠.

(٢) حسين فوزى، سندباد مصرى، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٧.

(3) Arthur Gold Shmidt, Jr., Modern Egypt "the formation of a nation state, West view press, Inc. U.S.A. 1988, p. 15.

المتحاربين فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إليها بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر"(١).ومع ذلك انفجر بركان الهياج فى البلاد كلها لشعورهم باقتراب الحملة الفرنسية، واستعدوا للمقامة فأخذوا يحصنون القلاع ويزيدون عدد الجنود بالمتطوعين للقتال ويجمعون جيوشاً من العرب(٢). ولم يكد المصريون يلتقون بالقادمين وجهاً لوجه حتى انفجرت الحرب وظلت تتقد بلا انقطاع طوال مدة الحملة(٣). التى امتدت لألف يوم بدأت يوم الاثنين ١٨ محرم ١٢١٣ أول يوليو عام ١٧٩٨ ميلادية. وتميزت هذه الفترة بمقاومة الشعب المصرى كله للحملة الفرنسية التى قادها نابليون بونابرت وكان للفلاحين الدور الأكبر فى هذه المقاومة الباسلة يحرقون وراءهم الحقول حتى لا يستفيد منها جيش نابليون. وكانوا يسوقون معهم ماشيتهم. فإذا وقعت قرية تحت سيطرة الجيش تجمع الفلاحون من القرى المجاورة واشتبكوا مع الجنود. حدث ذلك مرات لا حصر لها فى قرى كثيرة مثل قرية "شباس عمير" بالقرب من البرلس وقرية "بركة غطاس" ودمنهور وبلبيس والخانكة وأبو زعبل والمنير ومنوف وتتا وغمرين وكفر عشما والجمالية والمنزلة(٤).

هذا ولقد قام الشعب المصرى قبل معركة الأهرام بالتبرع والتطوع العام للدفاع عن القاهرة، فى حين انشغل أمراء المماليك بتهريب إمتعتهم حتى لا يستولى عليها الفرنسيون. وتجسدت ثورة المصريين وغضبهم أجل تجسيد فى ثورتى القاهرة الأولى والثانية. فجاءت ثورة القاهرة عنواناً لنفسية جديدة للشعب المصرى، ولا غرو فإن الحملة الفرنسية قد استفزت فى نفوس الشعب روح المقاومة الأهلية. وكانت القاهرة مسرحاً لتلك المقاومة كما كانت مصدراً لسريان الهياج والثورة الى أنحاء البلاد. فكان طائف الثورة يطوف فى مختلف البلاد بحيث كانت كلما أخمدت فى جهة انبعثت فى جهة أخرى(٥). وكانت فى الصعيد أشد بأساً وضراوة حيث

(١) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية، ج١، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٣) صبحى وحيدة فى أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت، ص ١٧١.

(٤) محمد السيد أيوب، فلاح مصر عبر التاريخ، دار التعاون، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨٠.

(٥) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية، ج١، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

شبت الثورة فى أربعين بلداً، وانضم إلى عملها نحو سبعة آلاف من الأهالى، وكانت المعارك التى نشبت بين الفرنسيين والأهالى أشبه بمذابح فتكت فيها نيران المدافع والبنادق بمجموعة من الأهالى محرومين من النظام غير مزودين إلا بأسلحة قديمة[1]. وانتشرت نيران الثورة فى الفيوم وبنى سويف وأسيوط وجرجا وزادت المعارك بين الأهالى والقوات الفرنسية فى الردسية وقنا وأبو مناع وإسنا فى عام ١٧٩٩ وامتد لقفط وأبنود وبرديس وجرجا وجهينة وبنى عدى وسمهود وأسوان فى جزيرة فيلة[2].

كل هذه القرى والمدن وغيرها قاومت جيش نابليون ببسالة وشجاعة منقطعة النظير وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد الثورة بإطلاق الرصاص واستمدت حملات التأديب. ومع ذلك لم يخطر ببال أحد من المصريين الفرار ولا فكر فى الاستسلام[3]. برغم إحراق كثير من القرى وذبح كل سكانها أو إطلاق الرصاص عليهم. وسنلاحظ باستمرار هذا التصعيد فى العنف، فكلما حاول الفرنسيون قمع المقاومة، وكلما كان العقاب قاسياً، زاد عنف الثورة واتسعت دائرة المقاومة، ومع ذلك نجد "برنوابيه" أحد رجال الحملة الفرنسية يحاول تحليل طباع المصريين كما يراهم فى القاهرة، ويقول إنهم خاضعون لأى سلطة طاغية تسعبدهم، ومع ذلك، لم يفكر للحظة أنه منذ نزول الجيش الفرنسى شاطئ الإسكندرية، لم يقبله أحد، بل حاول المصريون جاهدين التخلص منهم، وقصصه العديدة من مقاومة القرى على الرغم من العقوبات الشديدة من الحرق والسلب والنهب، أحسن دليل على أنهم "شعب عبيد مستعبدين". وعلى الرغم من ذلك، فلا مناص من ترديد الأفكار المسبقة. فنجده فى موقع آخر يصف الثوار الذين رفضوا البطش الفرنسى فى ثورة القاهرة قائلاً "الحشد الهائج المتعصب تعصباً دينياً أعمى ..." وتتحول ثورة القاهرة من أجل الحرية إلى تطرف وتعصب أعمى[4].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١٥، ٣٦٠.

(٢) محمد السيد أيوب، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٨١.

(٤) ليلى عنان، الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقية، كتاب الهلال، العدد ٥٠٠، دار الهلال القاهرة، أغسطس ١٩٩٢، ص ص ٣٦٠ – ٤٠.

ولقد كان هذا أحد النماذج المعبرة عن أسلوب التفكير الفرنسى آنذاك فيما يخص الشعب المصرى وطباعه وأسلوب مواجهته للفرنسيين ومع ذلك نجد كثيراً من المؤرخين – وخاصة الفرنسيين منهم – يتحدثون عن الدور الحضارى الضخم الذى أسدته الحملة الفرنسية لمصر. ويذهب هؤلاء المؤرخون إلى القول بأن مصر الحديثة الناهضة ما هى إلا من صنع تلك الحملة، والمتواضعون منهم يقولون إن الحملة الفرنسية هى التى وضعت أساس النهضة المصرية الحديثة[1].

ومع اعترافنا بأن الحملة الفرنسية كسرت الحواجز التى كانت بين مصر والعالم الغربى المتقدم ووضعت أمام الشعب المصرى صورة من صور المجتمعات الأوروبية المتقدمة، وجعلت الشعب قادراً على عقد المقارنات بين أوضاعهم وأوضاع هؤلاء الغزاة، مع اعترافنا بهذا فإن التحول الحضارى فى مصر خلال وأعقاب الحملة الفرنسية قام على أكتاف المصريين ونظام الحكم فى أيام محمد على[2].

كما أننا نؤكد أن الدور العلمى والحضارى للحملة الفرنسية اقتصر على العلماء المصريين وعلى بعض رجال الدين والفكر كالجبرتى مثلاً والذين استفزهم التفوق العلمى والعسكرى للفرنسيين، وتوصلوا لاستنتاج وحيد وهو ضرورة التعلم من أوروبا مجمل المعارف العلمية التكنيكية[3].

ولكن تمثلت القيمة الحقيقية للحملة الفرنسية فى كونها أصابت المجتمع المصرى بهزة عنيفة وأنها بذلك أيقظت فيه روح المقارنة والتغيير وتقبل التغير. إذ أصبح الناس أقدر على إعادة النظر فى أحوالهم الاجتماعية، وإعادة النظر هذه هى المفتاح الحقيقى للتحول التقدمى الاجتماعى[4]. كما كان لها عظيم الأثر فى استثارة روح القومية واهتاجت شعور المقاومة الأهلية فى نفوس المصريين[5].

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٣) أليكس فاسيليف، مصر والمصريون. ترجمة دار التقدم، الاتحاد السوفيتى. ١٩٨٩، ص ٣٢٩.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق. ص ٢٠٨.

(٥) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج١، مرجع سابق، ص ١٥٦.

وزادت قوة الشعب المصرى كقوة أخرى تسير مجرى الأحداث، خاصة بعدما أفقدت الحملة الفرنسية من قوة المماليك والأتراك فى نظر الشعب المصرى. فأخذ الشعب ينظر بعين السخط والمقت إلى عودة حكم المماليك وحكم الأتراك معاً، أما حكم المماليك فلم يكن قد نسى مظالمه القديمة، وما جره على البلاد من الخراب، وأما الحكم التركى فقد ظهر من سيئاته ومظالمه فى خلال السنوات التى أعقبت جلاء الفرنسيين ما جعل الشعب يكره أن يعود تحت نيره القديم.

ظهر للشعب فى خلال تلك السنين زعماء معدودون كونتهم الحوادث وثقفتهم التجارب، فكان لهم فضل كبير فى إظهار شخصية الأمة وتوجيهها إلى ما فيه خيرها وصالحها[1]. وهكذا كان مشايخ الأزهر يقومون فى هذا المجتمع بدور كبير يجعل منهم جهازاً من أجهزة الحكم القائم ويؤدى بهم إلى الوقوف فى صفه كلما هدده خطر خارجى[2]. وقد ساعد على زيادة نفوذهم بعد جلاء الفرنسيين أن التنازع بين المماليك والأتراك قد أضعف مركز الفريقين، فاستطاع الشعب فى خلال هذا التنازع أن يكسب نفوذاً جديداً وسلطة جديدة، وظهر لزعماء الشعب صوت مسموع فى حكومة البلاد وتطور الحوادث وعزل الوالى فى فترة الانتقال التى أعقبت الحملة الفرنسية[3].

وإذا كانت الحملة الفرنسية تمثل قمة تفاعل الشعب المصرى وزعمائه مع التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى. فإن الدور الذى قام به الشعب المصرى بعد رحيل الحملة الفرنسية والذى أدى إلى عزل الوالى التركى وتولية محمد على الذى اختاره الشعب المصرى وزعمائه يعد من أهم الأدوار التى لعبها الشعب المصرى وزعمائه فى التاريخ الحديث. ومن ثم وقع اختيارنا على موقف تولية محمد على حكم مصر، كموقف وصل فيه تفاعل الشعب المصرى وزعمائه مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قمته وأدى لأول مرة فى

(١) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) صبحى وحيدة، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج٢، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

تاريخ مصر الحديث والمعاصر إلى فرض إرادة الشعب فى تعيين الحاكم الذى اختاره وساعده على توطيد حكمه ضد القوى الداخلية متمثلة فى الوالى التركى وأعوانه، والقوى الخارجية متمثلة فى تركيا والإنجليز.

وسوف نتولى موقف تولى محمد على الحكم بالدراسة والتحليل فيما يلى:

(٢) تولى محمد على الحكم:

لقد كان التكوين الاجتماعى الاقتصادى المصرى قبل عهد محمد على أشبه ما يكون بالتكوين العبودى مع بعض ملامح التكوين الإقطاعى (ويسميه بعض المؤلفين بنمط الإنتاج الخراجى) وأعاق المستعمر تطوره الطبيعى. وكانت العلاقات الإنتاجية علاقات استغلالية بشعة للقوى المنتجة من جانب الحكام.وأعوانهم الذين كانوا يسيطرون على وسيلة الإنتاج الأساسية .. الأرض.

وكانت الظروف المعيشية للغالبية العظمى من المصريين سواء فى القرية أو فى المدينة شديدة السوء، اللهم إلا فى بعض فترات الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادى، وكان ذلك راجعاً إلى عدة عوامل متداخلة منها استيلاء الحكام وأعوانهم على معظم إنتاج الفلاح بحيث لا يبقى له حتى ما يكفى لكى يقيم أوده، والفيضانات التى تغرق الزرع وتقتل الماشية وتهدم المنازل وانخفاض ميناه النيل وتلف المزروعات نتيجة للجفاف وهجمات الجند للسلب والنهب وانتشار الأوبئة(١).

ولقد كانت فداحة الضرائب من أهم أسباب الثورات على المماليك، كذلك كانت سياسة خورشيد باشا فى فرض المزيد من الإتاوات الجديدة على أرباب الحرف والصنائع، والإغضاء على سيئات جيش الولاة ومفاسده وما ارتكبوه من جرائم واعتداءات على الأموال والأرزاق والأرواح. كان ذلك سبباً فى ازدياد نيران الثورة شدة وضراوة(٢). فأحدثت جماهير الشعب المصرى التغير الذى كان يمكن أن يكون حاسماً بقيادة زعمائه وخاصة عمر مكرم، فثاروا على خورشيد باشا

---

(١) سمير نعيم، انساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكيلها وتغيرها فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثانى، السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢، ص ١٢٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم فى مصر، ج٢، مرجع سابق، ص ص ٣٢٣ – ٣٣١.

الوالى التركى وعزلوه فى ١٢ مايو ١٨٠٥ وقرروا تعيين محمد على والياً على مصر(١). وظلت الحرب بين الشعب والوالى سجالاً إلى أن جاء القاهرة من الأستانة يوم ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ رسول يحمل فرماناً يتضمن الخطاب لمحمد على باشا بتثبيته والياً على مصر وبذلك توجت الثورة بفوز إرادة الأمة، واستقر الحكم لمن اختاره نواب الشعب والياً للأمر(٢).

ولقد كان من الممكن عزل محمد على فى أى لحظة ولكن الشعب تمسك به وأبقاه فى مصر رغم أنف السلطان، والخطأ الأكبر جاء من أن عمر مكرم – زعيم الشعب – تراجع وقدم محمد على والياً ربما لأن التقاليد جرت بأن يكون الوالى تركياً(٣). فلقد رأى البعض أن المصريين كانوا يسلمون بداهة بأن الحكم دائماً من شأن الأجانب. وكان هناك قول شعبى مأثور يقول "لما أنا بشا وأنت باشا مين يسوق الحمير"(٤). وفى هذا إشارة ضمنية إلى أن المصريين فى ذلك الوقت لم ينظروا لأنفسهم كجديرين بحكم بلادهم، وإنما هم جديرون فقط بالأعمال الدنيا. ولكن من المؤكد أن عمر مكرم كان يشعر بأن إخوانه المشايخ لم يكونوا مستعدين لتأييده .. ولقد تآمروا عليه مع محمد على بالفعل وأسقطوه وانتهى أمره بالنفى إلى دمياط .. وحكاية مؤامرة المشايخ على عمر مكرم حكاها عبد الرحمن الرافعى بكل التفاصيل .. ولقد تخاذل المشايخ وأظهروا أنهم أقل من الموقف بكثير .. فقد تنافسوا على مشيخة الأزهر وولايات الأوقاف .. وغابت عن أعينهم القضية الكبرى .. ومحمد على تركهم يأكل بعضهم بعضاً بعد أن استقر فى الولاية وصدر الفرمان أو الأمر السلطانى بتعيينه والياً على مصر فى ٩ يوليو ١٨٠٥م(٥).

---

(١) حسين مؤنس، باشاوات وسوبر باشوات "صورة مصر فى عصرين"، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج٢، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) حسين مؤنس، باشاوات وسوبر باشاوات، مرجع سابق، ص ٢٠.

(4) Arther Gold Shmidt, Jr., Modern Egypt, op. cit., p. 17.

(٥) حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشوات، مرجع سابق، ص ٢٠.

ولم يكن محمد على مرضياً عنه لا من الحكومة التركية ولا من الإنجليز، ولئن أخفقت مناورة سنة ١٨٠٥ وبقى على عرشه فإن ذلك لم يمنع الإنجليز من أن يسعوا حثيثاً فى تحقيق سياستهم التى ترمى إلى إقصائه عن مصر وإحلال المماليك مكانه. فكانت حملة فريزر عام ١٨٠٧ التى استعد لملاقاتها الشعب المصرى ولكن أمين أغا محافظ الإسكندرية سلم المدينة دون مقاومة. ثم تحرك الجيش الإنجليزى قاصداً رشيد فكان لأهالى رشيد النصيب الأوفر فى هزيمة الجيش الإنجليزى، لأن حاميتها العسكرية كانت من القلة بحيث لا تستطيع أن تصد الجيش الزاحف(١). فكان على القلة من أبناء الشعب الهائجين أن يقضوا على جنود الملك جورج الثالث المجنون! .. وعاود فريزر الكرة على رأس حملة قادها بنفسه، ولكنه منى بفشل آخر، وهزم مرة ثانية بعد المرة الأولى، ورأى نفسه مضطراً إلى مصالحة الشعب المصرى الهائج – الذى ظنه نائماً – فصالحه(٢). ومن ثم كان لزعماء مصر وشعبها دوراً كبير فى تثبيت حكم محمد على أمام مكائد الحكومة التركية والإنجليزية.

ومن ثم أخذ محمد على فى توطيد حكمه، ثم أنجز الكثير باسم مصر، فأعاد تنظيم الدولة وسعى للاستقلال بها عن الخلافة العثمانية، وبنى جيشاً وأسطولاً قويين، ومن أجلهما ومن أجل الإنفاق على الحروب التى خاضها بهما، أعاد تنظيم الإدارة والزراعة والتجارة وبنى صناعات حديثة، وأحدث نهضة تعليمية على أساس العلم والتكنولوجيا الأوروبيين، وترتب على ذلك أول اتصال فعال بين مصر والثقافة الأوروبية. وهذا ما حدا بالكثير من الباحثين والمؤرخين إلى اعتبار محمد على نقطة البدء فى تاريخ مصر الحديثة(٣).

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٣٥ – ٦٢.

(٢) حبيب جاماتى، مصر مقبرة الفاتحين، فى سلسلة تاريخ ما أهمله التاريخ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، العدد ٨، ١٩٦٢، ص ص ٢١٧، ٢١٨.

(٣) طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠٥.

وعلى الرغم من سجل محمد على الحافل، إلا أن ما فعله كان على حساب تخريب المواطن المصرى. فما أن تخلص من المماليك الذين كانوا شوكة فى سبيل استقرار حكمه حتى بدأ يسلك مسلكهم فى مصادرة الأموال، ومضاعفة الضرائب، وسلب المحصول الزراعى دون أن يبقى للفلاحين ما يأكلون. ولم يثنه عن ارتكاب هذه المظالم نقد علماء الأزهر الذين تقدموا إليه يذكرونه بالعهد الذى أخذوه عليه يوم أن نصبه والياً. بل سارع إلى الأمر باعتقالهم وأمر بنفى السيد عمر مكرم إلى دمياط وقد كان صاحب الكلمة الأولى فى تعيينه، وكان يتملقه حينئذ أمام العامة ويقول له: يا والدى![1].

هكذا كان الإقليم فى عصر محمد على يموج بالاضطراب والقلق بعد أن هبطت على الفلاحين سياسة الحكومة فى الضرائب والتجنيد والسخرة، التى عارضوها ولكن فى صمت وسلبية، وكان تعبيرهم عن ذلك يظهر فى بعض الأحايين ويدل على تحمل مئات من سنوات القمع والكبت والمعاناة[2]. فما من صنف من صنوف العذاب لم يتحمله سكان المدن والقرى فى هذا العهد .. القتل ودفن الأحياء وبتر الأعضاء ولا سيما الآذان وإجلاس الناس على صوان اشتعلت تحتها النار حتى احمر معدنها والقبض على النساء والإلقاء بهن فى الماء أمام أزواجهن الذين ربطوا بالحبال[3].

ولقد اتخذ نضال الفلاحين ضد حكم محمد على الاستبدادى صورتين: الهرب من الأرض، أو إحراق المحاصيل وتخريبها. وعلى الجانب الوطنى كان نضال الفلاحين يتصاعد إلى أن يأخذ شكل انتفاضات مسلحة هدفها إسقاط محمد على.

---

(١) سيد عويس، قراءات فى موسوعة المجتمع المصرى، دار الهلال، إبريل ١٩٨٨، ص ٢٠، ٢١.

(٢) حلمى أحمد شلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد على، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ١٤٠.

(٣) محمد السيد أيوب، مرجع سابق، ص ٨٤.

١- الهروب من الأرض:

ترتب على سياسة الضرائب المرتفعة، والتعسف فى تحصيلها واحتكار الدولة للمحاصيل، والتجنيد الواسع للسخرة أن أصبح الفلاحون يشعرون بأن حيازة الأرض عبء يصعب عليهم احتماله. فصار هروبهم من الأرض سمة بارزة من سمات عهد محمد على.

٢- إحراق المحاصيل وتخريبها:

إن إتلاف المحاصيل وإحراق الأجران التى تكدست فيها المحاصيل بعد جمعها كان يشكل ظاهرة عامة فى ذلك الوقت، وهى تدل علىأن الفلاحين كانوا يرون أنه لم تعد لهم مصلحة فى الإنتاج وإنما مصلحتهم فى حرمان محمد على من الحصول على ناتج عملهم.

٣- الانتفاضات المسلحة:

يكاد يكون عهد محمد على كله عهد قلاقل وتمردات وانتفاضات فلاحية مسلحة فى كل أنحاء مصر (الوجه البحرى والصعيد). ويورد "جبيرل بايير" عدداً من الثورات المسلحة وصلت قواتها فى بعض الأحيان إلى ٤٠,٠٠٠ مقاتل. وقامت الانتفاضات المسلحة فى الوجهين القبلى والبحرى على السواء.

وهكذا فإن عهد محمد على رغم ما شهده من بعض مظاهر التحديث السطحية، كان من الناحية التاريخية الاجتماعية نكسة فى تطور مصر الاجتماعى، ورجعة إلى الدولة المركزية الاستبدادية فى أبشع صورها، وبسبب سياسات محمد تراجع تطور الرأسمالية حتى ظهرت فى أبشع صورها على يد الرأسمال الأجنبى ولخدمة مصالحه(١).

وإن كان الشعب المصرى قام بدور عظيم فى تولية محمد على حكم مصر وفى توطيد حكمه وفى الزود عن مصر ضد خطر الحملة الإنجليزية، فإنه قاسى الويلات من جراء حكم محمد على المستبد الظالم وثار عليه ثورة سلبية تارة فهرب من الأرض حيناً وأحرق المحاصيل حيناً آخر. وثار عليه ثورات مسلحة أحياناً أخرى، ولقد استمرت السياسة الاستغلالية للفلاح المصرى من قبل الأسرة العلوية

(١) طاهر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص ١٢٠ – ١٢٢.

وإن كانت قد قلت ضراوتها قليلاً فى عهد عباس وإسماعيل على سبيل المثال لكن الظلم والقهر والاستبداد ظل ملازماً لحكم الأسرة العلوية فى أواخر القرن التاسع عشر، مما أدى إلى قيام ثورة عرابى التى أطلق عليها العامة هوجة عرابى.

(٣) ثورة عرابى وموقف الشعب المصرى منها:

تبدو الثورات فى تاريخ مصر الحديث وكأنها ثورات بالنيابة وكان يحدث ذلك على النحو التالى: تخرج طائفة من أبناء الفلاحين أو الطبقة الوسطى فى المدن وتنخرط فى صفوف الجيش أو فى صفوف المثقفين ثم تثور نيابة عن جماعات الفلاحين أو سكان الحضر التى أفرزتهم أو دفاعاً عن مصالحهم أو كليهما معاً. وبعد ذلك تهب جماهير الشعب التى ترى فى ذلك مصلحة لها إلى تأييد الثورة. وتهب الطبقات التى ترى فى ذلك تهديداً لمصالحها لمعارضة ما يحدث. وهذا هو ما حدث فى ثورة عرابى. فأصحاب الثورة هم أبناء الفلاحين الذين هيأت لهم النظم التعليمية والإدارية التى أدخلها محمد على فرصة للانضمام للجيش أو الإدارة أو الأزهر، ومن ثم المشاركة فى الحياة الثقافية العامة. ولم يكن خروج عرابى بجنوده للتظاهر إلا حلقة أخيرة من حلقات متعددة تمثلت فى معارضة دينية واجتماعية صاخبة قادها زعماء الحركة الثقافية فى هذه الفترة. فلقد اتجه هؤلاء المثقفون إلى الشعب مباشرة وبدأوا فى خلق جو من الاستياء العام أو على الأقل الرغبة فى التغيير عند العامة. وكان من أبرز هؤلاء جمال الدين الأفغانى الذى وقف موقفاً مناهضاً للخديوى وللسيطرة الأجنبية ودعا إلى الإصلاح كأساس للوحدة الوطنية وكطريق وحيد لتقوية موقف مصر فى مواجهة التحكم الأوروبى. وهى دعوى لاقت آذانا مصغية من المثقفين وضباط الجيش. وأيقظت خطب جمال الدين وتعاليمه نهضة وطنية تجلت فى ظهور الصحف السياسية وإقبال الناس عليها وتحدثهم فى شئون البلاد العامة وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية(١).

ولقد ظهرت أسماء "محمد عبده"، "سعد زغلول"، "عبد الله النديم"، "الهلباوى" وكان هؤلاء من المصريين الخلص، من ريف مصر. كما ظهرت التيارات العديدة،

(١) أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى "تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ج١: القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٨، ص ص ٢٧١ – ٢٧٣.

وتشكلت الجمعيات الداعية إلى الإصلاح السياسى أو الإصلاح الاجتماعى، وتصاعدت الشعارات التى تتحدث عن الشعب وحقوقه المهضومة[١].

ومن ثم تهيأت البلاد لحركة تنتظر الزعامة التى تقودها لمواجهة استبداد الخديوى، والضياع الاقتصادى، وإهمال حقوق الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذلال البلاد بالرقابة الأوروبية ووضع البلاد تحت رحمة الأجانب[٢] لقد تهيأت البلاد لثورة. بدأت بمظاهرة الجيش أمام قصر عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ حيث طلب عرابى إسقاط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النمط الأوروبى، أى له سلطة حقيقية وليس مجرد وظيفة استشارية[٣]. ومنذ ذلك الوقت أصبح عرابى بطلاً لكل المضطهدين، وذا شعبية كبيرة فى القاهرة وخارجها، وبدأت تتوافد عليه الجموع، ويتصل به الأعيان ومشايخ البلاد ويطلبون منه المساعدة وفتح عرابى صدره للجميع، يساعدهم قدر ما يستطيع ويبتسم فى وجوههم جميعاً ويترك فى نفوسهم أثراً لا يمحى[٤].

وسنحاول أن نلقى الضوء على موقف الشعب المصرى من الثورة العرابية للكشف عن طبيعة العلاقة التى ربطت الشعب المصرى بالبناء الاجتماعى وبالسلطة الحاكمة آنذاك.

لقد قام الشعب المصرى بمؤازرة مظاهرة الجيش فى عابدين "فزحفت الوفود وآلاف العمد والأعيان يقفون مع أعضاء مجلس شورى النواب وما لا يحصى عدده من الجماهير يصاحبهم شعورهم الذى وصل إلى قمة الاشتعال". ولقد كتب مراسل التايمز البريطانية: "من العبث أن نخفى الحقيقة وأن لا نعترف أن هذه حركة وطنية ضد التدخل الأجنبى وإذا كان جائزاً منذ أسبوعين القول أنها مجرد حركة محدودة. وفى نطاق عدد محصور من الضباط، فإن هذا يغدو عبثاً اليوم ... إن الشعب كله يؤيد الجيش .. وأصبح الجميع لا يهابون شيئاً فى التعبير عن

(١) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٣) طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٤) محمد عوده، أحمد عرابى قصة ثورة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٧.

آرائهم". وكتب قنصل النمسا: "هذه ليست تمرداً أو حركة عسكرية بأية حال .. هذه ثورة شعبية وطنية تماماً" (١).

ويورد جابرييل بايير عدداً من التمردات الفلاحية فى أجواء الثورة العرابية عام ١٨٨٠ ضد السخرة فى مناطق زراعة الأرز،وكان انتصار الفلاحين فيها مشجعاً لتمردات فى مناطق أخرى. وفى عام ١٨٨٢ كانت هناك حالة عامة من التمرد بين الفلاحين. وتفيد أوراق الثورة العرابية ومحاضر التحقيق مع قادتها أن الريف المصرى شملته حركة فلاحية واسعة للاستيلاء على أراضى الخديوى وأسرته والأمراء والأجانب والأتراك وكبار الملاك وخاصة الذين خانوا الثورة مثل محمد سلطان باشا وطلعت باشا وعثمان رفقى باشا، وكان الفلاحون يوزعون الأراضى فيما بينهم، كما كانوا يستولون على ما فى المخازن وعلى المواشى ويرسلونها لجيش عرابى، بل كان هناك ما يمكن تسميته بأولى عمليات التأميم فى التاريخ المصرى، حيث استولى الفلاحون فى المنيا على مصنع السكر واعتبروه ملكاً لهم، وكذلك استولوا على بعض معامل حليج القطن فى قرية منية سلامة بمديرية البحيرة.

وكانت حركة الفلاحين أنشط ما تكون فى الشرقية والغربية والبحيرة والقليوبية والمنيا وأسيوط وقنا. وكانت تلك مناسبة لكى يصفى الفلاحون حساباتهم مع المرابين الأجانب من أرمن ويونانيين ويهود، كما ارتفعت الطلبات بإسقاط ديون الفلاحين وديون الحكومة. وفى كثير من هذه الحالات كان الفلاحون يستخدمون السلاح للاستيلاء على أراضى كبار الملاك.

وكان عمق المستوى الاجتماعى للثورة لدى القاعدة الفلاحية مقترناً بعمق المحتوى الوطنى و الديمقراطى، والفلاحون لم يكونوا يريدون الأرض وحسب، بل كانوا يعتبرون أن الأرض لن تكون مضمونة لهم إلا فى وطن مستقل وفى ظل حكومة تمثلهم. فاستجابة لطلب عرابى تطوع خمسة آلاف من الفلاحين لحمل السلاح وحراسة شواطئ بحيرة المنزلة من نواحى دمياط والمطرية والمنزلة خشية أن ينزل الإنجليز هناك، كما كانت هناك حركة تطوع واسعة من جانب الفلاحين

(١) المرجع السابق، ص ١٨.

للانضمام للجيش، وبلغ عدد المتطوعين فى مديرية جرجا ٢٠٠٠ فلاح، وفى مديرية المنيا ٢٦٠٠ فلاح[١].

ولم تكن هناك قوة أو سلطة فى البلاد تستطيع أ ن ترغم مائة ألف من المصريين على أن يهرعوا للتطوع فى بضعة أيام وكما لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر، ولو لم تكن هذه الروح موجودة ومستغلة لما صمدت البلاد وانهارت المقاومة أمام القوة البريطانية الجبارة.

وكتبت صحف العالم .. الصحف العثمانية والصحف الأوروبية تسجل الظاهرة "لأول مرة تندفع جموع الفلاحين المصريين للقتال، بعدما كان هذا هو الشبح الذى يهرب منه بأى ثمن" [٢].

كذلك هناك نماذج عديدة من التبرعات التى قدمها بعض صغار الأعيان من العمد والمشايخ وجماهير الفلاحين لجيش عرابى، والتى كانت تصل الدفعة الواحدة منها إلى آلاف من الأرادب من القمح والفول والعدس وقطعان كاملة من الغنم ومئات من الخيل ورؤوس الماشية وعلف الماشية، وآلاف من الأثواب للجنود[٣]. ولقد ذكر الزعيم أحمد عرابى فى مذكراته الخاصة أن الأمة المصرية عن بكرة أبيها قدمت التبرعات وأظهرت من النخوة والغيرة ما لم يسبق له عهد فى القرون الخالية. كما أكد أن الأمة المصرية على اختلاف مشاربها كانت شديدة التحمس والنهوض لقتال الإنجليز الطامعين فى بلادهم[٤].

وتعتبر الثورة العرابية – رغم قصر عمرها (١٨٨١-١٨٨٢) – نقطة تحول رئيسية فى تاريخ مصر الحديث، وذات صدى كبير فى تاريخها المعاصر. وهى بلا جدال ثورة من أجل التحرر من الطغيان – فى عصر الليبرالية – ومن الاستعمار فى عصر القومية، وحق الشعب فى أن يحكم نفسه بعيداً عن تسلط فرد أو قوة أجنبية. ولقد سارت مصر فى الاتجاه السليم نظرياً، ولكن عملياً وقعت فى

(١) طاهر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص ١٦٣، ١٦٤.

(٢) محمود عودة، أحمد عرابى قصة ثورة، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) طاهر عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٤) أحمد عرابى، مذكرات الزعيم أحمد عرابى، دار الهلال، العدد ٤٦١، مايو ١٩٨٩، ص ١٩٤.

أخطاء شديدة، وفى نفس الوقت كانت الدول الكبرى مستعدة لتسوية خلافاتها على حساب الدول والشعوب الأوروبية أو الشعوب الصغيرة أو الضعيفة[1].

ومن ثم فإن الشعب المصرى قام بدور إيجابى فى مؤازرة ثورة عرابى وفى صد الاحتلال الإنجليزى، وكاد أن يحرز نجاحاً ملموساً بقيادة زعامته الوطنية لولا تحالف عدد كبير من البشاوات والعمد مع الخديوى توفيق وقوفاً إلى جانب القوى الإنجليزية والفرنسية، فكانت الخيانة، هى الضربة الموجهة للشعب المصرى وزعمائه والتى أدت إلى وقوعه تحت نير الاستعمار البريطانى عام ١٨٨٢، والذى استمر لأكثر من سبعين عاماً، جاهد فيها الشعب المصرى وزعمائه بشتى الصور أمام ظلم الاحتلال الغاشم باحثاً عن الاستقلال، وتجلت أعظم صور مقاومة الشعب المصرى فى ثورة ١٩ التى تحالفت فيها كافة طبقات الشعب المصرى فى ثورة عارمة عمت القطر المصرى كله وكان لها عظيم الأثر فى تاريخ الشعب المصرى الحديث.

(٤) ثورة ١٩ وموقف الشعب المصرى منها:

إذا كانت ثورة عرابى قد واكبت صعود فئات متعددة من المصريين إلى صفوف الإدارة والجيش والقوة الاقتصادية، فإن ثورة ١٩١٩ واكبت ازدهار البرجوازية المصرية بجناحيها الزراعى والصناعى مع امتداد ونضوج لشريحة الانتلجنسيا التى انشغلت بالمسألة المصرية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وهيأت نهاية الحرب العالمية الأولى فرصة أن تقوم جماعة من الانتلجنسيا شكلوا من أنفسهم وفداً نيابة عن الشعب المصرى لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح. واستطاعوا أن يكسبوا عطف الأمة وتأييدها من خلال عرائض يوقع عليها الناس بحيث أصبحوا يظهرون أمام الإنجليز والقصر بأنهم يتحدثون باسم الأمة. ولقد بدأت أحداث الثورة عندما تم اعتقال سعد زغلول ورفاقه[2] فى ٨ مارس ١٩١٩. ولسنا هنا فى معرض التأريخ للثورة. ولكن الذى نود تأكيده هنا أن نقطة البداية فى الثورة قد جاءت من شريحة عليا من الانتلجنسيا بدأت تتحدث باسم الأمة أو نيابة

(١) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٣٣٢.

(٢) أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى، مرجع سابق، ص ص ٣٩٠، ٣٩١.

عن الأمة كما حدث فى ثورة عرابى تماماً. والمحقق أن سعداً وصحبه لم يهدفوا بتكوينهم للوفد إلى إحداث ثورة فى الدخل أو المطالبة بإصلاحات كما كان يهدف عرابى وإنما كان همهم الأول هو تنظيم عملية الدعاية للقضية المصرية فى الخارج. غير أن تصدى الإنجليز والقصر لهم، فضلاً عن الثقة التى اكتسبوها من جراء تدعيم الأمة لهم، قد جعلهم يتحدثون من موقع أحدث صداماً بينهم وبين القصر وأعطى الإنجليز ذريعة القبض على سعد ورفاقه نفيهم إلى مالطة، وهى الحادثة التى كانت بمثابة شرارة الثورة التى قامت بها الجماهير العريضة من الشعب[1]. فلاحون وعمال ورجال دين من مختلف الطوائف، ومثقفون، ورأسمالية زراعية وإقطاعية، وموظفون ونساء وفتيات نزلن إلى المظاهرات ضد الاحتلال. وهذه هى قوى الثورة التى هبت قبل أ ن يطلب منها زعيم أن تثور، ومن هنا كانت قيمة ثورة ١٩١٩[2]. ويجب علينا أن نحلل موقف الشعب المصرى بكافة فئاته من تلك الثورة.

ما إن سمعت كل تلك القوى الوطنية، على اختلاف درجاتها الثورية والوطنية، بأن الإنجليز رفضوا السماح لسعد زغلول بالسفر إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح حتى هب الشعب كله فى ثورة واحدة ضد الاحتلال (٨ مارس ١٩١٩)[3]. فاضرب طلاب المدارس العليا وعمال الترام وانقطع المحامون عن المحاكم[4] ووقف شعب مصر، بلا جيش يستند إ ليه، وبسلاح قديم جداً، وقليل جدياً، وبلا زعامة واضحة محددة بعد نفى سعد زغلول ورفاقه، ووقف شعب مصر ثائراً ضد أكبر وأقوى دولة فى العالم خرجت منذ وقت قصير جداً منتصرة فى أعظم حرب عالمية حينذاك. وهذه هى قيمة ثورة ١٩١٩ الكبرى، فقد وضعت مفهوماً للثورة إنها لا تهتم بقوة العدو بقدر ما تهتم بالتحرك الثورى تمهيداً لخطوات أخرى إذا ما توفرت الظروف.

(١) المرجع السابق، ص ٣٩١.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧٦.

(٤) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص ١٨.

ففى المدن، وفى القاهرة بالذات، كانت جموع الطلبة، والعمال، والمثقفين، ررجال الأزهر، طلبته وعلمائه، ورجال الدين المسيحى قد جندوا أنفسهم للمشاركة فى الثورة، وكان الخطباء من شيوخ الأزهر يلهبون الشعب بخطبهم فى الكنائس، وكان القساوسة يحمسون أفراد الشعب يخطبهم فى المساجد، والطلبة والعمال والفتيات وقود ا لثورة فى مختلف الأحياء(١).

واستثارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلاً من أن تقل واضطرمت وقدتها بدلاً من أن تخمد. وتعددت المظاهرات فى مدن القطر فقوبلت بمثل ما قوبلت به فى القاهرة، وسرت أخبار القتل وإطلاق الرصاص إلى أنحاء الأقاليم، فانفجر كمين السخط الذى طال كظمه فى الصدور، وانفجرت الثورة فى كل مكان(٢).

وكان الفلاحون هم القوة الميدانية الكبرى، التى لم تجعل الثورة مقصورة على المدن، وإنما جعلتها ثورة شعبية عامة من أقصى شمال دلتا مصر، حتى أقصى جنوب صعيد مصر. وقامت هذه الجماهير بقطع خطوط المواصلات بين المدن بعضها وبعض معرقلة بذلك حركة القوات البريطانية، وعازلة بعضها(٣).

ولقد أخطأت السلطة العسكرية فى كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تقصد به إلى البطش والإرهاب، وتدفعهم إلى نقيض ما تريد من الخوف والطاعة، وتثير النفوس إلى التحدى والمعاناة بدلاً من الإذعان والسكينة. بالغت فى قمع المظاهرات فزادت المظاهرات(٤). ويؤكد ذلك ما قاله عبد الرحمن فهمى فى إحدى سائله إلى سعد زغلول: "ثقوا وتأكدوا بأن الشدة التى تعامل السلطة بها المصريين لم تزدهم إلا قوة وتضامناً وصبراً على تحمل الشدائد وثقوا أيضاً بأنه أصبح كل مصرى لا يفكر فى شئ غير استقلال بلده وخلاصها من قيد العبودية وأصبح القوم هنا يتبادرون فى تحمل مصائب القسوة ويتفاخرون بما يصيبهم من أضرار كالنفى أو الاعتقال أو الحبس أو التهديد والإهانة(٥).

(١) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٣٧٦.
(٢) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص ١٩.
(٣) عبد العزيز سليمان، مرجع سابق، ص ٣٧٧.
(٤) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٥) محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ "المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى"، ج١، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ١٧٧.

وبعد أ ن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت فى كل تجربة لم يسعها إلا أن تجرب الوسيلة الوحيدة الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الأولى، وهى إطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء، فإن الحجر عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الإحجام عن تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس وانفجارها ونشوب الثورة وانتشارها.

وقامت مظاهرات الابتهاج فى مكان مظاهرات الغضب والهياج، وامتنعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب اللاجب، فخلت محاضر الأقسام من حوادث الطرازين و اللصوص التى لم تكن تمتنع ساعة من أيام الشح والضيق ووفرة المال فى جانب وندرته فى جانب آخر، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء فى مظاهرات واحدة[1].

وإذا كان هذا هو موقف الشعب المصرى "طلبته، عماله، موظفوه، ومثقفوه" فإن الوضع يختلف قليلاً بالنسبة لكبار الملاك والرأسمالية المصرية الذين رحبوا بثورة الفلاحين، وبثورة العمال والطلبة فى المدن، وبإضراب الموظفين، وبتوقف الحياة كلها واتخاذ القوى الوطنية جانب الثورة. ولكن كانت القوى الرأسمالية تريد من الثوار أن يثوروا فقط، ثم يتركوا الأمر فى يد الرأسمالية لتدبره مع الإنجليز على مائدة المفاوضات. أما أن تستمر الثورة فهذا ما كانت لا تريده الرأسمالية. ولكن حدث تطور أدى إلى إزعاج الرأسمالية إزعاجاً شديداً من استمرار الثورة وظهور قيادات وطنية عديدة ليست تحت سيطرة كبار الملاك وإنما تحت توجيه المثقفين، هذا التطور هو أن نا دى بعض الفلاحين بأن توزع أراضى كبار الملاك على الفلاحين وأن تتجه الثورة إلى الاتجاه الاجتماعى. وكان هذا أخشى ما تخشاه الرأسمالية المصرية وكبار الملاك. فسعت هذه القوى إلى وقف تطور الثورة عند هذا الحد قبل أن تمس مصالحهم مباشرة. وبالتالى يكون الفلاحون قد فقدوا القيادات التى يمكن أن تستمر فى توجيه ثورتهم وتحولت تلك القيادات الرأسمالية إلى العمل ضد الثورة بالتعاون مع القوى الأخرى التى أزعجها نمو وتطور الثورة، ونعنى بذلك السلطان فؤاد الأول، والأقلية الشركسية والتركية، والوزارة، والذوات، وفوق هذا وذاك: سلطات الاحتلال البريطانى[2].

(١) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

وفى علاج الحكومة البريطانية للقضية المصرية، عملت على تغيير فى القيادات البريطانية، حتى تظهر بمظهر الراغب فى الوصول إلى تفاهم، وحتى تعطى للمصريين صورة من صور الانتصار، ولكنه انتصار مظهرى، فلقد استخدم (اللنبى المندوب السامى البريطانى) قوته بقسوة، فى سياسة إرهاب شاملة ضد مختلف طبقات الشعب. وعملت سلطات الاحتلال على ضرب القرى بقسوة مما أرغم الثوار على توقيف حركتهم العامة للتحول إلى نوع من حرب العصابات تولاها المثقفون فى المدن، واضطرابات تتوالى فى المدارس والأزهر، وبدا الإنجليز أنه أمكن السيطرة على الموقف. ولكن قوة الثورة ظلت كامنة وإمكانيات تجددها واضحة(١).

ومن هنا لجأت سلطات الاحتلال البريطانى إلى سياسة المفاوضات مع الحكومة المصرية، وإلى أسلوب التأجيل والتسويف وإعطاء وعود وآمال برفع الحماية البريطانية عن مصر لم يكتب لها أبداً التحقيق. فكانت سلسلة من التصريحات والمعاهدات الشكلية فى مضمونها كتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ومعاهدة ١٩٣٦.

ولكن مهما كانت مكاسب مصر من معاهدة ١٩٣٦، فإن وجود الاحتلال البريطانى فى البلاد كان يفرض على قوى مصر السياسية والشعبية أن تبدأ حركة تحررية جديدة، وعلى أسس جديدة حتى تستكمل البلاد استقلالها(٢).

ومع نهاية الثلاثينات ازدادت الفجوة فى الداخل بين الفقراء والأغنياء، واشتدت ضراوة مثلث الفقر .. الجهل .. المرض .. وتحمل المصريون تلك الأوضاع المضنية بصبر شديد. ولكن تلك الحالة لن تظل إلى الأبد(٣). خاصة وأن الحرب العالمية الثانية – وسوقها السوداء – زادت من تعميق التناقضات الاجتماعية فى مصر، وانتهت والحقيقة الاجتماعية فى مصر تقول إن نصفاً فى المائة من سكانها يحصلون على خمسين فى المائة من دخلها القومى(٤) فتكرر حدوث ظواهر

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(3) Arther Gold Shmidt. Jr, op. cit., p. 68.

(٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان "حرب الثلاثين سنة"، ج١، ط١، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٢.

العنف الفردى والجماعى، ولعل اغتيال أحمد ماهر فى فبراير عام ١٩٤٩، وتعرض مصطفى النحاس لمحاولات ثلاث لاغتياله – لعل هذا يقدم نماذج لحالات العنف الفردى على اختلاف مصادره خلال فترة الأربعينات[١]. حتى انفجرت الطاقات الثورية الكامنة فى الشعب المصرى وخصوصاً بين الطبقات الشعبية والمثقفين على أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦. حيث تشكلت كتائب التحرير بصورة تلقائية وبغير معونة أو مساعدة أو توجيه من الحكومة القائمة، وضعت هذه الكتائب بين صفوفها طلائع المثقفين وخصوصاً طلبة الجامعات والمدارس، وكذلك العمال وغيرهم الذين لم يترددوا فى ترك أعمالهم والانتقال إلى منطقة القنال للمشاركة فى حرب التحرير ضد القوات الإنجليزية. التى أخذت تتحرش بالمواطنين المصريين وتطلق النيران عليهم وتجبر العمال المصريين على العمل بالقوة فى القاعدة[٢]. مما أدى إلى ازدياد مقاومة الشعب المصرى، ولعل حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ يعد أهم شواهد العنف الجماعى، فلقد اعتبر كثير من المحللين أن حرائق يناير بغض النظر عن مسألة من الذى أشعلها كانت نذيراً على تيارات السخط والتذكر التى ماج بها الجسد الاجتماعى والسياسى حينئذ[٣]. وبدأت حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانقلاب سلمى "أبيض" لم يتميز بالتطرف أو الجذرية فى أى جانب من جوانبه، ولم تكن النية المعلنة لتخرج عن نطاق تطهير الجيش والتخلص من الخونة وضعاف النفوس[٤]. ولقد قابلها الشعب بالبشر والارتياح والفرح، إذ كان فساد الحكم قد بلغ ذروته، وكان الشعب يتطلع إلى الثورة كوسيلة لتحريره من النظم والأوضاع الفاسدة[٥].

(١) السيد يس، الثورة والتغير الاجتماعى "ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٣٣، ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٢، ١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٤) نزيه نصيف الأيوبى، تطور النظام السياسى و الإدارى فى مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٧) فى سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ – ١٩٧٧)، معهد الإنماء العربى، بيروت، "د.ت. "، ص ٦٣.

(٥) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ "تاريخنا القومى فى سبع سنوات"، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩، ص ٣٤.

وإذا كان العرض السابق قد أعطى صورة مختصرة ومتعمقة لملامح المجتمع المصرى منذ الحملة الفرنسية وحتى قيام ثورة يوليو، من خلال التركيز على عدد من الأحداث التى تعد محوراً رئيسياً لتغير المجتمع المصرى تفاعلت فيه مجموعة قوى داخلية وخارجية ولعب فيها الإنسان المصرى دوراً كبيراً فى تغيير محور الأحداث. فإننا سنحاول أن نلقى الضوء على حقيقة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة من خلال دراسة وتحليل مدى الاستمرارية والتغير الذى لحق بالبناء السياسي و الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى ظل سيطرة القوى الاستعمارية المختلفة.

وسنبدأ تحليلنا للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى برصد وتحليل علاقة المجتمع المصرى بقوى الإمبريالية العالمية قبل ثورة يوليو.

ثانياً: المجتمع المصرى والإمبريالية العالمية:

علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى:

لقد كان علاقة المجتمع المصرى بالإمبريالية العالمية علاقة يشوبها التوتر والصراع والأطماع المتزايدة من قبل الغرب فى المجتمع المصرى بخيراته الوفيرة: فكانت الحملة الفرنسية على مصر وكانت محاولات بريطانيا المستميتة لإبعاد فرنسا عن مصر، ثم كانت محاولات بريطانيا المرة تلو المرة للاستيلاء على مصر حتى تمكنت من إجهاض محاولات محمد على للاستقلال بمصر والنهوض بها سنة ١٨٤٠[١]. ثم كانت محاولاتها للتدخل فى شئون مصر الداخلية عن طريق ربطها بالرأسمالية الغربية من خلال فتح أبواب مصر على مصراعيها للتجارة الدولية، واستمر تدعيمها لوجودها فى مصر بإغراقها فى الديون حتى تم لها الاستيلاء الكامل على المجتمع المصرى، فكان الاحتلال البريطانى الذى استمر لأكثر من سبعين عاماً اتبعت فيه بريطانيا سياسة الوعود والمعاهدات والاتفاقيات مستندة إلى علاقاتها بالدول الكبرى "كفرنسا وأمريكا" خاصة بعد انتصارها فى الحرب العالمية الثانية، وانتهت السيطرة العسكرية لبريطانية فى مصر بمقتضى اتفاقية الجلاء فى سنة ٥٤، ومنذ ذلك الحين حاولت بريطانيا وفرنسا وأمريكا –

---

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ٢٧.

القوة الجديدة فى الساحة الدولية – حاولت السيطرة على المجتمع المصرى الـذى يحتـه عدد من الضباط يعلنون للعالم مبدأ القضاء على الاستعمار ويشجعون على قيام الثورة فى العالم الثالث كله(١). ومن ثم ارتبطت محاولات بناء الدولة الحديثـة فى مصر وتوجهها نحو الخارج، باصـطدامها بـالقوى الدوليـة ذات المصـالح المتعارضة والتى جعلت من سياستها عدم السماح لمصر بمثل هذا التحرك السياسى ورأت فى تعاظم قوة مصر تهديداً لمصالحها ومن ثم عملت على تحطيم هذه القوة قبل أن تتعمق جذورها(٢).

إن سياسية القوة الإمبريالية تجاه مصر وكل الدول التى اسـتعمرتها تكـاد تكون واحدة، وإن كانت سياسة فرنسا تميل دوماً إلى اللجوء لتزييف وعى الشعوب المستعمرة، ومحاولة كسب ودها. بينما كانت إنجلترا دائمة اللجوء للعنف والمواجهة العسكرية المباشرة دون الاهتمام باستمالة الشعوب أو التأثير على وعيهم. وسنحاول أن نوضح تلك الفكرة من خلال التركيز على عدد من النقاط الأساسية فى تجربـة الاحتلال الفرنسى إبان الحملة الفرنسية على مصر، وفى تجربة الاحتلال الإنجليزى لمصر.

أ- الحملة الفرنسية: التحدى والاستجابة:

لقد حرص الفرنسيين أن يكون لديهم تقارير عن أحوال مصـر السياسـية والاقتصادية وبعض الصور عن أوضاعها الاجتماعية قبل أن تصل الحملة الفرنسية أرض مصر لتستعمرها فى يوليو ١٧٩٨(٣).

ولكن الإنسان المصرى الذى فرض عليه حكامه المستبدين عزلة قاسـية، فكانت معلوماتهم عن الفرنسيين أو الفرنجة محدودة للغاية. فكان هبـوط الحملـة الفرنسية هزة حقيقة و ضربة قوية وجهت إلى النظام التقليدى الذى كان سائداً فـى مصر آنذاك.

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) محمد نعمان جلال ومدى المتولى، هوية مصر، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٣٥.

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق ، ص ١٧٣.

فلقد كانت الحملة الفرنسية على مصر مفاجأة مروعة، رآها المصرى نكبة من أعظم النكبات التى نزلت بوطنه. حقيقة استهان بها فى أول الأمر، ولكن لم يلبث أن أدرك أنه فى مواجهة عصر وقوى لم يكن يتوقعها أو يتصور مدى قدراتها(١).

ولقد اتضحت سياسة الفرنسيين من أول احتكاك مع الشعب المصرى من خلال المنشور الذى طبعه بونابرت باللغة العربية والفرنسية، ليوزع النسخة العربية على المصريين ليبين لهم نياته وأسباب غزوه لمصر.

والمنشور موجه إلى"أهالى مصر"، وهو يهدف إلى التفرقة بين الحكام والشعب، وهذا أسلوب اتبعته الغالبية العظمى من الدول التوسعية لعلها تعزل الشعب عن الحكومة وبذلك تضعف المقاومة التى تنتظرها، ومثل هذه الدعاية تصادف نجاحاً فى المجتمعات التى يعانى فيها الشعب من ظلم حكامه، مثلما كان الحال فى مصر المملوكة. وفى نفس الوقت أكد المنشور أن الحملة – وهى موجهة ضد المماليك – غير موجهة إلى السلطان العثمانى، بل أشار إلى أن الفرنسيين فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى" وأن الفرنسيين أعداء أعداءه، فقد كان الفرنسيون يدركون حقيقة عمق الولاء المصرى للسلطان العثمانى خليفة المسلمين وأنهم حين يثورون على و الى أو حاكم ظالم – حتى ولو كان السلطان نفسه هو الذى عينه – إنما يثورون ضد الطاغية وليس ضد السلطان العثمانى.

ثم كشر بونابرت عن أنيابه حين طلب من الشعب المصرى أن يقف ساكناً ساكتاً خلال القتال بين الفرنسيين والمماليك وهدد القرية – التى تقاوم الجيش الفرنسى – بأن (تحرق بالنار).

ومن ثم يمكن القول:

١- أن بونابرت استخدم أساليب دعاية لإقناع المصريين أو غزوته لا علاقة لها بنظرية الحروب الصليبية وكان الشعب المصرى – رغم هذا – يرى أنها حملة صليبية ولم تؤثر فيه الأساليب والحجج التى قدمها بونابرت.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧٤.

٢- أن المصريين كانوا غير مستعدين إطلاقاً لتفهم شعارات الثورة الفرنسية، فمهما كانت مبادئها سامية فلا قيمة لسموها وإزاء خطة لاستعمار البلاد بالقوة[١].

٣- هدف بونابرت إلى إيقاع الفرقة بين الشعب والمماليك على اعتبار أن المماليك يمثلون القوة العسكرية التى ستتصدى للحملة، ولكن رغم ما كان الشعب يعانيه من ظلم المماليك فإن ذلك لا يؤخذ فى الاعتبار عند تعرض البلاد لغزو أجنبى.

وإذا ما حاولنا رصد القوى التى تصدت للوجود الفرنسى فى مصر فإننا نجدها تتمثل فى: (١) القاعدة الشعبية كلها دون تحفظ لم تقبل وجود الفرنجة الصليبيين على أرض مصر. ولا قيمة لأى مبرر يساق إليهم لقبولهم وما كان تعاملهم معهم إلا مسايرة إلى حين. (٢) القيادات الدينية بكل فئاتها. (٣) العامة التى تحركت لأول مرة فى التاريخ ضد حكامها المماليك تحركاً ثورياً حيث انقض (الجعيدية والحرافيش وأوباش الناس ونهبوا عدة بيوت من بيوت الأمراء". (٤) الأقباط ونصارى الشوام.

ومن ثم يمكن القول أن القاعدة الشعبية وا لقيادة الدينية الإسلامية كانت أعمق القوى الاجتماعية فى مصر إيماناً وولاءً لمصر، ومعها على نفس المستوى الأولجاركية المملوكية، وتليها الطائفة القبطية، أما نصارى الشام فأقلها ولاءاً،و أخيراً العرب أو البدو الذين يرفضون سيطرة حكومية أيا كانت هذه السيطرة، ويضعون أنفسهم على هامش الدولة[٢].

ولقد حاولت الحملة الفرنسية اتباع سياسة دينية، تحاول بها أن تقلل من غضب القوى الداخلية المختلفة التى تتصدى للحملة. فكان بونابرت يعمل على كسب القاعدة الشعبية إلى جانب، وكان محقاً حين اتخذ من الدين والتقاليد الدينية وسائل للتقرب من القاعدة الشعبية العريضة.

(١) المرجع السابق، ص ص ١٨٧ – ١٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩١ – ٢٠٠.

وعلى جانب آخر عمل بونابرت على تولية النصارى بعض المناصب الإدارية التنفيذية. كما عمل على منحهم حق المواطنة الكاملة، وذلك عملاً على إحداث الفرقة بين فئات الشعب المصرى من جانب، وعملاً على الاستفادة بتعاونهم معه. "فالمستعمر يجد أنه من اللازم له أن يتعاون مع أقلية أو طائفة كانت لا تتمتع بكافة حقوق المواطنة؛ فالأغلبية عند المستعمر للاستغلال والأقلية أو الطائفة للتعاون وتبادل المنفعة. وهذه قاعدة عامة"(١).

ومن أهم الآثار الاجتماعية للحملة الفرنسية إنها وجهت ضربة حاسمة للطائفة الحاكمة المملوكية، ففقد المماليك ثقة الشعب المصرى خاصة بعد إهمالهم فى الدفاع عن مصر مما جعل صورتهم مهزوزة للغاية فى عيون المشايخ والأعيان والشعب، وأصبحوا وكأنهم يتطلعون من بعد خروج الحملة الفرنسية إلى نظام جديد ينقذ البلاد من التدهور ويحفظها من غزوة أوروبية جديدة.

كما ساعدت الحملة الفرنسية على لعب الشعب المصرى والزعامة المصرية الشعبية دور إيجابى، خاصة بعد المظالم التى نزلت بالشعب خلال ذلك الصراع بين العثمانيين والمماليك والإنجليز من جهة والقوات الفرنسية من جهة أخرى جعلت الشعب المصرى يعيد النظر فى أحقية العثمانيين فى حكم مصر بعد خروج الفرنسيين: فتحرك الجمهور – على حد تعبير الجبرتى – وأرغم خورشيد باشا – الوالى المعين من قبل السلطان العثمانى – على مغادرة البلاد، وأعلنوا محمد على والياً على مصر: فكان ذلك نهاية عهد وبداية عهد(٢).

وكان ذلك أيضاً بداية لدورة أخرى من الصراع بين الإمبريالية العالمية بقيادة إنجلترا ومحمد على. ولم يكن الإنجليز – فى البداية – يسعون إلى احتلال البلاد والاستقرار فيها، ولكن كانوا يسعون أساساً إلى إقامة حكم فى مصر يدور فى فلكهم ولا يخضع – إن أمكن – للسلطان العثمانى. فتحالفوا مع محمد بك الألفى لإزاحة محمد على من الحكم(٣). فكانت حملة فريزر التى واجهها شعب رشيد بكل ضراوة. فكانت حرب الشوارع فى مدينة رشيد، هى الأولى فى الشرق العربى بين

(١) المرجع السابق، ص ٢٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٢.

أهل البلاد وجيش الغزاة قبل أن يستقروا فيها. ويعد ذلك الانتصار فى رشيد، تجمعت قوى البلاد الشعبية والحكومة لمواجهة المعتدين وتفوقت عليهم فى معركة (الحماد). وأصيب أعوان الإنجليز من المماليك بصدمة قاصمة.

ومن ثم ترجع قيمة هذه الانتصارات التى حققها الشعب المصرى فى أكثر من مواجهة ومعركة ترجع إلى أن صانع النصر هو جمهور مصر، وهذه نقلة لها دلالتها فلقد أصبح الزود عن تراب الوطن عقيدة تترسخ فى النفوس، بعد أن كان أمر القتال والحرب حكراً على صنف معين من غير المصريين. ورفع المصرى سلاحه التافه دفاعاً عن وطنه وانطلقت جموع المقاتلين، من القاهرة إلى شمال الدلتا للمشاركة فى القتال دون انتظار لأوامر الحكام.

ب- المجتمع المصرى وأطماع الدول الكبرى

"منذ عهد محمد على حتى الاحتلال البريطانى"

* لقد كان محمد على واعياً إلى حد كبير جداً إلى مخاطر الأطماع الاستعمارية الأوروبية، وكم من مشروع عرض عليه ولكن تجنبه حفاظاً على مصر واستقلالها، ففكرة شق قناة تربط بين البحرين عرضت عليه، وعرض عليه مد خطوط سريعة للمواصلات بين السويس والإسكندرية، ولكنه تجنب الموافقة على مثل هذه المشروعات الكبيرة الأوروبية.

كذلك وجه محمد على أنظار المسئولين فى حكومته إلى أن يعملوا على منع تدفق البضائع الأجنبية على مصر والشام منعاً من تسرب العملة الذهبية والفضية إلى خارج البلاد الأمر الذى يعرضها لأزمات اقتصادية شديدة.

وطبق محمد على نظام الاحتكار - بمعنى أن الدولة هى المتحكمة فى عمليات التجارة الداخلية والخارجية - ومن ثم كان من المستحيل على أية قوة اقتصادية أن تشق طريقها إلى داخل البلاد أو تتحكم فى سياساتها التجارية الخارجية. ولكن ذلك الأمر تعارض مع مصالح بريطانيا فعملت على القضاء على نظام الاحتكار. وحقيقة أن محمد على قاوم فى حياته ضغوط بريطانيا ولكن اضطرت حكومة مصر من بعده أن تذعن وأن تفتح مصر أبوابها أمام التجار

الإنجليز وغير الإنجليز من الأوربيين(١). وفتحت مصر أبوابها للبضائع الأوروبية وسرعان ما قلت قدرة الصناعات المحلية على مواجهة هذه المنافسة، التى لم تكن منتظرة قبل عام ١٨٣٨، ولم تستطع هذه الصناعات المحلية الاستمرار بعد وفاة محمد على عام ١٨٤٩. وهكذا أصبح الباب مفتوحاً أمام التدخل الأجنبى.

ووجد هذا التدخل فى شق قناة السويس وسيلته المفضلة. فكان الامتياز الذى منحه سعيد لصديق طفولته فرديناند ديليسبس بحفر قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤، يمثل بداية تدخل رأس المال الأوروبى فى مصر، وهو فى قمة توسعه الاستعمارى. حيث أخذ ديليسبس يدفع البلاد، بلا هوادة فى طريق القروض الأجنبية تلك التى دفعت إسماعيل إلى التنازل عن أسهم القناة للدائنين الفرنسيين، ثم الإنجليز، وانتهت ضغوطهم بالاستيلاء على حصة مصر كلها فى شركة قناة السويس نظير مائة مليون فرنك، والحقيقة أن ذلك وضع حداً لعهد السيطرة الفرنسية، وأصبح احتلال بريطانيا لمصر مطروحاً على جدول الأعمال.

ولقد حاولت احتلال مصر من خلال وضع مصر تحت الإشراف المالى المباشر لبريطانيا العظمى على الاقتصاد المصرى لمتابعة سداد دين موحد قيمته ٧٢ مليون جنيه استرلينى، واضطرت أمام رفض إسماعيل إلى أن تؤلف مع فرنسا بعثة مشتركة وكونت ديناً موحداً قيمته ٥٩ مليون استرلينى وديناً ممتازاً قيمته ١٧ مليون جنيه استرلينى. وكلا الدينين يتم سدادهما حتى عام ١٨٤١. كل ذلك تحت إشراف صندوق الدين برئاسة المبعوثين الأنجليزيين وثلاثة آخرين، فرنسى، وإيطالى، ونمساوى، وهم يتمتعون بسلطات عليا فيما يتصل بالاقتصاد والمالية والنقل. وقد بدأ نظام الحكم الثنائى هذا فى الوقت الذى كانت مصر فيه تحتضر.

واستسلم إسماعيل، وتنازل عن أملاكه، لكى يحافظ على استقلال مصر. ثم تم عزل الخديوى إسماعيل.(٢)

ولقد تركز جهد الدول الاستعمارية فى فرض الوصاية على المجتمع المصرى عندما عمدت إلى تقليص سلطة الخديوى فى إدارة أمور البلاد وفرضت

(١) المرجع السابق، ص ٣١٨.

(٢) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ص ٣٧ – ٥٠.

عليه وزارة برئاسة نوبار (الأرمنى) ودخل فى عضويتها وزيران أحدهما إنجليزى والثانى فرنسى. ومن ثم مهدت وزارة نوبار المستبدة - باستنزافها لثروات البلاد - مهدت الطريق أمام الثورة العرابية عام (١٨٨١ - ١٨٨٢) ولكن الدول الكبرى كانت مستعدة لتسوية خلافاتها على حساب الدول والشعوب غير الأوروبية أو الشعوب الصغيرة أو الضعيفة.

فدبرت العناصر الأوروبية المنتشرة فى الإسكندرية - بالتعاون مع بعض أعوان الخديوى - مذبحة المصريين والأجانب الذين كانوا على جانب كبير من التسليح، وكان الغرض من وراء ذلك هو إثبات أن حكومة الثورة عاجزة عن المحافظة على الأمن وعلى أرواح الأجانب. ودمر الأسطول الإنجليزى الإسكندرية فى ١١ - ٧ - ١٨٨٢ واحتلها وبدأت الحرب بين أكبر إمبراطورية فى العالم حينذاك ومصر التى تخلى عنها الجميع حينذاك والتى لا تملك من السلاح إلا أقلة.

ولكن الأدهى من ذلك أن الجيش المصرى أصبح مرغماً على أن يحارب فى جبهتين فجأة، وذلك بسبب موقف التقرير الذى وقفه فرديناند ديليسبس - مدير شركة قناة السويس - وبسبب موقف الخيانة الذى وقفه الخديوى نفسه من مسألة اقتحام الأسطول البريطانى القناة. وكانت النتيجة هى هزيمة الجيش المصرى وبداية الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢.

وكان هناك عوامل أخرى إلى جانب التفوق العسكرى الضخم للإنجليز، أدت إلى هذه الهزيمة أهمها أن الجبهة الداخلية لم تكن قد أعدت بعد لحرب كبيرة. ثم أن الإنجليز كانوا منذ البداية يؤكدون أنهم ما جاءوا إلا ليعيدوا السلطة الشرعية إلى صاحبها (الخديوى) وتخليص البلاد من زعماء (العصيان العسكرى) وأنهم بعد هذا سيجلون عن البلاد. وكانوا يقسمون بشرف بريطانيا وبتعهداتها الدولية بأن تجلو عن البلاد حتى لقد صدر الكثير من الوعود والتعهدات البريطانية دون أن ينفذ وعد واحد. فاستمر الاحتلال من ١٨٨٢ حتى ١٩٥٤[1].

(١) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ص ٣٢٦، ٣٤٦.

ج- المجتمع المصرى فى ظل الاحتلال البريطانى:

"بين الحركة الوطنية وسياسة الوعود البريطانية الكاذبة"

* عمل الاستعمار البريطانى على القضاء على القوى الوطنية المستعدة للتحرك وعلى رأسها الجيش فسرحته، وأعادت تشكيله تحت قيادة بريطانية جعلته فى خدمة الاستعمار البريطانى سواء فى مصر أو السودان. كما عطلوا كذلك كل الحريات السياسية والصحفية فيما عدا ما يتعلق بأعوان الاحتلال.

* ولم تهدأ المقاومة المصرية ضد الاحتلال البريطانى وإنما كانت شعلتها فى أول الأمر ضعيفة، رفعها، بقدر ما كان لديه من قوة محمد عبده الذى كان يدعو إلى قيام حركة إسلامية عامة ضد الوجود الإنجليزى فى مصر. وكانت الحركة التحريرية بقيادة محمد عبده ثم مصطفى كامل تعمل على أن تحى فى المصريين إصرارهم على التحرر من الاستعمار. ولكن تبلورت تلك الحركة فى ثورة ١٩١٩ كرد فعل طبيعى وقوى لفرض الحماية البريطانية على مصر عقب الحرب العالمية الأولى. وكنتيجة لمطالبة القوى الوطنية لرفع الحماية عن مصر، وكان نفى سعد زغلول بمثابة الشرارة التى انطلقت بعدها أكبر ثورة شعبية منذ ثورة عرابى. اشتركت فيها كل قوى الشعب المصرى بفلاحيه وعماله وطلبته وموظفيه ومثقفيه.

* وحاولت الحكومة البريطانية من خلال سياسة المفاوضات فى علاج القضية المصرية، كما عملت على تغيير فى القيادات البريطانية حتى تظهر بمظهر الراغب فى الوصول إلى تفاهم، وحتى تعطى للمصريين صورة من صور الانتصار، ولكنه انتصار مظهرى.

* كما لجأت سلطات الاحتلال البريطانى إلى سياسة إرهاب شاملة ضد مختلف طبقات الشعب. فقبض على الألوف وصدرت أ حكام السجن المؤبد، والإعدام بكثرة فى كثير من أجزاء البلاد[1]. وعملت سلطات الاحتلال على ضرب القرى بقسوة مما أرغم الثوار على توقيف حركتهم العامة للتحول إلى نوع من حرب العصابات تولاها المثقفون فى المدن، واضرابات تتوالى فى المدارس

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٦٠ – ٣٨٤.

والأزهر. وبدا للإنجليز أنه أمكن السيطرة على الموقف. ولكن قوة الثورة ظلت كامة، وإمكانيات تجددها واضحة.

* وكان أهم تحرك للإنجليز ضد الثورة خارج البلاد هو منع القوى الدولية من مشاركة المصريين آمالهم، ولذلك عملوا على الحصول على موافقة الحماية البريطانية على مصر(١).

واستمر الإنجليز فى سياسة الوعود من جانب، وفى سياسة البطش والتنكيل من جانب آخر، مستفيدة فى ذلك من تعاون الملك وأعوانه، حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وإذا ما حاولنا رصد التغيرات التى طرأت على علاقة المجتمع المصرى بالإمبريالية العالمية فإننا يمكن أن نحصرها فى عدد من المحاور الأساسية سنوردها فيما يلى.

■ التغيرات التى طرأت على علاقة المجتمع المصرى بالإمبريالية العالمية قبل الثورة:

* لقد شهد نهاية القرن الثامن عشر بداية تطور الرأسمالية الغربية، وأدى ذلك التطور إلى ضرورة فتح أسواق لها فى الشرق، فجاءت بداية الصراع الإمبراطورى الأول بين بريطانيا وفرنسا، فكانت الحملة الفرنسية على مصر وكانت محاولات بريطانيا المستميتة لإبعاد فرنسا عن مصر، ثم كانت محاولات بريطانيا الاستيلاء على مصر المرة تلو المرة حتى تمكنت من إجهاض محاولات محمد على للاستقلال بمصر والنهوض بها سنة ١٨٤٠، ثم كان محاولاتها للتدخل فى شئون مصر الداخلية عن طريق ربطها بالرأسمالية الغربية من خلال فتح أبواب مصر على مصراعيها للتجارة الدولية، واستمر تدعيمها لوجودها فى مصر بإغراقها فى الديون حتى تم لها الاستيلاء الكامل على المجتمع المصرى، فكان الاحتلال البريطانى الذى استمر لأكثر من سبعين عاماً اتبعت فيه بريطانيا سياسة الوعود والمعاهدات والاتفاقيات مستندة إلى علاقاتها بالدول الكبرى "كفرنسا

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٨٣، ٢٨٤.

وأمريكا" خاصة بعد انتصارها فى الحرب العالمية الثانية، وانتهت السيطرة العسكرية لبريطانيا فى مصر بمقتضى اتفاقية الجلاء فى سنة ٥٤.

* عملت القوى الاستعمارية الحديثة على إضعاف قوة الحاكم المصرى. فقضت على قوة محمد على وتحالفت مع خلفائه الذين كانوا أضعف منه فكبلوهم بالديون، ثم كان أن فتح لهم الخديوى توفيق الباب على مصراعيه للسيطرة على مصر، فتحول الحال إلى أن صار الحكم الفعلى فى يد قوات الاحتلال وأصبح الوالى مجرد رمز.

* وإن كانت هذه هى صورة التفاعل بين القوى الرأسمالية وقمة النظام الحاكم، فإنها تفاعلت مع الرأسمالية المحلية بصورة تقترب إلى حد ما من أسلوبها المعهود، فلقد حاولت أكثر من مرة التخلص من البرجوازية الوطنية، وتحالفت مع الرأسمالية – التركية والمصرية – ضد الحركة الوطنية فى ثورة عرابى وثورة ١٩، فساعدتها الأخيرة على إخماد الثورة الوطنية وتدعيم الوجود البريطانى فى مصر، واستمر دورها هذا حتى بعد قيام ثورة يوليو حتى أنها مثلت مصدر خطورة على الثورة ذاتها.

* أما عامة الشعب المصرى – مثقفيه وعماله وفلاحيه وطلابه – فقد واجهوا القوى الرأسمالية الاستعمارية مواجهة شرسة – أثناء الحملة الفرنسية والحملات الإنجليزية وأثناء ثورة عرابى وبعدها فى حربه ضد الإنجليز، ثم حاربوا الاستعمار البريطانى فكانت ثورة ١٩، ثم استمرت إضراباته وكفاحه فى القتال ضد القوات الإنجليزية – حتى تم جلاء الإنجليز على مصر.

هذا عن التغيرات أما عن الثوابت فهى تتركز فى أسلوب القوى الاستعمارية فى السيطرة على المجتمع المصرى من خلال ربطه بالاقتصاد الرأسمالى عن طريق التجارة، وإغراقه فى الديون، ومن خلال استقطاب الرأسمالية المحلية وتدعيم صلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها، وضرب القوى الوطنية، ونشر الفساد، وتخريب الاقتصاد الوطنى من خلال تحالفها مع السلطة الحاكمة والرأسمالية المحلية. وعندما تفشل فى ذلك عندما تواجه حكومة وطنية فإنها تتحول إلى الصراع العسكرى المباشر كما حدث فى سنة ١٨٨٢.

ومما لا شك فيه أن علاقة المجتمع المصرى بقوى الإمبريالية العالمية الفرنسية والبريطانية المتناوبة عليه وما خلفته من صراع، قد تركت آثارها وبصماتها على المجتمع المصرى ببناءاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما صاغت جدلية الإنسان المصرى بالسلطة الحاكمة وبقوى الاستعمار وبمجتمعه فى تلك الفترة الحرجة من تاريخه الاجتماعى.

وسوف نبدأ عرضنا السوسيولوجى بتناول طبيعة البناء السياسى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة من خلال تحليل أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتشكيل البناء السياسى للمجتمع المصرى منذ قدوم الحملة الفرنسية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثالثاً: أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتشكيل البناء السياسى:

* إن أكثر ما يميز أيديولوجيا البناء السياسى للمجتمع المصرى قبل الثورة هو غياب أيديولوجيا واضحة تستطيع أن توجه تنمية المجتمع وتقدمه، ونستطيع رصد ذلك منذ عهد المماليك مروراً بمحمد على وخلفائه الذين أخفقوا فى تقديم أيديولوجيا واضحة لقيادة المجتمع.[١]

* لقد طغى على البناء السياسى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ظاهرة مثيرة للاستبصار وهى أن السلطة الحاكمة كانت دوماً سلطة أجنبية ممثلة فى ولاة عثمانيين أو مماليك ثم فرنسيس ثم ولاة عثمانيين ثم محمد على فالأسرة العلوية تحت حكم الاحتلال البريطانى وكان الوجود المصرى فى السلطة محدود للغاية.

فالملاحظة أن الصفوة الحاكمة فى عهد محمد على وخلفائه كانت من أصول تركية أو شركسية ومن الأكراد وغير ذلك من العناصر غير المصرية، وقلة جدا هى التى كانت من أصول مصرية مثل على مبارك، وبصفة عامة ملأ المصريون الوظائف والأعمال غير القيادية كموظفين فى الدواوين والإدارات والمدارس وضباط صغار فى الجيش، فضلاً عن توليهم مناصب العمدية ومشيخة البلد فى القرى. والأعمال التجارية[٢].

---

(١) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ص ٢١٩ – ٢٢١.

■إن من أكثر ما يميز البناء السياسى للمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو أن الديمقراطية فى الحكم المصرى ديمقراطية شكلية فى الغالب، فلم يكن هناك حكم ديمقراطى فعلى(١) ولم تكن هناك حياة نيابية حقيقية فلم يعرف المجتمع المصرى الحكم النيابى الحقيقى أو الفعلى من قبل الحملة الفرنسية على مصر، وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

* فلقد كان الحكم العثمانى باسم الخلافة الإسلامية من أسوأ أنواع الحكم الأوليجاركى أو الفوضوى، فالتنمية غائبة والأمية سائدة والثقافة متدنية، ومن ثم لم تكن هناك أى ظروف موضوعية لقيام أى نوع من الديمقراطية أو الحياة النيابية فى مصر آنذاك؛ وظل مسرح الحياة فى المجتمع المصرى تتقاذفه أهواء ومطامع الصفوة الأجنبية والمحلية على حد السواء. ولهذا فالرأى الآخر لم يكن غير ذيوع فولكلور الضعف والاستكانة والشكوى والسخرية أحياناً.

* وهناك من يقول بأن أول مظهر للديمقراطية والحباة النيابية نشأ فى عهد نابليون، عندما أسس الديوان العام سنة ١٧٩٨، وصدر الميثاق (فرمان الشروط) الذى اتخذ كما يقال صفة أول دستور لمصر الحديثة(٢). ويمكن القول أ ن الديوان كان بمثابة مجلس شورى تحت رقابة وتوجه الفرنسيين، وأن السلطات التنفيذية وضعت فى يد عناصر من الأتراك الذين أقامت أسراتهم فى مصر فترة طويلة، وكانوا من المشاركين فى الإدارة أيام المماليك. ومن ثم كانوا على نوع من الخبرة، وعلى كراهية للمماليك.

* وكان هدف نابليون بونابرت من إقامة الديوان هو أن تحصل قراراته على نوع من الشرعية على اعتبار أنها صادرة عن هيئة مصرية، ولكن هذا المفهوم كان فى ذهن بونابرت فقط حيث أن المشايخ والعلماء كانوا لا يرون أية شرعية لأى قرار يصدر تحت حد السيف الفرنسى. ومن ثم فهم مكرهون مضطرون وليس عن رغبة وإيمان بما يفعلونه وإنما هى مسايرة الحاكم المتسلط حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً(٣).

---

(١) جمال حمدان.شخصية مصر، ج٤، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٦٠٤ – ٦١١.

(٢) مريم أحمد مصطفى. دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٠١.

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

* إن من أهم محصلات عصر محمد على اجتماعياً وسياسياً أنه أنهى كل تأثير تركى وأحل محله المنجزات الحديثة للفكر والتكنولوجيا الغربية، التى لابد أن نشير إلى أن من ثمراتها، تجربة الحكم الديمقراطى والمجالس النيابية وقيام الأحزاب بعد ذلك، وخاصة ابتداءً من عصر الخديوى إسماعيل. ومع أن المجالس التى أنشأها محمد على كانت محدودة السلطات ويغلب عليها الطابع الاستشارى (مجلس المشورة عام ١٨٢٩) إلا أنها كانت تعديلاً هاماً لما كان موجوداً قبل ذلك بالفعل[1]. فعدم إنشاء محمد على مؤسسات تشريعية لا يمكن أن يؤخذ ضده يكفى أن نقول إن علماء مصر آنذاك وهم الذين قادوا الانتفاضة ضد الحملة الفرنسية كما لعبوا دوراً رئيسياً فى تولية محمد على لم يفكر أحد منهم أن يطرح نفسه لتولى السلطة وكانوا يتطلعون للوالى الذى يوفده العالى، فقد حرم الشعب المصرى من حق حكم نفسه وترك يلعب دوراً هامشياً ويخضع للاستغلال والاستبداد[2].

ولقد بدأت تجربة الحكم الديمقراطى فى التبلور فى عهد إسماعيل بعد تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، ووضع له قانوناً أساسياً ولائحة للإجراءات الداخلية. وعلى الرغم من أن المجلس كان له اتجاه محافظ. إلا أنه استمر فى الضغط على الحكومة خصوصاً بعد أن زاد تدخل الإنجليز والفرنسيين بسبب الدين العام، الأمر الذى أدى إلى قيام الصراع بين المجلس والحكومة، إلا أن الخديوى إسماعيل انحاز فجأة إلى جانب المجلس، ولعل مشروع الدستور الذى أعد لعمل المجلس فى ١٧ مايو ١٨٧٩ ليكون مجلساً تأسيسياً يمثل قمة ما بلغته الحركة الديمقراطية، ونجاح هذا النوع من التمثيل النيابى، قبل أن يدخل الإنجليز مصر محتلين. ومن ثم لا يمكن القول أ ن الديمقراطية بالمعنى الحديث أو الحياة النيابية بأبعادها الشعبية، قد وجدت أرضاً صالحة ومناخاً مواتياً حتى بداية الاحتلال البريطانى.

* أسدل الاحتلال ا لبريطانى الستار علي محاولات القوى الوطنية لتنمية مكاسبها الديمقراطية وطموحاتها فى توسيع قاعدة الحياة النيابية، لأنه أصبح قوة

(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، مرجع سابق، ص ٣٤، ٣٥.

مهيمنة على جهات صنع القرار الاقتصادى و السياسى، بل والثقافى أيضاً، وأهم ما لجأ إليه الاستعمار(١)، محاولاته التى لم تتوقف إلا بخروجه نهائياً من مصر، فى تمزيق وحدة الأمة على مستوى قواها الفعالة أو الطائفية. ولكن الجديد الذى حدث، أن بعض القوى الوطنية اتخذت منذ البداية موقف المناوأة للاستعمار، مطالبة بالاستقلال وبالدستور، وتكونت من أجل ذلك جماعات متعددة الأهداف، تنتمى إلى قوى اجتماعية وطنية مختلفة، ولكن أهم هذه القوى كانت البورجوازية المصرية. ولعل تجمع هذه القوى والتزامها ببرامج معينة للكفاح ضد الاحتلال ولمساندة حقوق الشعب، كان نقطة الانطلاق الأولى فى نشأة الأحزاب السياسية فى مصر.

* ليس هناك شك فى أن وجود الاحتلال والسلطة الخديوية وبقايا الانتماء إلى الحكم التركى، أثر على أيديولوجيا الأحزاب التى ظهرت قبل ثورة يوليو، فالحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل، كان يحاول تعبئة الشعور الوطنى ضد الاحتلال، واستهدف إلى ضم الصفوة وصغار الملاك والفلاحين والتجار. ومن أهم ما ركز عليه الحزب مطالبته الديمقراطية، من خلال دستور تتفق عليه الأمة ومجلس نيابى يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً.

أما حزب الأمة فقد أعلن منذ البداية موقف الاعتدال (أو الوسط) وقاوم الفكر الراديكالى، ولهذا كانت سياسته، تقوم على أن ظروف المجتمع المصرى المتخلف، ومتطلبات تنميته تقتضى الأخذ بمبادئ الإصلاح التدريجى، وقد حاول أحمد لطفى السيد، أن يعطى هذا الحزب الصورة الليبرالية، وهو أمر أعجب الاحتلال الإنجليزى، لأنه لم يدع إلى مقاومة شاملة لهم، وكل ما كان يطمع فيه، أن يتوصل إلى نوع من الاستقلال الذاتى، أو الحكم المحلى الوطنى (مجال المديريات) وتوسيع سلطاته فى مجالات التعليم والرى والقضاء.

ويعتبر حزب الإصلاح الدستورى: من الأحزاب التى ولدت ميته لأنه كان يجدف ضد التيار الوطنى، ذلك أن مبادئه الأساسية كما أعلنها الشيخ على يوسف فى جريدة حزبه (المؤيد)، تشير إلى رفضه التعاون مع الاحتلال ومهادنته، إلا أنه ربط نفسه بالسلطة القائمة (الخديوى والحاشية). ولهذا تورط الحزب فى صراع من الأحزاب والحركات السياسية القائمة.

---

(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٦.

* ولقد استجاب الاحتلال الإنجليزى بشكل مظهرى لضغط الأحزاب القائمة، وحاول أن يقيم نوعاً مزيفاً من الديمقراطية، تمثل إقامة حياة نيابية شكلية، وذلك عندما تم إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية التأسيسية فى هيئة واحدة سميت "الجمعية التشريعية". وحتى تكتمل "اللعبة الديمقراطية" صدر قانون انتخاب جديد يتلاءم مع الصيغة الجديدة للنظام النيابى الجديد، ولكن هذه الجمعية تمخضت عن تعاظم الطبقة البورجوازية التى زادت روابطها مع كل سلطات القهر فى البلاد.

ولقد تمخضت الحركة الوطنية (ثورة ١٩١٩) عن تبلور عدد من التيارات الفكرية والسياسية، ظلت تتضح معالمها حتى عام ١٩٥٢، وقد نمت هذه التيارات فى شكل أحزاب أو جماعات، انقسمت فيما بينها إلى الأحزاب والجماعات التى ناضلت من أجل الاستقلال، ومن أجل إعادة بناء المجتمع وتحقيق حرية المواطنين وإقامة الحياة الديمقراطية، واتخذت من أجل ذلك مواقف مختلفة مستعينة بتنظيمات متعددة اختلفت بناءاً وأهدافاً وفق توجهاتها العامة. فضلاً عن أحزاب وجماعات أخرى فضلت أن تتبنى مواقف إصلاحية محافظة، أو حاولت انتهازياً الوصول إلى الحكم بالاعتماد على تأثير المحتل أو النظام الملكى.

ويمكن تقسيم تلك الأحزاب إلى: (١) أحزاب أو جماعات ليبرالية جماهيرية: وهى التى استندت إلى التفاف الجماهير حول مبادئها، أو اقتناعها بأهدافها أو بقياداتها ومنها "حزب الوفد" وكان الحزب الجماهيرى الأوسع انتشاراً، وظل الوفد كذلك حتى عام ١٩٥٢، وقد تبنى مطالب الجماهير ونادى دائماً بضرورة تحقيقها، ونظراً لاتساع قاعدته، فقد تمثلت فى كوادره أغلب التيارات الموجودة على الساحة المصرية، ابتداءً من الوسط الليبرالى ويمينه ويساره.

و"الإخوان المسلمين" وهى جماعة بدائية دينية تبغى الإصلاح الدينى وتنادى بحكم القرآن وتطبيق الشريعة الإسلامية، وكانت لقيادة (حسن البنا) لهذه الجماعة الفضل فى انتشارها السريع منذ أن تأسست عام ١٩٢٨.وقد وقفت حركة الإخوان منذ البداية ضد الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات "غير شرعية" وأنها لا تضع حكم الشريعة الإسلامية أساس توجهاتها بين الجماهير. وقد انعكس هذا الموقف السلبى الذى وقفته الحركة من الاستقلال والديمقراطية. ويلاحظ أن جماعة الإخوان

المسلمين تعددت مواقفها أثناء نموها من الملكية والاحتلال، إلا أنه من الثابت أن مواقفها[1] السرية والمعلنة أحياناً كانت فى الاتجاه المضاد لها.

(٢) "أحزاب أيديولوجية ذات توجهات ثورية": الجماعات الماركسية: وهى جماعات كانت تعمل فى شكل تنظيمات سرية، تنتمى إلى الفكر الماركسى وتؤمن بالثورة الشيوعية العمالية، وجميعها وجدت أن التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى مصر، يتجه إلى إقامة ديمقراطية مزيفة وإعطاء حريات شكلية للجماهير، فى الوقت الذى تتجمع كل قوى الاستقلال والقهر لكبت ومصادرة الحقوق المشروعة للطبقة العاملة، التى لم تكن تشكلت بصورة واضحة. ولهذا أخذت تنشر فكرها سراً وتحاول إثارة الوعى والتبشير بثورة الخلاص من الحكم الرجعى والاستغلال البورجوازى والرأسمالى. إلا أن هذه الجماعات وقعت فى التبعية الخارجية، وانتهت إلى الجمود العقائدى، وغاب عنها التحليل الصحيح لواقع المجتمع المصرى ولذلك فقدت رؤية الطريق الصحيح للعمل الفعال مع الجماهير، كما أنها انقسمت فيما بينها إلى أقسام، وكان الصراع بينها أقسى وأمر من الصراع مع قوى الرجعية عدوها الأكبر.

(٣) "أحزاب الأقلية الصفوية" وهى الأحزاب التى عارضت أو انسلخت عن الوفد، مثل حزب الأحرار الدستوريين و الهيئة السعدية. والكتلة الوفدية، وقد أعلنت دائماً وقوفها مع الجماهير من منظور وطنى، ولكنها دعت دائماً إلى الاعتدال فتورطت فى مهادنات مع الملك والاحتلال ولكن هذا لا يطعن فى وطنيتها، وإنما كانت فلسفتها، إن استخلاص حقوق مصر يأتى تدريجياً، ومع الزيادة المستمرة فى تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إلا أنها لم تتول الحكم إلا فى ظل خرق الدستور وتزييف الديموقراطية، وإقامة انتخابات مخططة مسبقاً لإسقاط مرشحى حزب الوفد صاحب الأغلبية الحقيقية. ولكن أتعس الأحزاب جميعاً هى تلك التى ظهرت فى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢، وتمثلت فى حزبى الاتحاد وحزب الشعب اللذين عملاً بالتنسيق مع الملك وأعوانه، ولذلك فقدا البعد الجماهيرى والمصداقية الشعبية تماماً[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٤ – ٢٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٢١ – ٢٢٣.

وسنحاول فيما يلى رصد أهم الثوابت والمتغيرات فى البناء السياسى قبل ثورة يوليو:

إن القضية هنا تتمثل فى سؤال أساسى وهو: هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة، والحديثة عن القديمة، فى قضية التركيب الاجتماعى – السياسى ونظام الحكم والسلطة، وإلى أى حد؟ التغير الجوهرى فى الشكل، أما فى الجوهر فلم يكد يتغير. وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقى، الطغيان الفرعونى، بكل أعمدته التقليدية، فهو الخط المتسمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى عبر تاريخ مصر كله من مينا حتى اليوم. المتغير الوحيد هو الشكل: ملكية أو جمهورية، وراثية أو انتخابية، مدنية أو عسكرية، وذلك بحسب الظروف أو العصر(١).

* إن أهم ما فى تلك القضية إنما يتمثل فى تلك العلاقة الجدلية بين السلطة والثورة فلقد كانت السلطة هى مصدر الثروة أثناء حكم المماليك، وفى عهد محمد على وخلفائه. حيث اتبع محمد على وخلفائه سياسة منح الأرض الزراعية للمقربين. فكانت بداية تكون الطبقة "الرأسمالية الزراعية" التى انبثقت منها الرأسمالية الصناعية أثناء تجربة طلعت حرب فى بناء بنك مصر وبداية الرأسمالية الوطنية. وبعد ذلك اتجهت الرأسمالية الزراعية إلى السلطة، فعهد المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن الثروة تؤدى إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة وأن ممارسة العمل الاجتماعى تعد من قبيل الوجاهة الاجتماعية أما بعد الثورة فقد عاش المجتمع خبرة مناقضة مؤداها أن السلطة تؤدى إلى الثروة وأن ممارسة الحياة السياسية غالباً ما تؤدى إلى عالم الاقتصاد والأعمال وهذا يعنى أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة أن تقلد المناصب السياسية الكبرى داخل جهاز الدولة و القطاع العام بمثابة وسيلة لجمع الثروة(٢).

* ومن أكثر ما يميز التركيب الاجتماعى – السياسى ونظام الحكم والسلطة هو ذلك التزاوج الواضح بين السلطة الحاكمة والسلطة البيروقراطية بفرعيها –

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، ج٤، مرجع سابق، ص ٦٠٤.

(٢) عطية الصيرفى، من يحكم مصر المحروسة، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٠.

الدينى والإدارى – منذ عهد الفراعنة مروراً بحكم المماليك ومحمد على وخلفائه، وأثناء الاحتلال البريطانى الذى عمل على تدعيم التعاون معها تارة وتغليب الإدارة الأجنبية على الجهاز البيروقراطى تارة أخرى.

* ولقد كانت السمة الملازمة لذلك التكتل السلطوى هو سيطرة الاستغلال والاستبداد المطلق. فلقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الإرهاب منذ الفراعنة وحتى العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداءً من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الغفير النظامى. تلك جميعاً كانت طفيليات بشرية قديمة أزمنت فى كيان المجتمع المصرى[1]. واستمرت أثناء حكم محمد علـى وخلفائه، وزادت أثناء الاحتلال البريطانى.

* ومن ثم كانت الديموقراطية فى الحكم المصرى ديمقراطية شكلية فى الغالب فلم يكن هناك حكم ديموقراطى فعلى، فمع بداية الأخذ بالنموذج الغربى الديموقراطى البرجوازى الليبرالى المتعدد الأحزاب فى عهد إسماعيل، لم تكن الحياة النيابية سوى قشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحتة لخلفية اجتماعية محض إقاطعية طبقية رجعية ولأرضية إستبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود.

* ومن خلال هذا الحكم الاستبدادى القائم علـى الاستغلال المطلق والديموقراطية الشكلية، كان دائماً ما يتم إبعاد الشعب المصرى عن المشاركة السياسية الحقيقية. إما من خلال حكم ديكتاتورى لا يحتمى وراء جدار الديمقراطية مثل حكم المماليك وحكم محمد على، أو من خلال حكم استبدادى يتخذ من الديموقراطية واجهة براقة لحكمه. فلقد سيطر الرأسماليون علـى التشكيلات الوزارية، وعلى الأحزاب السياسية والمجالس النيابية إلى الحد الذى أصبح فيه كبار الملاك يمثلون داخل التشكيلات الوزارية بنسبة ١٠٠% فى بعض الأحيان[2].

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر "دراسة فى عبقرية المكان"، ج١، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٣٦.

(٢) سامية سعيد إمام، مرجع سابق، ص ٤٩.

* ولقد جاء موقف الشعب المصرى إزاء الحكم الاستبدادى فى صورتين مختلفتين. فلقد جاء موقفه الأول: فى صورة ثورة عارمة فى وجه الحكم وسلطته وبيروقراطيته المريضة، فجاءت ثورته فى صورة اضرابات ومظاهرات، تصل أحياناً إلى حد الثورة العارمة والحرق والتدمير كما حدث فى عهد محمد علي وفى عهد خلفائه وإبان الاحتلال البريطانى.

وتمثل الموقف الثانى للشعب المصرى فى المشاركة السلبية أو المقاومة السلبية، فلقد هرب الفلاح المصرى من الأرض الزراعية وهرب العامل المصرى من المصانع فى عهد محمد على وخلفائه، ثم أحجم عن المشاركة فى الانتخابات أثناء الاحتلال البريطانى خاصة فى نهاية الأربعينات وقبل ثورة يوليو.

* ومع كل مسالب هذا الحكم الاستبدادى الطويل إلا أن ذلك لم يمنع الشعب المصرى من الدفاع عن وطنه ضد القوى الاستعمارية المختلفة قبل ثورة يوليو وبعدها.

* وإذا كان البناء الاجتماعى – السياسى ونظام الحكم قد ارتبط باستمرارية جوهره الاستبدادى، فإنه شهد تحولاً فى شكل النظام فلقد تغير من حكم تابع للسلطنة العثمانية على يد ولاة أتراك وأمراء مماليك، إلى حكم محمد على المطلق، ثم حكم ولاته بعد ذلك فى ظل الاحتلال البريطانى. فكان حكماً ملكياً شكلياً خاضعاً للسيطرة الإنجليزية، ثم تحول بعد قيام الثورة إلى حكم جمهورى ودخلت البيروقراطية العسكرية كرافد وحليف جديد للبيروقراطية المدنية والرأسمالية الزراعية والتجارية والصناعية والتكنوقراط، مشكلة بذلك شكل جديد من أشكال الحكم التكنوقراطى.

ولقد كان للسلطة الحاكمة والسلطة الإدارية دور كبير فى إحداث كثير من التغيرات المحورية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وهذا ما سنعمل على إيضاحه فى الصفحات التالية.

رابعاً: طبيعة البناء الاقتصادى قبل ثورة يوليو:

■ التغيرات التى طرأت على البناء الاقتصادى وأثره على الشعب المصرى:

* بداءة نود أن نؤكد على ملاحظة بسيطة ولكنها أساسية ألا وهى أن طبيعة البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى وطبيعة تطوره تختلف كل الاختلاف عن البناء الاقتصادى فى المجتمعات الغربية. فخصوصية المجتمع الألفى القائم على الزراعة، وعلى سيطرة الحكومة المركزية على توزيع الأرض الزراعية - عصب الاقتصاد المصرى - للمقربين من السلطة لدعم السلطة القائمة، جعل الإقطاع الزراعى الشرقى بكل "إيجابياته وسلبياته" يظهر مع ظهور الدولة المركزية والحكومة المسيطرة. ومن ثم فإن الإقطاع الشرقى فى مصر يختلف عن الإقطاع الأوروبى، فهو إقطاع قائم على انعدام الملكية الفردية، ومركزية سلطة الدولة فى الزراعة. وإن كان يشترك معه فى نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعى فى الريف. كما أن الرأسمالية المصرية تختلف فى نشأتها وتطورها عن الرأسمالية الغربية، فهى لم ترتبط بالثورة الصناعية والعلمية كما حدث فى المجتمعات الغربية، وإنما ارتبطت بتطور ملكية الأراضى الزراعية خاصة فى عهد إسماعيل - وتكون طبقة من كبار الملاك خشيت فى البداية من المغامرة بأموالها فى الصناعة ولكن شجعت ظروف تطور الحركة الوطنية، وظروف الحرب العالمية الأولى والثانية وظروف الكساد الاقتصادى العالمى على قيام صناعة وطنية لتلبية احتياجات المجتمع، فظهرت طبقة رأسمالية صناعية - مع نجاح تجربة بنك مصر - انبثقت أساساً من طبقة كبار الملاك أو الرأسمالية الزراعية، عملت على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الرأسمالى الغربى بصفة عامة والإنجليز بصفة خاصة من خلال الرأسمالية التجارية - بشقيها الأجنبى والمصرى - التى قامت على أساس تجارة الأراضى الزراعية والمضاربة والسمسرة فى عهد إسماعيل والتى عملت على إغراق مصر بالديون حتى تم لها إدماج الاقتصاد المصرى بصورة كاملة فى الاقتصاد الرأسمالى الغربى من خلال الاستعمار البريطانى الذى عمل على تدعيم تخلف الاقتصاد المصرى، وعلى ربط الرأسمالية المصرية بشقيها - الصناعى

والتجارى – بشبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى جعلت من الرأسمالية المصرية رأسمالية تابعة*.

ومن ثم فإنه إذا كان هناك دور كبير للرأسمالية الغربية ولطبيعة تطورها فى تطور المجتمعات الغربية، فإن الوضع مختلف فى مصر، حيث يبرز هنا مدى تعاظم دور السلطة الحاكمة والدولة المركزية فى نشوء وتطور الرأسمالية المصرية بروافدها المختلفة، ثم دور الهيمنة الإمبريالية الغربية على السلطة الحاكمة وعلى الرأسمالية التابعة، ومن ثم على آلية التغير الاقتصادى وفى تدعيم تبعية الاقتصاد المصرى.

ومن ثم فلقد كان من الأهمية بمكان توضيح خصوصية البناء الاقتصادى المصرى والرأسمالية المصرية، قبل أن نشرع فى وضع أيدينا على أهم نقاط التغير التى طرأت على البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى والإقطاع الشرقى والرأسمالية المصرية، ونظام الملكية.

أ- تطور شكل الاقتصاد المصرى قبل ثورة يوليو:

لقد تطور شكل الاقتصاد المصرى أكثر من مرة، فتحول من اقتصاد قائم على الإقطاع الشرقى فى عهد المماليك إلى اقتصاد وطنى قائم على احتكار الأرض والرأسمالية الغربية عام ١٨٤٠، ومن بعدها تحول الاقتصاد المصرى ليدخل مرحلة دمجه بالاقتصاد الرأسمالى العالمى من خلال ربطه بشبكة من الديون وتبدأ عملية الإدماج بقصد تعبئة الفائض الاقتصادى المصرى نحو الخارج من خلال تجارة الأراضى الزراعية فى عهد إسماعيل، وانتهت تلك السياسة إلى تبعية الاقتصاد المصرى بصورة كاملة إبان احتلال الإنجليز لمصر، حيث عمل الاحتلال على تحويل مصر إلى مزرعة كبيرة للقطن وجعلها سوقاً استهلاكية كبيرة، ولكن أدت ظروف الحرب العالمية الأولى و الكساد العالمى ثم الحرب العالمية الثانية إلى

* تم الرجوع فى هذا الجزء للمراجع التالية:
(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق.
(٢) أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
(٣) محمد دوديار، الاقتصاد المصرى بين التخلف و التطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، "د.ت".

إضعاف سيطرة رأس المال الدولى على الاقتصاديات التابعة وإفساح المجال لرأس المال المحلى للتوسع الصناعى لمواجهة أزمة التصدير مما أدى إلى نشأة رأسمالية وطنية وتبلورها على يد طلعت حرب تمكنت من إقامة صناعة وطنية، إلا أن قوى الاحتلال أبت إلا أن تقوض تلك الصناعة وتجعلها لا تتعدى كونها مجموعة صناعات سلعية استهلاكية بسيطة ذات عائد ربحى سريع، ومن ثم ظل مجمل الهيكل الاقتصادى المصرى يمثل الاقتصاد التابع للرأسمالية الغربية إلى أن قامت ثورة يوليو وعمل على ضرب الرأسمالية وبناء الاقتصادى*.

أ- نشأة وتطور الإقطاع الشرقى فى مصر قبل الثورة:

* إذا ما حاولنا رصد وتحليل الإقطاع الشرقى فى مصر لقلنا أن ملكية الأرض الزراعية فى مصر، والنظام الذى كان مؤسساً عليها قبل عهد محمد على. لم تكن ملكية إقطاعية، ولم يكن النظام نظاماً إقطاعياً، بالمعنى الأوروبى. وإنما كانت ملكية "إقطاعية شرقية"، تقوم على أسس تختلف عن أسس الإقطاعية الغربية. وتلك الأسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية، ومركزية سلطة الدولة فى الزراعة. وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الإقطاعية الغربية، وهى تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعى فى الريف(١).

* إن كل التغييرات التى حدثت خصوصاً فى مصر القديمة وحتى عصر محمد على، لم تكن تغييرات جوهرية فى اتجاه منح "الفلاحين" المنتجين الحقيقيين أى حقوق على الأرض. والدليل على ذلك، أن إعادة توزيع ملكية الأرض كانت تسير فى نفس اتجاه القوة والسيرة بين أجانب ومصريين، يعمون السلطة القائمة أو يسيرون فى ركابها، مهما اختلفت المسميات. والإقطاع الزراعى بكل "إيجابياته وسلبياته" قد ظهر مع ظهور الدولة المركزية والحكومة المسيطرة، وذلك فى كل مراحل تطور المجتمع المصرى حتى ثورة يوليو عام ١٩٥٢. فتحول من نظام

* لقد تم الرجوع فى هذا الجزء لكتاب أ.د. محمد حامد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص ص ١٤٦-٢٤٦.

(١) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ٢٦.

"الالتزام" فى عهد المماليك والعثمانيين* إلى سيطرة محمد على وتأميمه للأرض لصالحه ثم قام بتقسيمها أو توزيعها بناءاً على رؤيته لاستقرار نظام الحكم وأحكام السيطرة على المجتمع المصرى ككل. كما عمل على تأكيد نظام الأبعاديات التى خص بها المقربين من رجاله أو الموالين له فى كل أرجاء البلاد فضلاً عن الأجانب. كما حاول محمد على أن يصل إلى "توازن القوة" من خلال منح بعض مشايخ القرى وبعض الأهالى إقطاعيات متوسطة، ومن المعلوم أن أصحاب هذه الإقطاعيات كانوا أكثر قرباً والتحاماً مع الفلاحين. ومن ثم فإنهم كانوا يمثلون أحد أبعاد الرقابة والضبط للإقطاعيات الكبرى، فضلاً عن فعاليتهم فى إقرار الأمن والنظام وتنفيذ مخططات الدولة والحكومة المركزية(١).

وواصل محمد على مخططه فى تأكيد حالة التوازن فى المجتمع المصرى من خلال ما يسمى "بالأطيان الخراجية" التى أعطاها انتقائياً لكل أسرة. فنشأت بموجب قانون فبراير ١٨٤٢ حقوق ثابتة على الأرض لفئة صغيرة من الناس حصلت على حق الملكية التامة عليها بموجب هذا القانون وبذلك وضع محمد على أساس الملكية الخاصة وأساس نشوء طبقة كبار الملاك، والتى لعبت دوراً هاماً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المصرى.

ولقد أخذت الملكية الفردية شكلها التام و النهائى فى عام ١٨٩٦، حيث صدر أمر عال بتعديل المادة السادسة من القانون المدنى الأهلى (الذى كان صدر عام ١٨٦٦، ليكون للناس حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية)، ولكن تلك الأطيان الخراجية التى كان محمد على يهدف من ورائها إلى حفظ توازن النظام الذى أقامه أصبحت وبالاً على الفلاح المصرى فى عهد خلفاء محمد على

* لقد أبقى العثمانيون على نظام الالتزام حيث كان يخصص حوالى عشر الأطيان التى فى حوزة الفلاحين لتكون مزرعة خاصة (للملتزم) عرفت باسم الوسية. وقد تصاعد نفوذ الملتزمين، وبدا الملتزم وكأنه المالك الفعلى للأرض التى تدخل فى حدود التزامه، ومع ذلك فالدولة كانت تبقى فى يدها ملكية (رقبة الأرض)، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع، وهو حق يتقاسمه مع الفلاحين الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التى تخصص لهم، وهو ما يعرف بأرض الفلاحة التى يدفعون عنها الضريبة للملتزم. مريم أحمد مصطفى. المرجع السابق، ص ص ٧٢، ٧٣.

(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٧٣ – ٧٩.

نتيجة لعجز النظام القائم فى ظل المشاكل الداخلية عن حل مشاكلها من خلال النظام الإقطاعى فلجأت إلى الضغط على الفلاح المصرى، وزاد هذا الوضع سوءاً فى عهد سعيد من خلال فرض مزيد من الضرائب على الأطيان الخراجية. ولكن مع تزايد مغامرات الخديوى إسماعيل فى التنمية والتحديث، ومع تزايد الأزمة الاقتصادية لم يعد ينفع الضغط على الأراضى الخراجية، وكان لا مفر من الارتداد على الأرض الشاسعة التى يمتلكها هو وأفراد أسرته. وحدث البيع والرهن الذى أدى فى النهاية إلى (رهن مصر نفسها).

ومن ثم فتحت سياسات إسماعيل هذه الباب على مصراعيه أمام الإقطاع الأجنبى الذى تحول إلى مركز قوة مطلق إبان الاحتلال، وقيام ما سمى "بالامتيازات الأجنبية". ولقد كان ذلك بلا شك على حساب الإقطاع المصرى وعلى حساب الفلاح المصرى الذى تضاعفت معاناته فى ظل الاحتلال، ولم يصل الأمر عند هذا الحد فلقد عانى الفلاح من سلطة الإدارة المحلية، ويكفى أن نشير إلى الزيادة فى أملاك العمد ومشايخ ا لقرى التى تكونت على حساب أراضى الفلاحين. فقد كانت سلطة العمد والمشايخ مصدراً لكثير من المظالم التى يعانى منها الفلاح المصرى فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(١).

ويمكن القول بوجه عام أن القوى الإنتاجية قد اقتصرت على مجال واحد من مجالات الاستثمار، جمع بين الاستغلال شبه الإقطاعى والاستثمار الرأسمالى. أما علاقات الإنتاج، فقد ظلت فى إطار الملكيات الزراعية الكبيرة إقطاعية خالصة. وبرزت التناقضات بين كبار المزارعين وصغارهم بصورة واضحة، وظل الفلاح يعانى من مظالم السلطة دون أن تقدم له الدولة الخدمات الصحية والتعليمية ودون أن توفر لهم الخدمات الفنية اللازمة لرفع مستوى الإنتاج الزراعى.

ولقد لعب بنك مصر دوراً كبيراً فى إقناع البورجوازية الزراعية، باستثمار أموالها فى مجالات أخرى كالصناعة والتجارة مما فتح الباب أما نشوء الرأسمالية الصناعية والتجارية المصرية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٧٩ – ٨٧.

ب- نشأة وتطور الرأسمالية المصرية قبل الثورة:

* لقد ارتبط تطور الرأسمالية المصرية بتطور ملكية الأرض الزراعية، فلقد فتح محمد على وخلفائه الباب أمام الكثير من المقربين إليهم ليصبحوا من كبار ملاك الأراضى الزراعية، خاصة فى عهد إسماعيل، وتطور طبقة كبار الملاك الزراعيين لينبثق منها الرأسمالية الصناعية والتجارية أثناء الحرب العالمية الأولى وخلال تجربة طلعت حرب – كما سبق أن ذكرنا – وتربعت تلك الطبقة على قمة الهرم الاجتماعى لما لها من علاقات اجتماعية واقتصادية وثيقة بالطبقة الحاكمة وجهازها الإدارى، هذا بالإضافة إلى سيطرة الطابع العائلى عليها، حيث كانت تحرص على تقوية شبكة علاقات المصاهرة والتسب. سواء بين روافد الرأسمالية أو بين أفراد الطبقة الحاكمة، حتى أنها سيطرت فى كثير من الأحيان على التشكيلات الوزارية. بالإضافة إلى سيطرة الطابع الاحتكارى عليها سوء فى ملكية الأرض الزراعية أو فى الصناعة أو التجارة، هذا بالإضافة إلى الدور الخطير الذى لعبته فى ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الرأسمالى الغربى بصفة عامة والإنجليزى بصفة خاصة عن طريق التجارة الخارجية "للاستيراد التصدير" والاستثمار الفردى فى صورة بنوك وشركات.

* لقد كان الجناح الزراعى للرأسمالية المصرية أسبق إلى الظهور من الرأسمالية الصناعية وتكونت الرأسمالية الزراعية من ملاك الأراضى الزراعية ثم تحولت إلى النشاط الصناعى والتجارى، وتشارك فيها الأجانب بقسط وافر إلى جانب المصريين – الذين أحجموا عن المشاركة فى الشركات المساهمة(١) طويلاً لاعتقادهم بأن ربحها محرم دينياً – فاستوفى النظام الاقتصادى الرأسمالى المصرى – بمشاركة الرأسمالية الصناعية المصرية – خصائصه المتعارف عليها وهى المشروع الحر – والملكية الفردية – ونظام السوق والائتمان – ودافع الربح والمنافسة(٢).

(١) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، مرجع سابق، ص ص ١٦٢، ١٦١.

(٢) طه عبد العليم، تطور الرأسمالية الصناعية المصرية (خلفية تاريخية)، فى ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية: القاهرة ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، تحرير د. طه عبد العليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص ص ٢٩-٣٦.

ولكن إذا ما حاولنا تتبع تطور الرأسمالية الصناعية المصرية، فإننا نجده يرتبط بدرجة كبيرة بتطور الصناعة الآلية وبتعاظم الاستثمارات المساهمة وزيادة الإنتاج الصناعى والتوسع فى استخدام الطاقة والآلات، وبتقدم عملية تركيز الإنتاج وتمركز رؤوس الأموال ونمو المدن والمراكز الصناعية والسكان غير الزراعيين.

* ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن مصر لم تعرف إلا بدايات ضعيفة للصناعات الآلية الكبيرة. وكانت ثورة ١٩١٩، التحررية الديموقراطية بمحتواها الرأسمالى الوطنى المتناقض مع الاستعمار، بمثابة المقدمة السياسية للانقلاب الصناعى، وفى أعقابها تم إعلان الاستقلال "الشكلى" للبلاد واشتركت الرأسمالية المصرية فى السلطة وإن تدريجياً وجزئياً. وتم تعديل السياسة الاقتصادية جزئياً وتدريجياً أيضاً كى تستجيب لمتطلبات قيام الصناعة الحديثة.

ومع تطور الرأسمالية فى الصناعات المصرية على أساس التقنية الحديثة ارتفع عدد المصانع الآلية الكبيرة التى تستخدم ٥٠٠ عامل فأكثر من ٥ مصانع فى عام ١٩١٧ إلى ٤٥ مصنعاً فى عام ١٩٤٤، ثم إلى ٧٥ مصنعاً عام ١٩٥١.

* ومن أبرز الآثار السلبية فى أعقاب الاحتلال، هو ما تعرضت له الصناعات الحرفية من دمار لصالح السلع الإنجليزية وغيرها، وبسبب توسع زراعة القطن على حساب الحاصلات الأخرى، فى ظل السياسة الاستعمارية المناوئة لتصنيع البلاد.

ولكن جاء إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ – كما سبق أن ذكرنا – بمثابة نقطة انطلاق تطور الصناعة المصنعية الآلية القومية الكبيرة فى مصر.

* ولقد لخص تاريخ مجموعة شركات بنك مصر خصائص تطور الرأسمالية القومية الكبيرة فى الصناعة قبل عام ١٩٥٢. ذلك أن الصناعة المصنعية الآلية الكبيرة التى أسسها البنك، قامت ضد إرادة الاستعمار البريطانى الذى عادى تصنيع البلاد، واستمرت فى تنافس ضار مع رأس المال الأجنبى المسيطر، وتطورات هذه الصناعة الرأسمالية الحديثة فى إطار قيود تمثلت فى التركيب المتناقض لهذه الطبقة نفسها، والقيود الاستعمارية الثقيلة فى مصر المستعمرة، والمحيط شبه الإقطاعى الذى لم يجر تحطيمه فى الريف. كل ذلك أ دى إلى تحول رأس المال المصرى المتحالف مع رأس المال الأجنبى من استثمار أموالهم فى

تمويل الصناعة إلى التوظيف الربوى فى الأوراق المالية الحكومية متمثلاً فى سندات الدين العام وأذونات الخزانة. فبعد أن كان "بنك مصر" يمثل قاعدة لازمة لتمويل الرأسمالية الصناعية المصرية فى مرحلة ميلادها، تحول بعد تطور وتعاظم القدرات المالية للمسيطرين على رأسمال وإدارة البنك وشركاته الصناعية، واتجاه بعضهم إلى تكوين "مجموعات احتكارية" قومية ارتبطت بعلاقات وثيقة مع رأس المال الأجنبى ومثلت بذلك مع الاستعمار الأجنبى قوى ضغط عملت على تحويل "بنك مصر" عن الاستثمارات الصناعية إلى التوظيفات الربوية منذ عام ١٩٣٩.

* وإذا كان هذا من أمر الجناح الصناعي فى الرأسمالية المصرية، فإن الرأسمالية التجارية المصرية نشأت فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر واستطاعت أن تقوى مواقعها إلى جانب تجار التجزئة فى تجارة الجملة الداخلية. وخاصة فى تجارة الحاصلات الزراعية المعدة للاستهلاك المحلى، ثم أمكن لها أن تتسرب إلى مجال التجارة الخارجية بما فى ذلك تصدير القطن غير أن السيطرة على مصادر التراكم المربحة، وخاصة فى التجارة الخارجية، قد استمرت تحت سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى والتى استعانت، الأقليات الأجنبية فى دور الوسطاء، وفى الفترة ذاتها اتجه بعض المصريين للاشتغال بالأعمال المصرفية. وظهرت بيوت مالية مصرية امتلكها كبار تجار القطن، بيد أن هذه البيوت المالية انهارت أمام منافسة البنوك التجارية المساهمة الأجنبية الكبيرة التى تزايد انشاؤها فى البلاد مع بداية القرن العشرين. ورغم ازدياد وزن الفئة التجارية – المالية المصرية التى تطورت مع احتدام التناقض مع رأس المال القومى الصناعى الصاعد بالاستناد إلى حركة التحرر الوطنى المعادية للاستعمار ورأس المال الأجنبى، ورغم تزايد نشاطها التأسيسى للشركات[1] التجارية بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى وتسربها المتزايد إلى الشركات المساهمة الأجنبية القائمة منذ عشرينيات القرن السابق، ورغم تأسيس التجار المصريين قسماً كبيراً من الشركات التجارية الكبيرة المستقلة التى ارتبط نشاطها بالتجارة الداخلية منذ تلك السنوات، فقد استمر ضعف هذه الفئة. ولم تقم بالدور الأساسى الابتدائى فى تمويل قيام الصناعة

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٧ – ٤٠.

القومية الحديثة، رغم دورها الأكثر فعالية فى تنظيم وإدارة ثم ملكية الصناعة المشار إليها، ورغم احتلالها لمواقع مالية وإدارية متزايدة فى الصناعة الأجنبية الكبيرة فى البلاد منذ الثلاثينات.(١)

(ج) سياسة القروض الأجنبية وتقويض الاقتصاد المصرى قبل الثورة:

لقد كانت القروض الأجنبية بمثابة المعول الذى عمل على هدم الاقتصاد المصرى القوى الذى أقامه محمد على، لكن سياسات خلفائه خاصة سعيد وإسماعيل قد فتحت الطريق أمام توريط مصر فى سلسلة من الديون انتهت بوضع مصر فى أول طريق التبعية الاقتصادية والسياسية ثم الاحتلال البريطانى لمصر.

ولقد بدأت سياسة القروض الأجنبية من خلال جهود ديليسبس الذى أخذ يدفع البلاد، بلا هوادة فى طريق القروض الأجنبية، التى عملت على تدعيمها سياسة إسماعيل التنموية التحديثية التى كان لها دور كبير فى تضخيم حجم القروض التى وصلت إلى ثمانية قروض، بما فى ذلك قروض سعيد، موزعة بين عامى ١٨٦٢، ١٨٧٣. ولكى يواجه إسماعيل حلول موعد الدفع فى أول ديسمبر ١٨٧٥، تفاوض على التنازل عن أسهم القناة مع دائنين الفرنسيين أولاً ثم مع بريطانيا، ثم تم الاستيلاء عل حصة مصر كلها فى شركة قناة السويس.

وجاءت مقدمات الاحتلال البريطانى لمصر، من خلال وضع مصر تحت الإشراف المالى المباشر لبريطانيا العظمى التى تتولى إدارة دين موحد قيمته ٧٢ مليون جنيه استرلينى بربح ٧% على ٥٠ سنة(٢).

ولقد استمرت سلطات الاحتلال فى سياسة القروض، حيث تم عقد قرض قيمته ٩ مليون جنيه مصرى بربح ٣,٥% فى ١٨ مارس ١٨٨٥ لتعويض الخسارة الناتجة عن أعمال التمرد فى الإسكندرية وتكاليف الحرب فى السودان وتكاليف جيش الاحتلال وبعض نواحى العجز الأخرى(٣). ومن ثم عملت سلطات الاحتلال البريطانى على إحداث توازن شكلى فى الميزانية فى مقابل تقويض الاقتصاد

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٠، ٤١.

(٢) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٠.

المصرى والإبقاء على مصر كمصدر للقطن فى مقابل تحطيم كل السبل المؤدية إلى بناء صناعة قوية.

ومن ثم يمكن القول أن السياسة الاقتصادية فى مصر قبل عام ١٩٥٢. قد تحددت أدواتها وأهدافها بالمصالح التى جسدتها الدولة،كما تأثرت بالأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية، واستجابت إجراءات ونشاطات وتشريعات الدولة – وإن جزئياً وتدريجياً – لمتطلبات تطور الصناعة المصنعية الآلية الرأسمالية الكبيرة منذ عشرينيات هذا القرن. لكن هذا التغير فى السياسة الاقتصادية، جرى فى الحدود التى عينها استمرار السيطرة الاستعمارية الأجنبية على الاقتصاد التابع، والبقايا الثقيلة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التى جسدتها طبقة كبار ملاك الأرض فى الزراعة، وخصائص ميلاد وتشكل الرأسمالية الصناعية المصرية.

خامساً: طبيعة البناء الطبقى قبل الثورة:

* لقد طرأت تغيرات كثيرة على شكل البناء الطبقى فى المجتمع المصرى فى فترة ما قبل الثورة فلقد تغير من بناء طبقى ينقسم إلى طبقتين أساسيتين: طبقة حاكمة وطبقة محكومة، المماليك والشعب المصرى إبان قدوم الحملة الفرنسية، إلى بناء طبقى يعلوا قمته محمد على وأسرته بعد قضائه على المماليك دفعة واحدة، فكانت أول ضربة طبقية جذرية تغير وجه مصر. ثم جاء تأميمه الشامل الغريب للأراضى الزراعية، ليغير أيضاً وأيضاً، وجاء توزيعه للأرض ليثبت أركان التغيير. فنشأت طبقة "الأعيان" (١) وبالتالى طبقة الفلاحين، وظهر "التجار" فى المدن كطبقة اجتماعية مستقلة الملامح، وأصبح "للعلماء" – والمقصود علماء الشرع الإسلامى – وزن ودور فى الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد. واستتبع "التعمير" و"التشييد" ظهور مجموعة جديدة من الحرف التى شكلت هيكلاً بدائياً للصناعة(٢). ومن ثم تشكل الهرم الطبقى الذى يشبه إلى حد كبير هرم خوفو ذا القمة الضيقة التى تنتهى بنقطة ممثلة فى شخص محمد على وأسرته وخلفائه ثم طبقة كبار

(١) غالى شكرى، النهوض والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، مرجع سابق، ص ١٤٤.
(٢) المرجع السابق، ص ١٤٤.

الملاك وكبار رجال الدولة كبار رجال الدين والتجارة ثم قاعدة عريضة تمثل غالبية الشعب المصرى بكافة فئاته.

ولكى يتبين لنا حقيقة البناء الطبقى فى عهد محمد على وخلفائه، سنتناول كل أبعاده بشئ من التفصيل فى الصفحات القليلة التالية.

لقد تمخضت تجربة محمد علىعلى الصعيد الاجتماعى، بظهور طبقة مُلاك الأراضى الزراعية، الذين شكلوا الأساس المادى الاجتماعى للنظام السياسى القائم، وقامت الدولة برعاية التعليم الحديث، الأمر الذى سمح بتأسيس بيروقراطية متماسكة تقوم على التخصص والتكامل الوظيفى، وقد شكلت هذه البروقراطية الوعاء الأساسى للطبقة الوسطى الجديدة من عسكريين وموظفين وتكنوقراط ومهنيين ومن "انتلجنسيا" محدودة العدد لكنها نشطة وحيوية فكرياً وسياسياً، كما نشأت إلى جانب هذه الفئات أرستقراطية مالية وتجارية، تكونت عناصرها من الأجانب والمتمصرين.

(أ) طبيعة الطبقة العليا فى عهد محمد على وخلفائه:-

* وتشكل البرجوازية الإقطاعية الطبقة التى استند إليها النظام الاجتماعى فى مصر قبل عام ١٩٥٢، لكونها كانت تسيطر على الثروة والسلطة معاً، أو بمعنى آخر هى الطبقة التى سيطرت على الملكية والحكومة معاً (وعند اندلاع الثورة فقدت أحد دعائمها وهى السلطة. ثم ما لبثت أن فقدت الدعامة الثانية وهى الملكية من جراء قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم ١٩٦١)، وتأتى تسميتها بالبرجوازية الإقطاعية من كونها قد جمعت بين خصائص الطبقتين البرجوازية والإقطاعية فى آن واحد، ذلك أنها جمعت بين أساليب استغلال كل منهما، هذا بجانب أنها قد جمعت بين الأبنية الفوقية لكل منهما، فهذه الطبقة تجمع بين الاستثمار الزراعى، بجانب الاستثمار الصناعى التجارى الرأسمالى، مع حفظها على الروابط والقيم الإقطاعية مع دمجها ببعض قيم وسمات الرأسمالية.

ويمكننا تقسيم هذه الطبقة إلى شريحتين اجتماعيتين:

الأولى: شريحة المتمصرين الأجانب:

والتى احتوت بداخلها عناصر متباينة أغلبها من اليونان والأرمن والأتراك واليهود والإيطاليين والفرنسيين والإنجليز[1]. وقد سيطرت هذه الشريحة على مجمل الأنشطة التجارية (الأنشطة غير الزراعية).

الثانية: وتشمل المصريين:

وتنقسم إلى فئتين تبدو منفصلتين ولكنهما متداخلتين فى كثير من المواقف، الفئة الأولى وتشمل كبار ملاك الأراضى الزراعية، والذى لا يتجاوز عددهم عشرة آلاف فرد بينما يملكون (٢ مليون فدان) أى ثلث مساحة مصر الزراعية، ويشغلون فى نفس الوقت معظم المناصب الإدارية والسياسية فى أجهزة الحكومة، وقد أكد عبد الناصر فى أحاديث الصحفية، بأنه قد خرج من ١٦ عائلة من هذه الطبقة معظم رؤساء وزارات ووزراء مصر وتعتبر هذه الفئة أول من أصيب فى مقتل من أبناء هذه الطبقة فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢،وذلك لأسباب كثيرة أهمها انتزاع ملكيتها الزراعية حيث فقدت ملكيتها التى بلغت حوالى ٨٠٠ ألف فدان من جراء قوانين الإصلاح الزراعى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقدت كثيراً من هيبتها ومكانتها الاجتماعية من جراء محاكمات أبنائها وإلغاء الأحزاب التى كانت تمثل طموحاتها، ثم كان إلغاء الألقاب والذى تمخض عنه آثار نفسية وأدبية، ناهيك عن الهزة التى حدثت أساساً من جراء الاستيلاء على الأرض "أساس وجودهم".

* وفيما يتعلق بالأصول الاجتماعية لطبقة كبار الملاك فى مصر، فإنه يمكن القول بداية، أن وسيلة الإنتاج الأساسية فى مصر، كانت ولا تزال الأرض الزراعية، وأن التراكمات المادية التى حدثت لبعض شرائح هذا المجتمع، كانت بالأساس نتيجة للعملية الزراعية، وظلت هذه السمة والمتمثلة فى تملك الأرض الزراعية كوسيلة الإنتاج الأساسية هى الصفة التى اتصف بها مجتمعنا، إلى أن تدخلت بعض العوامل سواء المحلية أو العالمية والتى عملت على تقليص حجم ودور الزراعة فى العملية الاقتصادية، وبنظرة متأنية على هذا الجانب، نجد أن

---

(١) مؤمن كمال الشافعى، الدولة والطبقة الوسطى فى مصر: تحليل سوسيولوجى لدور الدولة فى إدارة الصراع الاجتماعى، دار قباء، القاهرة، ص ١٧٩.

الدولة كانت أساس هذه التحولات فى قيم المجتمع، وقد أضفت ملكية الأرض الزراعية مكانة سياسية اجتماعية لأصحابها، وأصبحوا بناءاً على ذلك صاحبى القرار السياسى، وبالتالى توجيه سياسات الدولة بما يخدم مصالحهم ويدعم وجودهم الاقتصادى السياسى.

ويمكن إيجاز الأصول الاجتماعية لهذه الطبقة على النحو التالى:

أ- الذوات:

وهى الشريحة التى يمكن أن نطلق عليها البرجوازية الإدارية والعسكرية، والتى تكونت حول أسرة محمد على و احتكرت المراكز الإدارية والعسكرية، وتكونت من أفراد أسرة محمد على وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين.

ويمكن تقسيمها إلى شريحتين مختلفتين:

الأولى: أسرة محمد على

والذين أصبحوا فى نهاية أربعينات القرن قبل الماضى يمثلون أكبر ملاك للأراضى الزراعية فى مصر خلال فترة حكم محمد على (١٨٠٥ – ١٩٥٢).

وهنا تبرز قضية ارتباط الملكية بالسلطة فى مصر الحديثة.

أما الثانية فكبار الموظفين المدنيين والعسكريين:

يأتى هؤلاء فى المرتبة الثانية، بعد أ سرة محمد على من حيث تملك الأراضى الزراعية، وهم الذين احتلوا أعلى المناصب فى الجيش والإدارة وأغلبهم من الأتراك والشراكسة.

وجدير بالذكر أن هذه الشريحة الاجتماعية، قد احتلت مكانتها من خلال مناصب الدولة، وعليه فإن ملكيتها قد تكونت من خلال علاقتها بالسلطة، ولقد أصبحت هذه الشريحة، ذات نفوذ وسلطة من خلال المصاهرات التى تمت بين أفرادها بداية بعهد إسماعيل، مع ملاحظة أن هذه القوة والنفوذ تتناقض مع فئات الشعب المصرى، وبداية بثمانينات القرن الماضى، بدأ زحف العناصر المصرية على مواقع السلطة فى مصر بداية بعصر سعيد، الذى اعتمد على المصريين فى مواجهة الدولة العثمانية، وكذا محاولات المصريين فى الوقوف فى وجه هذه الشريحة وإزاحتها عن السلطة باستخدام القوة من خلال الثورة العرابية، وجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة دخلت عناصر الأتراك والشراكسة فى مصاهرات مع

الأعيان المصريين، وبالتالى بدأت هذه العناصر فى الاندماج مع النسيج العام للمجتمع المصرى كجزء أساسى من الطبقة العليا(1).

ب- أغنياء المدن المصريين:

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، توفرت عدة عوامل من شأنها تغيير هيكل الأوضاع الاقتصادية فى مصر تغييراً جوهرياً، وقد أدت فى مجملها إلى ظهور طبقة من الأغنياء فى المدن جعلها ترقى إلى مرتبة البرجوازية التجارية، ويمكن إيجاز أبرز هذه العوامل فى انهيار نظام الاحتكار الذى ساد فى فترة محمد على حيث بدأ نظام الاقتصاد الحرفى الظهور على أيدى سعيد ومن بعده إسماعيل، مما أتاح فرصاً أكبر للتجارة والتداول والإتجار فى السوق، وكذا انفتاح مصر على الاقتصاد العالمى، مما نتج عنه تدفق رأس المال الأجنبى، هذا إلى جانب اتساع نشاط حركة التجارة واتساع حجم السوق وذلك بعد إلغاء الضريبة الدخولية فى عهد إسماعيل التى كانت بمثابة نوعاً من الجمارك الداخلية، وعاملاً أساسياً فى شل حركة التجارة.

ولقد تضافرت كل هذه الظروف السابقة، وأدت فى النهاية إلى ظهور طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال خاصة من سكان المدن.

والخلاصة أن أغنياء المدن، قد أصبحوا بعد فترة وجيزة أصحاب أراضى زراعية، بعد أن وضعوا أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية (نتيجة قدرتهم على دفع ثمن هذه الأراضى فى مقابل عجز الآخرين). زد على ذلك ظهور عامل اجتماعى جديد يتجسد فى المكانة الاجتماعية المتميزة نتيجة حيازة مساحات واسعة من الأراضى الزراعية.

* وهناك حقيقة لابد من إبرازها خاصة بجناح البرجوازية التجارية الذى تحول إلى كبار ملاك الأراضى الزراعية، تكمن فى أن معظمهم كان من الأقباط المصريين الذين اشتغلوا بالتجارة، وكونوا رؤوس أموال ما لبثوا أن استغلوها فى شراء الأرض الزراعية، وهناك بعض الأقباط الذين اشتغلوا بالسلك الدبلوماسى لدى

---

(1) المرجع السابق، ص ص ١٨٠ – ١٨٥.

بعض سفارات الدول الأجنبية إلى جانب قيامهم بالتجارة على نطاق واسع، وقد مكنتهم هذه المكانة الدبلوماسية من تملك الكثير من الأراضى الزراعية.

ولقد كان هناك شريحة أخرى من كبار الملاك نشأت فى الريف، وبعدما أصبحت ذات ثروة ونفوذ استطاعت طرق أبواب السلطة فانتقلت إلى المدن حيث الشهرة والأضواء واتساع دائرة العلاقات(١).

(ج) أعيان الريف:

تتمثل هذه الشريحة أساساً فى عمد ومشايخ القرى، حيث كانت تمثل موقعاً وسطياً بين كبار الملاك من الذوات الذين يقيمون بالمدن الكبرى، وبين عامة الفلاحين.

ويتميز الأعيان فى مصر تاريخياً، بميولهم القوية فى الاشتراك فى لعبة الحكم والسلطة، كما امتاز الأعيان بخبرة خاصة فى قيادة الرعية واستخراج أكبر مردود مادى من أنشطتها المختلفة، ومن ثم اعتادوا على اقتسام الفائض الاقتصادى مع الدولة، بينما كانت الرعية ممثلة فى الفلاحين الكادحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من أبناء البلاد فى الريف.

وقد حرصت عائلات الأعيان، على أن يكون لها دائماً رجالها فى جميع الأجهزة المركزية فى العاصمة، وذلك لتأكيد الصلة بسلطة الدولة.

أما على المستوى الاقتصادى، فقد كانت هذه العائلات بمثابة المصدر البشرى لمعظم رجال الصناعة والمال بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ولابد من الإشارة إلى أن غالبية الأعيان قد ظلوا ينتمون إلى الشريحة الوسطى من الملاك، كما يمثل ظهور الأعيان نشأة الطبقة الوسطى المصرية الزراعية، وحتى قيام الثورة العرابية كانت هذه الطبقة تمثل الموقع الوسط بين الأستقراطية الزراعية أو كبار الملاك وبين جموع الفلاحين(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٨٨ – ١٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩٥، ١٩٨.

ب- تكون وتبلور الطبقة الوسطى فى عهد محمد على وخلفائه:

لقد أعطيت فرصة كبيرة خلال عهد محمد على وخلفائه لنمو الطبقة الوسطى أو الطبقة البرجوازية. وكانت تتألف من التجار الكبار والمتوسطين والعلماء ورجال الدين فى المستويات العالية وأعيان الريف من كبار الملاك والموظفين ذوى المناصب الراقية الذين يتولون مسئوليات كبيرة فى مختلف الإدارات الحكومية، مثل القضاة ومديرى المدارس والإدارات ومن بين هؤلاء خريجو المدارس الحديثة ومن عاد من بعثات محمد على إلى الدول الأجنبية المتقدمة، والضباط من المستوى التالى لمستوى القيادات العليا[1].

ولقد تميزت الطبقة الوسطى بانفرادها بدور سياسى مستقل ومخالف للدور الذى تلعبه طبقة الأعيان، بدأت هذه الطبقة فى اتخاذ هذا الشكل السياسى التقدمى فى غمار ثورة ١٩١٩، وفى أعقابها، ولكنها فى تلك المرحلة لم يكن لديها القدرة إلا على تشكيل جماعات ضغط قد تبدو ثانوية، سواء فى حزب الوفد، حيث انفردت بما يسمى اليسار الوفدى (وقد لعب عبد الرحمن فهمى دوراً بارزاً فى هذا الاتجاه)، أو خارج الوفد، خاصة عندما بدأ ظهور بعض التشكيلات والاتجاهات الاشتراكية الجديدة، وبعض الحركات النقابية، وجماعات الشباب التى حملت السلاح وخرجت فى وجه الإنجليز، مستخدمة بعض العمليات الفردية المحدودة.

كانت الطبقة الوسطى، فى هذه الآونة نامية العدد، شديدة الطموح مدركة بأهمية دورها، وقد تمخضت كل طموحاتها فى الثلاثينيات إلى ظهور أحزاب وقيادات تطلعت إلى المشاركة فى السلطة مع رؤوس مثلث السلطة فى مصر، بل إن بعض فصائلها قد تطلعت فيما بعد ذلك إلى ما هو أكثر عندما تحول التطلع إلى طموح غير عقلانى للانفراد بسلطة الدولة دون أى شريك، وبينما تقلص دور طبقة الأعيان فى هذا العقد فى عدد محدود من الأحزاب، فإن الهيكل السياسى للطبقة المتوسطة منذ حاولت الدخول فى صراع السلطة، تجسد فى عدد كبير من التنظيمات والأحزاب والتشكيلات، ولكن ونحن بهذا الصدد لابد من إدراك أن الطبقة الوسطى كانت تمثل تاريخياً العامل الأساسى الذى جعل الساحة السياسية فى

(١) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

مصر، تتميز بكل هذا القدر من التوتر والازدحام، وأحياناً النشاط وأحياناً أخرى تصاب بالتعقيد والميوعة والغموض والارتباك، وكيف كانت هذه الطبقة وسط كل هذه التداخلات تحتوى على بذور إخصاب لم تعط ثمارها بعد.

وبينما كان الأعيان يعتمدون على الوضع الاقتصادى والخبرة الطويلة فى شئون الزراعة والرى، وكذا الوجاهة الاجتماعية فى تولى أمور الحكم والسلطة، لذا اعتادوا على اقتسام الفائض الاقتصادى مع الدولة، تحت وطأة أى نظام، دون أن يقربوا العمل اليدوى أو البدنى، بينما كانت الرعية ممثلة فى الفلاحين الكادحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من أبناء البلاد فى الريف، فإن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للطبقة الوسطى، فلم تعتمد على العائلة، حيث إنها مزيج من شرائح اجتماعية متباينة، سواء صاعدة من الطبقة الأدنى، أو هابطة من الأعلى، ومن ثم فلم تنتم فى غالبيتها إلى أصول اجتماعية مميزة ولا مؤكدة، بل لعبت العائلة دوراً كبيراً فى تأهيل أبناء هذه الطبقة بقدر عال من التعليم للمحافظة على وضعيتهم.

ولقد تميزت الطبقة المتوسطة عن سائر الرعية فى مجال الساحة السياسية: بالوعى الشديد بهويتها، ومحاولة تحقيق كيان مستقل لتلك الهوية، ومحاولة احتلال مكانة اجتماعية، وتوفير أكبر قد من الضمانات المادية، ومحاولة تأكيد إحساسها بالطمأنينة والرضا، غير أنها عبر هذه المسيرة كانت فريسة إحباط تاريخى، حالما فكرت فى الوصول إلى السلطة – إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ التى فتحت الأبواب على مصراعيها للهيمنة والسيطرة لأبناء هذه الطبقة[١].

وترجع أسباب الإحباط التاريخى للطبقة المتوسطة، فى كونها كانت طبقة مبعدة عن مراكز السلطة، ومصادر الثروة، وغير ذات فاعلية فى التأثير الفكرى والروحى لجمهور الرعية، فهذه العوامل كلها كانت مقسمة بين رؤوس مثلث السلطة، ولكنها فى المقابل كانت تتمتع بالكثرة العددية، لكن عجزها عن الاندفاع فى نضال يأخذ صورة "طبقية" مستغلة للكثرة العددية والطاقة الإنتاجية، قد جعلها تعيش دوماً وهى ملحقة بطبقة الأعيان وتابع لها، فهى أداة الأعيان فى استغلال الرعية وإسلاس قيادها، ثم هى فى نفس الوقت فتيل الانفجار الذى يشعل الطاقات

(١) مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٧.

المكبوتة للرعية وما دونهم، حالما يحدث للتناقض بين رؤوس مثلث السلطة، ثم هي في نفس الوقت رسول الأعيان فى محاولة امتصاص غضب الرعية فـى حـالات العصيان.[1]

(ج) وضع الطبقة الدنيا قبل ثورة يوليو:

لقد مثلت الطبقات الدنيا غالبية الشعب المصرى فى الريف والمـدن مـن فلاحين وعمال. خاصة بعد أن بدأت فئة من العمال تظهر مع بداية الصناعة فـى عهد محمد على، وبعد أن أخذت فى الازدياد مع وجود الصـناعة بعـد الحـرب العالمية الأولى. فلقد شكل الفلاحون والحرفيون والصناع والعمال والأجراء القاعدة الشعبية العريضة المنتجة ذات المستويات الهابطة والدخول المحدودة للغاية. ولكن مع فوارق فيما بينهم.

والميزة الوحيدة التى جناها الفلاح المصرى من مسـتوى (الفاعـل) فـى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى الأرض لحساب الدولة إلى شبه المالك ثم إلى المالك فى النصف الثانى من ذلك القرن. علماً بأن ملكيـة معظـم الأرض – بصفة عامة – كانت من نصيب الطوائف الأعلى أكثر من أن تكون من نصـيبه. وظل الفلاح هو الذى تقع عليه أعباء الإنتاج وتزويد الخزانـة بـالأموال لتغطيـة تكاليف الإدارة والمشروعات فضلاً عن إسراف الصفوة الحاكمة.

ومع ذلك فلقد ظلت أعداد كبيرة جداً من الفلاحين لا أرض لهـم وتعمـل بالأجرة (تراحيل) الأمر الذى كان يشكل سبة فى جبين المجتمع لما كانوا عليه من فاقة شديدة إذ كان الفلاح يغادر أرضه للعمل فى منطقة بعيـدة يسـوقه (مقـاول التراحيل) ولا يقدم له أية خدمات وإنما يعيش على (الجبنة الحادقة والعيش الناشف وماء آسن)[2].

ولقد عانى الفلاح المصرى من ذل السخرة والكربـاج أثنـاء شـق قنـاة السويس، ثم عانى من نار الملتزم ثم من صاحب الوسية ثم عانى من نار الاحتلال البريطانى، وتحمل أعباء سداد الدين الأوروبى لما تعرض له مـن ابتـزاز مـن

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

الحكومة والإنجليز على حد سواء. وبدأت قرى الصعيد تخلو من سكانها، وكان الناس يهدمون الأكواخ ويتركون الأرض بوراً (بلا زراعة) تفادياً لدفع الضرائب. ومن ثم استنزاف الفلاح المرة تلو الأخرى.

ويعتبر الاحتلال البريطانى المسئول من وجهة النظر الاجتماعية عن سوء حالة طبقة الفلاحين، فسياسة الاحتلال التعليمية - والمتضمنة أن يكون تعليم الطبقات الفقيرة مقصوراً، على مبادئ القراءة والكتابة - هى التى حالت دون تعليمهم وتثقيفهم وساءت حالتهم المادية والمعنوية والصحية وانتشر بينهم المرض[1].

وكانت ثقافة الفلاح موروثة ومحدودة، وكذلك كانت ثقافة المهنى، والفلاح من الناحية النظرية يستطيع الارتفاع من مستواه، ولكن قنوات الارتفاع هذه كانت محدودة للغاية، وأقصى ما يستطيعه هو أن يكون مالكاً لقطعة أرض تجعله يعيش حياة أفضل من الحضيض الذي كان يعيشه الفلاح الأجير أو المستأجر لأرض[2].

وكان العمال والحرفيون وأصحاب الطوائف المهنية يمثلون الطبقة الدنيا فى المدينة في المجتمع المصرى، ويرجع تكوين الطبقة العمالية إلى عهد محمد على ومع نهاية القرن التاسع عشر أدى جمهور العمال المأجورين فى القطاع الحديث من الاقتصاد إلى وجود بروليتاريا صناعية، أى فئة من العمال المأجورين الذين يعملون بانتظام فى الصناعة على مدى يزيد عن جيل من الزمان.[3]

* وهكذا كانت صورة البناء الطبقى عشية قيام ثورة يوليو، قمة يعتليها الأسرة الحاكمة وطبقة رأسمالية - بروافدها الزراعية والصناعية والتجارية - وقمة الجهاز البيروقراطى. يليها طبقة وسطى من ضباط الجيش والمثقفين والعمد والتجار والوسطاء ورجال الدين. ثم غالبية ساحقة من الشعب المصرى. قلة تملك بناصيتها مقاليد السلطة والاقتصاد والمكانة الاجتماعية، وشريحة من الأعوان، ثم طبقة وسطى من بينها قادة الفكر والتنوير وقادة الثورة الوطنية، وخرج من أحشائها

---

(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٣) أنور عبد الملك، مرجع سابق، ص ص ١١٤، ١١٥.

الضباط الأحرار، وطبقة فقيرة كادحة تمثل السواد الأعظم من المجتمع، وقع على عاتقها عبء الفقر والاستغلال من قبل القوى الإمبريالية الأجنبية والطبقة المحلية المسيطرة.

* إذا كانت الملكية هى أساس نشوء الرأسمالية المصرية وتطورها فإن طبيعة ملكية الأرض الزراعية فى مصر – التى كانت قائمة على منح الأراضى الزراعية للمقربين من السلطة – قد حرمت الفلاح المصرى من ملكية الأرض الزراعية وأعطته فقط حق الانتفاع مقابل دفع الضريبة المقررة، ولقد استمر هذا الوضع فى عهد المماليك وفى عهد محمد على وخلفائه، وتعرض الفلاح المصرى للسخرة والعمل فى شق الترع والمصارف وفى شق قناة السويس، كما قامت القوات الإنجليزية بحشد الآلاف من الفلاحين المصريين فى الحرب العالمية الأولى والثانية، كما وقع على المصريين كل الأعباء الاقتصادية للحرب، فعانوا من نقص المواد الغذائية وارتفاع الأسعار نتيجة الحرب والكساد الاقتصادى العالمى، فعانوا الفقر والمرض والجوع، بالإضافة إلى الفروق الطبقية المفجعة، كل هذا أدى إلى هجرة الفلاح المصرى للأرض تحت وطأة السخرة والضرائب(١). فى عهد محمد على وخلفائه، كما أدى إلى قيام العديد من الثورات الاجتماعية والوطنية إبان الاحتلال البريطانى، حيث جاءت ثورة يوليو وبدأت الطبقات الفقيرة الكادحة من العمال والفلاحين تنتعش قليلاً مع قرارات الإصلاح الزراعى وزوال السخرة والكرباج.

هذا ما كان من أمر التغيرات التى طرأت على البناء الطبقى فى المجتمع المصرى أما ما كان من أمر الثوابت فيتمثل فى:

* أن كانت السلطة دائماً هى مصدر الثروة والنفوذ وأساساً لاعتلاء الهرم الطبقى والحصول على المكانة الاجتماعية. فلقد كتب الاقتصادى المصرى الدكتور فؤاد مرسى يقول: "فى جميع المجتمعات البشرية تعتبر الثروة مصدراً للسلطة، أما فى مصر فالسلطة هى مصدر الثروة". ويؤكد اليكسى فاسيليف تلك المقولة قائلاً:

(١) سامية سعيد إمام، مرجع سابق ، ص ص ٨٥ – ١٠٥.

"إن مركز الشخص فى سلك الهرم المدنى والعسكرى هو الذى حدد حتى نهاية القرن التاسع عشر وما زال يحدد بقدر كبير هذه "القمم العليا" ووضعها الاجتماعى.

* كانت الطبقة الرأسمالية دائمة التحالف مع الرأسمالية الغربية عن طريق التجارة، والخلط بين المال الخاص والمال العام، ورأس المال المحلى ورأس المال الخاص الأجنبى من ناحية أخرى. فعملت بذلك على تعميق التبعية الاقتصادية للرأسمالية الغربية.

* لقد قامت الطبقة الوسطى بدور كبير فى دفع الحركة الوطنية والثقافية، فهى التى أمدت المدارس فى عواصم المديريات بالتلاميذ والطلاب، الذين خرج من بينهم نخبة ثقافية ووطنية لعبت دوراً هاماً فى دفع الحركة الوطنية وعلى رأسهم مثلاً سعد زغلول، وعباس العقاد، وتوفيق الحكيم.

* أما عامة الشعب المصرى، فلقد كانوا دائماً يمثلون قاعدة الهرم الطبقى، ووقع على عاتقهم أعباء الفقر والمرض والجهل والاستغلال من قبل القوى الإمبريالية الأجنبية. والطبقة الرأسمالية المستغلة، ومثلوا دائماً الطبقة التى تعمل وتكدح ليقبض غيرها ثمن شقائها. وبالرغم من ذلك تحملوا كل مشاق الدفاع عن وطنهم فى كل الظروف.

* ومن ثم فإن السمة الأساسية للبناء الطبقى تتمثل فى أن المجتمع المصرى يتكون وفقاً لمبدأ القاعدة العريضة المنخفضة والقمة الضيقة المرتفعة عالياً، فقمة المجتمع كانت دائماً جماعة من كبار الأغنياء يعيشون على حساب القاعدة العريضة المكونة من غالبية من الأجراء الفقراء أو المعدمين.

ولقد أفرزت تلك التغيرات المختلفة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى الكثير من التغيرات على المستوى الثقافى والقيمى فى المجتمع المصرى.

سادساً: البناء الثقافى السائد قبل الثورة:

لقد تأثر البناء الثقافى للمجتمع المصرى، بطبيعة المجتمع المصرى ذاته، وبخصوصيته التاريخية وبما تعرض له من توالى المستعمرين عليه فى العصر الحديث، فمن عثمانيين ومماليك إلى فرنسيين ثم إنجليز. كما كانت لتوجهات السلطة

الحاكمة دور كبير فى دفع الحركة الثقافية والتنويرية وفى دحضها أيضاً. وهذا ما سيتضح بجلاء فى التحليلات "السوسيو- تاريخية" التالية.

* لقد مثلت الحملة الفرنسية صدمة حضارية للمجتمع المصرى، وكشفت هذه الصدمة الحضارية عن حجم التخلف والتدهور الثقافى والفكرى فى المجتمع المصرى. وإذا كانت الحملة الفرنسية فارقت المجتمع المصرى بفضل كفاح ومقاومة الجماهير والأهالى، بقيادة شيوخ وعلماء الأزهر بعد عامها الثالث من الاحتلال، إلا أنها تركت وراءها أفكاراً معاصرة على مستوى القيم والتقاليد والثقافة الحديثة التى وجدت فى تربة التخلف طريقاً للانتشار والنمو. وإذا كانت الحملة الفرنسية غادرت بالجيش، فإنها تركت العلم وفكرة التقدم والنهوض من الثبات والسكون والجمود العميق الذى كان يسيطر على الأجواء المصرية فى ذلك الوقت. ولم يمر سوى جيل واحد بعد رحيل الحملة الفرنسية حتى تمت ولادة المثقف المعاصر فى البيئة المصرية، أو ما نطلق عليه طلائع المثقفين العلمانيين.

ولقد برزت تأثير الثقافة الغربية الوافدة على الثقافة المحلية منذ أن تبنى "محمد على" سياساته لبناء دولة عصرية حديثة. حيث نفذ مجموعة من الإجراءات لتغيير نظام التعليم تمثلت فى إقراره لمجانية التعليم وفتح المؤسسات التعليمية المتنوعة وإنشاء ديوان المدارس، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، فضلاً عن ازدهار حركة الترجمة لكثير من الكتب الأجنبية(١).

ومن ثم أفرزت هذه السياسة فئة من المثقفين المصريين الذين تأثروا بالثقافة والقيم الأوروبية، والذين اعتمد عليهم "محمد على" فى إدارة شئون المجتمع على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والإدارية والفكرية.

وليس ثمة شك فى أن احتكاك المجتمع المصرى بالثقافة الأوروبية وبخاصة منذ دخول الفرنسيين مصر قد ساهم بشكل مباشر فى خلق ظاهرة الإزدواجية الثقافية والفكرية، ومن ثم أصبح التكوين الاجتماعى المصرى يضم بداخله نمطين للفكر والثقافة، أحدهما النمط الأوروبى الحديث المسيطر، والثانى النمط التقليدى أو

(١) مصطفى مرتضى، المثقف والسلطة: دراسة تحليلية لوضع المثقف المصرى، فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٥، دار قباء، القاهرة، (ب.ت)، ص ص ١٦٠ – ٢١٢.

الدينى التابع، وقد ارتبط كل نمط منهما بفئات من المثقفين تدافع عن وجوده وتبرر شريعته فى مواجهة النمط الآخر من ناحية، وتستمد هذه الفئات وجودها وشرعيتها ومكانتها من الدفاع عن هذا النمط من ناحية أخرى، وقد شهدت هذه الظاهرة دعماً لها من خلال السياسات والإجراءات التى أتبعها "محمد على" وبخاصة تلك التى تتعلق بإرسال البعثات العلمية للخارج، والتى نتج عنها خلق فئة من المثقفين المصريين الذين تأثروا بشكل واضح بالثقافات الغربية، مما انعكس على إنتاجهم الثقافى والفكرى بشكل عام، ومنذ تلك الفترة بدأ الصراع الثقافى والفكرى يتخذ أشكالاً مختلفة، صراع بين الفكر والثقافة الغربية الوافدة والتى ترتبط بواقع المجتمعات الأوروبية الغربية أكثر من ارتباطها بالواقع الاجتماعى المصرى، والفكر والثقافة الإسلامية بصفة خاصة (مشايخ الأزهر) والثقافة المصرية بصفة عامة (الثقافة التقليدية التى تعبر عن التراث الاجتماعى والثقافى المصرى بصفة خاصة).

ويشير "غالى شكرى" إلى أن الفريق الرجعى كان يروج لدعوته ويؤكد عليها ويتشبث بالدفاع عنها، بينما أخذ الفريق الآخر يقبل على العلوم وينهل من ثقافة الغرب ويستفيد من التيارات الفكرية الوافدة والتى تساهم فى تجديد الثقافة وتحديث التعليم وتطوير المجتمع، ومن هؤلاء الذين قاموا بعمليات التغيير الاجتماعى والثقافى والسياسى وكانوا رواداً فى هذه المجالات، الشيخ "حسن العطار"، "الطهطاوى"، "محمد عبده"، "على عبد الرازق" و"طه حسين" فيما بعد، و"خالد محمد خالد"، كل هؤلاء جميعاً كانوا من الأزهر، ورغم شدة حرصهم على سالف العادات وقديم المناهج، كانوا قادة حركات تجديد ورواد نهضات وتحرر واستطاعوا وضع بذور عهد جديد، فقد ثاروا وتمردوا واصطدموا بقوى أكبر منهم فى ذلك الوقت. وقد كان دور الطهطاوى ضخماً فى هذا الصدد حتى كتب يقول بعد وفاة "محمد عبده".

يتضح لنا من التحليل السابق أن الأمور الداخلية للبلاد كانت تسير بتوجهات خارجية بمعنى أن الدولة كانت تمثل أداة تسيطر عليها القوى الخارجية (الاستعمارية) وتستخدمها لخدمة مصالحها فى الداخل، ومن ثم يتبين لنا تأثير

العوامل الخارجية، وضعف الدولة فى الداخل فى علاقتها بالمثقفين والفئات الاجتماعية الأخرى.

ولا شك أن هذه التطورات قد انعكست على أوضاع المثقفين المصريين، فقد زاد إحساسهم بالاغتراب والعزلة والإحساس العميق بفقدان مكانتهم الاجتماعية. ولذلك تحولوا إلى قوة اجتماعية وسياسية أصبحت تمارس دوراً أساسياً فى توجيه القضية الوطنية التى تمثلت فى ضرورة مواجهة الاستغلال والحد من سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى. ولقد كان لحرمان المثقفين المصريين من العمل بالحكومة ومختلف الإدارات السياسية أثر واضح فى بلورة هويتهم كقوى اجتماعية وسياسية وتدعيم دورهم فى المجتمع المصرى بصفة عامة، فضلاً عن أن سياسة التعليم والتى أتبعتها القوى الاستعمارية كانت سبباً من أسباب تصاعد وعى هذه الفئة وتعاظم تأثيرها ليس فقط على الصعيدين السياسى والأيديولوجى، ولكن أيضاً على الصعيدين الاجتماعى والثقافى(١).

كما أدى تقويض إمبراطورية محمد على إلى انهيار النهضة الثقافية التى أقامها محمد على، ثم تدهور حال التعليم فى عهد سعيد، ولكن شهد عهد إسماعيل حركة بعث وإحياء للنهضة الثقافية وللبعثات العلمية ولحركة الترجمة. ولكن عمل الاحتلال بعد ذلك على رسم سياسة معينة للسيطرة على التعليم والحياة الثقافية والعمل على تخلفهما، فعملت على نشر شكل بسيط من التعليم بين السكان يتلخص فى معرفة اللغة والحساب، كما عملت على إعداد طبقة متعلمة يمكن أن تواجه متطلبات الخدمة فى الحكومة. إلا أن سياستها تلك لم تمنع انتشار الأفكار الغربية فى مصر خاصة وأنها قد سبقتها تغييرات اجتماعية واقتصادية معينة شملت كافة نواحى الحياة. وفى أواسط القرن التاسع عشر كان مصر قد عرفت جيلاً جديداً من المثقفين، كانوا نتاجاً للبيئة الاجتماعية والاقتصادية، وثمرة للاتصال مع الغرب فى البعثات وحركة الترجمة، واحتلوا مكانهم فى الطبقة المتوسطة، وكانت توجيهاتهم الأساسية فى صالح الجماهير، التى تشكل الغالبية العظمى من الشعب، ومن هنا واجهتهم الكثير من التحديات والمخاطر خصوصاً من قبل طبقة كبار الملاك التى

(١) المرجع السابق، ص ص ١٦٣ – ١٦٧.

احتلت قمة السلم الاجتماعى، رؤيتها المحافظة لكبت كل أنواع التنوير أو الحركات الاجتماعية(1).

ومن ناحية أخرى اتخذ الاحتلال مجموعة من الإجراءات منها التضييق على البعثات حتى كادت تمنع نهائياً وتقرر قصرها على مبعوث واحد فقط. حيث تقدر بعض الدراسات أن عدد البعثات الحكومية كان قد بلغ خلال الفترة من ١٨٢٢ – ١٩٢٠ (٢٦) مبعوثاً فقط. وقد سارت سياسة البعثات فى هذه الفترة متمشية مع سياسة الاحتلال البريطانى. ويظهر ذلك من خلال التركيز على البعثات فى مجالات التخصص التى تخدم الوظائف الحكومية والمجالات الثقافية العامة كدراسة الآداب والقانون كرد فعل مضاد للتوجه التقنى لبعثات "محمد على" وتعبيراً عن الالتحام بالثقافة الأوروبية وإيجاد نوع من التعليم يدعم الثقافة الاستعمارية فى مصر وإحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية فى تدريس كثير من المواد، إلى جانب الدعوة إلى اتخاذ العامية لغة للكتابة والتعبير لقطع الصلة بين المصريين وتراثهم العربى والإسلامى، والاعتماد على المعلمين الإنجليز. وبذلك أصبح التعليم فى مصر على أيدى الإنجليز "أداة للقهر السياسى والتخلف الاقتصادى والجمود الاجتماعى والتخريب الثقافى".

وهكذا كانت سياسة التعليم الإنجليزى فى مصر، مما شكل فى مجملة تحدياً خطيراً للمثقفين المصريين وعقبة كأداة أمام احتمالات النمو والتطور وتهديداً مباشراً لكيانهم واستمرارهم كقوة فاعلة فى المجتمع المصرى، وفى مواجهة عوامل القهر والاستغلال والتخلف(2).

* ومن ثم يمكن القول أن البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة اتسم بالازدواجية الفكرية والثقافية فى نواح مختلفة كانت واضحة خلال القرن التاسع عشر بصفة عامة على النحو التالى:

وجود التعليم الخاص والأجنبى بجانب التعليم العام الحكومى والأزهرى، وجود الثقافة الغربية التى يتبناها ويدافع عنها أبناء الارستقراطية والبرجوازية

(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ص ١١٠ – ١٢٥.

(٢) مصطفى مرتضى. مرجع سابق، ص ١٦٤.

والأقليات الأجنبية الأوروبية بجانب الثقافة الإسلامية التى يدافع عنها علماء ومشايخ الأزهر، وجود الثقافة والفكر الأوروبى العلمانى بجانب الثقافة الشعبية والفولكلور والتراث الشعبى والطرق الصوفية بأنماطها المختلفة بكل ما تعكسه هذه الأنماط الثقافية من أوضاع طبقية واقتصادية متباينة، الثقافة الريفية مقابل الثقافة الحضرية، ثقافة أهل الحضر، ثقافة الأحياء الشعبية مقابل ثقافة الأحياء التى يسكنها الطبقات العليا والمتوسطة .. إلخ من أشكال الازدواجيات الثقافية الأخرى التى ظل التكوين الاجتماعى المصرى يعرفها خلال القرن التاسع[١] عشر والنصف الأول من القرن العشرين، والتى كان للعوامل والمتغيرات الخارجية (التغلغل الرأسمالى والغزو الثقافى) الدور الأساسى والتأثير الفعال فى تشكيلها وإعادة تشكيلها بالشكل الذى يتفق ومصالح القوى الاستعمارية الأوروبية من ناحية، والقوى الاجتماعية المحلية التى ترتبط مصالحها بالخارج من ناحية أخرى.

ومن ثم يمكن القول أن عمليات التغلغل الثقافى التى تعرض لها المجتمع المصرى خلال هذه المرحلة قد أعاقت نمو وتطور الثقافات المحلية، دون أن تطرح بدائل ثقافية، ومن ثم أصبح التكوين الاجتماعى يضم بداخله عناصراً وأنماطاً ثقافية متباينة بعضها يرتبط بالتراث ويعبر عنه، والبعض الآخر يرتبط بالثقافات الأوروبية الوافدة ويعكس مصالح فئات اجتماعية محلية تدافع عن استمرار هذه الثقافات الوافدة والسائدة بمختلف الوسائل والأساليب. وظهرت بوضوح ملامح الازدواجية الثقافية، بين الأصالة والمعاصرة، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء مجموعة من العوامل نذكر من بينها: عدم اكتمال البنية الرأسمالية واتخاذها طابعاً مشوهاً (رأسمالية الأطراف التابعة)، فضلاً عن أن نظام التعليم بكل ما يتضمنه من تمايزات طبقية كان أحد العوامل الأساسية المسئولة عن تدعيم وتعميق الازدواجية الثقافية خلال هذه المرحلة. ورغم ذلك فقد كان لهذه التطورات آثاراً بالغة الأهمية بعد الحرب العالمية الأولى حيث برز جيل كبير من أبناء المصريين على مستوى عال من الثقافة والعلم بمختلف الفنون والعلوم الغربية وأخذ هذا الجيل يلعب أدواراً حيوية ومؤثرة فى جميع مناحى الحياة المصرية. وقد تقلد بعض أعضاء هذا الجيل

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٥.

مواقع السياسة فى مصر نيابة عن الأعيان وعناصر الرأسمالية الوطنية. حيث أن معظم هؤلاء المثقفين قد ولدوا إبان العقد الأول وشبوا خلال الحقبة التى شهدت محاولات "محمد عبده" إصلاح الإسلام. ومن ثم كانوا من المثقفين الأوائل الذين استفادوا من متابعة الثقافة الحديثة بمعارفها المختلفة، ثم تطوروا مع أفكار القومية والتقدم والتطور والتطلع المستمر لاستيعاب الثقافة الغربية. وقد أمضى عدد كبير من هؤلاء المثقفين بضع سنوات فى أوروبا للحصول على درجات علمية من جامعاتها. وهم فى معظمهم من رواد التقدم البارزين الذين عملوا بالصحافة أو المحاماة أو الحكومة، وأمكنهم من خلال وظائفهم وبفضل ثقافتهم الحديثة أن يحدثوا أثراً ثقافياً هز الركود الفكرى الذى كان نتيجة فعلية لهزيمة عرابى.

واستطاع المثقفون المصريون تكوين اتجاه فكرى قومى فى بداية القرن العشرين وهو الاتجاه الذى قاده كل من "مصطفى كامل" و"أحمد لطفى السيد"، وبعد الحرب العالمية الأولى قاد الحركة الوطنية "سعد زغلول" رئيس حزب الوفد وبمجرد أن انتهت الحرب تحركت القوى الشعبية وعلى رأسها مجموعة المثقفين من أبرزهم "سعد زغلول". وفى أواخر سنة ١٩١٩ كان الشعار الرئيسى الذى حمله هؤلاء القادة هو استقلال مصر استقلالاً تاماً(١)، وفى ثورة ١٩١٩ تصدر المثقفون النضال وقادوه منذ البداية حيث أيقظوا وعى العمال والفلاحين وتنظيم صفوفهم وكان الطلبة أول من فجر الثورة بإضرابهم واشتراك المحامين فى الحركة بالمساهمة فى تأليف اللجان الوطنية.

ورغم فشل ثورة ١٩١٩ عملياً إلا أن تأثيرها السياسى الاجتماعى والمعنوى والأيديولوجى لم يتوقف لارتباطها بالحركة الوطنية وعمل تفجيرات ثقافية عقلانية وليبرالية فى العشرينات، وكان من أبرز ممثليها الشيخ "على عبد الرازق" صاحب كتاب "الإسلام وأصول الحكم" و"طه حسين" صاحب كتاب "فى الشعر الجاهلى" و"مستقبل الثقافة فى مصر"، فقد كانت هذه الكتب دعوى إلى استقلال ثقافى، وكانت الكتب أيضاً دعوى ثقافية ليبرالية فى مجتمع محتل محكوم بسلطة ملكية استبدادية واحتلال بريطانى مباشر. هذا بالإضافة إلى أنه قد تمت

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٦٥ – ١٧١.

مواجهة الفكر العقلانى الليبرالى بفكر دينى سلفى بقيام حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ وتصاعد قوتها خلال الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينيات ورغم ذلك كانت هناك تطلعات تغييرية لم تقتصر على الحركة الشيوعية التى أخذت تتبلور من جديد فى هذه السنوات وامتدت إلى تيار من المفكرين البرجوازيين الوطنيين الذين رفعوا شعارات إصلاحية فيما يتعلق بالمسألة الزراعية وحماية الاقتصاد الوطنى.

واستطاعوا أن يقدموا أفكاراً تقدمية أيضاً لتوعية الوجدان المصرى، ا لأمر الذى تعاظم شأنه بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما بعد اتساع فرص التعليم العام والجامعى وإقرار مجانية التعليم الابتدائى ١٩٢٤، والتعليم الثانوى وما فى حكمه عام ١٩٥٠، فضلاً عن انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى الحديثة وخاصة الإذاعة واتساع حركة التأليف والترجمة والنشر، وإسهام المثقفين فى هذه المجالات واهتمام كثير منهم بقضايا الجماهير والمشاركة فى الحياة العامة، حتى أصبح المثقفون فى بداية الخمسينات يشكلون قوة اجتماعية لها وزنها من حيث الحجم والنفوذ المؤثر فى المجتمع خاصة وأن هؤلاء المثقفين كانوا آنذاك هم الفئة الاجتماعية الواعية الوحيدة التى أدركت بعمق فداحة الفوارق الطبقية الحادة وحملة الدعوى إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائد(١).

ومن ثم يمكننا حصر أهم التيارات الثقافية التى ظهرت فى البناء الثقافى فى المجتمع المصرى كنتيجة لانتشار الأفكار الغربية فى مصر فى ثلاثة تيارات رئيسية:

أولها: "التيار الليبرالى" الذى تمثلت قيادته السياسية فى حزب الوفد أساساً ومن حوله أو من ورائه أحزاب الأقلية. ولقد تركزت أفكاره الأساسية حول التحديث والانبهار بالغرب. ولكن مع وعى بدور الاضطهاد والإمبريالية فى إحداث مظاهر التخلف فى المجتمع. أما التيار الثانى: فهو "التيار الإسلامى" الذى تمثلت قيادته السياسية فى جماعة الأخوان المسلمين(٢). ولقد سعوا إلى إحياء الإسلام

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧٢، ١٧٣.

(٢) أمير إسكندر. صراع اليمين واليسار فى الثقافة المصرية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٩.

بتخليصه من الآراء والأفكار الفاسدة والغربية التى علقت به خلال الزمن. ويرتبط هذا التيار الإسلامى الأصولى فى بدايته بفكر الشيخ محمد عبده، وجمال الدين الأفغانى. وثالث هذه الاتجاهات: "التيار الاشتراكى" الذى تمثلت قيادته أساساً فى التنظيمات الماركسية السرية، ومن ورائها بعض حلقات الاشتراكية الديموقراطية التى تبلورت فيما كان يسمى بالطليعة الوفدية، أو فى بعض فصائل حزب مصر الفتاة، بعد ما تخلى عن أيديولوجيته الإرهابية، واقترب من التيار الوطنى العارم المعادى للقصر والاستعمار. ولقد وجدت أفكارهم صدى لدى الطبقة العمالية التى ظهرت بصورة أقوى بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد كان للتغلغل الرأسمالى العالمى من جهة ونظام التعليم السائد من جهة أخرى، بالإضافة إلى البعثات العلمية وتوافد الأساتذة الأجانب تأثير قوى وعميق عمل على تغيير الأنساق القيمية فى المجتمع المصرى وذلك بفضل تأثير النخبة المثقفة واطلاعها المستمر على الأيديولوجيات الغربية وأنماط الحياة والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومع ذلك فإن الثقافة والقيم يصعب تغييرها تغييراً جذرياً خلال مدة قصيرة، فإن ما حدث بالفعل بالنسبة للمجتمع المصرى خلال الحقبة الاستعمارية (منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين) تمثل فى تغيرات على مستوى الاتجاهات والتوجهات القيمية ونمو النزعات الاستهلاكية ذات الطابع الغربى (التوجهات الليبرالية) أكثر من كونها تغيرات عميقة فى البنية الثقافية، والدليل على ذلك استمرار العناصر الثقافية والقيم التقليدية متعايشة ومتفصلة مع العناصر الحديثة الوافدة حتى الآن داخل التكوين الاجتماعى بشكل عام. والدلالة على ذلك أيضا ظهور إشكالية الأصالة والمعاصرة[١].

وإن نظرة متأنية فى واقع التكوين الاجتماعى المصرى منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين تكشف بجلاء أن الغزو الثقافى ونشر الثقافة الأوروبية فى المجتمع المصرى لم يقض على الثقافات التقليدية ولم يؤد إلى تغيير عناصر ومكونات البنية الأيديولوجية والثقافية. أنما استمرت الثقافات التقليدية

---

(١) مصطفى مرتضى، مرجع سابق، ص ١٧٤.

متداخلة ومتعايشة مع الثقافة الغربية الوافدة، ومن ثم أصبح المجتمع المصرى يضم بداخله عناصر ثقافية متباينة تعبر كل منها عن بقايا مرحلة تاريخية معينة، فالثقافة القديمة تتمفصل فيها الثقافات (الرومانية والقبطية والثقافة العربية والإسلامية) وكذلك الثقافة الإنجليزية والفرنسية وأن كل نمط من هذه الأنماط الثقافية يرتبط بنمط إنتاجى معين، ومن ثم يعكس مصالح وقوى اجتماعية تتبنى هذه الثقافة وتدافع عنها وعن استمرارها ووجودها داخل التكوين الاجتماعى فى علاقتها بالثقافات الأخرى المختلفة. ورغم ذلك فإن الأنماط الثقافية التقليدية أصبحت أنماطاً تابعة للنمط الثقافى الغربى الحديث (المشوه وغير المكتمل) والذى يرتبط بنمط الإنتاج الرأسمالى المسيطر والمهيمن على البنية الاقتصادية والسياسية وبخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر ولكن ليس معنى ذلك أن عملية الغزو الثقافى قد أدت إلى القضاء على الثقافات المحلية وتجاوزها رغم أعاقتها لتطورها وتنميتها وأصابتها بالتشوه، بقدر ما تمكنت الثقافة المحلية من التعايش جنباً إلى جنب بجوار هذه الثقافة الغربية، ونستطيع القول أن المثقفين المصريين كانوا نتاجاً لهذا التضافر والتمفصل المعقد لأنماط الإنتاج الرأسمالية وقبل الرأسمالية. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك العديد من الخصائص الأخرى التى أتسم بها المجتمع المصرى فى ذلك الوقت منها تنوع البناء الأيكولوجى، وتعدد قواه الاجتماعية التناقض فى المكونات الطبقية والأخطر من ذلك الخليط المركب من الثقافات الفرعية الريفية والحضرية والقبلية، فضلاً عن ثقافة الصفوة الحاكمة وكبار الملاك وجمهور المثقفين وجماعات الأجانب وما إلى ذلك من أنساق ثقافية متنافرة يتداخل بعضها مع بعض ويسيطر بعضها على الأخر، مما أدى فى النهاية إلى تشكيل نسق ثقافى غير متسق وغير متجانس يتسم بالتمفصل والتشوه وينطوى فى الوقت نفسه على العديد من التيارات الفكرية والأيديولوجية والسياسية المتباينة (الأصول والمصادر والتوجهات)(١)، وإن كانت لا تخرج فى معظمها عن تيارين رئيسيين، أحدهما دينى والآخر علمانى فالتيار الدينى على سبيل المثال قد انقسم إلى ثلاثة اتجاهات فرعية متباينة، لكل منها توجهاته الفكرية والأيديولوجية التى تعبر عن المنتمين له، فثمة مثقفين تبنوا الرؤية السلفية

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧٥- ١٧٦.

المحافظة، والتي ترفض الأخذ عن الحضارة الغربية، وتطالب بالعودة إلى التراث العربى الإسلامى. بينما يذهب المثقفون المنتمون إلى التيار المتحرر والمستنير إلى ضرورة الانفتاح على الثقافات الأخرى، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه من أجل إعادة تفسير الدين بما يتلاءم ومتغيرات العصر، فى حين يذهب مثقفون آخرون إلى ضرورة التأليف والمزج بين الاتجاهين السابقين فى إطار منظومة فكرية واحدة تزاوج بين قيم الثقافة العربية الإسلامية، وتقاليدها من ناحية، وبين الأفكار الجديدة والثقافة الغربية من ناحية أخرى وهو ما يعرف بالاتجاه "التوفيقى الوسطى".

ومن هنا وفى ظل هذه الأطروحات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية المتضاربة، لم يكن فى استطاعة المثقفين أن يستكملوا شوط نضالهم من أجل تعبئة جموع الشعب المصرى وتوحيد رؤيته. ولم يكن بمقدورهم أيضاً أن يغرسوا القيم والأفكار التقدمية ما ينهض أساساً راسخاً لتطوير وتنظيم حركة جماهيرية واعية ورشيدة من شأنها إحداث تغيير جذرى وراديكالى شامل، يحقق التطور والتقدم الذى يتطلبه المجتمع ويتعين إنجازه، مما أتاح الفرصة لجماعة العسكريين (الجيش) بديلاً عن المثقفين ونيابة عنهم فرصة اقتحام ساحة العمل الوطنى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتنفيذ عملية اختراق عسكرى لميدان السياسة شهدها المجتمع المصرى فى تاريخه المعاصر وما يزال يعيش آثارها وتداعياتها حتى الآن.(١)

وإن كان هذا من أمر التغيرات التى طرأت على البنية الثقافية للمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو، فإن هناك ثوابت لابد من ذكرها:

* لعب الاستعمار والرأسمالية الغربية دوراً كبيراً فى تدعيم تخلف التعليم وفى طمس الثقافة الوطنية من خلال سياسته التعليمية المشوهة قبل الثورة ومن خلال مؤسساته الثقافية المشبوهة بعد الثورة.

* لعبت الرأسمالية المصرية دوراً كبيراً فى نشر ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية. واستطاعت كرأسمالية تابعة أن تسد كل قنوات الحراك الاجتماعى أمام الطبقات الأخرى واستطاعت أن تفرز ثقافات تحفظ لها بقاءها

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧٦، ١٧٧.

واستمراريتها وتعمل على احتقار الطبقات الفقيرة والتحقير من اللغة القومية والثقافة الشعبية.

* لعبت البرجوازية الوسطى خاصة الشريحة المثقفة منها دور الوسيط فى نقل الأفكار التقدمية والنهضة الثقافية للمجتمع المصرى، كما أنهـا شـكلت أكثـر طبقات المجتمع المصرى تناقضاً وصراعاً نظراً لتبنيها لتيارات فكرية مختلفة.

* برغم انتشار التعليم وانتشار التيارات الفكرية المختلفة، وزيـادة عـدد المتعلمين، إلا أن الطبقات الفقيرة مازالت تمثل الرافد الأساسى لإنتاج نسبة الأميـة العالمية فى المجتمع المصرى. ففى مجال التعليم أيضاً تقوم نفس البنيـة الهرميـة بدون "الطبقات الوسطى" فمصر تكاد تكون أكثر الدول النامية رقياً من حيث نسـبة الحاصلين على تعليم عالى وفى نفس الوقت تعتبر نسبة الأمية فى مصر من أعلى المستويات[1].

سابعاً: جدلية علاقة الإنسان المصرى بالسلطة قبل الثورة:

لقد اتسمت علاقة الإنسان المصرى بالسلطة قبل الثـورة بجدليـة الثـورة والخضوع. فكان رد فعله تجاه صلف السلطة وتعنتها إما فـى صـورة خضـوع وصبر واستكانة أو اضطرابات وثورة عارمة ليس لها حدود. وللتعرف على أسباب ذلك التباين الشديد فى ردود فعله علينا تحليل العوامل التى أدت إلى انحسار ثورته وإلى ازدياد خضوعه.وسلبيته ولا مبالاته.

(أ) أسباب انحصار الثورة:

إذا ما حاولنا تحليل أسباب انحسار الثورة قبل الخمسينيات، فيجب علينا ألا نتجاهل عاملاً هاماً وهو التنشئة الاجتماعية، فلقد عملت التنشئة الاجتماعية فى تلك الفترة على التأكيد على الغرض الرئيسى من تدريب الطفل وهو غرس الاسـتعداد للامتثال والطاعة فيه على اعتبار أن ذلك هو الصفة الرئيسية للشخص (المؤدب). وحتى يمكن تحقيق مثل هذا الهدف يتم استخدام دوافع الخوف والطرق عليه كثيراً

---

(١) نهلة إبراهيم محمد، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاسـتمرارية والتغيـر دراسـة سوسيولوجية فى الفترة من السبعينيات للتسعينيات، رسالة ماجستير غيـر منشـورة، قسـم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

أثناء قيام الكبار بتدريب أطفالهم فى مرحلة الطفولة[١]. وبذلك تتوطد لدى الطفل فى صغره معنى السلطة الأبوية.

وإن كانت السلطة الأبوية هى سلطة أخلاقية بالدرجة الأولى فإن سلطة الحاكم تكون سلطة سياسية خالصة. كما أشار إلى ذلك جون لوك. ومع ذلك فإن السلطة السياسية أو السلطة الحاكمة تلجأ إلى نفس الأسلوب القائم على القهر وزرع الخوف فى نفس الإنسان المصرى ووسيلتها فى ذلك هى الوسيلة الأكثر وضوحاً - الشرطة يد السلطة الباطشة فى كل العصور.

وكما يلجأ الوالدان إلى تخويف الأطفال من عقاب الله إذا لم يطيعوا والديهم، أو إذا أغضبوهم[٢]. تلجأ السلطة الحاكمة أيضاً لاستخدام نفس الأسلوب فتلجأ إلى استخدام الدين والتهديد بعقاب الله وفى الحث على ضرورة طاعة أولى الأمر، فهى تكرر دوماً "وأطيعوا الله .. وأطيعوا الرسول .. وأولى الأمر منكم".

وكما تؤدى أساليب الإرهاب والتخويف فى تربية الطفل إلى محاولته لأن يروى الأكاذيب أو يواجه الأشياء باللف والدوران حتى يتجنب العقاب. فهو قد يقسم بأنه يرتكب خطأ وأن شخصاً آخر هو المسئول عن هذا الخطأ، أو أن الأولاد الأكبر والأقوى منه قد اضطروه لارتكابه[٣]. تؤدى أيضاً أساليب السلطة القائمة على البطش والقهر إلى ظهور نفس الأسلوب الهروبى التبريرى إلى لجوء المصرى إلى التهرب من المسئولية وإلقاء التبعة على غيره تخوفاً من العقاب، فتنتشر الفهلوة، وتدعم التناقض والازدواجية.

لقد تحالف الإنجليز مع السلطة الحاكمة والسلطة الإدارية ورجال الشرطة قبل الثورة وأشعروا الإنسان المصرى بالاضطهاد من الحكومة والخوف منها، فيخشى رجال الإدارة ويتهرب منهم، أو يتوسل إليهم لقضاء مصلحة، واتخذت الإدارة لنفسها شبح رجل البوليس الظالم الذى يحمى أصحاب الأرض الإقطاعيين

---

(١) حامد عمار، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوا)، ترجمة غريب سيد أحمد واخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٦١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧٣.

من العبيد عمال الزراعة الذين يعملون فى عزبهم، ويحمى الرأسماليين الأجانب أصحاب الصناعة من خطر نقابتهم التى لم تجد فى وقت من الأوقات قبل الثورة فرصة للتنفيس، بل كان السجن والتشريد والفصل من العمل هو أسلوب الحكم البيروقراطى الحديث تماماً كما كانت السخرة والكرباج والتعذيب من أساليب الإدارة فى مصر القديمة(١).

ولقد بلغ تسلط الطبقة الحاكمة والأرستقراطية على الفلاح المصرى وتحكمها فى مصيره حداً أعجزه عن الرد أو محاولة التمرد وحصر كل تطلعاته فى إمكان البقاء فقط. ولهذا فلم تكن "انتفاضات" الشعب المصرى – الفلاح فى الريف والفقراء فى المدن – ثورات تسعى إلى إحداث تغيير جذري فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما كانت محاولات للضغط على الحكومة والإقطاعيين لتخفيف وطأة استغلالهم وتوفير الخبز وإمكانيات الحصول عليه.

ومن ثم كان المصريون أول من عرف المقاومة السلبية ومارسها. ومن هنا كان الطابع الذى غلب على حركاتهم القومية هو شئ قريب من العصيان المدنى(٢).

ومن ثم فلقد أدت كل تلك الضغوط النفسية والاجتماعية التى تعرض لها المصرى إلى دفعه لأن ينسج لنفسه شرنقة يحتمى بداخلها، وتتمثل فى التقوقع داخل ذاته والإنكفاء على أسرته كما يقول المثل "من بيته لغيطه من غيطه لبيته"، و"ابعد عن الشر وغنى له"، و"البعد عن الناس غنيمه" (٣) كما أدت تلك الظروف أيضاً إلى تولد الانفجار، وهو انفجار بطريقة مصرية أشبه بالقذيفة الصامتة يلقى بها فى وجه أعدائه، فكانت نكاته اللاذعة التى يعرى بها مساوئ السلطة الحاكمة ومساوئه هو نفسه. وكان يلجأ أيضاً إلى التدين الشديد يحتمى به من اضطهاد السلطة الحاكمة وبطشها.

---

(١) عزت حجازى، الشخصية المصرية بين السلبية والإيجابية، فى الشخصية المصرية، مجلة الفكر المعاصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، إبريل ١٩٦٩، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٣) إبراهيم أحمد شعلان، النوادر الشعبية المصرية "دراسة تاريخية اجتماعية"، ج١، مكتبة مدبولى. القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩٣.

ومن ثم فإن من المقومات الأساسية للشخصية المصرية الشعور بعدم الحيلة. فقد عاش المصريون كالغرباء، أو غرباء بالفعل فى مجتمع لم يكونوا يملكون من القدرة على التدخل فى سير الحوادث فيه شيئاً، بل إن وجودهم لم يكن يدخل فى الاعتبار إلا حين كان يراد لهم أن يؤدوا دوراً ما. وقد قتل هذا الوضع فيهم ليس فقط القدرة على تغيير الواقع حين كان هناك أكثر من مبرر لتغييره، بل وإيمانهم بحقهم فى التغيير، وقدرتهم عليه(١).

■ أما أكثر الفئات أو الجماعات ثورة:

* فكانوا من المثقفين وبصفة خاصة طلبة الجامعة والمدارس، الذين قاموا بالعديد من المظاهرات والاضطرابات، وقادوا كتائب التحرير فى القنال.

* كما كان للعمال دور كبير فى تنظيم الإضرابات والمظاهرات، كما تركوا أعمالهم وانتقلوا إلى منطقة القنال للمشاركة فى حرب التحرير ضد القوات الإنجليزية.

* واشتدت حركات التمرد والثورة فى المدن عنه فى الريف، حيث تركز المثقفون والطلبة والموظفون والعمال، بينما تتسم القرى بانعزالها عن بعضها البعض ومن ثم كان من السهل القضاء على أى حركات ثورية أو أى تمرد في أى قرية من القرى.

* وكما أن المثقفين والطلبة كانوا أكثر دراية ووعياً بخطورة الاستعمار وباستبداد الحكومة والطبقات الرأسمالية وكبار الملاك، كما أدى انتشار الوعى بين العمال نتيجة لانتشار الفكر الاشتراكى وزيادة الوعى النقابى إلى كون القوة العاملة من القوى الثورية فى المجتمع المصرى قبل الثورة، بينما أدت زيادة نسبة الجهل بين الفلاحين فى الريف، إلى عدم وعيهم بطبيعة العلاقات التى تربط الإنجليز بالقصر وكبار الملاك ورجال الإدارة، وما يترتب على ذلك من تردى للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن كانت خبراتهم الحياتية علمتهم أن مصلحة الإنجليز والحكومة والباشوات وباهوات وأفندية الإدارة واحدة، وهى قائمة على استنزافهم للفلاحين ناتج عملهم وحصارهم بالضرائب وغيرها من سبل القهر

(١) عزت حجازى، مرجع سابق، ص ٤٦.

والإذلال. مما جعل ثورتهم لا تظهر إلا إذا تعرضت أسباب الحياة الأساسية لديهم للزوال. وعندئذ يهبون للدفاع عن البقية الباقية لديهم من مقومات الحياة.

ولقد ترتب على علاقة المصرى بالسلطة أن أصبحت نظرته إليها على أنها شر واستغلال، كما أدت إلى عدم ثقته فيها، وعزوفه عن الامتثال لأوامرها، مما عقد بدوره أسلوب السلطة فى معاملة الفلاح المصرى[1]. وتوضح الأمثال الشعبية ظهور نوع من أنواع المقاومة للاستبداد السياسى مثل "الضرب بالطوب ولا الهروب"، "عند الطعن يبان الفارس من الجبان"، "افطر به قبل ما يتغذى بك"، "أن نام لك الدهر ما تناملوش"، "يا فرعون ايش فرعنك قال مش لاقى حد يردنى"[2].

إلا أن شعور الفلاح المصرى تجاه السلطة ليس ببساطة مجرد كراهية بالغة أو عدم ثقة مطلقة. فقد ترتب على ما يبدو من مقدور السلطة من إمكانيات وما تستطيع ممارسته فى حياة الفلاح المصرى من تصرف ظهور شعور آخر بالإعجاب والرهبة، أى أن شعوره تجاهها مزيج من الكراهية والإعجاب. وهذا يفسر تعلق الناس "بالميرى"[3].

فلا شك أنه إذا كانت مقاومة السلطة هى السمة السائدة والمسيطرة على التراث الشعبى المصرى فإن ذلك لا ينفى أن هناك رغبة من البعض فى التقرب من السلطة السياسية، ويرجع هذا إلى أن الواقع الاقتصادى المتخلف بما يفرزه من بناء قيم يدفع إلى خضوع السلوك الاجتماعى للسلطة السائدة ويتمثل ذلك فى الطبقة الوسطى. وهناك العديد من الأمثال التى تعبر عن أن هناك فئة من الشعب تعاملت مع السلطة المحتلة ومع القيادات التى وضعها المستعمر على سلم السلطة السياسية مثل "اللى يأكل عيش الأمير يضرب بسيفه"، "أكل الملوك شرف ما هواش علف"، "إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه"، "يربطوا حمارهم جنب حمار العمدة"، "إذا عرفت اعرف الخيار تبقى من الناس الكبار"، "اسجد لقرد السوء فى زمانه وجارية ما دام فى سلطانه"، "إذا دخلت بلد تعبد العجل حش وارمى له".

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٧، ٤٨.

(٢) نادية حسن سالم، الشخصية القومية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال الشعبية، فى المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد ١٨، سبتمبر ١٩٨١، ص ٧٤.

(٣) عزت حجازى، مرجع سابق، ص ٤٨.

ومن ثم يسفر ذلك الجو الذى يسوده التسلط والاستبداد من جانب والخضوع والتزلف من جانب، عن وجود انتشار سمات أخرى كالنفاق والرياء.

ففى جو التسلط والاستبداد لا يتوقف نجاح الفرد على إمكانياته الحقيقية وجهده بقدر ما يتوقف على العلاقات الطيبة التى يتوصل إلى خلقها مع الأشخاص فى مراكز القوة، ويكون تفوقه على غيره نتيجة الإيقاع بهم أكثر من كونه نتيجة منافسة شريفة نظيفة معهم. وهنا يكون النفاق والرياء مع الرؤساء والحقد والنميمة مع الزملاء من آليات – العيش فى أمان(١).

ومن ثم فلقد كان المجتمع المصرى يموج بأشكال من التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عشية يوليو ١٩٥٢، أسفرت عن عدد من الضغوط كانت وراء قيام ثورة يوليو التى أحدث تغييرات جذرية على كل المستويات.

تعقيب:

لقد عاش المجتمع المصرى تجارب مضنية مع الإمبريالية العالمية منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين. فلقد تناوبت عليه القوى الإستعمارية الواحدة تلو الأخرى، فمن المماليك إلى العثمانيين إلى الفرنسيين، ثم إلى ولاة عثمانيين وأخيراً الإنجليز. واختلفت وجوه المستعمر ولكن لم تختلف أطماعه فى المجتمع المصرى وفى ثرواته، واختلفت أساليبه ولم يختلف أسلوب الشعب المصرى فى مواجهة المستعمر على اختلاف هويته.

وعملت القوى الاستعمارية على اختلافها على تفويض الحاكم المصرى أو تعيين حكام مناوئين لهم، ليتمكنوا من خلالهم من إدارة البلاد وسلب خيراتها – وعندما كان يواجه المستعمر بحاكم قوى مثل محمد على فكانوا يعملون على تقويض حكمه وإضعاف قوته فى الداخل والخارج بكل السبل وكانت الديون هى السبيل الأمثل لذلك.

وسعت القوى الإمبريالية أو الاستعمارية إلى استقطاب الرأسمالية المحلية وتدعيم صلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها، كما سعت إلى ضرب القوى

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٦.

الوطنية ونشر الفساد والعمل على تخريب الاقتصاد الوطنى. وكانت دائمة اللجوء للصراع العسكرى المباشر إذا ما فشلت فى مساعيها للسيطرة على البلاد خاصة مع اصطدامها بحكومة وطنية.

ولقد انعكست طبيعة علاقة المجتمع المصرى بقوى الإمبريالية العالمية الفرنسية والبريطانية – على اختلافها – على طبيعة تركيب المجتمع المصرى بمختلف بناءاته، كما صاغت علاقة الإنسان المصرى بالسلطة الحاكمة، مما ألقى بظلاله على شخصيته وعلى أنساق القيم التى يعتنقها.

ولقد اتضح من التحليلات التى وردت فى هذا الفصل أن من أكثر ما يميز البناء السياسى للمجتمع المصرى قبل الثورة هو غياب أيديولوجيا واضحة تستطيع أن توجه تنمية المجتمع وتقدمه. فكانت السلطة الحاكمة دوماً أجنبية – عثمانيين أو مماليك أو فرنسيين أو علويين – يحكمون بأمر المحتل البريطانى، وكان الوجود المصرى فى السلطة محدود للغاية ومن ثم لم يكن هناك سوى أفكار أو سياسات المحتل وأعوانه التى تسعى لامتصاص ثروات البلاد، وكبح ثورة الشعب المصرى. ولم يشهد التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى كسراً لتلك القاعدة – اللهم إلا – فى عهد محمد على الذى حاول بناء إمبراطورية مصرية قوية، ولكن القوى الدولية خشيت من تنامى قوته عالمياً، وضياع فرصتها فى الشرق الأوسط من خلال ضياع سيطرتها على مصر، فلم تمهله تلك القوى وبادرت بتقويضه. ومن ثم لم يدع الاحتلال أى فرصة لتنامى فكر أو أيديولوجيا واضحة مما ترك المجال مفتوحاً أمام سيطرة الإنجليز وأيديولوجيا المحتل إن جاز التعبير، وإن كنا لا يمكننا إغفال دور الصفوة الثقافية الوطنية فى نشر فكر أو أيديولوجيا وطنية مناهضة للاحتلال وأيديولوجيته.

وكان أكثر ما يتسم به البناء السياسى للمجتمع المصرى قبل ثورة يوليو أن الديمقراطية فى الحكم المصرى كانت ديمقراطية شكلية فى الغالب، فلم يكن هناك حكم ديمقراطى فعلى أو حكم نيابى حقيقى منذ قدوم الحملة الفرنسية على مصر وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وإن من أكثر ما يميز البناء السياسى للمجتمع المصرى قبل الثورة هو ذلك التزاوج الواضح بين السلطة والثروة، وبين السلطة الحاكمة والسلطة البيروقراطية

بفرعيها الدينى والإدارى فكانت السلطة دوماً مصدراً لجنـى الثـروات. وكانـت مصلحة السلطة الحاكمة تقتضى دوماً السيطرة على إدارة البلاد فكان لابد لها مـن التضامن مع السلطة الإدارية لضمان سيطرتها على الحكم. وكانت السلطة الإدارية تجنى هى الأخرى من وراء ذلك التزاوج الكثير من المكاسب والثروات والمزيـد من السلطة والنفوذ. وكان دائماً ما يتم إبعاد الشـعب المصـرى عـن المشـاركة السياسية الحقيقة، واستمر العمل على تهميشه سواء من خلال حكم ديكتـاتورى لا يتخذ من الديمقراطية شعاراً له مثل حكم المماليك ومحمد على، أو من خلال حكـم استبدادى يتخذ من الديمقراطية واجهة براقية لحكمه. ولقد كـان موقـف الشـعب المصرى إزاء الحكم الاستبدادى إما ثورة عارمة – هوجة – فـى وجـه الحـاكم وسلطته المريضة، خاصة عندما يزداد استبداد الحاكم وتتعرض مقومـات الحيـاة الأساسية للزوال. وكان يلجأ أحياناً للهروب من الأرض أو الـورش والمصـانع، وكان يلجأ فى أحيان أخرى إلى السلبية الإرادية، وعدم المشاركة فى الانتخابات.

ولقد تطور شكل الاقتصاد المصرى أكثر من مرة فتحول من اقتصاد قـائم على الإقطاع الشرقى فى عهد المماليك إلى اقتصاد وطنى قائم على احتكار الأرض الزراعية من قبل السلطة الحاكمة عام ١٨٤٠، ومن بعدها تحول الاقتصاد المصرى ليدخل مرحلة دمجه بالاقتصاد الرأسمالى العالمى من خلال ربطه بشبكة من الديون التى تعمل على استنزاف ثروات المجتمع المصـرى ابتـداءً بتجـارة الأراضـى الزراعية فى عهد إسماعيل، وانتهاءاً بتبعية الاقتصاد المصرى بصورة كاملة إبان الاحتلال الإنجليزى لمصر.

وطرأت تغيرات كثيرة على شكل البناء الطبقى فى المجتمع المصرى قبـل الثورة، ولكن استمر تغيره وفق مبدأ القاعدة العريضة المنخفضة والقمـة الضـيقة المرتفعة، فقمة المجتمع كانت دائماً قلة تتألف من السلطة الحاكمة وجماعة من كبار الأغنياء يعيشون على حساب القاعدة العريضة المكونة من غالبية مـن الأجـراء الفقراء أو المعدمين. وكانت السلطة دائماً هى مصدر الثروة والنفوذ وأساساً لاعتلاء الهرم الطبقى والحصول على المكانة الاجتماعية. وكانت الطبقة الرأسمالية – فـى الكثير من الأحيان – متحالفة مع الرأسمالية الغربية – وحليفة السـلطة الحاكمـة والمحتل الأجنبى. ولم يستثن من ذلك سوى بعض رموز الرأسمالية الوطنية التـى

حاولت إقامة اقتصاد وطنى قوى ومستقل قبل الثورة، ولكنها لم تستطع الوقوف كثيراً فى وجه سطوة المحتل والسلطة الحاكمة. أما الطبقة الوسطى فلقد قامت بدور كبير لدفع الحركة الوطنية والثقافية قبل الثورة. بينما مثل عامة الشعب المصرى قاعدة الهرم الطبقى، ووقع على عاقتهم أعباء الفقر والمرض والجهل والاستقلال من قبل الرأسمالية المحلية والسلطة الحاكمة وقوى الإمبريالية العالمية.

ولعب الاستعمار دوراً كبيراً فى تدعيم تخلف التعليم وفى طمس الثقافة الوطنية من خلال سياسته التعليمية المشوهة قبل الثورة. كما لعبت الرأسمالية المصرية دوراً كبيراً فى نشر ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية. بينما لعبت البرجوازية الوسطى خاصة الشريحة المثقفة منها دور الوسيط فى نقل الأفكار التقدمية والنهضة الثقافية للمجتمع المصرى، كما أنها ضمت مختلف التيارات الفكرية والثقافية. أما الطبقات الفقيرة – الدنيا – فمثلت الرافد الرئيسى للنسبة العليا من الأمية فى المجتمع المصرى.

ولقد طغت جدلية الثورة والخضوع على علاقة المصرى بالسلطة قبل الثورة. فكان رد فعله تجاه صلف السلطة وتعنتها إما فى صورة خضوع وصبر واستكانة ولا مبالاة أو فى صورة اضطرابات وثورات عارمة ليس لها حدود أو هوجة كما كان يطلق عليها. ومرجع ذلك التباين فى رد الفعل إلى أن الإنسان المصرى يظل يأخذ من الصبر سبيلاً له إلى أن تنتهى كل حيله فى مواجهة صلف السلطة، أو فى مواجهة قهر المحتل، أو إلى أن تتعرض حياته أو عرضه أو حياة أسرته أو مقومات حياته الأساسية للخطر أو الزوال عندئذ فقط يتحول إلى المواجهة المباشرة، فإما أنه ليس لديه ما يخسره أو أنه يواجه بشراسة للدفاع عن أعز ما يملك.

الفصل الثانى

المجتمع المصرى والتحديات الخارجية
فى نصف قرن

تمهيد

أولاً: صراع المجتمع المصرى والإمبريالية العالمية.

ثانياً: المجتمع المصرى والتبعية للرأسمالية العالمية.

ثالثاً: المجتمع المصرى والنظام العالمى الجديد

تعقيب

تمهيد:

لقد واجه المجتمع المصرى الكثير من التحديات والضغوط الخارجية المتباينة والمتواترة التى أثرت على مسار التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فيه خلال ما يزيد على النصف قرن. فمنذ قيام ثورة يوليو والمجتمع المصرى فى مواجهة مباشرة مع النسق الرأسمالى العالمى والإمبريالية العالمية. واختلف أسلوب تفاعل السلطة الحاكمة والمجتمع المصرى مع النسق الرأسمالى العالمى وقواه الإمبريالية من مرحلة تاريخية لأخرى، فكانت مرحلة الخمسينيات والستينيات مرحلة مواجهة مباشرة أطلق عليها مرحلة المد الثورى، وكانت مرحلة السبعينيات بمثابة التحول إلى التحالف مع النسق الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم كانت مرحلة الثمانينيات مرحلة العلاقات السياسية التى حاولت الاستفادة من الحرب الباردة بين القطبين السوفيتى والأمريكى، ومع بداية التسعينيات اختفى إلى حد كبير هامش المناورة السياسية مع ظهور النسق الرأسمالى العالمى أحادى القطبية الذى شهد تنامى وتفاقم ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم الثالث ومن بينها مصر. وبدأت الألفية الثالثة لتشهد تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية فى منطقة الشرق الأوسط إلى حد كبير وخاصة مع الغزو الأمريكى البريطانى للعراق وسقوط حكم صدام حسين وما خلفه من تحديات وضغوط متفاقمة على المجتمع المصرى على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن هنا يتضح أهمية الفصل الراهن الذى سيهتم بتحليل علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى خلال ما يربو عن النصف قرن منذ قيام ثورة يوليو وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين. وسوف اهتم بصفة أساسية برصد وتحليل انعكاسات تلك العلاقة على أيديولوجيا السلطة الحاكمة، وعلى توجهاتها السياسية الخارجية وتحالفها مع قوى دولية دون أخرى، والعوامل الداخلية والخارجية التى دفعتها لذلك، وأثر ذلك على المجتمع المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ودور الشعب المصرى فى مواجهة التحديات الدولية خاصة ضغوط وأطماع القوى الإمبريالية فى مصر.

وسوف يتم تحليل علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى فيما يربو على النصف قرن وما فرض من تحديات من خلال ثلاث نقاط أساسية أولها:

رصد وتحليل صراع المجتمع المصرى حكومة وشعباً مع الإمبريالية العالمية فى الخمسينيات والستينيات. وثانيها: تحول المجتمع المصرى نحو التبعية للرأسمالية العالمية فى السبعينيات. وثالثها: طبيعة علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى فى ظل النظام العالمى الجديد ما يفرض من تحديات وضغوط تفرضها سياسات العولمة والخصخصة.

أولاً: صراع المجتمع المصرى والإمبريالية العالمية:

لقد مثلت مرحلة الخمسينيات والستينيات جوهر صراع المجتمع المصرى المعاصر مع قوى الإمبريالية العالمية. فمنذ انتهاء السيطرة العسكرية لبريطانيا فى مصر بمتقضى اتفاقية الجلاء فى سنة ١٩٥٤، لم تتوقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا – القوة الجديدة فى الساحة الدولية عن محاولة السيطرة على المجتمع المصرى الذى يحكمه عدد من الضباط يعلنون للعالم مبدأ القضاء على الاستعمار ويشجعون على قيام الثورة فى العالم الثالث كله. فكانت مراوغات أمريكا التى قادت إلى وقوع العدوان الثلاثى على مصر، ثم كانت نكسة ٦٧ وسيطرة إسرائيل – التى تم زرعها من قبل القوى الرأسمالية فى منطقة الشرق الأوسط – على كثير من الأراضى المصرية والعربية، وكانت قوة الاتحاد السوفيتى أمام القوى الغربية تلعب دور الميكانيزم الدفاعى للمجتمع المصرى والعربى ودور المهدئ للضغوط الرأسمالية الغربية على المجتمع المصرى فى الخمسينيات والستينيات فكان لها دور كبير فى إنهاء العدوان الثلاثى على مصر، وفى مساعدة مصر على مواجهة هزيمة ٦٧.

وسوف نتناول فى تحليلنا لطبيعة صراع المجتمع المصرى مع قوى الإمبريالية العالمية فى الخمسينيات والستينيات من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين الأول: دور صراع السلطة الحاكمة مع قوى الإمبريالية العالمية فى رسم وتشكيل الأيديولوجيا الناصرية ودفعها للتحالف مع الاتحاد السوفيتى. والثانية: صراع السلطة الحاكمة مع قوى الإمبريالية العالمية ومحاولاتها للفكاك من أسر التبعية، ومحاولات القوى الدولية الجديدة – آنذاك – لجرها من جديد لمصيدة التبعية.

(أ) صراع السلطة الحاكمة مع قوى الإمبريالية العالمية وتشكيل الأيديولوجية الناصرية:

لقد كانت فكرة الاستقلال وطرد المحتل الأجنبى عن مصر، تشغل الاهتمام الأول للثورة، فقد وجهت النشاط السياسى بكاملة لها، وقد أعلن عبد الناصر عدم قبول أية أحلاف عسكرية مع بريطانيا، وعدم قبول أى نوع من أنواع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، والتركيز على تنظيم عملية الجلاء الكامل عن أرض مصر. من أجل ذلك أعلن عبد الناصر إنشاء "هيئة التحرير" وهى كانت بمثابة تجمع وطنى يستهدف طرد المستعمر(١).

ولقد قام نظام الحكم فى تلك الفترة على أساس مناهضة نظام السيطرة العالمى وعلى مواجهة هيمنة القوى العظمى من أجل التخلص من قيود التبعية وتم ذلك على مرحلتين.

المرحلة الأولى: كانت أهم الانجازات التى تمت فيها إجلاء الاحتلال البريطانى ومناهضة الأحلاف الغربية وتأميم القناة وتمصير الاقتصاد المصرى، كل ذلك جعل الفرصة مواتية – لم تغتنمها الرأسمالية المحلية لأسباب تاريخية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تبع كل ذلك قرارات التأميم سنة ١٩٦١ التى جعلت الدولة تأخذ بزمام المبادرة لتحقيق هذا الهدف.

والمرحلة الثانية: بدت فى تعاون مصر مع الدول الأفروآسيوية – ومن بينها الدول العربية – من منطلقات شتى منها الأمن المصرى والقومى والعربى ووحدة المصير وموقع مصر ضمن حركة التحرير العالمى وحركة عدم الانحياز، وقد تنوع هذا الدور بين العلاقات الدبلوماسية والبعثات التعليمية والإذاعات الموجهة والمعونات والمساعدات الفنية وكان هذا الدور أكثر وضوحاً مع الدول العربية وبخاصة بعد أن لعب النظام – وعبد الناصر بصفة خاصة – دوراً مؤثراً فى نشر الفكر القومى وتحويله إلى حركة سياسية بدءاً من النص على أن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية فى دستور سنة ١٩٥٦، إلى جانب مساندة ثورة الجزائر

(١) سامى أحمد محمد أحمد، الجانب الأيديولوجى فى الفكر السياسى المعاصر فى مصر فى الفترة من (١٩٤٢ – ١٩٨٠)، رسالة ماجستير فى الآداب، (غير منشورة)، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٢٤١.

وإمدادها بالسلاح منذ سنة ١٩٥٤ ثم التوقيع على مواثيق الدفاع الثنائية مع سورية والسعودية سنة ١٩٥٥، ومع السعودية واليمن سنة ١٩٥٦ – رداً على حلف بغداد – وكان أهم تجسيد لهذه الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨ ومساندة القضية الفلسطينية التى كانت محور مؤتمر القمة العربى سنة ١٩٦٤، والذى كانت مصر وراء الدعوة لعقده.

وكان نتيجة ذلك ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك كانت آخر جهود جمال عبد الناصر هى محاولة لرديء الصدع فى صفوف الأشقاء العرب فى آخر مؤتمر حضره قبل أن تواتيه المنية.

كذلك لعبت مصر دوراً مؤثراً فى حركة عدم الانحياز التى لعبت دورا مؤثراً فى المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة، ورغم ذلك رفض أحد مؤسسيها – جمال عبد الناصر – فى مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ إنشاء منظمة دولية للدول الحيادية.

ولكن هذه الحركة تأثرت كثيراً بعوامل الصراع بين القوى العظمى إلى جانب انشغال كل دولة من دول عدم الانحياز بمشكلاتها الداخلية فى مصر بعد سنة ١٩٦٧ – إلى جانب اختفاء مؤسسيها(١).

وإذا كان صراع مصر مع القوى الدولية فرض عليها خيار القومية العربية، فإن صراعها مع القوى الدولية قد فرض عليها الالتجاء إلى المعسكر الاشتراكى بقيادة روسيا، كما اضطرها إلى قبول الاشتراكية كأيديولوجيا سياسية. حيث وجد ناصر فى الاشتراكية حلاً مناسباً لأزمة الاقتصاد المصرى المحكوم بالأطماع الأجنبية. وكانت – كما وصفها أو شرحها الدستور – حتمية تاريخية فرضها الواقع. وهى المطمع الأساسى للجماهير. والطبيعة المتغيرة فى العالم للجزء الثانى من القرن العشرين. ولكن ناصر أدرك بحسه النافذ أن المصريين لن يقبلوا الاشتراكية العلمانية، وقام بدمج آرائه وأفكاره عن الاشتراكية العربية بالقيم الدينية تفادياً للنقد من قبل الجماعات الدينية، وليستبعد الماركسيين أيضاً. ولقد أخذت

(١) طلعت عبد الحميد فايق، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر، من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٦١، ٦٢.

النخبة الحاكمة على عاتقها مهمة إيضاح الفرق بين الشيوعية". "والاشتراكية العربية"(١).

ولم يكن اللجوء إلى الخيار الاشتراكى كأسلوب لمعالجة المشكلة الاقتصادية وبناء قاعدة التنمية خياراً أيديولوجياً، وإنما كان يمثل خيار الضرورة الذى دفع عبد الناصر إلى الأخذ به بسبب ظروف دولية وأخرى محلية على النحو التالى:

١ - الظروف الدولية:

كان العداء الذى تبدى لثورة ٢٣ يوليو من المعسكر الغربى ومن الدول التى تسير فى فلكه، والذى تجسد فيها يشبه المقاطعة الاقتصادية لمصر فى الخمسينيات ومن مظاهره امتناع الغرب والمؤسسات الدولية عن تمويل المشروعات التنموية الضخمة مثل بناء السد العالى وكذلك الامتناع عن إمداد مصر بالأسلحة التى تكفل لها بناء جيش قوى. كما كان الحصار الاقتصادى الذى فرضته إنجلترا وفرنسا على مصر دافعاً لاتخاذ إجراءات تمصير وتأميم الممتلكات الأجنبية. حتى لا تلين إرادة مصر أمام العنت والاستعلاء والغطرسة الغربية آنذاك. ومن ثم كان كل ذلك ما دفع جمال عبد الناصر إلى اللجوء إلى المعسكر الاشتراكى طالباً العون فى الوقت الذى كان فيه الصراع الأيديولوجى على المستوى الدولى فى أوج شدته مما يسمى وقتها بالحرب الباردة. وكانت صفقة الأسلحة التشيكية وتكون حركة عدم الانحياز والتى تمخضت عن مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. فى ذات الوقت كان جمال عبد الناصر اضطر إلى تأميم شركة قناة السويس كرد فعل طبيعى حيال الحصار الاقتصادى الذى فرضته فرنسا وإنجلترا على مصر، ومن ثم كان العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ مؤشراً على عمق التباعد المصرى عن الغرب وأيضاً مؤشراً على عمق الكراهة التى يكنها الغرب لمصر عبد الناصر وتؤكد. تصادم المصالح المصرية الناصرية مع المعسكر الغربى الظالم.(٢)

---

(1) Hassan Mohamed Hassan Mohamed, Family Education and political sociolization in port_said to the faculty of comerce and social sciences of university of Bermingham for the degree of doctor of philosophy, June 1988, p. 96.

(٢) محمد نعمان جلال ومحمدى المتولى، مرجع سابق، ص ١٧٦.

وفى ذلك الوقت كانت ظروف علاقات مصر الدولية التى أدت إلى تقارب شديد فى العلاقات المصرية مع الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى والذى تجسد فى إعانته لمصر فى مظاهر عدة أهمها الدور السوفيتى فى إنهاء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ثم المساعدة فى بناء السد العالى – وأخيراً وليس آخراً المساعدة فى تسليح الجيش المصرى وإعداد كوادره. كل ذلك أدى إلى أن يرى ناصر فى الخيار الاشتراكى للتنمية خياراً وحيداً لا سيما وأن الصراع الأيديولوجى الدولى جعل المعونة الدولية للدول النامية مشروطة بالخيار الأيديولوجى.

٢- على المستوى المحلى:

كانت ثورة يوليو – فى سياق الرصد الأمين للحياة السياسية وتداعياتها قبل ١٩٥٢ تمثل التطور الحتمى لظروف دولة حديثة الاستقلال أنهكتها الصراعات الحزبية وعدم الاستقرار السياسى وعدم اكتمال هياكل الدولة الحديثة فيها – إلى جانب ذلك كانت الطبقة المدنية المقننة التى تخل بمبدأ المساواة فى التمتع بالخدمات العامة وتقلد الوظائف العامة عائقاً حيال ولاء المطحونين للنظام الاقتصادى الحر مما أدى إلى شعور عارم بالارتياح لقيام الثورة. ولم يكن غريباً أن تبدأ ثورة ٢٣ يوليو عهدها بإصدار القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بتقييد الملكية الزراعية ووضع سقف لها ذلك أن الأحاسيس الطبقية والفوارق المادية كانت فى الريف المصرى وبين الفلاحين وطبقة الملاك أكثر وأشد وكان القطاع السكانى الزراعى يكون الغالبية الساحقة من السكان الذين كانت الثورة تنشد ودهم ولذلك كان يتعين تحديد الملكية الزراعية .. وهو من القوانين المقيدة للملكية الخاصة وهو أيضاً من مظاهر الاشتراكية التى بدأت مع قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى جانب توزيع المساحات الزائدة على صغار الفلاحين إرضاءاً لهم. وفى ذات الوقت محاولة لإرساء الإحساس بالعدالة باعتبارها مظهراً وأساساً للعهد الجديد.

وهكذا كان لجوءا لدولة إلى الخيار الاشتراكى وليد هذه العوامل ولم يكن على الإطلاق وليد التزام قيمى انتقائى لهذه الأيديولوجيا. إذا الثابت تاريخيا أن عبد الناصر اقتبس من المذهب الاشتراكى بالقدر الذى لا يتنافى مع القيم الثابتة للهوية الوطنية وأخصها الدين الذى اعتبره جمال عبد الناصر قيمة ثابتة. بل أن عبد الناصر لم يأخذ من الاشتراكية إلا ما يخدم به علاقته بالكتلة الشرقية من ناحية ومن

ناحية أخرى ما يؤدى إلى إرضاء الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع ويكسب ولاءها للثورة(١).

(ب) السلطة الحاكمة وصراعها مع الدول الإمبريالية للخروج من أسر التبعية:

لقد كانت ثورة يوليو آخر حلقات الصراع مع قوى الاحتلال والتدخل الاستعمارى المباشر. وكذلك مع مختلف أنظمة الحكم الفاسدة، الذين تحالفوا فيما بينهم على توجيه السياسة الداخلية والخارجية لخدمة مصالحهم الخاصة، وعملوا على توطيد وتدعيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، بحيث تظل فى حالة من التخلف تعوقها عن إدراك أبعاد الواقع المطروح، وحتى لا تتفاعل فيما بينها لمحاربة ومصارعة الأشكال المتعددة للفساد.(٢)

فلقد ارتبط الاستقلال الذى حصلت عليه مصر فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ – بوجه عام – بارتفاع مستوى معيشة البرجوازية الوطنية، تلك التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد المصرى التابع المرتبط بالعالم الخارجى الاحتكارى، لذا نجد هذا انعكس وبدوره على ظروف مقدمى القرية والمدينة المصرية على حد سواء، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم، فالحياة استمرت تزداد صعوبة وقسوة، وهذا بسبب بسيط وهو أن الاستغلال السياسى لم يصاحبه تحطيم الأساليب الاستعمارية الاستغلالية ولم يلزمه تعويض نفوذ الصفوة البرجوازية التى تعيش على الامتيازات التى تجنبها(٣) من وراء تبعيتها ووضعها كأشباه توابع الدول الكبرى أو للشركات العالمية العملاقة. وفى هذا المجال يذكر سمير أمين: "أن المركز الرأسمالى له يد طولى تمتد إلى أصغر وحدات البناء الاجتماعى فى دول

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) نادية رضوان، الشباب المصرى المعاصر وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٨.

(٣) هدى الشناوى، الغنى والفقر فى العالم، المؤشرات والمبررات مع الإشارة لبعض قضايا التبعية والتطبيق على المجتمع المصرى ومجتمع الدراسة "منطقة عزبة الصعايدة بامبابة". فى ندوة عاطف غيث العلمية السنوية السادسة ٢٦ – ٢٨ إبريل ١٩٩٥ "العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربى"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٤٤٧.

العالم الثالث من أجل استنزاف الفائض، ففائض عمل الفلاح والعامل يتم استخلاصه بالفعل عن طريق الطبقة البرجوازية العالمية (وهى تشمل الطبقة البرجوازية فى المركز الرأسمالى)، والطبقة البرجوازية فى المجتمع المحلى".

ومن ثم فإن النظام المصرى حاول عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الخروج من مصيدة التبعية التى عانت منها مصر خلال الفترة السابقة فاتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية والتى منها إعادة توزيع الملكيات الزراعية والتى تنظم الأفراد داخل القطاع الزراعى. ثم أصدرت الدولة قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١، وبهذه المجموعة من القوانين حاولت فيها تنظيم علاقة القطاع الصناعى والتى أهمها تلك القوانين التى تنظم علاقة القطاع الإنتاجى الصناعى[١].

ومع ذلك فلم تؤد تفاعلات السياسات الداخلية، والصراعات الدولية، وتأثيرات السوق العالمى إلى تحقيق الأهداف القومية للثورة إلا فيما يختص بالتخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة، حيث أدت تلك التفاعلات إلى إحداث خلل واضح فى برامج التنمية والتحديث، وما واكبها من عمليات خلط وعدم استقرار فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى حدوث خلل واضح فى النسق الاجتماعى انعكس بدوره على النسق القيمى للمجتمع.

ويمثل العدوان الثلاثى على مصر، مظهراً من المظاهر التأثيرية للصراعات الدولية، وكذلك انعكاسات السوق العالمية، فبالإضافة إلى ما مثله هذا العدوان من استنزاف لموارد الدولة البشرية والاقتصادية فقد كان مؤشراً لضرورة اتجاه سياسة الدولة نحو تكوين وتسليح جيش مصرى قوى لتأمين حدود مصر ومصالحها، والذى كانت قد بدأت بالفعل فى تكوينه قبل وقوع هذا العدوان. ومن هنا بدأ التاريخ يعيد نفسه، حيث لم يكن لدى مصر الفائض النقدى للحصول على الأسلحة، وبذلك بدأت تولى خطوات سياسة الديون والقروض التى اتبعها الخديوى إسماعيل فى القرن الماضى، والتى أوقعت مصر فى سلسلة من مختلف أشكال التبعية، والتى انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر.

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٥.

وعلى الرغم من أن الاتجاه إلى القروض يعنى فى حد ذاته ارتفاع معدلات الإنفاق عن مستوى الإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية المتاحة للدولة، وأن ذلك يمثل عبئاً على مواردها، ينعكس على إمكانياتها فى مواجهة تكاليف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو نفس ما حدث فى عصر إسماعيل، وما حدث أيضاً بعد الثورة، إلا أن مقتضيات الالتجاء إلى القروض والديون الخارجية اختلفت تماماً فى هاتين الفترتين، وإن تشابهت فى بعض نتائجها. فبينما قام إسماعيل بتوظيف جانب كبير من هذه الديون، لإرضاء نزواته الشخصية، وتوطيد دعائم حكمه، وشراء نظام توريث الحكم، اتجهت قيادة الثورة إلى التركيز على بناء وتسليح الجيش، حيث فرضت الصراعات والسياسات الدولية على مصر دخولها فى ثلاث[1] حروب ضخمة خلال العشرين سنة التالية للثورة. مما يعد مؤشراً هاماً لأهمية الاتجاه نحو التسليح من منظور قيادات الدولة، بغض النظر عما مثله هذا الاتجاه من عبء على كاهل الاقتصاد المصرى، وعلى أفراد المجتمع، إذ تم بناء هذا الجيش وتسليحه على حساب العديد من المشروعات الإنتاجية والتنموية الأخرى التى تمس حاجات الشعب الأساسية.

وتتضح أبعاد آثار السوق العالمى على التاريخ المصرى وعلى اقتصاديات البلاد فى إحدى خطب جمال عبد الناصر عندما قال: "إنكم تعلمون أن الأسلحة الثقيلة تتحكم فيها الدول الكبرى، وأن الدول الكبرى لن ترضَ أبداً أن تمول تسليح الجيش بالأسلحة الثقيلة إلا بشروط واشتراطات، وإنكم تعلمون أننا رفضنا هذه الشروط. ورفضنا هذه الاشتراطات، لأننا نحرص على الحرية الحقيقية ونحرص على السياسة المستقلة، ونحرص على أن تكون لمصر سياسة مستقلة قوية، حتى نخلق من مصر شخصية جديدة مستقلة، تخلصت فعلاً من الاحتلال، وتخلصت فعلاً من السيطرة الأجنبية بكل معانيها".

وإذا كان جمال عبد الناصر، رفض أن يقوم بتسليح الجيش المصرى فى مقابل شروط تفرضها الدول الأجنبية – وهو موقف وطنى لا شك فيه – بحيث اتجه إلى إتمام عملية التسليح عن طريق تشيكوسلوفكيا، وذلك على أساس تجارى

(١) نادية رضوان، مرجع سابق، ص ص ٤٩ – ٥٠.

بحت، إلا أن الاتجاه نحو سياسة القروض مثلت شكلاً آخر من أشكال التبعية – كما أن الاتجاه نحو التسليح اقترن بتوجيه جانب كبير من اقتصاديات الدولة إلى الصناعات الحربية الثقيلة، التى لم تكن تسمح بها الإمكانيات والموارد الاقتصادية المحدودة، مما مثل عبئاً على كاهل الاقتصاد المصرى، وأدى بالتالى إلى الانخراط فى سلسلة متصلة من مختلف أنواع الديون والقروض لإحداث عملية التوازن الاقتصادى، والتى لم تتمكن الدولة من سداد معظمها، حيث تبلورت أزمة الديون فى النهاية لتكون حجر الزاوية فى الأزمة الاقتصادية التى عايشتها مصر فى أول الثمانينيات(١).

ومن ثم اشتد الصراع بين القوى الدولية والسلطة الحاكمة فى الخمسينيات والستينيات، وتباينت أساليب ضغطه على المجتمع المصرى لإعادة ربطه بالنسق الرأسمالى العالمى واستمرار استنزافه ما بين اللجوء لسياسة القروض وإغراق الاقتصاد المصرى فى نار القروض والديون وبين المواجهة المسلحة المباشرة. حين تحالفت قوى الاستعمار والصهيونية والإمبريالية لتقويض نفوذ ناصر على المستوى القومى والأفروآسيوى. وحتى على المستوى الداخلى. فتحالفت قوى الغدر ضده، وقد بدأ ذلك واضحاً فى حركة الانفصال بين مصر وسوريا، وتلاها الانفصال بين مصر واليمن. كما تحالفت قوى الصهيونية والإمبريالية العالمية بالتحالف مع البيروقراطية والانتهازية العسكرية فى مصر لتلحق بمصر أعتى هزيمة فى العصر الحديث فى ٥ يونيو ١٩٦٧.

■ وإذا ما حاولنا أن نجعل تحليلاتنا عن التغيرات التى طرأت على علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى فى الخمسينيات والستينيات فسنركزها فى النقاط التالية:

* عملت القوى الاستعمارية الحديثة على إضعاف قوة الحكم المصرى فلقد حاولت القوى الرأسمالية الغربية منذ قيام الثورة والحصول على الجلاء والاستقلال العسكرى السيطرة على الموقف من جديد وعندما باءت جهودها بالفشل اتجهت إلى محاربتها والقضاء عليها حتى أنها حاولت اغتيال جمال عبد الناصر أكثر من مرة

(١) المرجع السابق، ص ص ٥٠، ٥١.

ولكن محاولاتها باءت بالفشل. فأصبح من الواضح لديها ضرورة التخلص منه وإحضار غيره يستطيع التعامل معها بصورة أفضل.

* ولقد تفاعلت قوى الإمبريالية العالمية مع الرأسمالية المحلية فى الخمسينيات والستينيات بصورة تقترب إلى حد ما من أسلوبها المعهود. حيث تحالفا معاً ضد الثورة حتى أن ذلك التحالف صار مصدر خطورة على الثورة ذاتها، وعمل على نشر الفساد فى نهاية الستينيات ثم بدأت تنادى بالتحول إلى الرأسمالية وسيطرة العمل الحر، حتى دشنت لسياسات الانفتاح الاقتصادى مع نهاية عهد عبد الناصر.

* أما عامة الشعب المصرى – مثقفيه وعماله وفلاحيه وطلابه – فقد واجهوا القوى الرأسمالية الاستعمارية مواجهة شرسة فى القتال ضد القوات الإنجليزية حتى تم جلاء الإنجليز عن مصر، ثم واجهوا الأطماع الرأسمالية الغربية فى ٥٦، وفى ٦٧ مواجهين بذلك قوى استعمارية فى الخارج ورأسمالية شرسة فى الداخل قبل الخمسينيات، ومواجهين مجتمع دولى شرس فى الخارج وإدارة فاسدة وبيروقراطية مريضة فى الداخل فى نهاية الستينيات.

* هذا عن التغيرات أما عن الثوابت فهى تتركز فى أسلوب القوى الاستعمارية فى السيطرة على المجتمع المصرى من خلال ربطه بالاقتصاد الرأسمالى عن طريق التجارة، وإغراقه فى الديون، ومن خلال استقطاب الرأسمالية المحلية وتدعيم صلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بها، وضرب القوى الوطنية، ونشر الفساد، وتخريب الاقتصاد الوطنى من خلال تحالفها مع السلطة الحاكمة والرأسمالية المحلية. وعندما تفشل فى ذلك عندما تواجه حكومة وطنية فإنها تتحول إلى الصراع العسكرى المباشر كما حدث فى عامى ١٩٥٦، ١٩٦٧.

ثانياً: المجتمع المصرى والتبعية للرأسمالية العالمية:

لقد جاءت التحولات نحو تشجيع النشاط الخاص والمبادرة الفردية فى مصر فى السبعينيات متواكبة مع مناخ عالمى أخذ يشهد باطراد انحسار التوجهات اليسارية فى أوربا، وانتعاش أفكار "ليبرالية" فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية،

فضلاً عن إخفاق التجارب "الاشتراكية" فى العالم الثالث[1]. فضلاً عن توافر مناخ دولى تمثل فى سياسة الوفاق بين القوى الكبرى فى العالم وتحول قضية الحرب الباردة إلى نوع من الهدنة ومحاولة التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن مناطق النفوذ من أجل تفادى مخاطر الصراع السياسى العسكرى غير المتوقعة[2]. خاصة بعد تزايد الأزمات المتكومة التى كان يواجهها الاتحاد السوفيتى فى الداخل، وأزمات ثقيلة فى الخارج زادت من حدتها انتكاستها فى الشرق الأوسط بالتبعية نتيجة لما جرى لسلاحه فى معركة سنة ١٩٦٧. بالإضافة إلى اتهام أطراف عربية كثيرة للاتحاد السوفيتى بالخضوع وحتى بالتواطؤ[3]. وكان هذا الوضع المتردى للقوى اليسارية على المستوى العالمى يقابله ضعف وتردى لليسار فى المجتمع المصرى على مستوى الأيديولوجيا وعلى مستوى التطبيق خاصة فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات حيث أخذ النظام الجديد فى التحول التدريجى نحو اليمين وأيديولوجيته الليبرالية. وارتبط ذلك الموقف الداخلى بزيادة قوة الطرف الأمريكى على الساحة الدولية ووقوفه إلى الجانب الإسرائيلى فى الصراع العربى الإسرائيلى فى حرب ٦٧، وتدعيمه له فى حرب ٧٣ سواء بالسلاح أو بالضغوط السياسية من القوة العظمى المتنامية حتى تم وقف إطلاق النار، وبدأت محادثات السلام، التى ارتبط بها بداية سياسات الانفتاح الاقتصادى وبداية التغلغل الأمريكى فى المجتمع المصرى من خلال فرض نمط الاقتصاد الرأسمالى الحر الذى يجب أن يرتبط بالاقتصاد الغربى ممثلاً فى قوى الرأسمالية العالمية صاحبة رؤوس الأموال الأجنبية والشركات العملاقة متعددة الجنسية بالإضافة إلى اتخاذ أمريكا من صندوق النقد الدولى ومن البنك الدولى أداة للتدخل فى شئون مصر لعلاقاتها مع البنك الدولى منذ عام ١٩٧٤ والتزامها بإتباع توجيهات البنك والصندوق الاقتصادية

---

(١) أسامة الغزالى حرب، مصر تراجع نفسها، سلسلة الأعمال الفكرية، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ١١١، ١١٢.

(٢) أحمد سليمان أبو زيد، أيديولوجيا النظام السياسى وتوزيع الفرصة الاجتماعية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٠٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ "السلاح والسياسة"، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٩.

الرأسمالية التى تخدم المصالح الأمريكية فى مقابل الحصول على مساعدات ضئيلة[١]. ومن ثم لانت الحكومة المصرية لفكرة التقارب مع أمريكا وتصالحت مع معتنقى الفكر والنظرة الأمريكية داخل البلاد فيما يتصل بشئون الاقتصاد[٢]. فعملت أمريكا من خلال شركاتها ومؤسساتها المختلفة على نشر الفساد فى المجتمع المصرى، وجعلت من الفساد أحد أدواتها للسيطرة على اقتصاديات البلاد واستنزافها والهيمنة على أداة الحكم وتوجيهها لخدمة مصالحها الإمبريالية.

وسوف نهتم فى تحليلنا لعلاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى برصد انعكاساته على أيديولوجيا السلطة الحاكمة، وعلى توجهاتها تجاه حركة التغير "السوسيو – اقتصادية" والثقافى، ولكى نقوم بذلك يتحتم علينا رصد وتحليل تلك العلاقة بالتركيز على قضيتين محوريتين الأولى: وتهتم بإبراز توجهات الرئيس السادات نفسه وعلاقتها بالتحول نحو الرأسمالية – خاصة مع ارتباط حركة تغير تاريخ المجتمع المصرى المعاصر بشخص الرئيس – ومدى ارتباط ذلك بضغوط القوى الرأسمالية العالمية فى الخارج، وتحالفها مع القوى الرأسمالية المحلية فى الداخل. والقضية الثانية: تهتم بإبراز مدى تفاعل العوامل الداخلية والخارجية فى فرض وتدعيم سياسات الانفتاح الاقتصادى.

(أ) **السادات ودوره فى تحول علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى:**

ومنذ تولى السادات رئاسة الجمهورية، مع إدراكه وإلمامه بمشكلات الواقع الاجتماعى المصرى وذلك من خلال خبرته العسكرية والسياسية السابقة والتصاقه بعبد الناصر، اتخذ السادات منعطفاً سياسياً مختلفاً كل الاختلاف عن سلفه، ويؤكد غالبية الباحثين أن الإجراءات الليبرالية التى اتخذها السادات، كانت قد نمت فى المرحلة السابقة له مباشرة، وقد تأكد ذلك من خلال عدة مواقف هامة على رأسها أزمة القمح ١٩٦٥، حيث لقنت هذه الأزمة النظام درساً قاسياً، يتجسم فى أنه لابد من الاعتماد على قوة ما يمكن الاستناد إليها عند الأزمات، كما يعكس خطاب عبد

(١) محمد أبو الإسعاد، ظاهرة الفساد السياسى فى مصر المعاصرة،"١٩٧٤ – ١٩٨٦"، ١٩٨٩ ص ص ١١٠ – ١١٥.

(٢) أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٠٤.

الناصر فى بورسعيد عام ١٩٦٥ وإعلانه بورسعيد منطقة حرة فى محاولة منه لجذب البرجوازية العليا إلى جانب النظام، مدى إيمانه ويقينه بفشل المرحلة السابقة فى التصدى للنظام العالمى، ومدى هيمنة المعسكر الغربى على مجتمعات العالم الثالث، وأن الاتحاد السوفيتى لم يكن قادراً على مواجهة شبح الهيمنة الأمريكية من أجل مصر، وقد تأكدت كل هذه الأوضاع فى ذهن عبد الناصر أعقاب هزيمة ١٩٦٧، حيث مثلت الهزيمة ضربة قوية لعبد الناصر وتحالفاته.

ويبدو من خلال تحليلنا لسياسات السادات خلال هذه المرحلة، أنه كان يعيش بجوار عبد الناصر، ولم يكن راضياً بأى حال عما يدور من حوله، وأن نيته كانت مبيتة ضد توجهات وسياسات عبد الناصر. وأن الفرصة قد سنحت أمامه للدوران بسياسات المجتمع ضد اتجاه عبد الناصر.

ويؤكد ذلك مقولة السادات أن ٩٩% من أوراق اللعبة فى يد أمريكا من أجل تبرير توجهه الرأسمالى. وعندما تولى السادات إدارة الدفة للسفينة الغارقة فى ظلمات الهزيمة، والأزمة الاقتصادية، والأرض المحتلة، وغموض موقف الاتحاد السوفيتى، وتزايد حالات السخط الجماهيرى على السياسات السابقة، كان فى اعتباره موقف مصر الراهن آنذاك والذى يتجسد فى النقاط التالية:

١- كان النظام السياسى المصرى بداية بالسبعينيات على يقين أن المشكلة الأساسية التى لابد من مواجهتها والقضاء عليها هى محو عار هزيمة ١٩٦٧، وأنه لمحو عار الهزيمة لابد من اتباع سياسات تجلب معها السلاح والذخيرة، وتضمن تحالفاً عسكرياً قوياً يدعم موقف مصر من أجل تحقيق ذلك، ونظراً لأن الاتحاد السوفيتى قد أخفق فى تحقيق تلك المطالب، بالإضافة إلى أن هزيمة ١٩٦٧، قد جسدت فى ذهن السادات أن تحالفات الاتحاد السوفيتى غالباً ما تحظى بالفشل، بدأ السادات فى التحالف مع الغرب وإقامة علاقات قوية على الصعيد العالمى، خاصة بعد حدوث انفراج دولى بين العملاقين روسيا وأمريكا، وتخفيف حدة المواجهة بينهما (١٩٦٨ – ١٩٧٥).

٢- لجأ النظام السياسى المصرى إلى الاستعانة بالمساعدات السوفيتية للتغلب على ظروف الهزيمة العسكرية وبالتالى ازداد عدد الخبراء السوفيت فى الجيش،

مما[1] فجر معه بعض الأزمات والتى بلغت أقصاها عندما منع السوفيت دخول الفريق اول محمد أحمد صادق وزير الحربية آنذاك إحدى القواعد الجوية بمنطقة البحر الأحمر، وكان هذا الإجراء من قبل السوفيت بمثابة الشرارة التى فجرت ما بداخل السادات من نوايا قديمة تجاه السوفيت، وأيقن السادات أنه لابد من اتخاذ إجراء فعال فى اتجاه التحول إلى القوى الليبرالية الغربية، وبالفعل قام السادات بطرد حوالى ٢٥,٠٠٠ خبير عسكرى سوفيتى من مصر وذلك فى ١٧ يوليو ١٩٧٢، وقد أدى هذا القرار إلى تفجر أزمة جديدة بين مصر والاتحاد السوفيتى، حيث كان رد فعل الجانب الروسى عنيفاً حينما قرر أن تكون توريدات السلاح بالاسترلينى، هذا بالإضافة إلى تلاعب الاتحاد السوفيتى فى توقيتات إمداده بالسلاح لمصر خاصة فى تلك الفترة الحرجة[2].

إن هذه الخطوة التى اتخذها السادات بطرد الخبراء الروس، تعتبر إنجازاً عسكرياً إلى حد كبير، كما أنه يعتبر هذا القرار بمثابة تمهيد الطريق الرئيسى لدخول الولايات المتحدة الأمريكية كبديل للاتحاد السوفيتى، كما أنه كان بمثابة الخطوة الأولى فى طريق التمهيد الحقيقى لحرب أكتوبر ١٩٧٣، هذا وقد أيقن السادات أن السوفيت غير جادين فى إمداد مصر بالسلاح، خاصة بعد إرسال الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية إلى الاتحاد السوفيتى لمناقشة قضية تأخير وصول السلاح، وبعد زيارة استمرت عدة أيام، أكد الفريق أول صادق للسادات أن السوفيت ليست لديهم أى رغبة فى توريد السلاح لمصر.

٣- كان النظام فى هذه الفترة على يقين بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى القوى العالمية الوحيدة صاحبة التأثير على إسرائيل، وأن إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية يعنى بداية صفحة جديدة مع إسرائيل فى ظل علاقات تملك زمامها أمريكا، لذلك لجأ النظام إلى الارتماء فى أحضان أمريكا كأكبر قوة عالمية وذلك من أجل كسر حدة التوترات، والحاجز النفسى مع إسرائيل.

(١) مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ٣١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣١٨، ٣١٩.

٤- لا يمكن إغفال الدور الذى لعبته المملكة العربية السعودية، بقيادة الملك فيصل بن عبد العزيز، حيث كان على دراية بكل ما يدور من أجل الإعداد للمعركة. كما قام بدور خفى لإعادة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الشرط الأول هو ضرورة قطع العلاقات مع الكتلة الشرقية.

٥- كانت إحدى خطوات السادات للانفراد بقرار الحرب والاحتفاظ بسريته، الإطاحة ببقايا رجال عبد الناصر، الذين عاشوا على فتات الموائد وأصبحوا غير صالحين لهذه المرحلة، فكانت حركة ١٥ مايو ١٩٧١ التى أطاحت بالمعارضة المتمثلة فى مراكز القوى التى تصورت أنها ستحكم مصر إلى الأبد بالمشانق والأغلال، فى هذا اليوم انتهى عصر وبدأ عصر جديد، الذين هربوا من مصر عادوا إليها من جديد، وعادت للصحف الروح، أصبحت تنتقد وتهاجم، وعادت الأحزاب.

٦- بعد أن حقق السادات أكبر إنجازاته وإنجازات مصر على مر التاريخ، والذى تجسد فى انتصار أكتوبر ١٩٧٣، بدأ يعلن عن رغبته الأكيدة فى التخلص من تبعات الحرب، وكانت الخطوة التى لا تقل شجاعة وخبرة عن قرار الحرب، ألا وهى قرار السلام برغم ما يحيط هذا القرار من مخاطر ومخاوف خاصة بالمنطقة العربية، وبدأ السادات فى التمهيد للسلام بعد أن أعلن فى مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٧: "أننى على استعداد للذهاب إلى آخر العالم للوصول إلى السلام، إذا كان ذلك سيحول دون أن يجرح جندى أو ضابط من أولادى"(١).

٧- بدأ النظام السياسى بعد انتصار أكتوبر فى تطوير الواقع السياسى المصرى، وذلك من خلال تطوير بعض المؤسسات، وقام النظام بطرح ورقة أكتوبر ١٩٧٤ لتحديد خطوات المستقبل، وتم التحول تدريجياً من النظام الأحادى إلى النظام التعددى سياسياً لمزيد من الديمقراطية والحرية، فقد اتضح منذ البدايات الأولى أن النظام السياسى المصرى قد تبنى سياسات ليبرالية، أو بمعنى آخر مسمى لتخليص الاقتصاد من يد الدولة – بعد أن ظل محكوماً طوال ١٨ عاماً

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢٠، ٣٢١.

– أى إطلاق حرية الاقتصاد. ولتحقيق ذلك تبنى النظام سياسة الانفتاح الاقتصادى Open door policy، وبدأ الاقتصاد المصرى يفتح الباب على مصراعيه أمام المال الخاص سواء المصرى أو العربى أو الأجنبى، وبدأ بمنح العديد من التسهيلات والإعفاءات الجمركية والقضاء على البيروقراطية الإدارية، ونادت الأقلام بمشاركة القطاع الخاص فى التنمية.

٨- بدأت العلاقات المصرية الأمريكية تتوطد بصورة واضحة، خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون لمصر والسعودية وإسرائيل فى مارس ١٩٧٤، وبدأت المساعدات الأمريكية تتدفق على مصر، وقد وصل حجم المساعدات الأمريكية لمصر فى عهد الرئيس كارتر إلى حوالى مليارى دولار أمريكى سنوياً، كما حصلت مصر على حوالى ثلاثين مليار دولار من حجم المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية بين عامى ١٩٧٤ – ١٩٩١، كما كوفئت مصر بعد ذلك من قبل أمريكا وذلك بتحرير سيناء بدون الدخول فى حرب.

أما سياسة الانفتاح الاقتصادى التى انتهجها السادات فقد اعتمدت على وثيقة شرف شبه رسمية – ربما لا تكون مكتوبة – مع غالبية الدول الأوروبية، والتى أرادت أن تقدم ما فى استطاعتها لمصر من أجل موقف السادات تجاه إسرائيل، وينوه الباحث عن أهمية دور بعض الدول العربية، وخاصة دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بمساندتها لسياسات الانفتاح بجانب دول أوروبا، وبناء على ما تقدم ينبغى أن يكون مفهوماً لدينا أن الانفتاح بهذا المعنى ليس مجرد سياسات اقتصادية أو مجموعة إجراءات لعلاج الاقتصاد المتصدع، وإنما هو بمثابة تعهد سياسى اقتصادى من قبل الدولة، مرتبط أشد الارتباط بتعهدات سياسية واقتصادية من بعض دول أخرى للوفاء بالتزامات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية، وما كان لهذه الالتزامات من وجود ما لم يحقق السادات علاقات طيبة مع هذه الدول من جراء الحرب والسلام، وبذلك كان شبه اتفاق بين هذه المجموعة من الدول وبين مصر على إعادة بناء الاقتصاد المصرى[1].

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢١، ٣٢٢.

وبذلك يمكننا القول أن التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي في حقبة السبعينيات قد اتسم بدرجة عالية من الاتساق على الصعيد المحلى والإقليمي والدولى، فقد اختار التحالف مع النظام الرأسمالى العالمي، فكان منطقياً أن يفكك علاقاته مع الكتلة الشرقية، وبدأ توظيف هذا التوجه على المستوى الإقليمي حيث الصلح مع إسرائيل ياعتبارها ممثل القوى الليبرالية الرأسمالية فى الشرق الأوسط، أما بالنسبة للمستوى الداخلى فقد هيأه السادات لاستقبال القوى الليبرالية الرأسمالية العالمية من خلال التعددية الحزبية، والاعتماد على المشروع الخاص، ومراعاة مصالح البرجوازية العليا على المستوى الاجتماعى الاقتصادى، كل ذلك بإتباع سياسات اجتماعية واقتصادية معينة.

والخلاصة فإن السادات قد رأى أن المنطق الموضوعى لإنجاح مشروعه الليبرالى يحتم عودة تحالف الرأسمالية واستدعاء عناصرها ورموزها ولو على حساب بعض مكاسب الطبقة المتوسطة، وكان أول هذه العناصر من أضر بهم النظام الناصرى اقتصادياً واجتماعياً من جراء قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم والحراسة والمصادرة، وقد استدعى ذلك فك الحراسات فى عام ١٩٧٤ بصدور قانون تصفية الحراسات وعودة جميع الأراضى التى كانت تحت الحراسة إلى ملاكها الأصليين وهم كبار الملاك. إضافة إلى ذلك تم وضع أسس جديدة لتحديد إيجار الأراضى الزراعية بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى يعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الملاك عموماً وكبار الملاك خاصة، وفى سنة ١٩٧٧ تم تصفية الحراسات نهائياً وإعادة نحو ٥٠٠ عقار و٢٠٠٠ فدان إلى أصحابها، بجانب إعادة الأموال التى خصصت لإشراف الدولة إلى ذويها بالإضافة إلى تقديم التعويض ورد الممتلكات التى كانت قد فرضت عليها الحراسة فى المراحل السابقة، هذا بالإضافة إلى إلغاء القيود الواردة بالقانون الصادر فى نوفمبر ١٩٦٣ بحظر مباشرة الحقوق السياسية وكافة حقوق الانتخاب والترشيح لمدة عشر سنوات لعدد كبير ممن نزعت ملكياتهم وامتيازاتهم من الرأسماليين وكبار الملاك فى قوانين يوليو ١٩٦٣/٦١ الذين اعتبرت مصالحهم متناقضة مع إجراءات وأهداف مرحلة التحول الاشتراكى وذلك بإصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢، وكإجراء متمم لذلك

تم الإعلان عن حل مجلس الشعب، وإجراء انتخابات جديدة لإفساح المجال للعناصر الجديدة.

العنصر الثانى داخل هذا التحالف يتمثل فى المصريين الذين هاجروا من جراء الإجراءات التعسفية التى صاحبت التحولات الاشتراكية بداية بمنتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات. واستطاعوا تكوين ثروات متوسطة وكبيرة بجهودهم الذاتية، ويرغبون فى العودة إلى بلادهم واستثمار ما حصلوا عليه. ولكن فى ظل إطار سياسى اقتصادى جديد يضمن لهم الحرية والاستمرار ويضمن لهم أموالهم، ويمنع عنهم إجراءات التأميم، أما العنصر الثالث فقد تمثل فى أثرياء البيروقراطية القديمة الذين استطاعوا تكوين ثروات ضخمة حيث وصلوا إلى أعلى المراتب فى القطاع العام ولم يزالوا فى العقدين الرابع والخامس من العمر، ويريدون مجالاً أوسع وأكثر انتشاراً للاستثمار بعيداً عن القطاع العام ومعوقاته، أما الطرف الرابع داخل هذا التحالف فقد كان قوامه مثقفى الطبقة الوسطى والعليا ذوى الميول الليبرالية. والذين تحققت أحلامهم من خلال الإجراءات الاقتصادية فى بداية المرحلة الساداتية. وبتحليل سريع لهذا التحالف نجده قد مثل غالبية المجتمع بعد أن انضم إليه الإخوان المسلمون الذين هاجروا بعد مطاردة النظام الناصرى لهم، وعادوا بثروات طائلة ويريدون استثمارها، الجدير بالذكر أن النظام السياسى فى هذه الآونة. حاول كسب واستدعاء عناصر جناحى برجوازية الدولة والقطاع الخاص، وتمشياً مع ذلك المناخ توالت القوانين والتشريعات لوضع الأطر القانونية للسياسة الليبرالية، حيث بدأت بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وهو الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، وإنشاء هيئة لاستثمار هذه الأموال، هذا بالإضافة إلى الإعلان عن قانون النقد الجديد والإعلان عن تعديل قانون الاستثمار وذلك فى عام ١٩٧٤، وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى فتح الباب على مصراعيه أمام المشروع الرأسمالى الأجنبى والعربى، والمشروع الخاص[1].

وتدعيماً لموقف السادات ولاكتمال سيناريو الأحداث، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمكافأة السادات بإنجاح معاهدة السلام مع إسرائيل تحت رعاية

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢٣، ٣٢٤.

الجانب الأمريكى، وقد كان لهذه المعاهدة آثارها الدولية من حيث تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر، وتأييد مصر دولياً على كافة المستويات، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الأمريكية إلى مصر، وقد انعكس ذلك كله على الإنسان المصرى خاصة المهاجر إلى دول أوروبا، بعد أن استقبلته هذه المجتمعات وبدأت التعامل معه بصورة أكثر تحضراً ورقياً بعد أن تبنت حكومته مبدأ السلام مع إسرائيل(١).

(ب) التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية للتحول نحو سياسات الانفتاح:

من واقع الكتابات العديدة التى حاولت تفسير التحول إلى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، يمكن التمييز بين وجهتى نظر أساسيتين: الأولى: ترى أن العوامل الداخلية كانت العامل الحاسم وراء الأخذ بالانفتاح، حيث أن الانفتاح والأخذ به لم يأتِ من فراغ، وإنما هو نتاج لتطور الاقتصاد المصرى خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، وذلك من زاوية التغيرات العديدة التى ميزت عملية التنمية وكانت محصلتها النهائية تنامى فئات الرأسمالية المصرية التى مارست ضغوطاً فى اتجاه التحول بشكل سافر إلى رأسمالية المشروع الخاص، وتمخض هذا الضغط فى النهاية عن طرح الانفتاح والأخذ به. أما وجهة النظر الثانية، فترى أن العوامل الخارجية قد مثلت العامل الحاسم فى التحول إلى الانفتاح. وخلاصة وجهة ا لنظر هذه إن انتكاسة عملية التنمية فى مصر بدءاً من عام ١٩٦٥ كانت أساساً نتيجة الضغط العسكرى والاقتصادى الخارجى.

فى واقع الأمر لا يمكن الفصل تعسفياً بين دور كل من العوامل الداخلية والخارجية عند محاولة تفسير التحول إلى الانفتاح، فجذور الانفتاح توفرت بالفعل فى التجربة المصرية فى الفترة الناصرية، ولكنها كانت هدفاً أساسياً من أهداف التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة فى السبعينيات، وكانت أيضاً تمثل ضغطاً عسكرياً واقتصادياً إبان فترة الستينات. هذا وقد لعبت الضغوط الخارجية دوراً كبيراً فى الدفع فى اتجاه التغيرات نحو الانفتاح وهذه الضغوط وجدت بنية مهيأة أصلاً لقبول التوجهات التى تريدها الضغوط الخارجية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢٤، ٣٢٥.

لذلك اعتمد النموذج التنموى الذى تبنته مصر فى فترة السبعينيات على المعونة الغربية لقبول توجهات الاستثمارات المشتركة الغربية والنفطية العربية، وصدرت القوانين والتشريعات والقرارات من أجل تحقيق هذا التحول الكيفى خلال الفترة من ٧٤ – ١٩٨٠، وهى التى نشير إليها إجمالاً بسياسة الانفتاح، وشملت مجالات الاستثمار والعملة والتجارة والمصارف والاستيراد. ومن هنا بدأت العوامل الخارجية تلعب دوراً كبيراً ومباشراً فى تشكيل ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، وذلك بفرض الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية ودول النفط العربية توجهات معينة على صانعى السياسة الاقتصادية فى مصر، وقد ساعد على هذا رغبة صانعى السياسة الاقتصادية فى مصر من جانب ومصالح شرائح الرأسمالية المصرية المهيمنة اقتصادياً واجتماعياً من جانب آخر(١).

ويمكننا القول أن الهدف من تبنى سياسة الانفتاح تمثل فى تغلغل رأس المال الأجنبى والعربى فى بنية المجتمع المصرى وفى مختلف المجالات والأنشطة واستخدمت الدول الرأسمالية العالمية عدة أساليب ووسائل بهدف إعادة إدماج التكوين الاجتماعى المصرى وتدعيم تبعيته للنظام الرأسمالى العالمى، ومن ثم وجدت الدول الرأسمالية الفرصة متاحة لاختراق المجتمع من خلال تبنى الدولة والقوى الاجتماعية المهيمنة على النظام الاقتصادى والسياسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى، وقد تمثلت هذه الوسائل والأساليب فى القروض والمساعدات الاقتصادية والمعونات، التى كان الهدف منها خدمة مصالح القوى الرأسمالية العالمية وتحقيق معدلات عالية من الربح من جانب، وإرضاء القوى الرأسمالية من جانب آخر فى البلد التابع. فالقروض والمنح لم تنم عن مصالح نبيلة بقدر ما تنم عن الاستغلال ونقل الفائض من الداخل إلى الخارج. أى أن هذه القروض والمساعدات لم تكن تخلو من مضامين اقتصادية وسياسية وأيديولوجية.

ويشير "غنيم". أيضاً إلى أن القوى الرأسمالية الدولية نجحت بالتواطؤ مع الرأسمالية الكمبرادورية المحلية فى إغراق مصر فى دوامة القروض القصيرة الأجل وخلق أزمة حادة فى السيولة النقدية عام ١٩٧٧، وأصبح المسرح الاقتصادى

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٣، ٢١٤.

والسياسي مهيئاً لتدخل الولايات المتحدة لإملاء استراتيجيتها الشاملة، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وذلك لتهيئة المسرح ليلعب القطاع الخاص الرأسمالى السحلى والأجنبى الدور الرئيسى فى عملية التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدول الرأسمالية فى تنفيذ استراتيجيتها الشاملة على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ووكالة التنمية الدولية والمجموعة الاستشارية، كما اعتمدت على القروض التى هى فى الواقع أداة لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى والاجتماعى حتى عام ١٩٧٧، وقد كان إجمالى القروض والمنح المقدمة لمصر يصل إلى ٢٢٨٠,٩ مليون دولار. وكان هدف هذه القروض هو تعميق الاختلالات الهيكلية من خلال تنمية القطاعات غير الإنتاجية وتوسيعها على حساب القطاعات الإنتاجية، وتنمية الطابع الطفيلى الراهن وتعميق تبعيته. وهذا يعنى أن الاعتماد على القروض والمساعدات الأجنبية خلال فترة السبعينيات قد أدى إلى تبنى استراتيجيات ومصالح الدولة المقدمة للقروض والمنح، تلك الاستراتيجيات التى حددت ملامح التنمية الاقتصادية فى المجتمع المصرى، والتى استهدفت تدعيم التخلف والتبعية للاقتصاد الرأسمالى الغربى العالمى، حيث قامت الدولة والشرائح الاجتماعية المهيمنة على الاقتصاد المصرى بدور الوسيط فى عملية التبادل غير المتكافئ، وإتاحة الفرصة لعمليات التغلغل الرأسمالى، ومن ثم أصبحت تمثل أداة للرأسمالية الدولية فى استنزاف الفائض الاقتصادى المتمثل فى فوائد القروض وغيره من أنماط الفائض الاقتصادى الأخرى وتشير معظم التحليلات إلى أن ثمة تراجعاً واضحاً في دور الدولة خلال فترة السبعينيات وبخاصة فيما يتعلق بمجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وفى ظل هذا التراجع أتيحت الفرصة لفتح الباب على مصراعيه لرأس المال الخاص (المحلى والعربى والأجنبى) للقيام بالدور المؤثر[1] والفعال فى المجالات والقطاعات المختلفة (الصناعية، والزراعية، والتجارية) فضلاً عن تنامى دوره وتأثيره على قطاعات الخدمات(الصحة، الغذاء، التعليم، الإسكان ... وغيرها من القطاعات الأخرى).

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٤- ٢١٦.

وجدير بالذكر أن سياسة الدولة الرامية لإدماج الاقتصاد بآليات النظام الرأسمالى الدولى كانت تتم فى إطار الهجوم على القطاع العام والإنهاء التدريجى لسيطرته على معظم أدوات الإنتاج ومجالات النشاط الاقتصادى، فلم يكن إدخال شركاته وبنوكه كشريك لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى قد تم حتى منتصف السبعينيات، وكذلك كان سعى الاقتصاد لاجتذاب الرأسماليين القدامى مبرراً من جهة أن استدعاء رأس المال المحلى الخاص بجانب ضعفه مناقضاً لتكتيك سلطة الدولة بالحفاظ الظاهرى على سياسات الستينيات وخط الثورة الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما أكدته مواثيق الانفتاح وخطب المسئولين، فقط عدت ورقة أكتوبر كامتداد لمواثيق ثورة يوليو وليس نقيضاً لها ويعتبر السماح للأفراد بالحصول على توكيلات تجارية لتمثيل الشركات الأجنبية والاستيراد منها أبرز خطوة لربط مصالح الشريحة الرأسمالية القديمة المستدعاة بالمصالح الغربية الرأسمالية.

وقد أوضحت "سامية سعيد" فى دراستها كيف عاد أصحاب التوكيلات من الرأسماليين القدامى ممن أنتهى نشاطهم فعلياً عقب القوانين الاشتراكية فى الستينيات، وكذلك بعض هؤلاء ممن استمروا فى الستينيات وواتتهم الفرصة فى السبعينيات، وأخيراً عناصر الصفوة التكنوقراطية من الضباط والمدنيين.

وفى إطار تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى، فأن أصحاب التوكيلات الأجنبية قد شكلوا أقوى الشرائح الاجتماعية التى تشكلت وتكونت خلال هذه المرحلة. وكانت هذه الشرائح أكثر نفوذاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية وذلك لعدة أسباب نذكر منها:- أولاً أنهم يمثلون مصالح الشركات متعددة الجنسيات فى مصر، ويستخدمون ارتباطاتهم المصلحية بهذه الشركات فى فرض الشروط والضغوط لتحقيق أهدافهم واستمرار نشاطهم وعادة ما تجد هذه الضغوط استجابة من السلطة الحاكمة التى تدافع عن سياسات الانفتاح وبالارتباط به وبالمصالح الرأسمالية العالمية والتزام السلطة باستمرار سياسة الانفتاح وعدم المساس بنشاط هؤلاء. وتقوم الشركات متعددة الجنسيات ثانياً: بحماية أصحاب التوكيلات أزاء الحكومة بل وتساعدهم على ا لتهرب من الضرائب ومن قوانين الدولة. فمن المعروف أن أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير يقومون ببيع الجزء الأكبر من

السلع المستوردة إلى شركات القطاع العام والباقى إلى شركات وأفراد القطاع الخاص مقابل عمولة نقدية يحصلون عليها وفى بعض الأحيان تقوم الشركات متعددة الجنسيات بضمان عمولة الوكيل فى ثمن المنتج النهائى وتوضع هذه العمولة فى بنوك أجنبية بالخارج حتى لا يدفع الوكيل المصرى الضرائب المستحقة عليه للحكومة المصرية، وثالثاً: فالشركات متعددة الجنسيات قد وجدت تربة خصبة تمارس تأثيرها فى نقل الفائض الاقتصادى من المجتمع المتخلف التابع، وذلك عن طريق القوى الاجتماعية والسياسية المحلية المستفيدة من تطبيق سياسة الانفتاح والتى ارتبطت مصالحها بمصالح الرأسمالية العالمية وانعكست فى النهاية على استمرار تبعية المجتمع للاقتصاد الرأسمالى العالمى(١).

هذا وقد شهدت سنوات ما بعد منتصف السبعينات دخول عناصر وفئات معينة مجال النشاط الخاص من خلال مشروعات خاصة أو مشتركة مع القطاع العام ورأس المال العربى والأجنبى منهم عناصر الصفوة البيروقراطية التكنوقراطية من العسكريين ممن شاركوا فى حرب اليمن واستفادوا منها بجمع الثروات ومن شاركوا فى الوحدة المصرية السورية ومن أمثلة هؤلاء ومن المدنيين من تولوا مناصب وزارية وكبار قيادات القطاع العام والجهاز الحكومى وأساتذة الجامعات هؤلاء تعود أصولهم الاجتماعية إلى الرأسمالية القديمة وكبار ملاك الأراضى. والآخر ممن ارتبطوا مباشرة بالثورة منذ بدء سياسة التصنيع والتمصير والتأميم ومن أمثلة هؤلاء. وهناك مجموعة أخرى من أصحاب المهن الحرة والتكنوقراط الذين كونوا ثروات غير قليلة من عملهم فى بلاد النفط العربية وعادوا لاستثمارها فى أنشطة المكاتب الاستشارية والفنادق والسياحة والمستشفيات الخاصة ومشروعات المعمار وغيرها، ثم عناصر المهاجرين من الإخوان المسلمين الذين اضطهدتهم السلطة السياسية فى الفترة الناصرية فى الخمسينيات ومنتصف الستينيات والذين هاجروا لدول الخليج والسعودية بالذات، ثم عادوا لاستثمار أموالهم فى شركات توظيف الأموال والتجارة والصناعات الخفيفة وتربية الدواجن والمشروعات المعمارية وكل هذه الفئات سالفة الذكر قد دخلت شريكاً مع رأس المال العربى والأجنبى ورأس المال العام.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٦، ٢١٧.

ومع أواخر السبعينيات أخذت بعض العناصر من ذوى النشاط الإجرامى - مجالات التهريب وإصدار شيكات بدون رصيد والعاملين فى السوق السوداء ممن تعدوا على أملاك الدولة من أراضى وممتلكات، وكذلك تجار العملة، أخذ هؤلاء يغزون السوق المصرية ومجالات التجارة والتوزيع والاستيراد مستخدمين كافة وسائل الفساد والتلاعب السياسى والإدارى والتحايل على قوانين الانفتاح ذاتها وقد أطلق عليهم تعبير العناصر الطفيلية أو أصحاب النشاط الطفيلى. ويمكن القول بأن ما يميز النشاط الطفيلى هو عدم الاكتفاء بالامتيازات والضمانات والإعفاءات التى منحتها قوانين الانفتاح فى إطار الاستثمار والاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى وإنما يصل الأمر بالعناصر التى تعمل فى هذا النشاط إلى استخدام كافة الأساليب للاستفادة من ثغرات قوانين الانفتاح الاقتصادى من جانب، واستعماله آلية الفساد السياسى والإدارى التى حظيت بحماية سلطة الدولة والاحتماء بمسئولى الدولة وكبار الموظفين الحكوميين والقطاع العام والجمارك والضرائب والصحة من جانب آخر، بالإضافة إلى أن النشاط الطفيلى استهدف سرعة تكوين الثروات والسعى للربح السريع من خلال التركيز على الأنشطة قصيرة الأمد لاستخدام كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة وبجانب حرص العناصر التى تمارس هذا النشاط على الاحتماء بجهاز الدولة فهى تسعى للارتباط بمصالح أجنبية من خلال الاستيراد والتصدير والسمسرة والوساطة. وباختصار، فقد سيطرت الرأسمالية الطفيلية والفئات الرأسمالية الجديدة الكمبرادورية العقارية والتجارية على واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية[1].

ومما لا شك فيه أن سياسة القروض و المساعدات الأجنبية خلال فترة السبعينيات كانت تمثل الأداة الرئيسية لإعادة تشكيل الاقتصاد المصرى والسيطرة عليه وتحديد شكل البرامج التنموية التى تتفق مع استراتيجية ومصالح الدول المقرضة. وهذا يعنى أن هذه القروض والمساعدات كانت تستهدف فى الأساس تدعيم التخلف وترسيخ التبعية على المستويات السياسية والأيديولوجية والثقافية، والاقتصادية، وقد أدت أيضا سياسة القروض والمساعدات إلى الاعتماد شبه الكلى

(١) المرجع السابق. ص ص ٢١٨، ٢١٩.

من الحكومة المصرية على الدول الرأسمالية المتقدمة، مما يعكس التحول العميق فى السياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها الأيديولوجية خلال السبعينيات ومما يشير إلى عودة الاقتصاد المصرى للاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية، وتبعيته المالية للرأسمالية الأمريكية، فضلاً عن أن الدولة والشرائح الاجتماعية المسيطرة على الاقتصاد المصرى والتى ارتبطت مصالحها بمصالح القوى الرأسمالية العالمية قد قامت بدور الوسيط فى عملية التبادل غير الثقافي وإتاحة الفرصة لعمليات التغلغل الرأسمالي ومن ثم أصبحت تمثل أداة للرأسمالية العالمية فى استنزاف الفائض الاقتصادى من خلال فوائد القروض وأرباح الموردين وشركات النقل والتأمين وغيرها.

هذا ويمكن أن نجمل التحليلات السابقة لطبيعة علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى، وأثر ذلك فى دفع وتدعيم سياسات الانفتاح الاقتصادى فيما يلى:

لقد واكب ذلك التغير الأيديولوجى على المستوى العالمى،تغير للصفوة القومية بعد عملية الإحلال الشهيرة التى شهدتها هذه الصفوة فى مايو ١٩٧١. واتجه هذا التوجيه الأيديولوجى – الذى اتخذ من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية شعاراً له – نحو تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية التى فتحت بدورها الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص. وترتب على ذلك أن عاد النسق الاجتماعى المحلى إلى الارتباط بقوة بالنسق الرأسمالى العالمى. وفى هذه الظروف لابد أن يطل النمط الرأسمالى التابع برأسه من جديد فى مجال السيطرة داخل التكوين الاجتماعى، بعد أن اهتزت قوة السيطرة لفترة فى عقد الستينيات. ولقد بدأت آثار هذا التغير تترك بصماتها على مكونات البناء الاجتماعى بصورة كبيرة، حتى أصبحت فترة السبعينيات جديرة بأن يطلق عليها مسمى سنوات الغليان، فحجم التغيرات التى شهدها هذا العقد قد توازى حجم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى فترة ما قبل السبعينيات، حيث أدى تغير أيديولوجيا السلطة الحاكمة من النقيض إلى النقيض، إلى قلب الوضع الاجتماعى رأساً على عقب.

لقد شهدت بداية عقد السبعينيات أيضاً تفاعلاً قوياً بين السلطة الحاكمة و الرأسمالية العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة وساعد على ذلك وجود

ميل شديد للتوجهات الاقتصادية الليبرالية فى المناخ السياسى. تلك التوجهات التى ذى يمنع انتشارها وتحققها بصورة كاملة وجود عبد الناصر على رأس السلطة الحاكمة فى مصر، وبموت عبد الناصر أصبحت الفرصة مهيأة للتغيير والتحول خاصة بعد القضاء على رموز النظام القديم فى عام ١٩٧١. ووجدت الطبقة الجديدة فى السادات مبتغاها. فكانت الفترة من ١٩٧١ – ١٩٧٤ فترة انتقال وإنتاج لقطاعات الفساد الاقتصادى. فلقد كان السادات أول من دعا وشجع سياسة الانفتاح الاقتصادى – أو الباب المفتوح – حيث أبدى اهتماماً جريئاً بتأييد الاتجاه نحو الخصخصة فى الصناعة والتجارة، خاصة وأن القيود التى فرضت فى ظل الاتجاه الاشتراكى السابق لم تمنع العربى من الاندفاع، ولم تمنع وجود طبقة الرأسمالية. وبذلك فتح السادات الباب على مصراعيه أمام أمريكا للتدخل فى شئون مصر الاقتصادية والسياسية والثقافية. ولم تحاول السلطة الحاكمة منع الفساد الذى استشرى خطره فى المجتمع المصرى بل عملت على تشجيع استمرار سياسة الانفتاح والتوسع فيها بدعوى أن وجود السلبيات لا يعنى العدول عن سياسة الانفتاح، لأنه لا بديل عن سياسة الانفتاح الاقتصادى. ومن ثم لم يكن غريباً أن يغير النظام السياسى المصرى فى ذلك الوقت شعاراته وأنصاره إذا ما قورن بسابقه فى عهد عبد الناصر(١).

ثالثاً: المجتمع المصرى والنظام العالمى الجديد:

ـ طبيعة التناقضات الاجتماعية فى ظل استمرار التوجهات الرأسمالية: "فى الفترة من بداية الثمانينيات إلى بداية التسعينيات"

لقد جاءت بداية الثمانينيات، لتجد إرثاً ثقيلاً من التناقضات والأزمات انتهت نهاية درامية باغتيال السادات، فلقد شهدت نظاماً اقتصادياً بالياً عجز أمام عبء الديون وأمام ضغط البنك الدولى، نظاماً أحدث تناقضات اقتصادية شديدة وأثرى طبقات جديدة على حساب عامة الشعب المصرى الذى عانى وتحمل تبعات فشل النظام الاقتصادى ووطأة الديون الخارجية، وشهد نظاماً سياسياً تحالف مع الغرب

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٠، ٢٢١.

الرأسمالى الأمريكى بصفة خاصة وقطع صلاته بكل الدول العربية تقريبا، كما شهد بناءاً ثقافياً ممزقاً وتيارات فكرية متناحرة، وانتهت الصورة بفتنة طائفية واجهها النظام بوضع الآلاف من شتى الاتجاهات فى السجون والمعتقلات وترك ثورة تضطرم تحت السطح مبعثها الفقر والتناقضات الاقتصادية والطبقية المفجعة، وكان على النظام الجديد فى الثمانينيات أن يواجه كل تلك التناقضات وأن يسعى لإيجاد حلول ملائمة لها. فلم يكن هناك خيار آخر.

وسوف يقتصر تحليلنا الحالى على عرض أهم ملامح التغيرات التى طرأت على النسق الرأسمالى العالمى وأثرها على المجتمع المصرى، والتغيرات التى طرأت على بناء السلطة الحاكمة وتوجهاته السياسية والاقتصادية وأهم القضايا التى واجهتها، ثم ملامح تغير البناء الاقتصادى وأثر ذلك على البناء الثقافى وموقف الشعب المصرى من تلك التغيرات.

لقد شهدت حقبة الثمانينيات تغيرات واسعة النطاق على مستوى الواقع شهدتها أوروبا الشرقية، وتغيرات فى البنى الاجتماعية والاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى والذى يرجع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية حركت الفكر فى اتجاه الديمقراطية والحرية، وكانت مؤشراً كافياً على ديناميكية عالمية فى مستوى القطبين الرأسماليين والاشتراكى وعلى مستوى العالم الثالث(١). تلك الديناميكية التى امتدت لتشكل نظام عالمى جديد يحكمه القوة القطبية الواحدة بعد انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ وإعلان الكومنولث. فلقد أكدت ردود الأفعال التى صاحبت احتلال الكويت والاقتراب من منابع النفط، أن هناك نظاماً اقتصادياً عالمياً لا يمكن الخروج عليه، أو السماح لقوى إقليمية بالعبث فيه. فهو نظام للهيمنة ومركز قوة على نطاق العالم، تصنع قراراته اعتبارات اقتصادية واعتبارات تكنولوجية، إنه مركز يتفاعل مع الجديد، ويقوده لصالحه(٢). وأدى ذلك إلى انعدام هامش المناورة أمام مصر و الدول العربية بعد غياب الاتحاد

(١) مريم أحمد مصطفى، أزمة التنظير وواقع التنمية فى بلدان الوطن العربى، فى ندوة عاطف غيث العلمية الأولى (علم الاجتماع وقضايا العالم العربى) مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) مراد غالب ومحمود المراغى، وجهاً لوجه، فى مجلة العربى، العدد ٤٠٠، مارس ١٩٩٢، ص ٦٩.

السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية[١]. خاصة على المستوى الاقتصادى من خلال صندوق النقد ونفوذه الخطير[٢]. خاصة بعد تراكم الديون وتضخمها. فعلاقات الدائنية والمديونية تكون فى حقيقة الأمر بمثابة أطر تعبر عن الأشكال المتغيرة للاستغلال الذى تقع فيه مصر فى محيط علاقتها مع الرأسمالية العالمية[٣].

وسوف نبدأ تحليلنا للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى نهاية القرن العشرين، بدراسة علاقة المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى فى ظل النظام العالمى الجديد وانعكاساته على أيديولوجيا السلطة الحاكمة.

أولاً: علاقة النظام العالمى الجديد بالمجتمع المصرى وأثره على أيديولوجيا السلطة الحاكمة:

لقد شهدت حقبة الثمانينيات والتسعينيات تغير وجه النظام العالمى، مما ألقى بظلاله على العالم الثالث بصفة عامة، والمجتمع المصرى بصفة خاصة. ولقد اتسمت حقبة الثمانينيات بانتهاء النظام العالمى ثنائى القطبية، بينما اتسمت حقبة التسعينيات بانفراد الولايات المتحدة بميزان القوة العالمية، وأصبح النظام العالمى الجديد فى هذه المرحلة يتسم بأنه نظام عالمى أحادى القطبية.

فلقد أدت التحولات التى شهدها الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانينيات، والتى انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى، وانهيار الأحزاب الشيوعية فى تلك الدول وقيامها بتبنى التعددية السياسية، وأشكال من الديمقراطية الليبرالية، والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلى، واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربى والانخراط فى الاقتصاد العالمى على الصعيد الخارجى، هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولى القديم، وأسهمت ضمن

(١) ميرفت الحصرى، الاتحاد السوفيتى .. والمصير، فى مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٠٩، ١٦ مارس ١٩٩٢.

(٢) مراد غالب ومحمود المراغى، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) رمزى زكى، الديون الخارجية وتعميق التبعية "ملاحظات حول خبرة مصر بين الدائنة والمديونية فى مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦، ص ص ١٢٢، ١٢٣.

عوامل ومتغيرات أخرى فى وضع الأساس لبروز نظام عالمى جديد[1] يحكمه القوة القطبية الواحد بعد انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ وإعلان الكومنولث: فلقد أكدت ردود الأفعال التى صاحبت احتلال الكويت والاقتراب من منابع النفط، أن هناك نظاماً اقتصادياً عالمياً لا يمكن الخروج عليه، أو السماح لقوى إقليمية بالعبث فيه. فهو نظام الهيمنة ومركز قوة على نطاق العالم، تصنع قراراته اعتبارات اقتصادية واعتبارات تكنولوجية، إنه مركز يتفاعل مع الجديد ويقوده لصالحه[2]. وفى ضوء ذلك يمكن القول أن النظام الدولى يتسم فى هذه المرحلة من تطوره بتعددية قطبية فى مجال لاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الاستراتيجى والعسكرى، هذا وقد تعزز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة بالاستناد إلى دورها فى حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات على الصعيدين الإقليمى والدولى.

ولقد اتجه العديد من دول العالم الثالث وشرق أوروبا إلى تبنى اقتصاد السوق خلال الثمانينيات والتسعينيات. وطبقاً للوصفة الاقتصادية التى يلزم بها صندوق النقد والبنك الدوليين الدول الراغبة فى الحصول على قروض وتسهيلات بشأن جدولة ديونها وخلافه، فإن تطبيق اقتصاد السوق يتضمن إلى جانب ذلك أشياء أخرى بتحرير الاقتصاد، وتحجيم دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وتقليص أو إلغاء الدعم، وخصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص ... إلخ. ومع دخول هذه السياسات حيز التطبيق سرعان ما بدأت تفرز تأثيراتها السلبية. فتقليص الدعم وارتفاع أسعار السلع الأساسية ألحق أضراراً كبيرة بمستوى معيشة الفقراء ومحدودى الدخل، مما ترتب عليه حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية فى عديد من الدول أضف إلى ذلك أن سياسات التخصيصية لم تؤد فى حالات عديدة إلى حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التى يعانى منها الكثير من دول العالم الثالث كالبطالة وغيرها، بل بالعكس أدت إلى

(١) حسن توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)، فى مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٢٨، ع٢، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٩٠.

(٢) مراد غالب ومحمود المراغى، مرجع سابق، ص ٦٩.

تفاقمها. كما قادت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول، ناهيك عن عمليات الفساد والإفساد المالى والإدارى التى ارتبطت ببعض هذه السياسات. وأخيراً وليس آخراً، فإن القطاع الخاص بدأ فى العديد من دول العالم الثالث ضعيفاً وهشاً وغير مؤهل للقيام بالدور الرئيسى فى عملية التنمية على الرغم من كل التسهيلات التى قدمت له من قبل الحكومة(١).

ولقد أ دى التغير فى النظام العالمى إلى تغير آليات العولمة التى ترتبط بآلية تجعل الشئ ينتشر عالمياً، وهو أمر مختلف تماماً عن العالمية حيث أن هدف العولمة الأساسى يتمثل فى فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم بحكم القوة التى تمتلكها أمريكا الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية و الثقافية وغيرها وبالشكل الذى يؤدى إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر وبدرجة أقل مصالح الدول الصناعية السبع والدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى حساب مصالح الدول الأخرى وبالذات الدول النامية(٢). ولقد أدى ذلك إلى تمدد دور الولايات المتحدة ا لأمريكية على الصعيد العالمى، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة، بمعنى سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمى طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها. كما أدى ذلك أيضاً إلى حدوث موجه ذات طابع عالمي، من التحول الديمقراطى والاتجاه نحو الاقتصاد الحر.

وأخيراً ساهمت آليات العولمة وعلى رأسها ثورة المعلومات والاتصالات التى ساعدت على التحول الديمقراطى على الصعيد العالمى، فلم يعد بمقدور أى نظام سياسى، مهما كانت درجة تسلطيته، أن يخفى ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجى. وبغض النظر عما يشوب ممارسات بعض هذه القوى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من انتهازية سياسية وازدواجية فى المعايير فيما يتعلق بتعاملها مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فى بعض الحالات

---

(١) حسن توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ١٩٠، ٢١٠.

(٢) فليح حسن، التمويل الدولى فى ظل الاتجاه نحو العولمة، فى المؤتمر العلمى الأول: العولمة وأبعادها الاقتصادية ٨ – ٢٠٠٠/٨/١٠، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٨، ١٧٩.

(السياسة الأمريكية تجاه كل من إسرائيل والصين)، فالمؤكد أن هذه القضية أصبحت مطروحة على أجندة السياسات الخارجية لتلك الدول. كما أن مؤسسات التمويل الدولية تشترط فى العادة قيام الدول بتحرير الاقتصاد، والسير فى إجراءات التخصيصية، والانفتاح السياسى، وتقصى سجل حقوق الإنسان حتى يمكنها الحصول على قروض وتسهيلات أخرى تتعلق بجدولة الديون وخلافه.

ولقد أثر ذلك على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، حيث عمل على إضعاف دور الدولة فى مقابل تنامى دور المنظمات الدولية غير الحكومية، أما ما يعرف بالمجتمع المدنى العالمى الذى يسهم بدرجات متفاوتة، فى تدعيم بنية المجتمع المدنى فى بعض بلدان العالم الثالث من خلال قيام بعض الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بتخصيص جزء من القروض والمعونات التى تقدمها إلى بعض دول العالم الثالث، تخصيصه لتنظيمات المجتمع المدنى فى تلك الدول، كل ذلك وغيره يسهم فى تنشيط تلك التنظيمات فى مواجهة النزعات التسلطية للحكومات(١).

ولقد لعبت الصهيونية العالمية دوراً كبيراً فى تدعيم النظام العالمى الجديد، والقضاء على الاتحاد السوفيتى، وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش القوة الأمريكية. كما لعبت دوراً كبيراً فى تدعيم قضية "صراع الحضارات" على المستويين الفكرى والواقعى، بتحويل الاتجاه إلى العدو الأساسى الذى يجب على الرأسمالية الغربية والأمريكية مواجهته ألا وهو الإسلام. ولعل كتاب صامويل هانتنجتون الذى يحمل عنوان "صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمى" يعبر عن هذه القضية بوضوح، حيث يؤكد فى كتابه على أن الصراع القادم سوف يأخذ شكل المواجهة الحضارية بين الحضارة الغربية من ناحية والحضارات الأخرى وبخاصة الإسلامية والصينية من ناحية أخرى. وقد أفرد حيزاً كبيراً للحضارة الإسلامية باعتبارها الأكثر خطورة على الغرب - فى رأيه - نظراً لوجود الصحوة الإسلامية، والزيادة المستمرة والهائلة فى أعداد المسلمين، ووجود نوع من التمرد على ثقافة الغرب وسيطرته، وتمدد النفوذ العسكرى والثقافى للدول

(١) حسن توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ١٩٨، ١٩٩.

الغربية، وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية[1]. وأنا اتفق هنا مع السفير أحمد الغمراوى الذى أكد على الدور الصهيونى على مستوى الفكر والواقع فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من خلال ضرب مبنى التجارة العالمي بنيويورك.

فلقد سقط الاتحاد السوفيتي بخطة صهيونية وتنفيذ إسلامي، ولقد تم خروج القوات السوفيتية من أفغانستان بتخطيط صهيونى!، ومن ثم فلقد لعب المسلمون دوراً رئيساً فى انهيار الاتحاد السوفيتى، ليقعوا تماماً فى براثن القوة العظمى الوحيدة المتبقية فى العالم. ثم ولدت فكرة "حركة طالبان" نموذج مثالى يحقق مصلحة باكستان والغرب معاً، وسهلت "طالبان" حملة التشهير ضد الإسلام بأفعالها المتشددة. ثم جاء دورها، فتم القضاء عليها"[2]. وفى نفس الوقت أصبحت الكثير من الدول العربية والإسلامية مهددة بالانتقام بدعوى القضاء على الإرهاب، وفى الوقت ذاته دعمت من موقف إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط، وفى تهديد فلسطين بدعوى مواجهة الإرهاب الفلسطينى لتدعيم الأمن الإسرائيلى.

ومن ثم فلقد عاشت منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة على صفيح ساخن فى العقدين الماضيين مما أثر بصورة كبيرة على المجتمع المصرى، وعلى أيديولوجيا السلطة الحاكمة. فإذا كانت الأيديولوجيا الناصرية قد تكونت وتقوضت بصورة كبيرة بتأثير الرأسمالية العالمية، وتأثرت كثيراً بالحرب الباردة بين القطبين الرأسمالى والاشتراكى، وإذا كانت الغلبة للقطب الرأسمالى الذى عمل – بصورة أو بأخرى – على إسقاط الناصرية وإرساء دعائم أيديولوجيا الانفتاح الاستهلاكى. فإن تنامى دور الرأسمالية العالمية، وإسقاط القطب الاشتراكى. لم يدع أمام مصر فرصة سوى السير فى طريق تدعيم الأيديولوجيا الرأسمالية الليبرالية، وإن كان ذلك قد تم بصورة تدريجية بدءاً من أيديولوجيا الانفتاح الإنتاجي، والإصلاح الاقتصادى، ثم الخصخصة، والعولمة، وانتهاء بحوار الحضارات.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٢) نبيل عمر، أصابع اليهود وراء إشعال الحرب الصليبية الجديدة، صوت لأمة، ٢٠٠١/١٠/٣، ص ٤.

فلقد تأثرت مصر بالأحادية القطبية وآليات العولمة، حيث انعدم أمامها هامش المناورة خاصة بعد غياب الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية[1]. خاصة على المستوى الاقتصادى من خلال صندوق النقد ونفوذه الخطير. الذى عمل على تراكم الديون وتضخمها. فكانت فى حقيقة الأمر بمثابة أطر تعبر عن الأشكال المتغيرة للاستغلال الذى تقع فيه مصر فى محيط علاقاتها مع الرأسمالية العالمية. وبرغم ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين على مصر لتطبيق اقتصاد السوق وتقليص أو إلغاء الدعم، وخصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص ... إلخ، إلا أن السلطة الحاكمة وعلى رأسها مبارك رفضت رفع الدعم عن الغذاء والسلع والخدمات الأساسية وإن كان قد بدأ فى رفع أسعار البترول والكهرباء والدقيق والزيت بصورة تدريجية فى عامى ١٩٩٠/٨٩، ولكنه لم يقبل ضغوط بنك النقد الدولى، ورفض رفع الدعم عن الغذاء والخدمات الأساسية حتى لا ينهار مستوى المعيشة. فتفهم البنك الدولى هذا الموقف ورحب بأغلب الخطوات التى اتخذت فى طريق الإصلاح الاقتصادى ولكن أدت ظروف حرب الخليج وعودة كثير من جثث المصريين من العراق، ثم أحداث حرب الكويت وعودة كثير من المصريين وفقدهم لأعمالهم ومدخراتهم، أدت إلى التأثير بصورة سلبية على الاقتصاد المصرى، وإن كان موقف مصر من أزمة الخليج قد أعطاها ثقلاً على المستوى الدولى ترتب عليه إلغاء الولايات المتحدة لبعض ديون مصر، كما وعدت بعض دول أوروبا، واليابان ودول الخليج بإلغاء بعض الديون على مصر.

ومن الجدير بالذكر أنه برغم شيوع الأيديولوجيا الرأسمالية فى المجتمع المصرى على مستوى الفكر والممارسة، إلا أن حنكة مبارك السياسية دعته إلى محاولة الفكاك من أسر التبعية للولايات المتحدة الأمريكية. من خلال التعاون الاقتصادى والثقافى مع المجموعة الأوربية ومع فرنسا على وجه التحديد، كما حاول أن ينمى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الصين واليابان.

(١) ميرفت الحصرى، مرجع سابق، ص ١٢.

ويمكن إيجاز التحليلات السابقة عن دور النسق الرأسمالى العالمى فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين فى تدعيم تبعية المجتمع المصرى للنسق الرأسمالى العالمى عامة وللقوة أحادية القطبية ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى النقاط التالية:

* لقد اتضح تعاظم دور النسق الرأسمالى العالمى أحادى القطبية فى رسم أيديولوجيا السلطة الحاكمة، ومن ثم الأيديولوجيا السائدة فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن. فلم يدع تنامى دور الرأسمالية العالمية – خاصة بعد سيطرة القطب الواحد وتنامى آليات العولمة – لم يدع لمصر أى هامش للمناورة فما كان منها إلا السير فى طريق تدعيم الأيديولوجيا الرأسمالية، وإن كان ذلك قد تم بخطى حثيثة بدءاً من أيديولوجيا الانفتاح الإنتاجى، والإصلاح الاقتصادى، ثم الخصخصة، والعولمة وانتهاءاً بحوار الحضارات.

ومن ثم لم تلبث الأيديولوجيا الليبرالية التى دعمتها السلطة الحاكمة فى العقدين الأخيرين أن تخرج عن دائرة أيديولوجيا التبعية التى سادت فى السبعينيات، ولكنها حاولت الاستفادة من أخطاء الناصرية والانفتاح الاقتصادى فرفعت شعار الليبرالية والديمقراطية مع شعارات مراعاة مصالح محدودى الدخل جنباً إلى جنب واتسمت أيديولوجيا التسعينيات بانحيازها للطبقات الرأسمالية فى الوقت الذى استمرت فيه فى التخلى عن مسئولياتها تجاه الطبقات الوسطى والفقيرة.

ولقد اتسمت أيديولوجيا التسعينيات بحالة من التميع الأيديولوجى حيث طغى عليها منطق الحلول الجزئية للمشكلات التى تفرض نفسها على الساحة الفكرية والواقعية.

ولقد حاولت الرأسمالية المحلية بالتعاون مع الرأسمالية العالمية فرض أنساق قيمية تدعم مصالحها واستمرار وجودها فى المجتمع المصرى. حتى أن المجتمع المصرى صار يشهد أزمة عنيفة فى القيم السائدة، وصلت إلى محاولة التأثير على القيم التى تعد من الثوابت، فعلى الرغم من أن الثقافة المصرية عتيدة ومتجذرة، ويصعب اقتلاعها، إلا أن المستهدف من محاولات البعض فى سياق إشاعة خطاب "العولمة" هو تعميق أزمة القيم فى المجتمع المصرى بما يحدث مسخا

مستهدفاً فى هذه المنظومة ليسهل بعد ذلك "إعادة الغرس" بعد "القلع والخلع" لما هو ثابت ومستقر.

تعقيب:

إن النصف قرن الأخير شهد محاولات السلطة الحاكمة المصرية الخروج من أسر التبعية ومناهضة القوى الإمبريالية والتحول إلى المواجهة العسكرية المباشرة فى الكثير من الأحيان، كما شهد محاولات القوى الإمبريالية والرأسمالية العالمية لجر مصر من جديد لمصيدة التبعية من خلال شبكة من الديون تارة، ومن خلال شبكة من العملاء أو الشركاء المناصرين تارة أخرى. وأفلحت تلك المحاولات فى تحويل دفة التوجهات السياسية والأيديولوجية للسلطة الحاكمة من اليسار لليمين، ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية.

وكان هناك الكثير من العوامل الداخلية والخارجية التى فرضت ذلك التحول من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن محاولات الاستقلال إلى شبح التبعية. فكانت الضغوط الدولية البريطانية والفرنسية والأمريكية والإسرائيلية وما خلفته من حروب انتهت بهزيمة السلاح السوفيتى فى حرب ٦٧، كما كان تفاعل قوى الإمبريالية العالمية مع الرأسمالية المحلية فى الخمسينيات والستينيات. كل ذلك كان بمثابة الأرض الخصبة لذلك التحول الذى بدا فى أول الأمر مفاجئاً، ولكن المحلل المدقق يلاحظ أن الأرض كانت ممهدة إلى هذا التغيير خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، حيث مثل تحالف القوى الدولية والرأسمالية العالمية مع رموز الرأسمالية المحلية والإقطاع القديم وما عملوا على نشره من فساد، مثل ذلك كله خطراً حقيقياً على الثورة. وكان فى ذلك الفساد بالإضافة إلى فشل القطاع العام مبرراً اتخذته القوى المناوئة للثورة فى الداخل والخارج للتحول إلى الاتجاه الرأسمالى المعاكس للاتجاه الاشتراكى الذى كان سائداً فى الستينيات.

ولقد واكب التغير الأيديولوجى على المستوى العالمى نحو سيطرة الرأسمالية فى ظل الحرب الباردة بين القطبين السوفيتى والأمريكى، تغيراً للصفوة القومية المصرية عام ١٩٧١. ذلك التغيير الذى دفع المجتمع المصرى نحو الانفتاح والليبرالية وعودة الارتباط أو التبعية للنسق الرأسمالى العالمى.

وجاءت مرحلة الثمانينيات والتسعينيات لتشهد استمرار سير المجتمع المصرى فى طريق الرأسمالية خاصة بعد ظهور النظام العالمى أحادى القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد انتفاء هامش المناورة السياسية أمام السلطة الحاكمة خاصة مع بداية القرن الحادى والعشرين، ومع تنامى آليات العولمة السياسية والاقتصادية والسياسية التى أضعفت دور الدولة على حساب تنامى دور المجتمع المدنى. ومع تعاظم تدخل القوة الأمريكية فى الشئون الداخلية للدول العربية خاصة بعد غزوها للعراق وقضائها على حكم صدام حسين، وبداية تلويحها بالقضاء على بضع الحكومات الإرهابية – كما تدعى – فى الوطن العربى. ولعلنا نجد فى ذلك بعداً من الأبعاد التى دعت إلى حالة التميع الأيديولوجى أو التخبط الأيديولوجى الذى ساد فى التسعينيات وبداية القرن الحادى والعشرين. وأصبح غياب قضية قومية، وسيادة حالة اللامبالاة والسلبية من قِبل الشعب المصرى هى السمة الملازمة لحالة التميع الأيديولوجى تلك. وذلك ما سيتضح من خلال التحليلات التى ستتناول طبيعة البناء الأيديولوجى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع المصرى فيما يربو على النصف قرن الماضى فى الفصول القادمة.

الفصل الثالث

أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتغيير البناء السياسى للمجتمع المصرى المعاصر

تمهيد

أولاً: الأيديولوجيا الناصرية وسيطرة الحزب الواحد.

ثانياً: أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادية والتحول نحو التعددية الحزبية.

ثالثاً: التميع الأيديولوجى فى ظل سيطرة القطب الواحد

تعقيب

تمهيد:

إن المجتمع المصرى لم يشهد وجود بناءً أيديولوجيا متكاملاً وواضحاً يوجه حركة التنمية فيه طوال النصف قرن الماضى. فلقد تحولت القيادة السياسية من الدعوة لمحاربة الليبرالية والدعوة إلى الاشتراكية فى الخمسينيات والستينيات إلى مناهضة الاشتراكية والدعوة إلى التحول لليبرالية والرأسمالية والانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، ثم تحولت إلى الدعوة للاصلاح الاقتصادى والانفتاح الإنتاجى، ثم تصفية القطاع العام، ثم إرساء دعائم التخصيصية أو سياسات الخصخصة فى الثمانينيات والتسعينيات.

ومن ثم يجدر بنا أن نرصد ونحلل طبيعة الأيديولوجيا التى روجت لها السلطة الحاكمة فى كل مرحلة، ومدى انتشار تلك الأيديولوجيا فى المجتمع، وعوامل انتشارها وعوامل تقويضها ثم العوامل التى أدت إلى التحول إلى الأيديولوجيا المضادة، ثم العوامل التى أدت إلى تدعيم الأيديولوجيا الرأسمالية فى الحقب السابقة، والوضع الأيديولوجى للمجتمع المصرى الآن. وهذا ما سيحاول الفصل الراهن تناوله بالنقد والتحليل من خلال رصد وتحليل طبيعة الأيديولوجيا الناصرية ودورها فى سيطرة نظام الحزب الواحد، ثم أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى والظروف التى أدت إلى التحول للتعددية الحزبية. ثم محاولة رصد حالة التميع الأيديولوجى فى ظل سيطرة النظام العالمى ذى القطب الواحد وما خلفه من تناقضات وتحديات مختلفة على المجتمع المصرى شعباً وحكومة وتحول الاتجاه نحو تدعيم التعددية الحزبية والحياة الديمقراطية فى الوقت الراهن.

أولاً: الأيديولوجيا الناصرية وسيطرة الحزب الواحد:

سنتناول هنا بالتحليل طبيعة الأيديولوجيا الناصرية والعوامل التى أدت إلى تدعيمها ثم تقويضها، والآليات التى لجأت إليها السلطة الحاكمة لنشر وتدعيم الأيديولوجيا الناصرية، ثم دور الأيديولوجيا الناصرية فى تغيير البناء السياسى للمجتمع المصرى، والاتجاه إلى تدعيم الحكم الشمولى وسيطرة الحزب الواحد.

أـ الايديولوجيا الناصرية .. طبيعتها .. وقوى التدعيم والتقويض:

لقد أخذ فكر أيديولوجى جديد فى النشوء فى الخمسينيات والستينيات. إذ أدينت السياسات الليبرالية باعتبارها مناصرة للإمبريالية ومعادية للثورة. ولقيت

المبادئ الاشتراكية ترحيباً كحتمية تاريخية. وكان على إدارة الدولة أن تطرح جانباً مفهوم الربح وأن تحدد للعمل والمزارعين "مكاسب" من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وكما يحدث فى البلاد الاشتراكية، فإن البطالة الظاهرة غير مسموح بها، ولذلك كانت تطبق سياسة ضمان الوظائف العامة للخريجين. ومع ذلك فقد كانت الأيديولوجية المصرية مزيجاً من المدرستين، وظلت على ذلك الحال حتى الآن. وتعين على الدولة أن تكون متساهلة وأبوية (إلا فى المسائل التى تمس الأمن)، فخف الانضباط فى الإدارة شيئاً فشيئاً، وأخذت الأجور تنفصل تدريجياً عن الإنتاجية، ومن ثم انعدمت فعالية نظم الحوافز، حتى فى القطاعات الخاصة. وفى عام ١٩٦٢ أعلن ميثاق وطنى يجسد الأفكار والأيديولوجيات الجديدة التى تضمنت شيئاً من الاعتراف بدور القطاع الخاص(١). ولكنه سعى – فى الوقت نفسه – إلى التفرقة بين القطاع الخاص المستقل والقطاع الخاص غير المستقل. والواقع أن واضع الميثاق رأى ضمناً أن الحد من القطاع الخاص وتوسيع القطاع العام، ليس فقط أداة لمقاومة الاحتكارات العالمية، وتحقيق تقدم مخطط بدافع من الصالح العام وإنما أيضاً وسيلة للحد من "استغلال الجماهير"(٢).

ولقد كانت التوجهات الأيديولوجية فى فترة الخمسينيات والستينيات تسعى إلى طبع المجتمع بكافة أنساقه الاجتماعية المختلفة بالطابع الاشتراكى، ولكن يبدو أن هذا التوجه الأيديولوجى كان مجرد أفكار نظرية لم يتحقق منها إلا القشور(٣) فلقد سعت تلك الأيديولوجية إلى الدمج بين فكرة الوطنية المحلية والقومية العربية وتفادى الصراع مع مبادئ الإسلام، كما جعلت من المساواة شعاراً لها، وروجت لزعم مؤداه أن الشريعة الإسلامية كانت المعيار لتقييم القانون المدنى، من أجل

---

(١) أسامة الغزالى حرب، مرجع سابق، ص ص ٩١، ٩٢.

(٢) تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القطاع العام، سلسلة تقارير مجلس الشورى، ج١، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٢٦١، ٢٦٢.

(٣) محمد على محمد البدوى، الفساد فى النسق الاقتصادى وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى: دراسة سوسيولوجية مقارنة "فى الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨١". رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.

كسب التأييد الشعبى وتفادى خطر "الوصم الفكرى". أما العلاقات مع الغرب والسوفيت فقد تحددت باعتبارات زائفة ونفسية لا أيديولوجية. ومن ثم فإن تشعب المحاور التى استندت إليها الأيديولوجيا الناصرية وانتماء الكثير منها إلى بيئات اجتماعية عددية قد أسهم فى عدم وضوح رؤية اجتماعية اقتصادية توجه مسار التحديث انطلاقاً من نسق فكرة شاملة ومتوازن يستند إلى العقيدة السمحاء. وهذا ما أوجد التخبط فى مرحلتين زمنيتين بين التبنى الشديد للقطاع الخاص، ثم التطرف نحو التأميم والقطاع العام، مما عوق نشوء برامج واضحة وفعالة للتطبيق فيما يتصل بالجانب الاقتصادى(١).

وهكذا كان لجوء الدولة إلى الخيار الاشتراكى وليد هذه العوامل – الداخلية والخارجية – ولم يكن على الإطلاق وليد التزام قيمى انتقائى لهذه الأيديولوجيا. إذ الثابت تاريخياً أن عبد الناصر اقتبس من المذهب الاشتراكى بالقدر الذى لا يتنافى مع القيم الثابتة للهوية الوطنية وأهمها الدين الذى اعتبره جمال عبد الناصر قيمة ثابتة(٢). فلقد أدرك ناصر بحسه النافذ أن المصريين لن يقبلوا بالاشتراكية العلمانية، فقام بدمج آرائه وأفكاره عن الاشتراكية العربية بالقيم الدينية تفادياً للنقد من قبل الجماعات الدينية الأصولية، وليكسب الماركسيين ويعمل على إرضاء الطبقات الدنيا والوسطى ويكسب ولائهم للثورة(٣).

ومن ثم حمل الفكر الناصرى – أو الأيديولوجيا الناصرية – بذور فنائه، فالأيديولوجيا أفكار وقيم وهذه الأفكار فى حاجة إلى غرس وعملية الغرس تتطلب ضرورة وجود بيئة ومناخ ملائم حتى يمكن استزراعها ونموها، وكل هذا لم يكن متوفراً للمجتمع المصرى فى تلك الفترة، فلقد أدى التغيير الأيديولوجى بقوانين سنة ١٩٦١ على سبيل المثال إلى إشراك العمال فى مجال الإدارة، ولكن هذا لم يؤد بالضرورة إلى المشاركة الفعلية للعمال فى الإدارية ليس ذلك وحسب فلقد تمثل قمة الفساد الاقتصادى فى أن الذين مارسوا العمل فى المؤسسات التى أنشأها التغيير

---

(١) أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ص ٧٣، ٧٧.

(٢) محمد نعمان جلال ومجدى متولى، مرجع سابق، ص ١٧٧.

3) Hassan Mohamed Hassan Mohamed, op. cit., p. 96.

الأيديولوجى الجديد أفراد تختلف أيديولوجيتهم عن الأيديولوجية التى كانت مفروضة على المجتمع فى ذلك الوقت. لقد أدى ذلك إلى انفصام الأيديولوجى بين الدولة ومؤسساتها المختلفة من ناحية، وأفراد المجتمع من ناحية أخرى.

ويمكن القول أن الأساليب التى اتبعتها الحكومة فى حقبة الستينيات المسثلة فى الإصلاح الزراعى والتأميم وتمصير الشركات الأجنبية ومساهمة العمال فى الإدارة ... وغير ذلك من هذه الأساليب المختلفة لا تعنى مطلقاً تغييراً فى أيديولوجية المجتمع المصرى، إذ لا يكفى لتغيير أيديولوجية مجتمع إصدار بعض التشريعات وتنفيذها عن طريق القمع والإرهاب، والاعتقال لمن يفكر فى مجرد المناقشة أو الاعتراض، فالأمر يستلزم التخطيط الاجتماعى القائم على أسس علمية ومنطقة والتمهيد التدريجى لعملية تغيير القيم والمعتقدات التى ترسخت ببطء شديد على مر العصور من خلال تفاعل أفراد[1] المجتمع فى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالأيديولوجيا بناء فكرى وهذا البناء لا يمكن إقامته دفعة واحدة – كما حدث فى فترة الستينيات – وإنما يتطلب إدراك ووعى الأفراد وضرورة التمسك به من ناحية أخرى. ومن ثم فالفكر الاشتراكى فى حقبة الستينيات لم يجد الأرض الخصبة ولا المناخ الملائم لاستزراعه فى المجتمع المصرى، ومن ثم فشل فشلاً ذريعاً، وجنى المجتمع ثمار فساده فى الوقت الحاضر.

ولقد كان لشخصية عبد الناصر وظروف نشأته وانتماؤه الطبقى دور كبير فى تكوين الأيديولوجيا الناصرية، كما كان لكاريزما عبد الناصر دور كبير فى نشر تلك الأيديولوجيا خاصة بين الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة الكادحة، فلقد كان واحد منهم، يعيش أحاسيسهم ومشاعرهم، وكانت كلمة السر التى تمثل كل رؤيته لهم هى الكرامة[2]. فلقد كانت كاريزما عبد الناصر هى العامل الأول وراء إذعان الجماهير لنظامه. فكان يتحدث للناس بلهجة بسيطة مبتعدة عن الرسميات، ويسمح للناس بالتوحد معه، كما كانت صيحته وقت الحرب "كلنا نصر" تجد صدى واستجابة واسعة فى قلوب شعبه. ومن ثم استطاعت سحر شخصيته أن تقدم له ما

(١) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ص ٢١٩، ٢٢٠.

(2) Derek Hopwood, Politics and society "1945 – 1981". London, Geroge Allen & Unwin, 1982, p. 101.

لم يستطع أن يقدمه العقل، وجعلته يستطيع توجيه الشعور العام بعكس غيره من القادة، حتى إن المصريين لم يستطيعوا كراهيته أو حبه، فهم حتى لم يستطيعوا إقصائه عن دائرة اهتمامهم،حتى هؤلاء الذين كرهوه يعترفون بفضله(١).

ولقد ساهمت الخلفية الفكرية والثقافية لناصر فى تشكيل أيديولوجيته التى شكلت جوهر الأيديولوجيا النصارية، فلقد كان جزء من الشعب، وكان جزء من التراث الإسلامى ومن الحس الشعبى للناس. كما خاض خلال الليبرالية والتحديثية – التى جاءت على يد مفكرين من أمثال محمد عبده – الذى أكد على برنامج إسلامى اجتماعى وتحتكم إلى مبادئ الإخوان المسلمين. ومن ثم شكلت كل هذه الروافد أيديولوجيته المستقبلية. فكان لديه ثقة كبيرة فى براعته فى اختيار الطريق السليم لمصر دون الرجوع لأى إطار مرجعى آخر(٢). وهكذا تكونت كاريزما الزعامة الناصرية والأيديولوجيا الناصرية، ونمت وتألفت كلا مركباً أفرزته جدليات التفاعل بين الذات وبين معطيات المجتمع والثقافة والتاريخ، وساعدت على نموه وتألقه منجزات الثورة ومؤازرة الجماهير.

ومن ثم ساعدت كاريزما عبد الناصر على نشر الأيديولوجيا الناصرية بصورة كبيرة، ويذهب البعض إلى أن من الدوافع التى أدت إلى تطبيق النظام الاشتراكى فى مصر، أن عبد الناصر كان من الطبقة المتوسطة الفقيرة، لذلك كان شعوره فى نشأته بهذا الفقر وآثاره. مما جعل عبد الناصر يفكر كثيراً فى إعادة توزيع الدخل القومى والثروة القومية بعدالة التوزيع، ومن هنا نبتت عنده فكرة تطبيق الاشتراكية فى مصر(٣).

إذا كان لشخصية عبد الناصر وظروف نشأته وتكوينه الفكرى دور كبير فى تشكيل الأيديولوجيا الناصرية، فإن السلطة الحاكمة وللنخبة السياسية دور كبير فى نشر الأيديولوجيا الناصرية وفى تقويضها. فلقد فرضت النخبة السياسية لنظام يوليو هيمنتها على كافة مؤسسات الدولة فى مصر، وقادت – بطابعها الاحتكارى

(1) Afaf Lutif Al – Sayyid Marsot, A short history of modern Egypt, Cambridge, New York, 1988, p. 129.
(2) Derek Hopwood, op. cit. p. 101
(٣) سامى أحمد محمد أحمد، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

البيروقراطى اللاسياسى – عمليات التغيير الهائلة التى شهدها المجتمع المصرى فى الخمسينيات والستينيات. "ويمكن القول أن تلك النخبة توزعت – بالدرجة الأولى – على قمم البيروقراطيات الرئيسية الحاسمة فى الدول الناصرية، فشملت كلاً من البيروقراطية العسكرية والأمنية، والبيروقراطية الاقتصادية، وبيروقراطية التنظيم السياسى، والبيروقراطية الإعلامية، مما ساعدها على نشر الأيديولوجيا الاشتراكية بصورة كبيرة، وإن كانت هى نفسها لا تؤمن بها ولا بأى أيديولوجيا أخرى وهذا ما أدى إلى تقويض الأيديولوجيا وقضى عليها نهائياً مع سقوط صاحبها.

فالنخبة الناصرية كانت تعرف بأنها نخبة "لا سياسية" أى لا ترتبط بأى ميول أو اتجاهات سياسية محددة، بل ربما والتى لم تكن ذات أى اهتمام عام على الإطلاق. فكان افتقاد أى لون سياسى أيديولوجى مطلباً معتاداً لمن يرغب فى تولى منصب قيادى. ويمكن القول أن الحرص على الاحتكار السياسى النخبة انعكس على تغليب معيار "الولاء" و"الأمن" فى تجنيد العناصر الجديد فى النخبة الاستراتيجية، من العسكريين والقيادات البيروقراطية والتكنولوجية والقيادات النقابية والمهنية وأساتذة الجامعات.

وأخيراً، فقد ألقى "مآل" النخبة الناصرية: ضوءاً باهراً على حقيقة التشتت الفكرى والأيديولوجى الذى اتسمت به تلك النخبة فعلياً، وهو التشتت الذى كان متواريا فى ظل زعامة عبد الناصر. ولكن بعد اختفاء عبد الناصر، انكشف هذا التشتت واضحاً بلا أى لبس: ومثلما قدمت نخبة يوليو ثواراً شرفاء وملتزمين، قدمت أيضاً مقاولين ومستوردين ووكلاء لشركات أجنبية فى عالم الانفتاح الذى ورث الستينيات، كما قدمت أيضاً كثيراً من تلك العناصر التى انتقلت بكل حماس من الاتحاد الاشتراكى إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، مجردة من أى التزام فكرى أو أيديولوجى محدد. وفقاً لذلك المفهوم، فإن السبب وراء ذلك النموذج اللاسياسى يكمن فى "الرغبة فى الإنجاز السريع لقضية التنمية الاقتصادية فى البلد المتخلف "ويكمن أيضاً فى سيادة الشعور بالسباق مع الزمن لتحقيق الوعود التى تعود الشعب عليها فى ظل النظام القديم بدون أى تنفيذ فعلى. ومن وجهة النظر تلك، فإن

الإنجاز السريع والحاسم للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية استلزم الاحتكار السياسى، وسما فوق ترف المجادلات السياسية(١).

ولقد كان للأيديولوجيا الناصرية انعكاسات بالغة الأهمية على الإنسان المصرى فى الستينيات، وأن اختلفت درجة تقبلها أو رفضها وفقاً للانتماءات الطبقية، ووفقاً للأجيال المختلفة التى عايشت نشوء وتطور وانهيار الأيديولوجيا الناصرية. وهذا ما سنحاول إيضاحه فيما يلى:

■ **قوى الرفض والقبول للأيديولوجيا الناصرية:**

نستطيع القول أن مجمل ممارسات ثورة يوليو ١٩٥٢ سواء على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى أو على الصعيد السياسى كان لابد وأن تخلق خلافاً شديداً فى الآراء حولها وحول تقييم منجزاتها، وفى حين يتعاطف معها أبناء الفئات الوسطى فى المجتمع الذين كانوا من رأس المستفيدين من الثورة إنجازاتها فإن القوى النشطة سياسياً منهم والتى ضربتها الثورة بشدة تحمل الكثير من مشاعر المرارة إزاءها، أما الملايين من العمال والفلاحين الذين لم يكن الحرمان من "الديمقراطية السياسية" قضيتهم الأولى أو الثانية، فإن مشاعر الحب الجارفة لديهم الثورة يوليو ولعبد الناصر على وجه التحديد تظل مسألة مفهومة ومنطقية حتى وإن كان ما حصلوا عليه فعلياً أقل بكثير من الوعد التى قدمت لهم.أما الذين ضربوا بشدة من ثورة يوليو اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فإن مرور ما يزيد على عدة عقود على ثورة يوليو لم يكن كافياً لهم كى تتغير مشاعرهم، مصرين على رؤية كل ما حدث فى مصر من تغيرات فقط من خلال مصالحهم وامتيازاتهم الضائعة. ومن الحق أيضاً أن كثيراً من العناصر التى ارتبطت بالتجربة الناصرية تتبع السلوك الخاطئ المناقض وترفض الاعتراف بأوجه القصور التى شابت نظام ثورة يوليو فى الخمسينيات والستينيات ليس فقط كمجر "أخطاء" أو "عثرات" أو كمجرد نتاج "المؤامرات الخارجية" وإنما كسمات هيكلية فى صلب النظام الذى قام وطبيعة ممارساته وسياساته(٢).

(١) أسامة الغزالى حرب، مرجع سابق، ص ٣٧، ٢٨، ٢٣.

(٢) مرجع سابق، ص ص ٣٥ – ٣٧.

ولقد تباينت أساليب التفاعل مع الأيدولوجيا الناصرية – سلباً وإيجاباً – وفقاً لاختلاف الأجيال فكل جيل عايش ظروف "سوسيو – ثقافية" مختلفة أثرت بصورة كبيرة فى مدى تقبله أو رفضه لتلك الأيديولوجيا*.

* يمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى أربع أجيال تفاعلت – بصورة أو بأخرى – سلباً أو إيجاباً، رفضاً أو قبولاً، صراعاً أو خضوعاً مع الأيديولوجيا الناصرية فى الستينيات:
الجيل الأول: وهو – على وجه الدقة – "بقايا" الجيل السابق لجيل الضباط الأحرار، أبناء هذا الجيل ولدوا غالباً فى العقدين الأولين من القرن الماضى تقريباً، والتجربة السياسية لهذا الجيل ارتبطت بالصراع ضد الإنجليز، بالنضال من أجل الحفاظ على الدستور واحترام الحريات العامة. والرموز الباقية من هذا الجيل فى الحياة السياسية المصرية المعاصرة. بالرغم من أنها كانت ضمن النخبة السياسية القديمة إلا أن ذلك كان من موقع المعارضة أكثر منه من موقع الحكم – كما فى ذلك نخبة الوفد الواقعة الأساسية لدى هذا الجيل هى بلا شك إقصاؤه عن الحياة السياسية وهو لم يزل بعد فى عنفوان نشاطه وازدهاره، على يد ثوار يوليو ولذلك فإن عودته إليها – بعد طول انقطاع – مثلت فى حد ذاتها مطلباً معنوياً ربما تفوق على اعتبارات أخرى كثيرة فى ممارساته السياسية.
الجيل الثانى: هو جيل الضباط الأحرار. ولد أبناء هذا الجيل فى حوالى العقد الثالث من القرن الماضى، وأبرز ممثلى هذا الجيل هو جمال عبد الناصر نفسه (من مواليد ١٩١٨) والخبرة السياسية لهذا الجيل تدور حول الصراع المستمر بين القوى الشعبية من ناحية والقصر والإنجليز من ناحية أخرى وكذلك حول إخفاق الأحزاب السياسية فى مصر فى تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية المرجوة بشكل حاسم. والواقعة التى أثرت بقوة على هذا الجيل – خاصة الضباط منه – هى حرب فلسطين، والهزيمة المهينة للجيوش العربية بالرغم من البطولات الفردية العديدة فيها. وإذا كان الضباط الأحرار هم طليعة جيلهم السياسى فإن بقية هذا الجيل تشمل قطاعاً عريضاً من المدنيين المهنيين الذين كونوا معهم النخبة التى حكمت مصر لما يقرب من ثلاثين عاماً بين بداية الخمسينيات وبداية الثمانينات. وكما سبقت.
الجيل الثالث: الذى ولد أبناؤه فى حوالى الثلاثينات من القرن الماضى. ولقد تأثرت نشأة هذا الجيل بقوة بالفساد والارتباك الذى شهدته مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة، وعاش الجيل نفسه وقائع بزوغ النظام العالمى الجديد بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأفول نجم الإمبراطورية البريطانية والقوى الاستعمارية بدت بالنسبة لهذا الجيل – وهم بعد فى ريعان الصبا أو الشباب – الأمل الذى انتظروه لخلاص بلادهم. مع ذلك، فلا شك ان الواقعة الأساسية التى لم تلبث أن أثرت فى حياة هذا الجيل بقوة كانت هى موقف الاختيار الصعب التى وضعته فى الثورة. فمن أراد من هذا الجيل المشاركة فى الحياة العامة، وكان لديه الطموح للعب دور سياسى ما، كان عليه أن يبدى أكبر قدر من الولاء والطاعة للثورة ولنظامها، وكلما كان هناك تردد فى إبداء هذا الولاء، أو عزوفه عنه، تقلصت فرصة المشاركة

ومن ثم يتضح أن هناك مجموعة من العوامل الدولية والداخلية بل والشخصية أيضاً، عملت على تقويض الأيديولوجية الناصرية، فلقد تحالفت قوى الغدر فى الخارج والداخل على إسقاط هذا النظام – كما رأينا – ولكنها لم تكن لتنجح لولا وقوع أخطاء جسيمة من عبد الناصر نفسه ومن السلطة الحاكمة التى اختارها بنفسه لتشاركه فى نشر وتطبيق أيديولوجيته. فلقد كان لانشغاله بتحقيق أهدافه وتطلعاته نحو القومية العربية واهتمامه بالسياسة الخارجية، آثاراً سلبية على الوضع الداخلى، حيث لم يهتم أن يشرف بنفسه على النظم السياسية فى البلاد رغم

= أو انعدمت. ويمثل أبناء هذا الجيل النسبة الغالبة من قيادات الساحة السياسية المصرية الآن. ولأن الخبرة السياسية لدى هذا الجيل تمت وتكونت فى ظل حكم الضباط الأحرار فإن الطابع الفنى والبيروقراطى – اللاسياسى – هو الذى يغلب على تلك الخبرة. كما أن لهذا الجيل تغليباً واضحاً لعنصر "الأمن" و"الاستقرار" كقيم عليا تسبق أى قيم سياسية أخرى.

الجيل الرابع: يمكن أن نسميه بدقة "الجيل الثورى" أى الجيل الذى كونته أو صنعته ثورية يوليو. ولد أبناء هذا الجيل فى الأربعينيات وحتى منتصف الخمسينيات تقريباً. والقول بأنه "جيل الثورة" معناه أنه الجيل الذى تألف وعيه السياسى والوطنى منذ طفولته أو صباه مع الثورة ونما متلازماً مع نموها، فطفولته وصباه وشبابه تكونت فى شعارات الثورة ومثلها، وبممارسات الثورة، ولذلك ليس غريباً أن الواقعة الأساسية فى حياة هذا الجيل هى هزيمة يونيو ١٩٦٧. فهذه الهزيمة أو النكسة فتحت آذان وعيون هذا الجيل فجأة، وبكل قسوة على حقيقة التناقض بين الأفكار والمثل العليا المعلنة، وبين الواقع المرير. ومثلما كان أبناء هذا الجيل هم أفضل من تمتع بمنجزات الثورة من التعليم والصحة والثقافة والعمل ... إلخ، فقد كانوا هم أيضاً فى مقدمة من دفعوا ثمن أخطاء جيل يوليو لأنهم أنفسهم الذين حاربوا فى أكتوبر ١٩٧٣ فهؤلاء كانوا ابتداء من ١٩٦٧ – فى سن التجنيد!، فإذا كان جيل الضباط الأحرار قد جمع بين مثل الثورة ومبادئها بين فرصة الممارسة والتطبيق، وإذا كان الجيل التالى له قد واتته فرصة الممارسة والتطبيق بدون أن تكون له فرصة رفع أو مراجعة تلك الأفكار والمثل فإن الجيل الذى صنعته الثورة حمل أفكارها ومثلها بدون أن يتورط فى ممارستها وأخطائها. وفى اللحظة التى بدأ فيها أبناء هذا الجيل فى الانغماس فى الحياة العامة وفى السياسة كانت مصر قد بدأت تتكون على نحو جديد بفعل هزيمة يونيو ثم انتصار أكتوبر ثم الانفتاح الاقتصادى ولذلك لم يكن غريباً أن قدم هذا الجيل أهم رموز المعارضة العنيفة للنظام السياسى. ومع ذلك، فإن المثل العليا التى تربى عليها أبناء هذا الجيل، ودروس هزيمة ١٩٦٧ والثقة بالنفس والاعتزاز بها بفضل نصر أكتوبر ١٩٧٣ تظل تجعل منه الرصيد الأهم لمستقبل مصر فى العقدين القادمين. إن أبناء هذا الجيل يحتلون الآن مواقع القيادات الوسيطة، مثلما يقدمون عناصر رائدة ومتميزة – مثل الجيل السابق له – متأثراً بطول الفترة التى جثم فيها جيل الضباط الأحرار على السلطة، والتى أخرت – بالتالى – فرصة الأجيال التالية للمشاركة فى الحكم واتخاذ القرار.

بدايتها الصحية، مما أدى إلى تسرب عناصر انتهازية واستغلالية سيطرت على التنظيم وخاصة العناصر البيروقراطية العسكرية التى فرضت آرائها وتصوراته على الدولة(١). كما أدت أزمة الثقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى أن كل منهما أخذ يحتاط من الآخر جيداً، مما عمل على انتشار ظاهرة التلصص وممارسة العمل السرى فى كل قطاعات ومؤسسات المجتمع. مما وضع الإنسان المصرى فى دائرة من الخوف بل من الرعب، لا يستطيع معها أن ينتج أو يفكر أو يشارك بالمناقشة أو الرأى فى أى شئ يحدث من حوله. فكانت مصر تدار لحساب شخص واحد وسياسة تنطلق من عقل واحد، فعرف المجتمع المصرى معنى "الخوف" و"الاغتراب"، الخوف من السلطة، والاغتراب وسط الشعارات والأكاذيب التى يصنعها النظم ويصدقها ويفرض على أفراد المجتمع ضرورة تصديقها والإيمان وبها والدفاع عنها(٢).

ومن الجدير بالذكر أن الأيديولوجيا الناصرية أو الاشتراكية العربية، على الرغم من أنها كانت تحمل بذور فنائها، فإن ذلك لا ينفى مطلقاً أنها كانت المحرك الأساسى لدينامية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى في الستينيات، فلقد ارتبط تطوره بتطورها، ونجاحه بنجاحها، وانهياره بانهيارها وسقوط الداعين لها فى براثن الفساد بشتى صوره. ولكى تستقيم منطقية التحليل لدينامية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى الستينيات ينبغى أن نتطرق لآليات السلطة الحاكمة فى نشر الأيديولوجيا الناصرية كخطوة تحليلية هامة، لتحليل انعكاسات الأيديولوجية الناصرية على البناء الثقافى والسياسى والاقتصادى والطبقى للمجتمع المصرى فى الستينيات.

(ب) آليات السلطة الحاكمة لنشر الأيديولوجيا الناصرية:

لقد عمل ناصر على نشر أيديولوجيته – الاشتراكية العربية – لتوطيد أركان حكمه فاستعان بأهل الثقة فى كل المجالات – الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية – وعمل على سيطرة النخبة الحاكمة – كما سبق أن رأينا – على كافة

(١) أسامة الغزالى حرب، مرجع سابق، ص ص ٦٢ – ٦٤.

(٢) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ٢١٤.

المجالات لنشر وتطبيق أيديولوجيته والقضاء على الأيديولوجية السابقة ورموزها – ولقد استعان فى ذلك بآليات جديدة، يأتى على رأسها التعليم، وأساليب التنشئة السياسية والاجتماعية، ووسائل الإعلام المختلفة. فكان لها دور كبير فى نشر تلك الأيديولوجيا خاصة بين الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة الكادحة، وبين الجيل الرابع – الذى سبق أن ذكرناه – والذى ولد وتربى فى أحضان الثورة وفى ربوع أفكارها وقيمها، ومن ثم حاول خلق بناء فوقى يمهد للتغيرات الشاملة التى أحدثها فى البنية التحتية للمجتمع المصرى من خلال وضع مجموعة من السياسات والتشريعات لتغيير البناء "السوسيو – اقتصادى" للمجتمع المصرى فى الستينيات.

■ **السلطة الحاكمة وتغيير نظام التعليم:**

- إن السياسة التعليمية التى تضعها الدولة لنفسها، تعتبر جزءاً أساسياً من السياسة العامة للدولة، ومن الأيديولوجيا السائدة لأنها ترمى إلى تحقيق هدف واحد هو الانسجام والتوازن فى المجتمع. ولقد مرت السياسة التعليمية فى مصر بعد يوليو ١٩٥٢، بمراحل ثلاثة، هى ذات المراحل التى مر بها تطور الأيديولوجية السائدة، وتبلورت فى شكلها النهائى عقب عام ١٩٦٢. فالسياسة التعليمية فى المرحلة الأولى ٥٢-١٩٥٦، هدفت إلى سيطرة الدولة على جهاز التعليم، باعتباره أداة لبث توجهاتها وأفكارها وجذب الطبقات الصغيرة والوسطى للأيديولوجية الجديدة. وفى الفترة من عام ٥٧ – ١٩٦١، برز عنصر التخطيط ومحاولة ربط التعليم بخطط التنمية المزمع تنفيذها والنظر إلى التعليم باعتباره استثمار بشرى يحقق تلبية احتياجات التوسع الاقتصادى فى المجتمع الجديد. وفى الفترة من ١٩٦٢ – ١٩٧٤، تبلورت السياسة التعليمية بشكل كاف، ونظرت إلى التعليم باعتباره أداة أيديولوجية للترويج للنظام، باعتباره أداة لسد النقص فى العمالة الماهرة والفنية، بعد عمليات التأميم والتمصير، وتحول النظام بكليته إلى إجراءات راديكالية على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى.
- ولقد ترتب على العمل بسياسة التعليم خلال تلك الفترة، تطوراً ملحوظاً فى حجم التعليم بكافة مراحله وأنواعه، وكان هذا التطور الكمى الملحوظ نتيجة لقرارات المجانية للتعليم الثانى ١٩٥٢ والعالى ١٩٦٢، وفتح أبواب التعليم للقادرين عقلياً

ومهارياً للدخول فيه تلبية لاحتياجات المجتمع وخطط التنمية[1]. ولقد أدى ذلك إلى التضخم فى عدد الخريجين سواء فى الشهادات العالية أو المتوسطة بما يفيض عن العدد الفعلى المطلوب فى العملية الإنتاجية، واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما خلق فائضاً واسعاً ومتزايداً بشكل بطالة مقنعة وعبئاً على الدخل القومى. وانطوى هذا التضخم على ضحالة تعليمية وعملية وثقافية وعمل على تزايد هجرة الكفاءات العلمية التكنيكية حيث تضيق المجالات عن استيعابها بالإضافة إلى تدخل عومل أخرى غير الكفاءة العلمية فى تحديد الموقع المناسب وشغله وأهم هذه العوامل ترجيح كفة أهل الثقة دون أهل الخبرة مما رسخ السيطرة الإدارية البيروقراطية على المجالات العلمية والثقافية.

ولقد حرصت سياسة التعليم فى الستينيات على إعطاء اهتمام كبير بالتعليم الجامعى، الذى كان ينظر إليه كجواز مرور للأمن والمكانة الاجتماعية والتوظف. ولقد شجعت الحكومة هذا الاتجاه من خلال مجانية التعليم الجامعى[2]. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى كسب تأييد الطبقات الوسطى والصغيرة تجديداً، والتى عبرت عنها أيديولوجيا، ونتيجة لهذا الضغط الشعبى قامت الدولة بتحويل المعاهد العليا إلى كليات جامعية، تحت هذا الضغط، وتلبية لمطالب فئات اجتماعية معينة، بذلك كرست النخبة السياسية الانحياز إلى التعليم النظرى العالى، لما له من بريق اجتماعى وثقافى، ولم تطرح شعار العمل شرف وواجب، إلا للفئات الدنيا – الطبقة العاملة – باعتبارها هى المؤهلة اجتماعياً للقيام بالعمل اليدوى والمهنى. ومن ثم لم تهتم النخبة السياسية الحاكمة بالتعليم الفنى، الاهتمام الذى كان يجب أن يكون، وجعلت الحوافز كلها أمام التعليم الجامعى والنظرى. مما خلق طبقية فى التعليم الجامعى والنظرى دون التعليم الفنى والعملى. ومما أدى أيضاً إلى انحياز الرأى العام الشعبى فيما

(١) شبل بدران، التربية والنظام السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ١٦٧، ١٧٠.

(2) Derek Hopwood, Egypt: Politics and society, op. cit., p. 140.

يتعلق بالتعليم، ناحية الميادين التى يفضلها المجتمع وتفضلها الدولة وتحبذها – مثل مجالات التعليم العسكرى والطبى والهندسة والعلوم – مما خلق صراعاً تنافسياً حاداً من أجل الوصول للمقعد الدراسى مهما كان الثمن بصرف النظر عن القيمة العلمية(١).

- لقد تحول النظام التعليمى من جديد إلى أداة سياسية – أيديولوجية – مباشرة لخلق شروط تجديد السلطة القائمة، أى أنه يقوم بوظيفتين أساسيتين: تخريج نخبة – أداة بيد السلطة – هى ثمرة تفوق الأقلية الداخلة إلى نظام التعليم من جهة، وتكوين أغلبية ساقطة وأمية، من جهة ثانية، ولكنها خاضعة، ومفككة الوعى وبدون علم أو تربية أو ثقافة. عناصرها فى التحليل الأخير قاعدة الانتهازية والوصولية فى المستقبل وحتى السياسة التعليمية تلك، سعت إلى انتزاع نظام القيم الإنسانية من عقول العناصر الداخلة فى النظام التعليمى من الطبقات الشعبية والصغيرة، وزرع المصلحة الفردية والامتهان وفقدان الكرامة واحتقار الإنسان والإيمان بالمنفعة المباشرة وحدها. أى فى تحطيم القاعدة التقليدية من القيم والمثل التى ظلت تعمل إلى وقت قريب على خلق تضامن شعبى عميق بالمعنى الصحيح للكلمة(٢).
- ولقد تبلورت وتجسدت أيديولوجيا النظام السياسى فى المناهج الدراسية حيث يتجلى الموقف الأيديولوجى بوضوح تام فى مضمون بعض المقررات الدراسية. فلو تصفحنا الكتب الخاصة بالتاريخ والجغرافيا، وهى لها ما لها من دور فعال فى هذا الجانب، وجدنا أنها كانت تسقط تماماً كل ما يتصل بالتاريخ العربى الحديث إضعافاً لمقومات الوعى بالوحدة العربية والتقليل من شأن حركة النضال الوطنى ضد قوى الرجعية والاستبداد إيهاما للطلاب بأن العدو الحقيقى هو الاستعمار الخارجى فقط، وليس أيضاً تلك القوى المرتبطة فى الداخل والتى تخدم على مصالحه من خلال تحقيق مصالحها هى فى داخل الوطن.

(١) شبل بدران، مرجع سابق، ص ص ١٧٢ – ١٧٥.

(٢) مرجع سابق، ص ١٧٦.

- وتمثل مادة "التربية القومية" مثالاً صارخاً على تدخل السلطة الحاكمة لفرض أيديولوجيتها من خلال المؤسسة التعليمية. فلقد أخذت على أنها تربية "رسمية – حكومية" الهدف منها تبرير سياسة الحكومة وقراراتها، غير مدركين الفرق الواضح بين مهمة أجهزة الإعلام وبين مهمة المؤسسة التعليمية. ومن هنا فقد تحولت محتويات تلك المادة إلى بوق للدفاع عن النظام السياسى، وتبرير سياسته الداخلية والخارجية(١).
- ومع ذلك فلم تكن وعود الستينيات والتربوية طرحاً مصرياً أو وطنياً خالصاً، وإنما هى آراء ونظريات تم وضعها بواسطة علماء الولايات المتحدة الأمريكية، ثم نقلت بواسطة رجال التربية المصريين. وكذلك كانت ومازالت – التعديلات والإصلاحات التى نفذت خلال الثلاثين عاماً الماضية لتحقيق هذه الوعود، تعديلات وإصلاحات أملتها وطرحتها النظرية التربوية الأمريكية. وتلخصت فى الكم وليس الكيف، وأفضت محاكاة سياسات النمو الاقتصادى للغرب إلى نمو كمى مصاحب فى التعليم، ترتب عليه زيادة كمية فى عدد المدارس ومعدلات الاستيعاب والقبول، دون إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام التعليمى سواء من حيث شكل المؤسسة التعليمية أو نوعية العلاقات الاجتماعية بداخلها، التى لم تخرج كثيراً عن علاقة السيطرة الأبوية. ولقد كانت هذه الإصلاحات بدورها نتاجاً للعلاقات الاجتماعية بين الطبقات، وبين الحاكم والمحكوم، وكلها بلا شك تكرس نمطاً محدداً من العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى والتى تعزز السيطرة والتوجيه الفوقى. وهكذا تطور نظام التعليم المصرى فى الخمسينات والستينيات وفقاً لنموذج غربى مستورد، وسانده ودعمه، نظام بحثى يرتكز على النقل والنسخ بوعى أو بدون وعى(٢).

ومن ثم أدت تلك السياسة التعليمية إلى إضعاف الأيديولوجيا الناصرية، وإفراغها من مضمونها وإن كانت الشعارات التى رفعت فى وجه الغرب الأمريكى

---

(١) مرجع سابق، ص ص ١٧٦ – ١٨٧.

(٢) شبل بدران وحسن البيلاوى. علم اجتماع التربية المعاصرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ص ٣٣٩، ٣٤٠.

تحديداً عملت على التقليل من حدة نفوذ الفكر الأمريكى فى المجتمع المصرى فى الستينيات خاصة وأن السلطة الحاكمة استطاعت أن تدعم النظام التعليمى كوسيلة تنشئة سياسية لتدعيم أيديولوجيتها، ولجأت لتحقيق ذلك إلى آليات أخرى عديدة للقيام بمهمة التنشئة السياسية التى تكفل تدعيم أركان حكمها ونشر وتطبيق أيديولوجيتها.

■ **أيديولوجيا السلطة الحاكمة وتباين أنماط التنشئة السياسية والاجتماعية:**

- لقد عمل عبد الناصر منذ السنوات الأولى لحكمه على إيجاد وسيلة ملائمة لنقل أفكاره وقيمه إلى الجماهير العريضة، ليربى وينشئ الأجيال الناشئة فى عهد الثورة على الاقتناع الكامل بأيديولوجيته، خاصة بعد تدعيمه للأيديولوجية الاشتراكية العربية. وكانت أكثر تلك الوسائل قوة وفعالية "كاريزما ناصر نفسه التى ساعدته على تدعيم حكمه ولقد شعر أن كل أركان النظام السياسى كان يقوم بصفة أساسية على علاقته بشعبه، فأحب أن تكون علاقته بالناس علاقة مباشرة من خلال خطبه من القلب إلى القلب، ومن خلال قدرته على إقناع المتلقين بأفكاره وبما يؤمن به"[1]. ومن ثم كانت خطب عبد الناصر أول مصدر من مصادر التنشئة السياسية فى الستينيات*
- أما ثانى أهم وسائل التنشئة السياسية فى الستينيات، التى استطاعت تحقيق دعم كبير لناصر ونظامه، فكانت "إنجازات ناصر الاقتصادية والاجتماعية التى وجهت للطبقة العاملة والطبقة المتوسطة التى وضع النظام مطالبهم واهتماماتهم فى قلب اهتماماته"[2]. فجعلت النظام يحكم سيطرته على الشباب والطلبة بصفة خاصة "ويجعلهم يرحبون بالإنجازات الاجتماعية للثورة، وتجاوبوا مع الحماس

(1) Derek Hopwood, op. cit., p, p. 102, 103.

* إن التنشئة السياسية هى إحدى العمليات الاجتماعية التى عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التى تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسى لمجتمعهم. فتبدأ عملية التنشئة السياسية فى غالبية المجتمعات الإنسانية فى سن مبكرة، حيث يبدأ الأطفال فى تكوين عالمهم السياسى فى هذه السن المبكرة، بواسطة ارتباطهم وترديدهم لبعض الشعارات السياسية التى يسمعونها، أو التى قد يرون رسومها مثل صور الزعماء السياسيين أو أعلام بلادهم وهكذا. "إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة، دراسات فى النظريات والمذاهب والنظم، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩٩، ص ٣١٥".

(2) Hassan Mohamed Hasshn, op. cit., p. 97.

والشعور بالعزة والوطنية اللذين بثتهما قيادة عبد الناصر. كما تجاوبوا أيضاً ما وفرته الحكومة من فرص أوسع للتعليم، وضمانها تشغيل الخريجين وغيرها من الامتيازات التى جعلت فئة المثقفين الشباب ككل هى أكثر المتحمسين المؤيدين للنظام(١).

إن التنشئة السياسية فى مصر فى تلك الفترة كانت هدفاً أساسياً من أهداف الهيئة الحاكمة، وذلك كوسيلة فعالة من وسائل إحلال الجديد محل القديم بلغة "رش والتوف". إذ حاولت الهيئة الحاكمة فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ أن تمهد لإقرار قيم اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة فى المجتمع عن طريق خلق مجموعة من الكوادر التنظيمية على مستوى معين من الفكر والقيادة والتنظيم لتضمن استمرار النظام(٢).

ومن أهم وسائل التنشئة السياسية التى لجأت إليها السلطة الحاكمة فى الستينيات هى إقامة مجموعة من التنظيمات السياسية المتوالية – خاصة بعد إلغاء التنظيمات الحزبية – فأنشأت ما سمى "بهيئة التحرير" لتجميع كل المواطنين المؤمنين بالثورة. والذين استفادوا من قيامها وخاصة الطبقات العريضة من الموظفين والعمال والفلاحين، ولكن هذه الهيئة سرعان ما تفككت خصوصاً بعد عام ١٩٥٤، ١٩٥٦. ولذلك أنشئ بديل مع صورة تنظيمية أكثر دقة وشمولاً واتخذ اسم "الاتحاد القومى"، ولكنه فى النهاية كان تنظيم السلطة المعين، ولم يكن فى استطاعته اتخاذ القرار أو حتى التوصية باتخاذ قرار معين، لأن السلطة تركزت فى يد عبد الناصر والمجموعة المقربة منه، والتى كانت تهيمن من خلاله على مقدرات البلاد(٣).

- ولقد سعت السلطة الحاكمة من خلال التعديلات التى أجرتها فى النظام التعليمى إلى خلق نوع من الوعى والارتباط بالأمانى القومية، أى وفقاً لمصطلحنا عملية

(١) أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف، ط ١، القاهرة، مينا للنشر، ١٩٩١، ص ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة "دراسات فى النظريات والمذاهب والنظم"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ٣١٤.

(٣) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

سياسية المقصود منها تسييس الأجيال الجديدة وفقاً لمبادئ النظام القائم. وهذا النوع من التنشئة السياسية المقصودة، والمخططة لم تعرفه البلدان الرأسمالية على هذا النحو، وإن كانت وسائل الاتصال الجماهيرى تقوم بالمهمة ذاتها بأسلوب قد يتبينه كل ذوى بصيرة نافذة من خلال ما تخرجه هذه الوسائل من صحف وإذاعة مرئية أو غير مرئية(١).

- كما حاولت السلطة الحاكمة السيطرة على النشاط السياسى للطلبة – الذين يمثلون الهدف الأساسى لكل آليات التنشئة السياسية – من خلال عدد من التنظيمات السياسية التى أقامتها ابتداءاً من "مكتب الطلبة" فى هيئة التحرير عام ١٩٥٣، وانتهاءاً بمنظمة "الشباب الاشتراكى" ١٩٦٥، و"طليعة الاشتراكيين" السرية (التنظيم الطليعى) خصوصاً منذ عام ١٩٦٨. كما تم إنشاء تنظيمات غير سياسية أخرى تحت إشراف الأجهزة الحكومية للإشراف على الرياضة والأنشطة الترفيهية للشباب والطلبة.

وكانت التنظيمات السياسية التى ترعاها الحكومة والتى دعى الطلبة للانضمام إليها والتى كانت تتنافس أحياناً مع بعضها البعض، مجرد تجارب قصيرة الأجل فى الأغلب. وكانت تجرى عليها التعديلات من آن لآخر تمشياً مع التغيرات فى التنظيم الأهم هيئة التحرير، التى تحولت إلى الاتحاد القومى، ثم أصبحت الاتحاد الاشتراكى العربى فى آخر المطاف. وكانت أكثر التجارب تماسكاً واستمرارية هى منظمة الشباب الاشتراكى التى تأسست فى عام ١٩٦٥ فى ظل حدة الصراع بين عبد الناصر وقيادة الجيش، وفى أعقاب اكتشاف التنظيم السرى للإخوان المسلمين. وأبدى عبد الناصر اهتماماً خاصاً بإنشاء منظمة الشباب الاشتراكى وكان يود أن يرسخ أقدامها أولاً فى المناطق الصناعية والريفية والسكنية قبل أن تمتد إلى الجامعات حيث "النشاط السياسى" (بمعنى كسب التأييد للنظام) مهمة صعبة. وبالرغم من محاولة المنظمة التجنيد لعضويتها من الجامعات إلا أنها لم تحقق سوى نجاح محدود على امتداد السنوات الثلاثة التى تواجدت فيها على

(١) أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة فى مصر. مرجع سابق، ص ص ١٥٠، ١٥١.

الساحة الجامعية، قبل أن تنسحب منها فى آخر المطاف بعد انتفاضة فبراير ١٩٦٨[١].

- لا شك أن عبد الناصر أخفق فى إيجاد تنظيم يحمل فكره ويتصل بالجماهير ويتغلغل فى صفوفهم والتنظيمات التى أقامها كانت هامشية، ولم تكن لها جماهيرية شخصيته الكاريزمية، ففضلت فى خلق جيل قادر على الدفاع عن تلك الأيديولوجيا والإيمان بها إيماناً حقيقياً، خاصة وأن الكثير من أعضاء تلك التنظيمات – أنفسهم – كانوا مرددين لأفكار الأيديولوجيا الاشتراكية، ولكن غير مؤمنين بها. ولكن الذى ساعد فى بقاء تلك الأيديولوجيا لبعض الوقت فضلاً عن قمع أجهزة السلطة كان بريق ذهب السلطان الذى اجتذب الناس للحزب السياسى المتمثل فى الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى طمعاً فى مغنم أو خوفاً من مغرم وفى كلتا الحالتين لم يكن اقتناعاً لا بالعمل الحزبى[٢] ولا بالفكر الناصرى، هذا مع عدم إنكار وجود قلة آمنت بالفكرة وعملت من أجلها ولكن الغالبية العظمى عاشت بالسلبية السياسية والهتاف الجماهيرى الذى كان جزء منه منظماً من خلال الأجهزة الرسمية أو تلقائياً وعفوياً وانفعالياً وفى كلتا الحالتين فإن ذلك مردودة مؤقت. ولهذا عندما اختفى عبد الناصر عن الساحة وضعفت سلطة القمع ظهرت جلياً عيوب الناصرية كنظام سياسى، ومثالبها كأيديولوجية، وضعفها كتنظيم حزبى[٣].
- وعلى الرغم من كل المسالب التى خلفتها أساليب التنشئة السياسية فى الستينيات، من سلبية سياسية ومجاراة شكلية للنظام، ونشر الكثير من القيم الانتهازية والوصولية والتزلف للنظام وأقطابه. إلا أن ذلك لم يمنع وجود العديد من الاتجاهات الرافضة لسلبيات النظام ومسالبه خاصة فى نهاية الستينيات وبعد هزيمة ٦٧. كما أن تلك التنشئة السياسية وما خلفته من قيم الوطنية والتضحية والفداء والروح التحررية والثورية خاصة مع بداية الثورة وفى حرب ٥٦، هى

(١) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، مرجع سابق، ص ٩٢.
(٢) مرجع سابق، ص ٩٣.
(٣) مرجع سابق، ص ٩٣.

التى خلقت قوة جديدة فى الساحة السياسية جعلت الشعب المصرى يفرض إرادته فى لحظة تاريخية من وجوده الألفى عقب هزيمة يونيو. "حيث فاجأ الشعب عبد الناصر بإعادته للسلطة بدلاً من أن يقدمه للمحاكمة"(١). ومع ذلك فقد جاء رد فعل الشعب المصرى للهزيمة فى صورة مظاهرات عنيفة اضطروا ناصر لتقديم كبار الضباط للمحاكمة. ولقد طالبوه أيضاً بتحقيق الديمقراطية والحرية، ووضعوا حداً بذلك لكل ما قدموه من دعم غير مشروط للنظام(٢).

- وثمة احتراز هام هنا وهو أن أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى فى الستينيات قد أعانت ناصر على توطيد أركان حكمه وعدم وجود معارضة شديدة لأيديولوجيته. فتؤكد التنشئة الاجتماعية سلطة من هم أكبر من الطفل وتطلب منه أن يطيعهم. وتكشف دراسة "دينيس" عن العديد من الدراسات، فربما أصبحت سمة الطاعة ظاهرة قومية، إذ يلاحظ كل منا أن أى فرد أكبر سناً أو مركزاً ينتظر من الصغار أو الأقل مركزاً الطاعة وعدم مخالفة توقعاته(٣).

ومن ثم يتضح أن أساليب التنشئة السياسية فى الستينات بدأت بالحاكم وانتهت بالمحكوم أى أنها ارتبطت بكاريزما القائد، وبأسلوب تنشئة المقود، وعمل الاثنان معاً على نشر الأيديولوجيا الناصرية وتقويضها. وإن هناك عامل آخر – لا يقل أهمية – ساهم فى نشر الأيديولوجيا الناصرية داخل مصر وخارجها وهو وسائل الإعلام، التى أجاد الحاكم التعامل معها واستغلالها لنشر أيديولوجيته.

■ وسائل الإعلام وأيديولوجيا السلطة الحاكمة:

- لقد أدرك عبد الناصر خطورة دور وسائل الإعلام المختلفة فى نقل أفكاره وآرائه وأيديولوجيته، فعمل جاهداً على استخدام الفن والفنانين والصحفيين والكتاب – والمؤسسة الإعلامية ككل – كأداة أيديولوجية بالغة التأثير، ولها قدرة خارقة فى تشكيل الوعى الاجتماعى بالمقارنة بالدور الذى تلعبه

(1) Hassan Mohamed Hassan, op. cit., p. 98.
(2) Ibid, p. 98.
(٣) عبد الله محمود سليمان، عوامل الابتكار فى الثقافة العربية المعاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، ع١، مج١٣، ربيع ١٩٨٥، ص ص ٢٢ – ٢٥.

المؤسسات الأخرى، فلقد كان "محمد حسنين هيكل" بمثابة البوق الإعلامى لسياسة عبد الناصر، فمن خلاله نستطيع بقية أجهزة الإعلام فى مصر والعالم العربى التعرف على سياسات عبد الناصر، وقد حاول هيكل فى مقالاته الأسبوعية إقحام الجماهير فى مشاكل سياسية، لا طائل من ورائها سوى الجدال، وغياب الحقيقة(١).

ولقد سعى ناصر جاهداً إلى نشر الأيديولوجيا الاشتراكية من خلال اعتماده على الخطاب المباشر للجماهير على المستوى المحلى والعربى، فكانت خطبة بمثابة المحراث الأساسى لحماس الجماهير وإيمانهم بما يقول وما يدعو له. "ولعل من الدلالة على قوة ودور أجهزة الاتصالات الحديثة فى الخمسينيات والستينيات أنه يقال: إن ثورة اليمن عام ١٩٦٢ كانت ثورة الترانزستور لتأثير أجهزة الراديو الصغيرة على الجماهير الغفيرة وتهيئة الشعب لتلقى الفكر الثورى وعبر الخطب الحماسية وإن محطة صوت العرب فى مصر لعبت دوراً رئيسياً فى نقل الفكر الناصرى إلى الجماهير العربية من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر كما كان يطلق على المنطقة آنذاك. ولا شك أن تجاوب الجماهير العربية مع الشعارات التى طرحها عبد الناصر كان له إيجابياته فى بعث الفكر القومى العربى وفى إضعاف قبضة الاستعمار التقليدى فى الوطن العربى وفى تأكيد الذاتية العربية المستقلة. ولكن ذلك كله ضاع فى مرحلة لاحقة لعدم قدرة الناصرية وزعيمها على ابتكار وسائل جديدة تحقق الاستمرارية للفكر أو للحركة السياسية(٢).

- ولقد حاول ناصر من خلال ذوى الثقة الذى عمل على نشرهم فى كل المؤسسات الهامة وعلى رأسها الإعلام، حاول نشر الأيديولوجيا الناصرية، وخلق مناخ ثقافى جديد من خلال إنشاء وزارة للثقافة، والمؤسسة العامة

(١) طه عبد العاطى مصطفى نجم، الصحافة المصرية وتشكيل الوعى الاجتماعى: دراسة فى تحليل المضمون، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٣٥.

(٢) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، مرجع سابق، ص ٩٤.

للسينما، ومسرح القطاع العام، ومسرح التليفزيون – الذى أطلق عليه بعد ذلك مسرح الستينيات – كما قام بتأميم الصحف لطرح سياسة وأيديولوجيا الحكومة تجاه الفن والأدب كمحاولة لربط الثقافة بالتنمية "السوسيو – اقتصادية" ولتدعيم ومناصرة النظام الحاكم، خاصة وأن الكتاب والفنانين كانوا قد أصبحوا موظفين وعاملين لدى الدولة، ونادراً ما كان يمكنهم نقد أو مهاجمة سياساتها[1].

- ومن ثم فلقد كانت النخبة الحاكمة هى المسيطره على القوى المادية فى المجتمع، كما كانت هى المسيطرة أيضاً على قوة الإنتاج الذهنى والثقافى، ولقد أكد د. طه عبد العاطى مصطفى نجم على صدق تلك المقولة من خلال دراسته التى أكدت على أن الصفوة العسكرية خلال حكم عبد الناصر تحكمت فى البلاد، واستطاعت توجيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصالحها، حيث يحاول القائمين على تحرير الصحف باستمرار إرضاء النظام الحاكم، والسعى دائماً إلى تنفيذ مخططات السلطة السياسية، عملاً على الحفاظ على وضع السلطة. والحفاظ على نظام الحكم القائم واستمالة الجماهير وإقناعهم بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان[2].

ولقد داومت مختلف أجهزة الدولة على تعبئة الشعور القومى، من حيث التأكيد على تمتع مصر بالجيش القوى، والتأكيد على قيمة العمل والديمقراطية السياسية والاجتماعية والتنمية الشاملة كما أخذت فى التلويح بالكثير من الوعود البراقة والمستقبل المشرق، ومن هنا بدأ الشباب فى تخطى الماضى، والعمل من أجل الحاضر، والبحث عن مستقبله مثله فى ذلك مثل سائر الشباب فى العالم فى كل مكان، وكانت هزيمة ١٩٦٧ هى الصدمة الكبرى التى أفاق على أثرها كل شباب مصر ليبحثوا عن هويتهم، وعن مستقبل هذه الهوية[3].

- وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام المختلفة كانت بمثابة بوق السلطة حتى أن الفنانين والكتاب لم يكونوا خارج تلك الدائرة فظهرت كتابات عديدة تمجد فى الثورة ومكاسبها وتهاجم النظام الذى كان سائداً قبلها – كالأيدى الناعمة والكل

(1) Derek Hopwood, Op. cit., p. 142.

(٢) طه عبد العاطى مصطفى نجم، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٦.

(٣) نادية رضوان، مرجع سابق، ص ٥٢.

فى واحد لتوفيق الحكيم – ورد قلبى ليوسف السباعى – فإن "وسائل الإعلام قد تحققت بقدر كبير من حرية الفكر والتعبير فلقد قامت كل من الصحافة، والإذاعة والتليفزيون والناشرين والمسارح، ودور العرض، والفنون الجميلة بالتعبير عن وجهات نظر وقيم" لم تتطابق مع النظم وتفكيره وشعوره. وهنا يجب إعطاء بعض الأمثلة لبيان كيف أن هذه المجالات ظهرت على أنها بدائل للأحزاب، فقد نشرت الأهرام حملة الصحافة الدولية التى كان رئيس تحريرها "بطرس غالى" الوزير السابق للشئون الخارجية، والمعروف بميوله جناح اليمين، وقريباً منه فى الطابق السادس من نفس المبانى كان يتم نشر مجلة اليسار "الحليفة" بواسطة مجموعة من الشيوعيين السابقين، تحت رئاسة "لطفى الخولى" والجريدة اليومية للأهرام نفسها نشرت مقالات لمحمد حسنين هيكل، ولويس عوض، ونجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، وغيرهم من الكتاب. فكان لكل منهم ميوله السياسية الخاصة على نحو لا يمكن إنكاره، وكانت هناك حاجة إلى توازن معين فى التفكير المصرى ولكن على شرط أن تسيطر على هذا التفكير واجهة معينة ضرورية لإعطاء النظام شكل الديمقراطية. وخلال العقدين مدة حكم عبد الناصر كان المسرح المصرى نوعاً من البرلمان ومكاناً للآراء العامة متكيف بصفة أو أشكال السلبية والغياب والضعف، ووجهات النظر مختلفة. وفى معظم الأحوال كان مسرحاً سياسياً مباشراً، وكان صحيحاً أن الكتاب احتاطوا فى عدم المساس بالريس(١). ومن ثم فلقد أكد الخبراء على أن المسرح فى فترة الستينات كان مواكباً للحركة الإعلامية الموجهة للثورة، التى حرصت على أن تتمشى العروض المسرحية مع توجهها. ذهب الجمهور إلى المسرح نتيجة للمتطلبات والمعطيات الجديدة فى المجتمع، وكان أغلبه من الطبقة الوسطى، التى اتسعت وأصبح أعضاؤها يشعرون بدورهم ومكانتهم فى المجتمع، ومن ثم أدركت الدولة أهمية المسرح ووظفته لطرح القيم الجديدة الخاصة بالنظام السياسى الجديد. ولكن ذلك لم يمنع بأى حال من الأحوال قيام

(١) مجدى أحمد محمد بيومى، القيادة الكاريزمية والتغير السياسى فى مصر: تحليل سياسى تاريخى للقيادة السياسية فى المجتمع المصرى "١٩٥٢ – ١٩٨١"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٧٣.

بعض رجال الأعمال من الانتقادات، مثل أعمال العملاقين نجيب محفوظ "ميرامرا"، وتوفيق الحكيم "السلطان الحائر". أحدهما انتقدت نماذج سيئة ومشوهة فى ظل الناصرية، والأخرى انتقت الحاكم فى ذاته. "ومعظم هذه الأعمال عالجت الليبرالية والديمقراطية كمثلث شروخ قبل هزيمة ١٩٦٧ وبعدها"(١).

- ومن ثم يتضح كيف استطاع ناصر الاستفادة إلى أقصى درجة من وسائل الإعلام – خاصة الإذاعة والصحافة لأن التليفزيون كان لا يزال حديث العهد – فى نشر الأيديولوجيا الناصرية داخل مصر – وخارجها. لكن أدى عدم إيمان النخبة الحاكمة –بتلك الأيديولوجيا، بالإضافة إلى تحالفها من الرأسمالية المحلية فى نهاية الستينات، إلى وجود شتى أشكال الفساد وإلى وصول الكثير من الأصوات الداعية للتحول عن الطريق الاشتراكى عقب هزيمة ٦٧ إلى مبتغاها بموت صاحب الأيديولوجية الناصرية، حيث دفنت الناصرية وشيعت جنازتها بالقضاء على البقية الباقية من أتباعها عام ١٩٧١.

وإذا كانت السلطة الحاكمة وعلى رأسها جمال عبد الناصر قد استطاعت نشر أيديولوجيتها من خلال الاستغلال الجيد للآليات السابقة الذكر. فإنها قد استطاعت تغيير البناء الثقافى و"السوسيو–اقتصادى" للمجتمع المصرى تغييراً جذرياً خلال حقبة زمنية صغيرة جداً بالنسبة لتاريخ الشعوب. كما أنها أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تقويض كل تلك التغييرات إيذاناً بتحويلها فى مسار معاكس تماماً فى الحقبة التى تلتها – كما سنرى لاحقاً – كما عملت على هدم معوقات البناء "السوسيو – اقتصادى" والثقافى للمجتمع المصرى، ووضعته فى حالة بحث دائم عن ذاته وهويته.

(ب) الناصرية وتغيير البناء السياسى فى الخمسينات والستينيات:

لقد كان عبد الناصر امتداداً تاريخياً لظاهرة السلطة فى مصر، فقد ورث عبد الناصر وتربع على قمة أقدم بيروقراطية فى أقدم دولة مركزية فى التاريخ

(١) نسرين البغدادى، مشكلات المسرح المصرى "تحليل لرؤية المسرحين واتجاهات الجمهور"، فى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية (٧ – ١٠ مايو ٢٠٠٠)، مج١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧.

واستطاع من خلال ذلك أن يسيطر على مجتمع مهيئ ومعتاد على هذه السيطرة من أعلى[1]. ولقد ساعده فى ذلك قوة شخصيته التى ساعدته على تدعيم وضعه، والتى جعلته يشعر أن كل متغيرات النظام السياسى المصرى كانت قائمة على علاقته المباشرة بشعبه. وعلى الرغم من أنه كان مدفوعاً باهتمام شديد بتحقيق رفاهية شعبه إلا أنه أراد منهم أن يدعموا سياسته فقط ولم يشجع أبداً على المشاركة السياسية الحقيقية أو حتى على النقد الصريح[2]. ولقد زاد العدوان الثلاثى من سلطة عبد الناصر وعزز زعامته، وأصبح بعد معركة السويس معبوداً لمعظم الجماهير فى مصر وخارجها مما جعله شيئاً فشيئاً ينفرد بسلطة القرار فى داخل مصر وعزز ذلك أيضاً تهديدات العدو الصهيونى المتاخم للحدود وتهيئة الشعور المناهض له عن طريق وسائل الإعلام وتعزيز القوات المسلحة. كل ذلك أعطى لرئيس الدولة – إلى جانب توليه رئاسة الوزراء سبع مرات إلى جانب رئاسته للدولة ومناصب أخرى – كل هذا كان يعطيه صلاحيات بتقنيات تصدر باعتبار أن القوانين هى فى المحصلة النهائية هى[3] الأداة الصياغية لخدمة السياسة والساسة.

وفى ظل هذا المناخ غابت قيم المشاركة السياسية والانتماء وترسخت قيم الفردية والأنانية والاستعلاء والمظهرية وهى قيم الطبقة المسيطرة وفرضت هذه القيم خاصة وأن الطبقات الأخرى بحكم وضعها الاقتصادى عاجز عن فرض قيمها وأنماط سلوكها.

ويسير التاريخ فى مصر على وتيرة واحدة من حيث طاعة الحاكم والهدوء والسلبية والسكينة والصمت، فهى قيم أساسية دعت إليها النصوص فى مصر القديمة، ومع خوف المصرى من السلطة لم يستشعر فى نفسه القدرة على نقدها، والسلطة فى نظر المصرى تتجسد فى شخص الحاكم، ولذلك ليس لها إطار دستورى وقانونى.

---

(١) عادل حمودة، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(3) Derek Hopwood, op. cit., pp. 102, 103.

وقد كان عبد الناصر امتداداً تاريخياً لظاهرة السلطة فى مصر، فقد ورث عبد الناصر وتربع على قمة أقدم بيروقراطية فى أقدم دولة مركزية فى التاريخ واستطاع من خلال ذلك أن يسيطر على مجتمع مهيئ ومعتاد على هذه السيطرة من أعلى. ومن هنا كانت المركزية فى بناء أجهزة الدولة وجمع عبد الناصر كل السلطات فى يديه وأصبحت هناك صورة هرمية وأحادية تنفرد باتخاذ القرارات وتدفع السياسات زعامة فردية وحيدة، وكان هناك تصوير إعلامى للقيادة الفردية بأنها تقف فى أعلى الأعالى، لا يشارف هامتها من هامات الرجل أحد ولا جماعة ولا تنظيم، فاستقر فى التكوين السياسى والمناخ السائد فى الحقبة كلها، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة السياسية أو لدى الخصوم فى الداخل والخارج، إن كل مقادير البلاد والسياسات المتبعة والتوجيهات المنفذة كلها معلقة بمصير رجل واحد.

وبدأت ثورة يوليو تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها من الحركة الإسلامية حتى الحركة الشيوعية، فقد صفى "تنظم الإخوان المسلمين" وأعدم ستة من قادته وألقى بالآلاف فى السجون ومورست معهم ألوان من التعذيب مختلفة، وكذلك ضرب الحزب الاشتراكى "مصر الفتاة" واعتقل زعيمهم "أحمد حسين". وبعض اعضائه، وحتى الحركة الشيوعية نجد أنه جرت اعتقالات الشيوعيين جميعاً.

وأصدرت فى ١٦يناير ١٩٥٣ قانون حل الأحزاب، وتم بموجبه استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عبر مبدأ الحزبية فى عمومه، سواء تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد، لقد صار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسى والإدارى معاً ولم يوجد من بعد تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة من الدولة بل على العكس هو ما حدث إذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة، وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ودارت التنظيمات فى فلكه، وأنشأت "هيئة التحرير" فى يناير ١٩٥٣، وأوضحت السلطة أن هيئة التحرير ليست حزباً ولا جمعية ولكن مصر كلها منظمة فى هيئة واسعة الجوانب ومتعددة وجوه النشاط وهى تقوم بتعليم الشعب معنى الديموقراطية وتدريبه على ممارستها، لأن الشعب ليس مهيئاً للحياة الديمقراطية، ثم أعلن عن الاتحاد القومى ١٩٥٦، فالاتحاد الاشتراكى فى عام

١٩٦٢[1] كبديل عن الاتحاد القومى بعد حركة التأميمات الواسعة التى بدأت من يوليو ١٩٦١ وأصبح الاتحاد الاشتراكى تحالفاً لقوى الشعب العاملة، لتستبعد من إطاره الطبقات والفئات التى تخطت إجراءات الثورة مصالحها وأوضاعها الاقتصادية، أما من جهة البناء الداخلى، فقد شكل أولاً بالانتخابات على مستوى تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة، ثم أعيد تنظيمه فى عام ١٩٦٥ بطريق التعيين، ثم عاد مبدأ الانتخابات فى عام ١٩٦٨ وكان ذلك يجرى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية وهو رئيس الاتحاد ذاته.

ومن ثم فلقد كان رفض مجموعة الضباط الأحرار لنظام تعدد الأحزاب، وتأكيدها على نظام الحزب الواحد هوا لمعبر الحقيقى عن الأيديولوجيا الناصرية، التى تسعى إلى تحقيق التوازن والوسطية، بين الدين والفكر الاشتراكى، بين فكر الديمقراطية وتحقيق فكرة الأمن للثورة والنظام.

ومن ثم كانت الديموقراطية فى الحكم المصرى ديمقراطية شكلية فى الغالب، فلم يكن هناك حكم ديمقراطى فعلى، فلقد أدى قيام ثورة يوليو ورغبتها فى تأمين نفسها ضد أعدائها إلى تقويض الحياة الحزبية التعددية والتحول إلى نظام الحزب الواحد، ومن هنا فإن الديمقراطية البرلمانية ليست إلا قناعاً براقاً للديكتاتورية الأصلية والأصيلة[2].

ولقد استمر البناء الاجتماعى – السياسيى ونظام الحكم فى ارتباطه بجوهره الاستبدادى، فإنه شهد تحولاً فى شكل النظام فقط فى تعددية حزبية إلى نظام الحزب الواحد. ولكن جوهره الاستبدادى أخذ فى التصاعد والاستمرار "فأنشئ التنظيم السرى الطليعى، وأخذ الكل يراقب الكل، واشتد الصراع وزادت التصفيات، وفقد العمل الوطنى الكثير. وأى حديث عن الديمقراطية أو الحرية، كان حديثاً يتردد فى الشعارات، أما وجودها فعلياً، فكان أمر غابت شمسه منذ سنوات طويلة فلم تسمح التنظيمات السياسية للعمال والفلاحين بممارسة حقوقهم السياسية فقد كانت مفتوحة لعضوية الفلاحين وكبار الملاك بدون تفرقة، فلم يتحرر الفلاح من التبعية السياسية

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٩١، ٩٢. ص ٣٢٦ – ٣٢٨.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٩١. ٩٢ ٣٢٨.

للملاك ولم تكن هناك فرصة متكافئة لممارسة الديمقراطيـــة(١)، ولـــذلك انتشـــرت التصفيات وظهر الفساد بكل صوره، وأصبح الشعب فاقداً لروحه فاقداً لأمله، أمـــا "البيروقراطية" فقد التهمت هذا التنظيم السياسى الشمولى وحولته إلى آله صـــماء، وأن أصدرت يوماً أصواتاً، فإنها فى النهاية لا تنتج شيئاً"(٢).

ولقد أدى زيادة حدة التناقضات وزيادة حدة الفساد وتجاوزت ضباط الجيش فى الحياة المدنية فى الستينات إلى انحسار الروح الثورية وعودة الإنسان المصرى لأسلوب المقاومة السلبية وعدم المشاركة السياسية. وامتد الوضع سوءاً فى اتجـــاه الهروب بكل صورة فانتشرت السلبية لدى المثقفين – بصفة خاصة – وهاجر بعض ذوى الكفاءات الذين يرجع السبب الأول لاغترابهم غالباً – وكما تؤكد الدراسات – لأسباب سياسية، أو لشعورهم بأنهم ليس لهم أى فائدة فى مجتمعهم. وذلك نتيجـــة تقييد حريتهم فى التعبير عن أنفسهم وآرائهم. ولقد ظلت البقية الباقية فـــى الـــوطن مجرد جسد فقط، ولكنها مغتربة عن الوسط الذى يعيش فيه(٣).

وإذا كانت الأيديولوجيا الناصرية سعت إلى تطبيق مبدأ التوازن والوسطية على الصعيد الفكرى، وإلى تطبيق نظام الحزب السياسى الواحد للتعبير عن جميـــع طبقات الشعب – الكل فى واحد – فإنه اتجهت على المستوى الاجتماعى إلى رفض سيطرة الطبقة الرأسمالية الكبيرة، وعملت على تحويل المجتمع المصرى إلى طبقة وسطى كبيرة، ومن ثم تغيير البناء الطبقى تغييراً كبيراً.*

(1) Osama Hamed, Egypt's open door economic policy, An attempt a economic integration in the Middle East, In international Journal of Middle East studies, No. 1, p. 2.
(2) Magda Abu Fadil, Through the open door, in the Middle East November, 1987, p. 28.

(٣) محمد أبو الإسعاد، مرجع سابق، ص ١٠٩.

* ففى حين جعل عبد الناصر من الثورة بمعناه الشامل شعاراً له خاصة فى مواجهـــة التبعيـــة بصورها المختلفة، مال السادات إلى المهادنة والمسالمة. وفى الوقت الـــذى أراد فيـــه الأول تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال التنمية، فضل الثانى تحقيق النمو الاقتصـــادى بغض النظر عن اعتبارات المساواة والعدالة. ولقد تحمس عبد الناصر للفقـــراء والجمـــاهير الكادحة أما السادات فقد حاول أن ينتمى إلى البورجوازيين والأثرياء. "أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٠٥".

ثانياً: أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى والتحول نحو التعددية الحزبية:

سنحاول أن نتناول فى تحليلنا لتلك القضية طبيعة أيديولوجيا الانفتاح على المستوى الاقتصادى والثقافى والسياسى وأسباب التحول نحو الليبرالية والأساليب التى لجأت لها السلطة الحاكمة فى نشر أيديولوجيا الانفتاح فى البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع المصرى، وكيفية تغييرها للبناء السياسى فى المجتمع المصرى فى السبعينيات وحقيقة التحول نحو التعددية الحزبية فى تلك الفترة.

(أ) السلطة الحاكمة والمحتوى الأيديولوجى لسياسات الانفتاح الاقتصادى:

اتسمت مرحلة السبعينيات بتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتربوية بالغة التجذر، أحدثت تصاعداً فى بنايات المجتمع المصرى برمته، ولقد عزا البعض ذلك إلى توجهات شخصية ونزعات فردية للرئيس المؤمن السادات، وحاول البعض الآخر إرجاع ذلك إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى التى دشنت نشاطها بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذى يعتبر أخطر تغيير فى البنيان القانونى للاقتصاد المصرى منذ التأميمات الكبرى فى الستينيات، بينما يرى الماركسيون والراديكاليون أن سبب ذلك يعود إلى تبنى النظام السياسى لتوجهات مجتمعية أدت إلى اندماج النظام "الاقتصادى – الاجتماعى" فى فلك التبعية للنظام الرأسمالى العالمى. والشئ الملفت للنظر أن الجميع – ما عدا قلة – تعاملوا مع هذه المرحلة باعتبارها منفصلة أو منقلبة على المرحلة السابقة، وهذا يخالف ويتناقض مع القوانين الاجتماعية المتعارف عليها، فالمرحلة الحاضرة، تولد فى أحشاء السابقة، والآتية تتخلق فى الحاضرة وهكذا ...

ومن هنا فإن ما تم فى السبعينيات والثمانينات لم يكن يتم لولا وجود مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية لفئات وطبقات اجتماعية بعينها، كان لها المصلحة الأولى فيما يتم، بل أن فئات اجتماعية كانت فى قلب الريادة والقيادة للمرحلة الناصرية، كانت عماد المرحلة الحالية، بل هى التى[1] مهدت وسهلت تمرير القوانين والتشريعات التى أدت إلى ما تم فى السبعينيات. ولقد تم التعديل

(١) شبل بدران، التربية والنظام السياسى، مرجع سابق، ص ص ٣٠٢، ٣٠٣.

والتغيير بسهولة ويسر، نظراً لتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقات المهنية، ونظراً لأن ما تم فى الستينيات لم يؤطر ويؤثر لتغييرات جوهرية فى البنى الاجتماعية الطبقية. أو فى البنى السياسية التنظيمية التى كان يناط بها الدفاع عن المصالح الاجتماعية للمستفيدين من المرحلة الناصرية، ولكن ما تم كان من الهشاشة لدرجة انكساره سلمياً – دون أدنى درجات الصراع الاجتماعى – أمام أول تغيير، أن أحداث السبعينيات والثمانينيات كانت نتيجة منطقية لمقدمات تم زرعها فى الستينيات، ولم يكن وليد حقبة السبعينيات فقط.

ومن ثم ظهرت أيديولوجيا جديدة يمكن أن نطلق عليها مسمى "أيديولوجيا التبعية" ويؤكد على ذلك ما جاء فى تعقيب الأستاذ "محمود أمين العالم" على ندوة قضايا فكرية "التبعية الخطر .. المواجهة" حيث أكد على أن أيديولوجية التبعية تكمن أساساً فى سيادة ما يمكن أن نسميه بالفكر الوضعى النفعى، أو الفكر التكنولوجى والبراجماتى، والذى يمكن أن يلخصه المثل الشعبى المشهور "اللى تكسبه .. العب به" هذا هو الجزء الفكرى والذى ينتشر ويعشش فى مناهج التفكير والسلوك فى حياتنا، وتغذية مختلف وسائل الإعلام والثقافة والتعليم، فضلاً عن الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تغذيه وتقدم له نماذج ملهمة ومؤثرة. إن هذا الفكر هو الأيديولوجية الأساسية للتبعية الذى يسهم فى إعادة إنتاجها باستمرار وفى إشاعتها وترسيخها فى عقول وسلوك الناس. أن هذه الأيديولوجية تستعين بظاهر العلم، بأدواته وأجهزته التكنولوجية استعانة خارجية لمصلحة البزخ والترف والمتعة الرخيصة والاستهلاك دون تعرف حقيقى على ما وراء هذه الأدوات من علم ودون إنتاج لها.

على أن الأيديولوجيا الوضعية النفسية تقيم تركيباً توفيقياً ثنائياً مع التيار الدينى السلفى، وتكاد تشكل منها الظاهرة الأيديولوجية السائدة المعبرة بحق عن التبعية السائدة وما أكثر المظاهر التى تصدمنا يومياً، والتى تعبر عن هذه التوفيقية الثنائية بين التكنولوجيا النفعية والتدين الظاهرى الجامد. إن هذه التوفيقية والثنائية نراها متجسدة فى الخطاب السلفى – الذى نمى وترعرع فى السبعينيات – المتناقض، والعاجز عن رؤية علاقات التبعية ككل واحد، فهو يرى التبعية فى مستوى الفكر، فيرفض الفكر ولا يرفض التكتيك التابع، ولا الأدوات التى تقوم

بتوزيعه. لذلك فهو يتعامل مع الاستهلاك الهجين ويعترف بالدولة التابعة، إن رفعت شعار، دولة العلم والإيمان، معتقداً أن مقاومة التبعية هى مقاومة فكرية وأخلاقية بالمعنى المجرد. ولا شك أن هذا الوعى المقاوم والمهزوم لا يعكس التعاليم الدينية، بل يعكس تخلف الشروط الاجتماعية والاقتصادية وتزييف الوعى، واتساع حجم البروليتاريا الرثة، وضعف الطبقة العاملة المصرية، إلى جانب دور وسائل الإعلام والجهاز المدرسى – نظام التعليم القائم – فى المجتمع المصرى فى تزييف الوعى الاجتماعى(١).

ولا شك أن تلك الأيديولوجيا قد تجسدت فى مصالح طبقات وفئات اجتماعية، تحالفت لتحقيق مصالحها، وعبرت عن نفسها من خلال توجهات النظام السياسى والنخبة الحاكمة فى تلك الفترة. ولذا كنا قد توصلنا إلى أن الأيديولوجيا التى سادت فى الفترة الناصرية، .. عن مصالح الطبقات الوسطى والصغيرة تحديداً(٢). فإننا نزعم أن الأيديولوجيا التى سادت فى السبعينيات، عبرت عن مصالح الطبقات الرأسمالية الجديدة المتحالفة مع الرأسمالية العربية والعالمية فى النسق الرأسمالى العالمى. فالاتجاه السائد لنظام الحكم والذى يتواءم مع نظرة الفئات المترفة والغنية فى مصر، يرى ضرورة تحقيق النمو طبقاً لأفكار المنافسة الحرة.

ومع كل ذلك فلا يستطيع أحد أن يزعم أن تلك السياسة قد استلهمت من نسق أيديولوجى محكم ألهم النظام السياسى إعادة ترتيب مكونات النسق الاجتماعى والعلاقات بينها، منتهجاً فى ذلك طرائق متعددة، كان الانفتاح واحداً منها. فالحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية فى مصر كانت قد وصلت فى ذلك الوقت إلى حالة من الخواء والتميع والركود إلى درجة استنزفت معها إمكان الإتيان بأى توجيه فكرة جديد يلهم النسق الاجتماعى معالم طريق جديد ويضخ فى قنواته تيارات باعثة على التقدم والتنمية. ولم يكن هناك من الساسة من يريد أن يتبنى التوجيه الإسلامى الأصيل، إما للعجز الشخصى أو الرفض، أو استمرار ما تألفت عليه ممارسات الأسلاف من الحكام السياسيين السابقين.

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

وربما تعرف سياسة الانفتاح بأنها مدخل للسياسة الاقتصادية أو بأنها نوع من السياسة الاجتماعية تم إقحامه فى النسق الاجتماعى القائم، الذى كانت ما تزال فيه بقايا أيديولوجية سياسية فانية، فهى تنتمى إلى الشق الأول من التعريف لأنها استندت إلى تأييد القطاع الخاص فى محاولتها – غير الناجحة بالمقاييس الاجتماعية – لإنعاش الاقتصاد المصرى، أو لدفع التنمية بوجه عام. وكان منحاها فى الأساس ذا طابع عملى طاغ، استند فى غالب الأمر على تأييد السلطة السياسية، دون سند حقيقى من فكر أيديولوجى أو شرعية اجتماعية، ولا نقول شرعية قانونية وسياسية. فكل ما تصوره النظام السياسى حينئذ هو أن إحداث تغييرات جذرية فى بناء الفرصة الاجتماعية (وخاصة العائد الاقتصادى) السائد، يعنى تغيير نتائج عملية كثيرة ترتبت على الأيديولوجيا الناصرية. فما دامت الظروف قد تعهدت بإفناء الملامح الفكرية لتلك الأيديولوجيا، فإن ما تبقى كان التغيير المتعمد للممارسات الاقتصادية التى بقيت لفترة من الزمن بعد ذلك. ومن ثم، فلا عجب أن كان محور التفسيرات التى قدمت للسياسة الجديدة ذا طابع اقتصادى، بشكل صريح أو حتى ضمنى(١).

ولقد كان لأيديولوجيا الانفتاح بعد سياسى هام عمل على قلب النظام السياسى الذى كان سائداً فى الستينيات من خلال حركة ١٥ مايو ١٩٧١ التى قادها "السادات" والتى أدت إلى القضاء على مراكز القوى وإعادة بناء وتطوير الاتحاد الاشتراكى وصدور دستور ١٩٧٤ الذى أستند إلى سيادة القانون ودولة المؤسسات.

ولقد بدأ التحول نحو الليبرالية السياسية يأخذ خطوات حثيثة بدأت بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذى يقضى بنظام الأحزاب السياسية والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٧٩، لينص على أن يقوم النظام السياسى فى مصر على أساس تعدد الأحزاب فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور.

ومن ثم فهى حرية مشروطة، فالسلطة الحاكمة نشرت أفكار أيديولوجيا الانفتاح الليبرالية، ودعت إلى الديمقراطية، والتعددية الحزبية، ودعم الحريات. إلا

(١) أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق، ص ص ١٩ – ١٠٤.

أنها وضعت قيوداً عديدة على نشاط الأحزاب السياسية أدت إلى أن حزب الوفد الجديد قد حل نفسه وإلى تجميد نشاط حزب التجمع الوطنى التقدمى كما تم تجميد ومصادرة جريدة الأهالى وسحب جريدة الشعب كما تم وقف بعض الصحف الإسلامية التى كانت تثير مشاكل الشعب.

وقد اقتصرت الصحف الحزبية في ذلك الوقت على جريدة (مايو) الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي. وكذلك صحيفة الأحرار والتى يصدرها حزب الأحرار الاشتراكيين. لذلك كانت أحزاب المعارضة فى تلك الفترة ومنذ إلغاء جرائدها .. لا تستطيع التعبير العلنى عن مواقفها بأى وسيلة سواء فى الصحف القومية أو الإذاعة والتليفزيون. وهكذا نرى أن السادات لجأ فى أواخر عهده إلى تقييد الحريات وإلقاء القبض على كثير من المستقلين السياسيين والمفكرين وأصحاب الرأي والدين. والذين كانوا يهاجمونه ويعترضون على سياسته فى الآونة الأخيرة[1].

ومن ثم فإن الأيديولوجيا الليبرالية "الساداتية" – إن جاز التعبير – جاءت فارغة من مضمونها. فلقد دارت أيديولوجيا الانفتاح حول تشجيع اقتصاديات للسوق والانفتاح علي الغرب، وفتح الباب أمام الاستيراد بصورة كبيرة، ومن ثم تدعيم الاقتصاد الليبرالى، ومن هنا جاء تشجيعها للحياة النيابية، وعودة التعددية الحزبية الشكلانية فى الغالب، أو الديمقراطية الإنيابية – كما أطلق عليها جمال حمدان – لتتوازن مع الفكر الاقتصادى الليبرالى على الصعيد السياسى. وكان لابد من نشر قيم ثقافية جديدة تدعم الاستهلاك الترفى حتى تمهد الطريق أمام اتساع نطاق سياسات الباب المفتوح على مستوى الفكر والسلوك. ومن هنا لجأت السلطة الحاكمة إلى آليات عديدة لنشر أيديولوجيتها، ويأتى على رأسها التنشئة السياسية التى خرجت خارج نطاق الاتحاد الاشتراكى – بعد القضاء عليه – لتكون داخل نطاق الأسرة، وكافة مؤسسات المجتمع المصرى الأخرى من خلال نظام التعليم ووسائل الإعلام التى أصبحت ذات تأثير متنامى عما كانت علهي فى مرحلة الستينيات.

---

(١) سامى أحمد محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص ٣٥٥ – ٣٥٧.

(ب) أيديولوجيا السلطة الحاكمة وآليات نشرها فى المجتمع المصرى:

لقد استطاعت السلطة الحاكمة استغلال آليات عديدة لنشر أيديولوجيا الانفتاح، فلجأت للعديد من قنوات التنشئة السياسية والاجتماعية، واستغلت نظام التعليم، ووسائل الإعلام بصورة كبيرة لتدعيم أيديولوجيتها، والقضاء على الأيديولوجيا الناصرية.

■ **التنشئة السياسية والاجتماعية:**

لقد قامت السلطة الحاكمة فى السبعينيات بالتخلص من قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية التى كانت سائدة ومسيطرة فى الستينيات – ابتداءً من "مكتبة الطلبة" فى هيئة التحرير، وانتهاءاً "بمنظمة الشباب الاشتراكى"، و"طليعة الاشتراكيين" السرية (التنظيم الطليعى). وفى المقابل قامت بإعادة الحياة النيابية والتعددية الحزبية لتسد بها الثغرة التى خلفها إلغاء التنظيمات السياسية التى كانت سائدة فى الستينيات. ولكن حالت الديمقراطية الإنيابية، والوجود الشكلى لتلك الأحزاب، دون قيامها بالدور المنوط بها للتنشئة السياسية، فلم يكن لها جذور شعبية حقيقية، نظراً لغياب الديمقراطية الحقيقية وللقيود العديدة التى وضعت على نشاط الأحزاب السياسية، وتجميد نشاط بعض الأحزاب، مما جعلها بعيدة عن الشعب المصرى. ومن ثم أدى إلى فشلها فى القيام بدورها فى التنشئة السياسية للشباب.

ولقد فشلت أيضاً التنظيمات السياسية الحكومية والحزبية فى القيام بدورها فى التنشئة السياسية، نتيجة لانفصالها عن الجماهير، فالصفوة السياسية تسعى إلى تدعيم مواقفها مع المحافظة على الشكل التنظيمى للحزب، وبالتالى إعادة إنتاج نفسها على المستوى السياسى والاجتماعى، ولا تدخل الجماهير كهدف لممارسة الصفوة وسلوكها السياسى. فالجماهير لها حياتها اليومية ومشكلاتها العملية التى لا تنعكس فى كثير من الأحيان فى الممارسات السياسية، ومن هنا تكون السلبية متوقعة، وتكون اللامبالاة من جانب الجماهير أحد منتجات الظروف المحيطة(١).

ولقد لجأت السلطة الحاكمة إلى أسلوب آخر لمواجهة فكر الستينيات والأيديولوجيا الناصرية، فدعمت وجود الجماعات الإسلامية الأصولية للقضاء على

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٣٤٨.

اليسار المصرى. ولجأت السلطة الحاكمة فى بداية السبعينيات إلى التستر وراء الدين، وجعلت من الدين أيديولوجيتها وسلاحها لمحاربة الأيديولوجيا الناصرية، ورموز العهد الناصرى، فأطلقت شعار "دولة العلم والإيمان" لتحارب به دولة الفساد ورموزها في العهد الناصرى!، وعملت على نشر الأفكار الدينية التى تدعم ما يدعو إليه من سياسات وأفكار وتمهد له بين الناس من خلال رجال الدين بين الطبقات الطفيلية التى دافعت عنها بدعوى ضرورة استمرار سياسة الانفتاح، كما عملت على إطلاق سراح جماعة الإخوان المسلمين من السجون واتخذتهم كأداة لإضعاف شوكة الأيديولوجية الناصرية. فسمحت للجماعات الإسلامية بالتغلغل داخل الجماعات والمعاهد والمدارس، وسمح[1] لها باختراق التنظيمات الطلابية، وأصبحت تسيطر على الاتحادات الطلابية. بل امتد تأثيرها إلى السيطرة على نوادي هيئة التدريس فى الجامعات المصرية[2]. فلعبت بذلك دوراً كبيراً فى التنشئة السياسية للشباب الذين لم تستطع التنظيمات الحزبية احتوائهم، وأوجدت نتيجة لتفشي سلبيات النظام – جيل كامل ناقم على فساد النظام وتناقضاته جعلته يثور فى انتفاضة يناير ١٩٧٧، وأودت بحياة الحاكم ذاته فى حادث المنصة عام ١٩٨١.

ولقد لعبت التنشئة الاجتماعية فى نطاق الأسرة دوراً كبيراً فى تدعيم أيديولوجيا الإنفتاح بصورة غير مباشرة، من جانب، وفى تقويضها والقضاء عليها من جانب آخر. "فالشعب المصرى تعرض لتغييرات ضخمة فى فترة تاريخية محدودة، بدأت بهزيمة ١٩٦٧، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المترتبة عليها، ثم جاءت قرارات النخبة الحاكمة بالتحول للاتجاه الليبرالى ليغير من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية للشعب المصرى"[3]. ولقد أثرت تلك التغييرات بالتبعية على الأسرة المصرية، فجيل الآباء، عاش أحلام الاشتراكية، وذاق مرارة الهزيمة وأثرت فيه الأيديولوجيا الناصرية – أيما تأثير – خاصة بين الأسر التى تنتمى للطبقات الوسطى والطبقات الدنيا، وهى نفس الأسر التى عانت من الأزمة

(١) سمير نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، فى الدين والمجتمع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٣٣.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(3) Hassan Mohamed Hassan, op. cit., p. 2.

الاقتصادية عقب هزيمة ١٩٦٧، وهى التى تأثرت – سلباً وإيجابياً – من سياسات الانفتاح الاقتصادى.

ولقد أثر ذلك التغير الأيديولوجى والسياسى على الآباء والأبناء – على حد سواء – فإذا كان جيل الآباء قد شهد ازدهار وانكسار الأيديولوجيا الاشتراكية، فإن جيل الشباب قد شهد بزوغ أيديولوجيا الانفتاح وما جاءت به من وعود براقة بالرفاهية والتقدم، وشهد سلبياتها وتناقضاتها واستشراء الكثير من صور الفساد المصاحبة لها(١).

ولقد دعمت أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى الأسرة المصرية – فى الريف والحضر – من استمرار الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة. لا عن طريق الاقتناع بها، وإنما عن طريق المسايرة والسلبية واللامبالاة، فالطفل يُعلم أن "يخضع" دائماً "لرأى" من هو أكبر سناً، ولذلك فإن توقير الكبار من الأمور التى تدخل فى تقدير "الشخص"(٢). كما أن هناك تزمت شديد من قبل الأمهات إزاء السلوك العدوانى لأبنائهن، هذا التزمت الذى قد تخف درجته إذا كان السلوك العدوانى للطفل مستتراً أو غير مباشراً، إذا كا موجهاً ضد الغير أو قد يترتب عليه "بعض" الأضرار للطفل أو لأسرته(٣). ويتفاعل ذلك الاتجاه فى تنشئة الأطفال فى الأسرة المصرية مع التسلطية التى يُنشأ فى إطارها الطفل "إذا الأب هو سيد الأسرة الذى يتخذ القرارات لها، والذى يجب على الأطفال والزوجة أن يطيعوه، فالهدف الأساسى المطلوب هو الطاعة والمسايرة(٤). والنتيجة الطبيعية لعملية التنشئة الاجتماعية التى تسعى دوماً لجعل الأطفال أكثر طاعة ومسايرة واستسلاماً ومؤاثرة للسلامة، هى الخوف من مواجهة السلطة، وخلق مناخ من التناقض بين الخفى

(1) Ibid, p. 11.

(٢) غريب محمد سيد أحمد وعبد الباسط محمد عبد المعطى، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

(٣) محمود عبد القادر محمد وإلهام عفيفى، الأساليب الشائعة للتنشئة الاجتماعية فى الريف المصرى "دراسة مقارنة بين الريف والحضر"، التقرير الثانى"موقف الجنس والعدوان" ١٩٧٣، فى المجلة الاجتماعية القومية، مج ١٣، ع ٢، مايو ١٩٧٦، ص ٣٩.

(٤) عبد الله محمود سليمان، عوامل الابتكار فى الثقافة العربية المعاصرة، فى مجلة العلوم الاجتماعية، مج ١٣، ع ١، ربيع ١٩٨٥، ص ٢١.

والمعلن بين ما يمكن أن يقال داخل إطار الأسرة، وما يمكن أن يسمح بقوله فى أى مكان آخر. كما يخلق تناقض وصراع بين جيل الآباء والأبناء خاصة بالنسبة للمشاركة السياسية، خاصة إذا كانت مناوئة للسلطة، فالبعد عن السلطة غنيمة. ويؤكد ذلك نتائج دراسة د. السيد عبد العاطى السيد عن "صراع الأجيال: دراسة فى ثقافة الشباب". والتى أكدت أن جيل الآباء يصرون على ضرورة انصراف الشباب عن الانشغال بالعمل السياسي إلى الاهتمام بمستقبلهم الدراسى والمهنى وذلك خوفاً على الأبناء واهتماماً وحرصاً على مستقبلهم الدراسى والمهنى وأحياناً ما يكون نتيجة لعدم الاعتراف بقدرة الشباب علي المشاركة السياسية، فى حين أشارت تلك الدراسة إلى أن جيل الشباب يقف على النقيض من موقف جيل الآباء، مؤكداً على ضرورة مشاركة الشباب فى العمل السياسى حتى قبل الانتهاء من عملية التحصيل الدراسى، أو الأكاديمى، أو قبل انخراطهم فى الحياة العملية[1].

ومن ثم فإن أيديولوجيا الانفتاح خاصة أفكار الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية، لم تترسخ فى وجدان الإنسان المصرى خاصة لدى جيل الآباء، وإن كانت لم تترسخ بدرجة كبيرة أيضاً فى وجدان جيل الشباب الذى تلقف تلك الأفكار فى بداية التحول نحو الانفتاح، ولكن سرعان ما باعدت ممارسات السلطة الحاكمة القهرية والمتسلطة لكبح الحريات بين إيمان جيل الشباب بتلك الأيديولوجيا.

ولكن نجحت أيديولوجيا الانفتاح أيما نجاح فى نشر القيم الاستهلاكية، ودعم وجودها زيادة الاتجاه نحو الهجرة للدول النفطية، والدور الضخم الذى لعبته وسائل الإعلام فى نشر قيم الانفتاح بين الشعب المصرى بدرجات متفاوتة، ومهدت الطريق أمام سيادة تلك الأيديولوجيا وتراجع أى أيديولوجيا أخرى أمام سطوة الأولى.

ومن ثم سعت السلطة الحاكمة فى السبعينيات إلى تدعيم نفوذها من خلال أيديولوجيتها وقيمها ومحاربة الأيديولوجيا الناصرية ورموزها وأنساقها القيمية

---

(١) السيد عبد العاطى السيد، صراع الأجيال "دراسة فى ثقافة الشباب"، دار المعرف الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ص ١٧٩، ١٨٠.

بشتى السبل والوسائل، فاستخدمت الإسلام والجماعات الإسلامية لمحاربة الاشتراكية والماركسية وأنصارها، واستخدمت التعددية الحزبية لتسد بها الخواء السياسى بعد القضاء على مراكز القوى وإلغاء الاتحاد الاشتراكى. واستخدمت التعليم ووسائل الإعلام لنشر أيديولوجيا الانفتاح وما تحمله من أنساق قيمية مختلفة على مستوى الفكر والممارسة. فعملت بذلك على تدعيم أيديولوجيتها الجديدة وتقويض الأيديولوجيا السابقة عليها، ولكنها أدت بطريقة أو بأخرى - إلى نهاية حياة مدعمها على أيدى من ترك لهم الحبل على الغارب.

■ الأيديولوجيا السائدة .. والسياسة التعليمية:

لم يكن التعليم غائباً أبداً عن توجهات النظام السياسى وأيديولوجيته طول الفترة المشار إليها، بل كان حاضراً فى عمق وعى النظام السياسى، على اعتبار أنه أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية والتى تسير بواسطة الأيديولوجيا، وعلى اعتبار أنه موضوع كل أسرة مصرية، تنشغل به وتنفعل معه(١) وكانت الجذور الجنينية لسياسة التراجع، قد تم وضعها فى الستينيات وتم حصادها فى السبعينيات والثمانينيات، من خلال سيناريوهات عديدة، بدأت "بتقرير اللجنة الوزارية عن سياسة التعليم عام ١٩٦٥" مروراً بمؤتمر عام ١٩٧١ "التعليم وبناء الدولة المصرية" وتقرير "تطوير وتحديث التعليم فى مصر" عام ١٩٨٠. كانت هذه التقارير والمؤتمرات والاستراتيجيات تهدف إلى جملتها إلى تطويع التعليم وجعله أداة أيديولوجية، تحقق مصالح طبقية معينة، ولم يعد حقاً أو وسيلة للارتقاء الاجتماعى بل أصبح عبء يثقل كاهل الطلاب وأسرهم.

وهناك العديد من مظاهر غياب الديمقراطية فى النظام التعليمى، منها على سبيل المثال قضايا الرسوم والتسرب والاستيعاب - التمدرس - والمجانية وتكافؤ الفرص التعليمية ازدواجية التعليم ... إلخ، كما أن وجود ظاهرة الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة والتعليم الأجنبى، يعنى أن القادرين مادياً وحدهم القادرين على تعليم أبنائهم ودفعهم إلى مراحل التعليم المجانية تقررت لرفع القهر

---

(١) شبل بدران، التربية والنظام السياسى، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

والمعاناة والشعور بالدونية[١]. فبينما كان العلم يمثل (موحداً) اجتماعياً يتيح لأبناء الكثيرين أن يحصلوا على امتيازات، وقدرات إدارية واقتصادية فتغير أوضاعهم الطبقية، أما فى ظل ظروف الانفتاح فيتاح لأبناء القادرين العديد من السبل والوسائل التى تجعلهم يستمرون في مكانتهم الطبقية، وتضع العقبات التى تحول بين أبناء الفقراء وبين تخطى ما يعيشون من ظروف غاية فى القسوة[٢].

ومن ثم يشكل التعليم الخاص والأجنبى ومدارس اللغات إهداراً أساسياً لديمقراطية التعليم ولمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما يشكل ثنائية فى تشكيل وعى المواطن وفى خلق نمطين من الحياة، ومن الأفراد. كما أن هناك نمطين من الخبز ونمطين من الثانوية العامة ونمطين من المواصلات، أصبح واستقر فى الوجدان أن هناك نمطين من الثقافة، ثقافة العوام وتتولاها المدارس الرسمية، وثقافة الصفوة وتتولاها المدارس الخاصة والأجنبية ومدارس اللغات. ولقد اهتمت السياسة التعليمية خلال العقدين المنصرمين اهتماماً زائداً بهذا النوع من التعليم على اعتبار أنه تعليم للنخبة وأولادها وتدعيم الروابط بين نخب بلدان المركز فى شكل توحد ثقافى ومعرفى وأيديولوجى[٣].

ولم تسلم الجامعة أيضاً من الغزو الانفتاحى والإجهاز على قيمة التعليم، فظهرت صيحات تنادى بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانفتاح وممن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم التحصيلى، بل الأدهى من ذلك أن "أستاذ الجامعة" نفسه قد تأثر بهذا المناخ الانفتاحى، وخاصة على جهاز القيم لديه، فما جدوى العمل الجاد المبدع إن كان عائده لا يقيم أود من يقوم به وإن كان هذا العائد يسبب له إحباطاً وإحساساً مريراً بالعجز عن مسايرة الأنماط الاستهلاكية الترفيهية، والحل الفردى الذى يبرز أمام أستاذ الجامعة شأنه فى ذلك

---

(١) مرجع سابق، ص ص ٢٣٧، ٢٥٦.

(٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٣) شبل بدران، التربية والنظام السياسى، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

شأن كثير ممن تقع عليهم مهمة الإنتاج فى مصر أن ينصرف عن مهنته الحقيقية فى الإنتاج المبدع وأن يتوجه إلى البحث عن حلول فردية للمشكلة العامة(١).

ومن ثم فلقد قهرت أيديولوجيا الانفتاح العلم والتعليم حتى فى أعلى مستوياته، وقهرت البحث والإبداع العلمى، بتدعيمها للتبعية للرأسمالية العالمية والأمريكية على وجه الخصوص من خلال إخضاع البحث العلمى للسياسة الأمريكية*.

ولقد امتدت الأيديولوجيا السائدة لتشمل أيضاً المناهج الدراسية، فكان التطوير فى المناهج ومحتوى المقررات الدراسية، يأتى استجابة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الحادثة فى المجتمع، والتى تبلورت بعد عام ١٩٧٤، فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتكريس التبعية، وتؤكد بعض الدراسات التى تمت فى هذا المجال على ذلك، ونذكر منها على سبيل المثال دراسة الدكتورة نادية حسن سالم: "التنشئة السياسية للطفل العربى "دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية فى مصر وسوريا والأردن ولبنان". ولقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها: أن كتب التاريخ تركز على دور الأفراد أكثر منها على دور الجماهير. وكأن المحور الأساسى للتاريخ الفرد وليس حركة جماعات كما تحمل الكتب الدراسية

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٢١١.

* هناك مؤشر هام على خضوع البحث العلمى للسياسة الأمريكية، فقد بلغ إجمالى ما أنفقته الولايات المتحدة على البحوث المشتركة فى مصر حتى نهاية مارس ١٩٨١ حوالى (٥١,٥) مليون جنيه، وذلك لتمويل إجراء (٢٤٤) بحثاً مشتركاً بين عشر هيئات أمريكية، وعدد كبير من الباحثين المصريين من أساتذة الجامعات، وقد شملت هذه البحوث المشتركة ميادين عديدة ويتم البحث بشكل مشترك بين أستاذ أمريكى مشرفاً وأستاذ مصرى بالإضافة إلى الباحثين الآخرين، وفى غياب استراتيجية قوية للبحث العلمى والتطوير والتكنولوجى أصبحت للولايات المتحدة هى التى تشكل سياسة البحث العلمى والتكنولوجى فى مصر وتحدد أولويتها وفقاً لاستراتيجيتها ومن خلال التمويل الأمريكى السخى لنشاط هذه الشبكة البحثة تشكلت فى مراكز البحث العلمى جماعة مصالح ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة الأمريكية "أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٢١١".

مسئولية المشاركة فى الدفاع عن المجتمع للنظام السياسى أو الجيش النظامى أو المقاومة الشعبية ولا يوجد سوى فقرة واحدة عن دور المقاومة الشعبية فى الحروب التى خاضتها مصر على مر تاريخها. كما أن الكتب لا تشير إلى أى عدو لمصر بل تدعو إلى التعاون مع شعوب العالم. ولا تستعمل تعبيرات مثل: كفاح، ثورة شعبية، جماهير، نضال. وتؤكد هذه المقررات الدراسية على تكوين الطالب البعيد عن تحمل المسئولية والمشاركة فى قضايا المجتمع، بما يضمن الاستقرار للنظام السياسى. كما ظهر أن هناك ارتباطاً قوياً بين الأيديولوجيا السائدة ومضمون المواد الدراسية، فإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تبعها من إجراءات سياسية كقيام الأحزاب، مثل الإطار الفكرى الذى تم فى ضوئه تعديل المناهج الدراسية فى السبعينيات، خاصة مناهج المواد الاجتماعية، فمثلاً بعد زيارة القدس وتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد" لم يعد هناك ذكر للصراع العربى الإسرائيلى أو ذكر كلمة فلسطين، كما أن الخرائط التى جاءت من المعونة الأمريكة استبعدت فلسطين من الخريطة، وحلت محلها إسرائيل الكبرى وهكذا.

ولقد أكدت دراسة د. عبد الباسط عبد المعطى "التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى – دراسة فى استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية" على دور التعليم فى تدعيم الأيديولوجيا السائدة وتزييف الوعى*. ولقد أكد من خلال تحليله الكمى والكيفى لمقرر الصف السادس الابتدائى العام الدراسى ١٩٨٣/٨٢. أكد أن تلك المقررات تصور العلاقات الأساسية(١) فى المجتمع وتدعمها وتعمل على إعادة إنتاجها، فالحكم عسكرى، والمسيطر الرجل، والتوجيه السياسى نحو الانفتاح،

* وتعنى محاولة تزييف الوعى، وجعل التعليم مجالاً للوعى الزائف، إعادة إنتاج الأوضاع السائدة من خلال البرامج والمقررات التعليمية للتعبير عن مصالح المسيطرين، وتعميق أيديولوجيتهم، وتبرير واقع الخاضعين وإقناعهم بأن ذلك أمر طبيعى ولا مفر منه وليس فى صالحهم تغييره

(١) مرجع سابق، ص ص ٣٨٢، ٣٨٣.

والصديق الولايات المتحدة الأمريكية، والقيم الأساسية لـرأس المـال والمبـادرة الفردية، والمطلوب السلام والوئام، والرضا، والتراضى بين النـاس، ومـع هـذا فالوقوف عند ملامح هذا الوصف الكمى، لا تعبر عن جوهرا لمضمون والصـور التى أعطاها للأشخاص والقضايا والمواقف.

كما يعكس المضمون بشكل واضح اتجاهاً سـائداً يواكـب الأيـديولوجيا الرسمية، والخطاب السياسى ودور الحاكم الفرد وأهمية الطبقات المسيطرة وإعادة افتتاح قناة السويس والصلح والسلام مع العدو الإسرائيلى، والاستثمار وأهمية رأس المال ورجال الأعمال .. إلخ[١].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا كيف استطاعت المناهج والمقررات الدراسية أن تتضمن معارف وقيم ومفاهيم واتجاهات تعبر بجلاء واضح عـن أيـديولوجيا النظام السياسى خلال تلك الفترة. ومن هنا فإن آليات التبعية الداخلية، وهـى دور النخبة وأصحاب المصالح فى تحقيق مصالحهم الأيديولوجية، من خـلال تحقيـق مصالح ... بلدان المراكز.

ومن ثم نجحت السلطة الحاكمة فى استغلال التعليم الاستغلال الأمثل لنشر أيديولوجيا الانفتاح على مستوى الفكر والممارسة، من خلال المنـاهج الدراسـية، ونسبة الاستيعاب، ومن خلال الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة، ومـدارس اللغات، التى خلقت بدورها شرائح اجتماعية جديدة تدعم أفكـار الإنفتـاح فكـراً وممارسة.

وإن كان للتعليم والأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية دور كبير فـى تدعيم أيديولوجيا الانفتاح، فإن الدور الأكبر يتمثل فى وسائل الإعلام التى نجحـت فى نشر قيم الانفتاح الاستهلاكى، ومحاربة قيم المرحلة الناصرية.

---

(١) مرجع سابق، ص ٢٨٧.

■ وسائل الإعلام ونشر أيديولوجيا الانفتاح:

من الجدير بالذكر أن السلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية الطفيلية فى السبعينيات، قد عملت على إعادة ترتيب سلم القيم فى المجتمع المصرى بالشكل الذى يتلاءم مع مصالحها ومطامعها الاقتصادية، ولقد استعانت بوسائل وأساليب متنوعة فى تحقيق أهدافها، فاستعانت بوسائل الإعلام فى الهجوم علي أنساق القيم التى تشكلت فى المرحلة السابقة وإحلال عناصر جديدة محلها(١). فركزت على قيم "الفردية والصدفة دون إبراز للقيم الأصلية فى الثقافة الوطنية المصرية كالجماعية والتعاون والمبادأة .. إلخ"(٢). ولقد بدأت الحملة الإعلامية – بالصحف ثم الإذاعة والتليفزيون – فى الهجوم على الاشتراكية وعلى القطاع العام وعلى منجزات الفترة السابقة على الانفتاح. وفي الواقع أن الفساد الذى اكتنف شركات القطاع العام فى تلك المرحلة قد أعطى الفرصة لخصوم الاشتراكية للتشنيع بمساوئها ومساوئ قادتها، وأن هذه الأفكار قد وجدت الأرض الخصبة لاستزراعها فى تلك المرحلة من خلال العديد من الأفلام السينمائية التى جسدت أوجه الممارسات الاقتصادية الفاسدة(٣) التى اكتنفت مسيرة التجربة الاشتراكية، هذا فضلاً عن الأبحاث العلمية والكتب التى صورت فترة ما قبل الانفتاح بأنها أكثر فترات الكساد الاقتصادى والتدهور الاجتماعى التى مر بها المجتمع المصرى. وتكمن خطورة هذه الحملات الدعائية فى أنها استطاعت بالفعل أن تشكك أفراد المجتمع المصرى فى كثير من القيم

(١) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، الإعلام وتزييف الوعى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

(٣) محمد على مجمد البدوى، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

التى اكتسبوها خلال فترة حكم عبد الناصر، وقد زعزعت ثقة "الشباب" بأنفسهم وبأنساق القيم التى تتصل بالزهو والفخر الوطنى، والأكثر من ذلك أنها قد أفقدت أفراد المجتمع ثقتهم فى الدولة وفى الحكومة نفسها[1].

ولقد ساهمت وسائل الإعلام فى تدعيم الاتجاهات الاستهلاكية فى المجتمع المصرى لإنجاح سياسات الانفتاح الاقتصادى، فلم يقتصر الأمر على استيراد بعض ما كنا ننتجه، أو على تفضيل المنتج الأجنبى على نظير له ينتج فى مصر، بل تعدى الأمر ذلك إلى إدخال منتجات أجنبية لم تكن معروفة لدينا، وحث المصريين على استهلاكها، ودفعهم دفعاً لتقليد أنماط الاستهلاك الشائعة فى الدول الصناعية المتقدمة. وقد تكاتفت الشركات الدولية مع شركات "الاستثمار" وأجهزة الإعلان والدعاية من أجل إقناع المصريين بأن التقدم هو فى محاكاة الغرب الرأسمالى[2].

ولقد كان لوسائل الإعلام دور كبير فى محاربة القيم التى تم الترويج لها والتأكيد عليها فى مرحلة الستينيات، وفى غرس وتدعيم قيم الانفتاح الاقتصادى، فلقد أسهم الإعلام فى "تسطيح الوعى المجتمعى" وجعل بالتالى معظم طبقات المجتمع الخاضعة تسير فى فلك مرسوم ومحدد لها مسبقاً من قبل الدولة والسلطة، وخالياً من أى مضمون وتجسيد واقعى لمشكلات وهموم الحياة اليومية، وغافلاً لأدواره الأساسية الأخرى التى تتمثل فى الإسهام فى إحداث تنمية ثقافية لمعظم جماعات وطبقات المجتمع المصرى[3].

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٢١٦.

ولم تسهم وسائل الإعلام فى تسطيح الوعى المجتمعى فقط، بل أنها أسهمت أيضاً فى تعميق مظاهر التشوه الثقافى حيث انتشرت القيم الاستهلاكية الترفيهية، وتغيرت مستويات التقييم الشعبى، ومعايير الحكم على الفئات المختلفة المرتبطة بهذا التقييم. وعلى المستوى الأيديولوجى ظهر الدفاع قوياً عن الليبرالية المحافظة بين عناصر الصفوة الحاكمة، وإن كان هناك بعض الجماعات التى ترفع راياتها الأيديولوجية المضادة على استحياء[1].

ومن هنا استطاعت السلطة الحاكمة نشر أيديولوجيتها الليبرالية أو أيديولوجيا الانفتاح فى كل أجزاء البناء الثقافى والقيمى، مما ساعدها على خلق مناخ عام من الرضا أو فلنقل عدم الرفض لسياسات الانفتاح الاقتصادى على مستوى الممارسة الاقتصادية والسياسية.

(ج) أيديولوجيا الانفتاح وتغيير البناء السياسى:

لقد شهدت مرحلة السبعينيات تغييرات جوهرية فى البناء السياسى للمجتمع المصرى حيث تحول من نظام الحكم الشمولى ذو الحزب الواحد، إلى نظام ليبرالى قائم على التعددية الحزبية، ومن ثم شهد البناء السياسى فى السبعينيات تغييرات كثيرة فى شكل النظام السياسى، وإن لم يشهد تغييرات حقيقية فى جوهر السلطة ونظام الحكم.

فلقد عمل السادات بعد توليه السلطة على تغيير دفة الامور إلى اليمين، فلقد كان موقفه غامضا من الناصرية فى بداية حكمه، ثم تابع حركته بحذر، ولم يتصرف بقوة وثقة الا بعد حرب ١٩٧٣ فقط[2] حيث تحقق له كل ما أراده بنصر أكتوبر، حيث أعطاه دوره فى الحرب

---

(١) إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٤٦.

(2) Leonard Binder, The Falare of The Egyption Left inasian African Studies. Printed in Israel, 14. 1980. p.27.

شرعيته كقائد، كما أعطته القدرة على مواصلة دفع عملية السلام مع إسرائيل، ومن ثم خلق الاستقرار السياسى الذي كان يحتاجه لمواجهة الحصار الأجنبي، كما منحته أيضا الشعبية التى كان يحتاجها للتحول نحو الليبرالية[١] فتحول الاتحاد السوفيتى إلى مجرد اسم، وتم السماح بجود الاحزاب السياسية وأعيدت الحياة النيابة، وكانت البداية بالسماح لوجود ثلاث مجموعات فقط داخل الاتحاد الاشتراكى لتعبر عن " اليمين " و " الوسط " و " اليسار " ثم سمح لتلك التنظيمات الثلاثة بأن تتحول إلى أحزاب سياسية شرعية[٢] ولكن لم يحتمل النظام السياسى الحاكم فتح أبواب الديمقراطية بالشكل الذى حدث فى ١٩٧٦، وخاصة بعد مظاهرات ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ وزيارة السادات للقدس. وجاء برلمان ١٩٧٦، لعدم احتمال السادات وحزبه الحاكم وجود معارضه بمجلس الشعب، حتى فى انتخابات ١٩٧٩، كان هناك درجة عالية من التدخل الحكومى واستخدام وسائل العنف ضد المعارضة وكالمعتاد أوضحت نتائج الانتخابات اكتساح الحزب الوطنى الحاكم وحصوله على أكثر من ٩٠%[٣] من ثم لم تكن الديمقراطية فى تلك المرحلة سوى " ديمقراطية ذات أنياب " أكثر منها نيابية، وبالتالى تحقق نفس أغراض النظام السابق، ولكن فقط من خلال شكلية سيادة القانون[٤].

ولعل من أهم التغييرات التى أدخلت على البنية السياسية للمجتمع المصرى هى تدعيم وجود الجماعات الإسلامية بشتى السبل،

---

(1) OSAME Hamed, op.cit, p.3.

(٢) نزيه نصيف، النظام السياسى والإدارى فى مصر (١٩٥٢–١٩٩٧) فى سعد الدين ابراهيم وآخرون ، بيروت (د.ت) ، ص ١١٨.

(٣) أشرف حسين ، المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، مرجع سابق، ص ص ٤٠ ، ٤١.

(٤) جمال حمدان ، شخصية مصر ، مرجع سابق ، ص ٦٠٨.

وذلك نتيجة لتحول السادات إلى الولايات المتحدة بعد محادثات السلام إلى عمله على اسقاط اليسار المصرى بصورة تدريجية . فلجأ إلى كل الوسائل والسبل بما فيها الماركسية لتقويض الناصرية[١]. كما عمل على ايجاد قوة جديدة يواجه بها اليسار المصرى فتحالف مع الأخوان المسلمين وساعد على زيادة وجودهم وتغلغلهم فى المجتمع المصرى ليعاونوه فى القضاء على رموز النظام القديمة وفى الخلاص من الناصرية .

ولقد لعب رجال الدين الذين ينتمون إلى الجماعات الإسلامية الأولية دورا كبيرا فى حقبة السبعينات فلقد كان عشرات الآلاف من المواطنين يتجمعون حول المسجد الذى كان يخطب فيه الشيخ كشك المعارض الذى كان يفضح الرشوة والفساد[٢]. ولقد أدى زيادة دور الجماعات إلى لجوء السادات إلى اختلاق فتنه طائفية، غزتها إسرائيل بشتى السبل، ثم كان أن قام السادات بحركة اعتقالات واسعة لك من يخشاه، ولكن قام العديد من المثقفين بمواجهة تلك الفتنة الطائفية ولكن أدت سياسته الباطشة تجاه الفتنة الطائفية[٣]. وهجمته الشرسه على كل أعدائه بما فيهم الجماعات الإسلامية إلى اغتياله على يد أحد أفراد جماعة الجهاد .

ولقد اتضح التغيير فى التكوين العضوى للنخبة الحاكمة وذلك بهزيمة الجناح اليسارى فى النخبة لصالح الجناح اليمينى المتكون من روافد نخبة السلطة ونخبة رجال الأعمال والتجارة وهذا الأخير دعا

(1) Mohamed Sid –Ahmed, Cairo Report, The Egyptian Left The debacle, in Middle East Report, January – February , 1988, p.30.

(٢) أليكسى فاسيليف ، مصر والمصريون ، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٣) عاطف وصفى ، الثقافى والشخصية "الشخصية الوطنية المصرية" ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٦ ، ص ١٩٨.

بعض من حققوا حراكا صاعدا بفضل الانفتاح الاقتصادى من الأعمال الطفيلية أحيانا الفساد. كما تبين التغيير فى إطار عمل النخبة من الناحية المؤسسية بدفع الروافد المذكورة للتحول إلى التعددية السياسية المقيدة .وبروز جماعات المصالح لا سيما جماعات رجال الأعمال؛ لتمارس دورا ملموسا فى إطار النظام السياسى يفوق تأثير غيرها من الجماعات والأحزاب.. ومن ثم لم يكن غريبا أن يحدث التغيير فى التوجيهات الاجتماعية للنخبة (القيادة والحكومة ومجلس الشعب) نحو السياسات الخدمية، وميلها للحد من الدور الاجتماعي للدولة . وبدأ ذلك بتشجيع التعليم الخاص والمبادرات الخاصة في مجال التعليم لسد حاجة الأسواق العربية مع تشجيع التعليم الفني، وفصل العلاقة بين التعليم وسوق العمل استجابة لضغوط صندوق النقد الدولى[1].

ومن ثم فإن أكثر ما يميز التركيب " الاجتماعى - السياسى ونظام الحكم والسلطة فى السبعينات هو تظافرها وتعاونها مع الرأسمالية الطفيلية الجديدة التى ظهرت واستشرت بعد قرارات الانفتاح ومن اكثر ما يميز البناء " الاجتماعى - السياسى " فى تلك المرحلة من العلاقة الجدلية بين السلطة والثروة فنجد السلطة هى مصدر الحصول على الثروة ونجد السلطة تدعم موقف الرأسمالية الجديدة وتدافع عن الرأسمالية المحلية بشتى روافدها رغم مساوئ الانفتاح الاقتصادى وحنق الشعب المصرى عليه وعلى رموزه. ثم تغيير

(١) عبدالسلام نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر " ١٩٧٤ - ١٩٨٧" ، المجلة الإجتماعية القومية، مج ٣١،ع١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير ١٩٩٤، ص ٢٢٣.

الأوضاع قليلا مع نهاية السبعينات، فتحاول الرأسمالية بشتى روافدها - خاصة الرأسمالية الطفيلية - استغلال الثروة للوصول إلى السلطة(١).

ولقد استمرت سمة الاستبداد المطلق فى مرحلة السبعينات ، فلم تعرف مصر الديمقراطية الحقيقية وإنما سادت الديمقراطية الشكلية أو الإنيابية، كما أطلق عليها الحاكم. فلم تعرف مصر النظام الديمقراطى الحقيقى على الرغم من أنها عرفت التعددية الحزبية فى مرحلتين (١٩٢٣ - ١٩٧٧) إلى الوقت الراهن(٢). حيث غلب الاستبداد المطلق على الديمقراطية والحرية وغلبت الديمقراطية الإنيابية على الديمقراطية النيابية ، خاصة مع لجوء السلطة الحاكمة إلى مواجهة الاضطرابات والاعتصامات والاضطرابات الطلابية والعمالية قبل حرب ٧٣ بشتى السبل بدءاً من قمع المظاهرات وانتهاءً بالسجن والاعتقالات واستمرت فى ذلك النهج اثناء انتفاضة يناير ٧٧ ولم تجد بدا من استخدام القوة حتى مات ما يقرب من ٨٨ شخص تم القاء القبض على أكثر من الف شخص(٣).

ثم أدى تحالف السلطة الحاكمة مع الرأسمالية المحلية والرأسمالية الطفيلية - على وجه الخصوص - إلى قلب البناء السياسى بالكامل وامتد نفوذ ذلك التحالف ومحاولاته المستمرة للهيمنة على المجتمع المصرى فعمل على قلب البناء الطبقى رأسا على عقب وإلى فقدان الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة للكثير من المزايا التى

(١) نهلة ابراهيم محمد ، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص ص ١٧٣ - ١٧٤.

(2) Dirk J. Beottie, Prospects For Democratization in Egypt, in American Arab Affairs, No 36. (Spring 91), p.31.

(٣) نهلة ابراهيم محمد ، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص ١٧٥.

كانت قد حصلت عليها فى الستينيات كما أدى عودة الكثير من الحقوق والامتيازات للطبقات الرأسمالية التى عملت الثورة على تحجيمها فى الستينيات .

■ أهم التغيرات على المستوى السياسى* :

إذا حاولنا تحليل التغيرات التى طرأت على المستوى السياسى خاصة مستوى السلطة الحاكمة، فإننا نواجه باستمرار الحقيقة التى أشرنا إليها فى مرحلة ما قبل السبعينيات وهى استمرار الجوهر السياسى وتغير شكل النظام وأسلوبه فى التعبير عن الشكل الجديد .

* فنجد العلاقة الجدلية بين السلطة والثروة تتجسد بصورة واضحة فى السبعينيات، فنجد السلطة هى مصدر الحصول على الثروة ونجد السلطة تدعم موقف الرأسمالية الجديدة وتدافع عن الرأسمالية الطفيلية وتنشأ علاقات وصلات قوية بين السلطة الحاكمة وبين الرأسمالية المحلية بشتى روافدها رغم مساوىء الانفتاح الاقتصادى وحنق الشعب المصرى عليه وعلى رموزه . ثم تتغير الأوضاع قليلا مع نهاية السبعينيات، فتحاول الرأسمالية بشتى روافدها – خاصة الرأسمالية الطفيلية استغلال الثروة للوصول إلى السلطة.

* واذا كان أكثر ما ميز التركيب " الاجتماعى – السياسى " ونظم الحكم قبل السبعينيات هو ذلك التزاوج الواضح بين السلطة

* تم الرجوع لعدد من المراجع لصياغة هذه الجزئية منها:
- سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ؟! ، مرجع سابق.
- غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر، مرجع سابق.
- أحمد عبدالله ، الطلبة والسياسة فى مصر، مرجع سابق،
- نهلة إبراهيم محمد ، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق.

الحاكمة والسلطة البيروقراطية . خاصة بعد تضخم البرجوازية البيروقراطية وتحالفها مع الرأسمالية التقليدية بروافدها الزراعى والصناعي والتجارى . فإن اكثر ما يميز "التركيب الاجتماعى - السياسى" ونظام الحكم والسلطة هو تظافرها وتعاونها مع الرأسمالية الطفيلية الجديدة التى ظهرت واستشرت بعد قرارات الانفتاح الاقتصادى.

* لقد استمرت سمة الاستبداد المطلق فى مرحلة السبعينيات أيضا، فلم تجد السلطة الحاكمة بداً من مواجهة الاضطرابات والاعتصامات والاضطرابات الطلابية والعمالية قبل حرب ٧٣ بشتى السبل بدءاً من قمع المظاهرات وانتهاء بالسجن والاعتقالات، واستمرت فى ذلك النهج أثناء انتفاضة يناير٧٧، ولم تجد بُداً من استخدام القوة حتى مات ما يقرب من ٨٨ شخص، تم إلقاء القبض على أكثر من الف شخص.

* ولقد استمرت الديمقراطية فى السبعينات ديموقراطية شكلية أو ديمقراطية إنيابية كما أطلق عليها الحاكم . فلم تعرف مصر النظام الديمقراطى الحقيقى على الرغم من أنها عرفت التعددية الحزبية فى مرحلتين (١٩٢٣ - ١٩٥٣، ١٩٧٧ إلى الوقت الراهن) ولقد مثلت المرحلة الأخيرة التى تلت اعلان السادات لسياسات الانفتاح الاقتصادى وعزمه على مواصلة السير نحو التعددية الحزبية. وكانت البداية بالسماح بوجود ثلاث مجموعات فقط داخل الاتحاد الاشتراكى لتعبر عن "اليمين" و " الوسط " و " اليسار " ثم سمح لتلك التنظيمات الثلاثة بأن تتحول إلى أحزاب سياسية شرعية(١). ولكن لم يتحمل النظام السياسى الحاكم فتح أبواب الديمقراطية بالشكل الذى حدث فى ١٩٧٦، وخاصة

(١) نزية نصيف ، مرجع سابق، ص ١١٨.

بعد مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ وزيارة السادات للقدس . وجاء حل برلمان ١٩٧٦، لعدم احتمال السادات وحزبه الحاكم وجود معارضة بمجلس الشعب، حتى فى انتخابات ١٩٧٩، كان هناك درجة عالية من التدخل الحكومى واستخدام وسائل العنف ضد المعارضة، وكالمعتاد اوضحت نتائج الانتخابات اكتساح الحزب الوطنى الحاكم وحصوله على أكثر من ٩٠%[١]. ومن ثم لم تكن الديمقراطية فى تلك المرحلة سوى "ديموقراطية ذات أنياب" أكثر منها نيابية ، وبالتالى تحقق نفس أغراض النظام السابق، ولكن فقط من خلال شكلية سيادة القانون[٢].

* ولقد أدت تلك الديمقراطية الشكلية إلى إبعاد الشعب المصرى عن المشاركة السياسية الحقيقة، برغم وجود الأحزاب السياسية. فلم يكن لها جذور شعبية حقيقة وثم جاء رد فعل الشعب المصرى ممثلا فى انخفاض نسبة المشاركة السياسية فى التصويب فى انتخابات ١٩٧٦، ١٩٧٩ حتى انتهت تلك الحالة من التوتر السياسى بضربة سبتمبر ١٩٨١ التى واجه فيها السادات كل القوى السياسية الوفدية واليسارية والدينية (إسلامية ومسيحية)، والتى انتهت باغتياله على يد تنظيم الجهاد المسلح .

* ولقد كان موقف الشعب المصرى من السلطة الحاكمة والسلطة الإدارية التى عملت على تدعيم موقف الرأسمالية المحلية والعالمية والدفاع عن الرأسمالية الطفيلية بل ووصل الحال إلى حد التورط فى كثير من قضايا الرشوة والفساد فى السبعينيات. كان موقف

(١) أشرف حسين ، المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، فى فؤاد مرسى وآخرون، الانتخابات البرلمانية فى مصر درس انتخابات ١٩٧٧، ط١ ، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٤٠ ، ٤١.

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر، ج ٤ ، مرجع سابق، ص ٦٠٨.

الشعب المصرى على مستويين : الأول : تمثل فى صورة اضطرابات واعتصامات ومظاهرات الطلبة والعمال . والثانى : انتفاضة وثورة عارمة من الاسكندرية إلى أسوان وجهت ضد كل رموز التدخل الأجنبى وضد كل رموز الثروة والسلطة . هذا على مستوى الفعل الإيجابى، أما على مستوى الفعل السلبى أو المشاركة السلبية ، فتمثلت فى انخفاض نسبة المشاركة السياسية فى الانتخابات ، وفى عدم خروج الشعب المصرى لتوديع جثمان السادات وعدم جزعه لاغتيال الرئيس على أيدى تنظيم الجهاد الاسلامى .

* وإذا كانت ثوابت نظام الحكم فى المجتمع المصرى تمثلت بدايةً فى الثروة والسلطة والتداخل بل والتشابك الواضح بين السلطة الحاكمة وروافد الرأسمالية المحلية والعالمية ، واستمرار نمط الحكم السلطوى الاستبدادى والدولة البوليسية، والتخفى وراء واجهة الديمقراطية الإنيابية ، وإقصاء الشعب المصرى عن المشاركة السياسية الحقيقة . فإن التغيرات التى طرأت على النظام الحاكم فى مصر كانت فى مجملها تغيرات فى شكل النظام الحاكم وما يستتبع ذلك من تغيرات أيديولوجية وفكرية .

* ولقد اتضح التغير فى التكوين العضوى للنخبة الحاكمة وذلك بهزيمة الجناح اليسارى فى النخبة لصالح الجناح اليمينى المتكون من روافد نخبة السلطة ونخبة رجال الأعمال والتجار ، وهذا الأخير دعا بعض من حققوا حراكا صاعدا بفعل الانفتاح الاقتصادى من الاعمال الطفيلية وأحيانا الفساد . كما تبين التغير فى إطار عمل النخبة من الناحية المؤسسية بدفع الروافد المذكورة للتحول إلى التعددية السياسية المقيدة ، وبروز جماعات المصالح ، لا سيما جماعات رجال الأعمال ، تمارس دوراً ملموسا فى إطار النظام السياسى يفوق تأثير غيرها من

الجماعات والأحزاب . ومن ثم لم يكن غريبا أن يحدث التغيير في التوجهات الاجتماعية للنخبة (القيادة والحكومة ومجلس الشعب) نحو السياسات الخدمية ، وميلها للحد من الدور الاجتماعي للدولة . وبدأ ذلك بتشجيع التعليم الخاص . والمبادرات الخاصة فى مجال التعليم بل وتوجيه التعليم لسد حاجة الأسواق العربية مع تشجيع التعليم الفنى ، وفصل العلاقة بين التعليم وسوق العمل استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي..

*-فلقد عمل السادات بعد توليه الرئاسة على تغيير دفة الأمور إلى اليمين فلقد كان موقفه غامضا من الناصرية في بداية حكمه، ثم تابع حركته بحذر ولم يتصرف بقوة وثقة إلا بعد حرب ١٩٧٣ فقط فتحول الاتحاد السوفيتى إلى مجرد اسم ، وتم السماح بوجود الأحزاب السياسية وأعيدت الحياة النيابية وأدى تحوله إلى الولايات المتحدة بعد محادثات السلام ، إلى عمله على إسقاط اليسار المصرى بصورة تدريجية فلجأ إلى كل الوسائل والسبل بما فيها الماركسية لتقويض الناصرية. ما عمل على ايجاده قوة جديدة يواجه بها اليسار المصرى فتحالف مع الإخوان المسلمين وساعد على زيادة وجودهم وتغلغلهم فى المجتمع المصرى ليعاونوه فى القضاء على رموز النظام القديم وفى الخلاص من الناصرية وانتهى حكمه باغتياله على يد القوة السياسية الجديدة التى ذرعها بنفسه فى المجتمع المصرى[1].

ومن ثم يتضح أن السلطة الحاكمة فى السبعينيات لازالت تتسم بكونها القوة الأساسية وراء تغيير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، كما كان ذلك عهدها دائما فى كل العصور.

---

(1) Stephen Hubbelle, An Eye For am Eye, in Mel, No. 446, (19 Marsh 1993) , p.11.

ثالثا : التميع الايديولوجى فى ظل سيطرة القطب الواحد

أ - طبيعة ايديولوجيا الثمانيات والتسعينات

أن الايديولوجيا الليبرالية التى دعمتها السلطة الحاكمة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين بصورة تدريجية من الإنفتاح الإنتاجى إلى الاصلاح الاقتصادى، ثم الخصخصة وحوار الحضارات . لم تلبث ان تخرج عن دائرة ايديولوجيا التبعية التى استمرت فى السبعينيات وإن كانت استفادت من اخطاء الناصرية ، والانفتاح الاقتصادى فرفعت شعار الليبرالية والديمقراطية ومراعاة مصالح محدودى الدخل جنبا إلى جنب مع طرح شعارات الخصخصة والتحول إلى رأسمالية السوق ورفع الدعم ، وبيع القطاع العام ومواجهة القضايا الداخلية والخارجية .

ولقد اتسمت أيديولوجيا التسعينات بانحيازها للطبقات الرأسمالية، وتذليل كل الصعاب أمام الاستثمار المحلى والعربى والأجنبى، وفى الوقت الذى استمرت فيه فى التخلى عن مسئولياتها تجاه الطبقات الوسطى والفقيرة، ولم تحاول رفع الأعباء الملقاة على عاتقهم حيث زادت الخصخصة فى مجالات التعليم والعمل والصحة . وان كانت حافظت دوما على عدم حدوث انهيار فى مستوى المعيشة "فلقد كان مبارك شديد الاهتمام بأثر أى زيادة فى الأسعار أو تعطيل أو قطع زيادات الاجور " العلاوت " على الشعب فكان دائما ما يضع نصب عينية ثورة الجوع تحسبا من أن يتسبب رفع الأسعار فى قيام حرب أهلية. فأيديولوجيا الانفتاح الإنتاجى - إن جاز التعبير- حرصت دوما على الا تقطع الشعرة التى تربط الإنسان المصرى بحاكمة ، وعرفت كيف تمنع ثورته من القيام وكيف تدعم صبره ، وكيف تشغله فى هموم حياته اليومية.

ولقد حاولت السلطة الحاكمة الاستعانة بنفس الآليات التى لجأت إليها السلطة الحاكمة فى الستينيات والسبعينيات لنشر أيديولوجيا الانفتاح الإنتاجى أو الأيدولوجيا الرأسمالية، فاستعانت بالتعليم ووسائل الإعلام فى التنشئة السياسية، وإن كانت ووجهت بضعف قدرة الأحزاب السياسية – على الرغم من كثرتها – فى النزول للشارع السياسى المصرى، مما انعكس فى صورة ضعف المشاركة السياسية. كما واجهت السلطة الحاكمة عقبتان رئيسيتان أيضاً وهما، أولاً: سيطرة الجماعات الإسلامية على عملية التنشئة السياسية فى الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، فعملت على تقويضها بضم المساجد الأهلية لوزارة الأوقاف، وعملت على إقصائه عن الانتخابات النقابية ومن الاتحادات النقابية ومن الاتحادات الطلابية بشتى السبل حتى "تصاعدت المواجهة المسلحة بين رجال الأمن المصرى وبين مقاتلى الجماعات الإسلامية مع بداية التسعينيات، وأخذت صورة الثأر للقتلى من الجانبين. وأصبحت هناك مطاردة دائمة لأعضاء الجماعة الإسلامية المشتبه فيهم وللتنظيمات التى أصبحت مسئولة عن الحوادث اليومية فى الإسماعيلية وأجزاء من القاهرة وصعيد مصر[1]. ولقد استطاعت السلطة الحاكمة السيطرة على نشاط تلك الجماعات إلى حد كبير بنهاية التسعينيات.

أما ثانى العقبات التى واجهت السلطة الحاكمة فى تلك الحقبة، فكانت ثورة المعلومات والاتصالات. فلم تجد بداً من خلق مناخ من الديمقراطية – حتى ولو كانت مجرد ديمقراطية الكلمة – وعملت على استغلال وسائل الإعلام الاستغلال الأمثل خاصة فى ظل وجود القنوات الفضائية ، وساعدت على إنشاء القمر الفضائى المصرى "النايل سات"،

(1) Ibid, P. 11.

كما استغلت الدراما التليفزيونية لطرح القضايا أو لحل المشكلات التى تواجهها خاصة فى شهر رمضان الذى يمثل أعلى معدل مشاهدة.

(ب) آليات السلطة الحاكمة لنشر أيديولوجيا التسعينيات:

وسوف نحاول مناقشة آليات السلطة الحاكمة فى نشر أيديولوجيتها فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فى الصفحات القليلة القادمة.

■ نظام التعليم ونشر الأيديولوجيا الرأسمالية:

لم يكن التعليم غائباً أبداً عن توجهات النظام السياسى وأيديولوجيته طوال الفترة المشار إليها، بل كان حاضراً فى عمق وعى النظام السياسى، على اعتبار أنه أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية والتى تسير بواسطة الأيديولوجيا، وعلى اعتبار أنه موضوع كل أسرة مصرية، تنشغل به و تتفاعل... معه. ومن ثم استمرت فى سيناريوهات تطوير التعليم فى الثمانينات التسعينيات، وكان من بينها الورقة التى صدرت عام ١٩٨٥ بشأن "السياسة التعليمية فى مصر"، ثم الورقة الى صدرت حول "استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، يوليو ١٩٨٧" التى كانت أكثر هذه الرؤى شجاعة وكشفاً للمستور، حيال تحويل التعليم كسلعة ورفع الدعم عنه، وذلك تنفيذا لنصائح وتوجيهات البنك والصندوق الدوليين. وتعبيراً عن تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إنها الورقة التى انسجمت مع بنية النظام السياسى الرأسمالى، ودورانه فى فلك التبعية للنظام الرأسمالى العالمى.

ولقد جاء فى ص ١٨ من تلك الورقة أن المبادئ الأساسية الموجهة لحركة التعليم فى مصر تتلخص فى التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج. ومن الواضح أن كل الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتطوير التعليم ورسم معالم سياساته، تكاد تكون متشابهة، بل

اننا نجد أن نفس العبارات تتكرر رغم التباعد الزمنى - إلى حد ما - بينهما، وتصدرت قضية "ديمقراطية التعليم ونشر التعليم وتحقيق الاستيعاب" أهم بنود تلك السياسات. ومع ذلك فإن واقع النظام التعليمى جاء مخالفاً لما جاء فى تلك السياسات المطروحة. فديمقراطية التعليم مجرد شعار خالى من المضمون حيث تحاول استراتيجية التعليم فى (يوليو ١٩٨٧) مثلاً للتأكيد على أن المجانية هى سبب عدم وصول الخدمة التعليمية إلى مستحقيها الحقيقين كمدخل للإجهاز عليها نهائياً، بعد أن تم التخديم على تلك التوجهات الأيديولوجية إعلامياً بشكل جيد. كما لعبت ظاهرة الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة والتعليم الأجنبى، دوراً كبيراً فى سحق شعار ديمقراطية التعليم. فالقادرين مادياً وحدهم هم القادرين على تعليم أبنائهم ودفعهم على مراحل التعليم المختلفة. أما غير القادرين فسوف تقهرهم الظروف ويشل العجز حركتهم[1] حتى أنها كانت سبباً وراء انتشار ظاهرة التسرب من التعليم وتفاقم أزمة عدم الاستيعاب.

وأخيراً: يمكن القول أن السياسات التعليمية فى تلك الحقبة كانت ترجمة لرغبات المؤسسات الدولية المانحة للمعونة، وتعتمد فى تنفيذها على الخبراء الأمريكيين صراحة، ونفر قليل من المصريين يؤمنون بتلك السياسة، وتوجهاتها الأيديولوجية ومن هنا فإن تلك السياسة تعبر بجلاء واضح عن أزمة النظام السياسى، وعن الدور الوحيد الذى يحاول أن يكرسه، وهو غياب دور الدولة الفاعل فى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ولا سيما الفقراء والمعدمين منهم. ولعل أهم تلك الملاحظات النقدية حول السياسة التعليمية الأخيرة تتجلى فى اعتمادها على الخبرة الأجنبية الأمريكية تحديداً، وفى إغفالها لمصالح قطاعات

(١) شبل بدران، التربية والنظام السياسى الجديد، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧ - ٢٤٤.

عريضة من الشعب المصرى، ومن هنا فهى سياسة تعليمية طبقية فى جوهرها، سياسة تدعم التبعية للغرب، فلقد أبرمت مصر اتفاقاً مع أمريكا لتنفيذ برنامج المعونة الأمريكية عام ١٩٨٨، تقدم فيه "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" إلى وزارة التربية والتعليم المصرية منحة لا ترد قيمتها ٥٧ مليون دولار، لتطوير البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، ولقد استطاع المركز الجديد بهذه الدولارات أن يغرى العديد من الباحثين(١) بالمركز القومى للبحوث التربوية وانتدابهم للعمل فيه، وكذلك انضم إليه العديد من خبراء التربية ورجالاتها فى مصر الذين ارتبطت مصالحهم الفكرية والاقتصادية بهذا المركز وبتلك التوجهات الجديدة والانفتاح على أمريكا. وتم تجييش عناوين الكتب ببعض الأسماء المصرية، سواء المعاونة، أو وضعهم كمستشارين تربويين، مقابل حفنة من الدولارات(٢).

ومن ثم يتضح أن سياسة التعليم فى مصر كانت فى نهاية القرن العشرين تعبيراً عن أيديولوجيا السلطة الحاكة الليبرالية الديمقراطية المظهر، التابعة للغرب الأمريكى فى الجوهر.

■ وسائل الإعلام ونشر أيديولوجيا السلطة فى ظل آليات العولمة:

لقد أدركت السلطة الحاكمة خطورة دور وسائل الإعلام المختلفة فى نشر أفكارها وأيديولوجيتها واستخدمتها بصورة كبيرة فى الثمانينيات والتسعينيات – تماماً كما استخدمها ناصر والسادات من قبل مع اختلاف أيديولوجيتها – ولكنها استطاعت تحقيق نجاح أكبر فى استخدام تلك الوسائل، نظراً لعدة عوامل يأتى على رأسها:

---

(١) مرجع سابق، ص ص ٢٥٥ – ٢٦٩.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٨٩.

- التقدم التكنولوجى الكبير الذى حدث فى وسائل الاتصال ودخول القنوات المحلية والقنوات الفضائية، ثم النايل سات، وشبكات الإنترنت وثورة الاتصالات والمعلومات التى دخلت مصر فى دائرتها مع نهاية التسعينيات وبداية القرن الحادى والعشرين.

- ويأتى طبيعة تكوين الصفوة المثقفة على رأس العوامل التى ساعدت على سهولة نشر أو بالأحرى سهولة بث أيديولوجيا الصفوة الحاكمة، فكما رأينا – فى مرحلة السبعينيات – تحول الكثير من رموز الصفوة الثقافية من الإيمان بالاشتراكية والتغنى بأمجادها إلى أبواق لأيديولوجيا الانفتاح، وسرعان ما تحولوا إلى مهاجمة سياسات الانفتاح الاقتصادى، مع بدء إعلان سياسات الإصلاح الاقتصادى، وإطلاق شعارات الصحوة الكبرى فى بداية الثمانينات.

- ولقد اتسمت رؤى الكثير من المثقفين فى تلك المرحلة بالتميع الأيديولوجى خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكى مع سقوط الاتحاد السوفيتى وسيطرة الأحادية القطبية، حيث أصبحت مجرد مرددة لما يستجد على الساحة من قضايا ورؤىً، فتارة تدافع عن الوحدة الوطنية، وتارة تدافع عن بيع القطاع العام، وتارة أخرى تمجد فى إيجابيات الخصخصة، وتارة تدافع عن العولمة، وحوار الحضارات، وتارة أخرى تحمل لواء الدفاع عن الهوية وحماية المنتج المحلى*.

---

* لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، أنظر:
- حسن حنفى، قضايا معاصر (١) فى فكرنا المعاصر، بيروت، دار التنوير للطبع والنشر، ١٩٨١.
- غالى شكرى، المثقفون والسلطة، القاهرة، دار إخبار اليوم، ١٩٩٠.
- جلال أمين، ماذا حدث للمصرين؟! "تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥، فى سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

- ويرجع ذلك فى الأساس إلى طبيعة الأيديولوجيا السائدة فى الفترة الراهنة التى يغلب عليها منطق الحلول الجزئية للمشكلات التى تفرض نفسها على الساحة الفكرية والواقعية، فمثلاً عندما يطلق الغرب مقولة حماية الأقليات، وضرورة حماية أقباط مصر. تنبرى المقالات والأبحاث والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، تدافع عن الوحدة الوطنية. وعندما يطلق الغرب فكرة العولمة وصراع الحضارات، يظهر سيل من الأبحاث والمقالات والبرامج التى تحاول شرح وتفنيد وربما نقد العولمة، وحفاظاً على مبدأ السلام الذى تدعمه السلطة الحاكمة، تنطلق كل وسائل الإعلام لتدافع عن فكرة حوار الحضارات. وعندما هوجم الإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، انبرت الأقلام والأصوات والرؤى لتدافع عن براءة الإسلام وكراهيته للإرهاب.

وهكذا تعد وسائل الإعلام بشتى روافدها بوقاً للسلطة من ناحية، وبوقاً للغرب الأمريكى من ناحية أخرى – فالإعلام المصرى – شأنه شأن غيره – من وسائل الإعلام فى العالم الثالث واقع لا محالة تحت دائرة التبعية الإعلامية للغرب بصفة عامة وللغرب الأمريكى بصفة خاصة.

ولتوضيح تلك القضية نحللها إلى أجزائها ليزول الغموض الظاهرى فيها، فأولاً: تعد وسائل الإعلام فى مصر بوقاً للسلطة الحاكمة من جهة وبوقاً للطبقة المسيطرة من جهة أخرى. ويؤكد على ذلك ما توصل إليه نتائج دراسة "د. طه عبد العاطى مصطفى نجم" من أن الطبقة المسيطرة والنظام الحاكم يتحكمون فى المفكرين والقائمين على تحرير الصحف، والمتحكمين فى إدارة الإذاعة ولتليفزيون باعتبارهم منتجين لأفكارهم. خاصة وأن هؤلاء المفكرين يحاولون باستمرار

رضاء النظام الحاكم والسعى دائماً إلى تنفيذ مخططات السلطة السياسية، عملاً على الحفاظ على وضع السلطة(1). كما عملت على الحفاظ على مصالح الطبقة الرأسمالية الجديدة من خلال "غرس مبادئ الفردية، وهدم القيم الجماعية، وجاء ذلك من خلال حصول الريف المصرى على نسبة ضئيلة من الاهتمام بالرغم من اتساع المساحة السكانية فى مصر من أبناء الريف. وحاولت الصحافة أيضاً تزييف الوعى الاجتماعى لأبناء الطبقة العاملة، وأتى ذلك من خلال تصدر قضيتى تماسك الجبهة الداخلية، وتطوير القوانين واللوائح مقدمة القضايا الاجتماعية، حيث جاء التأكيد على هاتين القضيتين بصورة غير عادية فى صورة مانشيتات وعناوين تحاول كسب الرأى العام، وعطف الجماهير تجاه السلطة الحاكمة، ومحاولة إقناعهم بضرورة الاستكانة والاستجابة لأوامر السلطة السياسية، وأن الخطر الداهم الذى يحيطهم يأتى دائماً من الخارج(2).

ومن ثم يتضح انفصال الوحدة الأيديولوجية بين المثقفين والجماهير. ويمكن تفسير ذلك فى أن هؤلاء الكتاب والإعلاميين سخروا أقلامهم وأصواتهم للدفاع عن التنظيمات الاجتماعية، والعمل على تأييدها. أما نقدها فجاءت نسبته منخفضة جداً. ومن هنا تعاظم دور وسائل الإعلام فى نشر أيديولوجيا السلطة الحاكمة وفى تزييف الوعى، فأصبح الإنسان المصرى أحادى البعد فى كل ما تمليه عليه وسائل الإعلام الحديثة. فعندما تقرأ الصحف القومية، فيكاد يكون مضمون ما نشر بها نسخة واحدة. ويؤكد مضمون هذه المادة المنشورة ما تبثه

(1) طه عبد العاطى مصطفى نجم، الصحافة المصرية وتشكيل الوعى الاجتماعى: دراسة فى تحليل المضمون، مرجع سابق، ص ص ٣٣٣، ٣٣٤.

(2) المرجع السابق، ص ٣٣٥.

الإذاعة والتليفزيون من معلومات فليس هناك خلاف أو تمييز بين ما تنشره الصحف أو ما تبثه وسائل الإعلام الأخرى. ومن هنا يتكون لدى المواطن العادى وجهة نظر وحيدة، لا تسمح له بالمقارنة والتمييز، أو التحقق من صدق المعلومات. ومن خلال هذه الحقائق، استغلت أحادية البعد لدى القارئ المصرى وزودته بمعلومات لا يستطيع تكون وعى اجتماعى نقدى تجاهها. ومن ثم فلقد مارست وسائل الإعلام المصرية أكبر عمليات تزييف وعى جماهيرها(١).

وعلى الرغم من سيطرة السلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية المسيطرة، فى وسائل الإعلام، إلا أنها سمحت بقدر كبير من الحرية، خاصة حرية الكلمة فى الصحافة حتى أن بعض الكتاب، وبعض الصور الكاريكاتيرية، أطلقت على الحرية الممنوحة للصحافة بأنها حرية الكلمة فى ظل ديكتاتورية القرار. وحظيت بعض الأعمال الدرامية والسينمائية بقسط من الحرية وعبرت عن وجهات نظرها النقدية، صراحة أو رمزاً، ويأتى على قائمة تلك الأعمال الدرامية سينما "عاطف الطيب" على وجه التحديد معبرة وناقدة فى نفس الوقت عن الواقع الاجتماعى والسياسى فكانت أفلام "ضد الحكومة"، "الهروب"، "دماء على الأسفلت" تشريحاً دقيقاً للواقع الاجتماعى ولما استشرى فيه من فساد سياسى واقتصادى واجتماعى. كما تجئ أعمال عادل إمام السينمائية كأفلام "المنسى"، و"طيور الظلام"، و"رسالة إلى الوالى" على قمة تلك القائمة أيضاً. وتأتى مسرحيات "وجهة نظر"، و"ماما أمريكا" على قمة قائمة الأعمال المسرحية النقدية فى الفترة الراهنة.

ولكن تلك الحرية الممنوحة لبعض وسائل الإعلام لا ينفى حرمان وسائل الإعلام الأخرى – كالإذاعة والتليفزيون والأعمال

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٨.

الدرامية التليفزيونية على وجه الخصوص - من تلك الحرية الممنوحة للصحافة؛ وخير دليل على ذلك ما حدث من حذف للكثير من المشاهد الناقدة لسياسات عبد الناصر والسادات فى "ليالى الحلمية" للكاتب "أنور عكاشة" فلقد طلبوا منه حذف المشاهد التى ذكر فيها أن ناصر كان حوله مجموعة من المقربين الذين حجبوه عن الناس فى الشارع المصرى، وبنوا حوله جداراً أعلى من سد أسوان حتى لا يصل إليه أحد يخبره بحقيقة ما يحدث، ودعموا لديه عدم الثقة فى الناس وفى الشارع المصرى الذين طالما أحبوه وأخلصوا له. كما اعترض الرقباء أيضاً على المشاهد التى توجه النقد لسياسة الرئيس السادات، وطلبوا من عكاشة وضع رد فعل أكثر توازناً من بعض الشخصيات تجاه زيارة السادات لإسرائيل فى عام ١٩٧٧. الأكثر من ذلك أنهم طلبوا منه أن يضيف مشاهد توضح فرحة الناس بتلك الزيارة، ولكنه رفض هذا الاقتراح. كما طلبوا منه أن يلغى مشهد الحوار الذى دار فى الجامع حول الدين ودور الأصوليين، حيث أنهم لا يريدون مناقشة ذلك الأمر فى التليفزيون(١).

ومن ثم يتضح مدى تدخل الرقباء فى توجيه العمل الدرامى التليفزيونى الذى يعرض فى رمضان على وجه الخصوص حيث يحظى بأعلى نسبة مشاهدة. ولكن لا يقف ذلك التدخل عند مجرد منع أى نقد يوجه للسلطة الحاكمة الحالية أو السابقة، ولكنه يمتد ليشتمل توجيه خط سير الأعمال الدرامية، وإنتاج أعمال درامية للرد على قضايا مطروحة فى الواقع الاجتماعى، أو لتدعيم فكرة معينة تريد السلطة الحاكمة والطبقة المسيطرة نشرها فى البناء الاجتماعى.

(1) Lila Abu – Lughod, op. cit., p. 197.

ويؤكد ذلك ملاحظات الباحثة - فلقد صرح وزير الإعلام في رمضان من عام ٢٠٠٠م أن الرئيس حسنى مبارك طلب منه ضرورة إعداد مسلسل تليفزيونى عن الوحدة الوطنية بين شقى الأمة المسلم والقبطى فى شهر رمضان، ليرد على الدعوى التى روجت لها الأقلية القبطية المصرية فى المهجر الأمريكى والتى دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بدعوى حماية الأقليات. ولقد طلب وزير الإعلام بدوره من المؤلف والسيناريست وحيد حامد كتابة هذا المسلسل، فكان مسلسل "أوان الورد".

وما يؤكد صدق قضية استغلال الدراما التليفزيونية في نشر أيديولوجيا السلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية المسيطرة. هذا السيل من الأعمال الدرامية التى تدافع عن الطبقة الرأسمالية قبل الثورة مثل "هوانم جاردن سيتى"؛ والأعمال الدرامية التى تدافع عن وجود الأجانب فى مصر ودورهم فى الكفاح الوطنى قبل الثورة مثل "الشارع الجديد"، و"الرايا البيضاء"، و"حوارى وقصور" عن قصة حياة سعد زغلول. كما تنتشر فى الدراما التليفزيونية قضية الحفاظ على الحدود الطبقية، وعدم السماح بالحراك الطبقى، أو حتى بزواج أفراد ينتمون للطبقات الفقيرة من أفراد ينتمون للطبقات الرأسمالية، إلا عن طريق جواز المرور الوحيد وهو الحصول على الثورة، ويتضح ذلك مثلاً في مسلسل "بدارة".

ولقد حاولت الدراما التليفزيونية فى الأعوام القليلة السابقة التركيز على مرحلة ما قبل ثورة يوليو وعلى الأعمال التاريخية بالمقارنة بالأعمال الدرامية التى تناقش الواقع المعاش، التى تقل جداً بالنسبة لمثيلاتها من الأعمال التاريخية، كما يندر أن يوجد عمل درامى ناقد للسلطة الحاكمة الآن، أو للطبقة الرأسمالية الراهنة.

ولقد ركزت الدراما التليفزيونية فى الثمانينيات والتسعينيات على الانفتاح وآثاره واعتبرته السبب الأساسى وراء كل ما يعانى منه الشباب من البطالة والإرهاب والمخدرات والتضخم، ولقد اشتركت العمال الدرامية التى تناولت تلك القضية مثل "الراية البيضاء – ليالى الحلمية – المرشدى عنتر – النوة – طعم الأيام" فى معالجة أثار الانفتاح الاقتصادى إلا ان كلاً منها ركز على جزئية معينة باختلاف وجهات نظر كتابها، ولكنهم اتفقوا على التركيز على دور الطبقات الطفيلية الجديدة وفى إيجاد الكثير من صور الفساد فى المجتمع المصرى".

ومن ثم فسبب ما نعانى منه من مشكلات يكمن فى سياسات سابقة لم يكن للنظام لحالى يد فيها، وبالتالى فليس هناك ضرورة للبحث عن أى أسباب أخرى راهنة. وبالتدريج تحولت الدراما المصرية إلى تقديم قيم الطبقة الرأسمالية الجديدة فظهرت الشخصيات الأساسية فى معظم الأعمال الدرامية التليفزيونية تجسد شخصية رجل الأعمال الثرى، وأصبحت حياة الطبقات العليا والشرائح العليا فى المجتمع المصرى هى النموذج الأكثر تكراراً فى الأعمال الدرامية التليفزيونية وقلت نسبة الأعمال وجود أعمال درامية تجسد واقع الحياة اليومية الريفية بكل مشكلاتها "فبينما كانت تعالج الدراما التليفزيونية فى الستينات مشاكل الإقطاع والثورة وقوانين الإصلاح الزراعى، مهدت فى السبعينات للانفتاح الاقتصادى"[1]. وساعدت فى الثمانينات على الحفاظ على استقرار النظام وسلب أسباب أى نقد أو صراع بإقرار أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان.

---

(١) سهى محمود محمد عبدالرحيم، الدراما التليفزيونية وعلاقتها بسياسات الانفتاح الاقتصاديى فى مصر، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية – شعبة الاتصال والإعلام. كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ٢١١ ، ٢١٢.

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام فى مصر قد دعمت التبعية الثقافية والاغتراب الثقافى من خلال تبعيتها للإعلام الغربى والأمريكى - على وجه الخصوص - "بوصفها إحدى دول العالم الثالث" ويعانى النظام الإعلامى من تبعيه مدخلات ومخرجات النظام - وعلى مستويات عدة - للدول الصناعية المتقدمة والشركات العملاقة متعددة الجنسية التى تعمل فى مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. فالتكنولوجيا المستخدمة فى النظام الإعلامى العربى تشترى من الخارج، والمضامين الاعلامية والترفيهية تستورد من الخارج دون مراعاة للثقافة المجتمعية المحلية"(١). حيث تؤكد الدراسات أن غالبية الدول النامية التى توجد بها محطات تليفزيونية تستورد ما لا يقل عن نصف البرامج التى تعرضها، وأن ٧٥% من جملة الواردات العالمية من البرامج التليفزيونية تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الدول التى تحتكر تصدير المواد التليفزيونية هى على التوالى الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية، ويلاحظ ان الدول الثلاث الأولى تحتكر أيضاً مصادر الأنباء الدولية. وتكاد تنفرد ثلاث وكالات انباء غربية بالسيطرة على حركة تدفق الأخبار الدولية(٢): وهى وكالة رويتر البريطانية، ووكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة أسوشيتد برس الأمريكية، ولكل وكالة منها مكاتب فى أكثر من مائة وخمسين دولة، تستخدم عدة آلاف من المراسلين والمحررين والموظفين وتبث الأخبار على مدار الأربع والعشرين ساعة إلى عشرات من الوكالات الوطنية وإلى المئات من الصحف ومحطات الراديو والتليفزيون ولم تعد تكتفى

(١) محمد شومان ، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامى العربى، فى مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٢٨، ع٢ ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٥٢.

(٢) السيد يسن وآخرون ، العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت، ١٩٩٨، ص ٦٥.

بالأخبار المكتوبة ، وإنما أضافت إليها الصوت والصورة لمواكبة عصر تكنولوجيا الوسائط المتعددة[١].

ومن ثم فإن أبرز مظاهر العولمة على الصعيد الإعلامى تتمثل فى زيادة عمليات التدفق الإعلامى عبر الحدود الوطنية للدول، وهو تدفق تقف خلفه شركات وشبكات إعلامية عملاقة قادرة على الوصول بالبث إلى أية منطقة فى العالم. ونظراً للدور الكبير الذى تقوم به شبكة CNN فى هذا المجال، فقد ذكر الدكتور "بطرس غالى" الأمين العام السابق للأمم المتحدة فى إحدى المناسبات بأن الـ CNN هى العضو السادس عشر فى مجلس الأمن. وتكفى الإشارة هنا إلى الإمكانيات التى تتيحها شبكة "الإنترنت" بشأن إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات وإجراء الحوارات حول العالم .. إلخ. وهو ما حدا بالبعض إلى وصف المجتمع فى الوقت الراهن بأنه مجتمع المعلومات[٢].ومن ثم يقوم الغرب بتحديد أخبار العالم وتحريفها واستبعاد قيم العالم الثالث غير الغربية منها، وهذا يعنى بأنه يتم فرض قيم الغرب ويتم عرض صور التطور الثقافى لدول العالم الثالث من خلال عيون الغرب واختياراتهم (وغربلتهم للأخبار). وتقوم وسائل الإعلام الغربية بنقل معالجة محرفة وسلبية للعالم الثالث والتى تنتقل إلى دول العالم الثالث نفسها نظراً لاعتمادها بشكل رئيسى على وكالات الأنباء الغربية[٣].

---

(١) التقرير السنوى للمجلس العلى للثقافة ، القاهرة، ١٩٩٨ – ١٩٩٩، ص ٧٥.

(٢) محمد شومان، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٣) صالح أبو أصبع، الهيمنة الثقافية وحقوق الاتصال فى أفريقيا فى عصر الإعلام الإلكترونى، فى مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، ع٨٧، إبريل/ يونية ١٩٩٧، ص ٦٥.

ولقد عانى الإعلام المصرى أيضاً من التبعية الإعلامية خاصة مع تعاظم هيمنة النظام الإعلامى العولمى الجديد، القائم على هيمنة قطب واحد من ناحية، وتبعية كافة الدول لهذا القطب من ناحية ثانية. فلابد أن نعترف بأنه على الرغم من التطور الكبير الذى بلغه الإعلام المصرى، إلا أن قدرته على منافسة وسائل الإعلام الكبرى فى العالم، وخاصة وسائل الإعلام الغربية، لا تزال محدودة على المستوى الدولى، فهذه الوسائل بما تملكه من إمكانات وكوادر بشرية مدربة وقدرات تأثيرية، تكاد تنفرد بالساحة الدولية، تقدم لها ما تشاء من معلومات وأفكار قد تخالف الواقع الذى يعيشه المجتمع المصرى، وقد تعمل على تشويه هذا الواقع عن طريق المبالغة وتضخيم السلبيات وبتر الحقائق، والتعتيم المعتمد على الجوانب الحضارية والإيجابية لدينا، مما يرسخ صورة نمطية سيئة لمصر والعرب والمسلمين فى الثقافة الغربية بصفة عامة، والثقافة الأمريكية بصفة خاصة[1].

ولقد وضعت التبعية الإعلامية لوسائل الإعلام المصرية فى ظل تعاظم آليات الأمركة أو العولمة أحادية القطبية على الصعيد الإعلامى، وضعت السلطة الحاكمة فى مأزق خطير، فكل ما تبثه وسائل الإعلام من برامج ومسلسلات وأفلام سينمائية تدعم سيطرة القطب الأمريكى والثقافة الأمريكية، والتفوق الفكرى والعلمى والاقتصادى والسياسى والعسكرى للمجتمع الأمريكى وللإنسان الأمريكى الذى أصبح "سوبر مان" بكل المقاييس. وفى نفس الوقت هى فى ورطة حقيقية من جراء تعاظم سيطرة ذلك "السوبر مان"، ومحاولاته المستمرة لتقليص دور الحكومة، ولإدخال مصر فى معارك سياسية وربما عسكرية، بخلاف محاولاته لإشعال الفتن الطائفية، بحجة حماية الأقليات، لتكون منفذاً

(١) التقرير السنوى لمجلس الأعلى للثقافة، مرجع سابق، ص ٧٩.

لسيطرته على السياسة الداخلية. ولقد زادت محاولات التدخل الأمريكى فى السياسة الداخلية لمصر بعد حرب الكويت، وزادت غطرسة السياسة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر، تحت دعوى مكافحة الإرهاب. مما أوقع وسائل الإعلام المصرية فريسة للتناقض والازدواجية بين تبجيل الغرب الأمريكى من جهة، وبين مواجهته ومحاولة تقليص نفوذه من خلال زيادة التعاون مع الإعلام الفرنسى ثم أخيراً مع الإعلام الصينى، من خلال زيارة الرئيس مبارك للصين فى بداية عام ٢٠٠٢ والتى اتفق خلالها على زيادة التبادل والتعاون الإعلامى والتكنولوجى بين مصر والصين.

ومن ثم يتضح من التحليل السابق، كيف لعبت وسائل الإعلام المصرية دوراً كبيراً فى نشر أيديولجيا السلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية المسيطرة عملاً على استقرار النظام القائم،وكيف لعبت دوراً كبيراً فى تزييف وعى الجماهير، وفى نشر أنساق قيمية تحقق مصالح الطبقة الرأسمالية والسلطة الحاكمة أو النخبة الحاكمة. فى نفس الوقت الذى لعبت فيه دوراً كبيراً فى تدعيم التبعية للغرب والغرب الأمريكى بصفة خاصة، فكانت بذلك من أ شد وأخطر أدوات التنشئة السياسية فى الفترة الراهنة على الإطلاق.

■ التنشئة السياسية كآلية لنشر أيديولوجيا الانفتاح الإنتاجى:

لقد استمت توجهات السلطة الحاكمة بالتوازنية والوسطية، فلم تحاول طمس الحقبة الناصرية ومهاجمتها، ولم تحاول أيضاً طمس حقبة الانفتاح، وإن كانت تركت الحرية الكاملة للأقلام والأبحاث التى تناولت الحقبتين بالنقد والتفنيد. ولقد فرضت طبيعة حقبة الثمانينات آلياتها على السلطة الحاكمة، فى اختيار أنسب الوسائل للتنشئة السياسية والاجتماعية، فلم تعول كثيراً على الأحزاب السياسية والنقابات فى القيام

بعملية التنشئة السياسية، خاصة وأنها على كثرتها لم يكن لهـا جـذور شعبية حقيقية "نتيجة لأوجه القصـور المختلفـة فـى أوجـه النشـاط المؤسسى" الأحزاب والنقابات"، حيث اقتصرت علـى كونهـا أمـاكن للصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة ونتيجة أيضاً لعدم وجـود انتمـاء أيديولوجى محدد وواضح لهذه الأحزاب فضلاً عن أنها أحزاب نشـأت بقرار سلطوى وليس كقاعدة جماهيرية يفرض بها الحزب وجوده"(١).

ولقد كان على السلطة الحاكمة أن تتخلص من قناة هامـة مـن قنوات التنشئة السياسية المضادة النشطة ءى الثمانينيات، وهى الجماعة الإسلامية الأصولية. واستطاعت الحد مـن نشـاطها فـى الجماعـات والنقابات والأحزاب والمساجد الأهلية. فلقد كان لها جماهيرية عريضة فى الشارع المصرى، وخاصة بين الشباب مـن الطبقـات الوسـطى والدنيا، ويؤكد على ذلك دراسة د. عبد الباسط عبد المعطـى "الـوعى الدينى والحياة اليومية فى القزية المصرية" التى أوضحت تفضيل عـدد كبير من المبحوثين للشيخ كشك عن غيره من الدعاة ورجـال الـدين الرسميين كالشيخ الشعراوى أو مصطفى محمود مثلاً(٢).

ومن هنا كانت ضرورة القضاء عليها خاصة بعد تحولها إلـى أسلوب المواجهة المسلحة، "واستمرت المواجهة بين الحكومة والشرطة – بصفة خاصة – فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وما أسفر عنه من اغتيال عدد كبير من الشخصيات الهامة فى الدولـة مـن جانـب، واعتقال عدد كبير من أعضاء الجماعات الإسلامية من جانـب آخـر،

---

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، الوعى الدينى والحياة اليومية، دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية فى قرية مصرية، فى الدين فى المجتمع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، يونيو ١٩٦٠، ص ٣٩١.

حيث اتجهت السلطة الحاكمة إلى مواجهة وتقويض الإرهاب بشتى السبل". ومن ثم بدأت السلطة الحاكمة فى اللجوء لنظام التعليم ووسائل الإعلام لنشر أيديولوجيتها ومحاربة أى فكر مضاد.

ولقد اعتمدت السلطة الحاكمة بصورة كبيرة على نظام التعليم ووسائل الإعلام لنشر أيديولوجيتها. وإن كانت المعونة الأمريكية نجحت فى فرض سياساتها التى تخدم سيطرتها على المجتمع المصرى – كما سبق أن رأينا – من خلال سياسات التعليم والمناهج التعليمية، ومن خلال تنامى دور وسائل الإعلام فى ظل التقدم التكنولوجى الكبير.

فلقد أوضحت دراسة د. أحمد زايد "خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى" أن جانباً كبيراً من معلومات الناس فى خطابهم اليومى يستقى من وسائل الاتصال الجماهيرى، وأن هذه المعلومات والأخبار تجد مكاناً لها فى خطاب الحياة اليومية. فالأجهزة الأيديولوجية هى مصدر المعلومات والأخبار. وإن كان البعض يحاول التأكد من مصداقيتها من خلال الاستماع إلى مصادر أخرى كإذاعة لندن وصوت أمريكا. بل إن البعض القليل يحصل عليها من مصادر صحفية كقراءة بعض الصحف العربية أو الأجنبية.

والملاحظ بشكل عام أن الفرد كلما ارتفع فى سلم التدرج الطبقى كلما ازدادت مصادر معلوماته وتنوعت، الأمر الذى يدعونا إلى القول بإمكانية وجود تدرج فى مستوى المعلومات والتمكن من الأخبار يوازى التدرج الطبقى"(١).

ومن ثم تؤكد تلك الدراسة على أهمية دور وسائل الإعلام فى عملية نشر أيديولوجيا السلطة الحاكمة وأهميتها كوسيلة هامة وأساسية

(١) أحمد زايد، خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ص ١٧٠، ١٧١.

للتنشئة السياسية، كما أنها تؤكد على سيطرة وسائل الإعلام الغربية على المواطن المصرى، حتى أنها تحظى لديه بمصداقية تفوق وسائل الإعلام المصرية.

وإذا كان ذلك القول ينطبق على وسائل الإعلام، فإنه ينطبق بصفة خاصة على التليفزيون، حيث لعب التليفزيون دوراً كبيراً فى عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، وتؤكد على ذلك دراسة د. محمد عباس إبراهيم "التنشئة الاجتماعية فى مناطق الهامشية الحضرية"، التى أكدت أن جهاز التليفزيون يحتل أهمية أساسية فى التربية والتعليم والتثقيف، لا سيما وأن بعض الأسر وهى كثيرة تسعى دائماً إلى الاستفادة من البرامج التى تفيد الأسرة فى شئون الصحة والوقاية من المرض، إضافة إلى برامج الدروس التعليمية للأبناء فى مراحل الدراسة المختلفة، وهو ما يخفف عن الأسرة – على حد قولهم – والإنفاق المادى على الدروس الخصوصية للأبناء. هذا فضلاً عن البرامج الترفيهية والتى لا سبيل للفرار منها حيث لا يوجد البديل عن جهاز التليفزيون فى كل أوقات الأسرة".

ولقد لعب التليفزيون دوراً أساسياً فى تدعيم التبعية الثقافية والقيمية للغرب من خلال الأفلام الأجنبية التى أكدت إحدى الدراسات على تأثيرها البالغ على الطفل المصرى والأسرة المصرية مقارنة بالفيلم العربى، فالطفل المصرى يثيره شأنه شأن أسرته مضمون الفيلم الأجنبى من عنف وإثارة ومغامرات وخيال أكثر مما يثيره مضمون الفيلم العربى.

ومن ثم لعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً فى تدعيم الشخصية أحادية البعد للمتلقى، ودعمت غياب البعد الناقد للنظام الحاكم والطبقة الرأسمالية المسيطرة، فى نفس الوقت الذى دعمت فيه من تبعية

وتغريب الجماهير وإعلاء شأن القيم الغربية، فى مقابل تدعيم دونية قيمة كل ما هو محلى وقومى وأصيل.

ومن هنا كبر الدور المتصاعد للسلطة الحاكمة والرأسمالية المحلية لتغيير وجه البناء "السوسيو – ثقافى" فى ظل تنامى ضغوط النسق الرأسمالى العالمى، وفرض آليات التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية.

(ج) أيديولوجيا الانفتاح الإنتاج وتغيير البناء السياسى:

لقد بدأت مرحلة الثمانينات والبناء السياسى يرث إرثاً ثقيلاً من الفتنة الطائفية. والديموقراطية الإنيابية والتعددية الحزبية، والحياة الليبرالية الشكلية فى ظل تسلطية نظام أودى به، هذا على الصعيد الداخلى أما على الصعيد الخارجى، فقد واجه مبارك صعوبة كبيرة، يأتى على رأسها مقاطعة معظم الدول العربية. ومشكلات استعادة طابا، والتطبيع مع إسرائيل. ولقد تعامل مبارك مع كل تلك المشكلات بحذق سياسى بالغ، فاستعاد العلاقات المصرية العربية، وضيق نطاق تطبيع علاقته مع إسرائيل على كافة المستويات وخاصة بعد عودة سيناء، ثم انطلق فى سبيل حل القضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية، فارضاً على إسرائيل موقف واحد لا يتغير وهو أنه لا سبيل إلا سبيل التفاوض والسلام، فضيق بذلك الخناق عليها، ومنعها من الوصول لهدفها برغم محاولاتها المستمرة لخلق جو من الصراع والتوتر فى المنطقة. ولقد استثمر النظام جيداً الإجراءات الديمقراطية المحدودة التى قام بها فى بداية حكمه كالإفراج عن معتقلى سبتمبر وعودة الصحف الحزبية وعودة الوفد) فى تحسين علاقته بالمعارضة. وأعاد جرائدها إلى الصدور، وسمح لحزب الوفد بالعودة إلى العمل. "وقد ارتكز عمله فى بداية حكمه على إعادة ترتيب الأوضاع داخل الحزب الوطنى مستبعداً

بعض الرموز الساداتية، مما أتاح له أن يبدو فى نظر المعارضة متميزاً عن سلفه السادات، وتميزت الفترة من ١٩٨١ – ١٩٨٤ بنوع من "الحل الوسط"(١). واستمرت الأعوام الستة عشر التالية فى مقاومة الجماعات الأصولية والعمليات الإرهابية الموجهة لبعض أعضاء الحكومة والشرطة والحزب الحاكم حتى استطاع النظام إضعاف شوكتها إلى حد كبير، حتى وإن كان ذلك ظاهرياً.

ولقد واجه مبارك مع بداية التسعينيات تنامى آليات النسق الرأسمالى العالمى أحادى القطبية، خاصة بعد حرب الكويت وزاد التدخل الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، من خلال ضغوط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لاستقطاب مصر إلى حظيرة التبعية من خلال إسقاط بعض الديون من عليها، وإعطائها مزيد من المعونات الأجنبية. وفى المقابل كانت مطالبتها بضرورة تطبيق سياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام، وبيع الشركات المملوكة للدولة لجهات أجنبية فى الغالب. كما كانت جهودها المتواصلة لتقليص دور الدولة فى مقابل إطلاق يد المنظمات غير الحكومية؛ بالإضافة إلى محاولات فرض الديمقراطية من الخارج، من خلال محاولات التدخل فى مراقبة انتخابات مجلس الشعب، ومن خلال دعاوى حماية الأقليات. والحق أن كل هذا الكم من فرض آليات التبعية فى ظل هيمنة القطب الواحد. وتدعيم آليات العولمة فى الوقت الراهن يمثل معضلة حقيقية لأى قيادة سياسية، ولكن مبارك الذى يشهد له بالحذق والمهارة والدهاء السياسى حاول الفكاك من أسر التبعية أحادية القطبية تلك، من خلال محاولات تدعيم العلاقات العربية المرة

(١) أشرف حسين، المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

تلو المرة، ومن خلال تدعيم علاقات مصر بفرنسا والاتحاد الأوروبي والصين واليابان* فرض السيطرة الأمريكية بطريقة أو بأخرى.

ويمكننا رصد أهم ملامح البناء السياسى للمجتمع المصرى فى الفترة الراهنة فى عدد من النقاط التالية:

- لقد تآلفت النخبة الحاكمة فى عهد مبارك من عدد كبير من التكنوقراط، كما حرص على وجود عدد كبير من أساتذة الجامعات المصرية كل فى مجال تخصصه داخل التشكيلات الوزارية وعلى رأسهم "د. عاطف صدقى" رئيس الوزراء[1]. ثم تلتها حكومة "د. كمال الجنزورى"، ثم حكومة "د. عاطف عبيد". والملاحظ أن

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر:
- محمد السيد سعيد، نقد السياسة الاقتصادية .. تمويل أم تحويل الاقتصاد؟، فى الأهرام، ٢١ يناير ٢٠٠٢، ص ١٠.
- إبراهيم نافع، حوارات بكين "ماذا يحدث فى الصين؟"، الأهرام، ٢٣ يناير ٢٠٠٢، ص ٣.
- إبراهيم نافع، نتائج إيجابية عديدة لزيارة مبارك التاريخية للصين فى جميع المجالات، الأهرام، ٢٧ يناير ٢٠٠٢، ص ١.
- إبراهيم نافع، مبارك يتفقد تجربة الصين التكنولوجية خلال زيارته لمدينة شنتجن، الأهرام، ٢٦ يناير ٢٠٠٢، ص ١.
- إبراهيم نافع، مبارك يبحث مع القيادات الصينية تنشيط التعاون الاستراتيجى وأزمة الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب، فى الأهرام، ٢٥ يناير ٢٠٠٢، ص ١.
- أفكار الخرادلى، أين نحن من التجربة الصينية؟!، الأهرام، ٣١ يناير ٢٠٠٢، ص ٦.
- محفوظ الأنصارى، الرئيس الصينى جيانج تسه مين فى حديث شامل إلى محفوظ الأنصارى: مبارك صديق حميم وزيارته لنا حدث كبير فى العلاقات الثنائية بين البلدين، فى الأهرام، ٢٢ يناير ٢٠٠٢، ص ٥.
- أنور عبد الملك، فى أصول المسألة الحضارية (١١) "رحلة مصر إلى"، فى الأهرام، ٢٢ يناير ٢٠٠٢، ص ١٠.

(1) Dirk J. Beattie, Democratization in Egypt, op. cit., p. 35.

النظام السياسى اتسم خلال سنوات حكم مبارك بالاستقرار النسبى، والبعد عن التغييرات السريعة المتواترة.

- وإذا كانت قضايا الصدام الأساسية مع نظام السادات هى الانفتاح الاقتصادى والموقف من كامب ديفيد والموقف من الديمقراطية. فقد رفع مبارك شعار الانفتاح الإنتاجى، وبالنسبة لكامب ديفيد، فقد ضيق النظام تطبيع علاقته مع إسرائيل على كافة المستويات وخاصة بعد عودة سيناء، كما استثمر النظام جيداً الإجراءات الديموقراطية المحدودة التى قام بها (الإفراج عن معتقلى سبتمبر، عودة الجرائد الحزبية وعودة الوفد) فى تحسين علاقته بالمعارضة.

- وعلى الوجه الآخر، فقد خففت المعارضة من حدة خلافها مع النظام وراهنت على "مؤسسة الرئاسة" فلم توجه نقداً كبيراً لمبارك واعتبرته وارثاً لتركة سيئة، ويجب معاونته فى التخلص من آثارها، مستفيدة من وجود فرصة استثمار تنامى خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة على النظام السياسى مما يجعله فى أمس الحاجة لتخفيف حدة الاستقطاب السياسى الحادث فى نهاية فترة حكم السادات(١).

- وإذا كانت فترة السبعينيات قد شهدت تحالف السلطة الحاكمة مع رأسمالية الانفتاح الرأسمالية العالمية، وتكريس الاتجاهات الرأسمالية ومحاربة كل ما ينتمى بصلة للناصرية فكراً وممارسة فإن فترة الثمانينيات شهدت استمرار التوجهات الرأسمالية المتوازنة، حيث "آثرت السلطة الحاكمة" الحل الوسط، فرفع مبارك شعار الانفتاح الإنتاجى وراح يدعو رأس المال المحلى والأجنبى إلى الإسهام فى التنمية الحقيقية فى ميادين الزراعة والصناعة وإلى أن تكون

(١) جمال على زهران، أزمة قيم وصراع الأجيال فى مصر، فى الأهرام ٩ يوليو ٢٠٠١، ص ٢٨.

المناطق الحرة مناطق تصدير إلى الخارج أكثر منها مناطق استيراد إلى الداخل حتى يمكن تحقيق الرخاء الذى وعدت بـه الرأسـمالية شعب مصر. واستطاعت الرأسمالية المحلية أن تمثل قـوة ضـغط تستعين بها مافيا الانفتاح القديمة فى التأثير على السياسة الاقتصادية وتوجـه جهـاز الحكـم لخدمـة أغراضـها، وعـودة الانفتـاح الاستهلاكى"(١).

حيث استطاعت الرأسمالية المحلية النفاذ إلى قنـوات السـيطرة على البناء السياسى من خلال قدرتها على الوصـول لمقاعـد مجلـس الشعب، واستطاعتها تكوين قوة ضغط لتوجيه السياسات الداخليـة فـى كثير من المواقف لصالحها. "فبعد أن كانت السلطة هى مصدر الثـروة فى الستينيات والسبعينيات، صارت الثروة هى مصدراً للوصول للسلطة وممارسة الضبط والسيطرة، وتطوير الكثير من القرارات الهامة لخدمة مصالح أنصار السلطة، واعتباره مدخلاً آخر غير مباشر لحيازة مزيـد من الثروة".

- ولقد شهدت مرحلة الثمانينيات والتسعينيات زيادة عـدد الأحـزاب السياسية، وزيادة عدد الصحف الحزبية والصحف المستقلة، وزيادة مساحة حرية الكلمة المكتوبة، ولكن ذلك القدر من الحرية "لم يمنـع استمرار قانون الطوارئ لأكثر من عشرين عاماً متصلاً". كمـا أن الأحزاب السياسية المختلفة استمرت فى أداء دورها الهـش، ولـم يستطع أى منها الوصول لجماهير الشارع المصرى. ولكنها عملت – خاصة أحزاب المعارضة – على تخفيف حدة خلافها مع النظـام وراهنت على "مؤسسة الرئاسة" فلم توجـه نقـداً كبيـراً لمبـارك واعتبرته وارثاً لتركة سيئة، ويجب معاونته فى التخلص من آثارها،

(١) أشرف حسين، مرجع سابق، ص ٤٢.

مستفيدة من وجود فرصة استثمار، وتنامى خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة على النظام السياسى مما يجعله فى أمس الحاجة لتخفيف حدة الاستقطاب السياسى الحادث فى نهاية حكم السادات. ومن هنا كانت الفرصة الفعلية للحكم مركزة فى يد الحزب الوطنى الحاكم، مع وجود هامشي وهش لأحزاب المعارضة على كثرتها.

- وبعد تنامى خطر الجماعات الإسلامية، وما استتبعه من فتنة طائفية من أهم القضايا التى واجهها النظام فى الثمانينيات والتسعينيات خاصة استمرار خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة و"تنظيم الجهاد المسلح" بصفة خاصة ومنبع ذلك يرجع إلى عدم اعترافهم بادعاء النظام دور المعبر الحقيقى عن أمزجتهم وتطلعاتهم. فإسلام الأزهر الرسمى هذا شئ والإسلام الشعبى وآراء الأخوان المسلمين وأفكارهم والكثيرين غيرهم من الجماعات الدينية شئ آخر[1]. كما ألقوا تبعة الفشل "السوسيو – اقتصادى" وما أسفر عنه من انهيار أخلاقى على النظام القائم وما جلبه من تناقضات، فأوضحوا كيف قاد النسق المكتظ بالتحولات والانتقادات إلى نوع من الفوضى، وكيف مزقت المشاكل العائلية الترابط الأسرى. وكيف خلقت سياسة دعه يعمل دعه يمر التى اتبعتها الحكومة طبقة جديدة من الأثرياء الجدد التى عملت على ابتزاز وسلب ثروات المجتمع. وكيف أن النظام الراهن يفتقد حتى الحلول البديلة لذلك الوضع المزرى[2].

ومن ثم اتخذت الجماعات الإسلامية وعلى رأسها "تنظيم الجهاد" موقفاً معادياً من حكومة مبارك، فتم اعتقال "عمر عبد الرحمن" أمير

(١) أليكسى فاسيليف، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(2) Emmanuel Sivan, The Islamic Republic of Egypt, in orbis, 31, noo. 1, "Spring 1987", p. 48.

"جماعة الجهاد" عام ١٩٨٥، ثم فى عام ١٩٨٦ عقب اشتعال الفتنة الطائفية من جديد فلقد أقام فى الفيوم، ثم فى أسيوط واستطاع تكوين قاعدة شعبية كبيرة[1].ولقد حاول النظام احتواء الموقف عام ١٩٨٩ فقام وزير الداخلية عبد الحليم موسى بدعوى الشيخ عمر عبد الرحمن للقائها. وبعدها غادر عمر عبد الرحمن مصر متوجهاً إلى السعودية لقضاء العمرة ولكن السلطات السعودية رفضت استقباله، فتوجه إلى الخرطوم وأقام بها لسنوات، ثم توجه للولايات المتحدة وأقام بولاية نيوجيرسى وطلب من الولايات المتحدة مساعدته فى إقامة جمهورية إسلامية فى مصر بدلاً من مساعدة مبارك على البقاء فى السلطة. ثم بدأت الجماعات الإسلامية الموالية لعمر عبد الرحمن فى مهاجمة السياح والأجانب فى مصر[2]. ومن ثم تصاعدت المواجهة المسلحة بين رجال الأمن المصرى وبين مقاتلى الجماعات الإسلامية مع بداية التسعينيات، وأخذت صورة الثأر للقتلى من الجانبين، وأصبحت هناك مطاردة دائمة لأعضاء الجماعة الإسلامية المشتبه فيهم وللتنظيمات التى أصبحت مسئولة عن الحوادث اليومية فى الإسماعيلية وأجزاء من القاهرة وصعيد مصر. ولقد أوضح الرئيس مبارك لصحيفة "الواشنطن بوست Washington post" عقب قيام الجماعة الإسلامية بتفجير مقهى فى وسط القاهرة، أوضح أن الحكومة سوف تضرب بشدة على أيدى الجناة من الجماعة. واستطاعت تقليص دورهم من خلال هيمنتها على المساجد الأهلية وضمها للأوقاف، ومن خلال سيطرتها غير المباشرة على الجامعات والنقابات.

---

(1) Alexander Buccianti, Egypt's Komeini, Fights extradition from Gersy city, in Le monde, English section, The Guardian, 148, No. 4, (14 March 93), p. 143.

(2) Stephen Hubbelle, op. cit., p. 11.

ولقد أظهر تحليل خطاب جماعات الرفض السياسى الإسلامى أن "الإسلام السياسى" ليس مجرد عودة للأصول الثقافية، بل هو أيضاً أسلوب رفض، وإن الخطاب الإسلامى فى قضية السلطة إلى حد ما هو أيضاً بشكل ما وسيلة لمقاومتها. وتعطى المفردات الدينية مظهراً أساسياً للاحتياجات الناجمة عن سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية.

فلقد شهدت هذه الفترة زيادة فى الشعور بالإحباط والتوتر نتيجة لإحساس متزايد بالاغتراب والتهميش، وقد ساعد على ذلك موجة عالية من التغريب وسيادة القيم الاستهلاكية والتغيير فى نمط الثقافة لدرجة أوجدت خلطاً، إن لم يكن فقداناً، للمعايير لدى كثيرين.

ولقد كان هذا – ضمن أسباب أخرى – دافعاً للاتجاه الدينى، ليس فقط طلباً للتغيير المطلق لكن كان ذلك سعياً لمواجهة مشكلات الحياة دفعة واحدة، وبموقف واحد، جوهره أن العودة للإسلام هى صنو الرخاء الاقتصادى والعدل الاجتماعى والسيادة بين الأمم.

لقد كان اختيار الحل على هذا النحو تاريخياً إلى حد بعيد من حيث تعبيره عن إحدى مراحل العلاقة الجدلية بين المشروع الإسلامى "الأصولى" والمشروع العلمانى "التحديث" الغربى، وبالأحرى بين الإسلام والغرب، فقد كان رفع شعارات الرفض السياسى الإسلامية بمثابة رد فعل عنيف، ليس فقط للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ولكن أيضاً فى مواجهة الهزيمة الحضارية إزاء الغرب المهيمن.

- ومن أكثر القضايا المتفجرة التى حاولت السلطة الحاكمة مواجهتها فى الثمانينات والتسعينيات، انتشار تعاطى المخدرات والإدمان عليها بين الشباب. "فلقد اهتم الرئيس حسنى مبارك بمواجهة ذلك الانتشار من خلال تنشيط جهود وزارة الصحة فى هذا المجال، خاصة وأن

تعاطى الهيروين انتشر بين المصريين فى الفترة الراهنة، بعـد أن كانت الغلبة فى الماضى للحشيش والأفيون"(١). كما انتشر تعـاطى لمخدرات بصورة وبائية بين الشباب فى الفتـرة مـن السـبعينيات للثمانينيات، بعد أن كان ينتشر فيما مضى بين الفلاحين متوسـطى العمر(٢). ويرجع العديد من السوسيولوجيين انتشار الإدمـان بـين شريحة واسعة من الشباب، وغير المتعلمين، نتيجة لعـدم التـوازن الذى حدث نتيجة لتأثير الثروة والمال الذى أتت به سياسات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات(٣). ولكنى أرى أن ذلك وحده ليس السبب الأساسى أو الوحيد، وإنما هناك مجموعة متضافرة من العوامل التى تحالفت معاً لتوفر مناخاً مواتياً للتعاطى والإدمان بين الشباب يـأتى على رأسها المعاناة من الفقر والكساد والبطالة، وارتفاع سن الزواج بين الجنسين، ومشكلات الإسكان المتفاقمـة، ومشـكلات التفكـك الأسرى، وارتفاع نسب الطلاق، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الفسـاد الإدارى والاقتصادى السياسى، وغياب القضية القومية الذى يـدفع الشباب إلى طريق من ثلاثة إما الهجرة للخارج إن توفرت الفرصة لذلك، أو الانضمام للجماعات الدينية، أو تعاطى المخـدرات. وأى طريق من الثلاثة يقود إلى الاغتراب والتهميش السياسـى. تحـت وطأة سيطرة الطبقة الرأسمالية وطبقـة التكنـوقراط علـى البنـاء

(1) Mohamed Abdullah, Egypt's Heroin addicts: Conservative stimate puts the number at 250,000, in The Middle East Times, the Egypt Edition, Vol. 18, No. 11 (14 – 20 February 1988), p. 17.
(2) Caroi Emert, Drug abuse in Egypt: A growing problem "who is doing what?", in Middle East Times, "The Egypt Edition", Vol. 18, No. 12, (20 – 26 March 1990), p. 1.
(3) Michael Ross, Drug addiction making in roads among Egyptian elite, Los Angeles times, Dec. 19, 1985, p. 18.

السياسى والاقتصادى وحتى الثقافى للمجتمع المصرى. وفرضها ذلك التهميش السياسى المعتمد.

- وعلى الرغم من توجهات السلطة الحاكمة والرأسمالية المحلية لتدعيم الاتجاهات الرأسمالية على مستوى الفكر والممارسة، إلا أن طبيعة الجهاز البيروقراطى المصرى يمثل عائقاً ضد تحقيق هذا الاتجاه بصورة صحيحة. فالبيروقراطية لازالت تلعب دوراً محورياً فى تنظيم الاقتصاد. مما دفع رجال الأعمال إلى توثيق صلاتهم بالجهاز البيروقراطى لتسهيل الحصول على الخدمات، ولتسهيل إيجاد أسواق لمنتجاتهم وخدماتهم. وقد يؤدى هذا التدخل البيروقراطى إلى التأثير السلبى على مدى نجاح الأداء الاقتصادى فى بعض الأحيان(١).

ولقد دفعت تلك السيطرة البيروقراطية سواء على مستوى صياغة القوانين أو تطبيقها دفعت الكثير من رجال الأعمال إلى الدخول داخل الجهاز البيروقراطى، محاولة منهم فى اكتساب قدر من السلطة والنفوذ يساعدهم فى تسهيل أعمالهم وزيادة حجم مكاسبهم وتعاملاتهم الاقتصادية.

والملاحظ أن جمعيات رجال الأعمال قد أصبح لها ثقل سياسى واقتصادى فى الثمانينات والتسعينيات، بحيث يتم استشارتهم قبل سن أو تعديل أى قانون أو تشريع، ويحرص دائماً على أخذ رأى بعض رجال الأعمال الذين يحظون بصلات واسعة بأصحاب المراكز العليا فى القضايا الاجتماعية والاقتصادية الهامة(٢).

(1) Samir M. Youssef, The Egyptian private sector and the bureaucracy, In Middle Eastern Studies.
(2) Ibid, P. 372.

ومن ثم زاد التحالف بين الجهاز البيروقراطى والطبقة الرأسمالية الجديدة، وتألفت منها الصفوة الحاكمة، وصار لذلك التحالف الجديد قوة كبيرة تمكنه من توجيه عجلة التغيير فى المسار الذى يحقق مصالحها.

- ولقد زاد من هيمنة الطبقة الرأسمالية الجديدة قوة صلاتها بالرأسمالية العالمية، من خلال الشركات متعددة الجنسية، والمنظمات العالمية التى أصبح لها دور كبير فى تحديد السياسات الداخلية للدول النامية ككل. فلقد ساهمت آليات العولمة فى تفعيل وتدعيم نشاط المؤسسات المدنية الجديدة، وتدعيم دور رجال الأعمال، ومنظمات حقوق الإنسان(١).

ويأتى على رأس تلك المنظمات وكالات التنمية الأمريكية التى كان لها دور كبير فى توجيه عمليات التنمية فى المجتمع المصرى، والتى هدفت إلى اختزال دور الدولة من خلال استراتيجية رئيسية تطلق عليها "استعادة التكلفة فى تقديم الخدمات الحكومية" USAID . واستعادة التكلفة مصطلح موارب لتحويل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات أخرى إلى مؤسسات خاصة تستند إلى رسوم كما فى الولايات المتحدة. وتجرد الإشارة إلى أنه حتى فى ظل النظام القائم للتمويل العام للرعاية الصحية والتعليم فإن المصريين يدفعون مبالغ ضخمة على الصحة والتعليم، حيث تمثل نسبة إنفاق الأسرة على العلاج ١٤% من الدخل، وهى تمثل النسبة المئوية الثانية الأعلى فى العالم بعد سويسرا وتتساوى مع النسبة المئوية المنفقة فى الولايات المتحدة، أما النسبة المئوية المنفقة على التعليم فتمثل ١١% وتمثل النسبة المئوية الأعلى فى العالم، بعد كندا وسنغافورة.

---

(١) نجوى إبراهيم، الديمقراطية، ع٤، ركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٢.

ومن ثم فإذا كان الهدف الرئيسى لبرامج وكالة التنمية الدولية الأمريكية فى مصر هو تنمية ما يسمى بـ "القطاع الخاص". ولكن الأثر الفعلى لهذه البرامج هو تعزيز سلطة الدولة[1]. من خلال تعزيز ذلك التحالف القائم بين طبقة التكنوقراط والطبقة الرأسمالية. خاصة وأن ذلك التحالف لا يملك إلا أن يسير فى فلك آليات العولمة. فإذا كانت الدولة فى مصر شأنها شأن كل دول العالم الثالث – تبتلع الفرد أو دولة الحزب، المجال السياسى كله. فإن العولمة بدورها تبتلع هذه الدولة وتبتلع فى الوقت نفسه المجال السياسى ذاته. وتبقى التعددية الحزبية، إن وجدت، بدون لون ولا طعم: فالاختيار المتاح واحد وحيد، يعبر عنه بعضهم "بالاندماج" فى السوق العالمية بينما يفضل بعضهم الآخر استعمال لفظ "التكيف" ... وفى كلتا الحالتين يصدق المثل القائل: "مكره أخاك لا بطل".

هذا عن الأحزاب السياسية، أمام المواطنين فى عالم العولمة فهم صنفان: المستهلكون للعولمة المندمجون فيها المشدودون إلى "الخارج" – خارج الدولة والأمة والوطن – وهؤلاء مشغولون ومستلبون فى عالمهم اللامرئى، عالم الاتصال الذى لا يسمح بالانفصال والسياسة .. فقدان إمكانية الانفصال، إمكانية الاستقلال بالرأى. هؤلاء إذن يعيشون فى عالم اللاسياسة، أما الصنف الثانى من المواطنين فهم جموع المحرومين المنبوذين من عاطلين عن العمل ومسرحين ومهمشين ومقهورين .. إلخ.

ومن ثم فلقد عانى البناء السياسى للمجتمع المصرى فى العقدين الأخيرين، من ضغوط آليات العولمة، وفرض مناخ من الليبرالية والديمقراطية الإصطناعية، فى حين أنه كرس تدعيم الحياة اللاسياسية

(١) تيموثى ميشيل، مصر فى الخطاب الأمريكى، مرجع سابق، ص ص ٨٥، ٨٦.

فى المجتمع المصرى، وأضعف من دور الدولة خاصة أمام ترسانة العولمة، بينما لم يستطع إضعاف دور السلطة الحاكمة فى السيطرة على البناء "السوسيو – اقتصادى" والسياسى من خلال تحالفها مع الطبقات الرأسمالية الجديدة فى الوقت الراهن على الأقل.

تعقيب.

إن تحليل البناء الأيديولوجى للمجتمع المصرى خلال النصف قرن الماضى يكشف عن عدم وجود بناء أيديولوجى واضح وقوى استطاع أن يحقق الاستمرارية، وإنما كانت هناك مجموعة أفكار أيديولوجية تبنتها القيادة السياسية نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وعملت على نشرها فى المجتمع المصرى واستخدمت فى ذلك الكثير من آليات التعليم ووسائل الإعلام والتنظيمات السياسية المختلفة.

كما يتضح أيضاً أن كل أيديولوجيا كانت تحاول ضد الأيديولوجيا السابقة عليها والترويج لأفكارها الأيديولوجية. فالناصرية هاجمت ليبرالية ما قبل الثورة وروجت للأفكار الاشتراكية، وأيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى حاربت الناصرية والاشتراكية وروجت للانفتاح الاقتصادى والاستهلاكى والرأسمالية، وكل منها شككت فى نزاهة الحقب السابقة عليها وعملت على تشويهها.

وكان ذلك سبباً من أسباب شيوع حالة التميع الأيديولوجى فى الفترة الراهنة. فإذا كانت الناصرية اشتراكية بدون اشتراكيين، وإذا كانت أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى أيديولوجيا رأسمالية استهلاكية فارغة من مضمونها، وإذا كانت حقبة الثمانينيات والتسعينيات هى حقبة

تشكيك فى المرحلتين السابقتين، وفى ظل غياب قضية قومية يصبح من البديهى غياب البناء الأيديولوجى الواضح.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن البناء السياسى للمجتمع المصرى ارتبط بأيديولوجيا السلطة الحاكمة وبضغوط النسق الرأسمالى العالمى عليها فالأيديولوجيا الناصرية الاشتراكية الداعية لتدعيم رأسمالية الدولة كان لزاماً عليها التحول إلى نظام الحكم الشمولى ونظام الحزب الواحد، ومن الطبيعى أيضاً أن تتحول أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى الداعية لتدعيم الاتجاه الرأسمالى إلى التعددية الحزبية وإن كانت محدودة. ومن ثم كان من الضرورى التحول إلى تدعيم التعددية الحزبية بصورة أكبر مع تزايد تدعيم الاتجاه الرأسمالى، فالرأسمالية والليبرالية وجهان لعملة واحدة.

ولكن من الواضح أنه برغم اختلاف الأيديولوجيات وما فرضته من نظم سياسية، فإن طبيعة الديمقراطية الشكلية لم تختلف كثيراً، اللهم إلا فى الفترة الراهنة حيث شهدت حرية الكلمة وحرية التعبير طفرة كبيرة عن الحقب السابقة، ولكن ذلك لا يعنى أننا حققنا الديمقراطية الكاملة، فهناك الكثير من المطالب الديمقراطية التى يجب السعى لتحقيقها سعياً لتحقيق الإصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وحتى لا يكون زريعة لفرضه من الخارج.

الفصل الرابع

طبيعة البناء الاقتصادى فى المجتمع المصرى المعاصر

تمهيد

أولاً: البناء الاقتصادى الاشتراكى فى الستينيات.

ثانياً: التحول إلى الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادى والانفتاح الإنتاجى فى الثمانينيات

رابعاً: تداعيات سياسات الخصخصة وآليات العولمة فى التسعينيات

تعقيب

تمهيد:

لقد شهد البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى شأنه شأن كافة أجزاء المجتمع المصرى الكثير من التغيرات والتغييرات المتناقضة المتلاحقة خلال النصف قرن الأخير فمن الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى إلى الإصلاح الاقتصادى ثم الخصخصة.

وكل مرحلة من تلك المراحل كانت لها طبيعتها ومشاكلها وآثارها، وكل منها ارتبط بأيديولوجيا السلطة الحاكمة وبطبيعة التحديات والضغوط الداخلية والخارجية التى ساهمت فى صياغة تلك الأيديولوجيا.

وإن ذلك التحول السريع من سياسة اقتصادية إلى أخرى ليفرض الكثير من التساؤلات حول الأسباب التى دفعت إلى التغيير من سياسة لأخرى، والأسباب التى قادت المجتمع المصرى إلى محاربة الإقطاع والرأسمالية والتحول إلى رأسمالية الدولة، ثم إلى الارتداد مرة أخرى إلى الرأسمالية وعودة إلى الاندماج فى النسق الرأسمالى العالمى؟!!

كل تلك التساؤلات سوف يحاول الفصل الراهن الإجابة عليها من خلال أربع محاور أساسية، سيهتم المحور الأول منها برصد وتحليل طبيعة البناء الاشتراكى فى المجتمع المصرى فى الستينيات بإيجابياته وسلبياته، بينما يهتم المحور الثانى برصد خطوات التحول نحو الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات والأسباب التى دعت إلى ذلك التحول، وما نتج عنه من آثار على كافة أجزاء المجتمع المصرى، ويهتم المحور الثالث برصد وتحليل سياسات الإصلاح الاقتصادى والتحول نحو الانفتاح الإنتاجى فى الثمانينيات بإيجابيات وسلبيات ، أسباب التحول نحو سياسات الخصخصة. وذلك ما سيهتم برصده المحور الرابع من الفصل الراهن الذى سيحاول رصد بعض تداعيات سياسات الخصخصة وآليات العولمة فى التسعينيات وبدايات القرن الحادى والعشرين.

أولاً: البناء الاقتصادى الاشتراكى فى الستينيات:

* عندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها إجراء تغييرات اجتماعية تمكن المجتمع من استغلال طاقاته المادية والبشرية. وكانت هذه التغييرات تكمن فى

تغيير العلاقات المادية أو علاقات القوى فى المجتمع بتوجيه الضربات لرأس المال وتحطيم أغلال التبعية ويمكن الشعب من السيطرة على أدوات الإنتاج. ولذلك كان من الضرورى سيطرة الدولة على المصادر الأساسية للمدخرات القومية. ونقل أدوات الإنتاج فى الصناعة والتجارة والزراعة فى مجموعها لتصبح تحت سيطرة الدولة. ولكن لم يتم ذلك مباشرة لأن التوجهات الاجتماعية لثورة يوليو فى أوائل الخمسينات كانت (توجيهات إصلاحية) للنظم التى ورثتها عن العهد الملكى فالإجراءات التى صدرت فى السنوات الأولى للثورة كان هدفها الأساسى هو زيادة فعالية النظام الرأسمالى حتى أن قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى الأسابيع الأولى للثورة كانت أحد أهدافه هو تحويل كبار ملاك الأراضى الزراعية إلى (رأسماليين صناعيين) فالاستيلاء على جزء من أملاكهم وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين كان مقابل تعويض مالى معقول، على أمل أن يستخدمه كبار الملاك فى الصناعة[1].

* ويجدر بنا أن نشير إلى أن الفترة الأولى من حركة يونيو ١٩٥٢ حتى منتصف الخمسينات تميزت بمشاركة السلطة القديمة عشية ١٩٥٢ (تحالف كبار ملاك الأرض ورأس المال الكبير والاحتكارات ورأس المال الأجنبى). وبين العسكريين قادة حركة يوليو ١٩٥٢، أو قل أنه ساد ما يسمى بازدواجية السلطة. إن المشاركة بين السلطة القديمة والسلطة الجديدة لدليل دامغ على استمرارية الظاهرة الرأسمالية فى المجتمع المصرى بعد حركة يوليو ١٩٥٢، وكذا تعد عاملاً مهماً فى تفسير استمرارية الظروف الموضوعية والذاتية السائدة قبل يوليو ١٩٥٢، وعدم حدوث تغير واضح فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجية وإلغاء كل أواصر العلاقات الاستغلالية. لقد شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى هذه الفترة تعايشاً لأشكال متعددة بل ومتناقضة من أساليب الإنتاج، وترابطاً عضوياً بين البرجوازية المصرية الجديدة والسلطة القديمة.

وبالنظر إلى طبيعة نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية السائدة فى مصر من عام ١٩٥٦ حتى نهاية حكم الناصرية، نجد أن هذه الفترة تتميز ببداية تقوية سلطة

(١) احمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

الدولة واحتكارها السياسى الداخلى خاصة بعد أن تدعمت عن طريق فشل العدوان الثلاثى على مصر، واكتساب درجة من الاستقلال الاقتصادى، وفرض سيطرة الدولة على مناحى الحياة الاقتصادية، ونشوء ما يسمى ببرجوازية الدولة التى عملت الدولة على تدعيمها(١).

ولقد كانت الاهتمامات الأولى لقيادة الثورة هى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة – خاصة فى المجال الصناعى – ولعل هذا الهدف الذى اتخذ على عجل دون دراسة دقيقة لطبيعة النسق الاقتصادى المصرى آنذاك قد أدى إلى بعض الآثار الاقتصادية السلبية التى أدت إلى تعويق النسق الاقتصادى فى السير نحو التنمية الاقتصادية بخطى ثابتة. فكان التصور السائد لدى "الضباط الأحرار" ولدى مستشاريهم من المدنيين أن الطريق نحو تحقيق تنمية اقتصادية يتمثل فى الحد من فرص الاستثمار فى شراء الأراضى الزراعية، وتشجيع رأس المال الأجنبى والمحلى على الاستثمار فى مجال الصناعة وقيام الحكومة، بالاستثمار المباشر مع القطاع العام مع الاستعانة بالقطاع الخاص إذا لزم الأمر.

ويمكن القول بأن آمال الحكومة كانت معقودة على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى بشكل يحد من استيعاب الفائض الاقتصادى فى استهلاك الترفى أو الاستثمار العقارى بما يتيح إمكانات تمويل الصناعة المصرية بواسطة الرأسمالية المحلية، واتجهت الحكومة فى نفس الوقت إلى تذليل أى عقبات تقف فى سبيل الاستثمار الأجنبى، إلا أن هذه الآمال سرعان ما تبددت، فالتخطيط العشوائى غير المتخصص، والتشجيع الحكومى غير الكافى، والإعفاءات الضريبية غير الفعالة كانت كلها أسباب لإحجام رأس المال المحلى عن الاستثمار فى المشروعات التى تبنتها الحكومة بناءاً على الدراسات التى قام بها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى.(٢)

(١) شحاته صيام: التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٣٠ – ١٩٨٠) تحلل بنائى تاريخى، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ص ١٩٩، ٢٠٠.

ولكن عن طريق قوانين الإصلاح الزراعى توجهت ضربات قاصمة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية. والنفوذ السياسى والمواقع الاقتصادية التى كانت لكبار الملاك، إن إجراءات توزيع الأرض الزراعية ساهمت فى تغير علاقات الإنتاج وخريطة الملكية. إنه نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعى التى طبقت فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠، تم توزيع ٨١٨ ألف فدان أى حوالى ١٢,٥% من الأراضى الزراعية على حوالى ٣٤٢ ألف أسرة تضم ١,٧ مليون فرد، أى حوالى ٩% من سكان الريف فى عام ١٩٧٠[(١)].

ولم يقف الأثر التوزيعى لقوانين الإصلاح الزراعى عند وضع حد أعلى للملكية وإعادة توزيع الفائض عند الحدود الدنيا. ذلك أن أحد الآثار الهامة هو وضع حد أعلى للإيجارات الزراعية التى كانت قد ارتفعت نتيجة قلة المعروض منها وزيادة الطلب عليها، واستغلال ملاك الأرض الغائبون فى ذلك صغار المستأجرين وجاءت قوانين الإصلاح الزراعى لتربط الإيجار على فدان الأرض بما يساوى سبعة أمثال الضريبة السنوية، ولقد ترتب على ذلك تحديد حد أعلى للإيجارات الزراعية تحول ما مقداره (٦٠) مليون جنيه من دخول كبار الملاك إلى صغار المستأجرين، ولقد تحول هؤلاء المستأجرون إلى ما يشبه الملاك حيث لا يستطيع ملاك الأراضى طردهم، وحيث أصبح الإيجار مع مرور السنوات يمثل نسبة ضئيلة من قيمة العائد السنوى من زراعتها نتيجة الارتفاع المطرد فى أسعار المحاصيل الزراعية، وهذا إنجاز عظيم يساوى فى الأهمية إعادة توزيع ملكية الأرض ذاتها[(٢)].

كما استطاعت ثورة يوليو أن تحقق إنجازات فى مجال استصلاح الأراضى من خلال تدخلها المباشر وتحملها عبء هذا النشاط، وكان بناء السد العالى وتوفير مزيد من مياه الرى سبيل الثورة إلى ذلك.وتمت زيادة الرقعة الزراعية مليوناً من الأفدنة من الأراضى وتحويل (٧٠٠,٠٠٠) فداناً من رى الحياض إلى الرى المستديم، واستخدام كهرباء السد العالى فى الصناعات الثقيلة ذات الكثافة فى

(١) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢١٠.
(٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٤٨.

استخدام الكهرباء (أسمدة – ألمونيوم – حديد وصلب)، وإمداد كافة القرى المصرية بالطاقة الكهربائية لمواجهة الاحتياجات الأساسية (إضاءة – تشغيل المضخات والآلات الزراعية بالكهرباء وإمداد الصناعات الصغيرة فى الريف بالطاقة واستصلاح الأراضى .. إلخ).

كما كانت سلطة الدولة تسعى إلى تذويب الفوارق بين صغار المنتجين وكبار الملاك بالقرية، لا من خلال قوانين الملكية والعلاقات الإيجارية بين المالك والمستأجر فقط، ولكن من خلال توفير الخدمات الإنتاجية بأسعار معقولة، وحماية المنتج من تجار السوق السوداء. ومن خلال الخدمات التعليمية والصحية على وجه التحديد، وكانت سلطة الدولة تسعى إلى حل الصراع بين المستأجرين والمؤجرين حلاً موضوعياً أو يكاد هو فى التحليل الأخير أن يكون لصالح المستأجرين وذلك من خلال لجان فض المنازعات، وتشير نتائج الدراسات التى عنيت بتحليل مضمون هذه الشكاوى إلى أن الحكم فى الشكاوى كان غالباً لصالح المستأجرين.

وعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعى ساهمت فى تغيير ملامح البناء الطبقى فى الريف المصرى، إلا أنه لم يكن تغييراً راديكالياً لأنه اقتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة. والأكثر غنى وسلطة ولم يمتد ذلك إلى البنيان الاجتماعى للريف نفسه، وذلك بقى التركيب الاجتماعى الزراعى بدون تعديل جذرى وظلت القوى الأساسية فى الزراعة هى الفلاحين الذين يزرعون قطعاً ضئيلة من الأرض عن طريق الملكية أو الإيجار(١).

ويجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أنه إذا كانت الحقبة الناصرية قد استهدفت من قوانين الإصلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية الزراعية فإنها سعت أيضاً إلى تحويل ثروتها العقارية إلي ثروة منقولة يمكن الاستفادة بها فى مشروعات التصنيع. ولكن برغم المحاولات التى سعت إليها الحكومة لجذب رؤوس الأموال إلى التصنيع، إلا أن البرجوازية المصرية قد عزفت عن مثل هذه المحاولات، وذلك بهدف وضع الحكومة أمام مفاضلة، إما استمرارية قبضتهم على الحكم أو الاستسلام لضغوط الرأسمال الأجنبى والوطنى، لذا تصرف

(١) مرجع سابق، ص ص ٤٨، ٤٩.

عبد الناصر من أجل إجبار رؤوس الأموال ووضعها تحت قيادته للعمل فى إطار رأسمالية الدولة.

لقد اتجهت القيادة الناصرية منذ منتصف عقد الخمسينيات إلى تبنى الدور النشيط للدولة وللقائد السياسى كشريك فى العملية التنموية، وذلك عقب إحجام البرجوازية المصرية فى الاضطلاع بدور مسئول فى العملية التنموية. لذا نجد أن عبد الناصر قد أيقن تماماً بعد الانفصال السورى عام ١٩٦١ خطأ تصوره السابق. فتخلى عن فكرة إعطاء البرجوازية المصرية دوراً بارزاً فى التنمية الاقتصادية، وتبنى بدلاً من ذلك مفهوم الدور النشط للدولة وحكم ا لقلة فى توجيه المجتمع أو ما يسمى بتجربة الحكم من أعلى الذى وضع كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المركزية.

ونتيجة لذلك انخفض رأس المال المستثمر فى الشركات المساهمة. فبعد أن كان فى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ حوالى ١١٣ مليون جنيه أضحى حوالى ٧٦ مليون جنيه فى الفترة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦، كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التى تأسست من يناير ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ لم يتجاوز ٣٧,٧ مليون جنيه. ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧,٣ مليون جنيه، والبنك الصناعى بمبلغ ٢,٣ مليون جنيه، أى ما يزيد على النصف، ويجدر أن نشير إلى أن البنوك التجارية ساهمت فى حجب أموالها عن التصنيع، فرفعت احتياطها[١] القانونى من ١٧% إلى ٢٢,٥%، ورفعت شركات التأمين نسبة النقدية لتبلغ ٦٢,٥% من أرصدتها، واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضاً للأخطار والمقاولات والإسكان، فعلى سبيل المثال بلغ حجم الزيادة فى رؤوس الأموال المستثمرة فى قطاع الإسكان بين عامى ١٩٥٤ و١٩٥٦ حوالى ١١,٤ مليون جنيه، ثم فى عام ١٩٥٦ حوالى ٥١,٤ مليون جنيه. وبرغم كل ذلك فقط اتجهت عمليات التمركز والاستيلاء على الفائض لصالح الرأسمالية الكبيرة، ودلالة ذلك أن المشروعات الصناعية الكبيرة ازداد نصيبها من إجمالى القيمة المضافة إلى الصناعة من ٥٧% عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٦٣% عام ١٩٥٦، ثم فى عام ١٩٥٩ بلغت حوالى ٦٧%،

(١) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢١١.

أى بزيادة قدرها ١٠% عن عام ١٩٥٢، كما بلغت الأرباح التى حققتها الشركات المساهمة بين عامى ١٩٥٩/٥٨ حوالى ٤٤,٢ مليون جنيه أى بمعدل ٣٥%[1].

وبدأ المجتمع المصرى منذ عام ١٩٥٥ يدخل فى سلسلة متصلة من الصراعات والضغوط الاقتصادية بدأت بسحب عروض تمويل السد العالى، والعدوان الثلاثى (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل)، وفرض الحراسة على الأموال البريطانية واليهودية، وتصفية الاستثمارات البلجيكية، والضغوط الاقتصادية التى مارستها الرأسمالية المصرية الكبيرة المتحالفة مع رأس المال الأجنبى. فقد قاومت الرأسمالية المصرية الكبيرة جهود التنمية التى كانت الحكومة تسعى إنجازها، فامتنعت البنوك وشركات التأمين التى كانت تخضع بصفة أساسية لرأس المال الأجنبى عن تمويل المشروعات المصرية، ورفض البنك الأهلى الذى كان يمارس وظيفة البنك المركزى إقراض الحكومة. ولا شك أن هذه الضغوط الاقتصادية قد حجمت النسق الاقتصادى، وقلصت دوره فى عمليات التنمية الاقتصادية[2].

ومن ثم اتخذت الثورة إجراءات التمصير بالاستيلاء على الشركات الأجنبية فى أعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وكان القصد منه هو نقل ملكية وأنشطة تلك الشركات إلى الرأسمالية الوطنية، ومنحت الثورة كل وسائل التشجيع لرأس المال حتى يستثمر فى مجالات التنمية، وحاولت اجتذاب رأس المال الأجنبى إلى الميدان بإعفاء الشركات الصناعية الجديدة التى تقوم بتنفيذ مشروعات التنمية من ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية لمدة سبع سنوات، كما أخذت حكومة الثورة على عاتقها التصدى للميادين التى تتطلب استثمارات ضخمة وتتعرض لمخاطر كبيرة ولا تدر ربحاً عاجلاً مثل الحديد والصلب والأسمنت والكهرباء والرى والصرف وغيرها، وتحملت الدولة وحدها العبء الأكبر فى هذه الاستثمارات ولكن رأس المال المحلى والعالمى أحجم عن الاستثمار.

كما امتنعت البنوك وشركات التأمين التى كنت تخضخ بصفة أساسية لرأس المال الأجنبى عن تمويل المشروعات المصرية، ورفض البنك الأهلى الذى كان

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ص ١٩٩، ٢٠٠.

يمارس وظيفة البنك المركزى إقراض الحكومة لأن المصالح الأجنبية كانت تسيطر عليه[1].

وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية قد سعت إلى إفساح الطريق إلى نمو وازدهار الرأسمالية المصرية، وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أخلت الطريق تماماً من كل منافسة أجنبية غداة حركة التمصير. إلا أن رأس المال الخاص ظل على ما هو عليه دون أن يتحرك، أو أن يلعب دوراً هاماً فى عملية التصنيع. لذا نجد أنه فى عام ١٩٥٧ حينما تأكدت الدولة بأن طريق القطاع الخاص غير أمن. نجدها سعت إلى التدخل بقوة فى قيام المشروعات الصناعية المستقلة، وكان أبرز دليل هو إنشاء المؤسسة الاقتصادية. وفى نهاية عام ١٩٥٩ تأكدت الدولة نهاية طريق القطاع الخاص، وعلى الفور بدأت تتحرك نحو تحمل تبعات التصنيع والتنمية الحقيقية، ومن ذلك التاريخ بدأت سلسلة عملية التأميم وبدأت صورة الانهيار الكامل للرأسمالية المصرية، ويعد تاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٠ تاريخاً حاسماً فى تاريخ الرأسمالية المصرية، ذلك التاريخ الذى طويت صفحته بتأميم بنك مصر وسيطرة الدولة عليه تماماً، والواقع أنه بهذا العمل تكون الدولة قد سيطرت على كل الشركات التابعة للبنك، إذ كان البنك يمتلك الجزء الأكبر من أسهم القطاع الصناعى، وكانت الشركات التابعة للبنك تذر ما يزيد عن ٢٠% من مجموع الإنتاج الصناعى فى مصر، ونحو ٥٠% من صناعة النسيج، وإذا كان ذلك التاريخ بداية أفول نجم الرأسمالية فإنه يعد أيضاً بداية ولادة طبقة جديدة وهى ما أطلق عليها البيروقراطية البرجوازية[2].

وبعد أن تأكدت قيادة الثورة أن القطاع الخاص لن يكون هو العجلة المحركة لعملية التنمية الاقتصادية فى مجال الصناعة[3] اتجهت إلى الإسراع بإقامة القطاع العام، خاصة فى مجال التصنيع، وفى قطاع الصناعات الثقيلة بصفة خاصة، حيث ازداد الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع العام دون القطاع الخاص[4]

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٣) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ص ٢٠١، ٢٠٢.

(4) Pradick & Hosh, Industrlization and development a third word perspective, Green Wood Press, London, 1984, p. 261.

ولذلك يمكن القول بأن تحول السياسة الاقتصادية للدولة فى تلك المرحلة لم ترتبط بأى اعتبارات أيديولوجية، وإنما ارتبط بفشل القطاع الخاص فى المشاركة فى دفع عملية التنمية مما حتم ضرورة التغيير الجذرى. ويمكن القول بأن هذه الفترة التى سبقت الخطة الخمسية الأولى مباشرة قد شهدت العديد من الممارسات الاقتصادية والسياسية الفاسدة تمثلت فى "الطابع الإرهابى فى ممارسة السلطة تحت ستار حماية الثورة". حيث كانت الأفكار المسيطرة على عقلية قائد الثورة هى أن سياسة البناء والإصلاح لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إجراءات القمع والتعذيب، وهذه السياسة تنطوى على تناقض فكرى واضح فشتان بين البناء والإصلاح من ناحية والإرهاب والقمع ومصادرة الفكر والرأى من ناحية أخرى.

ولا شك أن الممارسات السياسية القمعية التى اتبعها مجلس قيادة الثورة، أو بعض أعوانهم من البيروقراطيين وما نتج عنها من ممارسات اقتصادية فاسدة سواء من القائمين على الثورة أو بضع كبار الرأسماليين قد أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى العقد الأول من الثورة، وجاءت نتيجة هذه الممارسات مخيبة لآمال كل من أفراد المجتمع والحكومة معاً، ومن ثم بدأ التفكير فى القطاع العام والتخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١).

وإذا كانت السلطة الجديدة وبرجوازية الدولة من عام ١٩٥٦ قد بدأت ترث وتحل محل البرجوازية والاحتكارات الأجنبية غداة عملية التمصير، ودخلت فى عملية التوجيه الاقتصادى، فإنها تكون قد اختارت ما يسمى بطريق رأسمالية الدولة الذى به تحتكر برجوازية الدولة والطبقة الحاكمة الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية والسياسية المؤثرة التى كانت مخولة للمشروع الخاص القيام بها. وتعد قرارات يوليو ١٩٦١ النقلة المتممة لعملية التحول إلى ما يسمى برأسمالية الدولة، والتى فيها بدأت الدولة تتحول من مجرد جزء من البنية الفوقية فى المجتمع إلى جزء من علاقات الإنتاج، أى من قاعدة المجتمع الاقتصادية، بقول آخر أن الدولة أضحت تقوم بتوجيه النشاط الإنتاجى والتحكم فى عملية الإنتاج، وكذا فى توزيع الفائض الاقتصادى.

(١) محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢.

وعلى الرغم من قيام الدولة بعملية توزيع الفائض الاقتصادى والتحكم فى العملية الإنتاجية، إلا أن القطاعات التى خضعت لملكية الدولة كانت العلاقات الإنتاجية فيها تحمل طابعاً مزدوجاً سواء من حيث الشكل أو الموضوع. فهى من حيث الشكل اكتسبت ملمحاً اشتراكياً، أما من حيث الموضوع فقد اتخذت طابعاً رأسمالياً، أى أنها كانت علاقات رأسمالية من حيث المضمون لأن السيطرة الفعلية على العملية الإنتاجية من قبل المباشرين أو حتى ممثليهم الحقيقيين لم تتحقق، كما أن السلطة السياسية بقيت فى يد عناصر أخرى غير الجماهير، وأن العمال ظلوا بعيداً عن الإدارة الفعلية لعلمية الإنتاج التى ظلت فى يد البيروقراطيين والضباط المسرحين من الخدمة أو ما يطلق عليهم بأهل الثقة. إن هذا الدرب لا يعدو أن يكون طريقا لا رأسمالياً فيه أوصدت الدولة المالكة لأدوات الإنتاج الطريق فى وجه الرأسمالية، ولكنها فى الوقت ذاته لا تدفع للمنتجين إلا قيمة قوة عملهم، وتستحوذ على الفائض وتستخدمه بالطريقة التى تحبذها، ومن ثم تبعد العمال عن العملية الإنتاجية أو حتى فى عملية إعادة الإنتاج. يعنى ذلك أن التحول الذى تم كان فقط فى شكل الملكية، أما العلاقات الإنتاجية فظلت هى هى العلاقات الإنتاجية السائدة قبل عام ١٩٥٧[(١)].

ولقد كانت الستينيات بمثابة نقطة انطلاق أساسية فى تاريخ المجتمع المصرى المعاصر حيث كانت بداية تحول ناصر نحو السيطرة المركزية للدولة على ثروات البلاد، ومحاولة الخروج من تحت نير سيطرة النسق الرأسمالى العالمى وهيمنة الغرب الاقتصادية على المجتمع المصرى. وكان عام ١٩٦١ بداية التحول نحو تغيير مسار الاقتصاد المصرى نحو الاشتراكية[(٢)]. وكانت بداية الانطلاقة الهائلة للاقتصاد المصرى فى العقد السادس من القرن العشرين، وذلك العقد الذى شهد طموحات التنمية، ففى ذلك العقد تمت الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥) وكانت استراتيجية التنمية خلال هذه الفترة تدور حول مجموعة مبادئ توصف بالقومية التنموية، حيث كان التمصير والتأميم أهم أبعادها وكانت

(١) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(2) Paul Jabber, Egypt's crisis America's dilemman, in foreign affairs, Vol. 64, No. 5, p. 63.

تستهدف تنشيط الصناعة الوطنية وتخليص الاقتصاد القومى من السيطرة الأجنبية وتدعيم مكانة الدولة خارجياً(١). فلقد كان الهدف الأساسى للحكومة المصرية فى عهد عبد الناصر هو الارتفاع بمستوى التصنيع فى البلاد. ومن ثم تم توظيف كل الجهود لتحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى. ويمكن القول أن الهيكل الأساسى للتصنيع فى مصر قد تم إنشاؤه فى تلك الفترة(٢). فلقد أحكمت الحكومة قبضتها على كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية "من صحافة وإذاعة وتليفزيون"، واتحادات العمل وحتى الموسسات الدينية(٣). ولقد أدت إجراءات التأميم فى النصف الأول من الستينيات إلى امتلاك الدولة لقسم مهم من الفائض الاقتصادى أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية. وقد ساهمت قرارات التأميم الكبرى فى يوليو ١٩٦١ فى خلق قطاع عام قوى يلعب دوراً فى تصفية السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى وفى بناء اقتصادى متحرر من تمركز رأس المال المحلى ونموه وكانت النواة الأولى للقطاع العام جميع المؤسسات الاحتكارية البريطانية والفرنسية البلجيكية، ولعب القطاع العام دوراً ريادياً فى محاولة تغيير العلاقات الاجتماعية من علاقات تقوم على الاستغلال الرأسمالى إلى علاقات خالية من الاستغلال ومستندة إلى إرادة واعية للعاملين ومشاركتهم فى الإدارة(٤).

وإذا ما قورن معدل النمو فى الناتج الاقتصادى القومى فى فترة الستينيات بفترة السبعينيات سوف نجد أن معدلات النمو كانت فى الفترة الأولى أعلى من الثانية. والجدول التالى يوضح معدلات النمو فى قطاعات الاقتصاد القومى فى النصف الأول من العقدين السادس والسابع.

(١) ثروت محمد محمد شلبى، مرجع سابق، ص ص ١١.

(2) M. A. El Kafif and A. Akuburshi, Structural change and economic development of Egypt: Between planning and the open door policy. in industry and development, No. 33, 1989. p. 1.

(3) Abd El Monem Said Aly, Privatization in Egypt, The Regional dimensions, in privatization, Routledge, London, 1993, p. 47.

(٤) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٥٢، ٥٣.

معدلات النمو فى قطاع الاقتصاد القومى

القطاع	٥٩/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤ بالأسعار الثابتة لسنة ٥٩/٦٠ (١٪ مركبة)	٧٠/٧١ – ١٩٧٥/٧٤ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠ (١٪ مركبة)
الزراعة	٣,٣	٢,٤
الصناعة	٨,٥	٤,٣
الكهرباء	١٩,١	١٤,٩
التشييد	١٠,٤	٢,٩
النقل والمواصلات	١١,١	١٣,٣
التجارة والمال	٣,٣	٩,٥
المساكن	١,٩	٢,٠
المرافق العامة	٢,٩	٨,٩
خدمات أخرى	٤,١	٢,٧
مجموع الإنتاج المحلى الإجمالى	٥,٥	٣,٤

وكما هو واضح من الجدول السابق أن معدلات النمو فى الاقتصاد القومى كانت أعلى فى الخطة الخمسية الأولى حيث بلغ إجمالى الناتج المحلى ٥,٥% وكان من المتوقع أن يزداد هذا المعدل (المنخفض بصفة عامة) فى الخطة الخمسية التى بدأت مع بداية السبعينيات، ولكن التوقعات كما هو معتاد جاءت مخيبة للآمال وانخفض معدل النمو فى الإنتاج القومى إلى ٤,٥%(١).

وبغض النظر عما انطوت عليه هذه التنمية من أخطاء اقتصادية تنصب فى الأساس على نمط التنمية واستراتيجيتها، وما نجم عنها من تبديد لكثير من الموارد القومية المحدودة، وما فرض عليها من أعباء إضافية بفعل قوى خارجية أو داخلية، إلا أنها – مع كل ذلك – تظل الفترة الناصعة الوحيدة فى تاريخ التنمية الاقتصادية فى مصر(٢).

أولاً: بعد مرحلة الركود الاقتصادى الطويل امتدت لنحو ٤٠ عاماً حتى بداية الثورة، ارتفع الناتج القومى الإجمالى فيما بين عامى ١٩٥٢، ١٩٦٥ بمتوسط ٥% سنوياً، وارتفع فيما بين عامى ١٩٥٥، ١٩٦٥ بمتوسط ٦% سنوياً، ثم

(١) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، ط١، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، ص ٢٠٠.

توقف الارتفاع فى عام ١٩٦٥ وأخذ فى الهبوط وبخاصة بعد حرب يونيه ١٩٦٧.

ثانياً: بعد مرحلة من بطء معدل نمو الاستثمار الرأسمالى، ارتفع المعدل سريعاً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥، حين حدث تدهور مطلق فى الاستثمار الحقيقى استمر حتى عام ١٩٦٧ حين تأكد الاتجاه الانكماشى بعد حرب يونيو[1].

ثالثا: انعكس الاهتمام بالتصنيع فى صورة التوسع فى الاستثمارات الصناعية. فخلال الخمسة عشر عاما الأولى من الثورة، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧، استثمرت الصناعة ١٠٢٩ مليون جنيه من مجموع استثمارات إجمالية بلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه. ونذكر هنا بصفة خاصة أن الزيادة السريعة فى إنتاج وسائل الإنتاج قد أدت أيضا إلى ازدياد الأهمية النسبية للصناعة الثقيلة داخل الصناعة كلها، من ٢٨% فى عام ١٩٥٢ إلى ٣٩,٥% فى عام ١٩٦٦.

رابعا: تحقيق ارتفاع حقيقى فى نصيب العمل من الدخل القومى من ٤٠% فى عام ١٩٤٥ إلى ٤٧% فى عام ١٩٦٥. وهو معدل للنمو يعتبر غير عادى، ولكنه أخذ بعد ذلك فى الانخفاض من جديد.

وتبدو الصورة أ نصع فى فترة السنوات الخمس التى عاشتها الخطة الخمسية الأولى ولهذا نستأذن فى عرضها بدورها على حدة:

أ- ارتفع حجم الاستثمارات السنوية من متوسط بلغ ١٠٧ مليون جنيه سنويا فيما قبل الخطة إلى متوسط بلغ ٣٠٠ مليون جنيه سنويا. وبينما زادت الاستثمارات قبل الخطة بمعدل ١٧% سنويا، فلقد زادت فى سنوات الخطة بمعدل ١١٣%.

ب- فيما قبل الخطة زادت استثمارات الصناعة بمعدل ٧٠ مليون جنيه سنويا، أما فى سنوات الخطة فقد تجاوزت ١٠٠ مليون جنيه سنويا.

ج- فيما قبل الخطة كان نصيب العمل من الدخل القومى فى حدود ٤٢%، وقد زاد بفضل الخطة كما ذكرنا إلى ٤٧%.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠٠.

هكذا، إذن، كنا نحاول مواجهة مشكلتنا الاقتصادية الملحة بجدية بالغة، وعلى الرغم من أهمية النتائج التى أنجزت، فإننا لم نكن راضين تماماً عنها. فلقد كان يمكن إحراز نتائج أفضل منها كثيراً، لولا ما انطوت عليه الخطة من مفاهيم اقتصادية خاطئة، فى مقدمتها أن الخطة بدأت فى منتصف عام ١٩٦٠ والمفهوم الرأسمالى للتنمية مازال سائداً بحيث أن الاعتماد الأساسى كان على القطاع الخاص، أما القطاع العام فكان مجرد قطاع ثانوى لا يمثل عندئذ سوى ١٨% من جملة الناتج القومى[١].

ولقد حاولت الحكومة تنفيذ ما تعهدت به للشعب المصرى فعملت على تدبير الاحتياطى اللازم للاحتياجات الإنسانية فعملت على تقديم الدعم للغذاء والرعاية الصحية والإسكان، كما عملت على نشر مجانية التعليم حتى المستوى الجامعى، وعملت على نشر مظلة الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية للعمال[٢]. كما قامت برفع الحد الأدنى للأجور فى عام ١٩٦٢ من (١٢,٥) قرشاً فى اليوم إلى (٢٥) قرشاً فى اليوم (أى سبعة جنيهات ونصف) فى الشهر. كما تحسنت فرص المصريين فى الحصول على الغذاء كما وكيفا فى المدن ما بين (٥٢ – ١٩٦٥)، ووصلت تغذية الفرد المصرى إلى المستوى العالمى المقبول. طبقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، وأصبح (نظام الإعانات السلعية) خلال الستينيات أحد المعالم الهامة لهذه السياسات، وتهدف إعانات الدعم إلى تحقيق أمرين أولهما التخفيف من أعباء الطبقات المحدودة الدخل وثانيهما عدم ارتفاع بقية السلع فى المجتمع المرتبطة بالسلع الرئيسية[٣]. ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الإستهلاك الخاص عن الاستهلاك الحكومى، حيث زاد الاستهلاك الخاص أو العائلى خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥) من ٩٧٥ مليون جنيه إلى ١٤٦٢ مليون جنيه وتناولت الزيادة معظم السلع والخدمات واستمرت الزيادة بعد ذلك رغم توقف التنمية فى بعض السنوات وتراجعها فى

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠٠، ٢٠١.

(2) Abd El Monem Said Aly, op. cit., P. 47.

(٣) أحمد أنور، المرجع السابق، ص ٥٥.

البيت الأخير كما أن التوسع فى الاستهلاك مع الزيادة العالمية فى الأسعار علاوة على زيادة عدد السكان واستهلاك معظم الناتج المحلى مع مصاحبة هذه الأوضاع بارتفاع طفيف فى دخول الأفراد وتصاعد نسبته ساهم فى فشل خطط التنمية التى كانت تحاولها مصر، فحدثت فجوة بين الإنتاج والاستهلاك أدت إلى زيادة حجم الواردات وقيمتها، وعملت هذه الزيادة على ارتفاع حدة العجز فى ميزان المدفوعات(١)، وحاولت الدولة تخفيف العبء على المواطن بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية فى السوق المحلية فلجأت إلى الدعم الكلى لكثير من السلع مما أثقل كاهل الدولة وأدى إلى زيادة العبء على الميزانية العامة للدولة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاستهلاك فى هذه الفترة إلا أنها لم تمثل خطوة كبيرة فى الاقتصاد المصرى لأن الدولة برغم هذه الأزمات وعجز ميزان المدفوعات فى فترة الستينيات استطاعت أن تحدد فاتورة السلع المستوردة وتحدد الأصناف التى يسمح باستيرادها وفقاً لسياسات مبنية على أولويات تمثل الصالح العام للدولة فى المرحلة الانتقالية التى مرت بها بعد ثورة يوليو والزيادة الحقيقية فى هذه المرحلة لم تأت إلا بعد ١٩٧٦(٢).

ولقد أدت زيادة معدل الاستهلاك الخاص والعام، وزيادة الدعم المقدم من الحكومة إلى اتجاهها نحو زيادة معدل الدين الخارجى. مما أثر سلبياً على معدل النمو ليصل إلى ٧,٢% أثناء الخطة التنموية الأولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥). وأدى ذلك إلى أن الخطة التنموية الثانية – التى كانت تهدف إلى مضاعفة الدخل بنهاية الخطة فى عام ١٩٧٢ – لم تستطع تحقيق النتائج المرجوة منها(٣).

وبغض النظر عما انطوت عليه هذه التنمية من أخطاء اقتصادية تنصب فى الأساس على نمط التنمية واستراتيجيتها، وما نجم عنها من تبديد الكثير من الموارد

(١) رجاء عبد الرازق الغمراوى، سياسة الانفتاح الاقتصادى وأثرها على تغير أنماط الاستهلاك فى المجتمع المصرى، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٣.

(3) Antonio – Gabriel M. Cunha, Economic performance and marco economic adjustment in Egypt, American Arab affairs, No. 32, (Winter 87. 88), p. 87.

القومية المحدودة، وما فرض عليها من أعباء إضافية بفعل قوى خارجية أو داخلية، إلا أنها – مع كل ذلك – تظل الفترة الناصعة الوحيدة فى تاريخ التنمية الاقتصادية فى مصر. فلقد ارتفع الناتج القومى الإجمالى بين عامى ١٩٥٥ و١٩٦٥ بمتوسط ٦% سنوياً، وارتفع معدل نمو الاستثمار الرأسمالى سريعاً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ حين حدث تدهور مطلق فى الاستثمار الحقيقى استمر حتى عام ١٩٦٧ حين تأكد الاتجاه الانكماشى بعد حرب يونيو. كما ازدادت التوسعات فى الاستثمارات الصناعية من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧، ليبلغ ١٠٢٩ مليون جنيه من جملة استثمارات ٣٠٠٠ مليون جنيه. كما تحقق ارتفاع حقيقى فى نصيب العمل من الدخل القومى من ٤٠% فى عام ١٩٥٤ إلى ٤٧% فى عام ١٩٦٥. وهو معدل نمو يعتبر غير عادى ولكنه أخذ بعد ذلك فى الانخفاض من جديد(١).

هكذا يتضح أن الخطة التنموية الأولى عملت على مواجهة مشكلتنا الاقتصادية الملحة بجدية، وإن كانت تعثرت فى نهاية الأمر، حتى أنها أدت إلى توقف خطط التنمية تماماً خاصة بعد نكسة ١٩٦٧. ولعلنى أتفق مع ما أكدت عليه التحليلات التى تناولت هذه الفترة على أن المجتمع المصرى "قد شهد بالفعل زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى، وليس للتنمية الاقتصادية فهناك فارق كبير بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية"(٢).

فلقد شهدت الستينيات سلبيات كثيرة، واستشرت صور الفساد فى كل القطاعات الاقتصادية خاصة فى ظل سيطرة القطاع العام الذى عكس الأيديولوجيا الاشتراكية المشوهة التى تمثلت فى "اشتراكية بدون اشتراكيين" حيث عهد ناصر مهمة تطبيق الاشتراكية لمجموعة من الرأسماليين والإداريين والتكنوقراط الموثوق فيهم، واعتمد عليهم اعتماداً كلياً فى إيجاد اقتصاد مختلط يجمع بين الاقتصاد الخاص والقطاع العام كخطوة للتحول نحو النموذج الاشتراكى السليم(٣). ولكنهم

(١) فؤاد مرسى المرجع السابق، ص ٢٠١.

(٢) محمد على محمد البدوى، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(3) Nazih N. M. Ayubi, Implementation capability and political feasibility of the open door policy in Egypt, in "Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, Rich and poor states in the Middle East Egypt and the new Arab order, Westview press, The American university in Cairo press, Egypt, p. 403.

أداروا القطاع العام لحسابهم الخاص ومن ثم استشرت فيه كل صور الفساد وعلى رأسها "البطالة المقنعة، وضعف الإنتاجية، وعدم كفاءة قيادته" التى عملت على إفراغ الإيديولوجيا الاشتراكية من مضمونها.

ومن الجدير بالذكر أن الفساد فى تلك المرحلة التاريخية لم يكن مقصوراً على صفوة القوة فى المجتمع، ولكن كانت هناك العديد من الممارسات الاقتصادية الفاسدة على مستوى الأفراد والجماعات، خاصة تلك الممارسات الفاسدة التى ارتبط ظهورها مع نشأة القطاع العام[1]. وإلى حول القطاع العام إلى قطاع الفساد العام الذى استطاع أن يحول مكاسب عملية التنمية فى ظل تلك الاشتراكية المزعومة إلى مكاسب خاصة لفئة من العسكريين وكبار البيروقراطيين، وحرمان فئات الشعب العاملة منها.

وإذا كانت السلبيات والمفاسد الداخلية استطاعت إجهاض أول خطة تنموية ناجحة فى العصر الحديث، فإن الإمبريالية العالمية بزعامة أمريكا نجحت فى الانقضاض عليها من الخارج عندما أفلحت فى تفجير حرب يونيه ١٩٦٧: "ولقد تكلفت هذه الحرب عندئذ وفيما بعد وحتى اليوم بإجراء اللازم، ليس فقط بوقف التنمية المخططة، ليس فقط بالتراجع عن أسلوب التخطيط، وإنما أيضاً بوقف كل تنمية سواء كانت مخططة أو غير مخططة، وهكذا أمضينا عشر سنوات من التنمية غير المخططة بل من اللاتنمية والحرب المدمرة. وهكذا، وهكذا فقط، تعثر المفهوم اللارأسمالى للتنمية حتى توقف نهائياً"[2].

ثم فلقد لعبت الأيديولوجيا الناصرية – أو الاشتراكية العربية – دوراً كبيراً فى تغيير البناء "السوسيو – ثقافى" للمجتمع المصرى فى الستينيات. ذلك التغيير الذى حمل الإنسان المصرى من آلام العبودية ليضعه على بداية طريق العزة والكرامة، وحقق للطبقات الفقيرة الكادحة والطبقات الوسطى مغانم كثيرة. وهى نفس الأيديولوجيا التى عهد إلى تطبيقها بنخبة بيروقراطية برجوازية إقطاعية جديدة – إن جاز التعبير – استطاعت وأد تلك الإنجازات فى مهدها وتحويل المكاسب

---

(١) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٢) فؤاد مرسى، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

العامة ومضاعفة جهود التنمية المرجوة، إلى مكاسب شخصية، وتراكم لثرواتها على حساب إفقار الطبقات وعلى حساب تردى عملية التنمية ثم توقفها نهائياً فى نهاية الستينيات.

■ التغيرات التى طرأت على البناء الاقتصادى فى ظل الناصرية:

وإذا ما حاولنا رصد أهم ملامح الاستمرارية والتغير فى البناء الاقتصادى فى الخمسينيات والستينيات، فإننا نواجه بكم كبير من التغيرات وتغيرات أخرى فى الاتجاه المضاد. كما أنه يمكننا رصد نقاط قوة ونقاط ضعف. ويمكننا أن نوجز تحليلنا فى النقاط التالية:

- لقد ظل مجمل الهيكل الاقتصادى المصرى يمثل الاقتصاد التابع للرأسمالية الغربية إلى أن قامت ثورة يوليو وعملت على ضرب الرأسمالية – عن طريق قرارات الإصلاح الزراعى والتأميمات الواسعة، ثم عن طريق إنشاء القطاع العام ومن ثم حاولت تحويل النظام الاقتصادى المصرى إلى النظام الاشتراكى، والذى لم يلبث أن تحول إلى نوع من رأسمالية الدولة واجهت ومع نهاية الستينيات الكثير من الأزمات نتيجة هزيمة ٦٧ ونتيجة لانتشار الفساد فى الجهاز الإدارى مما ساعد الرأسمالية – البيروقراطية البرجوازية والرأسمالية التقليدية – على الدعوة بضرورة تلافى عيوب الاشتراكية – والقطاع العام والتحول نحو الرأسمالية، فكانت بذلك أول من دشن لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينيات.

- ولقد تعرضت الرأسمالية لضربة عنيفة إثر قيام ثورة يوليو، ولكنها لم تلبث أن تحورت وتشكلت من جديد لتتسلل وتسيطر على الاقتصاد المصرى من جديد. حيث تشكلت الرأسمالية المصرية – بروافدها الزراعى والصناعى والتجارى – داخل الهيكل البيروقراطى الجديد وأضفت عليه الصبغة الرأسمالية، بل وأسهمت فى تخليق فئة برجوازية بيروقراطية جديدة كيانها وقوامها الكادر الإدارى السياسى من أبناء الرأسمالية الوطنية المصرية وتعكس فى مضمونها التحالف بين القطاع العام والخاص من ناحية والتناقض الفكرى بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين على إدارته من ناحية أخرى. ولقد تدعمت علاقات الرأسمالية المصرية بالجناح العسكرى البيروقراطى، ذلك الجناح الذى أصبح يمثل ركيزة النظام. وبدأت من هنا

نقطة تبلور البرجوازية البيروقراطية بروافدها المختلفة - الإدارى والعسكرى والرأسمالى بروافده المختلفة - لتشكل نوعاً من مراكز القوى والاحتكارات فى القطاعات السياسة والاقتصادية خاصة وأنها كانت لا تملك وسائل الإنتاج وإنما كانت تسيطر عليها وتمسك بمفاتيح العمل السياسى والاقتصادى الأمر الذى خولها السيطرة والتحكم فى القرارات الأساسية فضلاً عن التحكم فى الفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع برغم المحاولات المختلفة من قبل النظام الحاكم للعمل على تقويضها والحد من خطورتها. إلا أنها عملت على استغلال وظائفها فى جمع الثروات - بالطرق المشروعة والغير مشروعة - عقب عمليات التأميم والحراسات إلى درجة أنها أصبحت مهددة للنظام ذاته فوصفها البعض بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية. فعندما وجهت ضربة إلى جهود التنمية فى مصر عقب هزيمة ٦٧ علت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجربة الناصرية، فحدثت تنازلات من قبل النظام قبل السماح بنمو القطاع الخاص فى قطاع المقاولات، وفى التجارة، كما تم السماح بتنشيط القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير وكان حليفها فى هذا المجال القطاع العام عن طريق تحالفها مع العناصر البيروتكنوقراطية الجديدة، فشهد المجتمع عملية واسعة من التهريب من الداخل والخارج. واتسع نشاط التصدير الخاص إلا أن النشاط الرأسمالى ظل عملاً استثنائياً فرضته طبيعة التحولات وواقع الهزيمة التى دعمت تردى الأحوال الاقتصادية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خاصة مع اتساع ونمو الرأسمالية المستغلة خاصة فى قطاعى تجارة الجملة والمقاولات وهكذا استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معاً وبدأت تستعد لأن تطفو على السطح بدعمها غاصت سنوات وتسترت داخل جهاز الحكومة والقطاع العام وبدأت تبحث عن معادل سياسى لوزنها الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوى فى تغيير فلسفة النظام وتوجهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر. فدشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى، ومع منتصف السبعينيات سيتم اللقاء بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين عناصر البيروقراطية الجدد (البرجوازية البيروقراطية) وخاصة بعد أن توطدت فيما بينهم علاقات القرابة والمصاهرة والنسب.

* هذا ما كان من أمر الرأسمالية المصرية ودورها فى إحداث التغير الاقتصادى فى المجتمع المصرى فى الخمسينيات والستينيات، فإن الشعب المصرى خاصة الطبقات الفقيرة الكادحة منه كانت ثورة يوليو بالنسبة لهم بمثابة طوق النجاة للكادحين من العمال والفلاحين الذين بدءوا فى الانتعاش قليلاً مع قرارات الإصلاح الزراعى وزوال السخرة والكرباج، ومع قيام القطاع العام، إلا أن القوى الرأسمالية العالمية والبرجوازية البيروقراطية أبت إلا أن تكون هزيمة النظام فى الخارج سنة ٦٧، وانكسار الإنسان المصرى فى الداخل، وسرقة المال العام عن طريق عناصر البرجوازية البيروقراطية وبداية الانفتاح الاقتصادى الذى سيشهد تفاعلاً من نوع جديد بين رأسمالية الانفتاح والشعب المصرى.

* ومن الغريب أن السمة المشتركة فى البناء الاقتصادى فى مصر قبل وبعد ثورة يوليو هو انتشار الفساد واستغلال المال العام. برغم محاولات السلطة الحاكمة فى بداية الثورة لمحاربة الفساد الذى كان منتشراً قبل الثورة. ولكن عناصر البرجوازية البيروقراطية عملت على استشراء الفساد من جديد حتى عملت على تغيير اتجاه البناء الاقتصادى كلية مع بداية السبعينيات.

ثانياً: التحول إلى الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات:

لقد تحول شكل الاقتصاد المصرى تحولاً جذرياً فى بداية السبعينيات. بناءاً على تطور النظام السياسى – كما سبق أن ذكرنا – حيث عملت سياسات الاسترضاء السياسى على تحول المجتمع من مجتمع ذى قطاع عام قائد إلى شكل رأسمالى للمجتمع، وهو تحول يتم من "الداخل" أى عن طريق تغيير "نسب" النظام وليس عن طريق استبدال عناصره جميعاً. فلقد نشأت فكرة التحول إلى الاقتصاد الرأسمالى الحر من داخل النظام القديم حيث دعت إليه رأسمالية الخمسينيات والستينيات بروافدها الرأسمالى التقليدى والتكنوقراط الجدد، الذين استفادوا من وجودهم داخل القطاع العام، وانتهزوا فرصة نكسة نظام سنة ١٩٦٧ للتشكيك فى كل عناصره وعلى رأسها القطاع العام، وللمطالبة بمزيد من التنازلات لصالحهم، وانتهزوا فرصة حركة التصحيح عام ١٩٧١ للمطالبة بزيادة الاعتماد على القطاع الخاص، وجاءت حرب أكتوبر لتكون فرصة سانحة لهم، فطالبوا بضرورة

الاستفادة من الاستثمار العربى فى الإنتاج المصرى. وجاء "قانون الاستثمار الأجنبى" (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) الذى صدرت لائحته التنفيذية فى يناير ١٩٧٥. ليفتح جميع المجالات أمام الاستثمار الأجنبى بما فى ذلك المجالات التى كانت قد منعها "الميثاق الوطنى" لسنة ١٩٦٢(١). ولقد عملت قوانين الانفتاح الاقتصادى بعد سلسلة من التعديلات على فتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه لرأس المال الأجنبى. ولما كان رأس المال الأجنبى تسيطر عليه شركات متعددة الجنسية، فإن فتح الاقتصاد المصرى بلا حدود أمام رأس المال الأجنبى المباشر يحمل فى طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصرى. وفى هذا الإطار، فإن أية تنمية تحدث فى مصر لابد وأن تكون "تنمية تابعة"، وبمرور الوقت، يمكن أن يضر هذا باستقلال البلاد السياسى كذلك أدت تلك القوانين إلى فتح كل مجالات النشاط الاقتصادى للاستثمار الأجنبى الخاص، مما أدى إلى تقليص حجم القطاع العام نسبياً، بالمقارنة مع القطاع الخاص(٢) حيث تزايد الاهتمام الغربى بالاقتصاد المصرى، وقيام الاستثمار الأجنبى بدور كبير فى توظيف الأموال بالتعاون مع القطاع الخاص، خاصة فى بعض مجالات الاستثمار كالبناء والتشييد والصناعات المصرفية. وإن استمر القطاع العام فى السيطرة على الاقتصاد المصرى، برغم تحويل بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص(٣).

و إذا كانت هناك بعض مؤشرات النجاح التى حققها النسق الاقتصادى فى حقبة السبعينيات، فهى ليست بالضرورة مؤشرات أداء جيد Performance Indicators للاقتصاد المصرى فى تلك المرحلة. فتشير الدلائل والمؤشرات الإحصائية إلى أن هناك ظاهرة ركود نسبي صاحبت فترة الانفتاح فى مجال إنتاج السلع الزراعية والصناعية الهامة وفى مقابل ذلك ارتفعت نسبة الواردات بشكل

(١) نزيه نصيف، المرجع السابق، ص ص ٧٧ – ٧٩.

(٢) جودة عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادى النمو الاقتصادى فى مصر (١٩٧٢ – ١٩٧٧)، فى مصر فى ربع قرن، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

(3) Marsha Pripste in Posusney, Labour as on Obstacle to Privatization: The Case of Egypt, in Iliya Hank Denis J. Sullivan, Privatization and Liberalization in the Middle East, Indiana University Press, Boston, 1992, pp. 99, 100.

خرافى خلال تلك الفترة ففى عام ١٩٧٦ بلغت (٩,٥%)، وارتفعت عام ١٩٧٧ إلى (١٥,٥%)، ووصلت عام ١٩٧٨ إلى (٢٨,٦%) وهذا يعنى أن هناك خلل فى نسق الاقتصاد.

وعلى الرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادى خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، إلا أن هذه الزيادة - رغم صحتها - فهى لا تعكس جهداً تنموياً بقدر ما تعبر عن توافر بعض الظروف الخارجية التى تمثل فى تدفق رأس المال العربى والأجنبى، والإقراض من المصادر الدولية المختلفة، وتصدير البترول بكميات ضخمة وأسعار عالية، وتصدير العمالة المصرية الخارجية التى تزايد عليها الطلب فى الدول العربية المصدرة للبترول. هذا فضلاً عن أن معدلات نمو "الرأسمالية" مبالغ فيها مبالغة شديدة حيث تضخم كثيراً من حجم الإنجاز الذى تحقق فى السبعينيات، وسبل المبالغة عديدة، منها تكرار حساب بعض الإنجازات فى سنوات مختلفة، خاصة فى المشروعات التى يستغرق تنفيذها فترات طويلة كما هو الشأن فى قطاعات الإسكان، وقطاع استصلاح الأراضى. ومن سبل المبالغة أيضاً حساب بعض الإنجازات على أساس الطاقة النظرية للمشروع لا الطاقة التى تعمل بها فعلاً، وتكمن خطورة هذه المبالغة فى اتساع الفارق بين الطاقة النظرية والطاقة الفعلية المشغلة. كما أن هناك مغالطات كثيرة حول مقدار الدين الخارجى، ونفس الشئ حول مساحة الأرض المنزرعة، وغيرها من البيانات والإحصاءات التى تبالغ الحكومة فى نشرها لتحقيق إنجازات وهمية تدعيماً لموقفها[١].

ولقد لحق بالقطاع العام تغييرات شديدة وضربات متلاحقة عقب إعلان سياسات الانفتاح الاقتصادى، حيث تمت إعادة النظر فى الدور القيادى للقطاع العام، فاتجهت سياسيات الانفتاح إلى تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطويق القطاع العام، الذى كان يمثل الركيزة الأساسية لما حدث من نمو اقتصادى فى الستينيات[٢]. فبعد أن كان اعتماد الحكومة الأساسى عليه حينما اتجهت للتخطيط لتصنيع البلاد، وبعد أن أوكلت إليه مهمة النهوض بالصناعات الثقيلة التى لم يعبأ

(١) محمد على محمد البدوى، المرجع السابق، ص ٢٤١.
(٢) أحمد أنور، المرجع السابق، ص ٧٩. ١٠.

بها القطاع الخاص[١]. عانى القطاع العام من استغلال الصفوة الإدارية واستشراء مظاهر الإفساد الاقتصادى الذى ترتب على سياسات الانفتاح الاقتصادى، حيث استغلت الصفوة الإدارية مواقعها فى القطاع العام، لتصريف منتجاته مقابل عمولات ورشاوى سخية[٢]. وبعد كل ذلك تعرض القطاع العام للتصفية بمحاولات تحجيمه وتفكيك أوصاله وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطنى، ولقد تم ذلك من خلال إلغاء احتكار القطاع العام لمفاتيح الاقتصاد وهى المال والصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية وإباحة هذه المجالات لرأس المال المحلى والأجنبى[٣]. ومن ثم فلقد نمى وترعرع القطاع الخاص من خلال ممارساته الفاسدة مع القطاع العام، أو بمعنى أصح مع أباطرة القطاع العام الذين استغلوا مناصبهم فى الإثراء على حساب القطاع العام من ناحية وتدمير هذا القطاع وإغراقه فى بحر من الديون الخسائر من ناحية أخرى[٤].

ولقد انعكست سياسات الانفتاح الاقتصادى على القطاع الزراعى والصناعى أيضاً. حيث تضاءلت نسبة الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات. فلم يحظ قطاع الزراعة بأية تنمية حقيقية فى السبعينيات، حيث انخفضت الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع انخفاض مذهل وتوقفت عملية استصلاح الأراضى فلم يتعد إجمالى ما استصلح من أراضٍ زراعية فى الفترة من ١٩٧٢/٧١ – ١٩٧٩ لم يتعد (٨١,٣) ألف فدان (بمتوسط سنوى ١٠ آلاف فدان)، بينما بلغ إجمالى ما تم استصلاحه خلال الفترة من ٥٢ – ١٩٧١/٧٠ نحو (٩٠٩) ألف فدان (متوسط قدره ٥٠ ألف فدان)[٥].

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعى ظل يحقق فائضاً فى ميزانه التجارى طوال الستينيات وحتى عام ١٩٧٣ وصل إلى (١٤٥) مليون جنيه، إلا أن الفائض

(1) Pradip K. Qhosh, Industrialization and Development a Third World Perspective, London, Green Wood Press, 1984, p. 261.

(2) Nazih N. M. Ayubi, Implementation Capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt, op. cit., p. 354.

(٣) أحمد أنور، المرجع السابق، ص ص ٨٠، ٨١.

(٤) محمد على محمد البدوى، المرجع السابق، ص ص ٢٧٢، ٢٧٤.

(٥) أحمد أنور، المرجع السابق، ص ص ٧٥ – ٧٨.

انقلب إلى أن استمر فى الزيادة حتى وصل إلى (-١٥٩) مليون جنيه فى عام ١٩٧٧.

كما يلاحظ التضاؤل الواضح فى الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات فبينما بلغ فى الفترة من ٦٠/١٩٦١ – ٦٢/١٩٦٥ نحو (٢٣,٤%) من إجمالى الاستثمارات، نجده هبط إلى نحو (١٠%) خلال الفترة من ٧٠/١٩٧١– ١٩٧٥ ثم هبط إلى نحو (٨%) خلال النصف الثانى من السبعينيات.

كما يلاحظ انخفاض إنتاج عدد من المحاصيل الرئيسية واللازمة لإشباع الاحتياجات الضرورية من الغذاء للمواطنين خلال الفترة ٧١/٧٢ – ١٩٧٩ كالعدس والفول بينما تزايد النمو فى المحاصيل ذات الربحية العالمية مثل الفاكهة (+١٣%) والخضر (+٢٣%)، بينما انخفض الإنتاج من المحصولات الهامة والرئيسية كالقطن (-١٠%)[١]. وظل إنتاج القمح حول معدله منذ عام ٧٣ حتى ١٩٧٩ يتراوح حول مستوى (١,٨) مليون طن فى السنة وفى مقابل ذلك ارتفعت نسبة الواردات من القمح فبعد أن كانت مصر تستورد (٤٤%) من استهلاكها الكلى من القمح والدقيق فى سنة ١٩٧٠، قفزت هذه النسبة إلى (٦٤%) فى سنة ١٩٧٥، ثم إلى (٧٢%) فى سنة ١٩٨٠، ووصلت إلى (٨٠%) سنة ١٩٨٤[٢].

كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطويق القطاع العام[٣]. كما انصب اهتمام تلك السياسة على قطاع الخدمات كالتجارة والمال والنقل والإسكان والتشييد والأنشطة غير المنتجة، والقطاعات السلعية وفى مجال المضاربات وأعمال الوساطة والوكالة التجارية. معنى ذلك أن هياكل التصنيع التى أقيمت فى الستينيات قد أصابها البوار، كما أن الاستثمار فى التصنيع شهد نكوص فى القطاعات الإنتاجية وتهافت واضح على الصناعات الاستهلاكية[٤].

(١) المرجع السابق، ص ص ٧٥ – ٧٨.
(٢) محمد على محمد البدوى، المرجع السابق، ص ٧٨.
(٣) أحمد أنور، المرجع السابق، ص ٧٨.
(٤) شحاتة صيام، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

ولقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلـى تحريـر التجـارة الخارجيـة، وصاحب ذلك ما يسمى بنظام الاستيراد دون تحميله عمله، وهو نظام يتمتـع بـه القطاع الخاص بمفرده عن طريق تجميع مدخرات المصريين فى الخارج، أو شراء عملات من السوق السوداء، وسداد ثمن الواردات دون الالتزام بأن يكون ذلك مـن خلال المصارف الرسمية. وكان لهذه السياسة فى مجال التجارة الخارجية العديـد من الآثار الاقتصادية الفاسدة بالنسبة للقطاع العام، أهمها:

١- تحجيم نشاط شركات التجارة الخارجية التابعة للقطاع العام، فهبطت صادرتها للدول الاشتراكية بشكل ملحوظ فى تلك الفترة.

٢- أدى تدفق السلع المستوردة إلى زيادة حجم المخزون والراكد فـى الشـركات الإنتاجية - خاصة شركات القطاع العام - فالإنتاج المحلى لم يستطع منافسـة الإنتاج المستورد، فالمستورد فى كثير من الأحيان كان أكثر جودة وأقل سعراً، مما أدى إلى تزايد حجم المخزون الراكد فى أوائل عام ١٩٨١، حيـث بلـغ (٣,٥) مليار جنيه مصرى.

٣- أدت حرية التجارة إلى ارتفاع أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج التى يستخدمها القطاع العام ذاته، فشكل ذلك عبئاً على القطاع العام - خاصة عند تحديد سعر المنتج النهائى فى مقابل أسعار المنتجات المستوردة المماثلة.

٤- لقد شجعت سياسة التجارة الخارجية البنوك الأجنبية والمشتركة لتوجيه جـزء كبير من نشاطها للتجارة بدلاً من الاستثمار والإنتاج.

٥- لقد أدت السياسات الاقتصادية والنقدية إلى تخفيض سعر العملـة المصـرية تدريجياً، وكان هذا محابياً للمشروع الأجنبى الذى تضاعفت استثماراته مقومة بالجنية المصرى، هذا فضلاً عن الغاء، جهاز تخطيط الأسعار، وتقلـص دور الدولة فى التحكم فى المتغيرات الاقتصادية المختلفة من داخـل، واسـتهلاك، وعمالة، وأدى ذلك بالطبع إلى تراجع دور الدولة فى التخطيط وانعكس ذلـك بالسلب على القطاع العام الذى عانى من نقص الاستثمار، ونقص اعتمـادات الإحلال والتجديد، ونقص التنسيق بين المشروعات والقطاعـات الاقتصـادية

المختلفة، ونتج عن ذلك كله وجود طاقات معطلة، وخسائر فادحة فى كثير من الشركات، وازدياد نسبة التضخم والتى بلغت (٣٠%) فى بعض السندات[١].

٦- ولا شك أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد شابها كثير من القرارات والممارسات الاقتصادية الفاسدة على مستوى صناعة القرار، فكان هناك تعمد من بعض القيادات الاقتصادية لإخفاء بعض المنتجات المصرية لإتاحة الفرصة لتصريف منتجات أجنبية. وحدث ذلك فى سلع مثل السجائر، والمكرونة، ومنتجات المصانع الحربية وغير ذلك، هذا فضلاً عن التعمد فى رفع أسعار بعض السلع بطرق غير مشروعة كإنقاص العبوات أو تخفيض الأحجام، أو الإنتاج بمسميات جديدة، مع الإشارة إلى كونها محسنة أو معدلة، بينما الهدف الحقيقى من ذلك هو رفع أسعار تلك السلع. وجدير بالذكر أن ما وصلت إليه الصناعة المصرية فى تلك المرحلة من إنتاج ردئ، أو ملوث، أو غير جيد، أو غير مطابق للمواصفات والأمثلة على ذلك كثيرة فى منتجات مثل المياه الغازية، ومنتجات الألبان، والأدوات المنزلية، والكبريت، والأحذية، والبلاستيك، والمنتجات القطنية ... إلخ يوحى بأن هناك مؤامرة تهدف إلى القضاء على الصناعة المصرية.

٧- قد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تقليص دور بعض الهيئات الحكومية والتنظيمات المختلفة مثل هيئة المواصفات القياسية، والرقابة التجارية، والغش التجارى، وغيرها مما أدى إلى اتساع دائرة الفساد الاقتصادى، وانتشاره داخل نسق الاقتصاد المصرى.

٨- أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى دخول الإنتاج المصرى إلى حلبة مصارعة – وليست منافسة – غير متكافئة، فالمنتج الأجنبى كان فى كثير من الأحيان أفضل بكثير من المنتج المصرى من حيث الجودة والأسعار، وهذا ما يفسر لجوء بعض المنتجين المصريين إلى أساليب الغش التجارى بوضع ملصقات على المنتج المصرى أو الكتابة عليه صراحة بما يفيد أن قد صنع فى الخارج هذا من ناحية، وكتابة عبارة "صنع فى مصر" على بعض

(١) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢، ٢٤٣.

المنتجات المستوردة من ناحية أخرى .. ليس هذا وحسب، فلقد تحولت بعض الشركات المصرية المتخصصة فى إنتاج وبيع المنتجات المصرية فى مصر والوطن العربى – "كشركة بيع المصنوعات المصرية" – إلى شركات لعرض وتسويق المنتجات المستوردة، وأصبحت هذه الشركات تنافس شركات الاستيراد فى التكالب على استيراد المنتجات الأجنبية وتسويقها. فعلى سبيل المثال غرق السوق المصرى بالكبريت المستورد فى الوقت الذى تلفت فيه منتجات الكبريت فى المخازن "شركة النيل للكبريت"، وهذه المنتجات تقدر بملايين الجنيهات[1].

٩- لعل أبرز مظاهر الإفساد الاقتصادى الذى ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادى تلك العلاقة الفاسدة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى تلك المرحلة، فلقد نمى وترعرع القطاع الخاص من خلال ممارساته الفاسدة مع القطاع العام – والمقصود بالقطاع العام هنا ليس القطاع العام بمفهومه المتعارف عليه الذى يسعى إلى تنمية المجتمع وتحقيق المصلحة العامة لجميع أفراده، وإنما أباطرة القطاع العام الذين استغلوا مناصبهم فى الإثراء، على حساب القطاع العام من ناحية وتدمير هذا القطاع وإغراقه فى بحر من الديون والخسائر من ناحية أخرى – ويمكن الإشارة إلى إبراز ملامح العلاقة بين القطاع الخاص والعام فى مرحلة الانفتاح على النحو التالى:

أ- إثراء القطاع الخاص من خلال تعاملاته مع هيئات القطاع العام والحكومة، خاصة فى مجال التوريدات والمقاولات، من خلال المزايدات، والمناقصات. ولا يخفى على أحد الكيفية التى يتم من خلالها إرساء مزايدة أو مناقصة على إحدى شركات القطاع الخاص والأساليب غير المشروعة التى تكتنف تلك العمليات.

ب- الأرباح غير المشروعة للقطاع الخاص ومن خلال التواطؤ مع موظفى الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لا تتسم بالمواصفات المطلوبة ولا تحقق أفضل الشروط الممكنة للأطراف الأخيرة. وكم من فضائح الفساد التى

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٤.

رصدتها أجهزة الدولة المختصة ونشرتها الصحف القومية حول مدى مطابقة كثير من العمليات للمواصفات والتلاعب الذى يحدث عند الاستلام.

ج- الثروات الطائلة التى كونها موظفوا القطاع العام والحكومة من خلال الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من أشكال الفساد، مقابل "تسهيل الأمور" للقطاع الخاص، ومن خلال استغلال النفوذ والسيطرة على الأجهزة الاقتصادية والاستيلاء دون وجه حق على الأموال العامة، وفرض الأولوية من خلال الوساطات لحصول هؤلاء الموظفين وأقاربهم على السلع النادرة التى تعرضها الدولة للبيع كالسيارات وغيرها من السلع المعمرة، والأراضى والشقق، والمتاجرة في بعضها، هذا فضلاً عن إساءة التصرف فى أموال الحراسات، من خلال المشاركة المستترة فى النشاط الخاص.

د- التباطؤ بين القطاع الخاص والعام فى مجال تجارة السوق السوداء التى فرضتها – أحياناً – ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع، كان مصدراً أساسياً للأرباح غير المشروعة التى حققها[1] القطاع الخاص ومافيا القطاع العام، هذا فضلاً عن الأرباح المتحققة من خلال الاستيلاء على السلع أو الخدمات التى تلقى دعماً حكومياً دون وجه حق، ومن خلال التهريب للداخل والخارج لكثير من السلع المحظور تداولها.

هـ-عمليات التهرب الضريبى والجمركى – على نطاق واسع – والتى أدت إلى الثراء الفاحش لبعض شركات القطاع الخاص، وبعض موظفى الحكومة والقطاع العام من ناحية أخرى، وذلك كله على حساب المصلحة العامة.

و- الرفع "المصطنع" لتكاليف الإنتاج فى القطاع الحكومى والعام، بهدف تحويل علماء القطاع العام إلى القطاع الخاص، هذا فضلاً عن بعض الممارسات الاقتصادية الفاسدة مثل وضع العراقيل الإدارية للتعامل مع القطاع العام، واصطناع الأزمات فى سلع معينة كالسرقة والإسراف والإتلاف، واصطناع الحرائق التى تتزامن حدوثها قبيل موعد الجرد السنوى بقليل لإخفاء معالم الفساد الاقتصادى.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٤٤، ٢٤٥.

ز- لقد حقق بعض الموظفين فى القطاع الحكومى والعام ثروات طائلة من خلال تعاملاتهم الفاسدة مع القطاع الخاص، فهجروا العمل فى القطاع الحكومى والعام، واتجهوا بخبرتهم نحو تكوين شركات خاصة مستقلة، أو السفر إلى الدول العربية النفطية لتحقيق مزيد من الثراء، وكل هذا على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

١٠-اعتمد الاقتصاد المصرى منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى اعتماداً كبيراً ومتزايداً على بيع الموارد الطبيعية للمجتمع أو خدماتها، مثل البترول (كثروة طبيعية ناضبة) وخدمات العمالة (الثروة البشرية التى جرى تصديرها لا تصدير منتجاتها)، وخدمات الموقع (قناة السويس والسياحة)، ولقد بلغت نسبة مساهمة هذه المصادر فى حصيلة المجتمع من عملات أجنبية (٢٠%) سنة ١٩٧٤، وبعد عشرة سنوات من الإنفتاح، وفى ضوء الارتفاع الحاد فى أسعار البترول ، والطلب المتزايد على العمالة المصرية فى الدول النفطية، وزيادة حركة عبور السفن بقناة السويس وتدفق السياحة العربية إلى مصر، ارتفعت نسبة إسهام هذه المصادر المختلفة فى توليد النقد الأجنبى (٦٣%) وهذا يعنى أن الطفرة التى شهدها المجتمع المصرى فى فترة الانفتاح لم تسهم سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تحقيقها، بل فرضتها بعض المتغيرات الاقتصادية العالمية.

١١-أن سياسة الانفتاح الاقتصادى كانت ذات طابع استهلاكى أكثر من كونها سياسة إنتاجية، وخير دليل على ذلك أن نسبة حصيلة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى لم تشهد[1] أى زيادة تذكر خلال (١٩٧٤ – ١٩٨٤). فقد ظلت النسبة فى حدود (١١% - ١٢%)، وهى نفس النسبة تقريباً خلال الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٣)[2] فى المقابل تزايد نسبة الاستيراد السلعى (وغير السلعى أيضاً، فبعد أن كانت نسبة الاستيراد حولى (١٢%) من الناتج المحلى الإجمالى فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تضاعفت هذه النسبة إلى

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(٣٨%) فى بداية عام ١٩٨٣. وجدير بالذكر أن تزايد الطلب على المنتج الخارجى كان نتيجة لعجز الإنتاج المحلى عن مقابلة الطلب المتزايد لهذا المنتج.

ومن ثم فإن النمو الاقتصادى فى السبعينيات يتصف بأنه نمو خدمى بالدرجة الأولى،،بمعنى أن الأولوية فيه لم تكن للقطاعات السلعية كالزراعة والصناعة، وإنما للقطاعات غير السلعية كالتجارة والتوزيع والمال والإسكان الفاخر .. إلخ. فبينما بلغت معدلات النمو فى القطاعات الخدمية ١٢% أو ١٤%، لم يزد معدل نمو الزراعة عن ٢% على أكثر تقدير ولم يتعد معدل النمو فى قطاع الصناعة والتعدين ٦%، طبقاً للإحصاءات الرسمية[1].

ولقد شهدت مصر نمواً سرطانياً فى الجهاز البيروقراطى فى أجهزة الإدارة الحكومية كما شهدت ضخامة الإنفاق العام أو الإنفاق الحكومى فى السبعينيات وتم إغراق البلاد فى بحر من الديون الخارجية والتى زادت عن ثلاثين مليار دولار[2]. وأصبحت مصر من أكثر دول العالم مديونية، وقد وصل عبء الديون إلى مرحلة حرجة بعد أن تجاوزت هذه الأعباء التى تدفع سنوياً حجم القروض الخارجية السنوية التى يحصل عليها الاقتصاد المصرى. والوصول إلى هذا الوضع إنما يعنى، أن ثمة نقلاً عكسياً للموارد يحدث الآن فى مصر، إلى الخارج، أى أن الديون بدلاً من أن تكون إضافة لموارد مصر أصبحت تمثل خصماً على هذه الموارد[3].

* وتعتبر قضية الديون من أخطر القضايا التى شكلت تحدياً أمام نمو الاقتصاد القومى فى المجتمع المصرى منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى حتى الأن. فلقد صاحب تصاعد عمليات الاستيراد ارتفاعا ملحوظا فى الحاجة إلى التمويل لسد الفجوة بين الإدخار المحلى والاستثمار. وجدير بالذكر كان الاقتراض الخارجى هو الأداة التى استخدمت لسد العجز الجارى فى ميزان المدفوعات وتمويل قسم كبير

(١) إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٣) أحمد أنور، المرجع السابق، ص ١٠٣.

من المشروعات الاستثمارية، وما حدث بالنسبة لقضية الديون جاء مخالفاً لسياسة الانفتاح المعلنة، فكان من أبرز أهداف الانفتاح إحلال الاستثمارات الأجنبية والعربية محل القروض الخارجية ويستطيع المتتبع لتطور الديون الخارجية وتفاقمها فى حقبة السبعينيات أن يلحظ بوضوح مدى الإخفاق الاقتصادى الذى عانى منه الاقتصاد المصرى خلال حقبتى السبعينيات والثمانينات، فقد ارتفعت ديون مصر الخارجية من (١,٤) مليار دولار فى بداية السبعينات (١٩٧١)، إلى (٢٥,٥) مليار دولار فى عام ١٩٨٤، أى أنها تزيد ما يقرب من ١٨ مرة خلال ١٤ سنة فقط. هذا على خلاف الديون العسكرية والتى يوجد تضارب حول تقدير حجمها الحقيقى(١).

* ولقد جاء ما حدث بالنسبة لقضية الديون مخالفاً لسياسة الانفتاح المعلنة، فكان من أبرز أهداف الانفتاح إحلال الاستثمارات الأجنبية والعربية محل القروض الخارجية. ويستطيع المتتبع لتطور الديون الخارجية وتفاقمها فى حقبة السبعينات والثمانينيات نتيجة لتزايد ديون مصر الخارجية لأكثر من ١٨ مرة خال ١٤ سنة فقط(٢). ومن الجدير بالذكر أن موقف السلطة السياسية منذ السبعينيات من قضية الديون الأجنبية كان غريباً فقد كانت تبدى درجة مذهلة من عدم الاكتراث بتزايد الديون الأجنبية وما تستتبعه من تبعية من ناحية ما تشكله خدمتها من أعباء على ميزان المدفوعات وما تدل عليه من عجز على التنمية(٣).

ولقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى تكريس تبعية المجتمع المصرى للدول الرأسمالية – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – والتى استطاعت من خلال القروض التى أقرضتها لمصر من ناحية، والإعانات من ناحية أخرى أن تجعل المجتمع المصرى يدور فى فلك السياسة الأمريكية. فمنذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٤ ومصر تتلقى مساعدات مالية من الولايات المتحدة ضخمة تقدر بحوالى ٧٥٠ مليون دولار فى العام ينفق منها ٥٠% مليون دولار فى عام ١٩٨٥، وهى نسبة تعادل حجم برامج المساعدات المالية لإسرائيل .. ولكن هل هذه المساعدات والقروض تمنح بشكل تلقائى حباً فى الصداقة المصرية الأمريكية، بالطبع لا،

(١) محمد على محمد بدوى، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٣) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ١٠٥.

ولكنها تهدف فى النهاية إلى خدمة الاقتصاد الأمريكى والسياسة الأمريكية بصفة عامة. فهذه الإعانات والقروض تمنح وفقاً لقواعد وشروط مدروسة من الجانب الأمريكى، وتخدم فى المقام الأول المصالح الأمريكية بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، ويكفى الإشارة إلى أن قيامة الواردات الغذائية – خاصة الزراعية – المصرية من أمريكا بلغت ٤٠% خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٦.

لقد أوقعت سياسة الانفتاح الاقتصادى الاقتصاد المصرى فى "مصيدة الديون" هذا فضلاً على علاقات الاستغلال الواضحة بين الدول الدائنة والدول المدينة، فالفوائد المركبة للديون الخارجية تلتهم أى بارقة أمل يتحقق من خلال برامج التنمية المحلية، وتكون المرحلة النهائية أن التنمية فى الدول المدينة تظل ثابتة كما هى وفى كثير من المجتمعات تسير بشكل عكسى. فلقد سار الاقتصاد المصرى فى حقبة السبعينيات والثمانينيات على طريق الاعتماد على التمويل الخارجى للمشروعات التنموية دون الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية – ولعل هذه السياسة تنطوى على فساد اقتصادى واضح، ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تكريسه وتفاقم حدته(١).

ولقد واكب زيادة الاتجاه نحو ارتفاع الإنفاق العام، وزيادة الدين الخارجى، زيادة الاتجاه الاستهلاكى، فأصبح المجتمع المصرى يستهلك ما لا ينتج وينتج ما لا يستهلك(٢). فلقد زاد الاستهلاك القومى فى السبعينيات بمعدلات أعلى بكثير من معدلات زيادة الدخل القومى فى نفس الفترة، حيث زاد بمقدار (٢٠%) فى المتوسط سنوياً خلال الفترة من (١٩٧٣ – ١٩٨٤). وفى الوقت ذاته فإن معدل النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى خلال نفس الفترة لم يتجاوز (٨,٦%) بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة المشار إليها.

ويرجع هذا التطور الملحوظ إلى الزيادات التى طرأت على كل من الاستهلاك الخاص (العائلى) والاستهلاك العام (الحكومى) فى السبعينات(٣). ولقد

(١) محمد على محمد البدوى، المرجع السابق، ص ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) رجاء عبد الرازق الغمراوى، المرجع السابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤.

(٣) سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨، ص ١٤٤.

فز المعدل السنوى للتضخم من (٢,٦%) للفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ إلى (١٢%) فى ١٩٧٠ – ١٩٨٢. ولقد انعكست ظروف التضخم والتفاوت الشديد فى توزيع الدخل القومى خلال هذه الفترة على معدل الاستهلاك فى مصر. فلقد جاء فى تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أن (٢,٣%) من مجموع المصريين يستهلكون قرابة ربع الاستهلاك القومى كله، وأقل من (١٠%) من سكان مصر يستهلكون أقل قليلاً من نصف الاستهلاك حوالى (٤٥%)، بينما الـ (٩٠%) الباقون يستهلكون النصف الباقى. كما توضح أرقام جهاز التعبئة العامة والإحصاء أن نسبة (٠,٥%) من الأسر تحصل على قرابة ربع الدخل القومى، وهذا يوضح أن أغلب سكان مصر تكاد لا تكفى دخولهم للمحافظة على الحد الأدنى لمستوى المعيشة، بينما يوجد فى البلاد نفر محدود يستحوذون على نسبة كبيرة من الدخل القومى(١).

ومن الواضح من الإحصاءات الرسمية أن مشروعات الانفتاح لم تخلق فرص عمل جديد ففى عام ١٩٧٨، فى حين زادت فرص العمل إلى ٢٨٠٠٠ فى ١٩٧٩، ثم إلى ٣١٨٠٠ فى ١٩٨١، ثم إلى ٤٢٢٠٠ فى ١٩٨٣. ولقد أدى ذلك إلى تزايد معدلات البطالة فى الريف والحضر، فبلغت معدلات البطالة الحضرية ١١٩ ألف عاطل بنسبة ٤٠,٣% عام ١٩٦٠ زادت إلى ٤٥٤ ألف عاطل أى بزيادة قدرها ٩,٥% أى حوالى خمسة أضعاف عام ١٩٨٦. هذا ولقد تزايد عدد المتعطلين فى الريف من ٥٦ ألف عاطل عام ١٩٦٠بنسبة ١,١% إلى ٣٩٧ ألف عاطل بنسبة ٦,٤% عام ١٩٦٧ إلى ٩٨٥ ألف عاطل بنسبة ١٣,٧% عام ١٩٨٦ أى أنه تضاعف خلال هذه الفترة حوالى ستة أضعاف(٢).

* ولا جدال فى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى الفاسدة قد أدت إلى تدهور الوضع الغذائى فى مصر من خلال حقبة السبعينيات، وأصبح المجتمع يعتمد على الاستيراد فى تدبير (٥٠%) من جملة الاستهلاك الغذائى، وفى منتصف الثمانينات وصلت هذه النسبة إلى (٦٥%)، وهذا يعنى تزايد تبعية المجتمع المصرى للقوى

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) السيد عبد العاطى السيد وآخرون، مشكلات المجتمع المصرى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص ص ٢٢٣، ٢٢٤.

الخارجية والضغط على المجتمع وتقييد حريته فى اتخاذ القرارات الخاصة بالأمن الغذائى. فهناك بعض السلع الغذائية كان يفوق إنتاجها حاجة الاستهلاك المحلى وتصدر الفائض إلى الدول الخارجية، وبحلول سياسة الانفتاح انقلبت الأوضاع رأساً على عقب، فعلى سبيل المثال كان إنتاج مصر من السكر فى عام ١٩٦٠ يزيد عن جملة استهلاكها بحوالى (١٨%) وتناقص هذا الفائض فى بداية السبعينيات فأصبح (١٠%)، وفى منتصف السبعينيات ومع حلول سياسة الانفتاح انقلب الوضع وأصبحنا نستورد (٢٠%) لسد العجز فى احتياجاتنا من السكر، ووصل هذا العجز إلى (٣٠%) سنة ١٩٨٠، ثم إلى (٥٠%) سنة ١٩٨٥(١).

ومن ثم يتضح أن النمط الإنتاجى السائد خلال الفترة من (١٩٦٩ – ١٩٨١) تمثل فى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالى، والتى رجحت كفتها فى ظل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، كما أنها فى الوقت ذاته ليست وليدة حقبة السبعينيات بقدر ما تضرب بجذورها العميقة إلى تلك السياسات الاقتصادية التى سادت خلال الخمسينيات والستينيات والفارق بينهما كان فى درجة نسبة الاستقلال الاقتصادى كما حدث فى الخمسينيات والستينيات، أو تعميق التبعية الكاملة كما ساد فى حقبة السبعينيات وحتى عام ١٩٨١، وإن كانت هناك أنماط إنتاجية أخرى كنمط الإنتاج التعاونى، ونمط رأسمالية الدولة فإن كل منهما قد تراجعت أدواره وأصبحت غير فعالة. وترك المجال فسيحاً لسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالى التابع للرأسمالية العالمية(٢).

* إن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى شهدها المجتمع المصرى فى حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات قد عبرت بشكل واضح عن فساد صفوة القوة السياسية فيما اتخذته من قرارات اقتصادية مصيرية غير مدروسة بشكل كاف. أدت فى النهاية إلى تعثر بل وفشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الفترة. وجدير بالذكر أن أحداً لا يستطيع أن ينكر النمو الذى تحقق فى تلك الفترة، ولكنه كان "نمواً مشوهاً نتج عن عدد من العوامل التى لا صلة لها بالإنتاج، والقدرة

(١) محمد على محمد البدوى، مرجع سابق، ص ٢٤٧.
(٢) السيد محمد الرامخ، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

الذاتية للمجتمع"، فهو نمو فرضته متغيرات خارجية تمثلت فى القروض والمعونات، وانتعاش السياحة، والاكتشافات البترولية من ناحية وارتفاع أسعار النفط عالمياً، وإعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية وتحويلات المصريين فى الخارج، فكل هذه المتغيرات قد أدت إلى نمو مؤقت وزائف فى استيراد وإنتاج السلع الاستهلاكية غير الضرورية والتى ساهمت فى ازدياد معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى.

كما اكتنف تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى العديد من مظاهر الفساد الاقتصادى حيث ارتبط الانفتاح بمصالح خاصة لبعض الأفراد، فقد استفاد من هذه السياسة، طبقة جديدة من الطفيلين طلاب الربح والثراء، وليس عامة الشعب. وهناك جانب آخر من التناقض الذى وقع فيه الاقتصاد المصرى فى فترة الانفتاح، ففى الوقت الذى يستورد فيه المجتمع المصرى "رغيف الخبز" يصدر الفواكه والخضروات، فقد ترك للفلاح حرية استئجار الأراضى الزراعية لأعلى سعر لزراعة الفواكه والخضروات وأهملت المحاصيل الأساسية كالقمح والذرة والأرز، فهل من المنطقى أن يستمر المجتمع فى استيراد الطعام من أجل تصدير الفواكه والخضروات؟!.

ولعل من أبرز مظاهر الفساد الاقتصادى الناتجة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى فى حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات "ظاهرة الهروب الجماعى" من الأعمال الإنتاجية التى تدر دخلاً محدوداً فى الاقتصاد المحلى إلى الأنشطة الطفيلية التى خلقتها سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تدر دخلاً عالياً، أو الهجرة – إذا تيسر ذلك – إلى الخارج. ويرجع السبب الأساسى فى عمليات الهروب إلى تغلغل الأنماط الاستهلاكية الجديدة وانتشارها بين الفئات القادرة، وتلي الفئات محدودة الدخل لتلك الفئات، على أية حال أن الاختلال الواضح الذى أصاب هيكل الدخول وهيكل الأثمان قد أدى إلى خلل واضح أيضاً فى بناء النسق الاقتصادى فى فترة السبعينيات[١].

(١) مرجع سابق، ص ص ٢٥٢، ٢٥٤.

وجدير بالذكر أن المتفحص لحال الاقتصاد المصرى فى حقبة الانفتاح يستطيع أن يلمح بوضوح أن الاقتصاد المصرى قد أصبح كائناً مختلفاً تماماً عن ذلك الكائن الذى كان موجوداً فى حقبة الخمسينيات والستينيات. فمنذ بداية السبعينيات بدأ جسد الاقتصاد المصرى يعانى تدريجياً من ظهور العديد من "الأورام السرطانية"، وتفاقمت حدة هذا المرض فى النصف الثانى من السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث أخذت بعض خلاياه تنمو وتستأثر بخيراته على حساب نمو وازدهار بقية الخلايا الأخرى، وأصبح التفاوت الطبقى الاقتصادى واضحاً فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولم يقتصر على قطاع دون آخر ولكنه امتد ليشمل المجتمع ككل ريفه وحضره، ففى منتصف السبعينيات أصبحنا نتعامل مع "اقتصادين" متمايزين داخل جوف اقتصاد واحد، ولعل أبرز الاختلالات الناجمة عن تلك الأوضاع الجديدة هى الفجوة الشاسعة بين مستويات الدخول ومستويات الأثمان السائدة، وكذلك الازدواجية الواضحة فى هيكل الأثمان والتى أخذت تطبع كافة مظاهر الحياة الاقتصادية فى المجتمع بطابعها. فلقد أدت العمالة العائدة من الهجرة، ونشوء قطاع الشركات المشتركة وتدفق رأس المال الأجنبى إلى اتساع "هوة الفروق الداخلية" فى المجتمع المصرى ومن ثم اتساع حدة التفاوت الطبقى فى توزيع الدخل.(١)

ومن ثم يتضح لأى محلل فشل السادات فى القضاء نهائياً على الاشتراكية، برغم تدعيمه لسياسات الانفتاح الرأسمالى، ونفس الشئ حدث بالنسبة لسياسة الانفتاح التى لم تفلح هى الأخرى فى النجاح فى المجتمع المصرى. ولم تستطع إحدى السياستين – الاشتراكية والرأسمالية – أن تحل محل الأخرى، بل حدث بينهما خلط شديد، مما خلف الكثير من صور الفوضى والارتباط البيروقراطى ومما خلق الكثير من الشك والارتياب وعدم الحسم فى اختيار أى السياستين أصلح. فلقد فشلت سياسات الانفتاح تماما كما فشلت الاشتراكية الناصرية. ولم يفلحا إلا فى الإتيان بأسوأ ما فى العالمين الرأسمالى والاشتراكى(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(2) Hassan A. W. EL-Hayawan and Denis J. Sullivan, Privatization in Egypt, in V.V. Ram Amadham, Privatization, Routledge, London, 1993, pp. 349 – 350.

وإذا ما حاولنا رصد أهم التغيرات التى طرأت على البناء الاقتصادى فى السبعينيات، وأثر سياسات الانفتاح على الشعب المصرى. فإنه يمكن أن نوجزها فيما يلى:

■ التغيرات التى طرأت على البناء الاقتصادى فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى:

* لقد جاءت تلك السياسات الاقتصادية الجديدة التى أطلق عليها الانفتاح الاقتصادى بمثابة مؤشر يعكس فشل تلك التحولات الاشتراكية التى حاولت القيادة السياسية (جمال عبد الناصر) إحداثها فى الخمسينات والستينيات، وأيضاً تعبير عن تحول تلك القوى الاجتماعية من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية القطاع الخاص(١). وكذلك جاءت قوانين الاستثمار لرؤوس الأموال العربية والمحلية والأجنبية تتضمن خروجاً عما جاء فى الميثاق من ناحية، وما جاء فى ورقة أكتوبر مقتبساً من الميثاق من ناحية أخرى. خاصة فى تأكيد ورقة أكتوبر على تقبل المساعدات غير المشروطة فضلاً عن قبول الاستثمار المباشر فى تلك النواحى التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديث.

ومما هو جدير بالإشارة أيضاً أن السياسات الاقتصادية التى سادت فى حقبة السبعينات لم تقتصر على مجرد التعارض مع ما ساد فى الخمسينيات والستينيات بل كانت أكثر انحيازاً للطبقة الرأسمالية، وذلك بعكس ما كانت عليه سياسات الخمسينيات والستينيات فى انحيازها الواضح للطبقة الوسطى وغيرها من الكادحين.

وثمة عوامل محددة قد ساهمت من جانبها فى تحديد مسار الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (١٩٦٩ – ١٩٨١). ويجملها "سعد الدين إبراهيم" فى وفاة "جمالة عبد الناصر" وخوض المجتمع المصرى لبعض الحروب منها حرب ١٩٦٧، حرب ١٩٧٣، وكذلك حركة التصحيح التى قام بها "أنور السادات" وعمل فيها على التخلص من بعض العناصر التى كانت تمثل رموزاً للتوجهات السياسة والاقتصادية التى سادت فى حقبة الخمسينيات والستينيات. فضلاً عن حدوث بعض

(١) السيد الرامخ، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

المتغيرات العربية الأخرى منها زيادة أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣. وحدوث طفرة مالية لدى تلك الدول النفطية مع العالم الرأسمالى الغربى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

* لقد جاءت فترة السبعينيات لتؤكد بصدق على صحة المقولة التى أكدنا عليها مسبقاً وهى اختلاف الرأسمالية المصرية من حيث ظروف نشأتها وتطورها عن الرأسمالية الغربية. فالرأسمالية المصرية فى السبعينيات قامت من خلال تحالف روافد مختلفة وتضافرها مع رأسمالية طفيلية. ولم تقم من خلال قيام الصناعة. ولكن قامت أساساً على المضاربة والسمسرة وغيرها من النشاطات التى دعمت الاقتصاد الاستهلاكى الترفى لا الاقتصاد الإنتاجى. هذا بالإضافة إلى تخلفها مع الرأسمالية الغربية خاصة الأمريكية وتدعيمها للتبعية بشتى صورها. ومن ثم فإن تغيرات البناء الاجتماعى لم تجئ نتيجة لتطور الرأسمالية المصرية كما حدث فى الغرب، وإنما جاءت فى المقام الأول كنتيجة للقرار السياسى ودور السلطة الحاكمة فى تدعيم استمرارية تلك الرأسمالية بروافدها المختلفة، وبسياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة أيضاً وهذا ما سنحلله بالتفصيل فيما يلى:

* لقد أصبح الهيكل الاقتصادى المصرى فى السبعينيات يمثل الاقتصاد التابع للرأسمالية الغربية، بكل ما يستتبعه من أزمات مختلفة على كل المستويات، فعلى المستوى الزراعى، قامت زراعة رأسمالية أحادية المحصول تربط بالسوق الرأسمالية الدولية عن طريق تصدير الأرز واستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعى من آلات وأسمدة ومبيدات ... إلخ. أما البناء الصناعى فيغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية ولا يحقق الاقتصاد قاعدة صناعية تتمتع بالتكامل بين أجزاء الحلقة التكنولوجية وتكون أساس التحويلات الجذرية للمجتمع الريفى. كما أدى هذا النمط الاقتصادى إلى حدة انعدام العدالة فى توزيع الثروة والدخل وتشتد الأزمة الاقتصادية وتتجلى فى عدم قدرة البناء الاقتصادى على حل مشكلة البطالة وفى تفاقم الوضع بالنسبة للفوارق بين الريف والحضر. وتمتد الأزمة الاقتصادية لتشمل قطار الحياة اليومية للمجتمع المصرى فى شقين متكاملين لصورة واحدة:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٤.

* الشق الأول: يتمثل فى صعوبة الحياة اليومية للغالبية من أفراد الشعب فى المدينة والقرية: من صعوبة الحصول على عمل، صعوبة حصول صغار المنتجين على مدخلات الإنتاج، صعوبة الحصول على مكان فى المدرسة، صعوبة التزود بما هو لازم للتعليم، صعوبة أو استحالة الحصول على مكونات الغذاء الضرورية، صعوبة التوصل إلى المياه النقية، صعوبة التخلص من المياه الملوثة ... إلى آخره من صور المعاناة اليومية، وتؤدى تلك المعاناة وقهر الدولة لكل من يحاول الوعى بأسبابها الحقيقية والعمل على تغيير الوضع، إلى تصور فردى للخلاص: يتمثل أساساً فى الهجرة الدائمة أو المؤقتة لأماكن يسيطر عليها فى النهاية رأس المال، وإن كانت ظروف الحياة اليومية فيها أقل معاناة مما هى عليه فى مصر.

* أم الشق الثانى: فيتمثل فى نمط حياة الأقلية الذى يقوم على وثنية للسلع الاستهلاكية المعمرة. يسهل على أفرادها الحصول على المسكن والملبس والغذاء إلى حد البذخ والاستهلاك الطرفى. وهذا النمط يغلفه فى النهاية نمط ثقافى سلعى رخيص يقوم على القيم المروجة لأنماط استهلاك مستوردة تلهث وراءها الطبقة الحاكمة وتروجها بسلوكها وللانتماء الاجتماعى والقومى وللتبعية والوساطة(١).

* أشرنا فيما سبق إلى أن تحول مصر فى التوجه الاقتصادى خلال السبعينيات المتمثل فى الانفتاح الاقتصادى، يعتبر نتيجة طبيعية لفضل تجربة الانتقال إلى الاشتراكية فى البلاد خلال الستينيات. فلقد تم تحويل الرأسمالية الخاصة إلى رأسمالية الدولة، وسرعان ما ولدت الأخيرة قوى بدأت تضغط للعودة إلى الرأسمالية الخاصة مرة أخرى. وقد تمثل التجسيد العملى لهذا الضغط فى قرارات الانفتاح وعلى رأسها القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤)(٢). والآن يثار السؤال: ما هى طبيعة الرأسمالية المصرية التى ظهرت إلى حيز الوجود العلنى فى مرحلة الانفتاح؟ وما هى أهم سماتها؟ وما هى ملامح الاستمرارية والتغير التى طرأت عليها؟

---

(١) محمد حامد دويدار، مرجع سابق، ص ص ٥٢٢ – ٥٢٧.

(٢) جودة عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧١ – ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ٤١١.

* إن رأسمالية السبعينيات رأسمالية مهجنة متعددة الروافد تنتمى إلى أحقاب تاريخية مختلفة فهى تضم عناصر رأسمالية قديمة وعناصر برجوازية بيروقراطية وعناصر طفيلية.

أما عناصر الرأسمالية التقليدية فقد تمكنت من أن تبقى على دورها من خلال عدة منافذ هى:

أ- عناصر ظلت مرتبطة بدوائر الأعمال العربية والأجنبية ونجحت فى تكوين ثرواتها بالخارج.

ب- عناصر انخرطت داخل القطاع العام وجهاز الدولة والمحليات بعد عمليات التأميم الواسعة.

ج- عناصر ظلت تمارس نشاطها فى عالم الأعمال (خاصة المقاولات والتوريدات).

أما الرافد الثانى: فهو البرجوازية البيروقراطية التى استغلت مكانتها الوظيفية داخل جهاز الدولة والقطاع العام فى تحقيق ثروات طائلة. أى أن مصدر ثروتها هو الوظيفة العامة.

أما الرافد الثالث: فيتمثل فى العناصر ذات النشأة الاجتماعية والنشاط الطفيلى، حيث إن معظم عناصر هذا الرافد غير معروف مصدر شرعى لثرواتهم(١). وفى كثير من الأحيان ارتبطوا بأنشطة التهريب وبتجارة المخدرات وتجارة العملات. وتمكنت عناصر هذا الرافد من خلال علاقاتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخيره لخدمتها وتحقيق أغراضها بل ونجحت فى توريط جهاز الدولة ذاته فى العديد من قضاياها.

ومن الروافد الثلاثة السابقة تشكلت تكوينة اجتماعية تنصهر فيها هذه الروافد مجتمعة معلنة عن تشكل رأسمالية جديدة منذ منتصف السبعينيات وتتمكن من استقطاب العديد من عناصر بيروقراطية السبعينيات والثمانينيات مستغلة اندماج جهاز الدولة ذاته فى مجال الأعمال والشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى(٢).

---

(١) سامية سعيد إمام، مرجع سابق، ص ص ١٥٣، ١٤٥.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٢٣.

وتتسم رأسمالية السبعينيات بعدد من السمات الأساسية أهمها:

- الميل إلى مشاركة رأس المال الأجنبى مما يعكس طبيعة تكوينها التابع.
- العزوف عن المساهمة فى العملية الإنتاجية واتجاهها إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الاستهلاكية.
- إنها لا تلقى بالاً للبعد الاجتماعى للتنمية أو بالجوانب التوزيعية للسياسات الاقتصادية وتستأثر لنفسها بنصيب الأسد من الدخل القومى.
- سيطرة السمة العائلية على رأسمالية السبعينات إلا أن الجديد فى التحالفات والتشابكات العائلية أنها تتم فى إطار تكوينه اجتماعية أعم وأشمل إذ تتمثل أقطابها فى الروافد المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى.

وتتمثل أهم ملامح الاستمرارية بين رأسمالية السبعينيات ورأسمالية ما قبل الثورة فى ملامح رأسمالية السبعينيات ذاتها، فالرأسمالية المصرية سواء أكانت قبل الثورة أو فى السبعينيات ومع اختلاف تكوينها فى المرحلتين إلا أنها اتسمت دوماً باتجاهها إلى الصناعات الاستهلاكية وتستأثر لنفسها بنصيب الأسد من الدخل القومى بالإضافة إلى سيطرة السمة العائلية عليها. إلى جانب طبيعة تكوينها التابع حيث تميل دوماً إلى مشاركة رأس المال الأجنبى والدوران فى فلك الرأسمالية العالمية[١].

أما من حيث جوانب وملامح التغير فتعكسها طبيعة تكوين رأسمالية السبعينات بمعنى أنها رأسمالية مهجنة متعددة الروافد والأصول الاجتماعية إذ يحمل كل رافد سمات وقسمات وملامح تاريخية تجعله يختلف عن الآخرون ومن ثم فإن هذه العناصر المختلفة عليها أن تنصهر لتشكل معاً تكوينه رأسمالية جديدة ينصهر فيها الكل.

هذا بالإضافة إلى أن مصدر التكوين والتراكم الرأسمالى لرأسمالية السبعينيات مصدر خارجى بمعنى آخر إنها رأسمالية خارجية التكوين بصفة عامة خليجية التكوين بصفة خاصة أى أن رؤوس أموالها الموظفة فى الاستثمارات المختلفة تكونت خارج القطر المصرى سواء فى الدول العربية النفطية وغير

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢٣، ٢٢٤.

النفطية أو فى الدول الأوروبية وغير الأوروبية ووفدت بدورها مع بدء الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا فى مجملة يعنى أن رؤوس الأموال هذه لم تتولد من العملية الإنتاجية داخل المجتمع المصرى.

هذا.ما كان من أمر التغيرات التى أعترت البناء الاقتصادى والرأسمالية المصرية فى السبعينيات؟ فما هو أثر تلك التغيرات على الشعب المصرى؟ وما هو موقفه منها؟

لقد اشتدت الأزمة الاقتصادية فى نهاية السبعينيات وأوشكت مصر على الاختناق وارتفعت معدلات الأسعار بطريقة جنونية، وأصبح الناس لا يملكون سوى أغلالهم. وتصاعدت حركات التمرد والسخط والثورة التلقائية على الأوضاع المتردية وسط صفوف العمال والطلاب والتجار الصغار فضلاً عن جيش الموظفين، بالإضافة إلى الصفوف المتوسطة والدنيا من القوات المسلحة نفسها[1].

وتمثلت ردود فعل الشعب المصرى تجاه تردى الأوضاع الاقتصادية وتجاه انتشار صور الفساد المختلفة واستمرار حماية الجهاز الحاكم لقطط الانفتاح السمان وللرأسمالية الجديدة فى صور شتى تدرجت من الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات – سواء من الطلبة أو العمال – إلى الانتفاضة والثورة العارمة من كل فئات الشعب الكادحة – عماله وطلابه ومثقفيه وفلاحيه – وفى كل مكان فى مصر، فلم يبق حتى ما يسد الرمق مع القرارات الاقتصادية التى أعلنتها الحكومة إرضاءً للبنك الدولى، فجاءت ثورة الشعب المصرى ضد رموز السلطة والتدخل الأجنبى والثروة والثراء الفاحش ورموز الفساد. ولكن بعد عدول الجهاز الحاكم عن قرارات يناير ٧٧ وإعادته للأوضاع كما كانت عليه قبل الانتفاضة هدأ الشعب المصرى، ورضى وقنع بالقليل الذى يسد رمقه. ولكنه عبر عن رفضه للنظام الحاكم ولأسلوبه الاستبدادى فى صورة إحجام عن المشاركة السياسية. ونكات لاذعة، ثم أخيراً أعربوا عن موقفهم من السلطة عندما لم يأبهوا لاغتيال السادات ولم يخرجوا فى جنازته كما فعلوا مع سلفه جمال عبد الناصر.

(١) مرجع سابق، ص ٢٢٥.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادى والانفتاح الإنتاجى فى الثمانينات:

لقد عمل الرئيس مبارك على تحويل الانفتاح من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى وراح يدعو رأس المال المحلى والأجنبى إلى الإسهام فى التنمية الحقيقية فى ميادين الزراعة والصناعة وإلى تحويل المناطق الحرة إلى مناطق تصدير إلى الخارج أكثر منها مناطق استيراد من الداخل، حتى يمكن تحقيق الرخاء الذى وعدت به الرأسمالية شعب مصر. وانتظر الرئيس مبارك مبادرة القوى الرأسمالية ردا على دعوته وطال انتظاره، ولم يكن هنا ك بد من أن تتخذ الدولة موقفا لترغم الرأسمالية على أن تتحول إلى الإنتاج. وكان ذلك يتطلب قفل بعض المنافذ الاستهلاكية فى وجه الرأسمالية. فأصدرت الدولة قرارا بتحصيل الرسوم الجمركية على بعض السلع من المنبع لتحد من عملية التهريب. واتجهت الدولة إلى محاربة تجارة العملة فى السوق السوداء كما عملت على حظر الاستيراد بدون تحويل عمله مع تشديد قبضتها على النشاط المصرى وترشيده[1].

كما كان مبارك شديد الاهتمام بأثر أى زيادة فى الأسعار أو تعطيل أو قطع زيادات الأجور "العلاوات" على الشعب، فكان دائما ما يضع نصب عينيه ثورة الجوع، تحسبا من أن تتسبب رفع الأسعار فى قيام انتفاضة أو ثورة شعبية. فرفض مبارك رفع الدعم عن الغذاء والسلع والخدمات الأساسية وإن كان قد بدأ فى رفع أسعار البترول والكهرباء والدقيق والزيت بصورة تدريجية فى عامى ١٩٩٠/٨٩، ولكنه لم يقبل ضغوط البنك الدولى ورفض رفع الدعم نهائيا عن الغذاء والخدمات الأساسية حتى لا ينهار مستوى المعيشة. فتفهم البنك الدولى هذا الموقف ورحب بأغلب الخطوات التى اتخذت فى طريق الإصلاح الاقتصادى، ولكن أدت ظروف رب الخليج وعودة كثير من جثث المصريين من العراق، ثم أحداث تحرير الكويت وعودة كثير من المصريين وفقدهم لأعمالهم[2] ومدخراتهم، أدت إلى التأثير بصورة سلبية على الاقتصاد المصرى، وإن كان موقف مصر من أزمة الخليج قد أعطاها ثقلا على المستوى الدولى ترتب عليه إلغاء الولايات المتحدة لبعض ديون

(١) محمد أبو الإسعاد، مرجع سابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤.
(2) Derek Hopwood, op. cit., p. 193.

مصر، كما وعدت بعض دول أوروبا واليابان ودول الخليج بإلغاء بعض الديون على مصر[1].

ولكننا لن نكتف بذلك التحليل البسيط لطبيعة ما طرأ على البناء الاقتصادى من تغييرات وتغيرات فى الفترة من الثمانينيات للتسعينيات، خاصة وأن الخطوات التى اتخذت فى اتجاه الخصخصة قد تمت بتروى شديد، فبدأت السلطة الحاكمة محاولاتها لتحويل الانفتاح الاستهلاكى إلى انفتاح إنتاجى من خلال تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى ثم تحولت مباشرة إلى تطبيق سياسات الخصخصة والتحول نحو نظام رأسمالية السوق. وهذا ما سنحاول تحليله فيما يلى:

لقد شهدت مرحلة الثمانينيات كثير من مظاهر النمو الاقتصادى، ولكنها لم تستطع تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة، ولقد تضاربت وجهات نظر تقييم تلك المرحلة، فبيانات الحكومة تجئ بين الجين والآخر لتؤكد بالبيانات والإحصاءات الرسمية نجاح بل وتفوق السياسات الاقتصادية، بينما تجئ الدراسات والبحوث لتؤكد تعثر خطط التنمية الاقتصادية. ونذكر منها على سبيل المثال تحليل د. إبراهيم العيسوى للخطة الخمسية فى بدايات الثمانينيات حيث يقول إنه: "بالدراسة والتحليل للأرقام التى أذاعتها الحكومة عن إنجازات الخطة، وبالاعتماد على الإحصاءات الرسمية نقول إن هذه النسب مشكوك فيها تماما، وأنه على أحسن الافتراضات لم يزد الإنتاج بأكثر من ١,٦% ولم تتجاوز نسبة تنفيذ هدف الإنتاج ٩٣,٣% فى السنة الأولى للخطة الخمسية"[2].

كما يقول د. إبراهيم العيسوى فى موضع آخر: "على نقيض ما سمعناه من تصريحات عن ترشيد الإنفتاح والتوجه نحو الإنفتاح الإنتاجى فإن الخطة قد كرست الاتجاهات غير الإنتاجية للقطاع الخاص وعملت على تقويتها، والدليل على ذلك أن نسبة الاستثمارات التى تستهدف الخطة أن يوجهها القطاع الخاص من جملة استماراته لقطاعات الإنتاج سوف تنخفض من ٨٤,٣% خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٠% خلال سنوات الخطة. وفى المقابل، سوف تزداد نسبة

(1) Ibid, p. 193.

(٢) إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ص ٢١٨.

استثمارات القطاع الخاص الموجهة للقطاعات الخدمية من ٥١,٧% إلى ٦٠% من جملة استثماراته[1].

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى التناقض فى إنتاجية العامل المصرى فى الصناعة والزراعة فى الثمانينيات بالمقارنة بمنتصف الستينيات. فالإنتاجية المتوسطة للعامل فى الفترة من ١٩٦٦/٦٥ حتى ١٩٨٣/٨٢ كانت تتدهور بمعدل ٤,٠% سنوياً، فى الوقت الذى كان متوسط الأجر الحقيقى يتزايد بمعدل سنوى قدره ٢,٦% كما لوحظ أن العلاقة بين تغير الإنتاجية وتغير الأجر الحقيقى خلال الفترات الجزئية كانت ضعيفة، ففى النصف الثانى من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات قد انخفضت فيها الإنتاجية فى الوقت الذى ارتفع فيه الأجر الحقيقى. وعلى العكس من ذلك شهد النصف الثانى من السبعينيات ارتفاع الإنتاجية فى الوقت الذى فيه الأجر الحقيقى للعام. أما الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢/٨١ فقد ارتفع فيه كل من الأجر والإنتاجية. ومن الملاحظ أيضاً أن قوى الإنتاجية المتوسطة للعامل كان أعلى من متوسط الأجر المتوسط طوال فترة التحليل.

ويؤكد ذلك دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التى أشارت إلى أن معدل النمو فى الإنتاجية المتوسطة للعامل كان أعلى من معدل النمو فى متوسط الأجر للعامل (٢١% مقابل ١٤% سنوياً) خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٩. هذه النتيجة تخالف الاعتقاد الشائع بأن النمو فى الأجر يتجاوز النمو فى إنتاجية العامل فى الاقتصاد المصرى.

ولقد أرجعت دراسة سلوى سليمان وآخرين عن الإنتاجية والأجر للعامل فى الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٩٦٦/٦٥ حتى ١٩٨٣/٨٢ إلى:

١-سياسة التوظف التى حملت شركات القطاع العام الصناعية بعمالة إضافية ذات إنتاجية حدية ضعيفة أو سالبة مما هبط بمستوى الإنتاجية المتوسطة لجملة المشتغلين فى هذا القطاع، ومن ثم فى القطاع الصناعى كله.

٢- تأجيل عمليات الإحلال والتجديد فى معظم المشروعات الصناعية، وخاصة فى شركات القطاع العام، نظرا لنقص الموارد المتاحة[2].

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٨، ٢٢٢.

(٢) تقرير مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القطاع العام، سلسلة تقارير مجل الشورى (الجزء الأول)، القاهرة، مطابع مؤسسة دار الشعب، ١٩٨١، ص ٢٥٢.

وأنا أرى أن هناك سبباً آخر لا يقل أهمية عن الأسباب الأخرى، يتمثل فى طبيعة النصف الأول من الستينيات، تلك المرحلة التى شهدت الكثير من الإنجازات والمكاسب التى حققتها السلطة الحاكمة للعمال والفلاحين والطبقات الكادحة، بالإضافة إلى حرب ٥٦ التى وحدت الحاكم بشعبه، وأعطت الفرصة لوجود قيم العمل والإنتاج والانتماء. ولعل فى السلبيات التى وجدت فى المجتمع المصرى فى الفترات اللاحقة، سببا فى تراجع معدلات الإنتاج. فالمصرى يعطى مجتمعه وعمله حقه عندما يشعر أنه يأخذ حقه، وأن هناك من يعمل على حفظ حقوقه. وهو يتكاسل، ويلجأ للإنجاز الشكلى، لا الإنتاج الفعلى الحقيقى عندما يجد أنه يعمل ولا يأخذ حقه، وأن نتيجة تعبه وكده يسلبها حفنة من المنتفعين.

كما أكد د. إبراهيم العيسوى على أنه برغم أن الخطة استهدفت توزيع الدخول إلا أن الدعم – وهو أحد وسائل إعادة توزيع الدخل باعتراف الحكومة – سوف يثبت عند رقم ٢ مليار جنيه فى سنة ١٩٨٣/٨٢. وسوف يترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرض من الدعم الحقيقى من ٤٥,٥ جنيه فى أول الخطة إلى ٣٩,٦ جنيه فى آخرها. ومن الواضح من أرقام الخطة تدهور الخدمات الصحية والتعليمية واستفحال أزمة الإسكان نظرا لتخلى الدولة عن دورها فى المجال، حيث ارتفعت نسبة تنفيذ هدف الإسكان فوق المتوسط والفاخر وبلغت ٢٥٠% على حساب انخفاض نسبة الإسكان الاقتصادى(١).

ومن ثم يتضح أن عملية التنمية فى مرحلة الثمانينيات استهدفت بالضرورة تنمية الاتجاه الرأسمالى، وتشجيع الانفتاح الاستهلاكى، على الرغم من كل التصريحات التى تؤكد على الدفاع عن مصالح الطبقات الفقيرة والحفاظ على الدعم والخدمات. ولكن حقيقة الأوضاع كشفت عن العكس تماما، والدليل على ذلك يأتى من تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القطاع العام لمجلس الشورى. الذى أوجز المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى مرحلة الثمانينيات فيما يلى: "معدل تضخم عالى جدا، وبطالة ظاهرة، معدل عالى للنمو السكانى، وتباطؤ فى معدل النمو، وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية من نقص حاد فى المساكن، ومدن

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٨- ٢٢٢.

شديدة الازدحام وما إلى ذلك". وتنعكس هذه المشكلات فى مؤشرين رئيسيين هما: العجز فى الميزانية والعجز فى ميزان المدفوعات(١).

١- التحسن الملموس فى البنية الأساسية وبصفة خاصة فى توافر الكهرباء والاتصالات اللاسلكية وقد صاحب ذلك الانتهاء من بناء عدد من المدن الصناعية الجديدة فى مقدمتها العاشر من رمضان و٦ أكتوبر والسادات وغيرها مع توافر الأرض بأسعار مناسبة لإقامة المصانع عليها ومع توفير المرافقة اللازمة لها.

٢- وضع قيود على الانفتاح التجارى وتقييد الاستيراد لصالح حماية الصناعة المصرية والاتجاه نحو الانفتاح فى الصناعة وليس التجارة.

٣- حل العديد من مشاكل المستثمرين، وتسهيل إجراءات التصدير والتخفيف من قيوده مما أدى إلى تشجيع الصادرات الصناعية(٢).

ولقد أدى ذلك إلى تزايد اتجاه رأس المال الوطنى نحو الاستثمار الصناعى وأقيم خلال هذه الفترة المئات من المصانع الجديدة فى مدينتى السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، في مجالات صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية.

وتتصف هذه الفترة انطلاقة كبيرة فى الرأسمالية المحلية نحو الاستثمار الصناعى كما تتصف بقيام عدد من المشروعات الفخمة مع شركات أجنبية وبعضها من الشركات متعددة الجنسية ونذكر هنا على سبيل المثال شركة جينرال موتورز لصناعة معدات النقل، شركة نسلة للصناعات الغذائية، شركة بونيليفر للصناعات الغذائية وغيرها.

وقد تزايدت قيمة الإنتاج الصناعى للقطاع الخاص فى هذه الفترة حتى تعدى الـ ٤٠% من إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى(٣).

(١) تقرير معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٩) "الإنتاجية والأجور والأسعار: الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر"، القاهرة، مارس ١٩٩٠، ص ص ٢٤٣ – ٢٥٨.

(٢) إبراهيم أبو العيون كامل وآخرون، تطور وضع الرأسمالية المصرية فى الفترة من الستينيات إلى التسعينيات، فى ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، القاهرة ١٩ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٣، ص ص ٧٨، ٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٩.

ويمكننا إرجاع ما حدث فى مرحلة الثمانينيات من نمو اقتصادى وتعثر خطط التنمية، إلى عوامل داخلية وخارجية، عوامل داخلية يأتى على رأسها ضغط الطبقة الرأسمالية المحلية على السلطة الحاكمة للتحول من الانفتاح الإنتاجى إلى الانفتاح الاستهلاكى، وإلى التحول من الاهتمام بالخدمات المقدمة للغالبية العظمى من محددى الدخل إلى التركز على تسهيلات وتيسيرات لا نهائية تقدم للطبقات الرأسمالية.

ولقد ساد على تدعيم الاتجاهات الرأسمالية وتدعيم مصالح الطبقة الرأسمالية فى المجتمع المصرى وجود التحالف القائم بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية العالمية، من خلال زيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسية، "ومن خلال الضغوط التى تمارسها الرأسمالية العالمية على البنك الدولى والمنظمات الدولية التى تعجل بالكساد العالمى وبزيادة معدلات البطالة، خاصة وأنها تطالب برفع مستويات تدريب العمالة بما يتلاءم والتطور التكنولوجى. كما أنها تعمل على إعادة ترتيب الأولويات والأهداف على حساب الفقراء وفى اتجاه تحقيق مصالح الأغنياء"[1].

وما شجع البنك الدولى وصندوق النقد الدوليين على فرض شروطهما على مصر، هو ذلك الانخفاض الشديد فى معدل النمو الاقتصادى أمام الزيادة السكانية وانخفاض مستويات الدخول، وارتفاع معدل البطالة، وازدياد أعباء الدين الخارجى، مما سهل لهما المطالبة بضرورة تطبيق برامجه للإصلاح الاقتصادى كخطوة فى طريق الخصخصة. ولكن جاء رفض مبارك لرفع الدعم عن السلع الأساسية بصورة نهائية، اتجاهه لتحقيق ذلك بخطوات بطيئة وثابتة، إلى ترحيب البنك الدولى بالخطوات التى اتخذتها السلطة الحاكمة للإصلاح الاقتصادى. ولكن تزايد الديون الخارجية حال دون الخروج من دائرة التبعية وقلة مساحة المراوغة أمام السلطة الحاكمة مما دفع بقطار الاقتصاد المصرى فى النهاية نحو تطبيق سياسات الخصخصة[2].

---

(1) Sarah Gauch, Egypt/ IMF "No-one wants to give ground in the Middle East" (May 1990), NO. 187, p. 34.
(2) Gouda Abdel-Khalek, Egypt's Economic Reform and the Challenges of Globalization, in the Middle East and Development in a Changing World, Ed. AVS Press, p. 36.

لقد بدأت محاولات حثيثة ومتأنية لوضع الخصخصة أو التخصصية Privatization موضع التطبيق منذ عام ١٩٧٤، فزاد التواجد الغربى من خلال القطاع الخاص الذى لعب دروا كبيرا فى مجال توظيف الأموال، حيث اخترقت الشركات الغربية متعددة الجنسية كل المجتمع المصرى خاصة فى مجالات التشييد والبناء والتصنيع والعمل الأهلى(١).

ولقد بدأت الحكومة المصرية خطواتها الفعلية نحو الخصخصة بما يسمى بسياسات الإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى ويشمل إصلاح القطاع العام، وفض الرقابة على الأسعار، فض الرقابة على الاستثمار، إصلاح نظام سعر الصرف، تحرير التجارة وإصلاح شامل للنظام المالى. ونظرا لأن الإصلاح لابد أن يستتبع تكاليف اجتماعية أنشأت الحكومة أيضا صندوقا اجتماعيا خاصا للمساعدة على تخفيف النتائج المضادة المترتبة على الإصلاح(٢).

ومع كل ذلك استمرت مصر فى الاعتماد على المعونات الأجنبية واستمرت أزمة الاقتصاد المصرى كنتيجة لعدد من العوامل يأتى على رأسها آليات السوق العالمى وتوازنات الاقتصاد الدولى، وسوء توجيه السياسات الحكومية، ومشكلات جدولة الديون الأجنبية. وبدون التقليل من أهمية أى من تلك العوامل، فإن المشكلة الأساسية تكمن فى تضارب السياسات البيروقراطية خاصة فيما يخص العملية التصنيعية، وبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى(٣). فليس هناك سياسة واضحة أو حتى سياسة واحدة لإعادة تنظيم السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أو على الأقل سياسة تحاول الربط بين تلك الأبعاد والسياسات الفرعية، ولكن ذلك لا يتحقق حتى فى أحسن الظروف، برغم كل تصريحات القادة وإذعان العامة(٤).

---

(1) Marsha Pripstein Posusney, Labor as an Obstacle to Privatization: The case of Egypt, in: Iliya Harik and D. Sullivar, Privatization and Liberalization in the Middle East, Boston: Indiana University Press, 1992, p. 99.

(٢) أحمد سعيد دويدار، أفول نجم القطاع العام، القاهرة، مطابع أخبار اليوم، ١٩٩٢، ص ص ٤٨، ٤٩.

(3) Denis J. Sullivan, The Political Economy of Reform in Egypt, in: Int. j. Middle East stud., 22, No. 3, (1990), p. 317.

(4) Hassan Aw. El-Hayawan and Denis J. Sullivan, Privatization in Egypt, in: V.V. Ram and Han, Privatization, London, Routledge, 1999, p. 137.

رابعاً: تداعيات سياسات الخصخصة وآليات العولمة فى التسعينيات:-

لقد اقتضت طبيعة التحرك نحو التخصيصية زيادة حصة القطاع الخاص مع بداية التسعينيات، حيث وضعت ملامح الخطة الأساسية لإعادة هيكل القطاع العام خلال المفاوضات التى دارت مع البنك الدولى حول بيع الأصول المملوكة للحكومات المحلية إلى القطاع الخاص(١).

حيث يستهدف برنامج القطاع التعام تخصيصية مشروعات القطاع العام فى المدى المتوسط باستثناء المشروعات الاستراتيجية(٢). حيث عرض أكثر من ألفى مشروع اقتصادى تملكها الحكومات المحلية للبيع إلى القطاع الخاص. كما اتخذت عدة إجراءات بغرض زيادة مشاركة القطاع الخاص فى ملكية وإدارة أجزاء كبيرة فى مشروعات القطاع العام، حيث عرض للبيع للقطاع الخاص حصص القطاع العام فى الشركات المشتركة (خاصة/ عامة) والتى أنشئت بمقتضى القانون ٤١ والقانون اللاحق له ٢٣٠(٣). كما شجعت الحكومة المشروعات العامة على تأجير طاقات إنتاجها المعطلة أو المعطلة جزئيا إلى القطاع الخاص، ومن ثم استبدلت قانون ٩٧ بقانون الاستثمار العام الذى يسمح لشركات القانون ٩٧ بأن تبيع حصصها القائمة إلى القطاع الخاص وجمع أى رأس مال إضافى يكون مطلوبا من جانب القطاع الخاص.

ولقد قررت الحكومة الاحتفاظ بالإشراف الكامل على المرافق العامة والصناعات العسكرية التى تعتبر استراتيجية وأن تدع لمكتب الاستثمار العام والشركات القابضة التى تحت إشرافه اختيار شركات معينة خاضعة للقانون ٩٧ للتخصيصية. ولقد جاء ذلك أيضا فى بيان الرئيس أن الحكومة ترغب فى الاحتفاظ بالملكية الكاملة لمشروعات تعتبر استراتيجية(٤).

---

(١) أحمد سعيد دويدار، مرجع سابق ، ص ٤٩.

(2) David Butter, Privatization Gets Going in Egypt, in Meed, 36, No. 8, (28 Bebruary 1992). p. 4.

(3) Simon Bindle, Repair Work on the Infitah, in the Middle East (September 1990), p. 40.

(٤) أحمد سعيد دويدار، مرجع سابق - ص ص ١٦٢، ١٩٦٣.

ومع ذلك فلقد حرصت الحكومة على "فصل الملكية عن الإدارة" وعهدت إلى شركات أجنبية، أو شركات قطاع خاص لإدارة رأس المال المختلط (العام/ الخاص)[1].

ومن ثم فلقد عملت الحكومة على تلافى أخطاء الإدارة فى القطاع العام بقدر الإمكان، ثم عملت على تفكيك عجلة القطاع العام شيئا فشيئا، ولكنها حرصا منها على استمرار سيطرتها على البلاد، حرصت على الاحتفاظ بملكيتها الكاملة للمشروعات الاستراتيجية، ولكن إلى متى ستظل سيطرتها على تلك المشروعات؟! ذلك هو السؤال الذى لابد أن يطرح خاصة وأن آليات العولمة آخذة فى التنامى، وهامش المناورة أمام دول العالم الثالث آخذة فى الانحسار.

على الرغم من كل الدعاوى الأيديولوجية المبشرة بإيجابيات الخصخصة، إلا أن الواقع الفعلى أثبت فشلها، فلقد عانى البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى من عجز الميزان التجارى، وزيادة الكساد العام، وهبوط الاستثمارات الصناعية، وزيادة بل وتفشى الاحتكار، وظاهرة غسيل الأموال، وطغيان الاتجاهات الاستهلاكية.

فلقد عانى البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى من عجز الميزان التجارى الذى بلغ فى نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ٩,٣ مليار دولار، وقد شهد هذا العجز تطوراً منذ عام ٩٥ فبلغ ٨,٢ مليار دولار، وفى عام ٩٦ بلغ ٩,٤ مليار دولار، وفى عام ٩٧ بلغ ٩,٣ مليار دولار، وفى عام ٩٨ بلغ ١٣,٢ مليار دولار، وفى عام ٩٩ بلغ ١٢,٤ مليار دولار، ثم انخفض فى عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٣ مليار دولار.

ولقد شهد الناتج المحلى الإجمالى لمصر فى التسعينيات تذبذب وعدم استقرار، فتارة يشهد ارتفاع وتارة يعانى من الانخفاض. فلقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى لمصر فى الفترة من (١٩٩٠- ١٩٩٨) ٣٥٤٨٩ فى عام ١٩٩٠، ٣٤٢٢٨ فى عام ١٩٩١، ٤١٧٥٥ فى عام ١٩٩٢، ٤٦٨٩٦ فى عام ١٩٩٣، ٥١٦٦١ فى عام ١٩٩٤، ٦٠٤٥٧ فى عام ١٩٩٥، ٦٧٣٠١ فى عام ١٩٩٦، ٧٥٦١٧ فى عام ١٩٩٧، ٨٢٧١٠ فى عام ١٩٩٨، مما يشير إلى عدم وجود سياسة واضحة وثابتة تضمن استقرار وتقدم النظام الاقتصادى للمجتمع المصرى.

(1) Nazih N. Ayubi, Bureaucracy and d Development in Egypt Today, in Journal of Asian and African Studies, XXIV, 1 – 2 (1989), p. 73.

ولم يعانى الاقتصاد المصرى من مجرد تذبذب الناتج المحلى الإجمالى فقط، وإنما امتدت أزمة الاقتصاد المصرى لتشمل استمرار عجز الموازنة، واستمرار الكساد. فلقد انخفض متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى من ٧,٣% فى الفترة من ٦٥ – ١٩٨٠ إلى ٥,٠% فى الفترة من ٨٠ – ١٩٩٠، بينما ارتفعت نسبة الإنفاق الأسرى النهائى على الاستهلاك من إجمالى الناتج المحلى من ٦٧% عام ١٩٦٥ إلى ٨٠% عن الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٠[(١)].

وتشير إحصائيات تقرير البنك الدولى عن "التنمية فى العام ٢٠٠٢" إلى انخفاض متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى والإجمالى من ٥,٠% فى الفترة من ٨٠ – ١٩٩٠ إلى ٤,٦% فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠، بينما انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكى الأسرى من الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٢% من إجمالى الناتج المحلى[(٢)].

هذا ولقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ١٥,٨% فى عام ١٩٨٥ إلى ١٤,٥% عام ١٩٩٠ حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمقارنة الدولية الجارية لنصيب الفرض من الناتج المحلى الإجمالى[(٣)]. بينما بلغت نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ (٣,٢%) من إجمالى الناتج المحلى[(٤)].

ولقد ارتفعت قيمة واردات السلع المصنوعة من ٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٧٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٠، ولقد ارتفع معدل الدين الخارجى طويل

(١) تقرير البنك الدولى "تقرير عن التنمية فى العامل ١٩٩٢" التنمية والبيئة مؤشرات التنمية الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢، ص ص ٢٦٠ – ٣١٦.

(٢) تقرير النك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠ "بناء المؤسسات من أجل الأسواق"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ص ص ٢٢٨ – ٢٣٢.

(٣) تقرير البنك الدولى، ١٩٩٢، المرجع السابق، ص ٣١٥.

(٤) تقرير البنك الدولى، ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

الأجل من ١٥١٧ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٣٤٢٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٠. وبلغ إجمال الدين الخارجي ٣٩٨٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٠[(١)].

ومن ثم يمكننا القول أنه برغم كل تصريحات الحكومة التى تؤكد على استقرار الاقتصاد المصرى واقتراب عصر الوفرة والرخاء، ومراعاة البعد الاجتماعى للتنمية، ورعاية فئة محدودى الدخل. إلا أن المصريين يدفعون مبالغ ضخمة على الصحة والتعليم، حيث تمثل نسبة إنفاق الأسرة على العلاج ١٤% من الدخل، وهى تمثل النسبة المئوية الثانية الأعلى فى العالم بعد سويسرا وتتساوى مع النسبة المئوية المنفقة فى الولايات المتحدة، أما النسبة المئوية المنفقة على التعليم فتمثل ١١% ويمثل النسبة المئوية الأعلى فى العالم، بعد كندا وسنغافورة[(٢)].

ولقد زادت تداعيات الخصخصة على الاقتصاد المصرى ككل، حيث زادت نسبة الشركات الاحتكارية فى السوق المصرى، مما جعل الاقتصاد المصرى ألعوبة فى يد فئة محدودة من كبار المستثمرين يحتكرون الثروة، حيث أصبح هناك أسماء محدودة تسير على صناعة الحديد[(٣)] والتليفزيون والسمن والشيبسى والسينما. ويؤكد ذلك تحقيق أجرته "منال لاشين" فى جريدة صوت الأمة، والذى أكد بالأرقام على أن شركة العز تسيطر على ٦٩% من صناعة الحديد المصرية بعد شرائها ٢٨% من أسهم مصانع الدخيلة. وأن تليفزيونات "أحمد بهجت" تحتل ٣١% من الشاشات فى مصر. بينما تمتلك شركة موبينيل ٩٩% من شركة "إن تتش" العاملة فى مجال الإنترنت، ٥١% من شركة "لينك إيجيبت" وهما أكبر شركتين تعملان فى هذا المجال.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

– أحمد عز الدين، هذا بالضبط ما تفعله الحكومة "الإبحار الاقتصادى على مركب من ورق الجرائد"، فى الأسبوع، ع٢٥٨، ٤ فبراير ٢٠٠٢، ص ١٨.

– إبراهيم نافع، رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب: "الاقتصاد المصرى لا يتعرض إلى أى شروخ ولا نحتاج سوى ٨% من مواردنا لسداد ديوننا"، الأهرام، الثلاثاء ٢٩ يناير ٢٠٠٢، ص ١.

(٢) تيموثى ميشيل، مصر فى الخطاب الأمريكى، مرجع سابق، ص ص ٨٥، ٨٦.

(٣) منال لاشين، قانون منع الاحتكار الذى أصبح ضرورة "بالأسماء ١٠ شركات تسطير على السوق المصرى!"، صوت الأمة، ٢٠٠٢/٢/٤، ص ٥.

وإذا كانت الخصخصة والاندماج قد صنعت بعض كبار المحتكرين فإن التوكيلات الأجنبية كان مدخلاً لآخرين مثل كيان "منصور شيفورليه"والذى حصل على توكيل جنرال موتورز عام ١٩٧٤ ثم حصلت نفس المجموعة على توكيل معدات "كاتربيلر" وقامت بعد ذلك بالمساهمة فى إنشاء أول مصنع محلى لتصنيع السيارات تديره "جنرال موتورز" ... ودخلت فى مطلع التسعينات فى سوق الأغذية والمشروعات بحصولها على توكيل فيليب موريس ومارلبورو وكرافت للأطعمة ثم فى منتصف التسعينيات حصلت على امتياز ماكدونالدز فى مصر و"هلم جرا"(١).

وتعد ظاهرة غسيل الأموال أحد المظاهر الخفية للخصخصة والرأسمالية، وأحد العوامل الأساسية والهامة وراء أزمة الاقتصاد المصرى. وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الخفى فى مصر قد بلغ حوالى ٢٢٢ مليار جنيه ما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ فقط. فى حين بلغ الدخل القومى خلال نفس الفترة ١٩٦ مليار جنيه. بل أظهرت بعض الدراسات أن حجم الاقتصاد الخفى فى مصر رسميا فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨١ بلغت نسبته ١٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالى. وإذا أخذت بعض المعاملات الأخرى فى الحسبان، فإن حجم الاقتصاد الخفى فى مصر يتراوح ما بين ١٥% و٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى (وتبلغ نسبته فى المتوسط ٢٢,٥%).

وتكمن خطورة غسيل الأموال فى الإضرار بسعر صرف العملة الوطنية، وإضعاف قوتها الشرائية، لإقبال غاسلى الأموال على شراء كميات كبيرة من العملة الأجنبية لتمويل الإتجار غير المشروع، كما تكمن خطورته أيضا فى السحب المتزايد للعملة الأجنبية من البنوك الوطنية مما يؤدى إلى ضعف الاحتياطى الاستراتيجى منها، كما يؤثر غسيل الأموال على الدخل القومى، لأن الأموال(٢) المهربة للخارج تعد استقطاباً ونزيفا قوميا يتم استثماره فى الخارج مما يؤدى إلى

(١) المرجع السابق، ص ٥.

(٢) إمام حسانين، نحو المواجهة التشريعية لغسيل الأموال: "دراسة فى الاقتراح بمشروع القانون بحظر غسيل الأموال"، فى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية (٧-١٠ مايو ٢٠٠٠)، مج ١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٩٢ - ١٠٢.

انخفاض الإنتاجية. كما يؤدى غسيل الأموال إلى انخفاض معدل الإدخار المحلى؛ حيث تشيع الرشاوى والتهرب الضريبى وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وإفسادها، كما تنعكس سلبيا على البناء الاجتماعى فى صورة تزايد نسبة البطالة، زيادة التفاوت الاجتماعى، وانتشار الجرائم مثل الفساد الوظيفى، وشراء الذمم، وضعف قيمة الولاء للوطن، وشيوع السلبية، وقيم الكسب السريع، والحقد والفردية[(١)].

وإذا كانت الخصخصة قد دعمت الاحتكار والاقتصاد الخفى وغسيل الأموال، فإنها دعمت أيضا الاتجاهات الاستهلاكية فى المجتمع المصرى، أو "أنها دعمت ما يمكن أن يطلق عليه ثقافة الاستهلاك من خلال الإعلانات التجارية التى سلبت المستهلك المصرى إرادته وجعلته غير قادر على تحديد احتياجاته وأصبحت اللغة السائدة هى لغة الاستهلاك من أجل التجربة، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق الأسرى على الاستهلاك من ٦٧% من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٦٥ إلى ٨٠% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٠[(٢)]، فى حين انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكى لتصل إلى ٧٢% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠[(٣)]. وامتد تأثير الإعلانات للقيم العامة للشعب المصرى عن طريق استخدام رموز ثابتة فى حياتنا للإعلان والدعاية كالأهرامات، والفراعنة حتى أن النشيد القومى الذى مس وجدان كل مصرى فى فترة من الفترات التاريخية التى مرت بنا (وطنى حبيبى الوطن الأكبر) تحول ليصبح (نايتى حبيبى نايتى الأكبر) فى وجدان كل طفل مصرى يسعد به فكيف نستطيع أن نبث قيم معينة فى تكوين الطفل المصرى وكل القيم والمعتقدات من جانب أجهزة الإعلام تبث قيماً مناهضة لذلك.

ومن ثم أصبح النمط الاستهلاكى الجديد هو الذى يرغب المجتمع ككل فى الوصول إليه وانشطر المجتمع إلى نصفين نتيجة لازدواجية الاقتصاد أو تسلل فروع الاقتصاد الغربى ونمط استهلاكه إلى المجتمع عن طريق الشركات المتعددة

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) تقرير البنك الدولى "١٩٩٢"، مرجع سابق، ص ٣١٦.

(٣) تقرير البنك الدولى "٢٠٠٠"، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

الجنسية التى تفرض السلعة وتحدد أثمانها. قادت هذه التبعية إلى تبعية حضارية وثقافية جعلت الإنسان المصرى يفقد هويته الأساسية ويحاكى الرأسمالية فى كل شئ حتى فى لغتهم الأوروبية دون وعى بمدى تأثير ذلك على اللغة الأم(١).

ومن ثم فلقد تعرض البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى لتغيرات كثيرة، نتيجة لتطبيق سياسات الخصخصة، ونتيجة للضغوط المتواترة لآليات العولمة. وإذا ما حولنا رصد أهم نقاط التغير فى البناء الاقتصادى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة فيمكننا القول:

* إن الرئيس مبارك عمل على تحويل الانفتاح الاقتصادى من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى، وحاول إشراك المال المحلى والأجنبى فى التنمية الحقيقية فى ميادين الزراعة والصناعة، كما عمل على محاربة الفساد فى بداية عهده، فاتجهت الدولة إلى محاربة تجارة العملة فى السوق السوداء وغيرها من صور الفساد. كما كان مبارك شديد الحرص على الحفاظ على توازن الأسعار وعدم رفع الأسعار بصورة مفاجئة وكبيرة. ولكن تكتل رجال الأعمال المصريين ومثلوا قوة ضغط تسعتين بها مافيا الانفتاح فى التأثير على السياسة الاقتصادية وتوجيه جهاز الحكم لخدمة أغراضها ... فأثاروا ضجة إعلامية كبيرة وأشاعوا الذعر والاضطراب واستخدموا أدواتهم فى الصحف الحكومية وأحدثوا عجزاً فى موارد الدولة الاقتصادية لتحويل الانفتاح إلى انفتاح استهلاكى(٢).

ولقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تعرض لها مجتمعنا خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، إلى جعل بعض أشكال الفساد الاقتصادى والإدارى مقبولة من القطاع الأكبر من الرأى العام ولم تعد القيم الاجتماعية معادية بشكل جاد لبعض أنواع الخدمات الخصوصية التى تقدم فى المدارس والمستشفيات العامة أو لبعض أنواع التسهيلات الخصوصية التى تقدم فى بعض أجهزة الدولة(٣).

---

(١) رجاء عبد الرازق الغمراوى، مرجع سابق، ص ص ١٠٧ – ١١٣.

(٢) عبد السلام نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ١٩٧٤ – ١٩٨٧، المرجع السابق، ص ص ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) محمد أبو الأسعاد، المرجع السابق، ص ص ١٠٣، ١٠٤.

* وظهر ما سمى بأزمة التسعينيات، أو أزمة الوطن وهى أزمة شاملة، أزمة الوجدان وفتور الباعث، وأزمة الشعور وضعف الانتماء، وأزمة العصر وغموض الرؤية، وأزمة الضمير وتذبذب المبدأ والمعيار. وأزمة الوطن يشعر بها كل الناس. ويدركها كل مواطن العامى والمثقف وتحس بها الجماهير والنخبة[1].وظهر فى نهاية التسعينيات وبداية القرن الحادى والعشرين ما أطلق عليه الاحتكار الاقتصادى فى السوق المصرى، مما جعل الاقتصاد المصرى ألعوبة فى يد فئة محدودة من كبار المستثمرين يحتكرون الثروة والنفوذ.

* ولقد دعمت الخصخصة من الاحتكار والاقتصاد الخفى وغسيل الأموال، ودعمت من جهة أخري الاتجاهات الاستهلاكية أو الثقافة الاستهلاكية الترفيه فى المجتمع المصرى.

* كما خلفت الخصخصة الكثير من الأضرار الاجتماعية خاصة على محدودى الدخل، برغم كل تصريحات الحكومة بضرورة مراعاة البعد الاجتماعى للتنمية وتخفيف العبء عن محدودى الدخل خاصة فى ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان وارتفاع سن الزواج، وانخفاض مستوى الدخل فى مقابل الارتفاع الجنونى فى الأسعار.

ومن ثم يمكن القول أن سياسات الخصخصة عملت على إدماج السوق المصرى بالسوق العالمى من خلال الشركات متعدية الجنسية واتفاقيات التجارة العالمية والسوق الشرق أوسطية ... إلخ.

تعقيب:

إن أسلوب تغيير الاقتصاد المصرى خلال ما يربو على النصف قرن الأخير ليكشف عن عدم وجود أيديولوجيا واضحة ومستمرة تحكم عملية التغيير تلك. فثورة يوليو لم تأت بأيديولوجيا اشتراكية واضحة، وما يدلل على صدق ذلك استمرار التوجهات الرأسمالية واستمرار قيادة الثورة فى إشراك السلطة القديمة عشية يوليو ٥٢ من كبار ملاك الأرض الزراعية ورأس المال الكبير والاحتكارات ورأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى. ولكن أدى تقاعس الرأسمالية المحلية عن التعاون مع السلطة الحاكمة بعد الثورة بالإضافة إلى رغبة قادة الثورة فى

(1) Derek Hopwood, op. cit., p. 193.

استقطاب الطبقات الفقيرة، وإقامة اقتصاد قومى قوى ومحاربة الاستعمار وأعوانه إلى بداية حركة التأميمات وبداية إنشاء القطاع العام وصولاً إلى رأسمالية الدولة وإرساء القوانين الاشتراكية وكانت أول خطة تنموية ناجحة فى النصف الأول من الستينيات.

وحاولت الحكومة تنفيذ ما تعهدت به للشعب المصرى فعملت على نشر مجانية التعليم حتى المستوى الجامعى، كما قامت برفع الحد الأدنى للأجور وعملت على نشر مظلة الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية للعمال، كما لجأت إلى الدعم الكلى لكثير من السلع. وأدت زيادة معدل الاستهلاك الخاص والعام، وزيادة الدعم المقدم من الحكومة إلى اتجاهها نحو زيادة معدل الدين الخارجى، مما أدى إلى تراجع معدلات التنمية حتى توقفت خطط التنمية تماماً خاصة بعد نكسة ١٩٦٧. وكنتيجة طبيعية لما شهدته الستينيات من فساد وسلبيات فى كل القطاعات الاقتصادية، خاصة مع سيطرة مجموعة من الرأسماليين والإداريين والتكنوقراط الذين حولوا القطاع العام إلى قطاع الفساد العام الذى استطاع تحويل مكاسب عملية التنمية فى ظل تلك الاشتراكية المزعومة إلى مكاسب خاصة لفئة من العسكريين وكبار البيروقراطيين وحرمان باقى فئات الشعب منها.

وإذا كانت السلبيات والمفاسد الداخلية قد استطاعت إجهاض أول خطة تنموية ناجحة فى العصر الحديث، فإن الإمبريالية العالمية بزعامة أمريكا وحليفتها إسرائيل استطاعت الانقضاض عليها من الخارج بتفجيرها لحرب ٦٧ التى تكفلت بالقضاء على التنمية المخططة وفتحت الباب على مصراعيه أمام التحول إلى الاتجاه المعاكس، فتحول الاقتصاد المصرى تحولاً جذرياً فى بداية السبعينيات نتيجة لضغط الرأسمالية التقليدية والتكنوقراط الجدد للتحول إلى الطريق الرأسمالى وساعد تغيير الصفوة السياسية فى بداية السبعينيات ثم حرب أكتوبر فى تحول القيادة السياسية إلى سياسات الانفتاح الاقتصادى وعودة الاندماج فى النسق الرأسمالى العالمى وإعادة إدماج الاقتصاد المصرى وتبعيته للاقتصاد الغربى والأمريكى منه على وجه الخصوص.

ولقد شهدت حقبة الانفتاح الاقتصادى نمواً اقتصادياً لا تنمية اقتصادية نتيجة لتدفق رأس المال العربى والأجنبى، والإقراض من المصادر الدولية المختلفة. ولقد انعكس ذلك فى صورة تضاؤل نسبة الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية،

والصناعية ومحاصرة وتطويق القطاع العام، بينما انصب اهتمام تلك السياسة على قطاع الخدمات كالتجارة والنقل والإسكان والتشييد والأنشطة غير المنتجة. ومن ثم فإن النمو الاقتصادى فى السبعينيات يتصف بأنه نمو خدمى بالدرجة الأولى.

ولقد تزايدت تبعية الاقتصاد المصرى للرأسمالية الغربية من خلال إغراق البلاد فى مصيدة شبكة من الديون التى شكلت تحدياً كبيراً أمام نمو الاقتصاد القومى المصرى منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى وحتى الآن. ومن ثم أصبح الهيكل الاقتصادى المصرى فى السبعينيات بحق اقتصاداً تابعاً للرأسمالية الغربية، بكل ما يستتبعه من أزمات مختلفة على كافة المستويات. ولقد انعكس ذلك فى صورة صعوبة الحياة اليومية للغالبية من أفراد الشعب المصرى فى الريف والمدينة بكافة صورها بدءاً من صعوبة الحصول على مكونات الغذاء الضرورى، وصعوبة الحصول على مسكن، وصعوبة الحصول على مسكن، وصعوبة الحصول على مصدر للرزق فى ظل ارتفاع معدلات البطالة مما فتح الباب على مصراعيه إلى الحلول الفردية وكان فى الهجرة المؤقتة أو الدائمة الحل، خاصة مع تراجع دور الدولة فى توفير الرعاية الاجتماعية المطلوبة.

وعلى الجانب الآخر كان هناك تكريس للاتجاهات الاستهلاكية من قبل الدولة مما دعم السلوك الاستهلاكى فى المجتمع المصرى.

وكانت كل تلك الظروف سبباً وراء تدعيم التبعية للغرب ولم تكن فترة الثمانينات والتسعينيات إلا استمراراً فى الطريق الرأسمالى وإن كان يتم بخطى بطيئة مع مراعاة تحقيق زيادات دورية بسيطة فى مستويات الدخل الفردى، مما يمنع تكرار حدوث انتفاضة الجوع، ولكن ذلك لم يمنع زيادة ضغوط الرأسمالية العالمية لتفصيل سياسات الخصخصة وزيادة الاحتكارات الاقتصادية، وتعميق دور الشركات متعدية الجنسية فى الاقتصاد المصرى وما يتبعه من إضعاف دور الدولة، وزيادة ضغوط وأعباء الحياة اليومية على محدودى الدخل ومن ثم يمكن القول أن النصف الثانى من القرن العشرين شهد انكسار ثم انتصار الرأسمالية المحلية وحليفتها الرأسمالية الغربية فى المجتمع المصرى فكانت بمثابة ثورة صامتة وهادئة وئيدة من الداخل على الثورة.

الفصل الخامس

السلطة الحاكمة ولعبة التوازن الطبقى

فى النصف قرن الأخيرة

تمهيد

أولاً: الناصرية ولعبة التوازن الطبقى

ثانياً: الانفتاح الاقتصادى والطبقات الطفيلية.

ثالثاً: الانفتاح الإنتاجى وبلورة أوضاع الطبقة الرأسمالية

رابعاً: تداعيات العولمة والخصخصة على الطبقات الفقيرة الكادحة.

تعقيب

تمهيد:

لقد طرأت تغيرات كثيرة على شكل البناء الطبقى للمجتمع المصرى كانت بمثابة مرجل يغلى تحت السطح فتتصاعد تيارات فوارة قلابة وتهبط أخرى بالمقابل. فمنذ أعيد ترتيب الطبقات جزئياً بتصفية الإقطاع وبرجزة العمال فى الخمسينيات والستينيات، سرعان ما أعيد الترتيب من جديد فى السبعينيات وبفعل الانفتاح ولكن بلا ضابط ولا رابط وإنما فى فوضى طبقية تتحدى كل تصنيف أو توصيف، بحيث اختلطت الأوراق وتعددت المحاور وأضيفت إلى التيارات الصاعدة والهابطة تيارات أخرى قاطعة ومتقاطعة بل وداخله ودخيلة ... إلخ.

فطبقات المجتمع المختلفة تتبادل المواقع ما بين ترفيع وتخفيض أو تصعيد وتنزيل بلا منطق وبكل عشوائية، منتهى السيولة الطبقية والحراك الاجتماعى، حتى وإن تكن الظاهرة غير صحية تماماً بل مرضية غالباً، أقرب إلى الجراحة الاجتماعية التجريبية منها إلى إعادة التشكيل والصياغة والبناء الذاتى الرشيد من الداخل.

وجاءت مرحلة الثمانينيات لتضيف بدورها عواملها وقنواتها من هجرة وتضخم اقتصادى وانتشار الثقافة الأمريكية المادية لدى الكثير من شرائح المجتمع المصرى.

وتغير شكل البناء الطبقى للمجتمع المصرى، مرة تلو الأخرى فتارة يتسع ليسمح بزيادة ليس لها مثيل فى حجم الطبقة الوسطى وتارة أخرى يعمل على زيادة مساحة الطبقة الرأسمالية مع اختلاف ماهيتها، وتارة يسمح ببعض انتعاش للطبقات الفقيرة الكادحة من العمال والفلاحين، وتارة أخرى وربما أخيرة يضغط على الطبقات الفقيرة الكادحة، ويعمل على تعرض الكثير من شرائح الطبقات الوسطى للهبوط إلى مصاف الطبقات الدنيا.

وفى وسط كل ذاك الغليان والتحول ثم التحول المضاد، نبحث عن العوامل الحقيقية وراء ارتفاع شأن وحجم الطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات فى مقابل تقليص دور حجم الطبقات الرأسمالية والإقطاعية. ثم العوامل الحقيقية وراء عودة سيطرة ونفوذ الطبقات الرأسمالية وزيادة وروافدها فى السبعينيات على حساب تقلص حجم ودور ومكاسب الطبقتين الوسطى والدنيا على حد سواء.

ثم أسباب تردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهاتين الطبقتين فى مقابل علو شأن وسيطرة وتحالف الطبقة الرأسمالية واحتكارها للاقتصاد والسياسة والقنوات الثقافية.

ولا يخفى على الكثيرين أثر ذلك الاحتكار – بكل صوره وأشكاله – على تدعيم تبعية المجتمع المصرى للغرب الأمريكى بصفة خاصة على المستويين السياسى والاقتصادى وعلى المستوى الاجتماعى أيضاً.

وأشير من البداية إلى أننى لن أكتف بمجرد الرضا بالانفتاح والهجرة النفطية كعاملين أساسيين فى قلب الهرم الطبقى للمجتمع المصرى المعاصر. ولكن سأحاول جاهدة أن أكشف النقاب عن العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية المتفاعلة فى الداخل وعلاقتها بالعوامل الخارجية المتمثلة فى القوى الاستعمارية، ثم المجتمع الرأسمالى العالمى ثنائى القطبية، والنظام العالمى الجديد أحادى القطبية ودورهم فى خلق وتدعيم ذلك الحراك الاجتماعى الفوار القلاب للمجتمع المصرى المعاصر فى النصف قرن الماضى.

وسأحاول أن أتناول فى تحليلى هذا المرحلة الناصرية، ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادى، ثم مرحلة الانفتاح الإنتاجى، ثم مرحلة العولمة وأثر كل منها على البناء الطبقى للمجتمع المصرى. ثم سأحاول الخروج بتحليل مقارن للمراحل السابقة نصل منها لتصور لطبيعة البناء الطبقى للمجتمع المصرى فى المرحلة الراهنة والعوامل المختلفة التى أدت إلى تدعيمه بصورته الراهنة.

أولاً: الناصرية ولعبه التوازن الطبقى:

■ صراع الناصرية والرأسمالية المحلية وأثره على البناء الطبقى:

● اتسمت فترة الخمسينيات الستينيات بانحياز توجهات القيادة السياسية للبلاد نحو التعبير فى ممارستها وأساليبها الثورية عن تحيزها للطبقة الوسطى وغيرها من الطبقة العمالية والكادحين من فقراء المجتمع المصرى. فضلاً عن محاولاتها المستمرة لتحجيم الطبقة الرأسمالية، ومن ثم عمدت إلى توجيه بعض الضربات القوية لها من خلال سياسات الإصلاح الزراعى، والاستيلاء، والتأميم

لرؤس الأموال المصرية منها أو الأجنبية، كما اختفت تلك العناصر الأجنبية من بين صفوف الطبقة الرأسمالية وخاصة نتيجة لإصدار قرارات يوليو الاشتراكية[1].

● ولقد تعرضت الرأسمالية لضربة عنيفة إثر قيام ثورة يوليو، ولكنها لم تلبث أن تحورت وتشكلت من جديد لتتسلل وتسطير على الاقتصاد المصرى من جديد. حيث تشكلت الرأسمالية المصرية – بروافدها الزراعى والصناعى والتجارى – داخل الهيكل البيروقراطى الجديد وأضفت عليه الصبغة الرأسمالية، بل وأسهمت فى تخليق فئة برجوازية بيروقراطية جديدة كيانها وقوامها الكادر الإدارى السياسى من أبناء الرأسمالية الوطنية المصرية وتعكس فى مضمونها التحالف بين القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية والتناقض الفكرى بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين على إدارته من ناحية أخرى. ولقد تدعمت علاقات الرأسمالية المصرية بالجناح العسكرى البيروقراطى بروافدها المختلفة – الإدارى والعسكرى والرأسمالى بروافده المختلفة – لتشكل نوعاً من مراكز القوى والاحتكارات فى القطاعات السياسية والاقتصادية خاصة وأنها كانت لا تملك وسائل الإنتاج[2] وإنما كانت تسيطر عليها وتمسك بمفاتيح العمل السياسى والاقتصادى المتولد فى المجتمع برغم المحاولات المختلفة من قبل النظام الحاكم للعمل على تقويضها والحد من خطورتها. إلا أنها عملت على استغلال وظائفها فى جمع الثروات – بالطرق المشروعة وغير المشروعة – عقب عمليات التأميم والحراسات إلى درجة أنها أصبحت مهددة للنظام ذاته فوصفها البعض بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية. فعندما وجهت ضربة إلى جهود التنمية فى مصر عقب هزيمة ٦٧ علت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجربة الناصرية، فحدثت تنازلات من قبل النظام قبل السماح بنمو القطاع الخاص فى قطاع المقاولات، وفى التجارة الداخلية، كما تم السماح بتنشيط القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير، وكان حليفها فى هذا المجال القطاع العام

(١) السيد محمد السيد الرامخ، محددات البناء الطبقى ودينامياته فى المجتمع المصرى "تحليل سوسيولوجى فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٨١"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٤٠٧.

(٢) سامية سعيد إمام، مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ١٠٥.

– عن طريق تحالفها مع العناصر البيروتكنوقراطية الجديدة– فشهد المجتمع عملية واسعة من التهريب من الداخل والخارج. واتسع نشاط التصدير الخاص إلا أن النشاط الرأسمالي ظل عملاً استثنائياً فرضته طبيعة التحولات وواقع الهزيمة التى[1] دعمت تردى الأحوال الاقتصادية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى، خاصة مع اتساع ونمو الرأسمالية المستقلة خاصة فى قطاعى تجارة الجملة والمقاولات. وهكذا استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معاً وبدأت تستعد لأن تطفو على السطح بعدما غاصت سنوات وتسترت داخل جهاز الحكومة والقطاع العام وبدأت تبحث عن معادل سياسى لوزنها الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوى فى تغيير فلسفة النظام حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر[2].

ولقد أفادت منجزات الثورة – بالأساس – الطبقة المتوسطة فى المجتمع، وهى التى قطفت أغلى ثمارها. فبالرغم من أن الإصلاح الزراعى الذى أفاد منه مئات الألوف من الفلاحين المعدمين، والمكاسب العمالية الواسعة فى الأرباح والإدارة وتحسين شروط العمل، والتوسع الكبير فى الخدمات، والتعليم، والإسكان الرخيص .. إلا أن زبدة الثمار الثورية كان من نصيب الفئات الوسطى فى المجتمع، فى المدن والأرياف .. وعندما ركزت برامج التصنيع على إنتاج الثلاجات والغسالات وأجهزة الطهى بالبوتاجاز وسخانات المياه، فضلاً عن إنتاج سيارات الركوب، فإنما كانت تلبى بالأساس طموحات للطبقة الوسطى، وشرائحها الجديدة. وحصلت الفئات المحظوظة منها على تسهيلات خيالية لتملك قطع الأراضى، وبناء الفيلات والبيوت عليها. وسوف تبقى أسماء مدينة المهندسين ومدينة الصحفيين ومدينة الضباط ومدينة الإعلام ... إلخ رموزاً للعصر الذهبى للطبقة الوسطى، وللفرص التى لم تتكرر لأبنائها من الضباط والمهنيين.

وبعد فترة وجيزة من قيام الثورة، وتوارى أو كمون الطبقات المسيطرة القديمة، شعر أبناء الطبقات الوسطى أنهم ليسو بعيدين عن قمة السلم الاجتماعى،

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٥ – ١٠٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٥.

وأن أفضل السلع والخدمات ليست بعيدة من متناول أيديهم، خاصة فى ظروف التنمية التى قيدت بشدة(1) استيراد السلع الكمالية الفاخرة. وفتحت النوادى الأرستقراطية للطموحين والمتطلعين من أبناء الطبقة الوسطى، وأتيحت الخدمات الثقافية الرفيقة لأبناء نفس الطبقة فى المدن(2).

ويرى البعض أن القوانين التى أتت عشية يوليو ١٩٥٢، لم تكن بحال لتعبر عن المصالح العامة للمجتمع المصرى، ولكنها كانت فى مجملها تمثل الاتجاه المضاد لمصالح الرأسمالية الزراعية، والتى كانت تمثل العدو الأول للطبقة المتوسطة، وما إن وجدت الطبقة الوسطى نفسها على قمة جهاز الحكومة، حتى بدأت فى تقليم أظافر كبار الملاك، وذلك عن طريق القوانين المتتالية، والتى اتخذت واجهة اشتراكية، بينما تؤكد الحقيقة أنها كانت من أجل مصالح طبقية، ويمكن القول بأن قوانين الإصلاح الزراعى كانت محكومة ببعدين، الأول: ازدياد قوة النظام السياسى، والثانى: ازدياد ضعف البرجوازية العليا، بحيث أصبح الطريق ممهداً للتعبير صراحة عن مصالح الطبقة المتوسطة.

وتعتبر سياسات الإصلاح الزراعى والتأميم وتأسيس القطاع العام، هى السياسات التى ضمت كثيراً من الإجراءات التى تولت عن طريقها النخبة الحاكمة نقل نسبة كبيرة من رأس المال الاجتماعى الذى كانت تمتلكه البرجوازية العليا أو البرجوازية العالمية لكى تحصل عليه الطبقة المتوسطة، بحيث نجد أن سياسات الإصلاح الزراعى والسياسات التعاونية تولت نقل هذه الثروة فى الريف، بينما تولت إجراءات التأميم والتمصير وتأسيس القطاع العام عملية نقل الثروة فى السياق الحضرى، ويمكن القول بأن النخبة السياسة استطاعت خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩ نقل نسبة كبيرة من ثروة المجتمع لصالح الطبقة المتوسطة.

وقد طورت النخبة الحاكمة سياسات التعليم والتوظيف لصالح الطبقة المتوسطة كذلك. حيث تتولى سياسات التعليم تأهيل أبناء هذه الطبقة حتى يكونوا قادرين على إدارة المجتمع، وليحلوا محل أبناء البرجوازية العليا، وفى هذا الإطار

---

(١) أسامة الغزالى حرب، مرجع سابق، ص ص ٥٦، ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧.

تم التوسع فى التعليم من حيث افتتاح المدارس والجماعات، إضافة إلى تيسير العملية التعليمية وجعلها غير مكلفة، واتبعت النخبة الحاكمة كذلك سياسات للتوظيف الشامل لأبناء هذه الطبقة بالأساس، بحيث نجد أنهم ابتداء من ١٩٦٠ حيث صدور القرارات الاشتراكية كانا يشكلون غالبية أو محور الجهاز البيروقراطى.

ولقد كانت قوانين الإصلاح الزراعى الأولى، بمثابة دعوة سياسية لفقراء الفلاحين لكسب تأييدهم وتعاطفهم مع الثورة، أما المرحلة الثانية فقد كانت لتدعيم التوجه الاشتراكى الذى حمل لواءه أبناء الطبقة الوسطى(١).

ومن الجدير بالذكر أن صدور قوانين التأميم فى تلك الفترة، قد أدت إلى حسم عملية الصراع مع البرجوازية الصناعية القديمة وبذلك ضمنت الدولة فرض السيطرة الكاملة على موارد المجتمع، وقد انطوت تلك القوانين على تأميم كل الشركات الكبرى المملوكة للبرجوازية المصرية ونقل ملكيتها للدولة، وبالتالى أصبحت هذه الشركات جزءاً من القطاع العام الذى امتلكته بيروقراطية عبد الناصر من أبناء الطبقة الوسطى، أما من الناحية الاجتماعية فلقد أدت قرارات التأميم إلى خلق قنوات جديدة للحراك الاجتماعى أمام الطبقة الوسطى تعمل بميكانزمات صعود لاحتلال المراكز القيادية فى المجتمع(٢).

■ وسوف نوضح فيما يلي أهم القنوات التى أسهمت فى زيادة حجم ونفوذ ومكاسب الطبقة الوسطى فى الخمسينيات والستينيات:

● ففى ظل السياسات الاشتراكية قام النظام السياسى بتخفيض إيجارات المساكن والتى شكل القطاع الخاص فيها نسبة لا تقل عن ٨٠%، وذلك من أجل كسب مزيد من تأييد وتدعيم الشرائح المتوسطة فقد قامت الحكومة بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والذى أدى إلى خفض إيجارات المساكن التى تم بناؤها بعد شهر سبتمبر من عام ١٩٥٢ بنسبة ٢٠%، ثم فى عام ١٩٦١ قام النظام بتخفيض إيجار المساكن بنسبة تصل إلى ٢٥% وبالتالى بلغ مجموع تخفيض المساكن حوالى ٥٠% من القيمة الحقيقة، ولم يكن لذلك الإجراء آثاره التوزيعية فحسب، بل انطوى

---

(١) مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ص ٢٧٤، ٢٧٢، ٢٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩١.

أيضاً على تحرير جزء كبير من دخول الطبقات المتوسطة والذى أمكن توجيهه إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية للشرائح الاجتماعية الوسطى، ثم اتجه النظام بعد ذلك إلى تقديم الدعم للشرائح الوسطى و الدنيا حيث بلغ حجم الدعم عام ١٩٥٩ حوالى ٩ مليون جنيه، بينما بلغ حجم الدعم حوالى ٣٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ – ١٩٧١، بينما ارتفع نصيب الفرد من الدعم من ٠,٣٥ جنيه خلال عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ إلى ١١,٦٦ جنيه خلال عام ١٩٧١ – ١٩٧٢.

● وكان نتيجة لاتساع نطاق القطاع العام، أن ازداد إحكام قبضته على الاقتصاد القومى، الأمر الذى أتاح الفرصة لاتجاهات التضخم الذاتى لفئة البيروقراطية الإدارية والفنية، ومن ثم تحولها إلى شريحة قوية تحمى مصالحها بطريقة منفصلة تحت شعار خدمة المجتمع، وقد تضخم هذا الجهاز نتيجة لازدياد عدد الوحدات البيروقراطية إلى حوالى ١٦٠٠ وحدة من بداية الستينيات، منها ٣٩ وزارة، ٥٠ هيئة عامة، ٤٦ مؤسسة عامة، ٣٨١ شركة عامة، ٦ أجهزة مستقلة، ١٢٠ مجلساً حضرياً، ١٠٠٠ مجلس قروى، وازداد عدد العاملين فى غير الشركات العامة من ٣٥٠ ألف موظف فى بداية الخمسينيات إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ مع انتهاء الستينيات.

وهكذا أصبحت البيروقراطية مجالاً لتوظيف أكثر من ٦٠% من الخريجين، ومثلت مجال العمل لحوالى ٤٢% من العمال فى قطاع الخدمات وحوالى ٢٣% من العمالة فى القطاعات السلعية، ولاكتساب البيروقراطية قوة اجتماعية، اتبع النظام سياسة زيادة المرتبات و الأجور الحكومية، حيث بلغت هذه الزيادة فى الستينيات حوالى ١٠٢% أعلى من نسبة الزيادة على مستوى المجتمع ككل والتى بلغت ٦٧% وتعكس هذه الأرقام مدى الوضع المتميز للبيروقراطية العامة بقطاعيها الإدارى والإنتاجى.

● وبالإضافة إلى مجموعة الآليات أو القنوات السابقة، لعب التعليم دورا أساسياً فى تطوير الأوضاع الثقافية للطبقة المتوسطة، حتى تكون قادرة على تطوير الصفوة الثقافية والاجتماعية والسياسية التى تتولى قيادة المجتمع، والسيطرة على مقاليد الأمور فيه، ولإنجاز ذلك كان من الضرورى إحداث تغييرات جذرية فى النظام التعليمى، فقد اختلف التوجه الأيديولوجى للنظام السياسى فى أعقاب ثورة

يوليو ١٩٥٢، عما سبق قبل اندلاع الثورة، فبينما قام النظام قبل الثورة بالتعليم على أساس من التمايز الطبقى، الذى يحد من فرص التعليم أمام أبناء الطبقة الوسطى والشريحة العليا من الطبقة الدنيا، نجد نظام ما بعد عام ١٩٥٢، قد اهتم بالتعليم الجامعى على أساس إتاحة الفرصة لأبناء الطبقة الوسطى للالتحاق بالجامعات، وذلك من منظور طبقى، حيث يحقق التعليم الجامعى مجمل آمال النظام السياسى فى تعليم من ينتمون إلى الطبقة الوسطى، التى تمثل نفس الانتماءات الطبقية للنظام السياسى، هذا وقد اتسمت المرحلة ما بين ١٩٥٢ – ١٩٦٧ بطرح شعارين أساسيين الأول يتمثل فى مجانية التعليم، والثانى فرض مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الطبقة المتوسطة فيما يتعلق بتوزيع مختلف فرص الحياة.(١)

ومن ثم أدت تلك القنوات المختلفة التى اتبعتها السلطة الحاكمة فى الستينيات إلى عدة نتائج بارزة.

من هذه النتائج تقليص حجم ودور القوة الاقتصادية للفئات الصناعية والمالية والتجارية، وانهيار لمركز كبار ملاك الأرض الزراعية وفى المقابل إحياء لشرائح الطبقة الوسطى خاصة فى القطاع العام والحكومى بكل مؤسساته، بالإضافة إلى ذلك فقد أدت هذه التغيرات إلى بروز النخبة الإدارية التكنوقراطية، التى احتلت المراكز العليا فى القطاع العام وازدياد نفوذها، وكمحصلة نهائية لكل ذلك، أدت هذه السياسات إلى القضاء على القطاع الخاص. بصدور مجموعة من قرارات المصادرة والتى شملت ٨٥٠ من أغنى العائلات المصرية، خلاصة القول إن هذه الإجراءات ساعدت على حدوث التحولات التى مكنت الدولة من السيطرة على الاقتصاد كخطوة ثانية بعدما هيمنت من قبل على الحياة السياسية فى البلاد، وقد برز عبد الناصر هذه القوانين الاشتراكية، بأنها كانت عقاباً للرأسمالية المصرية لعدم مشاركتها فى الخطة الخمسية الأولى.

أما من الناحية السياسية فيرى المحللون، أن هناك عدة تفسيرات لصدور هذه القوانين، فمنهم من يعتبرها إحدى مظاهر الوطنية الاقتصادية، وآخرون

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٦.

يعتبرونها ترجمة لهيمنة الدولة على قطاع الإنتاج ولسيطرة نظام سلطوى على[1] الحياة الاقتصادية من أجل التغلغل فى كافة مناحى المجتمع، وكذا إضعاف مراكز القوى المستقلة والمعارضة، وكما تم إخضاع مؤسسات أساسية كاتحادات العمال والنقابات المهنية واتحادات الطلاب والأزهر لهيمنة الدولة، فإن الاقتصاد يجب أن ينال نفس المصير.

ويؤكد أنور عبد الملك هذا المعنى فى تحليله لهذه القوانين، بأنها كانت تأكيداً لهيمنة الدولة على صنع القرار فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، يتبعها سيطرة قبضة صارمة على كل مناحى الحياة العامة، كما استخدمت هذه القدرة الاقتصادية كأداة لسياسة مصر فى فرض سياساتها فى المنطقة العربية كإحدى وسائل تحقيق الكاريزمية العربية فى شخص عبد الناصر.

وهناك بُعد نفسى يتجسد فى الإحساس بعدم الأمان من جانب السلطة، إزاء الطبقة الرأسمالية القديمة كقوة معادية وذلك ما تجسد فى فكر عبد الناصر خاصة بعد الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ والذى تزعمه الرأسماليون السوريون خوفاً من زحف هذه القوانين تجاه سوريا، وبذلك نجد الانفصال السورى قد مثل أول ضربة موجهة لنظام عبد الناصر، وبهذه القوانين التى تمثلت فى سيطرة السلطة على الحياة الاقتصادية وضع عبد الناصر العقبات أمام أى هجوم متوقع من الطبقة الرأسمالية[2].

كما أن سياسة عبد الناصر أسهمت بشكل مباشر فى زيادة حجم الطبقة الوسطى، بما أتاحته من خدمات وفرص واسعة أدت إلى صعود العديدين من أبناء العمال والفلاحين، إلى صفوف الطبقة الوسطى، بل إن هذا الحراك الاجتماعى لم يعن فقط إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء هذه الطبقات للصعود والترقى طبقاً لقدراتهم ومواهبهم، وإنما أيضاً بدا فى شكل نزوع عام لديهم للانخراط فى صفوف المهنيين والموظفين بالرغم من الإشادة المستمرة "بجماهير العمال والفلاحين" ودورها الرئيسى فى تحقيق تقدم المجتمع[3].

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٣) أسامة الغزالى حرب، ص ٥٧.

ولقد شهدت فترة الستينيات نمواً وتطوراً كبيراً فى أوضاع الطبقة العاملة – على الرغم من أنها طبقة غير متجانسة ولا واعية بحكم تنوع أشكال عملها وتداخل أفكارها ومعتقداتها وبحكم تداخل أصولها وعلاقاتها الاجتماعية – حيث شهدت نمواً لها فى بعض المجالات الاقتصادية ونقص لها فى بعض المجالات الأخرى. فخلال الفترة من عام ١٩٥٤ – ١٩٦٤ نقص عدد المشتغلين بالزراعة بنسبة ٢٠% فى الوقت الذى زاد عدد المشتغلين بالصناعات التحويلية بنسبة ٧٥% وفى التعدينية بنسبة ١٩٠% وفى التشييد بنسبة ١٩٠%.

وهذا النمو والتناقض هو أكبر دليل على التغييرات الواسعة التى تطرأ على تكوين وتوزيع الطبقة العاملة، فى الوقت الذى يزداد فيه تمركزها فى مدن ومناطق صناعية بأكملها مثل حلوان والمحلة الكبرى أو فى القاهرة والإسكندرية على الأخص. وأدى هذا التغيير فى تركيب الطبقة العاملة مع أخذ العوامل الموضوعية الأخرى للتطور الاجتماعى فى مصر بعين الاعتبار إلى نمو الدور الاجتماعى والوعى السياسى لها، فحصلت على حق تكوين اتحادات عمالية ونقابية لها، ومع بداية التصنيع ونمو عددها تبعاً لذلك زاد عدد المنازعات العمالية وتطورت حدتها[1].

ومن ثم طرأت تغييرات كثيرة على شكل البناء الطبقى للمجتمع المصرى فى الستينيات فاعتلى قمة الهرم الاجتماعى النخبة الحاكمة من العسكريين الذين سيطروا على الجهاز البيروقراطى ومثلوا مع الرأسمالية التقليدية التى ذابت مع قمة الجهاز البيروقراطى ما يسمى بالبرجوازية البيروقراطية التى سيطرت على الحكم والإدارة والاقتصاد والثقافة – كما سبق أن رأينا – حتى أنها أصبحت تهدد استمرار الثورة نفسها خاصة بعد هزيمة ٦٧. وطبقة وسطى وبرجوازية صغيرة – عريضة – آخذة فى الاتساع – ومتمتعة بكثير من إنجازات الناصرية. وأخيراً طبقة عاملة فقيرة آخذة فى النمو، ولكن لم يسمح لها أبداً بالتمثيل الفعلى الحقيقى.

(١) جمال مجدى حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى، ط١، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨، ص ص ١١٠، ١١١.

وهكذا يتضح مدى انعكاس الأيديولوجيا الناصرية الساعية إلى الوسطية والتوازن على المستوى السياسى والبنائى والطبقى، وما أدت إليه من سلبيات سمحت للعديد من الوصوليين والانتهازيين والمناوئين للناصريين وأصحاب المصالح المتعارضة معها فى التوغل داخل المؤسسات الاجتماعية الهامة بشتى صور الفساد التى أدت إلى انهيار الناصرية ذاتها.؟

وإذا كان هناك مجال يمكن أن تتضح فيه طبيعة الأيديولوجيا الناصرية، فهو بلا شك المجال الاقتصادى، حيث عملت السلطة الحاكمة على التحول التدريجى نحو نظام اقتصادى اشتراكى توفيقى فعمل على نجاحها فى بادئ الأمر وعمل على تقويضها فى النهاية.

فلقد تفاعل هذا الاتساع الهائل للطبقة الوسطى، مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الصعبة التى مر بها المجتمع المصرى منذ منتصف الستينيات، بدءاً من المصاعب التى واجهتها التنمية الناصرية، ثم هزيمة يونيو ١٩٦٧ ثم الجهود الكبيرة لإزالة آثار العدوان، فحرب أكتوبر.. وحتى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التى تلت أكتوبر. وفى واقع الأمر، فإن الطبقة الوسطى التى كانت على رأس المستفيدين فى الخمسينيات والستينيات، انقلبت – منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم – لتصير هى أكثر الأوساط الاجتماعية تعرضاً للضغوط والمصاعب. وأضحى على الغالبية العظمى من أبناء تلك الطبقة أن تدخل فى صراع مرير مع الظروف الصعبة التى أخذت تحيط بها شيئاً فشيئاً، ليس لكى تشبع طموحاتها وتطلعاتها، بل حتى لكى تثبت أقدامها، وتتفادى العودة إلى القاع[1].

ثانياً: الانفتاح الاقتصادى والطبقات الطفيلية:

لم يكن لدى السادات خيارات كثيرة، ونجنى عليه حينما نقول إنه اختار الطريق الليبرالى، ذلك أنه عندما تولى السلطة وجد أن الطبقة الوسطى ضعيفة، أو لنقل تترنح وأضعف من أن تسند النظام، وأدرك أن القوى العالمية قد اتخذت خطواتها الإيجابية لدعم البرجوازية العليا من خلال مواقف عديدة، وأن القوى العالمية، قد جعلت الأرض المحتلة رهينة فى أيدى إسرائيل، لحين سيطرة

(١) أسامة الغزالى حرب، مرجع سابق، ص ٥٨.

البرجوازية العليا. كما أدرك الاتحاد السوفيتى بخبرته السابقة مع مصر، أن أقل ما يفعله نظام السادات هو المحافظة على أوضاع الطبقة الوسطى، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله هو إعطاء كل شئ للبرجوازية العليا، كما أدرك السادات بما لا يدع مجالاً للشك. أن الاتحاد السوفيتى ليس هو حليفه، وبدأت أيديولوجيا السادات تترجم فى أحداث أهمها فك الحراسات، وإقامة المنابر(١).

ثم جاءت سياسات الانفتاح الاقتصادى عقب حرب أكتوبر لتفتح الباب للتحول الليبرالى على مصراعيه، ويمكن القول أن المجتمع المصرى فى عقد السبعينيات نهج نمطاً إنتاجياً رأسمالياً تابعاً. ولما كانت الطبقات الاجتماعية تشخص فى ضوء النمط الإنتاجى المسيطر داخل التكوين الاجتماعى الاقتصادى، فإننا فى السطور القادمة سوف نسعى إلى تحديد ما الطبقات الاجتماعية التى عرفتها مصر فى السبعينيات(٢). وسنحاول أن نحصد صورة البناء الطبقى وما شهده من تغييرات فى تلك الفترة وإن أية محاولة بسيطة لمقارنة مجتمع السبعينيات وأوائل الثمانينيات بمجتمع الستينيات سوف تظهر أن التمايزات الطبقية قد أخذت فى التزايد بصورة ملحوظة منذ أوائل السبعينيات. وهذا ما تؤكده الملاحظة العابرة لمظاهر الحياة فى زمن الانفتاح، مثلما تؤكده إحصاءات توزيع الدخل، على قلتها وعجزها عن الإحاطة بالأبعاد الحقيقية للفوارق الطبقية(٣).

وإذا تأمل المرء فى كيفية حصول المصريين على حاجياتهم العادية من مأكل ومشرب وملبس فسوف يلحظ أن بعضهم من ذوى القدرة واليسار يتسوقون فى متاجر واسعة، مجهزة على نظام "السوبر ماركت" الأمريكى، مكيفة الهواء، تشنف فيها آذان المشترين بأنغام الموسيقى الحالمة، وتزخر رفوفها بصنوف الطعام أو الشراب أو اللباس المستورد. وفى المقابل، سيلحظ المرء أناساً – مصريين أيضاً – يتزاحمون على المجمعات الاستهلاكية التى أنشأتها الدولة فى عهد "الانغلاق" يتدافعون ويتشاجرون على أمل أن يظفر الواحد منهم بزجاجة زيت أو شيكارة أرز،

(١) مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ص ٣٦٢، ٣٦٣.

(٢) شحاته صيام، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٣٠ – ١٩٨٠) تحليل بنائى تاريخى، ص ٢٢٤.

(٣) إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق ، ص ٣٢.

أو شئ من أردأ أنواع اللحم المستورد، أو غير ذلك من السلع المدعمة. كما سيرى المراقب عمالاً وموظفين متجمهرين حول متاجر الكساء الشعبى، حاملين بطاقاتهم الفئوية (شهادات الفقر الجديدة!)، صابرين على سوء معاملة عمال هذه المتاجر، من أجل أن يحصلوا لأبنائهم وبناتهم على بيجامات صينية أو قمصان كورية.

والناظر فى أمر العلاج سيصدمه الواقع المر الذى عادت فيه الخدمات الطبية لتتميز بأشنع صور الطبقية، فالقادرون يعالجون فى مستشفيات أشبه بالفنادق (أو هل أقول فى فنادق أشبه بالمستشفيات؟!)، تصل تكلفة الإقامة بها لليلة واحدة إلى ما يوازى المرتب الشهرى للمدير العام فى المصالح الحكومية، هذا بخلاف نفقات العلاج وأجور الأطباء. أما الفقراء فقد أصبحوا مضطرين لشراء الأدوية، بل والقطن والشاش وسواها مما يلزم لعلاجهم فى المستشفيات (الأميرية) التى فيها من مسببات الأمراض أكثر مما فيها من أسباب الشفاء، لفرط قذارتها وقلة الاعتناء بأمورها.

هذا عن الملاحظة العابرة لبعض المفارقات الاجتماعية التى تشير بوضوح إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء. والآن: ماذا عن الإحصاءات الخاصة بتوزيع الدخول بين الأفراد؟

يذهب بعض المراقبين إلى أن عدد المليونيرات فى مصر يبلغ نحو ١٥٠ ألفاً. وحتى إذا قلنا أن المليونيرات يعدون الآن بعشرات الآلاف أو حتى بالآلاف فقط، فسوف يظل الأمر مثيراً للانتباه، خاصة إذا تذكر المرء أن فئة المليونيرات كانت قد اختفت فى الستينيات، وأنها لم تكن تتعدى المئات عند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. والظاهر من إحصاءات الدخل القومى أن[١] نصيب الإجراء فيه قد انخفض من نحو ٥٠% فى أوائل الستينيات إلى ٤٥% فى ١٩٧٥، واستمر فى الانخفاض حتى بلغ ٣٨% فى ١٩٨٢/٨١. وتشير تقديرات توزيع الدخول إلى أن أغنى ١٠% من السكان قد حصلوا على ما يزيد قليلاً عن ثلث الدخل القومى، بينما أن نصيب أفقر ٦٠% من السكان كان أيضاً فى حدود الثلث، وذلك فى عام ١٩٧٦. كما

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٣ – ٣٥.

يتضح من هذه التقديرات أن ٣٨% من السكان كانوا يعيشون تحت "خط الفقر"، أى دون مستوى الكفاف، فى منتصف السبعينيات(١).

ومن ثم يتضح أن سياسات الانفتاح أدت إلى حدوث تغيرات فى توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المصرى وكانت معظمها لصالح الطبقة الرأسمالية التى تمثل ١٥% من مجموع الأسر الحضرية ويزيد متوسط دخلها السنوى عن (٢٠٠٠) ألفين جنيه فى عام ١٩٧٤ و١٩٧٥. كما تضاعف ذلك فى عام ١٩٨١. وعند النظر إليها بالريف نجد أن متوسط دخلها السنوى يزيد أيضاً عن ١٢٠٠ جنيها فى عام ١٩٧٥/١٩٧٤. فى حين وصل فى عام ١٩٨١ إلى ما يقرب من ألفين جنيهاً بل وأكثر من ذلك لدى بعض جماعاتها أيضاً، وزاد حجمها فى حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات كما أنها تحصل على ما يقرب من ٥٠% من إجمالى الدخل. وذلك فى مقابل ما طرأ من تغيرات على الطبقة العاملة وفقراء المجتمع المصرى تمثلت فى الزيادة الكمية والنوعية لهم حيث ازدادوا عدداً وفقراً وبؤساً فى وقت واحد من جراء استغلال الطبقة الرأسمالية لها وسيطرة نمط وعلاقات الإنتاج الرأسمالية.

وهكذا يمكن القول بأن تلك التجارب التنموية للثورة خلال الخمسينيات والستينيات قد عملت على إحداث تغيرات كمية وكيفية فى الإنتاج، والحد من انتشار الفقر بين جماعات وبعض طبقات المجتمع المصرى بفضل تلك الممارسات والإجراءات التى اتخذتها ممثلة فى سياسات الإصلاح الزراعى، وغيرها فى مجالات أخرى كالتعليم، والعلاج وغيره من خدمات. حول توفيرها للطبقة الوسطى وغيرها(٢) من الطبقة العاملة وجماعات الفقراء، وعبرت من خلالها عن انحيازها الواضح لمصالحهم واحتياجاتهم، فإنه قد حدثت تغيرات أخرى مغايرة خلال حقبة السبعينيات نتيجة لسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالى، وجاءت هذه التغيرات فى مجملها معبرة عن انحياز الدولة وسياساتها فى كافة المجالات المختلفة لمصالح الطبقة الرأسمالية.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) السيد محمد الرامخ، محددات البناء الطبقى وديناميانه فى المجتمع المصرى "تحليل سوسيولوجى فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٨١" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ٣٥٧ ، ٣٥٨.

وكان من نتيجة هذا التحيز الواضح زيادة. شراء الرأسمالية الزراعية ومن ثم اتسعت وزادت حدة التناقضات الاجتماعية بالريف المصرى. ساعدها على هذا أيضاً تلك القوانين والتشريعات التى أصدرتها الدولة فى حقبة السبعينيات وبداية الثمانينات منها إعادة السلطة السياسية آنذاك كثيراً من الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من قبل لأصحابها الذين تضرروا من سياسات التأميم والاستيلاء والإصلاحات الزراعية(١).

وسنحاول أن نتناول فى تحليلنا التالى رصد لطبيعة التغيرات التى لحقت بكل طبقة عن طبقات المجتمع المصرى الثلاث – العليا والوسطى و الدنيا – فى السبعينات وبداية الثمانينات.

أ- طبيعة رأسمالية الانفتاح:

فلقد تولدت طبقة اجتماعية جديدة من أحشاء الطبقات الاجتماعية القديمة اعتلت قمة الهرم الاجتماعى، وشكلت عماد الرأسمالية الجديدة التى انبثقت من ثلاث روافد أساسية "الأرستقراطية الزراعية التقليدية، وقمة الجهاز التكنوقراطى، وخليط من الأثرياء الجدد أو العناصر الكومبرادورية الجددية. ولقد استفادت تلك الطبقة الجديدة من الليبرالية الاقتصادية ومن مساندة النظام وتشجيعه على المضى قدماً فى طريق الليبرالية(٢).

ويمكن أن نوجد خصائص رأسمالية الانفتاح فى أنها رأسمالية طفيلية، تجارية، ربوية، تابعة مستهلكة، عائلية، ذات طبيعة متداخلة ومتشابكة لتلك العناصر. ولقد سيطرت الطبقة الرأسمالية على الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى للبلاد واستطاعت بالتالى الاستحواذ على الثورة والسلطة معاً. فى حين عانت غيرها من طبقات المجتمع المصرى من جراء الممارسات الاستغلالية للطبقة الرأسمالية، وانحياز القيادة السياسية لمصالح الرأسمالية(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(2) Alan Richard, review Articles, Ten Years of Infitah: Class, Rent and Policy Stasis in Egypt, in the Journal of Development Studies, (July 1984), p. 32.

(٣) السيد محمد الرامخ، مرجع سابق، ص ص ٣٧٤ – ٤٠٨.

والحقيقة أن الرأسمالية الجديدة التى طفت فجأة على السطح خلال حقبة الانفتاح تتسم بالطابع الطفيلى ومعاداة الجماهير الكادحة وجميع القوى الوطنية والديمقراطية.

وبالنظر إلى تكوين الجماعات الرأسمالية ا لجديدة والأجنحة المختلفة المكونة لها. نجد أن البرجوازية الكبيرة تشكل ٢,٦% من مجموعها، بينما المتوسطة تبلغ ٧,٨%، أما البرجوازية الكبيرة فتشكل ٦٦%. وفى هذه الجماعات تحتل البرجوازية الزراعية كمياً ٢٢,٧٢% من إجمالى البرجوازية وهى أعلى نسبة من مجموع الجماعات البرجوازية الكبيرة. ثم يأتى بعد ذلك البرجوازية الكبيرة فى مجال تجارة الجملة والتجزئة بواقع ٢,٤٣%، ثم من يعمل فى الخدمات والترفيه ٠,٤٢% ويأتى فى المرتبة الرابعة من يعمل فى أعمال الصيد بواقع ٠,٢٧%، أما المرتبة الأخيرة فتحتلها البرجوازية فى مجال التصنيع بنسبة ٠,٢٦%. وإذا كانت البرجوازية الزراعية تحتل المرتبة الأولى من حيث البرجوازية فى الريف، فإن البرجوازية التجارية تحتل نفس الموقع فى المدينة، مما يعنى أن البرجوازية التجارية تسيطر على المناشط الاقتصادية فى الحضر المصرى، وبالنظر أيضاً إلى أقسام وشرائح البرجوازية، نجد أن البرجوازية المتوسطة (التكنوقراط والفنيون، ومتوسطى التجار وأصحاب المشروعات الصناعية والورش الكبيرة، وأصحاب المشروعات الخدمية والترفيهية) تمثل ٧,٨% من مجموع البرجوازية، وأن البرجوازية الصغيرة (من يملكون عملهم ولا يشتغلون عملاً مأجوراً فى الزراعة والورش والتجارة والخدمات والصيد) تمثل ٦٦% من مجموع الطبقة البرجوازية، وأن من بين الشرائح الاجتماعية المكونة البرجوازية يأتى فى المرتبة الأولى البرجوازية الزراعية والشرائح البرجوازية فى الإنتاج الصناعى، وهذا يكشف مدى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالى فى نمط إنتاجى متخلف.

وبإلقاء الضوء على الفئات البيروقراطية المبرجزة أو ما يطلق عليها "حسن الساعاتى" بالفئات المرسلة التى أتاح لها موقفها أن تكون بعض الأصول الرأسمالية أو بعض موضوعات التملك، فنجد أنها شهدت نمطاً ملحوظاً منذ الستينيات، حيث أُخذت الفترة الناصرية على عاتقها مهمة تعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا، لقد زاد العاملون بالبيروقراطية العامة (الخدمة المدنية والهيئات

والمؤسسات مع استبعاد الشركات) من ٣٥٠ الف موظف في[١] فجر الناصرية إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ مع نهاية عقد الستينيات، كذلك أصبحت البيروقراطية ميداناً لتوظيف ما يزيد عن ٦٠% من الخريجين وحوالى ٢٣% من العمال فى القطاعات السلعية وحوالي ٤٢% فى قطاع الخدمات.

والحقيقة أنه ليس فقط الإدارة الوسطى والدنيا هما اللذان شهدا طفرة كبيرة فى أعدادهما، بل أيضاً البيروقراطية العليا (السياسية – الإدارية) شهدت تضخماً فى إجمالى مستوياتها. ويتضح أن عدد الوظائف العليا (درجة مدير فما فوقها) ازداد من ٢٧٦١ عام ١٩٧٧ إلى ٣٤٧٦ عام ١٩٨١/٨٠، أى أنها فى ثلاث سنوات حققت زيادة تقدر بحوالى ٢٥,٩%، أما وظائف القيادة العليا (درجة وزير مما فوقها) فقد حققت ٤٨,٤%، ويرجع هذا إلى رفع درجة المحافظ على رتبة الوزير. أما فى الوظائف الإدارية العليا فقد حققت زيادة ملحوظة تقدر بحوالى ٥٦,٧ % فى درجة نائب رئيس جامعة وكيل وزارة ١٣٠,١% أما فى وظيفة مدير عام فنجد أن الزيادة كانت تقدر بحوالى ٣٦,١%، ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن الفئات العليا من هذه البيروقراطية كانت أقرب إلى الطبقات العليا ومن ثم إلى الجهاز الحاكم، أما الفئة الدنيا منها فكانت أقرب إلى الطبقة العاملة. ففى الوقت الذى حققت فيه الفئات العليا والوسطى صعوداً اجتماعياً سواء عن الطرق المشروعة أو غير المشروعة، فإن الشرائح الدنيا فيها حققت هبوطاً واضحاً نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار والفجوة الواسعة بينها وبين المرتبات والأجور، وحتى من حقق منهم حراكاً اجتماعياً صاعداً فكان إما نتيجة الهجرة إلى الدول النفطية، أو بالاشتغال بالأعمال غير المشروعة.

ويوضح تطور البرجوازية الزراعية انه كان مرتبطاً أوثق الارتباط بالتغيرات التي طرأت على الإطار المؤسسى للزراعة المصرية فى حقبة السبعينيات. لقد كان لإلغاء الحراسات أهم إجراء بعد انقلاب مايو ١٩٧١ وبقية القرارات التى صدرت فى حقبة الانفتاح، أكبر الأثر فى استعادة كبار الملاك لمواقعهم الطبقية، فى مقابل إخراج صغار الحائزين من البناء الحيازى وتزايد تركز

---

(١) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٧.

ملكية الأرض فى أيدى كبار الملاك وإبعاد الدولة عن التدخل فى تنظيم العلاقات أو حتى فى السيطرة على المخرجات. أضف إلى ذلك صدور القرارات التى سهلت عمليات التحول من المحاصيل التقليديه إلى المحاصيل النقدية، وتشجيع المشروعات الاستثمارية الانفتاحية فى مجال الزراعة الذى بلغ عدد المشروعات ١٧ مشروعاً من جملة المشروعات حتى ١٩٨١/١٢/٣١، لقد نتج عن ذلك أن ازداد التركز الرأسمالى فى الزراعة وتفاقم التمايز الطبقى فى الريف، لقد تزايدت مجموعة كبار ملاك الأرض (٥٠ فدان فأكثر) من ١٢,٦% إلى ١٤,٥%، أما مجموعة متوسطى الملاك (١٠ – ٢٠ فدان) فقد ارتفع نصيبهم من ٨,٢% إلى ١٠,٣%، أى أن عملية تركز ملكية الأرض التى كانت فى صف كبار ملاك الأرض ومتوسطيهم كان على حساب طبقة صغار الملاك والمعدمين، الأمر الذى يعنى اتساع طبقة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين.

أما بالنسبة للبرجوازية الصناعية فى فترة الانفتاح الاقتصادى فيكشف واقع تطورها أنها أكثر الجماعات البرجوازية انكماشاً وأكثرها ضعفاً، فعلى الرغم من كل المحاولات التى سعت إليها القوى المحلية والأجنبية وحتى القيادة السياسية لتهديم القطاع العام الصناعى وإطلاق سراح القطاع الخاص للنمو، إلا أن التصنيع كان بعيداً عن الاهتمام، إذا سعى القطاع الخاص لطرق أبواب أخرى غير الصناعة لاستثمار أمواله فى الأنشطة التجارية[1] والعقارية والمصرفية، وبالنظر إلى هذا القطاع، نجد أن إجمالى المساهمات فى رؤوس الأموال التى وظفت فى المشروعات الصناعية وفقاً لقانون الاستثمار العربى والأجنبى (حتى ١٩٨١/١٢/٣١) حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل ٢٣,٦% من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح.

وعلى الرغم من أن مساهمة رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة تعد ضئيلة، إلا أنها تمثل عودة جديدة للرأسمالية الصناعية الكبيرة واشتراكها مع برجوازية الدولة بالرأسمالية الدولية فى قيام الصناعة.

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٩.

وتتكون البرجوازيه الصناعيه فى مصر من عدة روافد هى، أولاً: من الرأسمالية الوطنية المصرية التى عملت فى مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة والتى دعت وجودها فى سنوات الستينيات فى مجال الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث، وغيرها. ثانياً: من البيروقراطية البرجوازية الذين استطاعوا تجميع ثروات ضخمة نتيجة استغلال مواقعهم الوظيفية بأجهزة الدولة والقطاع العام ودخل بعضهم فى مجال الاستثمار الصناعى بالاستفادة من الخبرات التى كونوها من العمل الوظيفى واستثمار العلاقات بالسوق، وينطبق ذلك على العسكريين أيضاً، ثالثاً: من مجموعة التكنوقراط الذين جمعوا ثروات ضخمة نتيجة وجودهم فى البلاد النفطية وعادوا لاستثمارها فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى مجال صناعة مواد البناء. وأخيراً: من مجموعة المهاجرين الذين هاجروا إلى بلاد النفط وخاصة من الأخوان المسلمين الذين عادوا أثرياء واستثمروا أموالهم فى مجالات العقار والتجارة وتوظيف الأموال(١).

وبإلقاء الضوء على الروافد الأساسية لبرجوازية الانفتاح، ترى إحدى الدراسات أن هذه الطبقة جاءت من روافد ثلاثة هى: الرافد التقليدى، والرافد البيروقراطى، والرافد الطفيلى له، أو ممن هاجر منهم وعاد برؤوس أموال كبيرة، وهؤلاء يشكلون ٤٩ عائلة أو شخصاً يشكلون أقطاب القطاع الخاص عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، أما الرافد الثانى وهو الرافد البيروقراطى فيتكون من أربع عناصر فى: بيروقراطية من قبل الثورة، ومستخدمى القطاع الخاص، والشركات المؤممة، ومن قدم من المؤسسة العسكرية والتكنوقراط، وهؤلاء استغلوا مواقعهم البيروقراطية فى تكوين التراكمات الرأسمالية. أما الرافد الطفيلى فترى الدراسة أنه جمع ثرواته عن طريق عمليات التهريب والعمولات والأتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار فى السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسئولين بجهاز الدولة والقطاع العام. كما أوضحت الدراسة أن طبيعة مؤسساتهم تغلب عليها الصفة العائلية الضيقة، وأن أنشطتهم تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠.

الجمركى والتهريب والمقاولات والمضاربات العقارية والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والإتجار فى السلع الأجنبية المستوردة والأغذية الفاسدة.

ويرى "محمود عبد الفضيل" أن الطبقة الرأسمالية التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى كان يغلب عليها النشاط الطفيلى، إن هذه الرأسمالية ذات طبيعة طفيلية امتدت من الرأسمالية التجارية حتى الصناعية. وفى إطار هذه الصفة يرى فؤاد مرسى "... أن الرأسمالية الانفتاحية بوصفها رأسمالية تجارية فهى رأسمالية ربوية، بمعنى التعامل بالنقود والرغبة فى أن تربو هذه النقود باضطراد، أن تنمو سريعاً، أن تلد نقوداً باستمرار وبالذات عن طريق التجارة والخدمات، وبالاشتغال[1] فى الوساطة والسمسرة والتهريب بالسوق السوداء، وهى لذلك تولد الطابع الربوى فى الاقتصاد القومى، بالاستعداد بالمضاربة والرغبة فى الاحتكار ...". والمدقق فى أوضاع البرجوازية الانفتاحية يجد أن ثمة درجة عالية من السيولة فى حركة رأس المال التجارى والمضارب، إذ ينتقل أصحاب رؤوس الأموال الطفيلية من نشاط إلى آخر بسرعة سعياً وراء ربح مرتفع وأعلى معدل لسرعة دوران رأس المال[2].

ولقد سميت كبرى جماعات الرأسماليين وآخرها بـ "القطط السمان". وقد حقق رائدها – الذى ناصر بشدة نوعاً بالياً من رأسمالية القرن التاسع عشر – بداية نجاحه فى ظل الاشتراكية الناصرية. وقد انهالت لعناته فى عهد الانفتاح على المسار الاقتصادى للستينيات ولكن حججه التى استند إليها كانت واهية، والعجيب أنه على غرار النجاح الذى حققه ذلك الرجل من التعاقد مع القطاع العام ازدهرت مشروعات القطط السمان. ولقد انحدرت تلك الفئة الشاذة التكوين من شرائح اجتماعية معدمة ريفية الأصل فى الغالب، تحرقت شوقاً إلى الثراء بأية صورة فى بلد تحورت فيه تلك الرغبة بشكل باثولوجى هدام. فهم أناس اكتسبوا طموحات بورجوازية، مردها التعليم المجانى والعمالة المضمونة، وحرموا من تحقيقها. فإخفاق التجربة الاشتراكية فى تجديد الثروة الوطنية من خلال إيجاد نظام منتج

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٣٠، ٢٣١.

اقتصادياً واجتماعياً للعمالة بطريقة توائم المؤهلات التعليمية كان إلى حد ما من أسباب تبنى البعض لأساليب منحرفة تحقق تطلعاتهم البرجوازية(١).

ونخلص مما سبق أنه إذا كانت الطفيلية أهم سمة تتصف بها الرأسمالية المصرية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى، فإنها أيضاً تتصف بسمتين أساسيتين ، الأولى أنها رأسمالية تابعة، أى أنها تتبع لرأس المال الأجنبى، ودلالة ذلك أنه من بين ٣١ مشروعاً استثمارياً جاء رأس المال المصرى مع رأس المال الأجنبى فى حوالى ٢٢ مشروعاً. أما السمة الأخرى فتدور حول أن الرأسمالية المصرية تأخذ الطابع العائلى، والمطلع على المشروعات التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يلاحظ غلبة الطابع العائلى عليها(٢).

ولقد حققت الطبقة الطفيلية طفرة مادية سريعة عمقت من حدة الفارق الطبقى بينها وبين باقى طبقات المجتمع. وهذه الطفرة قد أحدثت خللاً فى البناء الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع، فأصبح الشباب أمام أمرين: إما الانخراط فى ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية الفاسدة التى تدر عائداً سريعاً ومجزياً كالأنشطة الطفيلية المتمثلة فى السمسرة والمضاربة مثلاً، أو الأنشطة غير المشروعة كالرشوة والاختلاس وتجارة العملة والتهريب بكافة أشكاله، أو ممارسة أنشطة غير مرغوبة كترك العمل الحكومى فى مجال التخصص والعمل فى الفنادق السياحية وشركات الانفتاح، وإما الهجرة إلى الخارج خاصة الدولة العربية النفطية. وجدير بالذكر أن هذه الأنشطة غير متاحة لكافة الشباب حتى الهجرة ليست فى متناول الجميع. على أية حال فإن هذه الأوضاع الجديدة التى خلقها الانفتاح وأعوانه قد أدت إلى فقدان قيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً واستبدالها بقيم أخرى سلبية وضارة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية كقيم الكسب السريع بأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته(٣).

---

(١) أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٣) سمير نعيم أحمد، "أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣، ص ص ١٤، ١٥.

ولقد تعدت ثمار الطفيلية حدود نشر الفساد والقيم الاستهلاكية لتؤثر على كافة طبقات الشعب المصرى، فسياسة الانفتاح تحولت عن رفع الأعباء عن كاهل الطبقات الكادحة وعن مناصرة الطبقات الوسطى، فكان الجانى الوحيد لثمار الانفتاح هم رأسمالية الانفتاح متعددة الروافد، وذلك ما سيتضح فى الصفحات القليلة التالية.

ب- الطبقات الوسطى وتحول سياسات الانفتاح عن مناصرتها:

أما إذا استعرضنا سيناريو هزيمة ١٩٦٧، وما حدث فى أعقابها، فقد اتضح هزيمة البرجوازية المتوسطة فى معاركها، لأنها برجوازية تود أن تجعل مجتمعها سوق عملها، ولذلك بدأت فى سياسات إحلال الواردات وفرض الحماية الجمركية، وبدأت تنشق عن البرجوازية العالمية، فأرادت البرجوازية العالمية إسقاط شرعيتها وتقويض دورها فى المجتمع، (كأولى خطواتها نحو تنصيب البرجوازية العليا) من خلال هزيمة ١٩٦٧، ونجحت البرجوازية العالمية فى تنفيذ ما سعت إليه،ومن ثم فقد بدأت البرجوازية المتوسطة حفاظاً على مجتمعها ومكاسبها الشخصية فى توجيه(١) كل شئ من أجل المعركة، وانعكس ذلك على معدلات التوظيف وفرص العمالة، ومن ثم فتحت أبواب الهجرة لأبنائها إلى الدول العربية، وأحدث عائد الهجرة تراكمات رأسمالية لأبناء هذه الطبقة وذلك لأنها طبقة تتصف بالأنانية ودرعاً ضعيفاً، وبدأ أبناء الطبقة الوسطى فى طرح مشروعات الالتحاق بالطبقة العليا، والجدير بالذكر أن أبناء الطبقة العليا فى هذه الآونة كانوا يترنحون، فضربات التأميم وما تمخضت عنه سياسات الإصلاح الزراعى، ولجان تصفية الإقطاع أفقدتهم القدرة على المغامرة، فبدءوا يحولون كل ما تبقى لهم من تراكمات إلى أساس ثابت لا يمكن اقتلاعه خوفاً من سياسات الدولة، فاتجهوا إلى بناء العمارات حفاظاً على أموالهم ولترسيخ جذورها.

وإذا ما أرخنا لانتشار صور الفساد فى المجتمع، فسوف نجد أن ظهورها قد ارتبط باحتلال أبناء الطبقة المتوسطة لبعض المواقع الهامة فى أجهزة الدولة، فقد حول أبناء هذه الطبقة كل شئ إلى تجارة. حتى العلم (المذكرة الجامعية،

(١) مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

الدروس الخصوصية، تسرب الامتحانات، الاتجار بالأنشطة الطلابية كاتحاد الطلاب وأنشطة الرحلات، كلها ظواهر ارتبطت بتولى أبناء الطبقة الوسطى الكوادر التعليمية)، ناهيك عن الاتجار فى العملة والأغذية الفاسدة، وانتشار الجريمة الحديثة، وتفاقم أزمة الإسكان.

أما فى حقبة السبعينيات وما تلاها، فقد اتضح أن النظام السياسى قد تخلى عن الطبقة المتوسطة، أوقف وظائفها بالقوى العاملة، وبدأ يهدد القناة التعليمية فى الحراك الاجتماعى، وبدأت بعض شرائح الطبقة العليا تحتل قمم المواقع السياسية والإدارية، وبدأ القطاع الخاص يأخذ مكانه على الساحة الاقتصادية.

وقد ساعدت البرجوازية المتوسطة على خلق عوامل نفيها فى بلدان الخليج، وذلك لأنها وضعت الكسب هدفها الأول، ولم تستطع تثبيت مواقعها كمجتمع يتعامل مع مجتمع آخر، ووقفت آمالها عند حدود الحصول على رواتب عالية، ولم يطرأ على ذهنها فكرة الاستمرار ولم تستطع تكوين علاقات تقوم على الندية والمساواة، بل تخلت عن القيم المصرية الأصيلة سعياً وراء المال[(١)]، ونحن فى هذا السياق لابد من الاعتراف أن البرجوازية المتوسطة المصرية قد ساعدت على خلق هياكل إدارية فى بلدان الخليج كنتيجة لمخرجات النظام التعليمى، وما نود الإشارة إليه في هذا الصدد أن الهياكل الإدارية فى بلدان الخليج تضم الشرائح الاجتماعية غير المسيطرة (ذلك لأن أبناء الأمراء والشيوخ فى غير حاجة للعمل فى الحكومة، أو حتى التعليم داخل بلادهم)، وإذا ما أردنا تحليل هذه الشريحة الاجتماعية فى هذه البلدان فإننا سوف نجدها لا هى بالدنيا لأنها متعلمة، ولا هى بالعليا لأنها بعيدة عن السلطة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت هذه الطبقة هى السبب الرئيسى فى[(٢)] طرد البرجوازية المتوسطة المصرية خوفاً منها، ثم ظهرت صيغة تقطير الوظائف لتكون العامل الأساسى فى طرد الكوادر المصرية، ذلك أن السوق الخليجية سوق ضيقة ولا يمكن أن تتسع للاثنين معاً.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٧٦، ٣٧٧.

أما مسألة توظيف التراكم الرأسمالى فى أعقاب الهجرة، فقد احتكرت به الطبقة المتوسطة سوق العملة، كما سبق الإشارة إليه، وقد ساعدها فى ذلك ظروف متباينة أهمها توفر العملة، وانخفاض أسعارها، وجسدت هذه التراكمات فى أشكال من الملكية لا تنتمى بالأساس إلى أصولها الاجتماعية، بل إلى أبناء الطبقة العليا وبذلك بددت ما حصلت عليه تقليداً للسلوك الاستهلاكى للبرجوازية العليا (مثل ذلك وضع حجم ضخم من المدخرات فى سيارة، أو تأثيث مسكن، أو حتى على مستوى القرية شراء قطعة أرض وعدم زراعتها من أجل امتلاك حيازة زراعية تشبها بالبرجوازية العليا القديمة)، ولم يفكر أحد من أبناء الطبقة فى إقامة مشروعات تجارية، أو حتى استصلاح أراضى جديدة ذلك لأنها طبقة تتعجل الربح، وباتت هذه الطبقة مهددة مرة أخرى بالتساقط إلى أسفل، بعد أن بددت أموال الهجرة، ثم بدأ المجتمع يعمل بميكانزمات جديدة لا تعمل من أجل حماية الطبقة المتوسطة، ولكن وفقاً لقوانين تلقائية تحكم نمو المجتمع كأى مجتمع وتطويره بشكل عام نحو تقليص دور الطبقة البرجوازية المتوسطة، استناداً إلى آليات عديدة منها محاصرة أبناء الطبقة المتوسطة تعليمياً وذلك بتحجيم مجانية التعليم، إلى جانب التخلى عن سياسة التعيين بالقوى العاملة، وكذلك توحيد سعر العملة والتحكم فى سوقها عن طريق البنوك، إضافة إلى التخلى إلى حد كبير عن سياسة تدعيم السلع الأساسية.

وقد أدت عملية تبديد أموال الهجرة، إلى محاولة الاتجاه إلى العمل فى وظائف القطاع العام ولدى الحكومة، فى حين أن التضخم الذى حدث مؤخراً بين خريجى الجامعات والمؤهلات المتوسطة قد جعل من الصعوبة بمكان الحصول على وظيفة مناسبة، ثم انتشرت حالات الهجرة إلى المدينة للعمل فى وظائف هامشية، انتهت فى غالبيتها إلى السرقة والجريمة، وكانت السبب الرئيسى وراء انتشار المناطق التى تضم مجموعات من العاملين تحيط بالقاهرة، وتهدد سكانها، كما ساعدت على انتشار ظاهرة البغاء[1].

ومن ثم فلقد عانت الطبقات الوسطى معاناة شديدة فى ظل سياسات الانفتاح خاصة صغار ومتوسطى الموظفين، خاصة الأمناء والشرفاء منهم، ومن ثم سلبتهم

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٧٧، ٣٧٨.

هذه السياسة الاقتصادية كثيراً من الامتيازات والمكاسب التى حققتها لهم سياسات الخمسينيات والستينيات. وجاءت معاناتهم من ارتفاع نفقات المعيشة بمعدلات تفوق الزيادة الحقيقية فى معدلات الأجور، وخاصة لدى العاملين منهم فى الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام المملوكة للدولة. مما جعلهم أكثر عرضة للضياع وللإحساس بالاغتراب. كما أن وجود القطاع الخاص الاستثمارى أدى إلى ارتفاع أجور العاملين به، ومن ثم نجم عن ذلك وجود نوع من الازدواجية وحدوث التمايز بين جماعات الموظفين بل وجود نوع من التناقض فى المصالح الاقتصادية أيضاً.

أما المثقفون ممن ينتمون للطبقة الوسطى، فلقد وقع على عاتقهم كل تناقضات الانفتاح الاقتصادى مما ألقى بهم فى حبائل الاغتراب، ودفعهم للهجرة خارج البلاد سواء للدول الأوروبية أو النفطية نتيجة للمعاناة التى يعانونها من ظروف معيشتهم الصعبة، ومن شعورهم بالاغتراب والمعاناة داخل وطنهم خاصة مع تزايد إهمال القيادة السياسية للبلاد لهم فى أواخر السبعينيات.

ج- الطبقات الفقيرة الكادحة من عمال وفلاحين تزايد إفقارهم فى عهد الانفتاح:

أما الطبقات الفقيرة الكادحة والتى يأتى على رأسها الطبقة العاملة - الزراعية والصناعية - فلقد تعرضت لضربات متلاحقة، أدت إلى تفتيتها، وزيادة الضغوط الواقعة على كاهلها، حيث ازداد عدد المشتغلين منها فى قطاع الخدمات عنه فى القطاع الصناعى، وذلك عند المقارنة بين فترة الستينيات وما تلاها فى حقبة السبعينيات. كما تعرضت لمخاطر ارتفاع معدلات البطالة المؤقتة والدائمة بين الفئات غير الماهرة منها فى الريف والحضر. ودخل حوالى "٤٠٠ ألف شخص ضمن إطار فئة العمالة الرثة" فى المدن المصرية. ولقد تميزت بسيطرة الطابع الريفى عليها، وعدم استقرارها فى عمل واحد حيث تحاول التنقل من عمل لآخر، والجمع أيضاً بين أكثر من عمل فى وقت آخر لكى توفر لها دخل تستطيع من خلاله مواجهة تزايد أعباء ومتطلبات الحياة اليومية. وذلك بالإضافة إلى انتشار الأمية بين صفوفها، وحدوث تغير فى معدلات واتجاهات هجرتها، حيث تناقصت معدلات هجرتها الداخلية فى فترة السبعينيات عما كان سائدا فى الخمسينيات

والستينيات فى الوقت الذى تزايدت فيه معدلات هجرتها للخارج وخاصة إلى البدلان النفطية[1].

وسنحاول أن نوضح الفكرة السابقة من خلال تحليل ما تعرض له العمال والفلاحين من ضغوط متواترة فى مرحلة الانفتاح وما تلاها.

لقد شهدت فترة السبعينيات إجراءات جديدة تجاه الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى. فإذا كان فترة الستينيات قد انحازت "قليلاً" تجاه العمال، فإن حقبة السبعينيات كانت على العكس من ذلك حيث ابتعدت عنهم بل وقفت ضدهم. ويتضح ذلك فى أعقاب انقلاب مايو ١٩٧١ حين شهد المجتمع المصرى مجموعة من المعارك الطبقة التى لعبت فيها الطبقة العاملة دوراً قيادياً بارزاً. وتتمثل تلك المعارك فى الاضطرابات والاعتصامات العمالية فى المراكز[2] الصناعية مثل: إضرابات عمال الحديد والصلب فى يوليو ١٩٧١، وعمال مصنع الكوك وشركة النصر للسيارات، والترسانة البحرية بالإسكندرية، وعمال القطاع الخاص بشبرا الخيمة عام ١٩٧٢، وعمال المصانع الحربية بحلوان فى يناير ١٩٥٧، وانتفاضة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، واعتصام الشركة التجارية للأخشاب، وكذا انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، ولم تقف هذه المعارك الطبقية عند حدود العمال، بل امتدت إلى الطلاب التى تعاقبت حركتها فى أعوام ٧٢، ٧٣، ١٩٧٥. كما تصدى أيضاً الفلاحون بالسلاح لمحاولات طردهم من الأراضى وإعادتها للملاك العقاريين القدامى الذين رفعت عنهم الحراسة. لقد كان لنظام السبعينيات الآثار الضارة على الأوضاع الطبقية العمالية. ففى الوقت الذى تمكنت فيه الرأسمالية من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات وتنامى أدوارهم فى الريف والحضر، كان على الجانب الآخر ضرب وتدنى للقوى الوطنية برمتها وعلى الأخص الطبقة العاملة. ولعل أبرز ما اتخذ من إجراءات للتعجيل بذلك يتخلص فى إبعاد هذه الطبقة عن العملية الإنتاجية، وتفتيت التركيز الكمى للعمل، وإضعاف تفاعلهم السياسى والاجتماعى، وتفتح باب الهجرة إلى النفط، وتقليص العمل

(١) السيد محمد الرامخ، مرجع سابق، ص ٤٠٠.

(٢) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

التأجير فى الزراعة، وتوسيع بيع الأراضى الزراعية والمضاربة عليها، والتوجه نحو المحاصيل النقدية، وإحلال التكنولوجيا بدلاً عن العمل، وتوظيف التحويلات النقدية للمهاجرين فى الاستثمارات المالية والتجارية والعقارية[1].

فضلاً عن ذلك توضح بعض الإحصاءات أيضاً حدوث تغيرات طرأت عل الطبقة العاملة اتضح بعضها فى تزايد المشتغلين منها فى قطاع الخدمات، وذلك بنسب أعلى من معدلات تواجدها فى القطاع الصناعى، وذلك عند المقارنة بين فترة الستينيات وما تلاها فى حقبة السبعينيات.

وعلاوة على هذه التغيرات السابقة نجد ثمة تغيرات أخرى طرأت عليها خلال تلك الفترة من (١٩٦٩ – ١٩٨١). منها تجزؤ الطبقة العاملة المصرية بل تقطيع وتفتيت روابطها وعلاقاتها ليس فقط بين المدينة والريف بل بين تلك الفروع المختلفة للنشاطات الاقتصادية، وأيضاً داخل كل فرع وكل قطاع من هذه القطاعات، وذلك بحسب العلاقة بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الطفيلى من ناحية، وبدعوى التحديث والتكنولوجيا من ناحية أخرى، وكذلك تقطع أوصالها بحسب إنتاجية العمل. ومن ثم أصبحت غير متجانسة وهامشية وذات وعى مشوه[2] وتعيش فى عزلة عن غيرها وتحاول حل مشكلاتها فى العمل ومواجهتها بطريقة فردية. وبالإضافة إلى هذه السمات السلبية لها تزايد خضوع الطبقة العاملة لاستغلال مركب يمارس عليها من الرأسمالية المصرية والعالمية من ناحية، وناتج أيضاً عن طريقة وأسلوب تشغيلها سواء داخل المجتمع المصرى أو خارجه فى هجرتها إلى الدول النفطية من ناحية أخرى. كما أنه ناجم من ناحية ثالثة من أن إعادة توزيع الدخل القومى بالمجتمع المصرى تتم لحساب حائزى الثروة فى أشكالها المختلفة على حساب العمل، ومن ثم أصبح العمل بمثابة حصة متدنية من حيث إسهامه فى الدخل القومى، وانعكس ذلك على تلك الطبقة العاملة التى لا تستطيع كسب قوتها اليومى إلا من خلال الاعتماد على الدخل من عملها لدى الغير.

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٢) السيد محمد الرامخ، مرجع سابق، ص ص ٣٩٩، ٤٠٠.

وكذلك أيضاً لقد عانت الطبقة العاملة من تعرضها لمخاطر البطالة وانتشارها بين صفوفها. حيث ارتفعت معدلات البطالة المؤقتة والدائمة بين الفئات غير الماهرة منها بالحضر فى نهاية الستينيات وحتى نهاية السبعينيات من معدلات البطالة لها بالريف، فى حين عاودت معدلات البطالة بالريف إلى الارتفاع بينها مرة أخرى فى عام ١٩٧٦. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء عوامل عديدة منها الظروف السياسية التى مرت بها البلاد، كما أن معظم مشروعات الانفتاح والاستثمار التى تم تنفيذها بالحضر لم توفر جميعها سوى ٣% من مجموع فرص العمل فى الاقتصاد المصرى من ناحية أخرى. فضلاً عن عدم التوافق المتزايد فى سوق العمل ما بين احتياجاته من العمالة المدربة فى الوقت الذى تزداد فيه إعداد تلك العمالة غير الماهرة بفعل الزيادة السكانية، والهجرة الخارجية، فضلاً عن وجود أسباب أخرى منها تفتيت مساحة الأرض الزراعية بالريف، وتحول معظم أصحاب الحيازات القزمية إلى شبه بروليتاريا. وأخيراً نتيجة لعدم المساواة الحقيقة فى توزيع الدخل بين تلك الطبقات التى يتكون منها المجتمع المصرى(١).

كذلك أيضا تحت وطأة سيطرة الرأسمالية الزراعية والعالمية وآلياتها المتنوعة في ممارسة الاستغلال، والسيطرة على الخاضعين لها بالريف. طرأت تغيرات على جماعات الأجراء من العمال الزراعيين تحدد بعضها فى أنها لم تعد متفرغة للقيام بتلك الأعمال الزراعية بالقرية كما كان عليه الحال فى الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات. بل تحركت فى السبعينيات من القطاع الزراعى إلى قطاعات أخرى كقطاع الخدمات داخل القرية من أجل كسب قوت يومها، ومن ثم أخذت تعمل فى صيانة بعض الأجهزة الكهربائية، والاشتغال أيضا فى بيع وتجارة وتبادل السلع الاستهلاكية المستوردة داخل القرية، كما عملت فى بعض ورش ومصانع الطوب المجاورة للقرية.

كما تحددت بعض التغيرات الأخرى فى تغير اتجاهات هجرتها من هجرة داخلية كما كانت فى الخمسينيات والستينيات إلى أخرى خارجية للدول النفطية فى حقبة السبعينيات وما بعدها، وكذلك تغيرات قيمها وأنماطها الاستهلاكية. مما انعكس

(١) المرجع السابق، ص ٤٠١.

ذلك على حدوث تغيرات داخل القرية المصرية فى العلاقات الاجتماعية بين الريفيين، وفى نقص عدد العمالة الزراعية، وتغير فى تركيبها أيضاً(1).

ومع الانفتاح، تزايد عدد المعدمين من الفلاحين أكثر مما كان قبل ثورة ١٩٥٢. وأصبحت سياسة إفقار تلك الفئة شيئاً واضحاً، تؤيدها فى ذلك الفئات الحاكمة المرتبطة بصفوات الريف القديمة والجديدة. وكان استمرار تلك السياسة نتيجة منطقية لافتقار الفلاحين الصغار إلى الوسيلة السياسية التى امتلكتها فئة عمال الصناعة واستخدمتها عند نفاد صبرها. وأصبحت الأرض الزراعية أكثر تركزاً فى يد القلة. وأدى الانفتاح الزراعى إلى خلق مجال المنافسة وزيادة الأرباح وهدم سياسة إنتاج السلع والمحاصيل اللازمة لقوت الشعب فمعاودة ظهور طابع شبه إقطاعى للحياة الريفية هدد الفرص الاجتماعية لحوالى ٥٠% من القوى العاملة والتى تتخذ الريف موطناً لها.

وقد أصبحت الظروف المعيشية أمام ٩٥% من قاطنى الريف تتسم بالصعوبة البالغة والحرمان الاجتماعى الواضح، فى وقت تزايد فيه رخاء الرأسماليين الوطنيين وبورجوازيى السلطة. وبهذا اتسعت القاعدة السياسية لها التى ظهرت مع التغير فى مجال الاقتصاد. وكان المقصود تحويل البورجوازية الصغيرة إلى فئة رأسمالية قوية تماثل ما فى دول الغرب.

وقد أدى الهوس الانفتاحى الذى أوحى به الغرب – من خلال بنكه الدولى الذى تسطير عليه الرأسمالية الصهيونية – إلى انخفاض الإنتاج الزراعى وخاصة بين عامى ١٩٧٠ – ١٩٧٩. وكانت الزيادة بعد ذلك نتيجة للتغير فى مركب الإنتاج الزراعى نفسه، لا زيادته هو بذاته فقد ازداد إنتاج الأرز والقطن وثبت أو قل إنتاج محاصيل أخرى. أما زيادة نصيب الفاكهة والخضراوات والقطن فكانت تعكس ارتفاع الأسعار لا نمو الاستثمار الزراعى وزيادة المدخلات هنا(2).

وقد تناقص أثناء انفتاح السبعينيات إنتاج مصر من القمح، وهو المحصول الغذائى الرئيسى الذى تتزايد الحاجة إليه. ولم يؤد الاستيراد ودعم الغذاء إلى تحسن

(١) المرجع السابق، ص ٤٠١. -٤٠٤.

(٢) احمد ابوزيد ، مرجع سابق، ١١٨.

حال الشعب نظراً لوجود مختلف مظاهر التآمر الاقتصادى والسياسى على جعل الغالبية الفقيرة بحاجة دائمة إلى التفكير فى إشباع مطالب أساسية تشترك فيها كل البشرية مع قطعان الحيوان. أما القول بارتفاع معدل الاستهلاك الفردى بنسبة عالية فكانا افتراءاً وزعما مغرضا. فالقلة المتخمة بثروات جمعتها[١] دون استحقاق كانت مسئولة عن ارتفاع معدل الإنفاق فى وقت انخفضت فيه القوة الشرائية للغالبية بالفعل. لقد تزايد الفساد والانحراف فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بصورة فاقت ما وجد قبل ثورة ١٩٥٢[٢].

ومن ثم فلقد أصبحت العمالة المصرية منذ منتصف السبعينيات وتطبيق سياسة الباب المفتوح على رأس المال الأجنبى ونزوح العمالة المصرية إلى النفط، سلعة معروضة للبيع والشراء، أى أضحى سوق العمل المصرية سوق مشترين لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها فاق العرض كثيراً بسبب الخروج العمالى إلى الدول البترولية فى الخليج، واطرد القول هنا أنه تزامن مع انتهاج سياسة الإنفتاح الاقتصادى مع الهجرة الخارجية إلى الدول البترولية العربية محاولة تفريغ المجتمع المصرى من محتواه الحقيقى القيمى والمادى، وتشتيت القوى الاجتماعية الوصية، إن ربط المجتمع المصرى بالنظام الرأسمالى العالمى يوضح بصورة متعاظمة أن القوة العاملة المصرية أضحت مرصودة ومستهدفة على المستوى الإقليمى والقومى، لذا نجد أن رأس المال الأجنبى والشركات المتعددة القوميات عملت جاهدة على تشتيت وتحجيم القوة العاملة فى مصر، وكانت آلياتها فى ذلك كثيرة، أهمها: الضرب بقوة فى بؤر تجمع القوة العاملة أقصد القطاع العام، والقوة العاملة خارج مصر وفى المهجر العربي، واستنزاف كوادر القطاع العام، وتصفية القطاع العام الصناعي.

وإذا كانت فترة الانفتاح الاقتصادى قد شهدت انحيازا واضحا لفئة معينة هى الطبقة الرأسمالية بشرائحها المختلفة، فى مقابل الضغط واستغلال فئة أخرى هى الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى، فإن ذلك يشتد وضوحاً إذا ما

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠.

حاولنا أن نلقى الضوء على توزيع الدخل وما أصابه من سوء توزيع وتدهور، والمقصود هنا بتدهور توزيع الدخل هو ازدياد النصيب النسبى للأغنياء فى الدخل القومى وتدنى النصيب النسبى للفقراء.

وبرغم التقديرات السابقة التى وضعها الباحثون فإن التفاوت الحادث فى توزيع الدخل أمر لا ريب فيه لا يحتاج إلى مزيد من الإثبات. وهناك شواهد عيانية كثيرة يدركها المرء العادى توضح ذلك، نذكر منها: التفاوت الكبير فى نوعية المساكن والازدواجية فى نوعية السلع المعروضة والسيارات الفارهة والسيارات العامة المزدحمة بالبشر. وثمة دلائل أخرى كثيرة تؤكد على مسئولية الانفتاح الاقتصادى وآلياته فى توسيع التفاوت فى توزيع الدخل نذكر منها: أولاً فتح المجال للقطاع الخاص دون رقابة أو توجيه فى مجالات يمكن أن يتحقق منها أرباح خيالية وهى مجالات التجارة الخارجية والسياحة والمقاولات. ثانياً: فشل الانفتاح الاقتصادى فى زيادة مستويات العمال إلا بنمو ٤% من إجمالى قوة العمل فى عام ١٩٧٩. ثالثاً: تمتع مشروعات الانفتاح الاقتصادى بالإعفاءات الضريبية لفترات طويلة دون التمييز بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات الخدمية والاستهلاكية، وقد ساعد هذا على اتجاه كثير من المشروعات الخاصة غير الإنتاجية إلى مشاركة رأس المال الأجنبى. رابعاً: تزايد معدلات الهجرة إلى البلدان النفطية. خامساً: الاتجاه إلى زيادة إنتاج السلع الصناعية غير الأساسية، بينما[1] يقل إنتاج السلع الضرورية وارتفاع أسعارها الذى يقع عبئه الأكبر على الفئات الفقيرة. سادساً: التغير الواضح فى الهيكل المحصولى لصالح المحاصيل النقدية (الفاكهة والخضراوات) على حساب المحاصيل التقليدية (القطن والحبوب).

لقد تنوعت أضرار الانفتاح الاقتصادى على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، بمعنى آخر، أن هذه العيوب لم تقف عند المساوئ المباشرة للاستثمارات الأجنبية فى مصر، بل أيضاً حملت معها أضراراً أعمق فى البنية الاجتماعية، ودلالة ذلك ما حدث لكل طبقات وفئات المجتمع باستثناء فئة قليلة من المستفيدين من هذه الحقبة مثل: السماسرة والمضاربين العقاريين ووكلاء رأس

(١) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

المال الأجنبى وكبار التجار والمقاولين. فإذا كانت السياسة الانفتاحية بأضرارها قد شملت الاقتصاد المصرى برمته، فإن هذه الأضرار انعكست بصورة واضحة على البنية الاجتماعية وخاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة. إن وقوع الاقتصاد المصرى تحت رحمة النظام الرأسمالى والاحتكارات الأجنبية أصاب فى مقتل أصحاب الدخول المحدودة، إنه نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح فى مصر أطلق العنان للتضخم والغلاء الذى بلغ فى عام ١٩٧٧ حوالى ٣٧%، أما فى عام ١٩٧٨ فقد بلغ حوالى ٣٥%، لقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى إزكاء حريق التضخم وارتفاع الأسعار. ومن ثم فى تدنى مستويات الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة، فى مقابل تحسن أوضاع الطبقات الرأسمالية الزراعية والعقارية والتجارية. إن ثمة شرائح اجتماعية تحسنت أوضاعها مثل طبقة أصحاب الأراضى الذين يزرعون المحاصيل غير التقليدية وتجارة الجملة والتجزئة ومن يعمل بالاستيراد والتصدير وأصحاب التوكيلات التجارية وأصحاب المصانع الخاصة والمقاولين ومن يعمل بالمهن الحرة كالأطباء والمحاسبين والمهندسين والحرفيين الفنيين ... إلخ. أما من أصابهم التدهور فهم موظفى الحكومة والقطاع العام والعمال فى شركات القطاع العام وعمال التراحيل وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية ... إلخ(١).

ومن ثم يتضح من خلال تحليل ديناميات البناء الطبقى للمجتمع المصرى فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى ثلاث نقاط رئيسية أولها: اتساع الفوارق الطبقية، وثانيها: أن الطبقات الرأسمالية العليا والمتوسطة حولت المجتمع المصرى إلى مجتمع استهلاكى كما كانت مسئولة بدرجة كبرى فى ارتفاع الأسعار. وثالثها: دور الرأسمالية فى نشر أنماط العمل غير المنتج، وانتشار الأنشطة الطفيلية، وارتباطها بالفساد والجرائم الاقتصادية(٢).

ومن ثم أسفر مرجل الحراك الاجتماعى فى السبعينيات عن قمة ضيقة تملك بيدها زمام السلطة والثروة والنفوذ يربطها ببعضها البعض علاقات وثيقة، وشريحة وسطى تساعدهم وتدعم موقفها، ثم قاعدة عريضة تمثل طبقات الشعب المصرى

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٥.
(٢) إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ص ١٨٢، ١٨٣.

الكادحة بعماله وفلاحيه وطلابه ومثقفيه ... إلخ. تعانى شظف العيش والارتفاع الجنونى فى الأسعار، وهجمة سلعية استهلاكية شرسة ودخل محدود لا يفى بالضروريات[١].

ولقد ساهم الحراك الاجتماعى الذى شهدته السبعينيات فى تنامى الرأسمالية المحلية وتدعيم سياسات الانفتاح الاقتصادى وترسيخ الاقتصاد الليبرالى الاستهلاكى التابع.

إن التغيرات السياسية والتشريعية والطبقية التى حدثت بعد انقلاب مايو ١٩٧١ (الثورة المضادة) على رموز الناصرية يمكن إرجاعها إلى عاملين الأول داخلى والآخر خارجى، الأول يتمثل فى ضغط القوى القديمة منذ منتصف عقد الستينيات، ثم انحياز السلطة الجديدة لها، وتهيئة المناخ لتنامى قوتهم من جديد. أما العامل الآخر فيتمثل فى الارتماء فى أحضان النظام الرأسمالى، وجعل المجتمع المصرى بلداً تابعاً ومرتعاً خصباً للرأسمال الأجنبى، لقد كان لكل ذلك أكبر الأثر فى تشكيل التكوين الاجتماعى الاقتصادى ومن ثم بروز وصعود طبقات وفئات اجتماعية بعضها كان قد اندثر فى الخمسينيات والستينيات، والبعض الآخر ولج الساحة جديداً نتيجة فعل القوى الخارجية. ولكن ما يهمنا أن نشدد عليه فى هذا الإطار أن سياسة الانفتاح الاقتصادى وقوانينها كان انحيازها واضحاً، إذ وقفت بشدة مع صعود الطبقات الرأسمالية وخاصة الطفيلية منها، فى مقابل سحق وتدنى الطبقات الكادحة[٢].

ولابد أن نختتم النقطة الحالية بالقول بأن أخطر حدث اجتماعى سياسى نتج عن الانفتاح هو أحداث التمرد وانتفاضة الشرفاء فى عام ١٩٧٧. فقد شهدت كبرى المدن بمصر مظاهرات جماهيرية عنيفة عندما حاول النظام السياسى رفع الدعم عن الكثير من السلع الأساسية استجابة لمطالب البنك الدولى وبعض العميلات

(١) نهلة إبراهيم، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير: دراسة سوسيولوجية فى الفترة من السبعينيات للتسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٨٣.

(٢) شحاته صيام، مرجع سابق، ص ص ٢٣٥، ٢٣٦.

العربية الشقيقة فى وقت غرق فيه الكثيرون فى الترف، وكان أن ألغيت القرارات الاقتصادية وفرض قانون الطوارئ واستدعى الجيش لحفظ النظام وقمع الحركة[1].

ونخلص من ذلك إلى أن معظم سياسات المجتمع المصرى فى فترة الانفتاح فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية - ترتبط فى حقيقتها بمصالح واتجاهات القيادة السياسية من ناحية، ومصالح الطبقة الرأسمالية من ناحية أخرى. ومن ثم تسهم هذه السياسات من جانبها فى تفوق الأغنياء ليس فى مجال التعليم فحسب بل وفى غيره من المجالات الأخرى. وذلك بما لهم من قدرات وإمكانيات مادية، وشبكة علاقات قوية تربطهم بالسلطة السياسية، ومن ثم تكرس هذه السياسات لصالح ثراء وتفوق هؤلاء على غيرهم من الكادحين والفقراء وما يرتبط بذلك من مخرجات تنعكس آثارها الواضحة على معظم جوانب الحياة الاجتماعية بالمجتمع المصرى[2].

ثالثاً: الانفتاح الإنتاجى وبلورة أوضاع الطبقة الرأسمالية:

لقد بدأت البرجوازية العليا تدرك فى النصف الأول من الثمانينيات أن النظام قد قطع شوطاً كبيراً فى طريق تعبيد طريق النظام الرأسمالى، وهنا بدأت الرأسمالية الطفيلية، أو لنقل بقايا الرأسمالية الطفيلية فى التراجع، وبدأ التطور الرأسمالى الحقيقى، وبدأت سلسلة من المصانع التحويلية خاصة فى قطاع المنسوجات، تؤسس خطوط إنتاج قوية، تدرج الأمر إلى شركات استصلاح الأراضى والإسكان، والذى كان قد بدأها السادات (الصالحية، والنوبارية والمدن العمرانية التى تعد بمثابة مدن صناعية كالعاشر من رمضان التى كانت تعد نموذجاً حضارياً للمدن الصناعية الحديثة) يذهب البعض إلى أنه لولا هذه المشروعات لواجهت مصر أزمة غذاء حقيقية فى هذه المرحلة، حيث مثلت إنتاجية الأراضى المستصلحة مورداً هاماً للغذاء، خاصة بعد أن ضاقت الرقعة الزراعية، وازداد عدد السكان"[3].

(١) أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق، ص ص ١٣٣، ١٣٤.

(٢) السيد محمد الرامخ، مرجع سابق، ص ٣٦١.

(٣) مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

أثناء هذه الفترة، حدث بعض صور الفساد لوجود الرأسمالية الطفيلية فـى الأفق، لكن الرأسمالية الحقيقية كانت قد ثبتت أقدامها، وبدأ القطاع الخـاص يـدير بعض المشروعات الحيوية، لإحساسه بالأمان، وشعرت الرأسمالية أن هذه الدولـة دولتها، فى الوقت الذى وصلت فيه الدولة إلـى مرحلـة خطيـرة مـن الإنهـاك الاقتصادى ظهرت مؤشراته فى عجز ميزان المدفوعات. وكـذلك فـى تصـاعد المديونية إلى حد كبير، حيث وصلت حوالى ٣٠ مليار دولار، ومن ثم بدأت الدولة فى مرحلة التراجع الحقيقى عن بقايا سياسات الطبقـة الوسـطى، أى السياسـات الاشتراكية، فأكدت أنه لا مجانية فى التعليم، ولا تعيين للخريجين بالقوى العاملـة، إضافة إلى سحب الدعم لبعض السلع، والأهم من ذلك كله إطلاق قوى السوق.

وبدأت الطبقة الوسطى تتساقط سريعاً، وتسحب مكاسبها من بـين أيـديها، حتى إن أبناءها فى بيروقراطية الدولة أثناء مرحلة الستينيات والسبعينيات تنكـروا لأيديولوجيتها، وساعدهم فى ذلك تراكم رأس المال نتيجة الهجرة، والانضمام إلـى البرجوازية العليا والانسلاخ عن البرجوازيـة المتوسـطة (بونابرتيـة النظـام)، وأصبحت البرجوازية الوسطى تواجه موقفاً صعباً تبدت مؤشراته فى تخلى الدولة عنها، وأدركت هذه الطبقة أنه ليس لها نصير عالمى، بعد أن صعدت البرجوازيـة العليا وأحكمت قبضتها على الدولة، إضافة إلى أن النظام أصـبح يعمـل لصـالح البرجوازية العليا، أو لنقل أصبح النظام ضدها، والأكثر درامية تخلى أبنائها عنهـا وعن مصالحها والتعلق بأهذاب البرجوازية العليا.

غير أن الدولة بدت كقوة منهكة، ولم تستطع تقديم تنمية حقيقية، وعجـزت الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسـية، ولأن الدولـة كانـت ضـعيفة تفجـرت الصراعات بين الجماعات وبعضـها البعض الصـراع المسـيحى الإسـلامى، الإسلاميون والشيوعيون "أى أنه حينما يضعف الأب، أى الدولة كـان منطقيـا أن يتنازع الأبناء أى الجماعات" فى وجوده دونما خوف.

وفى هذه الظروف تربعت البرجوازية العليا على القاعدة الاقتصادية، وبدأت تـدعم الدولة الضعيفة، خاصة عند حدود الأزمات، فى هذه المرحلة تجسد دور الدولة فى إصدار القرارات لصالح البرجوازية العليا، أو لنقل ترك الساحة للبرجوازية العليـا لكى تفعل ما تشاء، لكن البرجوازية العليا كان لابد لها من آلية تساعد فيها الدولـة

حتى تستمر فى تدعيمها، وتسيطر بواسطتها على المجتمع المدنى، وحتى لا تفكر الدولة فى الخروج عن طاعتها، ووجدت البرجوازية العليا[1]هذه الآلية فى تنظيمات المجتمع المدنى، مثل الجمعيات الأهلية، النقابات، التنظيمات الطوعية، هذه آلية تلعب من خلالها البرجوازية العليا دوراً فى تطوير أوضاع المجتمع المدنى، والسيطرة عليه ودعم الدولة الضعيفة، خاصة بعد أن بدأت هناك دعوة عالمية للاعتماد على تنظيمات المجتمع المدنى، وهناك عدة مؤشرات تؤكد ذلك من هذه المؤشرات الإعلانات التى صاحبت عقد مؤتمر بكين لحقوق المرأة، كان يمثله ١٩ عضواً حكومياً من قبل الدولة، بينما كان هناك ٢٥٠ عضواً من الجمعيات الأهلية Non governmental organization (N. G. O.) أو المنظمات الأهلية حيث شكل ذلك قمة تراجع الدولة، وتدخل البرجوازية العليا إلى حد كبير.

ولقد استمر النظام السياسى فى الثمانينيات والتسعينيات فى دعم البرجوازية العليا، تأكيداً لذلك أن القارئ لخطب الرئيس مبارك يلاحظ أن بها إشادة برجال الأعمال المصريين ورجال الصناعة المصرية، ثم زياراته المتكررة لمدينة العاشر من رمضان، ومدينة ٦ أكتوبر، ومدينة الشيخ زايد على رأس وفد من رجال الأعمال لمزيد من البناء والتعمير، ثم دعوى النظام لمزيد من الخصخصة، حتى فى المجالات السيادية كالتعليم، بدأت البرجوازية العليا بإنشاء الجامعة الأهلية مثل التى تديرها نوال الدجوى (سيدة من المديرات الناجحات للمدارس الخاصة). وتحوى هذه الجامعة ٥ كليات، وتعمل من داخل مكتب التنسيق، بمدينة ٦ أكتوبر، ثم بدأ التونسى أحد رموز البرجوازية العليا فى تأسيس جامعة تشمل ١١ كلية، وقد بدأت فى قبول الطلبة عام ١٩٩٦، وقد سبق ذلك نظام الانتساب الموجه، والجامعة المفتوحة، وهنا تصدق المقولة الماركسية، أن الدولة تعتبر أحد مكونات البناء الفوقى الذى يخدم مصالح أبناء الطبقة العليا[2].

وإذا كان هذا من شأن تنامى حجم ودور الرأسمالية المصرية – بمختلف روافدها – فى الثمانينيات والتسعينيات. فإن حقبتى السبعينيات والثمانينيات قد

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٧.

أضافت بدورها عواملها وقنواتها الخاصة التى أدت إلى الإسراع بمعدل الحراك الاجتماعى خاصة بالنسبة لبعض شرائح الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا. ومن هذه القنوات التى تميز بها العقدان الأخيران بوجه خاص، العمل فى خدمة الأجنبى، وهى قناة تتميز عن غيرها من قوات الحراك الاجتماعى بأن ما تتيحة من تحسن فى المركز الاقتصادى قد يفوق بكثير ما تتيحه أية فرصة أخرى للعمل داخل الوطن، كما أنها تتيح للفرد رموزاً للتميز الاجتماعى تتعدى ما تتيحه من مجرد الارتفاع فى[1] مستوى الدخل، كاستخدام لغة الأجنبى وعاداته فى الزى وأنماط السلوك، وقد أفاد من هذه القناة العاملون فى شركات وبنوك الانفتاح، والعاملون فى قطاع التصدير والاستيراد، وكتاب البحوث للمكاتب الاستشارية الأجنبية والهيئات الدولية، فضلاً عن المشتغلين بالخدمات الشخصية للأجانب، على أن أهم عاملين من عوامل الحراك الاجتماعى فى السبعينيات والثمانينيات كانا هما: (١) الهجرة إلى دول النفط. (٢) وارتفاع معدل التضخم، وهما عاملان لم تعرفهما الخمسينيات أو الستينيات بأى معدل يقارب معدلهما فى السبعينيات. الشعب المصرى لم يكن أمامها منفذ غيره، فهجرة الأيدى العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة، وكذلك هجرة الحرفيين، تقدم طريقاً للصعود الاجتماعى لا يتطلب توفر درجة تذكر من التعليم أو قدراً يذكر من رأس المال، اللهم إلا ما يتطلبه الحصول على جواز السفر وتذكرة الطائرة، دون حاجة إلى توفر القدرة حتى على ملئ بطاقات الخروج والدخول، فالمال الضئيل اللازم يمكن استدانته ريثما يبدأ الادخار فى الخارج، وبطاقات الدخول يمكن أن يملأها لك الشخص الجالس إلى جوارك فى الطائرة، كما أنها لا تتطلب توفر تلك الخصائص النفسية التى يتطلبها كثير من منافذ الصعود داخل الوطن، حيث تشتد حدة المنافسة حتى بين المتعلمين، فهى لا تتطلب نفس الدرجة من الشطارة والقدرة على تنمية العلاقات الشخصية اللازمة للحصول على وظيفة أفضل فى الحكومة، ولا نفس الدرجة من المداهنة اللازمة للتسلق فى العمل السياسى، ومن ثم أتاحت الهجرة فرصاً للصعود أمام أفراد وطوائف كانت فرص الترقى مغلقة تماماً أمامهم لولاها، إما بسبب قلة الحظ من التعليم أو رأس المال، أو

(١) جلال أمين، مرجع سابق، ص ٢٤.

قلة القدرة على اقتناص الفرص، أو بسبب اعتزاز زائد بالكرامة الشخصية أو حتى بسبب درجة عالية من الكسل النفسى[1].

استبدال الزى الاوروبى بالجلباب يندرج تحت هذا الطريق من طرق التميز، وكذلك القدرة على إدخال بعض الكلمات الأجنبية فى الحديث، أو تزويد الأطفال بألعاب ووسائل للتسلية غير مألوفة فى الوسط الذى نشأوا ابتداءاً فيه، أو حتى مجرد اكتساب المعرفة بعالم جديد وخبرات جديدة ولو لم تتعد المعرفة بقواعد ركوب الطائرات وربط أحزمة المقاعد.

كما إقترنت السبعينيات والثمانينيات أيضاً بارتفاع كبير فى معدل التضخم مما رفع بدوره من معدل الحراك الاجتماعى. وارتفاع معدل التضخم يعود كما هو معروف إلى تدفق السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السلع والخدمات، وقد ساهمت الهجرة فى ارتفاع هذه السيولة التى حصل عليها المهاجرون وعائلاتهم فى مصر مقابل إنتاج تم فى الخارج، ولكن أضيف إلى تحويلات المهاجرين تدفق عائدات النفط المصرى وتزايد إيرادات قناة السويس والمعونات الأجنبية والإنفاق الاستثمارى والاستهلاكى للأجانب الوافدين إلى مصر. فضلاً عن التضخم المستورد بسبب الانفتاح، والذى يتمثل فى حلول واردات محل منتجات مصرية أقل سعراً.

ومن المؤكد أن التضخم، كما حدث فى مصر فى السبعينيات قد أحدث تقلبات عنيفة فى المركز النسبى للطبقات، فليس كل من أفاد من التضخم كان أصلاً من شرائح الدخل العليا ولا كل من أضير به كان أصلاً من الفقراء.

فقد أفاد من التضخم ليس فقط ملاك العقارات المبنية الجديدة وأراضى البناء والمقاولون وأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والمتوسطة الذين يزرعون محاصيل غير تقليدية، وأرباب الصناعة والمشتغلون[2] بتجارة الجملة وتجارة التصدير والاستيراد، وكبار المهنيين المشتغلين لحسابهم، الذين استطاعوا جميعاً رفع دخولهم او هوامش أرباحهم أو قيمة أصولهم بما يفوق معدل التضخم، بل

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٨، ٢٩.

أفادت أيضاً من التضخم طوائف واسعة من الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين الذين أفادوا من ندرة العمل الناجمة عن الهجرة، وهى طوائف كانت تنتسب تقليدياً لشرائح الدخل الدنيا.

من ناحية أخرى لم يكن المضارون من التضخم هم فقط المتبطلون عن العمل وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة وأصحاب المعاشات وصغار الموظفين وعمال القطاع العام، بل أضيرت منه أيضاً شرائح واسعة من الطبقة الوسطى من موظفى الحكومة والقطاع العام وصغار المهنيين حديثى العهد بالتخرج.

أضف إلى ذلك ما أتاحه التضخم من فرص وخلقه من دوافع لتغيير مصدر الدخل، كترك موظف الحكومة أو ضابط الجيش وظيفته للعمل بالنشاط الحر، أو اشتغال موظف الحكومة بالتجارة أو الزراعة أو بنشاط خدمى إلى جانب وظيفته، أو التحاق خريج الجامعة بخدمة المشروعات الأجنبية مهما انقطعت الصلة بينها وبين تخصصه، أو تحول المالك الزراعى الغائب إلى استغلال أرضه استغلالاً مباشراً، أو تحول الحرفى إلى مقاول، أو صاحب العقار إلى مؤجر لشقق مفروشة .. إلخ وهى تحولات لا ينبهنا إليها الاقتصادى عادة عندما يقتصر على القول بأن التضخم يضر بأصحاب الدخول النقدية الثابتة دون الالتفات إلى أن التضخم يؤدى إلى تغيرات عميقة فى مصادر الدخل نفسها. كذلك يساعد التضخم على دفع عجلة الحراك الاجتماعى بإجبار المرأة الملازمة لبيتها على البحث عن عمل خارج البيت، وما يؤدى إليه ذلك من إضافة مصادر جدية إلى دخل الأسرة، وانتساب الأسرة الواحدة إلى مراكز اجتماعية مختلفة باختلاف مصادر دخل أفرادها(١).

ولقد أدى كل هذا الحراك الاجتماعى السريع والمتواتر إلى سيادة وتفشى القيم المادية على حساب تدنى القيم الإنسانية والروحية النبيلة.

فليس من المستغرب فى فترات الحراك الاجتماعى السريع أن تقوى القيم المادية وينخفض تقييم المجتمع لما يسمى بفضائل الأخلاق. فانفتاح فرص للترقى الاجتماعى لم تكن قائمة من قبل يسيل لعاب الطبقات الآخذة فى الصعود، كما يؤدى

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٩، ٣٠.

ازدياد احتمالات التردى والسقوط إلى إضعاف قدرة الطبقات المهددة فى مراكزها الاجتماعية على مقاومة مختلف وسائل الإغراء المادى. فى مثل هذه الظروف يبدو التمسك بفضائل الأخلاق، أكثر فأكثر، من قبيل الترف الذى لا يسمح به تغير الأحوال، وتهون أكثر فأكثر التضحية بالمبدأ والشرف، وتعلوا فى نظر الناس قيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص وعلى التكيف مع الظروف المتقلبة، وعلى تنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ القادرين على فتح أبواب الفرص الجديدة. فى نفس الوقت يضعف تقييم بعض أنماط السلوك التى كانت تعد من الفضائل فى مجتمع أكثر ثباتاً. فاحترام الكلمة والالتزام بالوعد والوفاء والتمسك بالكرامة الشخصية، هى كلها فضائل تحوى فى طياتها معنى الثبات، وتفقد أهميتها أكثر فأكثر كلما زاد معدل التغير، حيث يبدو الثبات والإخلاص للقديم، سواء كان هذا القديم صديقاً أو زوجة أو وعداً أو مكاناً أو عقيدة، نوعاً من العاطفية الزائدة التى لا تليق بشخص صاعد ومتحرك.

إن ما شاع تسميته مؤخراً بالتسيب أو الفساد أو عدم الانضباط قد لا يكون فى حقيقة الأمر أكثر من مظاهر، زادت قليلاً أو كثيراً عن الحد، لقيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص والتكيف مع الظروف، حتى تعارضت مع ما يفرضه القانون. كما أن ظهور أنواع جديدة من الجرائم، وزيادة معدل أنواع قديمة منها، لا يزيد فى كثير من الأحوال عن أن يكون تطبيقاً فاضحاً لنفس القيم. إن ظاهرة العمارات الجديدة التى تسقط بعد شهور أو أيام من بنائها، وكثرة الاعتداء على أموال الدولة، وشيوع الرشوة، وقتل الأب أو الأم استعجالاً للميراث، كثيراً ما تكون مجرد مظاهر لهذه العجلة فى الصعود الاجتماعى أو لفزع شديد من الهبوط. وإذا كان النشاط الاقتصادى غير المنتج هو أكثر فاعلية فى الإسراع بالصعود الاجتماعى من النشاط الإنتاجى، فإن الجريمة قد تكون هى أكثر أنواع النشاط غير المنتج إسراعاً بتحقيق هذا الصعود، يقوم بها أكثر الأفراد عجلة ونفاد صبر.

على أن الجريمة قد لا تكون نتيجة للإمعان فى تعجل الصعود أو فى الفزع من احتمال الهبوط، بل قد تكون مجرد تعبير عن الشعور بالأحباط الشديد نتيجة للفشل فى تحقيق الآمال. إذ إنه مهما كان حجم الفرص المتاحة للصعود والترقى فإن الآمال فى الصعود تفوق فى العادة المتوفر من هذه الفرص. فكم من خريجى

الجامعات تستطيع بلاد النفط أو الشركات الانفتاحية استيعابه؟ ومهما فعلت الحكومة من أجل تأجيل الإحباط، فالإحباط قادم لا محالة. فالتوسع فى القبول فى الجامعات هو مجرد تأجيل للإحباط وليس منعاً له، والتوسع فى التجنيد ومد أجله هو أيضاً تأجيل آخر، والتوسع في التوظيف فى الحكومة والقطاع العام بصرف النظر عن الحاجة الحقيقية له، قد لا يمثل فى نهاية المطاف أكثر من تقديم إعادة بطالة لأفراد كانت آمالهم أكبر من ذلك بكثير.

فى ظروف كهذه لا يجب أن نستغرب أن تنتشر نفس القيم وتمتد العدوى إلى أوجه من النشاط تعتبر بطبيعتها أشده مقاومة للعدوى، أو أكثرها تطلباً لقيم النزاهة والاستقامة، كمهنة القضاء والتعليم، وإلى القائمين بالتشريع أو الحفاظ على الأمن، ناهيك عن المشتغلين بالسياسة. ففى مجتمع يشهد معدلاً عالياً للحراك الاجتماعى تزيد نسبة[1] القائمين بهذه المسئوليات ممن كانوا حتى وقت قريب جداً ينتسبون إلى فئات الدخل الدنيا، ومنهم من كان دائماً يتطلع إلى المنصب هروباً من ظروف نشأته، وقد ينظر إلى الأستاذية فى الجامعة أو إلى مهنة القضاء أو عضوية المجالس النيابية أو الاشتغال بالسياسة باعتبارها فى الأساس مصدراً للرزق.

ومن ثم فإن قرب عهد بعض أصحاب هذه المهن بالصعود والترقى قد يجعلهم يستميتون فى الدفاع عما حققوه من نجاح. فكما كان الصعود سريعاً قد يكون الهبوط سريعاً أيضاً، وذكرى المهانة القديمة مازالت حاضرة بقوة فى الذهن، ولم يتحقق بعد الاطمئنان إلى المركز الجديد والمنافسون الحاسدون كثيرون، فيهون دفع أى ثمن فى سبيل الاحتفاظ بما تحقق، وتهون أعمال الزلفى والتملق، ويقبل القيام بأعمال أقل كثيراً من الكفاءة وإن أريق فى سبيلها ماء الوجه[2].

وإذا كان هذا هو من حال الحراك الاجتماعى أو فالنقل الفوارق الاجتماعية فى المجتمع المصرى المعاصر، فإن آليات العولمة والخصخصة قد أضافت هى الأخرى بمثمارها أو بأوزارها فرفعت ودعمت من شأن الطبقات الرأسمالية المتحالفة مع الرأسمالية العالمية والأمريكية منها بصفة خاصة من خلال عدة آليات

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٢، ٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

يأتى على رأسها تدعيم الثقل السياسى والاجتماعى - بالإضافة إلى الثقل الاقتصادى الذى تم إرساءه من قبل – من خلال تدعيم المجتمع المدنى فى مقابل إضعاف دور الدولة. وفى مقابل زيادة الأعباء على كاهل محدودى الدخل من الطبقتين الوسطى والدنيا، بالإضافة إلى زيادة بل وتضخم أعداد المهمشين من معدومى الدخل. وهذا ما سنحاول إيضاحه فى عجالة فى فى الصفحات التالية لأن تناوله باستفاضة يحتاج لأبحاث مستقلة ليس مجالها الآن.

رابعاً: تداعيات العولمة والخصخصة على الطبقات الفقيرة الكادحة:

لقد استمرت الرأسمالية المصرية فى تحالفها مع الرأسمالية العالمية، والقيام بدورها فى تدعيم تبعية المجتمع المصرى للغرب الأمريكى على وجه الخصوص، وزاد ذلك التحالف نتيجة لتدعيم آليات العولمة، وزيادة نفوذ المنظمات غير الحكومية، وزيادة ثقله السياسى ووضوح دورها فى صناعة القرار السياسى فى المجتمع المصرى المعاصر.

ولقد استطاعت الطبقات الرأسمالية الجديدة غزو وسائل الإعلام والتأثير فى الرأى العام، وأخذت قيمها فى تأكيد وجودها على البناء الاجتماعى كله بما فيه الطبقات القديمة الهابطة نفسها. وتسيطر القيم الاستهلاكية وقيمة العمل غير المنتج والاستثمار غير المنتج على أنساق القيم التى تروج لها، خاصة وأنها كانت الأسلوب الأمثل لصعود تلك الطبقات نفسها.

ومن ثم يغلب على تلك الطبقات طابع الرأسمالية الطفيلية الربوية أكثر منها رأسمالية وطنية، وإن كان ذلك لم يمنع ظهور بعض نماذج للرأسمالية الصناعية والزراعية فى نهاية التسعينيات.

ولقد دعمت الثمانينيات والتسعينيات من تردى أوضاع الطبقات الوسطى، وإن كانت محاولات السلطة الحاكمة لإبقاء الوضع الراهن والحفاظ على الحد الأدنى من سبل العيش والحياة قد ساعد تلك الطبقات على الحفاظ على مظهرها الخارجى الذى يدل على انتمائها الطبقى، وإن كان وضعها الحقيقى يؤكد تدهورها وهبوطها للشرائح العليا من الطبقات الدنيا.

أما الطبقات الدنيا أو الطبقات الفقيرة الكادحة التى أصبح يطلق عليها محدودى الدخل، والتى يأتى على رأسها الطبقة العاملة، قد تعرضت لضربات عنيفة ومتلاحقة فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. خاصة فى ظل تخلى الدولة عن دورها فى تقديم الرعاية الصحية والتعليمية[1] المجانية على أثر تطبيق توصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وبعد الزيادات المتوالية للأسعار مقابل زيادة محدودة جداً للدخول بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، وتطبيق سياسات المعاش المبكر ... إلخ.

ومن ثم عانت الطبقات الفقيرة من الآثار السلبية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، حتى تزايدت المطالبة بمعالجة العواقب الاجتماعية السلبية لهذه البرامج، وتحقيق البعد الاجتماعى للتنمية تحت شعار رعاية محدودى الدخل وتحقيق متطلباتهم، ولكن ذلك لم يتحقق بصورة فعلية ويؤكد ذلك انصياع السلطة الحاكمة لتوصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى برفع الدعم عن السلع الأساسية، مما يدعم معاناة الطبقات الوسطى والدنيا أو ما يطلق عليها فئة محدودى الدخل.

ولقد تحولت الطبقات الوسطى والدنيا من المطالبة بحقها فى التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، كحق مكتسب لها كما كان سائدا فى الخمسينيات والستينيات، إلى محاولة الحصول على حقوقها كهبة ومنحة تمنحها لها بعض المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، ومن ثم تحولت الحقوق إلى هبات، وتحول المطالبة بالحق إلى مجرد تسول واستجداء[2].

ولقد كان الوجه الآخر لسياسات العولمة والخصخصة دور كبير فى تدعيم الحراك الاجتماعى، وتدعيم القيم الاستهلاكية، وتدعيم تفوق نمط الثقافة الغربية والأمريكية بصفة خاصة. ولعبت الطبقات الرأسمالية والطبقات الوسطى ووسائل الإعلام دوراً كبيراً فى نشر ذلك النمط الثقافى وتدعيمه بحثاً عن الترقى الاجتماعى.

---

(١) نهلة إبراهيم، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر: تحليل "سوسيو – ثقافى" فى الفترة من الستينيات للتسعينيات، مرجع سابق، ص ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

فلقد ظلت ممارسة بعض العادات الغربية رمزاً للتميز الاجتماعى للطبقات العليا قبل الثورة، ولكن الجديد فى الأمر هو اختلاف طبيعة التغريب الذى يجرى الأن عن التغريب الذى كانت تحمله الأرستقراطية الزراعية والرأسمالية القديمة، بحكم اختلاف الطبقات المقلدة والمجتمعات المقلدة وقنوات التغريب فى الحالين(١).

فالطبقات المقلدة الآن هى طبقات حديثة العهد بمستوى الدخل العالى وبالتعليم على السواء، وهى لذلك أقل ثقة بحقها فى هذا الصعود مما كانت الطبقات العليا القديمة طويلة العهد بالثراء والسيطرة، وأقل قدرة على تشرب أنماط السلوك الغربى الأكثر تعقيداً. وهى طبقات أكثر صلة بالقرية مما كانت الطبقات العليا القديمة كما أن جزءاً من تغريبها يأتى الآن عن طريق غير مباشر، بالاتصال بمجتمعات عربية متلقية من الغرب بدلاً من أن يكون التلقى عن الغرب مباشرة.

والطبقات المقلدة الآن تتصلب بالغرب فى وقت ساد فيه ما قد يسمى بنمط الحياة الأمريكى، ويتراجع فيه النمط الأوروبى فى التعليم والاستهلاك وقواعد السلوك على السواء.

وهى تتعرض لوسائل إعلام تأثرت أيضاً بنمط الحياة الأمريكى أكثر من ذى قبل، ويحتل فيها التليفزيون مكانة أكبر بكثير من مكانة الصحف والإذاعة فى التأثير، وقد تكون مكانة أكبر من مكانة المدرسة التى كانت قناة التغريب الأساسية فى الماضى.

ليس من الغريب إذن أن يكون نمط التغريب الجديد مختلفاً أشد الاختلاف عن نمط التغريب الذى كان الوسطاء فيه ينتمون إلى الأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة. فهو أولاً يميل إلى أن يكون أكثر سطحية وأشد تعجلاً، يتصل بالمظاهر الخارجية أكثر من اتصاله بالقيم والعقائد، ويتعلق بسلع الاستهلاك أكثر مما يتعلق بأنماط التفكير. وهو تغريب يختلط اختلاطاً غريباً بقيم تقليدية وعادات ريفية، بعد أن كان محصناً داخل البيوت الكبيرة فى المدن. وهو تغريب لسلوك الشباب والناشئين أكثر منه تغريباً للآباء والأمهات، بعد أن كان التغريب يشمل

(١) جلال أمين، مرجع سابق، ص ٥١.

أفراد الأسرة كلها بنفس الدرجة، الأمر الذى يضيف عاملاً جديداً إلى عوامل سبق ذكرها لزيادة الفجوة بين الأجيال[1].

إن كل هذا من شأنه أن يلقى بعض الضوء على ذلك الميل المتزايد إلى تفضيل ما هو أجنبى، وخاصة ما هو أمريكى، على ما هو وطنى، وهذا الإقبال المذهل لدى الشباب على تقليد الزى الأمريكى، والإهمال المخطط فى ارتداء الثياب، على النحو المعروف لدى الشباب الأمريكى، وتفضيل المأكولات والمشروبات السريعة وأنماط قص الشعر والرقص على الطريقة الأمريكية، وهذا الغرام بكل ما هو أتوماتيكى وجاهز للاستعمال الفورى، والإقبال على تعلم الإنجليزية وإرسال الأولاد إلى المدارس الأجنبية والتزوج من أجنبيات، وشيوع الاحتفال بأعياد الميلاد لدى الطبقات الصاعدة التى لم تكن تتذكر، حتى وقت قريب، تواريخ ميلاد أبنائها[2].

■ ومن ثم يمكننا أن نوجز أهم ملامح الحراك الاجتماعى أو التغيرات المتراكمة على البنية الطبقية للمجتمع المصرى فى العقدين الأخيرين فى النقاط التالية:

- لقد شهدت مرحلة الثمانينيات والتسعينيات تنامى الطبقة الرأسمالية المحلية بروافدها المختلفة على حساب انحسار الطبقة الوسطى، واتساع حجم الطبقات الدنيا. ولقد أدت حركة التيارات القلابة الفوارة فى مرجل الحراك الاجتماعى إلى صعود وترفيع فئات تنتمى للطبقات الدنيا، وصاروا ينتمون فى وقت قصير إلى الطبقات العليا. بينما عملت على هبوط فئات أخرى كانت تنتمى قبل الثورة للطبقات العليا. كما عملت على تصعيد الطبقات الوسطى وزيادة حجمها، ثم عملت على تقويضها وتنزيلها مرة أخرى إلى مصاف الشرائح العليا من الطبقات الدنيا.
- ولقد ستمر ترفيع الطبقات الرأسمالية الجديدة التى تولدت فى الستينيات والسبعينيات من أحشاء الطبقات الاجتماعية القديمة، واستمرت فى تحالف

(١) المرجع السابق، ص ص ٥٢، ٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٣.

روافدها الثلاثة الأرستقراطية الزراعية التقليدية، وقمة الجهاز التكنولوجى، وخليط من الأثرياء الجدد أو العناصر الكومبرادورية الجديدة[١].

- أما الطبقات الوسطى التى كانت قد حظيت باهتمام شديد فى الستينيات، رفع من شأنها وزاد حجمها اتساعا فى البناء الطقى للمجتمع المصرى، ودعم من قيم العلم والعمل المنتج. فقد تعرضت لضربات متلاحقة فى السبعينيات نتيجة لانخفاض مستوى الدخول فى مقابل ارتفاع نفقات المعيشة. ودفع الكثير ممن ينتمون لها إلى الهجرة للخارج، أو إلى الوقوع فريسة الاغتراب والتهميش والسلبية واللامبالاة، ودفع البعض منها إلى الوقوع فى دائرة الفساد والإفساد والانحراف الخبيثة.
- أما الطبقات الدنيا فقد زادت أعباءها نتيجة لاستمرار الدولة فى التخلى عن دورها فى الرعاية الاجتماعية والصحية، وفى الامتثال لمطالب البنك الدولى فى تعويم الجنيه المصرى، ورفع الأسعار للسلع الأساسية ورفع الدعم المقدم للغالبية العظمى من السلع الضرورية.

تعقيب:

لقد اتضح فى هذا الفصل كيف كانت للسلطة الحاكمة اليد الطولى فى تغيير البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى خلال ما يربو على النصف قرن.

فلقد عملت السلطة الحاكمة فى الخمسينيات والستينيات على محاربة الطبقات الرأسمالية والإقطاعية التى كان لها النصيب الأوفى - على كافة الأصعدة - قبل الثورة. فدعمت من وجود الطبقة الوسطى بشكل لم يشهده تاريخ مصر الاجتماعى الحديث من قبل. فمنحتها امتيازات واسعة ووفرت لها كل القنوات والآليات التى عملت على اتساعها بصورة غير مسبوقة. كما أعطت الطبقات الفقيرة والكادحة امتيازات وحقوق حرمت منها لمئات السنين.

ولكن أدى تحالف رموز الرأسمالية القديمة مع البيروقراطية الجديدة فى الستينيات إلى اختزال المكاسب التى حققتها الثورة فى بدايتها، واستمرت فى العمل على تحقيق مكاسبها الخاصة فانتشرت الكثير من صور الفساد، حتى صارت ثورة

(١) نهلة إبراهيم، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

على الثورة، وكما كانت الثورة ثورة بيضاء. كانت ثورة الرأسمالية القديمة هادئة وبخطى بطيئة وساعدها على ذلك تحالفها مع القوى الرأسمالية فى الخارج، فكانت حرب ٦٧ بمثابة الشرارة التى شجعتها على المطالبة بتغيير النظام إلى الاتجاه الليبرالى.

وكانت وفاة عبد الناصر بمثابة إشارة البدء للتحول السريع نحو الرأسمالية التجارية الربوية وإعادة الاندماج بالنسق الرأسمالى العالمى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم تحولت السلطة الحاكمة إلى المناصرة المباشرة والتدعيم القوى بل والتحالف مع الرأسمالية المحلية والعالمية على حساب تخليها عن الطبقات الفقيرة الكادحة، وعلى حساب مناصرتها للطبقة الوسطى حليفة وذراع العهد السابق.

وجاءت الثمانينيات والتسعينيات بما فيها من هجرة خارجية وازدواجية العمل فى المنشآت المصرية، والهيئات والشركات الأجنبية، وتضخم اقتصادى، ثم الخطوات المتتالية للإصلاح الاقتصادى من إعادة هيكلة وتصفية القطاع العام ثم الخصخصة ثم خضوع الدولة – مختارة تارة ومجبرة تارة أخرى – لآليات العولمة ولضغوط البنك الدولى، فى ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمى أحادى القطبية.

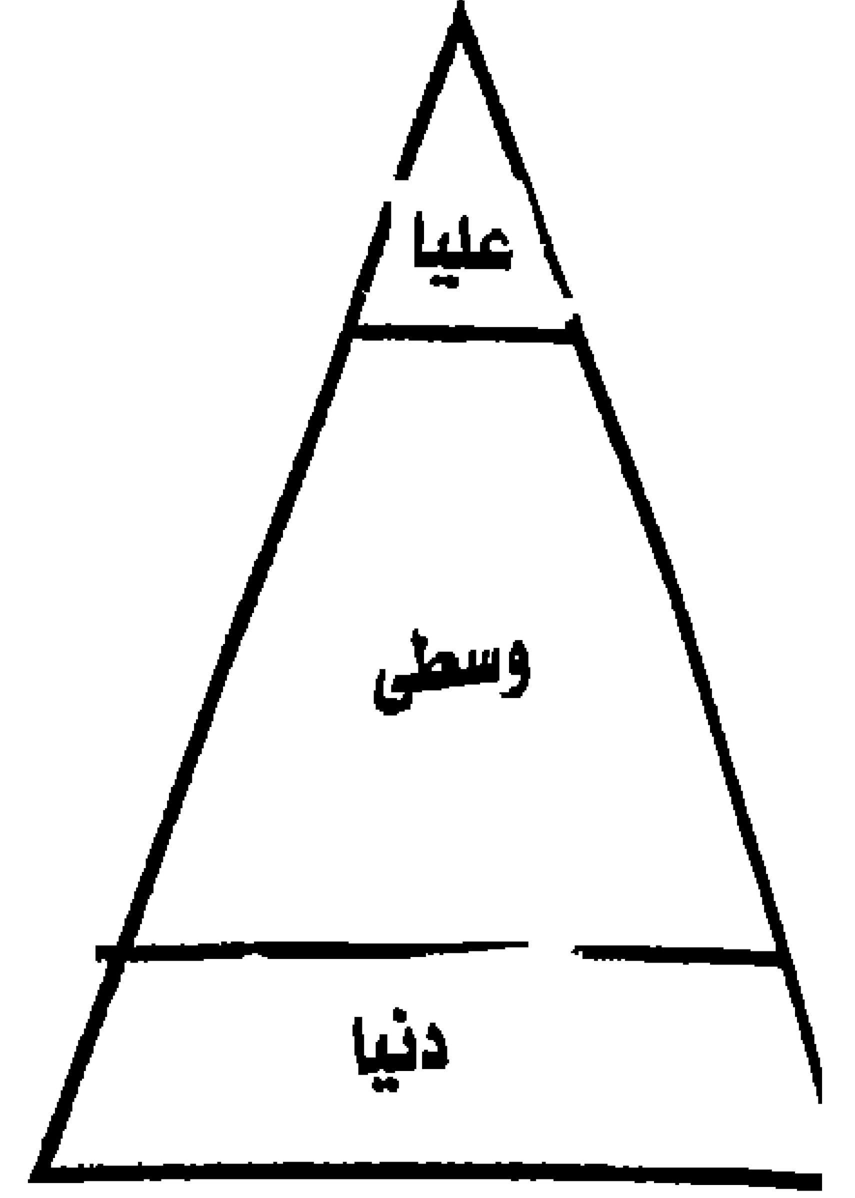
كل تلك التغيرات والتغييرات المتواترة أضعفت من دور الدولة وقدراتها على تخفيف العبء عن كاهل محدودى الدخل من الطبقات الوسطى والدنيا. كما أضعفت من دور الدولة فى مقابل تنامى وتعاظم دور الطبقات الرأسمالية فى المجتمع المدنى بعد أن أصبح لها النفوذ والسيطرة على القاسم الأكبر من الاقتصاد المصرى خاصة فى ظل سيطرة الاحتكار على السوق المصرية. ولم يبق للدولة سوى هامش ضئيل من الحركة تحاول أن تحافظ به جاهدة على توازن السوق وهو بعض أطلال النظام الاشتراكى القديم ممثلاً فى بقايا القطاع العام والجمعيات الاستهلاكية التى تضطر إلى اللجوء إليها فى بعض الأحيان لحفظ توازن الأسعار فى ظل تلاعب الرأسمالية التجارية بها.

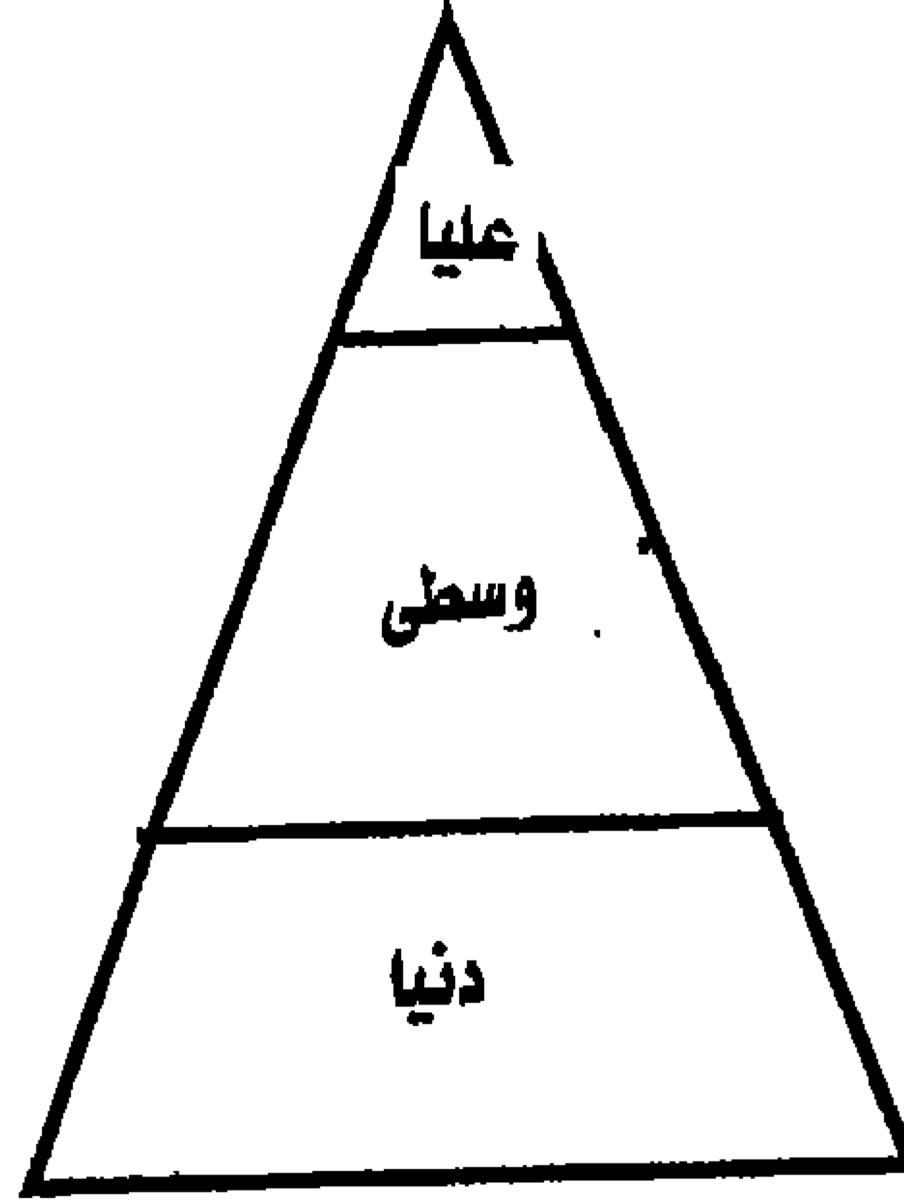
ومن ثم فإن مرحلة الستينيات كانت العصر الذهبى للطبقات الوسطى، وكانت مرحلة التقاط الأنفاس للطبقات الفقيرة الكادحة، وكانت فترة كمون وانكسار

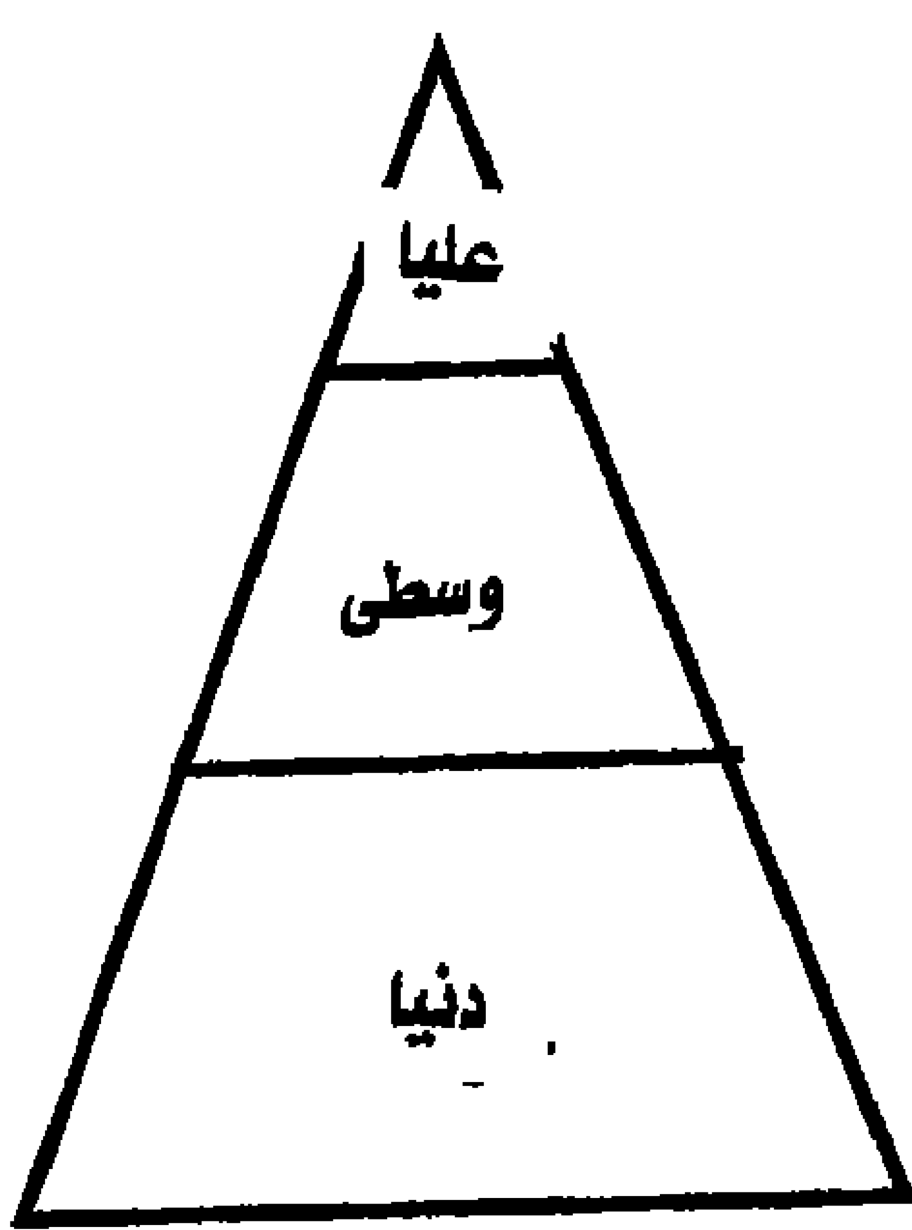
للطبقات الرأسمالية وما لبث أن تحول إلى نمو وازدهار فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. على حساب تقلص بل انكسار وخضوع الطبقات الوسطى التى أصبح الكثير من شرائحها عرضة للهبوط فى السلم الاجتماعى إلى مصاف الطبقات الدنيا. واستمر وضع الطبقات الدنيا فى انحدار ومواجهة شتى أشكال المعاناة فى الحياة اليومية، بعد أن صارت مجانية التعليم مجرد وهم. وبعد أن رفعت الدولة يدها شيئاً فشيئاً عن تقديم الدعم والعديد من الخدمات المجانية كالعلاج والدواء والمسكن وفرصة العمل. فارتفع سن الزواج، وزادت نسب العنوسة بين الجنسين وتفاقمت مشكلة الإسكان. وأصبح الطريق الوحيد الممكن أمام الغالبية العظمى من الطبقات الفقيرة الكادحة للحصول على المطالب الأساسية للحياة من مأكل وعلاج ومسكن وفرصة عمل وفرصة للزواج وتكوين أسرة هو الفرص التى تلح عليها وسائل الإعلام فى كل يوم وهى فرصة الفوز فى إحدى مسابقات الحظ، التى تبتز الفتات المتبقى لدى تلك الطبقات الكادحة، فى مقابل المتاجرة بأحلام الملايين البسيطة والمشروعة. والنتيجة هى تدمير أى قيمة للعمل والإنجاز خاصة إذا كانت الكثير من أبواب العمل موصودة والبطالة فى تزايد مستمر.

ومن ثم فلقد أدت حركة التيارات القلابة الفوارة فى مرجل الحراك الاجتماعى فيما يربو على النصف قرن إلى صعود وترفيع فئات تنتمى للطبقات الدنيا، وصاروا ينتمون فى وقت قصير إلى الطبقات العليا. بينما عملت على هبوط فئات أخرى كانت تنتمى قبل الثورة للطبقات العليا. كما عملت على تصعيد الطبقات الوسطى وزيادة حجمها، ثم عملت على تقويضها وتنزيلها مرة أخرى إلى مصاف الشرائح العليا من الطبقات الدنيا.

ويوضح الشكل التخطيطى التالى صورة البناء الطبقى فى المراحل "السوسيو – تاريخية" الثلاث:







الخمسينيات والستينيات **السبعينيات** **الثمانينيات والتسعينيات**

ولقد أدت كل تلك التغييرات فى البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى إلى إحداث الكثير من التغيرات والتغييرات فى البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى النصف قرن الماضى وهذا ما سنحاول إيضاحه فى الفصل التالى.

الفصل السادس

تحليل "سوسيو – تاريخى" لطبيعة البناء الثقافى المجتمع المصرى المعاصر

تمهيد :

أولا : طبيعة البناء الثقافى فى الستينيات

ثانيا : سيطرة الثقافة المادية فى السبعينيات

ثالثا : البناء الثقافى بين التغريب والاغتراب فى الثمانينيات والتسعينيات

رابعا : صراع العولمة والهوية الثقافية فى القرن الحادى والعشرين

تعقيب

تمهيد :

يعد البناء الثقافى للمجتمع المصرى انعكاسا لايديولوجيا السلطة الحاكمة وتفاعلها مع الصفوة الثقافية والبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى ما يزيد على النصف قرن فالبناء الثقافى كان ناقلا ومعبرا عن ايديولوجيا السلطة الحاكمة من جهة ومعبراً عن فكر الصفوة الثقافية المعارضة أو المناوئة لفكر الثورة من جهة اخرى وإن كان تحليل الواقع الاجتماعى خلال ما يزيد على النصف قرن يكشف عن ان الكثير من الرموز الثقافية كانوا معبرين وشارحين لايديولوجيا السلطة الحاكمة فى كل مرحلة من المراحل التاريخية الثلاث – الناصرية، مرحلة الانفتاح الاستهلاكى، مرحلة الانفتاح الإنتاجى – الا أن ذلك لاينفى مطلقا وجود أفكار معارضة لما تروجه السلطة الحاكمة من دعاوى وأفكار .

ولا شك أن كل مرحلة تاريخية من المراحل الثلاث شهدت بناءا مختلفا إلى حد كبير عن البناء الثقافى السائد فى المرحلة السابقة أو اللاحقة له. فطبيعة البناء الثقافى السائد يحكمها الكثير من العوامل وليس أيديولوجيا السلطة الحاكمة وحسب، كما أن للبناء الثقافى والقيم السائدة دور كبير فى تدعيم أيديولوجيا السلطة أو فى العمل على تغييرها والترويج لأيديولوجيا أخرى مضادة .

وسوف أحاول من خلال هذا الفصل مناقشة وتحليل طبيعة البناء الثقافى للمجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو ٥٢ وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين، والعوامل التى تعمل على صيغ البناء الثقافى بصبغة معينة، وعوامل تقدمه أو تخلفه ودوره فى دفع المجتمع نحو التقدم أو التخلف. ومدى التجانس أو التقارب بين ما تطرحه أيديولوجيا السلطة الحاكمة من أنساق قيمية، والأنساق القيمية الموجودة فى الواقع الاجتماعى المعاش، وانعكاسات ذلك على حركة التغير أو التغيير فى المجتمع المصرى فيما يزيد على النصف قرن من الزمان .

أولا : طبيعة البناء الثقافى فى الستينات

سنحاول أن نتناول فى تحلينا لطبيعة البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى الستينيات نقاط محددة سنبدأها بطبيعة البناء الثقافى السائد فى الستينيات، وطبيعة الأيديولوجيا والانساق القيمية التى عملت السلطة السياسية على نشرها فى المجتمع

المصرى فى تلك الفترة، وعلاقة المثقفين بالسلطة وأثر ذلك على البناء الثقافى فى ظل الحكم الشمولى، طبيعة نسق القيم الذى كان سائدا بالفعل فى الواقع الحياتى المعاش، ثم نصل لرصد لأهم مظاهر التغير والاستمرارية فى البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى ظل الناصرية .

(أ) طبيعة البناء الثقافى السائد فى الستينات :

* لقد جاءت ثورة يوليو وانطلقت فى طريق التجربة، فلم يكن لديها أيديولوجية مسبقة، وقادها طريق التجربة إلى الاتجاه لليسار وتطبيق القوانين الاشتراكية ثم بدأت فى العمل على إرساء قواعد النظام، من خلال ما أطلق عليه بالميثاق الوطنى الذى أكد فيه جمال عبد الناصر على ضرورة أن تكون هناك ثورة ثقافية، تعمل على بناء مجتمع قائم على الكفاية والعدل ومعاداة الاستعمار والإقطاع وسيطرة الرأسمالية[1] ورفع زعيم الثورة شعار " أرفع رأسك يأخى فقد مضى عهد الاستعباد " الذى تلقفته الجماهير وتبنته كقيمة أساسية [2].

ولقد حرصت الأيديولوجيا الناصرية على أن تكون هناك ثورة ثقافية تعمل على تغيير البناء الثقافى كلية ، لارساء دعائم الفكر الناصرى الذى يدعم هو الآخر كل التغييرات "السوسيو- اقتصادية " والسياسية التى عملت على ارسائها الناصرية فى الستينيات

فعملت السلطة الحاكمة فى الستينيات على إقامة بناء ثقافى قوى، يدعم الكم الهائل من التغييرات التى أرستها ثورة يوليو، فعملت على أن يكون هناك نظام تعليمى قومى موحد ومجانى ومرتبط من حيث المبدأ على الأقل بأهداف التنمية . وكانت نتيجة ذلك النمو الهائل الذى فتح قنوات الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا وأصبح التعليم أحد الآليات الفعالة ليس فقط فى تعظيم فرص الحياة وإنما أيضا فى تحقيق دفعة أكبر نحو المساواة وإرساء لمبدأ تكافؤ الفرص[3] .

---

(1) JACK Grabbs, JR . Polttics, History, and Culture in Nasser's Egypt, in International Journal of Middle East Study . vol.6,1975,P.P386,387

(٢) سمير نعيم ، أنساق القيم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ١٣٩

(٣) أحمد أنور ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ .

ولكن واجهت تلك الثورة الثقافية تحديات كثيرة أولها وأهمها ارتفاع نسبة الأمية حيث بلغت نسبة الأمية ٣٦% تقريبا، ولكن لم تقف الحكومة مكتوفة الأيدى بل عملت على الحد من نسبة الأمية وقامت بوضع خطة للقضاء على أمية حوالى ١٦ مليون أمى فوق الخمسين بنهاية عام ١٩٧١[١]. كما عملت على نشر مجانية التعليم ، فكان قرار مجانية التعليم الذى أثمر ملايين الخريجين وطلاب الجامعات. ولكن ذلك كله – وهو من مفاخر الثورة بغير جدال – لم يلغ النسبة الفاجعة للأميين المتعلمين، ولا برامج التعليم وأساليب التربية الرجعية فى المدارس والجامعات، ولا سطوة الأفكار المعادية للتقدم فى أجهزة الإعلام[٢]. كما أن المعارك الساخنة ضد الاستعمار والإمبريالية على الصعيد السياسى لم يصاحبها وعلى نفس المستوى معارك ضد ثقافة الاستعمار والإمبريالية وممثليها[٣].

ولقد واجهت السلطة الحاكمة تحديات كثيرة أخرى فى سبيل نشرها للأيديولوجيا الناصرية، داخل البناء الثقافى فكان عليها بذل جهود متأنية لتشجيع الفن والارتقاء بالثقافة . فلقد قامت ثورة يوليو بإسهامات جادة كان أبرزها ما قامت به وزارة الثقافة فى عام ١٩٦٠ من تحويل إدارة النشر إلى مؤسسة مستقلة هى (مؤسسة التأليف والنشر) رسمت لها سياسة تضع الكتاب فى خدمة كافة مستويات القراء معلمين ومثقفين فأنشأت سلاسل دورية مثل (تراث الإنسانية) المكتبة الثقافية، أعلام العرب، وخصصت مليون جنيه لإقامة مبنى جديد لدار الكتب، وإنشاء (قصور الثقافة) التى أسهمت فى خلق جيل من كتاب القصة والمسرح والشعر والزجل والموسيقى، ومشروع الألف كتاب، وإقامة المتحف المصرى الجديد ومتحف الإسكندرية وعرض الآثار الكبرى بالصوت والضوء، والسيرك القومى وإنشاء (مؤسسة عامة لفنون المسرح والموسيقى) لإدخال صور التعبير التى تفوق علينا فيها غيرنا كالباليه والغناء الأوبرالى والكورال والموسيقى السيمفونية وفن العرائس، وأنشأت (أوركسترا القاهرة السيمفونى) واتجهت إلى تشجيع

(1) Magdi Wahba,Culture Policy in Egypt, Unesco, Paris, 1972, PP-11.

(٢) أمير اسكندر ، صراع اليمين واليسار فى الثقافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٣) غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، كتاب الأهالى ، ع ١٥ ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩٠ .

التأليف الموسيقى المصرى، وأنشأت دار الأوبرا الحديثة، وأنشأت المعهد العالى للفنون المسرحية، والمعهد العالى للفنون الشعبية، والمعهد العالى للموسيقى (الكونسيرفاتوار) وأنشأت الفرقة القومية للفنون الشعبية وأنشأت الدولة (مؤسسة دعم السينما) و (بناء معاهد أكاديمية الفنون)، وشاركت مؤسسة دعم السينما بالتمويل فى إنتاج فيلمين على درجة كبيرة من الجودة شكلا ومضمونا هما (الناصر صلاح الدين) و (وإسلاماه)، وأنشئت نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية ، كما أنشىء المعهد العالى للسينما[١] .

ومن ثم فلقد شهد البناء الثقافى فى هذه الفترة أكثر فترات نضجة الفنى والأدبى والعلمى من ناحية، وأكثر مراحل تقييد الفكر المناوئ للثورة من ناحية أخرى . فلقد لاقى الكتاب فى مصر الكثير من أنواع الاضطهاد كالسجن والإبعاد كعقاب على كتاباتهم المناوئة للفكر الناصرى[٢] كما شهدت الساحة الثقافية - الرسمية اختفاء دور التيار الاسلامى الأصولى السلفى، خاصة بعد حادث إطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر، وشنق ستة من أقطاب الإخوان المسلمين وسجن الآلاف منهم . بينما استمر التيار الليبرالى العلمانى الداعى للتقدم والتحديث . وانتشر الفكر الاشتراكى انتشارا كبيرا بين المثقفين والطبقة الوسطى[٣] .

وهناك احتراز هام وهو أن انتشار أيديولوجيا ناصر فى عهده لا تعنى أنها قد اتبعت بصورة عمياء ولكن هناك دائما أصوات معارضة منذ بدء إعلان تلك الأيديولوجيا وطوال فترة إرسائها ، فلقد استطاع الكتاب نقد الأبعاد الأساسية للسياسة والحياة فى أعمالهم الفنية[٤]. ولقد ساعد على ذلك وجود قدر من الحرية أعطته السلطة الحاكمة فى الستينيات، لوجود بعض التيارات الفكرية المعارضة، فكان (اليسار العريض) فى الشارع الثقافى ينشر أدبه وفكره وفنه، فاستطاع نجيب محفوظ أن ينشر (أولاد حارتنا) و (السمان والخريف) و (ميرامار) و (ثرثرة فوق النيل) .... الخ وكلها تتضمن نقدا صريحا ، ومعلنا للتجربة الناصرية،

(١) أحمد أنور ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

(2) Derek Hopwood, op . cit ..142

(٣) غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر سابق ، ص ٢٩٠ .

(4) Derek Hopwood, op . cit ,.142

كما ظهر أدب الشرقاوى، ويوسف إدريس، وصلاح حافظ، ونعمان عاشور، والفريد جورج، وصلاح جاهين، وسينما صلاح أبو سيف، ويوسف شاهين(١)

ومن ثم فالأيديولوجيا الناصرية على الرغم من انتشارها السريع فى كافة أرجاء البناء الثقافى العلمى والفنى والأدبى والإعلامى - إلا أنها لم تستطع أن تجعل لها جذور حقيقة داخل البناء الثقافى وذلك راجع لعدة اعتبارات أهمها :

⊗ أن حكم ناصر كان قائما على أساس ديكتاتورى لم يسمح للناس - نتيجة للتعتيم الاعلامى - بالتعرف على فكر الكثير من المفكرين اليساريين واليمينين - على حد سواء - حيث وضع الكثير منهم فى السجن(٢)

⊗ أن هيمنة الأطقم الرجعية على مقاليد السلطة فى الجامعات والمؤسسات الثقافية ، جعلت قانون التعليم المجانى وقانون التفرغ للأدباء والفنانين لم يعطيا ما كان متوقعا من حصادهما . مما أشاع بلبلة وجدلا عنيفا حول المفاهيم الساسية للثورة الوطنية الاجتماعية .

وإذا كانت إنجازات ثورة يوليو فى المجال التعليمى قد أفرزت قيما إيجابية نحو التعليم والثقافة، إلا أن هذه القيم لم تترسخ فى الواقع المصرى وذلك يرجع أساسا إلى عدم تصفية الثورة للهياكل الاقتصادية تصفية جذرية فضلا عن الثقافة الرجعية السابقة التى تنتسب وظلت تنتسب إلى عصور سابقة، يضاف إلى ذلك الحد من الديمقراطية وتربع أهل الثقة وأتباعهم فوق عرش المؤسسات الثقافية (٣) .

وعلى الرغم من كل المسالب التى كانت تنتشر داخل البناء الثقافى للمجتمع المصرى، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر ذلك التقدم الذى شهده البناء الثقافى، على مستوى التعليم والفن والأدب والصحافة والإذاعة والتليفزيون ولا ننسى مسرح الستينيات الذى لا يزال يتباكى عليه فنانو اليوم . كما أننا لا يمكن أن ننكر أنه برغم كل ما يعاب على عبد الناصر . فإن إحدى الخصائص الواضحة لحركته هى

(١) أحمد أنور ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

(2) Lila abu- Lughod, The Object of Soap Opera : Egyptian Telivision and The Cultural Politics of Moderienty, in Prisiom of The Local, Edited by D Miller, London; Routledge, 1995, P. 197.

(٣) أحمد أنور ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٧

تخطى عملية التسميم السياسى والغزو الثقافى والعودة بالغدراك المصرى إلى مساراته الطبيعية التى سادت ذلك المجتمع حتى الثورة العرابية، خلق الترابط بين مصر والآمة العربية، خلق الترابط بين القيادة الحاكمة والمجتمعات المحكومة، الشعور بما تمثله إسرائي من مخاطر على الكيان القومى . ومن ثم وقفت القيادة الناصرية فى وجه عمليات الغزو الثقافى والتسميم السياسى فى الستينيات[1] . واستطاعوا التوغل داخل البناء " السوسيو – الثقافى " والذين عملوا على هدم القيم الإيجابية للثورة، من خلال ممارساتهم الفاسدة التى فتحت الطريق أمام أنساق قيمية سلبية وفاسدة مهدت الطريق لهزيمة ٦٧ ، وسعت إلى الانتشار والسيادة في مرحلة الانفتاح الاقتصادى فيما بعد[٢] .

(ب) طبيعة أنساق القيم التى حاولت الناصرية نشرها:

يتميز نسق القيم الذى حاولت نشره الناصرية فى هذه المرحلة بثنائية الترشيد والعقلانية من ناحية والثورة من ناحية أخرى . ففى المجال السياسى روج للقيم التى تعلى من قيمة الدولة والتضحية من أجلها داخليا وخارجيا، واعتبار أن الدولة هى " القيمة العليا " وفى المجال الاقتصادى تبنت قيم الترشيد والعقلانية والإنجازات من أجل التصنيع القومى ومحاربة الترف والكماليات والمناداة بقيم الاشتراكية والمساواة والعدل الاجتماعى . وفى مجال القيم الثورية كان التأكيد على القيم الثورية والراديكالية والابتعاد عن القيم التقليدية التى تعوق من حركة المجتمع نحو التقدم . وبمعنى آخر طوعت كل أنساق القيم المركزية لخدمة قيم التحديث الثورى فى كل قطاع[٣] .

فلقد حاولت الناصرية تدعيم قيم احترام المرأة والمساواة بين الجنسين فمنحت المرأة فرصة واسعة للتعليم والغيت كل القوانين التى تفرق بين الجنسين فى التعليم أو الإلتحاق بالجامعات، كما حاولت تحقيق نوع من تكافؤ الفرص بين

---

(١) حامد ربيع ، الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى ، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ٩٤ ، ٩٥ .

٢) المرجع السابق ص ٦٥

٣) محمد احمد بيومى ، المشكلات الاجتماعية : دراسات نظرية وتطبيقية دار المعرفه الجامعية، إسكندرية،١٩٩٣، ص ١٠١.

الرجال والنساء من خلال قوانين العمل التى تنص صراحة " أنــه لا تفرقــه بــين الرجل والمرأة فى قانون العمل " و " حق المرأة المزدوج فى العمل والأمومة". كما روج لقيمة العلم ، والتعليم نتيجة لقرارات مجانية التعلــيم والتوســع فــى انشــاء المدارس والمعاهد والجامعات، خاصة وأن التعليم كان يعد القناة الأساسية للحــراك الاجتماعى للطبقات الفقيرة الكادحة، ومن ثم دعمت الناصــرية فكرهــا لتحويــل المجتمع المصرى إلى طبقة وسطى كبيرة .

كما أكدت الناصرية على " قيمة العمل المنتج " التى دعــا إليهــا الميثــاق فالعمل هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق التقدم (فالعمل حق، شــرف، والعمل واجب، والعمل حياه)، كما أن هناك إدراك (لاجتماعية العمل) وخاصة فى انتقال غالبية العمليات الانتاجية من يد القطاع الخاص إلى القطاع العام . مما عمل على تدعيم (قيمة الملكية العامة) وما يرتبط بها من قيم أخرى كالقيمة التى تدعو إلى أن قيمة الانسان بما يستطيع أن يؤديه من عمل ودرجة الإتقان والإبداع التــى تتمثل فى هذا العمل ، فليس قيمة الانسان بما عنده من ثروة . وإنما بما لديه مــن امكانيات على انتاج الثروة . وعلى ذلك أصبح " العمل الذى يقدمه الشخص أساس تقديره وتقييمه وليس ما عنده من (ثروة) أو (انتماءه الطبقــى) ، فبعــد أن كــان الاستعلاء والفخر فى أن يكون الشخص من ذوى الأملاك[1] الذين لا يكتسبون من العمل ، أصبح هذا نقيصه تأباها الكرامة ، وأصبح العمل قيمة من قــيم المجتمــع العليا تضفى على صاحبها الشرف والاحترام ، وتقدير جميع أنواع العمل على أنها ضرورية وأساسية للإنتاج القومى فالعمل سواء أكان (ذهنيــا أم يــدويا) جــدير بالاحترام لأنه يتبنى حياة المجتمع[2] .

ولقد دعمت الناصرية قيمة الملكية العامة، فأصبحت الملكية الفردية غيــر مقدسة وتحطمت لأنها أداة لتحقيق المصلحة الفردية على حساب الصالح العام. وفى ضوء ذلك تولدت قيم (الجماعية) و (التعاون) وغيرها، بينما اختفت قيم الفردية والأنانية والتسلط والاستغلال.

---

(١) أحمد أنور ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٧ ، ٢٩٨

(٢) المرجع سابق ص ص ٥٨ ، ٥٩

ولقد تأكدت أيضا قيم الانتماء والوطنية والقومية والتضحية والفداء خاصة بعد حروب ٥٦، والوحدة مع سوريا، وتدعمت مع سنوات المد الوطنى والقومى ، وساعة العمل الثورى، ووجود مشروع قومى عظيم ، كالسد العالى الذى التف حوله الجماهير، وساعد على ازدهارها الإنجازات الملموسة للناصرية فى كافة المجالات، ونجاح أول خطة تنموية فى الستينيات.

ولقد أصبح للأغلبية مصلحة حقيقة فى وجود هذا النظام، فكان أن تحمست له، ودافعت عنه، وكان أن سخرت من خصومه لا منه، ويصف: محمود السعدنى تلك الفترة بأنها" أحلي وأعظم فترة في تاريخ مصر الحديث" ويضيف النظام استقر، والناس انشغلت بأهداف جادة وخاضت معارك كبرى[1] .

(ج) علاقة المثقفين بالسلطة الحاكمة وانعكاساتها على البناء الثقافى فى الستينيات :

أن العلاقة بين المثقف والسلطة فى هذه المرحلة اتخذت العديد من الأبعاد والميكانيزمات يمكننا أن نوجزها بدءا من وظيفة الحاكم ووظيفة المثقف . فالحاكم وظيفة وضرورة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها فى المجتمع ، والمثقف أيضا وظيفة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها فى المجتمع والوظيفتان معا ضرورة من ضرورات قيام المجتمعات الإنسانية، بل وأمر مشروع رغم الاختلاف لأنه من الضرورى أن يكون بينهما اختلاف بل (وتناقض وصراع) وشد وجذب وأخذ وعطاء. هذه سنة المجتمعات منذ القدم. ولنا أن نتصور أنه اذا كانت وظيفة الحاكم هى ضرورة من أجل الاستقرار، فإن وظيفة المثقف ضرورة اساسية من اجل التغيير والحرية والديمقراطية ببساطة فإن الحاكم يعمل على بقاء الأوضاع[2]كما هى عليه، والمثقف يحلم بواقع أفضل وأحسن مما هو عليه، ولكن تتحدد العلاقة بين المثقف والسلطة، حسب هذه المسافة التى بين الحلم (المثقف) والواقع (الحاكم) فكلما ضاقت المسافة بين الحاكم والمثقف وبين السطلة والمثقف كلما انعكس ذلك على المجتمع وكان أكثر ديمقراطية وتقدما، وكلما اتسعت الهوة وزادت المسافة

(١) عادل حمودة ، النكتة السياسية ، القاهرة ، سفنكس للطباعة ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٣

(٢) مصطفى مرتضى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣

بينهما كلما ضاعت الديمقراطية وزاد التوتر والصراع والغضب. على أن القضية ليست هى قضية فردية، فبقدر ما يخسر المثقف تخسر ايضا السلطة، فماذا خسر المثقف وماذا خسرت السلطة فى مرحلة الخمسينيات والستينيات؟ إن الدراسات تؤكد على التعاون بين رجال الفكر ورجال السياسية فى مراحل ما قبل الاستقلال ولولا هذا التعاون فى أغلب الأحيان ما كان الاستقلال، بل أيضا معظم برامج الثورة التى نفذتها بعد الاستقلال كانت ثمرة من ثمار هذا التعاون، وهذه المصالحة ورغم هذا الاعتماد على فكر المثقفين، الأول إلا أن الثورة اعتمدت على أفكارهم وسجلت عقولهم وأجسادهم وحريتهم بعد ذلك .

انه بعد الاستقلال كان الصدام والتوتر والصراع بين النخبتين : نستطيع أن نقول إن هناك مصالحة تعاون، توتر، قطعية، صراع، فصدام، صراع بين المثقفين والضباط وصدام بين رجال الفكر ورجال السياسة . ولم ينتبه رجال الفكر ورجال السياسة إلى أن مزيدا من الانقسامات يؤدى حتما إلى الانتكاسة . وفى خضم الصراع بين الثقافة والسلطة أو المثقف والسلطة، حدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ولم تكن هزيمة عسكرية بل انها هزيمة سياسية وانتكاسة غير متوقعة، أدت إلى اتساع الهوة بين الحاكم وشعبه، وبين المثقفين والسلطة وبين المثقفين أنفسهم . وبدلا من أن تخفف السلطة من القهر والتعذيب . وكبت الحريات وغياب المشاركة السياسية الفعالة راحت تضاعف من الاعتقالات وتمارس أشد ألوان القهر والتعذيب ضد المثقفين، وبدلا من أن تعترف بالخطأ التاريخى الفادح الذى وقعت فيه، راحت تحاصر المثقف وتطارده وتنفيه وتقتل فيه روح النقد والإبداع .

إن فترة الخمسينيات والستينيات تدلنا ببساطة على نوعين من المثقفين المثقف الذى راح يخاطر بحياته نفسها فى هذا الرهان التاريخى الذى يقبل الربح والخسارة، وهو نفسه الذى صدمته الإجراءات التى اتخذتها الدولة لتضييق الحريات تحت تبريرات صادقة أو غير صادقة مثل حماية الثورة أو تأكيد سلطتها، وهو نفسه أيضا الذى يقنع نفسه بأن كل عدوان على الحرية ليس سوى اجراء مؤقت تقتضيه طبيعة المرحلة أو ما يتطلبه السير الحثيث على حافة الطريق الخطر فى مواجهة الأعداء . وذلك كله سوف ينتهى مع تثبيت الثورة ودعم مواقعها . إنها اذن وسائل غير مستحبة ولكنها ضرورية فى رأيه من أجل غايات نبيلة ومجيدة (وكان

تصوره خطأ بمزيد من تضييق الحريات والمزيد من الاعتقالات والرقص فوق جثث المثقفين) وفى مقابل هذا النمط من المثقفين كان هناك التكنوقراطيون والبيروقراطيون والضباط وهم أيضا مثقفون ولكنهم نماذج أخرى للمثقفين المتواطئين مع القهر لا يشغلون انفسهم بالوسائل والغايات ، أو القوانين والإجراءات ولكنهم سرعان ما يضعون أنفسهم فى القوالب التى تريدها السلطة لهم، ويتحدثون من تلقاء أنفسهم بلغتها، ويجتهدون فى أن يسبقوا كل إجراءاتها باقتراحاتهم ويحاولون أن يقرأوا فى عيون السلطة مخططاتها حتى يكونوا المبشرين بها أو النذيرين لها باختصار نمط لكل الفصول ويظل هذا المثقف على مدى التاريخ نموذجا لا ينتهى مثقف جاهز لكل حاكم يؤيد كل فكرة ويشيد بكل قرار ويصفق ويهلل لكل اجراء وقد تصورنا أن هذا النموذج سينتهى بعد الهزيمة لكن العكس هو الذى حدث زاد نفوذه وزاد بريقه وزاد دوره، وأصبح المثقف الملتزم يعانى من السلطة بالقهر والإرهاب والاستبداد، ويعانى أيضا من سلطة مثقفى السلطة . وكانت النتيجة أن انقسم المثقفون إلى نموذج يعيش الاغتراب واليأس والتهميش من قبل السلطة ، وأصبح هذا النموذج أمام خيارين إما أن يتبع السلطة ويقدم ولاءه لها على مائدتها وإما أن يأكل على موائد السجون ، والنموذج الاخر هو النموذج الاخر هو النموذج الحر يجد صدى لأفكاره وقيمة ومكانه يحققهم من خلال ولائه لهذا النظام، وكانت النتيجة أن تحول العديد من المثقفين الملتزمين إلى الصمت ليصونوا كرامتهم وجسدهم وبقايا عقولهم، وبقى العديد منهم ملتزمين وتحملوا قسوة السجن وعذاب المعتقلات، ونموذج آخر تحول من التمرد إلى المهادنة والتأييد وهكذا .

إن التحليل السابق يدلنا على تحول هذه المواقف فى اتجاهات المثقفين فلقد كان واضحا ان المثقف الليبرالى قبل الخمسينات قد تحول بعد الاجراءات الانتقامية للنظام بعد أزمة مارس ١٩٥٤ إلى المثقف الصامت بعد التمرد والنقد والمعارضة منهم (أحمد أبو الفتح ، وحيد رأفت) فقد هاجر الأول دون أن يتنازل عن معارضته ولكن خارج إطار السلطة وغير ذى فعالية أما الآخر فإنه لم يركن للصمت منذ البداية، لكنه أجبر عليه وظل يعارض فى وقت كان السجن والاعتقال والعزل السياسى والتجاهل والاضطهاد هم الثمن حتى انتهى به الأمر إلى الهجرة خارج الوطن . غير أن ثمة طريقا آخر كان أقرب للصمت من التمرد للتأييد نجد

هذا فى مثقفى اليسار المصرى، والإسلام السياسى . فعلى مستوى اليسار المصرى، فقد اتخذت اجراءات حادة ضد هذا النمط من المثقفين من الاعتقال والمنع من الكتابة(١).

وكان هذا وراء التحول . ويمكن أن نرى فى هذا الاتجاه موقف " عبد الرحمن الشرقاوى " رغم موافقة السابقة من الثورة وبعدها (التمرد) خاصة أن موقفه من الثورة فى فترتها بدا نوع من الحمق كما عبر عنه "طه حسين" رأى هذا المثقف، رغم هذا فإن النظام ما لبث ان دفع به إلى السجن الحربى أكثر من مرة، حتى ارتد من الانحياز اليها . وكذلك موقف " يوسف ادريس" الذى كان منتميا إلى حدتو أو متعاطفا معها منذ الأربعينات فإنه أيضا ارتد بعد تعرفه على السجن الحربى لمدة عام ونصف رغم كتاباته ضد الثورة فور قيامها . وراح بعد ذلك فى روايته (البيضاء) ينتقد فيها أعضاء التنظيمات الشيوعية المصرية .وفى هذا السياق نستطيع أن نرى العديد من الماركسيين الذين أزيحوا من كافة تشكيلات الدولة وتنظيماتها ذات الطابع الجماهيرى عقب عدوان ١٩٥٦، ثم عرفوا السجن وحلوا الحزب الرسمى لهم ولم يغادروا السجن بعد . أما اصحاب التيار الدينى فكثيرا منهم ارتدوا من موقف التمرد إلى موقف التأييد وأن تفاوتت درجات هذا التأييد، فالشيخ "حسن الباقورى" أيد الثورة منذ قيامها وآثر دور الصمت، والشيخ " محمد الغزالى " تردد قليلا فى تأييد الثورة فى فترة، وما لبث ان كان أكثر المؤيدين لها عقب أزمة مارس ١٩٥٤، أما سيد قطب فأثر أن يكون موقفه من البداية متمردا مع النظام، ثم اصبح متمرد ضده للتدليل يسير فى الطريق إلى اخره ، أما إحسان عبد القدوس الذى كان ينتمى إلى موقف المتمرد راح يعيد تقييم موقفه بعد دخوله السجن الحربى وإقامته فيه ثلاثة شهور وتحول إلى مؤيد مطلق للنظام. ثمة نمط آخر ظل مهادننا ذلك النمط الذى لعب دورا تعارض مع دور المثقف وقيمه الحقيقية . ومنهم مدرسة أخبار اليوم فهى نموذج صادق وصالح للتدليل على مهادنة النظام لعب أى دور يطلبه النظام من أصحابه، فقد أظهروا التأييد المطلق للنظام ونافقوه خلال صحفهم ونشروا صحفا تؤيد مجلس القيادة وأخبار عن انجازاتهم وقالوا الرأى ونقيضه فى

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٣ ، ٢٠٤

وقت واحد وذلك مجسدا فى اسهامات " انيس منصور، وموسى صبرى، ومصطفى وعلى امين، ورشدى صالح وابراهيم سعده ومحمد زكى عبد القادر وسعيد سنبل"، إن أصحاب هذه المدرسة هادنوا النظام وسايروه بدون تردد، فى كل المواقف التى تطلب منهم . ان الفترة الناصرية شهدت كل هذه الأنماط وعملت على خلقهم من البداية.

وأصبح المثقف الملتزم المتمرد والسلطة فى مفترق الطرق . إن ثمة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شهدها المجتمع المصرى خلال الحقبة الناصرية، أسهمت هذه التحولات فى تشكيل البنية الثقافية، ومن ثم المثقف المصرى من جانب، وأثرت على طبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة السياسية من جانب آخر، ماذا عن هذه العلاقة فى السبعينيات من هذا القرن حيث أنها مرحلة ثرية بالتغيرات البنائية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدلوجية) . وذلك بفعل التأثيرات الخارجية (الانفتاح وإعادة الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى) وما ترتب على ذلك من تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى وما يحمله هذا النمط من أشكال وانساق ثقافية غربية (ليبرالية) من جانب، وغزو ثقافى وفكرى وتكوين فئات مختلفه وأنماط متباينة للمثقفين والمفكرين .ومن ثم تباينت مواقف هؤلاء المثقفين من السلطة والنظام السياسى (سواء بالرفض أو التأييد أو الانسحاب من ساحة العمل الثقافى) .

كما أن المتغيرات الإقليمية (الهجرة) إلى المجتمعات الخليجية وبخاصة هجرة العقول قد لعبت دورا أساسيا فى تغيير الأنماط الثقافية على مستوى المجتمع بشكل عام حيث ظهرت أنماط ثقافية تبنتها ودافعت عنها فئات اجتماعية ارتبطت مصالحها بسيادة هذه الأنماط مقابل استمرار ووجود الثقافات التقليدية الموروثة متداخلة ومتعايشه معها داخل التكوين الثقافى بشكل عام حيث أصبح التكوين الاجتماعى يضم العناصر والأنماط الثقافيه التالية :

- الثقافة الإسلامية (الأصليون) (شركات توظيف الأموال وغيرها) .
- الثقافة الغربية الوافدة مع التغلغل الرأسمالى والتبعية .
- الثقافات المحلية التقليدية سواء الريفية أو الحضرية المتمثلة فى التراث الشعبى والفكلور .. وغيرها .

ويضاف إلى ذلك أشكال أخرى مثل : الثقافه الرسمية والثقافه الشعبية وثقافة كل طبقه وكل فئه اجتماعية – الدين الرسمى والدين الشعبى وهذا ما سيتضح لاحقا من خلال تحليلنا لطبيعة البناء الثقافى السائد فى السبعينيات(١).

(ء) طبيعة نسق القيم السائد فى الواقع الاجتماعى فى الستينيات

لقد انتشرت القيم الفردية والمادية فى ظل التناقض القيمى الذى انتشر فى النصف الثانى من الستينيات، فانتشرت قيم الفردية والفساد بشتى صوره كالوصوليه والانتهازية، واستحلال المال العام،.فالبرجوازية الجديدة فى المدن تستشرى فسادا والبرجوازية الصغيرة فى المدن والقرى تعثو فى الارض فسادا والخوف من البطش والاستبداد يحول دون قيام الطبقات المقهورة بمحاربة الفساد(٢)

ومن ثم دعم الخوف فساد المفسدين والتناقض القيمى لدى المهمشين الذين يرون كيف يؤدى الفساد للنجاح، ويعانون من اعتناقهم لقيم الأمانة والشرف والحفاظ على المال العام وهم لا يستطيعون إحراز نفس النجاح وفى نفس الوقت لا يملكون القدرة على محاربة المفسدين وكان نتيجة لذلك أن ازدادت وشاعت قيم السلبية واللامبالاة وتلخصت كل طموحات الفرد فى العيش مجرد العيش ، وتكوين أسرة، والتقوقع داخل الحياة الأسرية، وتلبية الاحتياجات الأساسية وهنا يتوارى الإنجاز القومى الهادف خلف أسوار الخوف.

ان ما فعلته اجهزة الامن ... وتجاوزات ضباط الجيش فى الحياة المدنية ... وإهمال الشعب عند اتخاذ القرارات المصيرية ... وما جرى فى السجون والمعتقلات ... كل ذلك أعاد الخوف ... وبنى حاجزا سميكا بين الناس والثورة .. فكانت النكته السياسية هى الفدائى الجسور القادر بمفرده على الاقتحام.

وقد أدى ذلك إلى انفصال الإنسان المصرى عن الأهداف المعلنة من السلطة الحاكمة وزاد تهميشا، وابتعد عن المشاركة السياسية، ويؤكد ذلك ما ذكره

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٦،٢٠٧

(٢) بهله ابراهيم محمد ، قيم الانجاز عند المصرى المعاصر : تحليل سوسيو ثقافى فى الفترة من الستينيات إلى التسعينيات رسالة دكتوراه غير منشورة قسم الاجتماع كلية الاداب جامعة الاسكندرية ٢٠٠٤ ص ١٤١.

د. سيد عويس فى سيرته الذاتيه من أنه لم يكن مستعدا لكى يمارس حقه فى استفتاء على رئاسة الجمهورية الذى كان مرشحها الوحيد الرئيسى " جمال عبد الناصر" وأنه عندما اضطر للتوجه للانتخابات تحت الحاح جماعة من شباب الحى المؤمنين بالثورة وأفكارها، تعمد أن يعمل على إلغاء صوته.

ولقد أدى تناقض أنساق القيم إلى غياب قيم الإنجاز القومى الهادف، وإلى غياب قيمة العمل المنتج . كما أدى إلى وصول التناقض لقيم العمل أيضا حيث ينادى بأهمية العمل المنتج وتهدر قيمته فعليا .

ومن ثم غابت قيم العمل المنتج، وغابت معها قيمة احترام العمل اليدوى . فلقد كانت قيمة التعليم تتركز فى كونه معبرا نحو الحراك الاجتماعى والحصول على مكاسب وامتيازات جديدة . ومن هنا عادت اللامساواة الطبقية من جديد وعادت نظرة التعالى والاحتقار لمن هو أدنى فى السلم الاجتماعى .

إن فقدان المعايير وراء ذلك التناقض القيمى ووراء ضياع العمل المنتج فمن لا يعملون ويعتمدون على تملق الرؤساء والرياء والوساطة، فلماذا العمل والإنتاج ؟!، إذا كان العمل والإنتاج ليس هو المقياس ومن ثم غابت قيم الإنجاز القومى الهادف خاصة فى الجزء الثانى من الستينيات نتيجة لتفشى الفساد والتناقض القيمى واللامعيارية " فانتشرت فى مصر ظاهر مثل السلبية وعدم احترام المواعيد وعدم المحافظة على النظافة العامة أو المرافق العامة، وعدم إدراك قيمة الوقت، والتباطؤ والتسويف فى إنجاز الأعمال كما سادت قيم الخوف والشك بين الافراد بعضهم البعض، ناهيك عن ظهور قيم جديدة تتمثل فى السعى للإثراء السريع والتهرب من الضرائب ومن ثم غابت قيم الإنجاز القومى الهادف فى الستينيات"(١)

ولقد كانت كل تلك القيم السلبية، بالإضافة إلى التناقض الواضح بين القيم الإيجابية المعلنة والقيم السلبية المتفشية فى الواقع الاجتماعى المعاش نتيجة لإستيراد الفساد، كل ذلك كان السبب الجوهرى وراء هزيمة ٦٧، كما كان المدشن الحقيقى لاستشراء قيم الانفتاح الاقتصادى فيما بعد .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٤٢،١٤٤.

و- مظاهر التغيير والاستمرارية فى البناء الثقافى فى ظل الناصرية :

ان تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة الناصرية يشير إلى أن ما تحقق من تحويلات عميقة فى البنية الاقتصادية الاجتماعية فى هذه الفترة لم يصاحبه تغيير مماثل فى الأبنية الفوقية للمجتمع المصرى (فى مجال القيم والأيدولوجيا وفى أساليب الحياة والتفكير) ومن هنا كان ما تميزت به مصر الناصرية من انفصام واضح على المستوى القومى بين الواقع السياسى والاقتصادى الجديد من ناحية وبين بقايا القيم الإقطاعية وأساليب التفكير التقليدية فى كثير من مستويات الحياة الثقافية والاجتماعية من ناحية أخرى . حيث أن ما حدث من تحولات على مستوى وعناصر البنية التحتيه (نمط الإنتاج وقوى الإنتاج وشكل الملكية) لم يقض تماما على أنماط الإنتاج التقليدية بل أيضا على الأشكال الاجتماعية القديمة القبلية والعشائرية ، وان بقايا هذه الأنماط ظلت موجودة ومتفاعلة مع النمط الحديث المسيطرة والتابعة له. ورغم التحولات العميقه فى البنية الطبقية والتى تمثلت فى القضاء على فئات اجتماعية معينة وتصفية أملاكها وتدهور نفوذها السياسى والاقتصادى وظهور فئات اجتماعية جديدة عبرت الثورة عن مصالحها ودعمت وجودها .(التكنوقراطيون والعسكريون والعمال ، والفلاحون) إلا انه رغم ذلك لم تؤد هذه التحولات إلي القضاء علي عناصر الطبقة القديمة التي كانت مسيطرة ومؤثرة ومهيمنة في فترة ما قبل الثورة .(طبقة كبار الملاك والرأسماليين) ،وظلت هذه البقايا الطبقية موجودة على المستوى الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى.

فعلى مستوى البنية الثقافية ثمة العديد من الأنماط الثقافية وكذا التيارات الفكرية المختلفة . وأصبح هناك متنوع من الأنماط والقيم الثقافية تميزت بالتداخل والتعايش الذى كان نتيجة فعلية لتداخل عناصر ومكونات البنية الطبقية . ولكن لا يغيب عن أذهاننا أنه إذا كانت هذه التحولات العميقة على مستوى التكوين الاجتماعى المصرى قد ارتبطت خلال الفترة الناصرية بالتوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة من جانب، وتراجع المؤثرات الخارجية من جانب آخر، فإن التحولات التى شهدها المجتمع المصرى خلال السبعينيات (الانفتاح الاقتصادى فإن ما ارتبط به من تحولات مجتمعة) قد ارتبطت إلى حد كبير بالمؤثرات والمتغيرات

الخارجية (الاقليمية والعالمية) على مستوى (الأصعدة السياسية والأيديولوجية والاقتصادية، بل وأيضا على الصعيد الثقافى والقيمى). وكان من ثمرة هذا التداخل والتمفصل بين الانماط الإنتاجية المختلفة أن أفرز تباينا ثقافيا وكذلك أيديولوجيا مختلف[١].

وإن كان التيار الإسلامى الأصولى السلفى قد اختفى من الساحة الثقافية - الرسمية - خاصة بعد حادث إطلاق الرصاص على جمال عبد الناصر، وشنق سته من أقطاب الإخوان المسلمين وسجن الآلاف منهم[٢] بينما استمر الليبرالى العلمانى الداعى للتقدم والتحديث . وانتشر الفكر الاشتراكى انتشارا كبيرا بين المثقفين والطبقة الوسطى .ثم جاءت هزيمة ٦٧ لتقلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية رأسا على عقب، وليبدأ التحول التدريجى نحو الغرب ونحو سياسة الانفتاح وما يستتبعها من تغيرات فكرية وثقافية .

- وان كان هذا من أمر التغيرات التى طرأت على البنية الثقافية للمجتمع المصرى فى الستينيات فإن هناك ثوابت لابد من ذكرها.
- استمرت القوى الاستعمارية والرأسمالية الغربية فى لعب دورها المعهود فى تخلف التعليم وفى طمس الثقافة الوطنيه من خلال مؤسساته الثقافية المشبوهه بعد الثورة.
- استطاعت الرأسمالية المصرية أن تحافظ على ما أفرزته من ثقافات تحفظ لها بقاءها واستمراريتها وتعمل على احتقار الطبقات الفقيرة والتحقير من اللغة القومية والثقافية الشعبية رغم محاولات الثورة المستميتة لمحاربتها حتى على المستوى الثقافى والفكرى . ولكنها استطاعت أن تحافظ على ثقافاتها على المستوى الواقعى ومن خلال تحالفها مع بعض رموز وضباط الثورة الذين دخلوا فى علاقات مصاهره وعمل وتحالف ومعها .

---

(١) مصطفى مرتضى، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢.

(٢) غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر، كتاب الأهالى، رقم ١٥، عام ١٩٨٧، ص ٢٩٠.

- استمرت الطبقة الوسطى وخاصة المثقفون فى نقل الأفكار التقدمية والنهضة الثقافية للمجتمع المصرى، وإن كان موقعها من السلطة جعلها أحيانا ناقلا ممتازا لأفكار وأيديولوجيا السلطة وأحيانا أخرى ناقدا بل ثائرا عليها فى بعض الأحيان.
- برغم انتشار التعليم وانتشار التيارات الفكرية المختلفة ، وزيادة عدد المتعلمين الا أن الطبقات الفقيرة ما زالت تمثل الرافد الأساسى لإنتاج نسبة الأمية العالية فى المجتمع المصرى . ففى مجال التعليم أيضا تقوم نفس البنية الهرمية بدون " الطبقات الوسطى " فمصر تكاد تكون أكثر الدول النامية رقيا من حيث نسبة الحاصلين على تعليم عالى وفى نفس الوقت تعتبر نسبة الامية فى مصر من اعلى المستويات(1) ومن ثم اتضح لنا مما سبق كيف أدت كل التغيرات التى حدثت فى البنية الاجتماعية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبصورة طبيعية جدا إلى حدوث كل التغيرات الضخمة التى حدثت فى السبعينيات.

ثانيا : سيطرة الثقافة المادية فى السبعينيات :

اذا كانت المرحلة السابقة (رأسمالية الدولة القائدة والوطنية) قد تركت بصمات واضحة على أنساق القيم فى مصر . فإن هذه المرحلة قد شهدت محاولات مكثفه ومخططه ومرسومه بعناية للتأثير على هذه الأنساق واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادى- الاجتماعى الجديد وتدعمه وتبقى عليه . فقد قامت الطبقة الرأسمالية الطفيلية التى انتصرت فى صراعها ضد البورجوازية المتوسطة الوطنية وسخرت الدولة فى خدمتها، باستخدام كافة الوسائل المتاحة لهدم عناصر أنساق القيم التى تبلورت فى المرحلة السابقة وإحلال عناصر جديدة محلها، ومن هذه الوسائل الحملات الإعلامية التى بدأت بهدوء وعلى استحياء ثم أخذت تتصاعد

(1) اليكسى فاميليف ، مرجع سابق، ص ٩٧.

تدريجيا حتى وصلت إلى ذروتها فى الجرأة والسفور وأخذت تشكك فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة وعنف بشتى الأساليب[(١)]

ومن ثم فإن مرحلة الانفتاح الاقتصادى، تعد النقيض للمرحلة الناصرية (التنمية بغير الطريق الرأسمالى) ، على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فلقد تحالفت الرأسمالية العالميه والسلطة الحاكمة والرأسمالية المحلية لتغير أنساق القيم وبث قيم مادية جديدة لتحل محل القيم الأصلية حتى تتوائم مع المتغيرات فى الأوضاع المادية المصتنعه أو الوافدة (السلع الاستهلاكية أو الفائض الصناعى الاستهلاكى الذى تصدره العواصم إلى الدول المتخلفة فى سبيل حل أزماتها فى تصريف منتجاتها) كما عملت السلطة الحاكمة بالتعاون مع الرأسمالية الجديدة على نشر وتدعيم تلك القيم الوافدة ، فبذلت محاولات مخططه لإحداث التغيير القيمى المطلوب.

وبدأت وسائل الاعلام المرئية والمسموعه والمكتوبه فى التشكيك " فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم ومهاجمته بشراسه وعنف بشتى الأساليب" فهوجمت القيم التى كانت تساند النظام الاقتصادى السابق " الاشتراكى "وهياكله الاساسية[(٢)] التى كانت تساند هذا النظام . ولقد استغل "الدين" و "النزعه الوطنية" و "معاناة الجماهير" لإعطاء الانطباع أنه لابد من مرحله جديدة تحقق الانفتاح المطلوب[(٣)].

ومن ثم لم يكن لنظام الانفتاح الاقتصادى آثاراً اقتصادية وحسب، بل عمل على قلب الأوضاع الاجتماعية، فأثر تأثيرا سلبيا على القيم الخلقية والاجتماعية والدينية التى تحكم علاقة الفرد بالجماعة ، وغلبت قيم الاستهلاك والثروة والفردية والفهلوة والربح السريع والنهب والرشوه والرياء والنفاق على قيم الإنتاج والتعليم والجماعية والعمل والابداع والصدق والامانة وكل القيم الدينية الاصيلة ، وبالجملة

---

(١) سمير نعيم ، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) محمد أبوالاسعاد ، ظاهرة الفساد السياسى فى مصر المعاصرة ١٩٧٤ إلى ١٩٨٦، مرجع سابق

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٥.

أحدث الإنفتاح شرخا عميقاً فى القيم الأساسية للمجتمع وإحداث جرحا غائرا فى النفس المصرية[١] .

ومن ثم فإن مجمل الصورة السابقة عن طبيعة علاقة الإنسان المصرى بالبناء الاجتماعى والسلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة فى ظل النسق الرأسمالى العالمى الجديد، انما تعطى تأكيدا واضحا على سيادة القيم الثقافية الغربية ، وسيادة القيم الطفيلية وانتشار شتى صور الانحراف والفساد ، بل ووجود نوع من أنواع الرضا الذى يكسب تلك الصور شرعية وقبولا لدى القاعدة العريضة من الشعب المصرى. ومن ثم يشير الى انهيار الشخصية القومية المصرية أمام تلك الهجمة الشرسة ، كما يشير إلى سيطرة وتفشى القيم المادية . ولكننا لن نرتضى بذلك التحليل السطحى وإنما سنحاول نرصد فى تحليلنا لطبيعة البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى حقبة الانفتاح الاقتصادى عدة نقاط اساسية اولها : طبيعة أيديولوجيا الانفتاح ومحاولة السلطة لتغيير البناء الثقافى للمجتمع المصرى وثانيهما: طبيعة أنساق القيم التى حاولت السلطة نشرها فى المجتمع المصرى وثالثهما: علاقة المثقفون بالسلطة فى حقبة الانفتاح . ورابعها: طبيعة أنساق القيم السائدة فى المجتمع المصرى فى ظل سيادة قيم الانفتاح الاقتصادى على المستوى الرسمى . ثم سنحاول أن نرصد أهم ملامح الاستمرارية والتغير فى البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى حقبة الانفتاح الاقتصادى.

(أ) أيديولوجيا الانفتاح الاقتصادى ومحاولة السلطة تغيير البناء الثقافى

لقد سعت السلطة الحاكمة وعلى رأسها السادات الى نشر أيديولوجيا الانفتاح ، ومحاربة الأيديولوجيا الناصرية بشتى السبل ، وكان عليها أن تخلق بناءا ثقافيا مواتيا ومناسبا لنشر الأيديوجيا الجديدة ،من خلال محاربة رموز البناء الثقافى السابق، وتشجيع رموز البناء الثقافى الجديد. ومن ثم أدت رغبة السادات فى التخلص من أعدائه ممثلى الناصرية ورموز النظام القديم إلى سعيه للتخلص من اليسار المصرى وما يمثله من فكر ناصرى أو ماركسى وفى سبيل ذلك عمل على

(١) محمد أحمد بيومى، المشكلات الاجتماعية "دراسات نظرية وتطبيقية" مرجع سابق ،ص ٣٧٩.

تدعيم تيارين أساسيين : أولهما التيار الليبرالى الذى دشنته الطبقة الرأسمالية الجديدة وعاونها فى ذلك قادة الطبقة الوسطى ومثقفوها . أما التيار الثانى : فيمثله التيار الإسلامى الذى عمل السادات على تشجيعه ودفعه للاستمرار والتوغل فى المجتمع ليكون سلاحه فى مواجهته مع الناصرية الماركسية[1]

لقد قامت الدولة الساداتية بتصفية اجهزة المسرح والسينما كمؤسستين تابعتين لوزارة الثقافة لا يقومان أصلا على حساب الربح والخسارة بل لحساب المردود الثقافى العام. ولقد قامت الدولة الساداتية بتشجيع القطاع التجارى الخاص، وبإلغاء وزارة الثقافة نفسها فى التشكيل الوزارى الجديد التالى لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وبين تشجيع القطاع الخاص وإلغاء وزارة الثقافة كليا ثم بالتدريج تفكيك أوصال القطاع العام فى السينما والمسرح وتمويل أغلب ميزانيتها إلى (مساعدة) رأس المال الخاص . وكانت النتيجة مزدوجة فكريا وفنيا فرار بعض الفنانين إلى العواصم العربية الأخرى والكتاب فى طليعتهم وانجذاب الباقين إلى فلك القطاع التجارى . ثم هبوط مستوى الإنتاج المسرحى والسينمائى وبإهمال القطاع العام ترك المجال رحبا أمام القطاع الخاص الذى تسيطر عليه النزعه التجارية والرغبة فى الكسب ولو بالابتذال والإسفاف ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التى تقوم على موضوعات تغذى الغرائز البدائية والنوازع الدنيئة وسرعان ما سيطر الفن الذى يخاطب الغزيرة دون العقل . وتساوى فى ذلك الأفلام والمسلسلات الأمريكية التى تبث القيم الرأسمالية أو الأفلام ومسلات مصرية ضعيفة المستوى وتبعث على الملل[2] ولقد اختفت معظم الصحف والمجلات ذات الرسالة المرموقة فى عهد الانفتاح وتحول ما بقى منها فى أبواق دعاية الحكومة والحزب الحاكم، وأبعد أصحاب الكلمة الجادة وأثر بعضهم الهجرة إلى الخارج، وامتد التمويل الأمريكى للمؤسسات الصحفية (القومية) وأصبحت صحافة النظام تعتمد على هيئة المعونة الامريكية . كما أصبح الكتاب الجيد غالى الثمن بعدما

---

(١) أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى تحليل الجماعات الصفوة القديمة والجديدة ن رجع سابق ، ص ٤١١.

٢) المرجع السابق ، ص ص ٢١٤ ، ٢١٥

تقلص دعم الكتاب وزيدت الجمارك على مستلزمات صناعته فى الوقت الذى لم تبخل فيه الحكومة بالدعم على شركات الانفتاح . أما دور المثقفين فقد تنامى فى تبرير ما تتخذه السلطة من سياسات وقرارات بل انه قد تنامى فيما يطرحونه من أفكار تؤدى إلى مزيد من الاضطراب والتناقض بين مصالح وقيم الفئات الاجتماعية وكان من جراء آرائهم خلق أشكالا وهمية لتزييف وعى الجماهير وإلهاء الناس بالجدل وارتبطوا بالسلطة، ورأى الحاكم هو أحكم الآراء ، وخلاص الذات فوق خلاص المجموع(١)

وفى السبعينيات ومع إزياد علاقة التبعية للولايات المتحدة انعكس ذلك على القيم الثقافية، فقد حقق ذلك طردا للثقافة الوطنية، فالأجنبى أصبح يغزونا من الداخل ليطرد فينا أية رغبات وميول أو قيم تتعارض فى استهلاك السلع الأجنبية وهذا ما يحاول الأجنبى تدعيمه فإذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا ومضمونا للسلع الغربية عليك أن تخلق أولا شخصا غربى الفكر وغربى الثقافة. فاختفت حروف اللغة العربية من لافتات المحلات والأسماء المصرية أيضا وسيطرت الأسماء الغربية على كل شيء (تيك أواى) (كنتاكى فريد تشيكن) (الفاليرو) الخ وزاد إقحام كلمات انجليزية بالحديث بمبرر وبدون مبرر، بل سيطرت الفاظ عربية على قاموس الحياة تعطى قيمة للفهلوة (احنا اللى دهنا الهوا دوكوا) (احنا اللى خرمنا التعريفة) والكسب السريع (مشى حالك) والرشوة (فتح مخك) وقبول أى شيء (كله على كله) كما شاعت كلمات مثل (طنش) (فوت) (مشى أمورك) وزاد عدد الكلمات المهجنة التى تجمع بين العربية والإنجليزية ، فالقيم الثقافية تشكلت فى إطار التمرد على الثقافات الوطنية واعتبار ذلك علامة على التقدم ، والاستحياء من اللغة القومية وتبجيل كل ما هو أجنبى(٢)

ومن ثم فلقد توطدت آليات التبعية الأجنبية بالغزو الثقافى حتى يطعن المصريون فى أعز ما يملكون وهو ثقتهم بأنفسهم وحتى يهزم المصرى من داخله ويعود إليه الشعور بالدونية وتجاه الأجانب بالنيل من كل ما هو تراث وطنى وثقافية

(١) ابراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) احمد انور مرجع سابق ص ص ٢١٦ ، ٢١٧

قومية وباعلاء شأن كل ما هو ثقافة أجنبية وإن لم يكن لها من الثقافة سوى الإسم أو القشور ومن ثم يتضح مدى تآذر أدوات الثقافة لخدمة العهد الجديد وهدم كل ما له صلة بمبادىء العهد السابق التى كانت قد أصبحت لدى الكثرة خاصة الشباب من قبيل البديهيات التى تسلم ولا يثار الجدل حولها (١)

(ب) طبيعة انساق القيم التى حاولت السلطة الحاكمة بثها فى حقبة الانفتاح

لقد لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا فى العمل على انتشار تلك القيم السلبية وتدنى القيم المنتجة والقيم الثقافية . ومن ثم أصبحت هذه القيم المسيطرة انعكاسا لمصالح الطبقة الرأسمالية فى حقبة السبعينيات على تأكيد قيم "التبعية" الرأسمالية والفكرية للغرب من ناحية وأمريكا من ناحية أخرى . ففى حقيقة الأمر أن كافة المجتمعات النامية تابعة للدول الرأسمالية سواء أقرت هذه المجتمعات بتبعيتها أو لم تقر بذلك والمجتمع المصرى لم ينحل عن تبعيته حتى بعد الثورة فمن المعروف أن مصر قبل مرحلة الانفتاح الاقتصادى كانت تدور فى فلك الدول الشرقية - خاصة الاتحاد السوفيتى سابقا - ولكن الذى حدث فى فترة الانفتاح هو تأكيد هذه التبعية حيث أصبحنا تابعون بمعنى الكلمة فى جوانب حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأصبحنا منبهرين بلا تحفظ بمنجزات الغرب التكنولوجية والفكرية على السواء ولقد جنى الاقتصاد المصرى خراب هذه التبعية وما بثته فى نفوس المواطنين من قيم سلبية(٢). وكان على رأسها فقدان قيم الانتماء للوطن وطغيان قيم السلبية وعدم المشاركة السياسية، التى كان للانفتاح الاقتصادى دور كبير فى تدعيم وانتشار هذه القيم فإلى جانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى تدعم هذه القيم كان إلى جانبها القمع البوليسى ومحاربة كل التيارات الفكرية . كما أن الإنسان العادى لا يهتم كثيرا بأمر السياسية ولا يفهمها الا بقدر ما تسهم فى حل مشكلاته اليومية فمحور اهتمامه هو حياته وهمومه الفردية والأسرية وهنا يتحدد الوعى الاجتماعى عند مستوى هذه الهموم ولا يتجاوزها إلى مستوى العام، نعنى الربط بينها وبين المشكلات السياسية والاقتصادية والعامة وطالما

---

(١) ابراهيم العيسوى مرجع سابق ص ص ٤٦ ، ٤٧

(٢) السيد محمد الرامخ مرجع سابق ص ٣٦٩

ابتعدت هذه المشكلات عن بؤرة الوعى فإن النتيجة تكون إفراطا فى السلبية واللامبالاة تجاه ما هو عام وإفراطاً فى الانخراط والانشغال بما هو خاص(١) .

ومن ثم فلقد أدت التغييرات الضخمة التى استخدمت فى نسيج البناء الثقافى والقيمى فى السبعينات إلى اقتلاع الأيديولوجيا الناصرية بأفكارها وأنساقها القيمية وتحولت الرموز الثقافية إلى الوجهة المعاكسة، وصار من كان يمتدح أفكار الأمس لاعنا لها ومهللاً لأفكار اليوم وارتفعت رايات الداعين بأيديولوجيا الانفتاح الاستهلاكى وفاتحين الباب أمام كل صور الغليان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى شهده مرجل البناء الاجتماعى فى السبعينيات

(ج) علاقة المثقفون بالسلطة فى حقبة الانفتاح الاقتصادى

وليس ثمة شك فى أن السياسات والإجراءات التى تبناها ونفذها النظام السياسى خلال عقد السبعينيات من جانب وتراجع دور الدولة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وترك العنان للرأسمالية المحلية والأجنبية للقيام بهذا الدور فى كافة المجالات والقطاعات من جانب آخر هذا بالإضافه إلى الممارسات التى قام بها النظام السياسى لقمع الحريات وتكبيل المثقفين نموهم الفكرى والسياسى فضلا عن إزدياد معدلات التفاوت الطبقى وتفاوت معدلات الدخول بشكل عام ... الخ كل هذه الأمور لعبت دورا مؤثرا وفعالا فى ظهور وتنامى التنظيمات السرية (غير المعلنة) والتى رأت أن الأسلوب الأمثل لتحقيق أهدافها يتمثل فى العنف واستخدام القوة حيث شهدت المرحلة حوادث كثيرة للعنف اتخذ النظام منها موقفا عدائيا استخدم كافة الأساليب والوسائل للسيطرة عليها وقد تراوحت هذه الأساليب بين التعذيب والاعتقال أحيانا والاستقطاب والاستمالة أحيانا أخرى .

ومن ثم، فالمناخ السياسى والثقافى الذى ساد خلال هذه المرحلة كانت له تأثيراته السلبية على أوضاع ومكانة المثقفين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية سواء الذين ينتمون للتيار الإسلامى السلفى أو الذين ينتمون للتيار الاشتراكى أو العلمانى مما أثر على حجم ونوعية الإنتاج الثقافى والفكرى الذى قدمه هؤلاء المثقفون خلال تلك المرحلة .

---

(١) احمد انور ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧

ويبقى القول إن غياب الديمقراطية الحقيقية على الرغم من أن الخطاب السياسى الرسمى كان يؤكد باستمرار على الحريات السياسية وحرية الفكر قد أدى إلى استبعاد كثير من المثقفين من دائرة السلطة وصنع القرار السياسى . حيث حرص النظام السياسى خلال السبعينيات على استبعاد هذه الفئات من المراكز القيادية فى كثير من المجالات : الفن الفكر والثقافة ... الخ وذلك من خلال حملات الاعتقالات المكثفة التى شهدتها مرحلة السبعينيات بالإضافة إلى كبت حرية الصحافة ومصادرتها وحرمان بعض الصحفيين الذين يهاجمون النظام من الكتابة أو التردد[1] على دور الصحف بل إن الأمر تعدى ذلك إلى عزل بعضهم وتحويلهم إلى وظائف أخرى أو خروجهم الإجبارى على المعاش أو اعتقالا دائما وكان من نتيجة ذلك أن تحولت المعارضة بكافة اتجاهاتها من السلوك المعارض الحميد إلى السلوك الخبيث تلك التى تتغذى على قواعد النظام بدلا أن تغذيها . وتمثل ذلك فى إحتداد لغه المعارضة وتحولت إلى معارضة يائسة وتمثل ذلك فى انتقال بعض روافدها خارج الأطر الشرعية والتحرك ضد الشرعية لإسقاط النظام من خلال الأنشطة المسلحة والسرية المناهضة للنظام.

هذا وإلى جانب القمع الايديولوجى والإدارى الذى سبقت الإشارة إليه والممثلة فى الثقافة الرسمية هناك الإغراء المادى أى إغراء المثقفين وشراء كتاباتهم وتشويه ضمائرهم بالدولار النفطى وإنها لمصادفة موضوعية مؤسفة أن ارتبطت الثروة النفطية بأشد الأوضاع الاجتماعية تخلفا وأشد الأنظمة السياسية رجعية وتبعية وهكذا انتشرت ثقافة التخلف بانتشار هذه الثروة النفطية وأشد الأوضاع الاجتماعية تخلفا وأشد الأنظمة السياسية رجعية وتبعية وهكذا انتشرت ثقافة التخلف والتبعية بانتشار هذه الثروة النفطية على أن الأمر لا يقف عند هذا الحد وانما يتعداه إلى ما حاولته المؤسسات الأمريكية من توريط بعض مثقفينا فى دراسات وأبحاث وبعثات ظاهرها العلم وباطنها محاولة الاحتواء الثقافى والمالى أو التعرف على حقائق واقعنا من مصادره العلمية أو على الأقل ربط هؤلاء المثقفين بهم وإبعادهم عن الانشغال بهموم أمتهم وقضاياها الملحة والأساسية . وتعتبر هيئة

(١) مصطفى مرتضى، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١

المعونة الأمريكية بالقاهرة هى آداة الاختراق الأمريكى حيث قامت بإنشاء أقسام بها مناظرة للوزارات السيادية والهيئات الحكومية المصرية الهامة ، وهذا بهدف متابعة نشاطها الضخم المنتشر فى الأجهزة الإدارية والعلمية والثقافية في مصر وإن هذا الاختراق الأمريكى الثقافى والعلمى لمصر لم يتم عشوائيا بل وفق مفاهيم استراتيجية محددة سلفا . وإذا كان التعاون العلمى بين الدول يمثل ظاهرة عالمية ويهدف حقيقة إلى التنمية الشاملة ومساعدة المجتمع على التطور فلا غبار فى ذلك ويعتبر التعاون العلمى هنا ظاهرة إيجابية ، لكن من الواضح أن مصر فى فترة السبعينيات وحتى الآن ليس لها سياسة شاملة للبحث العلمى ولا مخطط عام ولا فلسفة واضحة للدولة(١).

وتشترط هيئة المعونة الأمريكية AID وهى أكبر جهة ممولة للبحوث والموضوعات والميادين التى يمكن أن تمولها ووفقاً للأوليات التى تراها بأن يقوم الباحث الأمريكى باختيار الشركاء المصريين. وهذا العملية تتم فى ضوء استراتيجى يشترك فى رسمها هيئة المعونة الأمريكية، واعتمدت هذه الاستراتيجية على خلق شبكة من المصالح وخلق فئات ترتبط مصالحها عضوياً بالهيئة الأمريكية. لاختراق الثقافة الوطنية وعملت على إعادة تشكيلها بما يضمن مناخاً متعاطفاً مع هذا الدول المانحة، رغم ما يتمتع به بعض الباحثين من إدراك ووعى سياسى، إلا أنه وجد أن بعض المثقفين منجرفون لتحقيق طموحات مادية وعلمية فى البحوث المشتركة مع الأجانب، وظهر ما سمى (بمقاولى الأبحاث) وارتبطت هذه الظاهرة بموجة البحوث المشتركة، حيث ظهر هذا المقاول أو المتعهد أو المقاول من الباطن، وهو يتعامل مع مكاتب استشارية أجنبية أو هيئات بحثية أو جامعية يقوم بإعداد دراسات لها أو الاشتراك معها، ولكن لأنه لا يستطيع بمجهوده الشخصى أن يقوم بكافة البحوث، فإنه يسند أجزاء منها لباحثين آخرين لتتم بشكل سريع، وعادة ما تتم هذه البحوث بدون النزاهة العلمية المطلوبة لأن المقاول يخطف من هنا وهناك ولا يهمه الهدف البعيد من وراء البحث، كما أنه لا يدقق فيما يبحث لأنه مثل المرتزقة يحارب من أجل المال والربح فقط.

(١) المرجع السابق ص ص ٢٤١ ٢٥٣

ويتضح مما سبق أن ما يدور على الساحة البحثية فى مصر منذ السبعينيات حتى الآن جزء لا يتجزأ من الاتجاه نحو تدعيم التبعية للمجتمع الأمريكى ويرتبط أيضاً بغياب فلسفة عامة تركز على الاستقلال الوطنى حتى فى البحث العلمى، ويرتبط أيضاً بغياب الهدف القومى العام، وبالتالى أصبح البحث العلمى تابعاً رغم اشتراك العديد من المصريين فى تخطيط وتنفيذ هذه النوعية من هذه البحوث. ولكن نظراً لأن الإشراف يكون عادة من جهة خارجية، فإن الهدف هو تكريس التبعية وتكريس الإحساس بالنقص، وبهدف الاختراق المباشر على كل الأصعدة والمستويات، وتدلنا هذه الشواهد على أن للسلطة السياسية مثقفيها الذين ينشأون بنشأتها ويدافعون عنها ويبررون أخطاءها وممارساتها، إنهم مثقفوا السلطة الجاهزين فى كل زمان ومكان يبررون سياسة النخبة السياسية والدعم الفكرى لسياسات أخرى مغايرة، وهذا هو المثقف الذى يغير موقفه الأيديولوجى بتغير نظم الحكم وبتغير السلطة السياسية. إنه مثقف جاهز لكل العصور ولكل الأوقات، المرتبطة بالثقافة الرسمية للسلطة القائمة.

ويمثل انتشار هذا النمط الثقافى رد فعل مباشر من جانب الطبقات الدنيا والفقيرة لإثبات وجودهم على الصعيدين الثقافى والسياسى ولأن الثقافة الرسمية أو المؤسسية لا تعبر عن أهداف ومصالح الطبقات الدنيا، بقدر ما تعبر عن مصالح النظام، وتعكس أهدافه وغاياته. وفى سيادة هذا النمط الثقافى، فإن الطبقات الدنيا تلجأ إلى الثقافات غير الرسمية بأشكالها المختلفة وأساليبها المتباينة التى تتناسب ومستوى الوعى الاجتماعى والثقافى لهذه الطبقات. ومن ثم تنتشر الممارسات الشعبية التى تعكس فهماً دينياً خاصاً تعبر عنه هذه الطبقات بأشكال معينة من السلوك والتصرفات، ولا شك أن انتشار الطرق الصوفية وازدياد حجمها وتنوعها يمثل مظهراً هاماً من مظاهر تنامى الثقافة الشعبية وازدياد انتشارها بين قطاعات واسعة ممن ينتمون للطبقة الدنيا سواء الريفية أو الحضرية. فهى ثقافة تعبر عن واقع هذه الطبقات وظروفها الاجتماعية والاقتصادية وتعكس مستواها الثقافى ووعيها الاجتماعى والسياسى. كما أن ظروف الفقر والبطالة والأمية تلعب دوراً مؤثرا فى انتشار هذا النمط الثقافى بكل تناقضاته وتمايزاته التى يعكسها ويعبر عنها. والواقع أن استمرار هذا النمط التقليدى أصبح يمثل ضرورة هامة لتحقيق

التوازن فى المجتمع، لأنه يلقى دعما وتأييدا من المؤسسات الرسمية التى تخدم النظام السياسى وتعبر عن مصالحه من جانب، كما أنها تمثل فى الوقت ذاته إشباعا للحاجات الأساسية للطبقات الدنيا التى تعانى من أشكال كثيرة للحرمان، لعل أهمها غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير العادل لفرص الحياة الاجتماعية فى كافة المجالات من جانب آخر. كما أنها تمثل ميكانزما دفاعيا تستخدمه الطبقات الدنيا والفقيرة لمواجهة الأعباء المادية والاقتصادية من جانب ثالث. وفى ظل هذه الظروف، علينا أن ندرك مستوى الإنتاج الثقافى الذى يقدمه كثير من المثقفين المصريين فانتشار الأمية، والأمية الثقافية بصفة خاصة، فضلا عن حالة الأحياء التى تعانى منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، لا شك أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المثقفين واتجاهاتهم، ومن ثم تؤثر على إنتاجهم الفكرى والثقافى بشكل عام.

ويتضح لنا أن فترة السبعينيات تدلنا على نوعين مختلفين فى طبيعتهما من المثقفين. المثقف المعارض الذى صدمته دائماً إجراءات الدولة من كبت للحريات وتضييقها تحت تبريرات غير صادقة بالمرة والذى قدم حياته رهناً للدفاع عن قضايا المجتمع الجوهرية.ووقوفه ضد سياسات الدولة وممارساتها. وفى مقابل هذا المثقف كان هناك "المثقف المتواطئ مع القهر" والذى يتحدث بلسان السلطة ويعمل على تبرير أخطائها وممارساتها المختلفة، نستطيع أن نقول أن كلا النوعين، مثقف[١] عضوى بمفهوم "جرامشى" حسب الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة. وارتبط كل نوع من هؤلاء بطبيعة الثقافة، فالمثقف المتواطئ ارتبط على الفور بالثقافة الرسمية وعمل على الدفاع عنها ونشرها وتسييدها (ثقافة التبعية). والمثقف الآخر عمل فى ضوء الثقافة المضادة لهذه الثقافة الرسمية، فما هى طبيعة هذه الثقافة فى السبعينيات؟. ولنا أن نؤكد هنا أن الثقافة غير الرسمية تصدر عن رفض تام للثقافة الرسمية (ثقافة السلطة السياسية) بحثاً عن واقع أفضل تسوده الديموقراطية وحرية التعبير، إلا أن هذا الرفض والمعارضة، يحد من تأثيره أمور أربعة: العنف الإدارى الذى تعرض له المثقف المعارض والذى امتد حرمانه من كلمته إلى تجويعه وإلا وصفه بالجنون أو إلى السجن، وأحياناً حرمانه من الحياة نفسها، وقد

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٣، ٢٥٤.

يكون من الطبيعي في غمرة الصراع الاجتماعي أن يعاني المثقف هذه المعاناة في سبيل قول الحقيقة أو الإسهام في تغيير الحياة وتجديدها على أن الأمر لا يقف عند معاناة المثقف نفسه، وإنما ما تعانيه كلمته نفسها نتيجة لذلك من قيود على انتشارها وفاعليتها. على أن ثاني هذه الأمور هو عزلة المثقف المعارض المصري بشكل عام عن الجماهير الشعبية، وهو يسهم هو نفسه في تقييد انطلاق كلماته وانتشارها وفاعليتها. على أن الأمر لا يقف عند حرمان الجماهير من الوعي الذي هو نتيجة لمعرفتها وتذوقها لمنجزات المثقف المعارض. وإنما امتد إلى حرمان المثقف المعارض نفسه من إحساس بحيوية الواقع الجماهيري، مما أسقطه في كثير من الأحيان في تجريدات بل شطحات استعلائية لا تتسق ولا تتفق مع احتياجات الواقع الاجتماعي العيني المحدد.

أما الأمر الثالث فهو أن الثقافة وإن تكن سلاحاً في المعارضة والنقد ومصباحاً للتنوير الاجتماعي والتاريخي، إلا أنها ليست مجرد أدلة إجرائية، ليست مجرد وسيلة لغاية، وإنما هي إلى جانب ذلك غاية في نفسها، أما الأمر الرابع والأخير هو انعدام الوحدة بين المثقفين المعارضين من حيث وحدة الفكر. فالتكوين الثقافي مختلف نظراً للتعددية الثقافية. فهناك اجتهادات متنوعة من فكر ديني عقلاني مستنير، إلى فكر وطني ديموقراطي عام إلى فكر ماركسي، وليس المطلوب إلغاء هذه الاختلافات الفكرية أو التغافل عنها أو تجاهلها، فأنها جميعاً تشكل خصوبة في الفكر والثقافة المصرية بوجه عام وتعبر عن قوى وطنية واجتماعية مختلفة وخبرات متنوعة على أن هذه القوى باجتهاداتها وخبراتها ما تزال مفككة، معزولة عن بعضها البعض، فانشغلت ومازالت في كثير من الأحيان بالصراع فيما بينها أكثر من الصراع في جبهة ثقافية واحدة وموحدة ضد السلطة السياسية، فالصراع الفكري ينبغي أن يخضع لأولويات وضرورات النضال السياسي والاجتماعي العام، وإلا أصبح فوضى وتمزقا، هذه كانت بعض سمات أزمة الثقافة المعارضة في السبعينيات ومازالت[١].

نخلص مما سبق، أن فترة السبعينيات قد اتسمت بأن السلطة السياسية قد عمقت علاقتها بالرأسمالية العالمية وجعلت منها غطاءاً ذهبياً زائفاً لتخلفها ومصدراً

(١) المرجع السابق. ص ص ٢٥٥، ٢٥٦.

لحياة استهلاكية تستمع بها وتغنيها عن أى جهد إنتاجى أو إبداعى وتشترى ما تشاء من وسائل السلطة والسيطرة والإغراء والتوجيه السياسى والإعلامى والثقافى وتضفى بها مشروعية زائفة على سلطتها، وتقمع بها الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان فى التعبير والنقد والمشاركة فى القرارات المصيرية فى رقابة تنفيذها، وتضاعف بها التمزق القومى والتخلف الفكرى والتبعية الرأسمالية العالمية، مما انعكس هذا الوضع على الثقافة بشكل عام، فانقسم المثقفون إزاء هذه التبعية الثقافية والتقنية والإعلامية إلى مثقفين معارضين رافضين لتلك الإجراءات بل وللغرب والتحديث الغربى بشكل عام، بالإضافة إلى رفضهم لكل ممارسات السلطة السياسية وما ارتبط بها من قمع وقهر وسجن وتعذيب ومعتقلات وتضييق حريات ... إلخ من هذه الإجراءات السلطوية.

وعلى الجانب الآخر هناك الثقافة الرسمية التى تضخها عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية من إذاعة وتليفزيون، وعن طريق أجهزة الدولة الأيديولوجية الأخرى كالمؤسسات التعليمية ومؤسسات تثقيفية وتوجيهية مختلفة، وما تشيعه من قيم ومفاهيم وتصورات أذواق تكرس بها توجهاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية التى تسهم فى قمع التوجهات العقلانية والنقدية والمبادرات الإبداعية، وهكذا أقيمت واتسعت سوق للثقافة والمثقفين، وأصبحت فيها الثقافة سلعة للتبرير والتحذير والتضليل والتغريب وتنمية روح الاستهلاك والابتذال والسلبية والإذعان. والأخطر من ذلك كله أن السلطة السياسية قد استغلت الدين كأيديولوجيا لتزييف وعى الجماهير وخاصة الطبقات الدنيا، بل والوسطى[1].

(د) طبيعة أنساق القيم السائدة فى حقبة الانفتاح الاقتصادى:

لقد أحدثت هذه المرحلة على مستوى نسق القيم، نوعاً من الفوضى الاجتماعية حيث طغت القيم الفردية الذاتية والمرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الوطنية والجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا. وظهر نوع من

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

التناقض الفكرى فى المناخ الثقافى، فقد أقصى وأبعد كل من تمسك بالقيم الأصلية للمجتمع، بينما رفع من شأن من دافع عن القيم الجديدة(١).

ولقد اختفت قيمة العمل المنتج نتيجة لانتشار أنشطة اقتصادية كالسمسرة والمضاربة والانفتاح الاستهلاكى بشتى صوره، مما أفقد الشباب قيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً واستبدلها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهى قيمة الكسب السريع بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته. ولا شك أن هذا قد أدى إلى اختلال فى نسق القيم الاجتماعية حيث حلت القيم الاقتصادية والمادية القمة فى هرم القيم. فالشباب يكتسب من خلال تعامله اليومى فى المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيماً هدامة تجعل من المال القيمة العظمى فى الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الإنسانية. فالشجاعة والشرف والأمانة والتقدير والاحترام. بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن أن تشترى(٢).

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن هذه المرحلة أدت إلى عدم الاهتمام بالتعليم، ويرجع ذلك إلى اهتمام أرباب الأسر بتعليم أبنائهم تعليما متوسطا. هذا بجانب تفضيل العمل التجارى بدلا من التعليم نظرا لأنه يدر دخلا كبيرا فى فترة قصيرة. فالحاجات الأساسية والثراء لا يلبى عن طريق التعليم، وإنما يرتبط بالقيم والسلوك الاستقلالى. ومهما بلغت درجة التعليم التى يحصل عليها أى فرد، فإن دخله من عمله الشريف لا يقارن بدخول العاملين فى الانفتاح أو من يستغلون وظائفهم فى خدمة كبار رجال الطبقة الطفيلية(٣).

وعلى ذلك تدهورت قيمة التعليم ولم يصبح مؤشراً للمكانة الاجتماعية أو الدخل، وأصبح الغالبية العظمى من المتعلمين فى المجتمع يندرجون ضمن أكثر الفئات معاناة فى ظل الانفتاح، وهذا جعل من التعليم قيمة لا تحظى بالاحترام

---

(١) نهلة إبراهيم محمد، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) محمد صبرى فؤاد النمر، صراع القيم الفردية والمجتمعية وأثرها على المشاركة الاجتماعية "دراسة ميدانية لمراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية"، رسالة غير منشورة لدبلوم معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ص ٤٩، ٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٢.

والتقدير فالعلم ليس هو الطريق للنجاح فى المجتمع وأن العلم ليس السبيل إلى الترقي وأن المال وبأى وسيلة هو المفتاح السحرى إلى كل شئ وأى شئ(١).وفى ظل هذا المناخ سيطرت قيم الاستسهال والغش والتزوير على العملية التعليمية فأولياء الأمور والطلاب يطالبون الوزارة بتخفيف المقررات وسهولة الامتحانات. كما انتشر الغش بين الطلاب. فالجيل الجديد أصبح لا يهتم بالأداء الفعلى لما هو واجب وإنما الإنجاز الشكلى، وأنه ليس مهماً أن يعمل وإنما المهم أن نبدو وكأننا نعمل، فلا يتهمنا أحد بالتقصير وأن وسيلة الإنجاز ليست بذات بال فما لا يدرك بالجد والاجتهاد يمكن أن يدرك بالغش والتزوير وأصبحت فكرة النجاح التى تتزرع فى عقل الشباب وتتطبع فى وجدانهم فكرة مشوهة لا صلة لها بالعمل المنتج أو الاستقامة ونظافة اليد وراحة الضمير، فالنجاح أصبح مرتبطا بالغنى وبأنماط الاستهلاك والترقى، وتقهقرت قيمة التعليم والتفوق العلمى لتحل محلها قيم التجارة والأعمال الحرة والمكسب التى تعطى تفوقاً اجتماعياً بصرف النظر عن التعليم والإنجاز(٢).

ولقد أدت هذه المرحلة إلى انعكاسات خطيرة على أنساق القيم التى يتعلمها الأطفال من خلال عملية التنشئة الإجتماعية. فالعمل المنتج، والإخلاص فيه، والعلم، والتعليم ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التى تبثها فى نفوسهم كافة وسائل الإعلام، ولا إلى المظاهر البراقة التى يتمتع بها أبناء الطبقة البرجوازية الطفيلية، ولا حتى الطريق للوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان(٣).

ولقد صاحب ارتداد قيمة العلم والتعليم انتشار القيم الغيبية واللاعقلانية، وتجلت هذه القيم فى ظهور التطرف الدينى والذى كان نتاجاً لمجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى خلقتها سياسة الانفتاح الاقتصادى من جهة وجزء من مخطط إمبريالى صهيونى تسانده قوى إقليمية ومحلية تهدف إلى تكريس التخلف تدعيماً للتبعية. وقد تزامن ذلك مع ظهور الفن الطفيلى الذى يدعم قيم الغيبية والتواكلية، فانتشرت عديد من الأغنيات التى تروج بأن "الدنيا حظوظ" "وكل واحد

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٣) محمد صبرى النمر، مرجع سابق، ص ٥٥.

نصيبه كده ولازم يرضى بنصيبه" و"كل شئ مكتوب على الإنسان" وغيرها من الأغنيات التى تروج لهذا النوع من القيم[1].

ولقد ساهم التطرف الدينى أيضاً فى تأكيد دونية المرأة، وظهرت دعوات تدعو إلى عودة المرأة إلى البيت، بحجة أن الرجال لا يجدون عملاً أو بحجة رعاية الأولاد أو لأنها غير منتجة بطبيعتها، وظهرت بعض الفتاوى، التى تؤكد أن "صوت المرأة عورة" وظهرت مناقشات واسعة حول موضوعات مثل "هل الكفين عورة – كيف تطيع الزوجة زوجها – ما هو الذى لا يسمح بكشف ملامح الجسم .. إلخ" وهذه القضايا أثارت جدلاً واسعاً امتد إلى الصحف والمجلات، وكل ذلك من أجل تبعية المرأة وتأكيد دونيتها[2]. بعدما كانت قد حصلت على مكاسب كبيرة فى الستينيات، وبعد أن أصبح لها دور فى دفع عجلة التنمية والتقدم فى المجتمع المصرى.

ولقد صاحب كمون أو ارتداد قيم العمل المنتج والإنجاز والعمل والتعليم، والحفاظ على الصالح العام، والقيم الجمعية، والانتماء، صاحب انهيار تلك القيم وتدنيها فى سلم القيم تصعيد قيم سلبية أخرى حيث انتشرت قيم الفساد "كالكسب السريع، والوصولية والانتهازية واستحلال المال العام، وسيطرة قيم سلبية واللامشاركة السياسية واللاانتماء، وصاحب ذلك انتشار القيم الغيبية، وقيم اللامساواة بين الجنسين وتدعيم دونية المرأة.

ولا شك أن التواجد وسط مناخ عام فاسد يتطلب من أى مواطن شريف قدرة خارقة على مقاومة الفساد، بل إن المقاومة قد تعرضه لأخطار التآمر عليه.

"فكل هذا يدفع الإنسان المصرى إلى اللجوء إلى الحلول الفردية الذاتية لحل كل هذه الأزمات التى يواجهها فى يومه. وهكذا تؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهى تضعف من القيم الواعية للعطاء للمجتمع، وتدعم القيم الأنانية والفردية، وتزيد من شعور الآخرين بالاغتراب عن المجتمع ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد واللامبالاة[3].

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٢٥٥، ٢٦٤.
(٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ١١٥.
(٣) محمد صبرى فؤاد النمر، مرجع سابق، ص ١٢٩.

ولقد وجد الكثيرين فى الهجرة للخارج حلاً لكل أزماتهم ومشاكلهم. فشهدت السبعينيات حركات هجرة واسعة لم يشهدها المجتمع المصرى من قبل. ولكن ساهمت الهجرة هى الأخرى فى تدعيم سلبيات الانفتاح، فلقد دعمت هى الأخرى من القيم الاستهلاكية، ومن إهدار قيمة العمل المنتج. وأكد على ذلك عدد من الدراسات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر. دراسة "الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية" التى أكدت على انهيار قيمة العلم والعمل المنتج نتيجة للهجرة النفطية فى الريف والحضر على حد سواء. والتى أكدت أيضاً على تفشى القيم الاستهلاكية.

ومن ثم وقع الإنسان المصرى تحت نير ضغوط مزدوجة وضعته لامحاله، بين فكى رحى الاتجاهات الاستهلاكية. أولاها: المظاهر الاستهلاكية التى نشرتها طفيلية الانفتاح، وثانيها: القيم الاستهلاكية التى أكدت على تدعيمها الهجرة النفطية. وإن كانت للهجرة النفطية تأثيرات سلبية بالغة على نسق قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر وعلى أنساق القيم بصفة عامة، إلا أننا لا يمكن أن ننكر أنها قدمت منفذاً للصعود الاجتماعى أمام طوائف واسعة من الشعب المصرى لم يكن أمامها منفذ غيره، فهجرة الأيدى العاملة غير المهرة أو شبه المهرة، وكذلك هجرة الحرفيين، تقدم طريقاً لا يتطلب توفير درجة تذكر من التعليم أو قدراً يذكر من رأس المال[١].

ولقد كان النظام السياسى مسئول عن قيم الناس وسلوكهم وأخلاقهم، فالسلطة تتبنى قيماً وتروج لها تسود بعض تلك القيم فى مراحل معينة بينما يتقلص دور قيم أخرى. وبموقفها وسلوكها تضفى شرعية على بعض القيم وتسقط شرعية قيم أخرى. أى أن ممارسات السلطة وإقرارها لأوضاع معينة، أو حتى سكوتها على تلك الأوضاع إنما هو بمثابة إشارات أو إجازات مرور تعتمد قيماً بذاتها وتروج لها، فممارسات السلطة ليست مجرد جولات سياسية أو حسابات اقتصادية ولكن هذه[٢] الممارسات تغرس قيماً، وهذا يؤكد أن النخبة الحاكمة كانت فى السبعينيات تفسح الطريق وتتعاون مع الرأسمالية الطفيلية لنشر قيم اللاعمل واللاإنتاج[٣].

(١) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ٢٩.
(٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٩١، ٩٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٩٢.

ولقد كان من الطبيعى أن تنعكس هذه القيم على العاملين فى القطاع المنتج بالمجتمع وعملت تدريجياً ومازالت تعمل على تدمير قيم الإخلاص فى العمل والوفاء له وخدمة الجماهير واحترامها اكتفاءاً بالأجر الشهرى الذى يقره القانون، ومن ناحية أخرى فإننا نزعم أن هناك مناخاً عاماً يخيم على كل وحدات الإنتاج فى مصر، مضمونة إصرار كثير من فئات محدودى الدخل العاملين بالقطاع المنتج على إعادة توزيع الدخل القومى باقتطاع ما استلبه الانفتاحيون من نصيبهم فى العائد الاجتماعى. وإذا كان الانفتاحيون قد سلبوا نصيب المنتجين متبعين أساليب غير مشروعة، فلا ضير أن يلجأ المنتجون إلى بعض تلك الأساليب غير المشروعة لاسترداد ما سلب منهم – أو بالأقل – ما يقدرون على استرداده. أى أننا أصبحنا أمام عملية مستقرة من النهب والدفاع المضاد رغم أنف أو من وراء ظهر أو بموافقة القوانين النافذة(١).

ولقد كانت التحولات التى طرأت على نسق القيم و الثقافة السائدة نتاجاً لأمور ثلاثة ارتبطت بسياسة الانفتاح: الأول: تنامى رأسمالية الانفتاح غير المنتجة ونفوذها المتزايد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. الثانى: فقدان وتراجع السياسات والتوجهات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية وما ارتبط بذلك من تدهور ملحوظ فى أوضاع الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع. أما الثالث: فيتمثل فى الارتباط بالغرب على كافة المستويات والانبهار العام بالنموذج الغربى.

ذلك أن رأسمالية الانفتاح بهيمنتها الاقتصادية والاجتماعية قد وضعت المجتمع فى قالب قيمها من جانب، كما أن تدهور أوضاع الطبقات الدنيا والوسطى وإحساسها بفقدان العدالة الاجتماعية فى المجتمع ارتبط بغرض مجموعة من القيم السلبية وأدى إلى عديد من مظاهر التفسخ والانبهار بالنموذج الغربى من جانب آخر، مما أفضى إلى نتائج سلبية على الثقافة الوطنية(٢).

---

(١) على فهمى، القيم والقيم لمضادة، مرجع سابق، ص ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) مصطفى مرتضى، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(و) ملامح الاستمرارية والتغير فى البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى حقبة الانفتاح:

لقد سعت السلطة الحاكمة وعلى رأسها السادات إلى نشر أيديولوجيا الانفتاح ومحاربة الأيديولوجيا الناصرية بشتى السبل، وكان عليها أن تخلق بناءاً ثقافياً مواتياً ومناسباً لنشر الأيديولوجيا الجديدة، من خلال محاربة رموز البناء الثقافى السابق، وتشجيع رموز البناء الثقافى الجديد. ومن ثم أدت سياسات السادات فى التخلص من أعدائه ممثلى الناصرية ورموز النظام القديم إلى سعيه للتخلص من اليسار المصرى وما يمثله من فكر ناصرى أو ماركسى وفى سبيل ذلك عمل على تدعيم تيارين أساسيين: أولهما: التيار الليبرالى الذى دشنته الطبقة الرأسمالية الجديدة وعاونها فى ذلك قادة الطبقة الوسطى ومثقفوها. فأكد السادات على عدد من الأفكار الليبرالية مثل: سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين، وإقامة الأحزاب السياسية والحياة النيابية، أما التيار الثانى: فيمثله التيار الإسلامى الذى عمل السادات على تشجيعه ودفعه للاستمرار والتوغل فى المجتمع ليكون سلاحه فى مواجهته مع الناصرية الماركسية.

ولقد سعت السلطة الحاكمة لتغيير البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى السبعينيات تغييراً جذرياً شمل الفن والأدب والصحافة والمسرح والسينما والكاسيت، وامتد إلى أنساق القيم الثقافية، ليشكل بذلك بناءاً ثقافياً يوجد نوعاً من القبول أو ربما حتى اللهث وراء الانفتاح الاستهلاكى.

ولقد توازنت مع التغيرات الفكرية الكبرى تغيرات قيمية كبيرة، فلم يكن لنظام الانفتاح الاقتصادى، آثار اقتصادية وحسب بل عمل على قلب الأوضاع الاجتماعية. فلقد أثر نظام الانفتاح تأثيراً سيئاً على القيم الخلقية والاجتماعية والدينية التى تحكم علاقة الفرد بالجماعة وغلبه قيم الاستهلاك والثروة والفردية والفهلوة والربح السريع والنهب والرشوة والرياء والنفاق على قيم الإنتاج والتعليم والجماعية والعمل والإبداع والصدق والأمانة وكل القيم الدينية الأصيلة وبالجملة أحدث الانفتاح شرخاً عميقاً فى القيم الأساسية للمجتمع وأحدث جرحاً غائراً فى النفس المصرية. لا يمكن الخلاص منها ما لم يصاحب الإحياء الدينى تغيير لنظام الانفتاح الاقتصادى. فالطفيلية تعدت حدود التطفل الاقتصادى لتخلق قيم طفيلية

هابطة انتشرت فى المجتمع المصرى انتشاراً سرطانياً، خلق أزمات ثقافية وفكرية عديدة ستكشف عنها الثمانينيات وبداية التسعينيات*.

وإن كان كم التغيرات على المستوى الثقافي والقيمي كبير فإن الثوابت لا يزال لها وجود*.

* استمرار الثقافة الشعبية والدين الشعبى أو دين الحرافيش على الرغم من انتشار التيار الأصولي، وتوغل التيار الليبرالى بكل ثقافته الغربية.

* استمرار الرأسمالية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص فى محاولتها لطمس الهوية الثقافية للمجتمع المصرى، وفى طمس الثقافة الوطنية من خلال مؤسساتها طبقاً لمنهج استهلاكى مخطط ومدروس، يزيف الوعى الجماهيرى، ويدعم التبعية الثقافية من خلال تصوير الغرب الرأسمالى على أنه الأنموذج الفريد الذى ينبغى أن يحتذى لو أردنا التقدم والازدهار مع إخفاء أو تزيين وتبرير كل عيوب الرأسمالية وجرائمها.

* استمرار انقسام الصفوة الثقافية إلى مثقفين مروجين لقيم وآراء وأيديولوجيا السلطة الحاكمة ومستفيدين من رضاء السلطة طمعاً فى جنى المزيد من المكاسب، ومثقفين معارضين للسلطة وسياساتها وأيديولوجيتها متعرضين لشتى أنواع القمع والاضطهاد، ومثقفين يتمسكون بألباب ثقافة مادية ركيكة سلبيين ولا مبالين بما يجرى فى المجتمع، مغتربين عنه، غير ساعين وراء جنى المكاسب بمرضاة السلطة، وغير عابئين بمواجهتها أو معارضتها.

---

* لقد تم الاستعانة فى صياغة هذا الجزء بالمراجع التالية:
١- نهلة إبراهيم محمد، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ١٧٩.
٢- نهلة إبراهيم محمد، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق.
٣- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر في ربع قرن، مرجع سابق، ص ١٤٧.
٤- اليكسى فاسيليف، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤ - ٣٥٠.
٥- أمير اسكندر، مرجع سابق، ص ص ٦٣، ٦٤.

* تم الاستعانة فى صياغة هذا الجزء برسالة:
نهلة إبراهيم محمد، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص ص ١٨٤ - ١٨٦.

* استمرار القيم السلبية التى كانت سائدة فى نهاية الستينيات مع انتشارها وسيادتها فى السبعينيات.

استمرار السلطة الحاكمة فى استخدام البناء الفوقى - الثقافى كآلية لنشر أيديولوجيتها وتدعيم حكمها، ومحاربة وقمع غيرها من الأفكار أو الأيديولوجيات السابقة عليها، أو المناوئة لها.

استمرار الرأسمالية الجديدة فى لعب نفس الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية، حيث عملت على نشر ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية ولكن مع فارق بسيط، وهو اشتراك كثير من شرائح الطبقة الوسطى ومثقفيها فى نشر تلك الأنماط الاستهلاكية المظهرية.

ولقد أفرزت كل تلك التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بنية اجتماعية ينوء كاهلها تحت كل تلك التناقضات فنشأ ما يطلق عليه أزمة التسعينيات.

ويمكننا القول أن التحولات التى شهدتها البنية الاجتماعية خلال فترة السبعينيات عملت على إعادة تشكل ملامح البنية الاجتماعية. وقد شملت هذه التحولات القوى الاجتماعية ونسق القيم والثقافة والتعليم، فقد ارتبطت الرأسمالية الطفيلية وسيطرتها على واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية بإحداث آثار عميقة على كل المستويات منها ازدياد التفاوت الطبقى الحاد وانعدام العدالة الاجتماعية وتفاوت مستويات الدخول والمعيشة وعدم الاهتمام بمصالح الفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا. وهذا كان أحد أهم المؤشرات الأساسية الدالة على وضع هذه الطبقات (التعليم)، فإنها تدهورت بتدهور السياسات التعليمية وارتباط هذه السياسات بالأنشطة الطفيلية وبأيديولوجية الدولة فى تلك الفترة ومن ثم تدهورت قيمة التعليم، ولم يصبح مؤشراً للمكانة التعليمية أو الدخل، وأصبحت الغالبية العظمى من المتعلمين فى المجتمع تندرج ضمن أكثر الفئات معاناة فى ظل الانفتاح، وهذا ما جعل التعليم كقيمة لا تحظى بالاحترام والتقدير. فالعلم ليس هو طريق للنجاح فى المجتمع، وليس السبيل إلى الترقى، وسيطرة القيم المادية على القيم الأخرى والواقع أن ثمة علاقة بين التحولات الاقتصادية التى شهدها التكوين الاجتماعى فى فترة السبعينيات وبين التحولات التى تعرضت لها البيئة الثقافية خلال نفس الفترة، ولقد

أشار البعض لهذه التحولات الثقافية على أنها مرحلة تبعية شاملة على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن هناك أكثر من ثقافة تدخلت وتمفصلت مع بعضها البعض رغم تباينها واختلافها. إن دراسة الحركة الثقافية فى المجتمع المصرى خلال فترة السبعينيات كمجتمع متخلف وتابع اقتصادياً يمكن أن ترصد التشتت الفكرى لدى النخبة المثقفة المصرية وأن تقف على التشتت الفكرى لدى الفئات الاجتماعية وأيضاً تكشف عن اغتراب المثقف وانعزاله عن قضايا الواقع الاجتماعى السياسى ولذلك فالعلاقة بين المثقف والواقع الاجتماعى تعد من الأمور الهامة لفهم أزمة الثقافة المصرية. فالمثقف حين يدخل فى حوار جدلى مع الواقع الاقتصادى الاجتماعى والسياسى يصبح فى أزمة مع السلطة السياسية، وحين يتخلى عن التحديث ويعود إلى تراثه السلفى يصبح فى أزمة مع العصرية، وحين يأخذ موقفاً غير نقدى يصبح فى أزمة انعزال وإغتراب عن الواقع. وحين يتبنى أيديولوجياً على حساب التراث يزداد تغريباً واغتراباً.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الثقافة الوافدة بما تشتمل عليه من قيم وسلوكيات تعمل على تدعيم وتعميق واقع التبعية والتخلف، كما إنها تعيد إنتاج وارتباط الطبقة الحاكمة ومراكز السلطة مادياً وثقافياً بالنظام الرأسمالى العالمى وهذا يعنى أن التبعية الثقافية تتكون من عناصر متداخلة ومتفاعلة يتمثل العنصر الأول: فى الجانب الفكرى والأيديولوجى أما العنصر الثانى: فيتمثل فى الجانب السلوكى والذى يهدف إلى نشر النزعة الاستهلاكية الترفيهية، أما العنصر الثالث: للتبعية الثقافية فيتمثل فى أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة والتى تتجسد فى تحكم وسيطرة الطبقات الحاكمة المحلية والفئات الاجتماعية المرتبطة بها فى عملية الإنتاج الثقافى وتسخير المؤسسات الرسمية (وسائل الإعلام الجماهيرى المختلفة) لنشر القيم الاستهلاكية فى المجتمع، أما العنصر الرابع، فيتمثل فى الجانب التقنى الخارجى الذى يعنى (تعاون الشركات الاحتكارية المتحكمة فى مصادر المعلومات والأنباء ومراكز التعليم مع الطبقات الحاكمة المحلية فى نشر الثقافة الرأسمالية التجارية والتغريبية) وبالتالى أصبحت القيم السائدة أو المسيطرة لا تعبر عن كل قطاعات المجتمع بالإضافة إلى عدم الارتباط بمشكلاتهم الحقيقية وإفراز ثقافة التبرير للنخب الحاكمة والمسيطرة.

وانطلاقاً من التحليلات السابقة، يمكننا القول، أن التحـولات الاقتصـادية السياسية التى تعرض لها التكوين الاجتماعى المصرى خلال عقد السبعينيات ومـا ارتبط بهذه التحولات من إعادة إدماج التكوين الاجتماعى – الاقتصادى فى النظام الرأسمالى العالمى، ومن ثم سيطره نمط الإنتاج الرأسمالى بكل ما يتضـمنه مـن علاقات إنتاجية حديثة وعلاقات اجتماعية تميـزت معظمهـا بالفرديـة والأنانيـة والوصولية والانتهازية، هذه التطورات قد ارتبطت بتحولات جذرية على صـعيد البنية الطبقية. حيث لم يعد من اليسير رسم خريطة واضحة لمكونات البنية الطبقية على المستوى المجتمعى، فقد تداخلت الطبقات مع بعضـها، واختلطـت المعـايير المحددة للانتماء الطبقى، الأمر الذى أدى إلى تشوه الخريطة الطبقية للمجتمع. ولا شك أن هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت ذات تأثير واضـح على صعيد البنية الثقافية. ولم يعد بالإمكان الحديث عن ثقافة عامة واحـدة تميـز المجتمع، وإنما أصبح التكوين الاجتماعى يضم بداخله عدداً من الثقافات الفرعيـة المتباينة، فهناك ثقافة خاصة بالفئات الجديدة التى أفرزتها تجربة الانفتـاح. وثمـة ثقافة تقليدية ترتبط بالتراث الدينى وتدافع عنه، وهناك ثقافة خاصـة بالرأسـمالية الوطنية بجناحيها (الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية الصغيرة)، وهناك ثقافة خاصـة بالعمال، وثقافة خاصة بالحرفيين، وأخرى خاصة بالفلاحين وثقافات متباينة للفئات الاجتماعية التى تتكون منها الطبقة الوسطى ...، هذه الثقافات الفرعية والمتباينـة ظلت متعايشة ومتداخلة داخل التكوين الاجتماعى المصرى خلال هـذه المرحلـة. ويمكن القول أنه على الرغم من سيطرة الثقافة والقيم الغربية التى تعكس مصـالح الطبقات العليا (أو الأغنياء)، تلك الثقافة والقيم التى تعبر عن الواقع الأوروبى أكثر من كونها تعبر عن الواقع الاجتماعى المصرى، على الرغم من ذلك فقـد ظلـت الثقافات الفرعية التقليدية موجودة وذوات تأثير واضح علـى مسـتوى المجتمـع المصرى بشكل عام(١).

وهذا يعبر عن أن الثقافة الغربية الوافدة لم تتمكن من القضاء التـام علـى الثقافات المحلية، إما لأنها حافظت على وجودها طالما أنها تحقق مصالح وأهـداف

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٥٠، ٢٥٤.

الرأسماليين المحليين من جانب، والرأسمالية الأوروبية من جانب آخر. أو لأن هذه الثقافات المحلية التقليدية ترتبط بشرائح وفئات اجتماعية محلية تتبناها وتدافع عن استمرارها وفاعليتها فى مواجهة الثقافة الغربية الوافدة. ويؤكد على ذلك استمرار التيار الإسلامى بكل تبايناته الفرعية فى مقاومة الثقافات الغربية الوافدة، وهو ما يعبر عنه فى قضية (الصراع بين الأصالة والمعاصرة).

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكننا أن نميز داخل البنية الثقافية المصرية بين نمطين للثقافة يضم كل منهما أنساقاً ثقافية فرعية متباينة تعكس مصالح فئات اجتماعية معينة. فهناك الثقافة الرسمية "Formal Culture" وهناك الثقافة غير الرسمية "Informal Culture" فالثقافة الرسمية هى الثقافة التى تعبر عن النظام السياسى القائم وتبرر شرعيته ويتبنى نشر هذه الثقافة الأجهزة الرسمية التابعة للدولة (النظام التربوى، النظام الدينى، النظام الإعلامى ... إلخ). أما الثقافة غير الرسمية فهى الثقافة التى تعبر عن الممارسات اليومية لأفراد المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الطبقية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكننا أن نميز داخل هذا النمط بين عدد من الثقافات الفرعية المتباينة (كثقافة الحرفيين، وثقافة الفلاحين، وثقافة العمال، وثقافة البرجوازية ... إلخ)(١).

ثالثاً: البناء الثقافى بين التغريب والاغتراب فى الثمانينيات والتسعينيات:

لقد حرصت السلطة الحاكمة على رفع شعار الانفتاح الإنتاجى فى بداية الثمانينيات والتسعينيات، فى محاولة منها لتلافى أخطاء الانفتاح الاستهلاكى فى السبعينيات. وسعت إلى الأخذ بإيجابيات كلا السياستين "الناصرية والساداتية". وحاولت تدعيم الديمقراطية وحرية الكلمة، ولكنها حرية محسوبة، فى ظل استمرار قانون الطوارئ. خاصة وأن مرحلة الثمانينيات بدأت بمواجهة السلطة الحاكمة للفتنة الطائفية وغيرها من مشاكل سياسية حساسة، بحذق شديد، وإفرج تباعاً عن مئات من المعتقلين السياسيين ومن الجماعات الإسلامية المتطرفة ومن الجماعات الدينية ورجال الدين الإسلامى"(٢). ولقد سعى مبارك إلى نشر أيديولوجيته –

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٢) ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٤.

التوفيقية الجديدة – التى تسعى بخطى محسوبة نحو رأسمالية السوق، مع إبقاء بعض الأسس الموروثة من اشتراكية الستينيات بالقدر الذى يحافظ على بقاء النظام واستمراره، ويعمل على الحفاظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة للغالبية العظمى من محددى الدخل، بالقدر الذى يمنع تكرار أحداث يناير ٧٧.

ومن ثم قامت بإنشاء وزارة الثقافة، والمجلس الأعلى للثقافة، وبدأت فى إقامة معرض القاهرة الدولى للكتاب من جديد، ثم بدأت "سوزان مبارك" فى إقامة "مشروع مكتبة الأسرة ومهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة اللذان يعتبران من المشروعات الثقافية العملاقة ويقدم لشبابنا خدمة ثقافية لا تقدر بثمن"(١). وكان أخيراً مشروع مكتبة الإسكندرية العظيم.

ولا شك أن كل ذلك بمثابة نهضة ثقافية، ولكن من أهدافها الأساسية نشر أيديولوجيا السلطة الحاكمة، فحتى الكتابات والأصوات الناقدة، إنما هى فى جوهرها تعبير عن ديمقراطية النظام وليس أدل على استغلال البناء الثقافى نشر أيديولوجيا السلطة، من أبواق وسائل الإعلام المختلفة التى تصدت فى كل المواقف، كل حسب طبيعته للدفاع عن بقاء النظام حتى وإن كان من خلال نقده.

ولقد أفلحت السلطة الحاكمة فى تغيير البناء الثقافى بما يحقق بقاءها واستمرارها، وتفاعلت مع المتغيرات المحلية والعالمية بحذق شديد، مما انعكس بدوره على أنساق القيم الثقافية السائدة، خاصة وأنها عملت على نشر أنساق قيمية مدعمة لأيديولوجيتها التوفيقية تلك، وهذا ما سنحاول توضيحه فى الصفحات التالية:

- لقد عملت السلطة الحاكمة على الاستفادة من رأس المال المحلى والأجنبى، مما ساعد على زيادة نفوذ الطبقة الرأسمالية الجديدة، فعملت بدورها على نشر الأيديولوجيا الرأسمالية المغتربة الاستهلاكية، حتى أنها عملت على تقويض ومحاربة أيديولوجيا الانفتاح الإنتاجى التى دعى إليها الرئيس مبارك ومثلوا قوة ضغط تستعين بها مافيا الانفتاح – السابقة – فى التأثير على السياسة الاقتصادية وتوجيه جهاز الحكم لخدمة أغراضها .. فأثاروا ضجة إعلامية كبيرة وأشاعوا

(١) نبيل أباظة، هموم ثقافية، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، مهرجان القراءة للجميع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٠٩.

الذعر والاضطراب واستخدموا أدواتهم فى الصحف الحكومية وأحدثوا عجزاً فى موارد الدولة الاقتصادية لتحويل الانفتاح إلى انفتاح استهلاكى"(١).

ولقد أدت ضغوط النظام العالمى الجديد المتحالفة مع الرأسمالية المحلية، إلى التحول التدريجي، نحو تدعيم الأيديولوجيا الرأسمالية المدعمة لثقافة الاستهلاك. وساعد على ذلك ترسانة من الإعلاميين والكتاب الذين سخروا أدواتهم وأقلامهم فى الدفاع عن التنظيمات الاجتماعية، والعمل على تأييدها. أما نقدها فجاءت نسبته ضعيفة جداً(٢). كما سبق أن رأينا من تحليلنا لدور وسائل الإعلام فى نشر أيديولوجيا السلطة الحاكمة فى الثمانينيات والتسعينيات.

- ولقد نجحت السلطة الحاكمة والرأسمالية الجديدة فى تغيير وجه البناء الثقافى بصورة كبيرة فى تلك الفترة. فسيطر على البناء الثقافى الاتجاه الرأسمالى سواء فى مضمون المواد الثقافية المطروحة، أو فى إنتاج المواد الثقافية فى شتى المجالات. خاصة بعد أن أصبح للقطاع الخاص دور ونصيب كبير فى التنمية الاقتصادية والثقافية أيضاً. ولكن حرصت السلطة الحاكمة على استمرار المسرح القومى والسيرك القومى والإذاعة والتليفزيون تحت سيطرة الحكومة، حتى تظل عصا التحكم دوماً فى يدها.
- ولقد شهد البناء الثقافى تغييرات كبيرة سواء على مستوى وزارة الثقافة نفسها أو على مستوى البناء الثقافى ككل، فحدثت تغييرات كبيرة فى مجال إصدار ونشر الكتب، والصحف وامتد ذلك التغيير ليشمل كافة وسائل الإعلام، والفن المسرحى والسينمائى والتليفزيونى حتى فى مجال الأغنية والموسيقى.
- فلقد شهدت هذه المرحلة عودة وزارة الثقافة، وإنشاء المجلس الأعلى للصحافة، وزيادة عدد قصور الثقافة. ولكن الزيادة العددية لا تعنى الجودة دائماً، "فتظل هناك حقيقة واحدة مؤكدة على أن وزارة الثقافة فى حاجة إلى ترتيب أوضاعها من الداخل"(٣).

---

(١) محمد أبو الإسعاد، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) طه عبد العاطى مصطفى نجم، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

(٣) نبيل أباظة، مرجع سابق، ص ٢١١.

لقد اكتشفنا أن جميع الهيئات التابعة للوزارة – وهى عديدة – تركت وظيفتها الأصلية وتفرغت لإصدار كتب وسلاسل ومجلات!!.. فمثلاً الهيئة العامة لقصور الثقافة تركت الريف يعيش فى ظلام ثقافى وتفرغت لإصدار ١٨ سلسلة .. وهى على سبيل الحصر: أصوات أدبية .. إبداعات .. كتابات نقدية .. آفاق الترجمة .. آفاق الكتابة .. وكتاب الأدباء .. الذخائر .. ذاكرة الكتابة .. مطبوعات الهيئة .. الدراسات الشعبية .. عين الصقر .. مجلة الثقافة .. قطر الندى مجلة آفاق المسرح .. الركن الأخضر .. آفاق الفن التشكيلى .. الجوائز .. آفاق السينما .. وكل سلسلة من تلك السلاسل لها هيئة تحرير ورئيس تحرير وعدد من المعاونين.

وكذلك باقى هيئات وزارة الثقافة مثل المجلس الأعلى للثقافة، والمركز القومى للمسرح، والمركز القومى للسينما، وهيئة الآثار .. وغيرها، تصدر العديد من السلاسل والكتب والمجلات، بينما هناك هيئة متخصصة لنشر الكتب وتوزيعها وبها خبرات نادرة فى إصدار الكتب ومراجعاتها واختيارها، وهى الهيئة العامة للكتاب، وتتبع أيضاً وزارة الثقافة!![1].

- ولقد حدث تطور كبير فى مجال إصدار الكتب، خاصة ازدهار معرض القاهرة الدولى للكتاب، ومهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة مما ساعد على إصدار العديد من الكتب كل عام، ولكن ذلك لم يمنع سيطرة الكتاب الأمريكى على الساحة الفكرية والعلمية والبحثية، وتفوقه على الكتب الصادرة من أى دولة أخرى من دول العالم مما يحرم القراء والباحثين من متعة الاطلاع على كافة الرؤى والاتجاهات العلمية والفكرية فى أنحاء العالم، وهذا ما لاحظته الباحثة من خلال متابعة معرض القاهرة الدولى للكتاب خلال العشر سنوات الماضية، ومن خلال متابعة الكتب والأبحاث الموجودة فى كثير من المكتبات العامة والخاصة، والمكتبات الجامعية، ومكتبات مراكز الأبحاث المختلفة على مستوى القاهرة والإسكندرية.
- ولقد عانت الحركة الثقافية فى مصر من الضعف الشديد الذى أدى إلى ندرة المؤلفين، وأخطر شئ يقابله الناشر فى حياته أنه لا يجد كتاباً جديداً يقدمه

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١١، ٢١٢.

للقراء، واكتشفنا فى قطاع الثقافة أن البحث عن كتاب جيد جديد هى عملية أشبه بالحفر فى الصخرة[1]، صحيح أن هناك كبيرة من المؤلفات تقدم لنا، ولكن لجنة القراءة التى تراجع الإصدارات الجديدة، ترفض معظمها وتعتبرها غير صالحة للنشر.

- ولقد امتدت أزمة الكتاب والكُتَّاب إلى السينما والمسرح والفن بصفة عامة، فهناك أعداد كبيرة من الأعمال السينمائية والمسرحية والدرامية، وسيل من الأغانى، ولكنها عانت فى معظمها من السطحية من جهة، ومن التبعية الثقافية والاضمحلال بالنسبة للثقافة الأمريكية الغازية والغالبة*. فالفيلم الأمريكى والفيديو كليب بالأسلوب الأمريكى والإعلانات التى يغلب عليها الطابع الغربى، حتى البرامج الترفيهية وبرامج الأطفال هى إما برامج وأفلام كرتون أمريكية أو عربية ومصرية مُأمركة إن جاز التعبير.

ولقد عكس ذلك التبعية الثقافية والإعلامية للغرب الأمريكى، وتهميش الثقافة القومية، والهوية الثقافية. كما عكس أيضاً سياسات السلطة الحاكمة الداعمة للاتجاهات الرأسمالية حتى فى مجال الثقافة. فلقد تخلت الدولة عن دورها فى الإنتاج السينمائى وتركت المجال مفتوحاً أمام أهواء المنتجين، وأمام سيطرة الفيلم الأمريكى، وضعف محتوى الفيلم المصرى فى معظم الأحوال.

وفى مجال المسرح، أصبح التخطيط المسرحى - فى الوقت الراهن - عبارة عن اجتهاد شخص مرتبط بشخص القيادة، وعلى عكس ذلك ما كان يحدث فى الماضى، فقد كان يوجد نظام منصوص عليه فى القرارات الجمهورية التى أنشأت المؤسسة العامة والبيت الفنى للمسرح، والتى تنص صراحة على أن يدار المسرح بشكل جماعى، سواء كان المؤسسة الكبيرة المسئولة عن المسارح، أم كل مسرح فى حد ذاته، ومن خلال الإدارة الجماعية المقننة والحوار الديموقراطى، كان يتم اختيار الأعمال الأصلية، ويكلف بإخراجها المخرج المناسب[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

* لمزيد من التفاصيل، أنظر:
- جلال أمين، ماذا حدث للمصرين، مرجع سابق، ص ص ٥٧ - ٦٠.

(٢) نسرين البغدادى، مشكلات المسرح المصرى، مرجع سابق، ص ٨.

ولقد أصبحت المشكلة الفكرية والفلسفية التى ترتبط بتحديد هوية المسرح المصرى وتحديد دوره فى المجتمع من أهم الإشكاليات التى تواجه المسرح المصرى حالياً. فالمسرح يكاد يكون بعيداً عن الحركة الاجتماعية، وأنه غير مجذ فى المجتمع المصرى ولا يعبر عنه(1).

ولقد حاولت الأعمال المسرحية والمسرح الكوميدى على درجة الخصوص أن تبتعد عن نقد النظم القائمة من خلال الإغراق فى تناول مرحلة الانفتاح وجعلها السبب الأساسى فى كل المشاكل التى يعانى منها المجتمع شأنها فى ذلك شأن الدراما التليفزيونية. فلقد اهتمت موضوعات تلك الفترة فى أغبب ما طرح فى المسرح الكوميدى بتصوير ذلك الصراع المادى المحموم الذى انتاب المجتمع المصرى وما أحدثه هذا الصراع من آثار على العلاقات الاجتماعية أدت فى أحيان كثيرة إلى إفساد هذه العلاقات. ونرى هذا بوضوح فى مسرحيات، ممنوع الضحك"، "واحدة بواحدة"، "سيب وأنا أسيب"، "حلوة اللعبة دى"، "خلى بالك من جيرانك"، "عليوة ماركة مسجلة"، "تذكرة للجنة"، "وهذه المسرحيات على سبيل المثال لا الحصر.

غير أن هناك بعض الاستثناءات من هذه الظاهرة والتى لم تعتمد على الصراع المادى كفكرة أساسية تبنى حولها النصوص المسرحية، فهناك من اختار أزمة الثقافة متمثلة فى التأليف المسرحى موضوعاً له ليناقش من خلاله تلك الأزمة ومن ثم يتعرض لأزمة الفكر بشكل عام. كما عادت مرة أخرى الموضوعات المقتبسة أو الممصرة عن أصول أجنبية بعد محاولة مواءمتها للواقع المصرى فى تلك الفترة من التفاوت فى التناول مثلما فعل أمين بكير فى نص مسرحية(2) "حلوة

(1) المرجع السابق، ص ٨.
(2) رانيا فتح الله محمد فرج، الكوميديا فى عروض المسرح المصرى فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المسرح. كلية الآداب. جامعة الإسكندرية. ١٩٩٨، ص ٧٦.

اللعبة دى" والذى أخذه عن نص مسرحية "فلبونى Volpone" لبن جونسون. كما أن هناك استثناء آخر فى موضوعات النصوص المسرحية فى الكوميديا فى تلك الفترة وتمثل ذلك فى نوع من أنواع النقد الحكومى أو نقد البيروقراطية الحكومية كما هو الحال فى مسرحية "سهرة مع الحكومة" تأليف سعد الدين وهبة(١).

ولقد حدث تطور كبير فى مجال الأغنية، حيث ساعد انتشار القنوات الفضائية على انتشار الفيديو كليب، مما أنعش الحركة الغنائية فى التسعينيات. ولقد تجاور فى سوق الكاسيت أغنيات شعبان عبد الرحيم مع أغنيات جيل الشباب وبعض المطربين القدامى، بعد أن شهدت مرحلة الثمانينيات تخبط وبعض المحاولات الفنية هنا وهناك، حتى بدأت تتبلور ساحة الأغنية الجديدة، ليشهد رقى فى الكلمة فى تلك الفترة، عما كانت عليه فى السبعينيات. ولكن ذلك لم يمنع غلبة الموسيقى الغربية، التى تم إدماجها بالموسيقى الشرقية، حتى سيطرت أعمال موسيقية وغنائية ليست بالشرقية ولا بالغربية، مما ينذر باندثار الطابع الشرقى للموسيقى والأغنية المصرية، خاصة مع انتشار الفيديو كليب الذى يسيطر عليه الطابع الغربى الأمريكى فى الإخراج.

ومن ثم فلقد شهد البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى العشرين عاماً السابقة، سيطرة الثقافة الغربية من ناحية، وتهميش الهوية الثقافية، واضمحلال أو غياب البعد الناقد من جهة أخرى. ولقد ساعد على ذلك بصورة كبيرة المثقفون أنفسهم، فلديهم تظهر الأنشطة الزائفة بوضوح فهم أذكياء على معرفة بمنجزات العصر من تيسير لسبل العيش وطريقة الوصول السريع لها. فهم أيضاً موظفون فى الدولة يسعون إلى المناصب، فإن تعثروا سعوا إلى الهجرة وهم يساعدون أيضاً فى خلق الاهتمامات الزائفة بالحديث عن آخر ما وصلت إليه الحضارة الغربية من منجزات فكرية وآلية. ولقد شعر شباب المثقفين بما يدور حولهم من زيف ثقافى فأصبحوا

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

أيضا لا مبالين بما يكتب مع أنه خضم كبير، وقد يكون السبب فى بعض مظاهر الركود فى حياتنا الثقافية والفنية هو اللامبالاة من الأدباء والجمهور على السواء، فالمفكر لا يكتب إلا فى موضوع جزئى ويترك الموضوع العام الذى يندرج هذا الجزء تحته والذى لا يمكن تناوله حقيقة إلا بتناول المشكلة العامة. فمثلاً أثيرت فى الآونة الأخيرة نسبة التوزيع المنخفضة لمجلاتنا الثقافية وعدم مبالاة جماهير القراء بها، وذلك لأن الكتاب لا مبالون بأوضاعنا الراهنة وبالتالى لا تجد جماهير المثقفين ما يقرءون فكثير من الموضوعات مفتعلة والمقصود منها ملء الفراغ حتى بدا فكرنا الثقافى انعزالياً عن واقعنا(١).

ولقد انقسم الواقع الثقافى بين تيار ليبرالى يدعم التغريب من وجهة، والاغتراب من جهة أخرى، وبين اتجاه أصولى ينقد كل مفاسد وسلبيات المجتمع ويهاجمه. وبين هذا وذاك يقع جيل المثقفون الشباب، والشباب المصرى بصفة عامة فى دائرة الاغتراب. وظهر ما سمى بأزمة التسعينيات، أو أزمة الوطن وهى أزمة شاملة، أزمة الوجدان وفتور الباعث، وأزمة الشعور وضعف الانتماء، وأزمة العصر وغموض الرؤية، وأزمة الضمير وتذبذب المبدأ والمعيار، وأزمة الوطن يشعر بها كل الناس، ويدركها كل مواطن العامى والمثقف وتحس بها الجماهير والنخبة(٢).

---

(١) حسن حنفى، فى فكرنا المعاصر، سلسلة قضايا فكرية معاصرة، بيروت، لبنان، دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٩٣.

(٢) حسن حنفى، أزمة الوطن فى المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، ج١، "الهوية الثقافية والشخصية القومية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٣١.

رابعاً: صراع العولمة والهوية الثقافية فى القرن الحادى والعشرين:

لقد عانى البناء الثقافى من هجوم مخطط للثقافة الغربية الأمريكية، عرف فى الثمانينات بما يسمى بالغزو الثقافى** وعرف فى نهاية التسعينيات بما يعرف بالعولمة***.

** الغزو الثقافى عبارة عن عمليات منظمة ومخططة لمحو الهوية الثقافية وتهميش الثقافات المحلية والقومية، للتوصل لسيطرة كاملة للثقافة الغربية والأمريكية على وجه الخصوص. فالعداء ثقافى حضارى فى جوهره يستهدف الإسلام، وطالما أن الاستعمار العسكرى احتلال الأرض لم يحقق الغرض كاملاً فإن الحرب الفكرية والغزوات الثقافية أصبحت هى التى يعلق عليها خصم الإسلام أكبر آمالهم، وكان من الطبيعى أن تتبنى هذه الغزوات الثقافية أشكالاً ومظاهراً تتفق مع العصر وهى ما هو متاح من تكنولوجيا ووسائل اتصال وقنوات فضائية ومختلف الألوان الفنية التى تستخدم بمهارة فائقة.

ويلجأ الغزو الثقافى فى مرحلته الحديثة والمعاصرة إلى أشد الأسلحة تأثيراً فى العقول والمشاعر، وأكثرها جاذبية ودهاءاً فى نفس الوقت. هذه الأسلحة هى أفلام السينما والتليفزيون والمسلسلات التليفزيونية، ونشرها على نطاق تجارى فى جميع أنحاء العالم، وبثها إلى كل بيت عبر الأقمار الصناعية. ومن الشائع – وهو أمر يمكن تصديقه – أن الشركات الغربية تنتج نوعية معينة من هذه الأفلام والمسلسلات خصيصاً لبلاد الشرق بصفة خاصة.

والهدف من هذا هو تكريث الغزو الثقافى للبلدان المستهدفة، وذلك عن طريق فرض النموذج الغربى – فكراً وسلوكاً ومظهراً – على العقل العربى الإسلامى، وحتى يتحقق هذا بفاعلية وعلى أوسع نطاق فلا بأس ولا مانع من تشويه أو تزييف التاريخ القومى والدينى للعرب والمسلمين، تحطيم قيمهم المحلية، وانحرافهم بأفلام الجنس والجريمة التى تزين فى عيونهم السلوكيات المنحرفة بكل أشكالها الأسرية والاجتماعية والمالية، وتضع من الإنسان الغربى – وخصوصاً الأمريكى فى الآونة الأخيرة – مثالاً ينبغى تقليده أو الاقتراب منه، فى الوقت الذى تصور فيه الشرقى والأفريقى غاية فى الهمجية والتخلف.

وغنى عن القول أن الغزو الثقافى يجد مرتعاً خصباً ومجالاً واسعاً فى مراحل التخلف والفراغ الثقافى للبلاد التى يستهدفها، عندما يسودها الركود والتخلف العلمى الذى يبعدها عن مقوماتها الأصلية ويجعلها فريسة سهلة لهذا الغزو.

** مفهوم العولمة Globalization:

لقد تعددت وجهات النظر بشأن العولمة، ما بين سياسية واقتصادية وثقافية وبيئية وفلسفية وتربوية ودينية. وهناك آخرون يتخذون موقفاً وسطا، يرون فى العولمة الراهنة مجـ[illegible] مرحلة انتقال من حداثة غاربة إلى ما بعد حداثة بازغ[illegible] [illegible] يعتبرها الماركسيون نوعا

وإن ما يهمنا فى تحليلنا للعولمة هنا هو دور العولمة كأيديولوجية فى تغيير البناء الثقافى للمجتمع المصرى المعاصر. فالعولمة هى فى حد ذاتها أيديولوجية برغم محاربتها لمفهوم الأيديولوجيا وادعائها بانتهاء الأيديولوجيا وسيطرة الثقافة الكونية. فهى تتبنى أيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة

جديداً من الإمبريالية، الإمبريالية التكنولوجية. أما بالنسبة لأمين العالم فهى أعلى مراحل= = الإمبريالية، وهى ذات دلالات أيديولوجية تختلف باختلاف الرؤى والمواقف كما تختلف بمدى الاستيعاب المعرفى للثورة المضادة وهى مازالت فى مهدها.

كما يتم تعريفها بأنها (حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير متكافئ). "فليح حسن، التمويل الدولى فى ظل لاتجاه نجو العولمة، فى المؤتمر العلمى الأول: العولمة وأبعادها الاقتصادية ٨ – ١٠/٨/٢٠٠م، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٧٨".

ويرى السيد يس فى العولمة ثلاث ثورات وتعنى "الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، الثورة القيمية وتعنى الانتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية والثورة المعرفية، وهى تتركز فى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

ويذهب المفكر الاقتصادى جلال أمين فى كتابه عن العولمة إلى أن العولمة ظاهرة بدأت قبل أكثر من خمسة قرون وذلك منذ الكشوفات الجغرافية التى عملت على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم من انتشار للأفكار وانتقال الرؤوس الأموال، وتبادل للسلع وغيرها.

ويعرف إسماعيل صبرى عبد الله العولمة والتى يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

ومن ثم ترى الباحثة أن مفهومى الغزو الثقافى والعولمة هما وجهان لعملة واحدة، تعبر عن محاولات الرأسمالية الغربية والإمبريالية العالمية والأمريكية على وجه الخصوص، لتذويب الهوية الثقافية للمجتمعات الإسلامية، عملاً على إعلاء الثقافة الغربية لتسيير الهيمنة الرأسمالية السياسية والاقتصادية والعسكرية على المجتمعات الإسلامية.

وليس أدل على ذلك من كتاب "صموئيل هانجتون" صدام الحضارات، الذى صار "ناموس" الغرب الآن والذى يعتبر الإسلام العدو الأول للغرب ولابد من تقويضه، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٩٧، ص ١١٦).

الوطنية والتاريخ والوعى بالتفاوت الطبقى وبالانتماء الوطنى والقومى، وبالتالى الوعى الأيديولوجى، الذى يتناقض مع العولمة وطموحاتها.

ومن ثم كانت محاربة أيديولوجيا العولمة وأنصارها فى الداخل والخارج لكل الأفكار والمفاهيم التى سادت فى الخمسينيات والستينيات وما قبلها، وهى المرحلة التى تريد العولمة ودعاتها إقصاءها وإعدامها، فلقد كانت الثقافة ثقافتين: ثقافة استعمارية إمبريالية، وثقافة وطنية تحررية. أما اليوم فالتصنيف الذى يريد تكريسه الواقعون تحت تأثير أيديولوجيا العولمة هو ذلك الذى يجعل الثقافة صنفين: "ثقافة الانفتاح والتجديد"، و"ثقافة الانكماش والجمود"، ولو سموا الأشياء بأسمائها لقالوا: "ثقافة التبعية:، و"الثقافة الوطنية"[1].

وتمثل أخطر المقولات الأيديولوجية للعولمة تلك التى تقول "بحق التدخل" لاعتبارات سياسية أو إنسانية! والتى اعتمدتها الولايات المتحدة للتدخل فى شئون الدول الأخرى. وذلك عبر تسخير المؤسسات الدولية والهيمنة على مجلس الأمن كما حدث في هايتي والصومال ولبنان والعراق وليبيا والسوذان والبوسنة وبنما[2] وأخيراً أفغانستان.

إن ابتداع حق التدخل إنما يعنى تفرد أمريكا بدور شرطى العالم على مرأى الشرعية الدولية أو رغماً عنها، انطلاقاً من توجيه سياسى يرى أن القوة هى الحق وأن امتلاكها يبرر الاستقرار الأمريكى بالعالم، ويبرر بالتالى ازدواجية المعايير والمواقف بعيداً عن العلاقات المتكافئة والتوجهات العقلانية والأخلاقية التى يحتاجها العالم لإدارة وتسيير شئونه. ولا تتعدى مقولة "الاعتماد المتبادل" interdependence وحاجة الجميع إلى الجميع كونها مسكن لآلام ونتائج "حق التدخل" و(فبركة) كلامية تستهدف التلاعب بعقول السذج من أبناء الجنوب[3].

---

(١) محمد عابد الجابرى، مرجع سابق، ص ص ١٤٤، ١٤٥.

(٢) كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة خطوط الخصوصيات الثقافية فى بناء عولمة بديلة، فى عالم الفكر، ع٣، مج٢٩، يناير – مارس ٢٠٠١، ص ١٩٠.

٣) أحمد مجدى حجازى، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية "رؤية نقدية من العالم الثالث"، فى مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٢٨. ع٢. أكتوبر/ ديسمبر [illegible]. ص ص ١٣٢ – ١٤٤.

إن خطورة أيديولوجيا العولمة تكمن فى سعيها لطمس الهوية الثقافية وتهميش الثقافة المحلية والوطنية، ودمج المجتمع المصرى شأنه شأن غيره من المجتمعات المعلولمة، "بثقافة الأمركة خاصة فى ظل تزايد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار. إن من ينظر إلى ثقافة المجتمعات اليوم يمكن وصفها بأنها ثقافة الهامبورجر والكوكاكولا والمأكولات السريعة والجينز. وهكذا أصبحت الثقافة سلعة شأنها شأن السلع المادية الأخرى، دخل مجال المنافسة غير المتكافئة، فالدول التى تمتلك تقنية معرفية واتصالية وثقافية أكبر هى القادرة على التسويق فى السوق العالمى، وفى ظل عدم التكافؤ بين الدول يصبح التبادل الثقافى بين الشعوب ضرب من الخيال. حيث تتدعم الثقافة الغربية التى تحتكر التقنية والإنتاج الإعلامى على المستوى العالمى، والتى عملت على تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربى ذاته أو خارج المجتمع، وكان التأثير الأكبر على الفئات الشعبية فى المجتمعات التقليدية التى تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة.

وفى المقابل لسيطرة الثقافة الغربية تتراجع العملية الثقافية الاجتماعية فى المجتمعات التقليدية والنامية، تلك العملية التى كانت الأكثر عراقة وتأثيراً فى تطور وإدارة هذه المجتمعات. وذلك بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية الثقافية. لقد بات واضحاً أن الاختراق الثقافى – خاصة فى ظل العولمة بآليتها المعاصرة – يعمل على تهديد منظومة القيم الأصيلة، ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التى تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدى إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية(١).

ومن ثم فلقد رزح البناء الثقافى للمجتمع المصرى تحت وطأة التبعية الثقافية والإعلامية، حتى أنه صار يعانى من الازدواجية والتناقض، وتقليص دور الثقافة الوطنية. مما عم من القيم الغربية المادية وعمل على تعاظم الهوس المالى، والنهم الاستهلاكى، مما يعد ضربة فى الصميم للقيم القومية.

(١) المرجع السابق، ص ١٣٢.

■ العولمة والخصخصة ومحاولة تغيير أنساق القيم فى المجتمع المصرى المعاصر:

لقد حاولت الرأسمالية المحلية بالتعاون مع الرأسمالية العالمية، فرض أنساق قيمية تدعم مصالحها، وتدعم استمرار وجودها فى المجتمع المصرى فى الثمانينيات. خاصة بعد الخطوات الكبيرة التى خطتها فى مرحلة السبعينيات. ولم تجد شعارات الانفتاح الإنتاجى صدى حقيقى فى الواقع الاجتماعى، نظراً للتناقض الظاهرى والجوهرى بين ما تطرحه شعارات الانفتاح الإنتاجى من قيم كالمساواة والعدالة واحترام العمل والإنجاز، وتشجيع المنتج المحلى والصناعة الوطنية، وبين القيم التى تدعمها الرأسمالية المحلية والرأسمالية العالمية من خلال وسائل الإعلام والتى تدعم الاتجاهات الرأسمالية، وتدعم قيم التشيؤ والاغتراب والفردية والتغريب.

ولا شك أن المجتمع المصرى يشهد أزمة عنيفة فى القيم السائدة، وصلت إلى محاولة التأثير على القيم الثقافية التى تعد من الثوابت، وذلك فى ظل محاولات البعض تبرير وتمرير خطاب ما يسمى "العولمة"، وبدلاً من محاولة إشاعة ما يتفق مع الفكر "العالمى" وليس "العولمى" مع القيم الثقافية السائدة، والقيم المنشودة، خصوصاً فى مجال الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن المحاولة المضادة هى محاولة شد المجتمع إلى منظومة "العولمة".

والصحيح أن الثقافة المصرية عتيدة متجذرة، ويصعب اقتلاعها، إلا أن المستهدف من محاولات البعض فى سياق إشاعة خطاب "العولمة" هو تعميق أزمة القيم فى المجتمع المصرى، بما يحدث مسخاً مستهدفاً فى هذه المنظومة ليسهل بعد ذلك "إعادة الغرس" بعد "القلع والخلع" لما هو ثابت ومستقر[(١)].

ولقد واكبت محاولات غرس أنساق قيمية جديدة، وخلع أنساق قيمية أصيلة، محاولات أخرى مخططة لتغيير وجه البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى بصفة عامة، حيث امتدت آليات العولمة إلى البناء السياسى والاقتصادى والطبقى تحت دعوى الحرية والديموقراطية إلى تقليص دور الدولة فى مقابل إطلاق يد الطبقة الرأسمالية المتحالفة مع الرأسمالية العالمية، وفى مقابل تدعيم دور الهيئات غير

---

(١) جمال على زهران، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

الحكومية. كما امتدت آلياتها إلى البناء الاقتصادى من خلال فرض سياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام. مما عمل أيضاً على زيادة حدة الحراك الاجتماعي ليشهد تنامي وبلورة الطبقة الرأسمالية، في مقابل تدني مستوى الطبقات الوسطى وارتداد الكثير منها إلى مصاف الطبقات الفقيرة. وتحويل غالبية أعضاء المجتمع المصرى إلى فئة محدودى الدخل أو إلى طبقة فقيرة عريضة عظيمة الاتساع، ليرجع صورة البناء الطبقى من جديد إلى شكل هرم طبقى ذو قاعدة عريضة من الطبقات الفقيرة، وطبقة وسطى منكمشة المكاسب، وطبقة عليا محدودة العدد واسعة النفوذ. ولقد انعكست كل تلك التغييرات الواسعة على أنساق القيم السائدة فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن*.

ولقد أوضحت عدد من الدراسات الميدانية اختفاء قيمة العمل المنتج الذى يتعلق ببذل الجهد فى الحياة، وكذلك الاعتماد على النفس وعلى الجهد الشخصى، فنجد أن الآباء يرون أن تأمين مستقبل الأبناء ليس بتعويدهم على العمل وعلى مزيد من بذل الجهد وبناء الإنسان لمستقبله بنفسه، ولكنهم يرون أن مستقبل الأبناء مرهون بما لهم من أموال فى البنوك أو متوقف على مساعدتهم للأبناء فى الحصول على شقة. كما أكدت نتائج بعض الدراسات أيضاً على أن الرغبة فى استثمار الأموال كانت تتجه نحو أنشطة طفيلية والتى تدر ربحاً سريعاً وتبتعد عن الأنشطة الإنتاجية، وقد كان ذلك بالنسبة (للعمال والبرجوازية والبيروقراطية والتكنوقراط) وكذلك شملت هذه الرغبة كافة مستويات التعليم (الأميين – وذوى التعليم العالى)، فالجميع يبتعد عن العمل المنتج سعياً وراء التربح اليسير.

كما اتضح أيضاً أن ارتفاع عوائد التملك فى مقابل العائد من العمل لذوى الدخل المرتفع إنما يعكس على الفور أن هناك (دخولاً بلا مجهود) وهذا يؤثر فى المحصلة النهائية على انهيار قيم العمل المنتج، لأن الدخول هنا لا ترتبط بجهد حقيقى وإنما ترتبط بعوائد سهلة ويسيرة(١).

* لقد تم الاستعانة فى صياغة هذا الجزء برسالة:
نهلة إبراهيم محمد، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥ – ٢٥٠.

(١) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ١٥٤ – ١٩٢.

كما أكدت دراسة أخرى على انخفاض إنتاجية البيروقراطية المصرية، وأن الموظف المدنى المصرى يقدر أنه يعمل فى المتوسط عملاً حقيقياً لمدة تتراوح فى اليوم من عشرين دقيقة إلى ساعتين(١). ولقد اتفقت نتائج تلك الدارسة مع نتائج دراسة أحمد أنور – الإنفتاح وتغير القيم – على أن سبب ضعف إنتاجية الموظف المصرى يرجع فى الغالب إلى ضعف المرتب، والوساطة، والمحسوبية، وعدم وجود معايير حاسمة فى – الحكم على العمل – أو فى تقييمه.

ولقد أشارت نتائج العديد من الدراسات الميدانية إلى تدهور قيم الإنجاز، حيث أشارت دراسة أحمد أنور، ودراسة ثروت محمد محمد شلبى "تحقيق القيم التنموية فى المجتمع المصرى المعاصر"، إلى تدهور قيمة الإنجاز بين الموظفين فى الحكومة والمؤسسات والشركات. "فبعد أن كانت الوظيفة الحكومية مطمحاً لكثير من الناس فى الستينيات فقدت قيمتها الآن وأصبح التحدث عن مزاياها يتضاءل أمام (الهجرة إلى الخارج) أو (العمل فى مشروع خاص) أو (العمل فى القطاع الخاص المحلى أو الاستثمارى)، ولذلك فالوظيفة الحكومية ارتبطت (بالأجر المنخفض أو الثابت)، حتى أصبح من يعمل فى وظيفة حكومية يتوق إلى اليوم الذى يترك فيه العمل الحكومى ليهاجر إلى الخارج أو ليعمل فى أى مؤسسة استثمارية. أما من لم يستطع الحصول على عقد عمل بالخارج أو العمل فى أى مؤسسة استثمارية. فليس أمامه إلا البقاء مضطراً فى الوظيفة الحكومية ويحاول الجمع بين (الوظيفة الحكومية) وعمل لإضافى ولذلك انخفض الإنجاز فى كثير من مؤسسات الدولة والشركات، لأن الموظف غالباً ما يأتى إلى عمله وهو (غير راغب فى العمل أصلاً أو يأتى تأدية واجب أو استهلاك وقت) لكى يذهب إلى عمله الإضافى وهذا يكون على حساب إنتاجيته فى عمله الرسمى، ولذلك كثرت حالات الغياب والتمارض والتزويغ والكسل والتراخى فى الأداء فى كثير من المؤسسات"(٢).

---

(١) على ليلة والسيد يس ومونت بالمر، اللامبالاة، القيم، الحوافز والتنمية: حالة البيروقراطية المصرية، فى لويس كامل لويس كامل مليكة، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى، مج ٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ص ٣٧٢ – ٣٨٠.

٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ١٨١.

ولقد أرجعت دراسة ثروت محمد محمد شلبى، عوامل ضعف القدرة على الإنجاز فى العمل والتقدم العلمى والتكنولوجى، إلى هجرة العقول المصرية، وعدم قدرة التكنولوجيا المحلية على مواكبة العصر الذى نعيشه، وإلى ضعف الوازع الدينى، وإلى ضعف الحوافز والمكافآت(١).

ومن ثم فلقد أكدت الدراسات الميدانية على تدهور قيمة الإنجاز، وتدهور قيم العمل المنتج ولقد أثر ذلك على قيمة العلم والتعليم تأثيراً سلبياً.

ولم يعد مؤشراً على المكانة الاجتماعية أو الدخل، خاصة فى ظل استمرار معاناة الغالبية العظمى من أفراد الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وفى ظل استمرار تدعيم قيمة المال، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه بعض المبحوثين أن "فى مصر نجد الواحد مش لاقى يأكل وعايز يتعلم ويدخل كمان الجامعة" طيب كفاية يتعلموا صنعة أو يحصلوا على دبلوم ويشتغلوا، وكرر أن الجامعة لابد وأن تكون للقادرين فقط. ونفس الكلام ردده أحد المقاولين الكبار وقال أن التعليم لا لزوم له، وقال أنه يأتى إليه بكالوريوس وليسانس من مختلف التخصصات ويعملون عنده (صبى لنقاش أو نجار)، لذلك لا جدوى من التعليم بل لابد من إغلاق الجامعات نهائياً. فالتعليم هنا يرتبط (بالمكسب) أو (الحصول على عقد عمل بالخارج) أو (الحصول على فرصة عمل) وإذا لم يتحقق ذلك فلا جدوى للتعليم. وهناك رأى آخر ردده بعض المبحوثين أن الحصول على الشهادة ضرورى جداً ولكن من الممكن أن يعمل فى مهنة أخرى فيكون (مهندس ونقاش) أو (طبيب ويعمل فى فندق)، ومثل هذه الآراء تمسك العصا من منتصفها، فهى تحاول أن تصل إلى درجة علمية مرتفعة وكذلك الحصول على المال، أو كما قال أحد المبحوثين وهو (مهندس) إن الشهادة لكى يتزوج بها من أجل المظهرية والوجاهة أما الواقع فيتطلب (ترك الشهادة على الرف) والعمل فى أى شئ آخر فهو كما يؤكد المبحوث (مهندس) ولكنه يعمل (صاحب فرن) فقد نسى كل شئ درسه عن الهندسة(٢).

(١) ثروة محمد محمد شلبى، مرجع سابق، ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(٢) أحمد أنور، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦، ٢٤٧.

ومن ثم فإن ضغوط وتناقضات الحياة اليومية، دفعت الإنسان المصرى إلى إهمال التعليم، أو إلى العمل فى أى مجال يدر مال لمواجهة ضغوط الحياة المادية، حتى ولو لم يكن فى مجال التخصص، ولكن ذلك لا يمنع أنه مازال هنـاك الآلاف بل الملايين الفقراء، الذين يصرون على تعليم أبنائهم تعليم عالى، كخطـوة هامـة للحصول على المكانة الاجتماعية والتى لا يملكون سـواها. "فالمهـارة الحقيقيـة أصبحت فى اكتساب المال وليس فى العلم أو التعليم، ولقد أدى صعوبة الحصـول على وظيفة إلى زيادة التسرب التعليمى وتراجع تعليم البنات"(1).

ولقد صاحب ارتداد قيمة العلم والتعليم انتشار القيم الغيبيـة واللاعقلانيـة والقدرية، فلقد اتضح فى كثير من الدراسات الميدانية أن المبحوثين يعتقـدون فـى وجود جن وأشباح وعفاريت، كما يعتقدون فـى الحسـد، كمـا يؤمنـون بالقـدر والمكتوب، وهم يكررون أمثلة تعبر عن القدرية "المكتوب مكتوب" و"المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين". ولا شك أن ذلك يعنى أن قيم الغيبية والروحانيـة هـى السائدة، بينما قيم العقلانية والعلمية قد تضاءلت فى ظل مناخ مازال يحمل مقومات الانفتاح الاقتصادى المشوهة من ثراء مفاجئ، وفقر مدقع ومن ثم تدعمت القدرية.

كما صاحب استمرار تدهور قيم العمل المنتج والإنجاز والعمل والتعلـيم، والحفاظ على الصالح العام، والقيم الغيبية، واستمرار تدنى مكانة المرأة. فلقد أصبح هناك اتجاه سائد فى المجتمع يرفض خروج المرأة للعمل وتبرير ذلك هو أنه مـن الأفضل أن ترعى المرأة بيتها، بينما يرجع البعض ذلك الرفض إلى أن عمل المرأة حرام، بينما يرى البعض الآخر أن الرجال لا تجد عمل بسبب عمل المرأة. حتى أن من يوافقون على عمل المرأة يـرون أن المـرأة يناسـبها إمـا أعمـال بسـيطة كالسكرتارية أو أعمال تشبه أعمال المنزل تماماً، أما أن تقوم المرأة بالعمـل فـى المجال الصناعى مثلاً "كمهندسة أو عاملة" فهذا ما لا تقبله قيم المجتمع.

وعلى الرغم من أن المرأة فى المجتمع قد وصلت إلـى مراكـز قياديـة كوزيرة وكعضو مجلس شعب وأستاذة جامعيـة إلا أن غالبيـة أفـراد المجتمـع

(1) Homa Hoodfar, Survival Strategies in Low Income Households in Cairo, in Journal of South Asian and Middle East Studies, Vol. XIII, No. 4, summer 1990, p. 101.

يرفضون ذلك. الأدهى من ذلك أنه صار هناك اتجاه بين الإناث أنفسهم يؤكد على عدم عمل المرأة، ورفض المرأة نفسها للنزول إلى ميدان العمل، بدعوى أنه من الأفضل أن ترعى بيتها وأولادها.

وهذا يوضح لنا عدم وجود اختلافات واضحة بين الذكور والإناث حول عمل المرأة، فالمرأة نفسها تفضل عدم نزولها ميدان العمل لأنها ترى أن عملها حرام وأن وظيفتها هى رعاية زوجها وأولادها.

ولقد كان الوجه الآخر لتدنى مرتبة قيم العمل المنتج والإنجاز والعلم والتعليم والقيم الجمعية، والحفاظ على المال العام، واحترام المرأة، هو تصعيد وطغيان القيم المادية الفردية الداعية إلى تغليب قيم الوصولية والانتهازية والغش والاستسهال والإنجاز الشكلى والكسب السريع والفهلوة، واستحلال المال العام، وسيطرة قيم السلبية واللامبالاة واللامشاركة السياسية واللاانتماء. وانتشرت قيم اللامساواة بين الجنسين وتدعيم دونية المرأة.

وأكدت أيضاً نتائج بعض الدراسات الميدانية طغيان القيم المادية، وما نستتبعها من قيم الفساد، وإن كانت دراسة "محمد صبرى فؤاد النمر" "صراع القيم الفردية والمجتمعية وأثرها على المشاركة الاجتماعية" قد ذهبت إلى أن النسبة الغالبة من الشباب المبحوثين رفضوا الإهمال فى العمل وتضييع وقت العمل والخروج من العمل قبل المواعيد الرسمية، كما أكدت الدراسة أيضاً على اهتمام الشباب بالصالح العام وبخير الوطن وسعادته وشعورهم بالانتماء والارتباط والولاء للوطن، كما أكدت على رفض نسبة كبيرة من الشباب لسرقة المال العام(١).

تعقيب:

لقد اتضح من التحليل "السوسيو-تاريخى" السابق أن البناء الثقافى للمجتمع المصرى كان بمثابة المرآة التى تعكس توجهات السلطة الحاكمة بكل ما تروجه من أيديولوجيا وقيم وأفكار مختلفة وتفاعل الصفوة الثقافية معها. فالمرحلة الناصرية شهدت بناءاً ثقافياً أكثر نضجاً على كافة مستوياته الفنية والأدبية والعلمية من ناحية، كما شهد أكثر فترات الكبت والتقييد الفكرى لأى فكر مناوئ للثورة من ناحية

(١) محمد صبرى فؤاد النمر، مرجع سابق، ص ص ٣٥٥ -٣٦٤.

أخرى. فعلى الرغم من الانتشار السريع للأيديولوجيا الناصرية فى كافة أرجاء البناء الثقافى إلا أنها لم تستطع أن تجعل لها جذور حقيقية نتيجة للحكم الديكتاتورى والتعتيم الإعلامى وهيمنة الأطقم الرجعية على مقاليد السلطة فى الجامعات والمؤسسات الثقافية.

وعلى الرغم من كل ما كان يستشرى داخل البناء الثقافى للمجتمع المصرى من مسالب فى تلك الفترة إلا أن أحداً لا يستطيع أن ينكر ما أحرزه البناء الثقافى من تقدم فى العلم والفن والأدب والصحافة والإذاعة والمسرح التليفزيون.

كما أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الناصرية عملت على نشر الكثير من القيم الإيجابية كالقيم الثورية والمساواة والعدل الاجتماعى، والمساواة بين الجنسين واحترام المرأة والتأكيد على قيم الانتماء والوطنية والقومية والتضحية والفداء، والتأكيد على قيمة التعليم والعمل المنتج.

ولكن طبيعة البناء الثقافى الذى كان جزءاً لا يتجزأ من البناء الاجتماعى السائد فى تلك الفترة والذى حمل بداخله أسباب نجاحه وبذور فنائه فى آن واحد، جعلت من انهيار النظام بأسره عقب إعلان سياسة الانفتاح شيئاً سهلاً، خاصة وأن الصفوة الثقافية التى كان عليها عبء نقل أيديولوجيا السلطة الحاكمة وأفكارها وقيمها فى ظل الناصرية، كانت تنقسم إلى صنفين الأول صفوة ثقافية مسايرة مستفيدة وناقلة لأفكار السلطة ومدافعة عنها، والصنف الآخر صفوة ثقافية مناوئة للسلطة الحاكمة ولممارساتها وأفكارها وأيديولوجيتها. وذلك النوع الثانى عانى الكثير من ألوان الاضطهاد والسجن والتعذيب.

ومن ثم لم يكن من المستغرب تحول الكثير من الرموز الثقافية للدفاع عن أيديولوجيا الانفتاح بعد ذلك، فالبعض ممن ينتمون للصنف الأول من المثقفين تحولوا لجنى المكاسب أو لاسترضاء السلطة الحاكمة الجديدة، والبعض الآخر ممن اضطهدوا فى ظل النظام القديم وجهوا إليه الكثير من الانتقادات التى عملت على تشويه كل القيم والرموز الثقافية التى دعت لها الناصرية. والبعض الثالث أغراه المال والتلويح بالمكاسب المادية من قبل السلطة الحاكمة الجديدة.

ولكن ذلك لا ينف مطلقاً وجود أصوات معارضة حاولت تفنيد سلبيات الانفتاح الاقتصادى خاصة فى الثمانينات والتسعينيات وحملته أسباب تخلف المجتمع المصرى وتعثر خطط التنمية به فى العقدين السابقين.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الانفتاح الاقتصادى خلق بناءاً ثقافياً مادياً استهلاكياً مشوهاً ومتدنياً وداعياً إلى التغريب والتبعية الثقافية ومحقراً من شأن كل ما هو ثقافى وطنى. والأخطر من ذلك كله أن السلطة السياسية استغلت الدين، بل والوسطى أيضاً. وظهر نوع من التناقض الفكرى فى المناخ الثقافى، فقد أقصى وأبعد كل من تمسك بالقيم الأصيلة للمجتمع، بينما رفع من شأن من دافع عن القيم الجديدة. ومن ثم اختفت قيمة العمل المنتج على حساب طغيان قيم الكسب السريع والشطارة والفهلوة، وتدهورت قيمة التعليم ولم يصبح مؤشراً للمكانة الاجتماعية أو الدخل، وسيطرة القيم الغيبية واللاعقلانية، وروجت للقيم التى تروج لدونية المرأة وتعالت دعاوى عودة المرأة للبيت، وانتشرت قيم اللامساواة بين الجنسين. كما انتشرت وطغت القيم الاستهلاكية التى روجت لها السلطة الحاكمة والرأسمالية الطفيلية.

ولقد حاولت السلطة الحاكمة فى الثمانينيات والتسعينيات إقامة نهضة ثقافية، وأفلحت فى تغيير البناء الثقافى بما يحقق بقاءها واستمرارها فعملت على نشر أيديولوجيا توفيقية تدعو من خلالها لتدعيم الرأسمالية والحفاظ على البعد الاجتماعى للتنمية ومراعاة محدودى الدخل.

ونجحت السلطة الحاكمة والرأسمالية الجديدة فى تغيير وجه البناء الثقافى بصورة كبيرة فى تلك الفترة، حيث سيطر الاتجاه الرأسمالى على البناء الثقافى سواء فى مضمون المادة الثقافية المطروحة، أو فى إنتاج المواد الثقافية فى شتى المجالات.

ولقد شهد البناء الثقافى للمجتمع المصرى فى العشرين عاماً السابقة، سيطرة الثقافة الغربية من جهة، وتهميش الهوية الثقافية وغياب البعد الناقد من جهة أخرى. وانقسم الواقع الثقافى بين تيار ليبرالى يدعم التغريب من جهة، والاغتراب من جهة، وبين اتجاه أصولى ينقد كل مفاسد وسلبيات المجتمع ويهاجمه. وبين هذا وذاك يقع جيل شباب المثقفين فى دائرة الاغتراب والتخبط بل والصراع القيمى.

كما عانى البناء الثقافى من هجوم مخطط للثقافة الغربية الأمريكية، عرف فى الثمانينيات بما يسمى بالغزو الثقافى، وعرف فى نهاية التسعينيات بما يعرف بالعولمة ولا يزال المجتمع المصرى يعيش حالة من التخبط فى مواجهة ذلك الهجوم، فالبعض يرى ضرورة مقاطعة ما يسمى بالعولمة والحفاظ على الهوية الثقافية، والبعض يرى أن ضرورة التعامل معها أصبح أمراً واقعاً لا مفر منه، والبعض الثالث يرى فى التعامل الحذر خير سبيل لمواجهة آليات العولمة، ولم تحسم القضية بعد.

الفصل السابع

المصرى المعاصر: التحدى والاستجابة

تمهيد

أولاً: المصرى المعاصر ومواجهة قوى الإمبريالية العالمية.

ثانياً: الإنسان المصرى وتداعيات الانفتاح الاقتصادى

ثالثاً: المصريون وتبعات سياسات الانفتاح الإنتاجى

تعقيب

تمهيد:

لقد شهدت المرحلة من "الستينيات إلى التسعينيات" تغييرات وتغيرات متلاحقة ومتواترة ومتناقضة فى جوهرها، وإن اشتركت فى آليات التغيير. فلقد عاش المجتمع المصرى فى النصف الأخير من القرن الماضى أحداث جسام، غيرت وجه المجتمع المصرى، من مجتمع قائم على الاشتراكية، إلى مجتمع انفتاحى استهلاكى، ثم إلى مجتمع يحاول التحول نحو الانفتاح الإنتاجي. ولقد تحالفت عوامل عديدة لإحداث تلك التغييرات، حيث ظل النسق الرأسمالى العالمى، يلعب دوراً كبيراً فى جر المجتمع المصرى إلى مصيدة التبعية، خاصة بعد حصول المجتمع المصرى على الاستقلال فى منتصف الخمسينيات. فكان العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦، ثم كان صراع القوى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت قوة الاتحاد السوفيتى وتشجيعها لمصر سبباً وراء ارتمـاء الحكومة المصرية فى جانب القوة السوفيتية وسبباً وراء تكون وبلورة الأيديولوجية الاشتراكية. وهذا دفع الولايات المتحدة الأمريكية لبذل كافة الجهود الممكنة وغير الممكنة لتحويل الدفة فى اتجاهها، فكانت هزيمة ٦٧، وكانت هزيمة الداخل قبل أن تكون هزيمة عسكرية، فالطبقات التى أضيرت من الثورة تحالفت مع فئات أخرى من التكنوقراط الذين استطاعوا امتلاك أسباب القوة والنفوذ فى ظل الناصرية، ويسعون للحصول على مزيد من القوة، فسعوا جاهدين للتحول نحو الرأسمالية، وأخذوا يشككون فى كل منجزات تلك الحقبة، حتى جاءت الفرصة المواتية للتغيير بقرارات الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤. وبدأت من هنا محاولات النسق الرأسمالى العالمى والأمريكى – على وجه الخصوص – لتكريس تبعية المجتمع المصرى للغرب. وتحول المجتمع المصرى من مجتمع يحاول أن يسير فى اتجاه الإنتاج والصناعة إلى مجتمع استهلاكى ينتج ما لا يستهلك ويستهلك، ما لا ينتج. وتبع ذلك أو توازى معه تغييرات وتغيرات كثيرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والطبقية والثقافية والقيمية.

ولقد انتهت حقبة السبعينيات بمأساة القضاء على السادات مدعم سياسات الانفتاح الاستهلاكى على يد من جاء بهم لمناصرة حكمه وتدعيمه، الذين انقلبوا عليه حينما تناسى دورهم، وحاول تقويضهم على أثر الفتنة الطائفية التى افتعلها فى

نهاية حكمه، وأدت سياساته الاقتصادية المغلوطة واتباعه الأعمى لتوصيات البنك الدولى برفع الدعم عن السلع الأساسية، إلى انتفاضة الجوع – أو انتفاضة الحرامية كما أطلقها هو – كما جعلت الشعب المصرى لا يحزن لوفاته حزنه على سلفه عبد الناصر.

ومن ثم بدأت حقبة الثمانينيات بفتنة طائفية واقتصاد محطم، وتعددية حزبية مشوهة، وبناء ثقافى مضمحل، وشعب ساخط على العهد السابق. فما كان من السلطة الحاكمة إلا أنها رفعت شعار الإصلاح الاقتصادى، ومحاربة الفساد، ورفضت ضغوط البنك الدولى برفع الدعم عن السلع الأساسية، ولكنها اتخذت خطوات بطيئة لرفع الدعم التدريجى عن السلع مع رفع مستويات الدخل واستمرت السلطة الحاكمة فى توجهها الرأسمالى وسعت إلى التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة، فلجأت إلى ما سمى بسياسات الخصخصة أو بيع شركات القطاع العام وتحولها إلى ملكيات خاصة مصرية وعربية وأجنبية – وكان لذلك آثاره السلبية والإيجابية على الإنسان المصرى والمجتمع المصرى على حد سواء.

وكان من أهم الآثار التى ترتبت على تطبيق سياسات الخصخصة والعولمة هى إعادة ربط المجتمع المصرى بالنسق الرأسمالى العالمى والأمريكى على وجه الخصوص. كما ترى آثاره على الشخصية المصرية وأنساق القيم لدى الإنسان المصرى المعاصر فأفسح المجال أمام انتشار بل وطغيان القيم المادية، وتفشى السمات السلبية على الشخصية المصرية.

وسوف يهتم الفصل الراهن بتحليل علاقة الإنسان المصرى بمجتمعه والسلطة الحاكمة فى ظل تداعيات النسق الرأسمالى العالمى فيما يربو على النصف قرن. وسوف يتم ذلك من خلال التركيز على عدد من المواقف التاريخية التى تمثل قمة تفاعل الإنسان المصرى مع مجتمعه والسلطة الحاكمة، كما تمثل قمة تفاعل الإنسان المصرى مع النسق الرأسمالى العالمى. ثم سينطلق التحليل إلى رصد انعكاسات ذلك التفاعل على الشخصية المصرية وأنساق القيم لدى المصرى المعاصر فى مرحلة المد الثورى ومواجهة القوى الاستعمارية فى الخمسينيات والستينيات، وخلال مرحلة الانفتاح الاقتصادى، ثم فى ظل سياسات الخصخصة وتنامى آليات العولمة.

أولاً: المصرى ومواجهة قوى الإمبريالية العالمية:

لقد كان للإنسان المصرى دور كبير فى مواجهة قوى الإمبريالية العالمية فى الخمسينيات والستينيات، حتى أنه لعب دور كبير فى رسم السياسة العامة للدولة، وفى تغيير مواقف السلطة الحاكمة فى مراحل حاسمة من تاريخ مصر الاجتماعى. وأدى إيجابية الإنسان المصرى فى مواجهة قوى الإمبريالية العالمية إلى ردع أكبر ثلاث قوى عالمية فى الخمسينيات وفى تغيير السياسة الدولية وفرض الإرادة المصرية فى فترة هامة من تاريخ الصراع المصرى مع الإمبريالية العالمية.

وسوف نهتم فى تحليلنا لتلك القضية بإبراز موقف الإنسان المصرى فى حرب ٥٦، ثم موقف الشعب المصرى من هزيمة ٦٧ وتنحى عبد الناصر، ثم موقفه من وفاة جمال عبد الناصر. ثم سينطلق التحليل إلى رصد آثار ذلك التفاعل على شخصية الإنسان المصرى فى تلك المرحلة الخطرة من تاريخ مصر الاجتماعى.

أ- المصرى المعاصر وقوى الإمبريالية العالمية:

بدأت فترة الاستقلال العسكرى لتبدأ معها محاولات مستمرة من قبل القوى الدولية للسيطرة على مصر بأساليب مختلفة فحاولت الولايات المتحدة أن تجرب وسائلها واحدة بعد الأخرى، وعن طريق منطق الصفقات قدمت عرضاً لمساعدة مصر فى بناء السد العالى فى مقابل وقف صفقات شراء السلاح من الاتحاد السوفيتى، والصلح مع إسرائيل. وكلتا الصفقتين رفضتا فى القاهرة، فأعلن وزير الخارجية الأمريكى سحب العرض بالمساعدة فى بناء السد العالى، فرد جمال عبد الناصر، "بإعلان تأميم شركة قناة السويس مع توجه حصيلة إيرادها لبناء السد العالى"، وجن جنون بريطانيا وفرنسا، وانضمت إليهما إسرائيل ووقع الثلاثة معاً اتفاقية "سيفر" التى جمعت الثلاثة معاً فى عملية مشتركة لغزو مصر[1].

ولن نحاول التطرق إلى تفاصيل معارك ٥٦ أكثر من ذلك ولكن ما يهمنا هو إلقاء الضوء على موقف الشعب المصرى من حرب ٥٦.

---

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص ص ٤٥ – ٤٧.

١- حرب ٥٦ وموقف الشعب المصرى منها:

لقد كان هناك أطراف كثيرة شاركت فى حرب ٥٦ وعملت على إنهاء العدوان الثلاثى على مصر، ولقد جاء على رأس هذه الأطراف جمال عبد الناصر، والشعب المصرى. فلقد كان مشروع السد العالى مطلب جمال عبد الناصر، وكان تأميم قناة السويس رده، وهكذا فإنه حين نشب القتال كانت المسئولية عليه، ولكنه أدرك من البداية أنها حرب الشعب والأمة. وهكذا كانت مهمته الأولى تعبئة إمكانات الشعب والأمة. ولقد توجه بنداء المقاومة إلى الشارع وتحدث إليه من منبر الأزهر، ووزع قرابة نصف مليون قطعة سلاح على المواطنين. وتقدم تقارير القيادة البريطانية فى بورسعيد شهادات ناصعة البياض على دور الشعب فى المعركة وتأثيره الكبير على نتائجها(١).

لقد كان دور جماهير الشعب المصرى صنع النصر وليس مجرد التمكين منه فقط، وكما أظهرت "ملفات السويس" فإن الحملة البريطانية - الفرنسية على مصر كانت تقوم على أساس فرضية رئيسية استخلصها رئيس الوزراء البريطانى وقتها "أنتونى أيدن" من خبرته الشخصية بمصر، مؤداها أن الشعب المصرى سوف ينهار عند توجيه الإنذار البريطانى - الفرنسى إلى مصر يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ وسوف يتخلى عن إرادته تماماً إذا بدأ القصف الجوى على بلاده، ثم إنه إذا بدأت العمليات العسكرية على الشواطئ المصرية مع إنزال القوات المتحالفة، فإن الشعب المصرى سوف يخرج إلى شوارع المدن المصرية يحرق ويدمر ويبحث عن قيادة جديدة توقع وثيقة استسلام. ولكن ما فكر فيه "أنتونى إيدن" وانتظره لم يحدث، وما حدث بالفعل كان عكسه، فلقد قاوم الشعب المصرى، وأصر على المقاومة، وكانت هذه المقاومة ذاتها هى التى فتحت الطريق أمام بقية العناصر المؤثرة على الموقف بما فيها الإنذار السوفيتى على سبيل المثال(٢).

فلقد ظهر الشعب بروح وطنية عالية، لم يتزعزع ولم ييأس، ولم يتراخ فى المقاومة ظهر بنفس الروح التى تجلت فى تاريخه إذ كان يقابل الأحداث بشجاعة

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٥٨، ٥٩.

وصبر واستبسال. حافظ على رباطة جأشه فى الساعات العصيبة، ولم يضن بأى تضحية طلبت منه، ولم يتراجع أمام عدوان دول ثلاث، فنال بذلك كله إعجاب الأمم وعطفها، وكانت بورسعيد الهدف الأول للحملة البرية والبحرية المعادية. بلغ عدد الغارات الجوية على بورسعيد الباسلة طيلة مدة القتال نحو ألف غارة(١).

فلقد هبط الجنود المعتدون فى الضواحى، وزحفوا إلى منافذ بورسعيد تحميهم طائراتهم بقذف قنابلهم على المدافعين بدون تمييز بين الأهداف، وبوارجهم تمطر المدينة بقنابلها الضخمة لمنع النجدة وقتل الروح المعنوية بترويع النساء والأطفال، فكانت النتيجة أن انضمت النساء وانضم الأطفال إلى المقاومة الشعبية المستبسلة المستأسدة!. واستمر القتال فى كل شبر من الأرض، وقررت المقاومة الشعبية أن تتحصن فى المنازل، وتحول الصراع إلى قتال فى الشوارع والأزقة والبيوت نفسها(٢). ومن ثم فإنه إذا كان "جمال عبد الناصر" هو الذى أصدر قرار تأميم قناة السويس لكن الذى خاض صراع الإرادات الذى تلاه كان شعباً بأكمله وحين انجلى دخان المعركة – فقد كانت هناك قيادات وشعب فى نفس الساحة، وفى ذات الخنادق، وفى هذه اللحظة حققت ثورة ٢٣ يوليو شرعيتها الكاملة إذ تحولت إلى قبول عام يستند إلى عقد اجتماعى وسياسى عمقته التجارب، وصهرته وصاغته نيران المعركة.

فلقد كان حدث ٢٣ يوليو فى بدايته "قوة" من الجيش خرجت استجابة لنداء ثم تحولت "القوة" إلى "سلطة" – اكتسبت "بعض الشرعية" من قرارات لها معانيها ودلالاتها. وفى السويس تحولت "السلطة" إلى شرعية حقيقية وكاملة لها عقدها الاجتماعى والسياسى مع جماهير منحتها ثقتها بغير تعليق على شرط بين قرار وقرار(٣).

ولقد دعمت أحداث ٥٦ من ناحية أخرى كاريزما عبد الناصر، الذى استطاع أن يكون رمزاً لآمال شعب، بل قادراً على التعبير عن هذه الآمال والسعى لتحقيقها. ففى سنوات السلطة السابقة على المعركة – كان قد حافظ على معدنه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٥.

(٢) حبيب جاماتى، تاريخ ما أهمله التاريخ، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مرجع سابق، ص ٩٨.

الثورى، وعلى ولائه الطبقى، وهكذا فإن توحده السياسى مع الجماهير أثناء المعركة عزز توحده الاجتماعى مع الجماهير بعدها[1].

ذلك التوحد الذى دعى الشعب المصرى إلى الخروج لتعلن رفضها لتنحى زعيمها عقب هزيمة ٦٧.

٢- موقف الشعب المصرى من هزيمة ٦٧ وتنحى عبد الناصر:

إن موقف الشعب المصرى من هزيمة ٦٧ ومن تنحى عبد الناصر يعدان موقفين مختلفين تماماً. فلقد رفض الهزيمة، ولكنه مع ذلك رفض أيضاً تنحى ناصر. فبالنسبة للهزيمة كانت مظاهرات الاحتجاج والسخط، وفى التنحى كان موقف المؤيد لاستمرار القائد .. ربما كان السبب فى الموقفين واحد .. وهو رفض الهزيمة والرغبة فى تقدم الوطن واستمراره ولكن أسلوب التعبير اختلف .. فكان تارة يرفض أسلوب النظام القائم، وكان تارة أخرى فى تأييد استمرار القائد.وهذان الموقفان يحتاجان مناً لتوضيح لكشف غموضه الظاهرى.

■ موقف الشعب المصرى من تنحى عبد الناصر:

لقد خرج الناس فى مظاهرات كبيرة فى يومى ٩، ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ على أثر خطاب جمال عبد الناصر الذى أعلن فيه تنحيه عن رئاسة الجمهورية فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧. وحلت بضع لحظات من السكون فى جميع أرجاء البلاد، ثم انفجرت صيحة واحدة من أفواه الملايين العديدة "لا!". وتدفقت الجماهير المهولة فملأت شوارع المدن المصرية من أسوان إلى الإسكندرية وظلت تهدر فى الشوارع طوال الليل، معربة عن ولائها للريس .. واكتسحت الساسة والجنرالات الذين كانوا يبحثون ترشيح خليفة عبد الناصر كما يكتسح الفيضان الشظايا الصغيرة، وبقى عبد الناصر فى السلطة[2].

لقد كانت قولة "لا" هنا تعنى "لا" للهيمنة، "لا" لأن يكون قرار التنحى قبل إسرائيل وليس من قبل المصريين، فقد تكون نعم فى وقت آخر ولشخص آخر.

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) أليكس فاسيليف، مرجع سابق، ص ١٥٩.

وإذا كان لابد أن يختفى عبد الناصر من الميدان فلا يكون ذلك أبداً بإرادة "بن جوريون"، و"موشى ديان"، بل يكون بإرادة شعب مصر. هم هزموه وحطموه، ولكنهم لم يهزموا مصر، فسارعت مصر ترفع العلم وتناوله لصاحب العلم ولسان حالها يقول: "ارفع علمنا أيها الرجل وسر به ولنحاول من جديد"(١).

ولقد كانت هناك بعض التقارير التى ذهبت إلى أن تلك المظاهرات قد نظمت من قبل مؤيدى عبد الناصر – الاتحاد الاشتراكى – وأن خصومه حاولوا إيقافهم، ولكن حجم وعمق المشاعر والانفعالات التى ظهرت لأبعد من مجرد كونها مظاهرات سياسية عادية أو روتينية(٢).

فلقد كانت حركة الجماهير فى هذه الليلة على امتداد الوطن العربى كله وليس مصر وحسب تعبيراً عن إحساسها بخطر يهدد ثورتها جعلها تندفع فى صورة قد تبدو عاطفية وتلقائية ولكنها فى الحقيقة كانت ذات مضمون أعمق من ذلك .. كانت التاريخ فى لحظة وإرادة الشعب فى موقف .. تشبثت الجماهير بالزعيم الذى لحقته الهزيمة .. ولم يكن الناس قد اكتشفوا بعد بشاعة الخسارة(٣).

لقد سامح الناس عبد الناصر إبان هزيمة يوليو لأنه رمز كرامتهم القومية. ولكن ذلك لم يمنع ازدياد تذمرهم من نظامه نتيجة لإدراكهم لمدى ما قاسوه من جراء الحرب، فكم سقط من أبنائهم فى الحرب، وكم عانوا من مشاعر الخزى من جراء فرار وانسحاب ضباطهم فى الحرب.

■ احتجاج الشعب المصرى على هزيمة ٦٧:

لقد تجلت مظاهر الاحتجاج والسخط على هزيمة ٦٧ فى بداية العام التالى، ولقد فوجئ بها معظم المراقبين، سواء من ناحية الكم أو النوع أو الشعارات المطروحة. كانت غالبية الحشود من العمال والطلاب، وكانوا بالذات من بين عمال المصانع الحربية وطلاب الجامعات، وقد تبلورت الهتافات – على وجه التحديد – حول شعار الديموقراطية. وكان مصدر المفاجأة هو أنه منذ عام ١٩٥٤ لم تعرف

---

(١) حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشاوات، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(2) Derek Hopwood, Egypt "politics and society 1945 – 90", Thired Edition, Routledge, London & New York, 1993, p. 77.

(٣) أحمد حمروش، ثورة يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠٩.

"العواصم" المصرية أى نوع من المظاهرات المضادة للحكم. وكان التحليل الجاهز لدى المراقبين أن هزيمة "حزيران" بلغت من الضخامة والمفاجأة هذا الحد الذى انعكس فى تحركات العمال والطلاب منذ فبراير ١٩٦٨. ولكنهم مع ذلك – ظلوا مشدوهين بعاملين هما: أن مصر قد خلت رسمياً من المنظمات السياسية والأحزاب طيلة تلك الفترة، وأن أيديولوجية النظام هى الفكر السائد على أجهزة الإعلام الواسعة الانتشار، وإذن فمن أين جاءت "الأجيال الجديدة" بأفكارها وقدراتها التنظيمية المباغتة التى تتجاوز كونها مجرد رد فعل للهزيمة؟ وللرد على هذا السؤال لابد من القول أن مصر لم تخل يوماً من الأفكار التى تختلف إلى هذه الدرجة أو تلك؛ مع أيديولوجية السلطة السائدة(١).

ومع وجود التيارات الفكرية المختلفة داخل نسيج المجتمع المصرى، ومع رفضها للنظام الناصرى إبان هزيمة ٦٧. إلا أنها جميعاً وعلى اختلافها خرجت تبكى زعيمها يوم وفاته. فحيرت المحللين بخروجها تنعى زعيمها أكثر مما حيرتهم عند احتجاجها على نظامه إثر الهزيمة.

■ موقف الشعب المصرى من وفاة عب الناصر:

لقد حدث توحد بين الحاكم والشعب، ليصبح "الكل فى واحد"؛ فى الليلة التى مات فيها عبد الناصر ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، عندما ذهل العالم لذلك الذى صنعه العرب على امتداد أقطارهم، ولا سيما ما فعله المصريون من بكاء وعويل على نحو هستيرى، "وعاشت الأمة العربية، ومصر بالذات، ثلاثة أيام كئيبة" ثم كانت الجنازة التى سار فيها ملايين البشر، يبكون ويصرخون ويلطمون الخدود .. إلخ. ومن وجهة النظر الغربية فإن ما جرى فى أسبوع وفاة عبد الناصر بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل الأوروبى، إذا كان صعباً على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعى التى بدت لهم كوباء انتشر خلال ساعات معدودة، فاستسلم الناس له، وتركوا قيادتهم لمجموعة من الانفعالات الحادة. ولأن صورة عبد الناصر فى المنظور الغربى الاستعمارى، بل

(١) غالى شكرى، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢٠.

ومن منظور آخرين ممن يعادون هذا الغرب الاستعمارى، كانت صورة دكتاتور وطاغية يحتقر الشعب بقسميه: الواعى وغير الواعى. فقد كان طبيعياً عند تطبيق المحكات العقلانية الأوروبية أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذى احتقرهم وعذبهم وامتهن إرادتهم. أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعاً للمشاعر الدينية التى تؤثم الشماتة فى الموت، فإذا حتم الأمر بعض المبالغة، فليكن الدمع قليلاً، أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من "الاكتئاب الجماعى" فإن الأمر يصبح عسيراً على الفهم.

ولقد عكف المفكرون والكتاب على تحليل هذه الظاهرة الغريبة فى محاولة لإيجاد تفسير لها، وظهرت بالفعل عدة تفسيرات مختلفة، كان أضعفها القول إن مواكب الدموع العربية، عامة – والمصرية بصفة خاصة – التى ودعت عبد الناصر، كانت تقديراً لإيجابيات الرجل، وخاصة سياساته المعادية للاستعمار، وإنجازاته الاجتماعية المتقدمة ... إلخ.

على حين ذهب البعض الآخر إلى القول أن الشرقيين هم بطبيعتهم "عبيد"، يعشقون الطغيان، ويستمتعون بالقسوة، ويخلقون الطاغية إذا عز وجوده(١).

وإننى أرى أنه لا يمكن لنا تحليل موقف الشعب المصرى من تنحى عبد الناصر عقب هزيمة ٦٧، وموقفه عقب وفاة عبد الناصر، إلا إذا وضعنا فى اعتبارنا نقطة هامة جداً ألا وهى كاريزما عبد الناصر.

فلقد كانت كاريزما عبد الناصر هى العامل الأول وراء إذعان الجماهير لنظامه. فكان عندما يتحدث للناس بلهجة بسيطة مبتعداً عن الرسميات، إنما يسمح للناس بالتوحد معه، كما كانت صيحته وقت الحرب "كلنا ناصر" تجد صدى واستجابة واسعة فى قلوب شعبه. ومن ثم استطاعت سحر شخصيته أن تقدم له ما لم يستطع أن يقدمه العقل. وجعلته يستطيع توجيه الشعور العام بعكس غيره من

(١) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٨٣، مارس ١٩٩٤، ص ص ٣١١ – ٣١٣.

القادة. حتى إن المصريين لم يستطيعوا كراهيته أو حبه، فهم حتى لم يستطيعوا إقصائه عن دائرة اهتمامهم، حتى هؤلاء الذين كرهوه يعترفون بفضله(١).

وإذا كانت السمات الشخصية لعبد الناصر أسهمت بشكل أو بآخر في بناء كاريزما ناصر، فإن ظروف الثورة وقرارات الإصلاح الزراعى وقرارات التأميم وإنشاء القطاع العام ومجانية التعليم، قد قاربت بينه وبين الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى والتى تشكل غالبية المجتمع المصرى. هذا إلى جانب حرب ٥٦ التى أضافت إلى بطولته وزادت ثقة الشعب المصرى فى نفسه وفى قيادته وزادت من توحد الشعب بالحكم.

وهكذا تكونت كاريزما الزعامة الناصرية، وعلى هذا النحو نمت وتألفت كلاً مركباً، أفرزته جدليات التفاعل بين الذات وبين معطيات المجتمع والثقافة والتاريخ، وساعدت على نموه وتألقه منجزات الثورة ومؤازرة الجماهير(٢).

ولقد كانت كاريزما عبد الناصر هى أحد أسباب خروج الشعب المصرى رافضاً تنحيه، وهى السبب الأول وراء خروجه ينعى وفاة زعيمه وقائده. ولكن تلك الكاريزما لم تمنع الشعب من الاحتجاج على هزيمة ٦٧ وعلى سلبيات النظام الحاكم، وهذا فى رأى ليس تناقضاً وإنما هو موضوعية شعب يريد زعيمه الذى توحد به ولكنه فى الوقت ذاته يرفض نظاماً يتهاوى. فكان تأييده للزعيم، ورفضه للنظام. ومن ثم لم يكن تأييد الشعب المصرى تأييداً مطلقاً للزعيم ونظامه أيا كانت الثغرات والتناقضات، ولكنه كان تأييداً مشروطاً بتصحيح المسار للخروج من مأزق الهزيمة وما خلفته من دمار للإنسان المصرى ولشخصيته.وإذا كنا تناولنا فيما سبق أهم مواقف التفاعل بين الشعب المصرى ومجتمعه فى ظل النسق الرأسمالى

---

(1) Afaf Lutfi Al-sayyied Marsot, A short history of modern Egypt, Cambridge, New York, 1988, p. 129.

(٢) عبد الحليم الزيات، كاريزما عبد الناصر فى التجربة المصرية ، فى ندوة عاطف غيث العلمية الأولى، علم الاجتماع وقضايا العلم العربى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٣٨.

* لقد تم الرجوع فى صياغة تلك النقطة إلى:

نهلة إبراهيم، ملامح الشخصية القويمة المصرية بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥ – ٢٧٢.

العالمى فيما قبل السبعينيات فيجدر بنا الآن رصد أثر أهم التغيرات التى اعترت البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة على الشخصية المصرية، وأنساق القيم لدى المصرى المعاصر فى تلك الفترة.

ب- انعكاسات تحدى الإمبريالية العالمية على الشخصية المصرية:

لقد أثرت الثورة فى شخصية الإنسان المصرى، فلقد جاءت بمبدأ القضاء على الاستعمار والقضاء على الإقطاع، فقضت بذلك على الصورة البشعة من الذل والاحتقار التى كان يعانى منها غالبية الشعب المصرى بالنسبة للإقطاعيين فى الريف ولأصحاب رأس المال الأجانب والمصريين فى المدينة وانهيار سطوة هذه القوى، فإن ما كان يرتبط بهذه الأوضاع من قيم الذل والخضوع قد انهار وتهاوى وحلت محل هذه القيم قيم أخرى تؤكد كرامة الإنسان وتحرره والمساواة بين البشر. ويكفى دليلاً على ذلك أنه لم يعد فى مقدور أى شخص مهما كان أن يجلد غير بالسياط فى أى قرية مصرية أو يجبره على العمل بالسخرة أو يتعدى على شرفه مثلما كان يفعل الإقطاعيون مع الفلاحين من قبل. ورفع زعيم الثورة شعار "ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد" الذى تلقفته الجماهير وتبنته كقيمة أساسية.

وهنا وبعد كل التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى على أثر قيام ثورة يوليو، نلاحظ اختفاء سمة الصبر على الظلم، خاصة الصبر على الحاكم. فلقد تخلص غالبية الشعب المصرى من أعدائه القدامى – الإنجليز .. القصر .. الإقطاعيين – وتوجهت أنظاره نحو القوة الجديدة تنتظر ماذا هى فاعلة؟!

وانطلقت النكتة على الضباط فى بداية الثورة، فعبرت النكتة عن التبرم من الضباط الذين أطلقوا عليهم اسم "مندوبى القيادة" الذين انتشروا فى كافة المصالح والهيئات وفعلوا فيها وبمن فيها الكثير .. فقد كانوا قوة فوق القوة .. وكان ذلك يثير حنق الناس .. فحفزهم على التنكيت عليهم.

ومن ثم كانت سلبيات الثورة فى أول عهدها سبباً وراء ظهور النكتة التى عادت لتعبر عن أسلوب الشعب المصرى فى المقاومة السلبية، لما يراه من أوضاع خاطئة .. لا يستطيع تغييرها ويأمل فى إصلاحها.

ولقد جاءت أحداث تأميم قناة السويس والاتجاه إلى الكتلة الشرقية، ثم حرب ١٩٥٦ لتكون بمثابة أحداث جديدة ربطت بين الشعب المصرى على اختلاف

مشاربه، وبين حكومة الثورة للدفاع عن الوطن من النفوذ الأجنبى الذى يود أن ينقض على المجتمع من جديد. فلقد ظهر الشعب بروح وطنية عالية، لم يتزعزع ولم ييأس، ولم يتراخ فى المقاومة، ظهر بنفس الروح التى تجلت فى تاريخه إذ كان يقابل الأحداث بشجاعة وصبر واستبسال. ودافع عن وطنه دفاعاً مريراً، ولم يتراجع أمام عدوان دول ثلاث.

ومن ثم ظهرت روح جديدة للشعب المصرى أثناء المعركة كشفت عن جوانب طالما ظلت كامنة فى الشخصية المصرية. كالبطولة والفداء والتضحية والصبر على الشدائد. فى حين عملت المعركة على اختفاء السلبية واللامبالاة، وساعدت على توحد الشعب المصرى بحكومته وبمجتمعه، فتوارى مؤقتاً التناقض والازدواجية أمام هول المعركة، واختفى اغتراب الإنسان عن مجتمعه أمام توحده مع حكومته ومجتمعه،وبعد أن أصبح دور الإنسان فى مجتمعه من أهم ما يمكن وهو الدفاع عن وجود وبقاء مجتمعه.

وأصبح للأغلبية مصلحة حقيقية فى وجود هذه النظام .. فكان أن تحمست له، ودافعت عنه .. وكان أن سخرت من خصومه لا منه. ويصف محمود السعدنى تلك الفترة بأنها "أحلى وأعظم فترة فى تاريخ مصر الحديث" ويضيف: إن النظام استقر، والناس انشغلت بأهداف جادة، وخاضت معارك كبرى .. فاختفت النكتة.

لكن أدت زيادة حدة التناقضات وزيادة الفساد وتجاوزات ضباط الجيش فى الحياة المدنية فى بداية الستينيات، إلى انحسار تلك الروح الثورية الجادة، وعاد الإنسان المصرى نتيجة لتفشى الاستبداد وزيادة الاعتقالات، وديكتاتورية الحكم، والمركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة، عاد إلى أسلوب المقاومة السلبية فعاد من جديد إلى عدم المشاركة السياسية، كما كان حاله قبل حرب ٥٦.

وإن ما فعلته أجهزة الأمن .. وتجاوزات ضباط الجيش فى الحياة المدنية .. وإهمال الشعب عند اتخاذ القرارات المصيرية .. وما جرى فى السجون والمعتقلات .. كل ذلك أعاد الخوف .. وبنى حاجزاً سميكاً بين الناس والثورة .. فكانت النكتة السياسية هى الفدائى الجسور القادر بمفرده على الاقتحام.

وهكذا .. عادت النكتة لتواجه عيوب النظام، بعد أن كبرت الأظافر والأنياب .. وقيلت نكتة التمثال الفرعونى الذى عذبوه حتى اعترف بأنه تمثال

رمسيس الثانى .. وقيلت نكتة الفيل الذى هرب مع أنهم يقبضون على الفئـران .. ونكتة السمكة التى ألقيت فى البحر من جديد فهتفت بحياة الرئيس.

وبرصد نكات تلك الفترة، نجد أنها بالفعل كانت تدور، وتعبر عن مواجـع الناس وقتها .. لقد التقت النكت والمواجع عند:

١- الديكتاتورية.

٢- غياب الديمقراطية.

٣- تسلط أجهزة الأمن.

٤- سوء استخدام قرارات الحراسة.

وخلفت هزيمة ٦٧ موجة عارمة من النقد الذاتى ليس فقط علـى مسـتوى الشعب بكافة فئاته - عبرت عن نفسها فى صورة مظاهرات واضطرابات - ولكن أيضاً على المستوى العلمى والأكاديمى فى داخل مصر وخارجها، حيـث طفقـت الكثير من الدراسات تنقب عن عوامـل الهزيمـة داخـل الشخصـية المصـرية الباثولوجية. لكن ومن الغريب حقاً أن أحداً لم يعرِ اهتماماً لنقد البنـاء الاجتمـاعي والاقتصادى والسياسى. خاصة ما يتعلق بممارسات السلطة الحاكمة وأعوانها قبـل الهزيمة بنفس الدرجة التى اتجهت فيها الجهود إلى إلقـاء اللـوم علـى الإنسـان المصرى!.

ثم جاءت حرب الاستنزاف فرفعت من الروح المعنوية لجنودنـا، ولكنهـا ضاعفت أيضاً من قسوة الحرب النفسية الموجهة إليهم .. ومن ثـم زادت النكتـة الثقيلة المضادة التى تشكك فى كل ما تقوله القيادة المصرية .. فكان لابد أن تواجه السلطة هذا النوع من النكتة بحزم وشدة .. ولم يعد يكفى تحذير رئيس الجمهورية .. وتنبيه الشعب كى يصبح واعياً .. أو "ناصح" على حد تعبيره "عبد الناصر".

وعلى الرغم من سيل النكات الساخرة من الجيش والحكومة والحاكم نفسه، إلا أن توحد الشعب بقائده وزعيمه "جمال عبد الناصر" بلغ حداً من القوة، لم يبلغه حاكم من قبله قط، وتجلى ذلك مساء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، حين مات جمال عبد الناصر فجأة فانهار الرجال .. اهتز الصغار .. انطلقت النساء عاريات الـرءوس. امتلأت الشوارع ببشر بدوا كأنهم يتامى .. توقفت الحيـاة تمامـاً .. أن الشـعب المصرى قد غرق فى بحر من الأحزان لا قرار له، ولا نجاة منه.

ومن ثم يمكن القول أن علاقة المصرى المعاصر بالسلطة الحاكمة وبمجتمعه فى تلك الفترة امتازت بجدلية الثورة الخضوع. فلقد أدى استبداد السلطة الحاكمة وأعوانها، إلى العمل على زيادة خضوع الإنسان المصرى للسلطة الحاكمة ولبطشها، فتعاونت سمات الصبر والتدين والفكاهة والمرح والفهلوة واللامبالاة على تدعيم احتمال الإنسان المصرى لشتى أنواع الظلم والاستبداد الذى لاقاه من السلطة الحاكمة والإنجليز والإقطاعيين والشرطة والسلطة الإدارية قبل الثورة، ولتحمله لما لاقاه من صور الاستبداد والتعسف من مراكز القوى بعد الثورة وعملت على تدعيم التناقض والازدواجية في شخصيته. ومن ثم عملت الشخصية المصرية على تثبيت البناء الاجتماعي والحفاظ على بقائه. كما عملت أيضاً على الحفاظ على توازن الإنسان المصرى والحفاظ عليه من الانهيار أمام كل صور المعاناة التى عاشها طيلة تاريخه الألفى الطويل. ولكن ذلك دعم فيه نواحى سلبية كثيرة.

ولقد أدت زيادة ضغوط البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، بالإضافة إلى ضغوط الاستعمار قديماً والنسق الرأسمالى العالمى بعد الثورة، إلى اختفاء الفكاهة والسخرية والفهلوة واختفاء السلبية واللامبالاة، وظهر الصبر والتدين كدافع للثورة والتمرد وتغيير الواقع الاجتماعى، كما عملت على دفع الإنسان المصرى إلى الدفاع عن وطنه أمام خطر الاستعمار قديماً، وأمام خطر ثلاث دول عام ٥٦. فظهرت ملامح شخصيته جديدة كالتضحية والفداء والتفانى والصبر على الشدائد. ومن ثم أدت شدة ضغوط البناء الاجتماعى قبل السبعينيات إلى قيام الشخصية القومية المصرية بتغيير البناء الاجتماعى نفسه. وبالثورة على السلطة الحاكمة.

ومن ثم فإن مجمل العلاقة بين الشخصية القومية المصرية والسلطة قبل السبعينيات تتلخص فى الاستبداد والظلم واستخدام شتى صور العنف والتسلطية من قبل السلطة الحاكمة وأعوانها .. مما دعم الخوف داخل الإنسان المصرى والذى عمل على تدعيم خضوع الإنسان المصرى للسلطة ووقوعه فريسة للاغتراب. ولكن أدت زيادة العنف والتسلطية من السلطة الحاكمة وأعوانها وزيادة الضغوط الناتجة عن ظروف الاستعمار، والنسق الرأسمالى العالمى، أدت إلى قيام ثورة الإنسان المصرى، وإلى مواجهته للاستعمار، وللدول الكبرى، وخروجه من حالة الاغتراب نتيجة لالتحامه وتوحده بالمجتمع وقضاياه.

ومن ثم فقد انتهت فترة الخمسينيات، وهى تحمل معها كماً كبيراً من التناقضات الاجتماعية، والأزمات الاقتصادية والسياسية والثقافية التى ألقت بظلالها على الشخصية المصرية. فدعمت فيها عدم التوازن وفقدان الثقة بالنفس، والوقوع فى فخ الاغتراب والتناقض والازدواجية، وجعلتها تركن إلى المواجهة السلبية فزادت النكات السياسية الساخرة، وزاد الانخراط فى الممارسات الدينية الشعبية، وزادت نسبة عدم المشاركة السياسية. وأدت حرب الاستنزاف إلى عودة الثقة بالنفس من جديد وعملت علي زيادة الاضطرابات والمظاهرات خاصة بين الطلبة والعمال للمطالبة بالحرب والخلاص من الهزيمة. وفى غمرة كل تلك التناقضات فوجئ الإنسان المصرى بموت زعيمه وقائده جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، فصدم صدمة شديدة هزت كيانه على مدى ثلاثة أيام كاملة، ولكنه تغلب على صدمته كعاداته بالفكاهة والسخرية.

ثانياً: الإنسان المصرى وتداعيات الانفتاح الاقتصادى:

إن فترة السبعينيات جديرة بأن يطلق عليها مسمى سنوات الغليان، فحجم التغيرات التى شهدها هذا العقد قد توازى حجم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى فترة ما قبل السبعينيات، حيث عملت على قلب الوضع الاجتماعى رأساً على عقب، وأثرت على علاقة الإنسان المصرى بمجتمعه مما كان له تداعياته على شخصيته وذلك ما سيتضح من التحليل التالى.

أ- المصرى وتداعيات سياسات الانفتاح الاقتصادى:

إذا أردنا معرفة حقيقة المجتمع المصرى فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى بين الاستمرارية والتغير، ودور الإنسان المصرى وسط آتون التغيير هذا، وأثر كل تلك التغيرات المتلاحقة على البناء الاجتماعى بصفة عامة وعلى الإنسان المصرى بصفة خاصة. فإنه يتعين علينا اتباع نفس الأسلوب التحليلى الذى اتبعناه فى فترة ما قبل السبعينيات، مع فروق طفيفة، فسنبدأ تحليلنا بتحليل أهم المواقف التى اتضح فيها قمة التفاعل مع البناء الاجتماعى المتغير والإنسان المصرى. ولكن يكمن الاختلاف هنا فى قلة مواقف التفاعل، فعقد السبعينات لم يشهد سوى ثلاث مواقف حاسمة "حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانتفاضة يناير ١٩٧٧

واغتيال السادات ١٩٨١". ولكن حجم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى ستجعلنا نفرد لها مساحة أكبر للتحليل(١).

١- حرب أكتوبر وموقف الشعب المصرى فيها:

لقد انتهى عقد الستينات – كما سبق أن ذكرنا – بهزيمة ٦٧ التى تركت آثارها المدمرة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى، كما هزت ثقة المصرى بنفسه، ولكن مع بداية حرب الاستنزاف وإعادة بناء الجيش عادت إليه من جديد ثقته بنفسه ولكن طالب القيادة بضرورة تغيير الأوضاع الفاسدة وتعديلها، فقامت مظاهرات الطلبة والعمال فى كل مكان فى عام ١٩٦٨، ثم بدأت الحكومة الجديدة حكمها بعد وفاة عبد الناصر بدعوى التصحيح التى أطلقها السادات عام ١٩٧١، ولكن ذلك لم يمنع أيضاً اندلاع الإضرابات والمظاهرات. فكانت انتفاضة يناير ١٩٧٢ إثر خطاب رئيس الجمهورية فى ١٣ يناير، الذى برز فيه عجزه عن الوفاء بوعده فى جعل عام ١٩٧١ "عام الحسم" لتحرير الأراضى المحتلة بسبب اندلاع الحرب الهندية – الباكستانية، وادعى أن العالم لم يكن فيه متسع لاندلاع حربين كبيرتين فى آن واحد. وبدأت الانتفاضة فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة، واعتصم الطلبة بالكلية. ثم انتشرت الانتفاضة فى بقية كليات جامعة القاهرة. واستمرت المظاهرات طوال اليوم، وفى المساء حدث اعتصام آخر حول قاعدة التمثال وسط ميدان التحرير. وحاول سكان القاهرة مساعدة الطلاب بتقديم الطعام ومدهم بالأغطية. وعند قيام قوات الأمن المركزى بتفريقهم، طافوا بالمنطقة التجارية فى وسط القاهرة، وهم يهتفون "اصحى يا مصر". ولقد حاول السادات التحكم فى الموقف فذكر فى خطابه أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى: "إن حركة الشباب المصرى فى التعبير عن نفسه لم تكن بعيدة عن الجو العام الذى وصفته لكم أى كحالة من نفاذ الصبر. ولقد كان منطقياً أن يظهر نفاذ الصبر أول ما يظهر لدى الشباب ..".

ولقد استمرت انتفاضة شباب الجامعات فى عام ١٩٧٣ بتنظيم إعتصامات فى جامعة القاهرة، وجامعة الإسكندرية، وجامعة أسيوط، ثم بعدها اعتقال عدد كبير من الطلاب والصحفيين، ولكن عملت ازدياد الاعتصامات الطلابية وتحالف أساتذة

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٤.

الجامعة معهم بالإضافة إلى موقف القضاء المصرى الذى أمر بإطلاق سراح الطلاب بكفالة مالية. عمل كل هذا على زيادة الضغوط التى يواجهها السادات والتى دفعته إلى الأمر – فى خطابه بمناسبة ذكرى رحيل عبد الناصر قبل حرب أكتوبر بأيام قليلة – بوقف محاكمة الطلاب، والإفراج عمن بقى منهم فى السجون، وإعادة الصحفيين والكتاب المبعدين عن الاتحاد الاشتراكى ومن وظائفهم(١).

ومن ثم فلقد أدى تدهور الحالة المعنوية فى المجتمع المصرى، وقيام الطلاب بالعديد من المظاهرات فى جامعة القاهرة والمدن الجامعية الأخرى، بالإضافة إلى تردى الوضع الاقتصادى الذى لم يعد يحتمل حالة اللاحرب واللاسلم تلك: كل ذلك أدى إلى اقتناع السادات بضرورة قيام حرب أكتوبر التى صارت ضرورة ملحة(٢). ومن ثم قامت حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣، حيث انطلقت فجأة شرارة المعركة، واكتسح العبور المصرى المجيد الحصون والاستحكامات التى أقامتها التكنولوجية الإسرائيلية، وفر أو أسر أو قتل عشرات الإسرائيليين المتقدمين المصريين!(٣). فلقد تفجرت طاقات الشعب المصرى وجنوده، تلك الطاقات التى كانت تضطرم على مدى ست سنوات منذ هزيمة ٦٧، فصنعت معجزة بشرية بكل المقاييس، حتى أن السادات نفسه لم يكن ليدرك حقيقتها فى حينها(٤). فلقد سجل الجيش المصرى كل آيات التحدى والفداء سواء فى قلب المعركة أو فى الجبهة الداخلية أو فى السويس ومدن القناة. فكانت حرب أكتوبر هى ملحمة عبور الشعب من هزيمة عسكرية ونفسية إلى نصر حقيقى بكل المقاييس*.

ولقد تحقق للسادات كل ما أراده بنصر أكتوبر، فلقد أعطاه دوره فى الحرب شرعيته كقائد، كما أعطته القدرة على مواصلة دفع عملية السلام مع إسرائيل، ومن

---

(١) أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٢١٢، ٢٤٢.

(2) Arther Gold Shmidt, Jr, op. cit, p. 142.

(٣) السيد يس، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

(٤) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٣٥٤ – ٣٥٦.

* يمكن الرجوع فى ذلك إلى ما كتب فى سلسلة أدب أكتوبر خاصة "العدد الثالث" تحت عنوان "هنا وإلى الأبد"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

ثم خلق الاستقرار السياسى الذى كان يحتاجه لمواجهة الحصار الأجنبى، كما منحته أيضا الشعبية التى كان يحتاجها للتحول نحو الليبرالية(١).

ومن ثم فلقد عملت حرب أكتوبر على نقل مصر إلى مرحلة جديدة، أخذت تتساقط فيها معالم السياسة السابقة تدريجياً، على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادى والاجتماعى، أخذت مصر تتخلى تدريجياً عن النظام الاشتراكى طريقاً للتطور، بعد أن انتهجت ما عرف باسم "سياسة الانفتاح" أو الباب المفتوح، وفى الوقت نفسه أخذت تتخلى تدريجياً عن التنظيم السياسى الواحد، وتنتقل إلى "المنابر" التى تحول إلى "أحزاب سياسية". وهو تطور حتمى أفرزه التغيير الذى كان يحدث فى البناء التحتى بسياسة الانفتاح. أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد أخذت مصر تدير ظهرها للاتحاد السوفيتى، وتولى وجهها شطر الولايات المتحدة، زعيمة العالم الرأسمالى. وكان هذا الانقلاب الدبلوماسى نحو الغرب إفرازاً طبيعياً أيضاً لما طرأ على البناء التحتى من تغيير بسياسة الانفتاح الرأسمالى.

وقد انتهت تلك المرحلة إلى نتيجتها الطبيعية، وهى أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، فلم يكن فى وسع الجماهير المصرية، المذعورة والمتراجعة فى خوف أمام الزحف الرأسمالى الاستغلالى أن تصبر طويلاً على ما تعرضت له من نهب، فاضطرت إلى الدفاع عن نفسها فى وجه الإجراءات الاقتصادية، التى حملتها وحدها مغارم التحول الرأسمالى(٢).

وسوف نواصل تحليلنا المستفيض لانتفاضة يناير ١٩٧٧ ودور الشعب المصرى فيها والعوامل الحقيقية التى أدت إلى قيامها والنتائج التى أسفرت عنها.

٢- انتفاضة يناير ١٩٧٧ وموقف الشعب المصرى فيها:

لقد فتح الباب على مصراعيه أمام النفوذ الأمريكى بعد حرب أكتوبر ومعاهدة السلام، خاصة بعد أخذ مصر بساسة الانفتاح الاقتصادى. حيث أخذت

---

(1) Osama Hamed, Egypt's open door economic policy: An attempt at economic integration in the Middle East, in internation journal of Middle East studies, No. 1, U.S.A, 13, 1981, p. 3.

(٢) عبد العظيم رمضان، مصر في عصر السادات، ط١، مكتبة مدبولى، مصر، ١٩٨٦، ص ص. ٦، ٧.

مصر منذ عام ١٩٧٤ فى التحول من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى الذى أصبح مرادفاً للاقتصاد الرأسمالى الحر .. وصاحب ذلك انتشار الفساد فى مصر وبدأت الحكومة نفسها تشكو من ذلك، فلقد ظهرت فئات تسعى إلى الاستئثار بثمرات التنمية والانفتاح مستغلة فى ذلك أسلحة المضاربة والمقامرة والتهريب والاتجار فى السوق السوداء والتلاعب بأقوات الجماهير والتهرب من الضرائب وبدأت فى الظهور ثروات لا تقوم على الجهد المشروع بل تبنى على الفساد والإفساد. ولكن الدولة مع ذلك استمرت على سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوسعت فيها وتمسكت بها(١). وكان نتيجة ذلك أن نظرت الجماهير بغضب حانق أو بيأس يحتضر إلى طفيلية الفئات الجشعة الجديدة "قطط الانفتاح السمان" وإلى ابتعادهم المستمر عن التقاليد القومية.

وبينما كان هذا الملمح البسيط من ملامح بداية السبعينيات، يكشف عن بعض العوالم الكامنة وراء انتفاضات يناير ١٩٧٧، فإن صورة الواقع الاقتصادى المصرى عشية يناير ١٩٧٧ تكشف اللثام عن كثير من العوامل الحقيقية والمباشرة وراء نشوب تلك الانتفاضة.

- فلقد تأخرت المكافآت الاقتصادية التى توقعها الرئيس السادات من توقيع اتفاقية سيناء، أكثر مما توقع .. ولم تبدأ الاستثمارات الأجنبية فى الانهمار على مصر، برغم الجو المناسب للأعمال الذى خلقه التزام الرئيس السادات خلال ثلاث سنوات بعدم استخدام القوة ضد إسرائيل.
- أصبح فى مصر خمسمائة مليونير منذ أن تولى الرئيس السادات السلطة، ولما كان العديد من المصريين يتقاضون حوالى ١٢ جنيه مصرياً فى الشهر، أى حوالى ١٧ دولار فإنه لم يكن من المدهش أنه عندما تناولت الصحافة المحلية القصة حصل غضب شديد فى عدد من الأوساط.
- أصبحت تكاليف الإعانات الباهظة قضية سياسية عندما بدا أن العجز فى ميزان المدفوعات سيصل إلى مليارين من الجنيهات المصرية.

(١) محمد أبو الإسعاد، ظاهرة الفساد السياسى فى مصر المعاصرة "١٩٧٤ – ١٩٨٦"، ١٩٨٩، ص ١٠٩.

- من النقاط الواضحة فى مصاعب مصر المالية الانخفاض السريع فى الوضع التجارى. ففى سنة ١٩٧٥ بلغت الواردات الكلية مبلغ ٢١٩٩ مليون بينما بلغت الصادرات ٨٧٤ دولار. إن هذا العجز الخطير فى التجارة أكد وجود خطأ خطير فى بناء التجارة المصرية[١].

ولقد كانت مصر تبحث موضوع القروض مع البنك الدولى فى نهاية عام ١٩٧٦، فرفض البنك الدولى سياسة الدعم التى كانت تتخذها مصر، وإرضاءاً للبنك أذاعت الحكومة المصرية فى يناير ١٩٧٧ إلغاء دعم العديد من السلع الضرورية منها – الدقيق والسكر والأرز وزيت الطعام – مع إلغاء علاوات الموظفين وزيادة الأجور[٢].

فجاء رد فعل الشعب المصرى بصورة فورية ومفاجئة، فلقد تظاهر العمال والطلاب فى مسيرة سلمية تطالب باستقالة الحكومة. وبعد حوالى ١٢ ساعة من التظاهر السلمى – كان الرئيس السادات خلالها فى أسوان – تحولت الكتل الجماهيرية فجأة إلى العنف نتيجة للتدخل الشرس لقوات الأمن المركزى لتفريق المظاهرات[٣]. فكان أن انتشرت أحداث الشغب الضخمة فى كل المدن المصرية من أسوان إلى الإسكندرية. ولقد وصفت كأكبر فوران أو ثورة منذ قيام ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال الإنجليزى، أو كأول مرة تنزل فيها القوات المسلحة فى الشارع عام ١٩٥٢[٤]. ففى الريف كان قطع المواصلات، واقتحام مراكز المسئولين، والتوجه إلى المدن الصغرى، وفى المدن توجه الناس إلى أقسام الشرطة ومديريات الأمن فى موجات هادرة ضد رموز السلطة، وعلى الملاهى الليلية والفنادق الكبرى واستراحات كبار المسئوولين بكل ما ترمز إليه من ظلم اجتماعى وازدواجية أخلاقية، وإلى المجمعات الاستهلاكية التى تحتوى على غذائهم المنهوب سلفاً من البيروقراطية والسماسرة، وإلى الجامعة الأمريكية وسط القاهرة وما ترمز إليه لا يحتاج إلى بيان. وفى المقابل لم تخرب جامعة وطنية واحدة أو معهد أو

(١) أليكس فاسيليف، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(٢) غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٣٤، ٣٣٨.

(3) Derek Hopwood, op. cit., p. 109.

(4) Derek Hopwood, op. cit., p. 109.

مدرسة "ولم يخرب مصنع أو يدمر آلة، ولم يشك صاحب أى متجر بسيط من نهب محله أو تحطيم متجره .. كان المتظاهرون يجدون من الوقت والفرصة الشئ الكافى لنقل عربة خشبية بسيطة لبائع أطعمة جوال إلى زقاق فرعى أمين خشية أن تصاب بأذى أو يلحقها ضرر"(١).

وإذا كان النظام قد ارتأى فى تلك الانتفاضة أنها موجه من شرزمة حرامية سعت للنهب والتخريب، فإن الرؤية الخارجية للأحداث أو للشعب المصرى أقرب قليلاً من الحقيقة، فلقد كتبت نوفير أبرز فاتير الفرنسية – على سبيل المثال – تحت عنوان "إنهم يجعلون من مصر هند جديدة". وتقول "إن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لم يتوقعا انفجارات الغضب التى اجتاحت مصر، حين أوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الأساسية التى كانت تسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة. وقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ فى المائة بينما تبقى الأجور على حالها. ويلاحظ المراقب للأحداث إن الفقر يتزايد بسرعة فائقة. وهذه الجماهير هى التى كان عليها – حسب تصور الخبراء الدوليين – أن تتحمل عبء تصحيح اقتصاد مصر، لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط إلى انفتاح تام، وألغيت القيود الجمركية وأعطى رأس المال الخاص امتيازات هائلة. وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد تضخم طبقة الطفيليين يعيشون من استيراد منتجات الترف ومن السوق السوداء(٢).

هذا ما كان عن موقف الشعب المصرى والقوى الخارجية فى سير الانتفاضة وفى تحليلها، أما موقف السلطة الحاكمة من الانتفاضة فيتلخص فى الأمر لقوات الأمن المركزى (المجهزة بآليات الجيش) بضرب النار تجاه المتظاهرين. وإعلان الأحكام العرفية وقتل المئات وإلقاء القبض على أكثر من ألف شخص(٣). وعلى الرغم من إدراك السادات أن رفع الدعم كان السبب الرئيسى وراء أحداث الشغب إلا أنه أخذ يبحث عن كبش فداء، فاتهم اليسار والماركسيين واعتقل المئات منهم، فكان ذلك بداية للانخفاض التدريجى غير الملحوظ لشعبيته كقائد ورئيس

(١) غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٥٠ –٣٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٥٢، ٣٥٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤٨.

وبطل للسلام، فلقد كانت الصيحة التى أطلقت أثناء الانتفاضة "يا بطل العبور فين فطارنا؟!" وكانت الصيحة الأخرى "ناصر .. ناصر!". وعلى الرغم من محاولة السادات احتواء الموقف عن طريق الإعلان الفورى بإلغاء قرارات رفع الأسعار(١). إلا أن ذلك لم يمنع انهيار العلاقات الوثيقة بينه وبين شعبه فى السنوات الأخيرة من حكمه. نظراً لأن غالبية الشعب المصرى لم يشعر بالتحسن الذى طرأ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث استأثر بها قلة من الناس، فتعمقت الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون(٢). ومما زاد موقف السادات سوءاً مع شعبه هو اتجاهه لتقوية التيار الأصولى السلفى وخاصة جماعة الإخوان المسلمين – التى أطلق سراحها من السجون – واتخذهم كأداة لإضعاف شوكة الأيديولوجية الناصرية، فعمل على نشر دور الجماعات الإسلامية فى البلاد، حتى يتحقق له ما أراد، وفى سبيل ذلك خلق حركة لم يستطع فهمها ولا السيطرة عليها(٣). فزادت احتمالات تفجر الصراع الطائفى الذى لا تحسمه الحكومة إلا من خلال سبل القمع والقهر دون المجادلة وفتح الحوار العقلانى(٤). ومن ثم اتخذ السادات من تلك الفتنة الطائفية ذريعة لاعتقال كل من يخشاه حتى أساتذة الجامعة، غير عابئ باستقلال الجامعة وحرمة الدين بل أطاح باسم الفتنة الطائفية بالمسلمين والمسيحيين على السواء ظناً منه أن يضرب أولئك بهؤلاء فيخلص له الأمر فخاب تدبيره وسقطت حساباته وتوقعاته إذا اجتمع على كرهه المسلمون والمسيحيون واليمينيون واليساريون .. لم يبق له إلا أجهزته وأجهزة من يدور فى فلكهم ويمتثل لأمرهم فإذا بالأجهزة مجتمعة وفى رابعة النهار وفى اكتمال الجمع وفى احتشاد السلاح والجنود والحراس والتسمع والتصنت والتحسب .. وإذا بهذا لا يرد قضاءاً ولا يصد قدراً(٥). فكان يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١ هو يوم اغتيال السادات ونهاية حكمه على يد شاب ينتمى لجماعة الجهاد، أحد الجماعات الدينية الإسلامية الأصولية التى أخذ

(1) Derek Hopwood, op. cit, p. 109.
(2) Afaf Lutfi Al-Sayyied Marsot, op. cit., p. 157.
(3) Ibid, p. 138.

(٤) ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٥) نعمات أحمد فؤاد، صناعة الجهل، ط١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٦١، ٦٢.

السادات يكبرها ويسمنها لتأكل أعداءه، فالتهمته هو ذاته. فكان كمن ربى كائناً أسطورياً خرافياً ليخيف به أعداءه فلما كبر وتضخم التهم من رباه وكبره.

٣- اغتيال السادات .. وموقف الشعب المصرى منه:

لقد حدثت حركة اعتقالات واسعة – كما سبق أن ذكرنا – بدأت فى فجر ٣ سبتمبر ١٩٨١ بدعوى "احتواء الفتنة الطائفية" وقد أدت تلك الأحداث فى تتاليها وإيقاعها السريع والعنيف إلى اغتيال الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وما تلا ذلك من صدام مسلح بين جماعة الجهاد والشرطة فى مدينة أسيوط وكادت تلك الأحداث، فى نبضها المتدفق، أن تعصف بالنظام كله(١).

أما عن يوم الاغتيال نفسه، فلقد كان فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ فى الذكرى الثامنة لعبور الجيوش المصرية قناة السويس، وأثناء مشاهدة السادات للعرض العسكرى أطلق بعض الجنود الرصاص من البنادق الأوتوماتيكية على الرئيس. فمات الرئيس متأثراً بجراحه. وقد اتضح أن المشاركين فى الحادث من منظمة "الجهاد" المكونة من أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة. ومازال احتمال مشاركة المخابرات المركزية الأمريكية فى الحادث والذى تقدم به بعض الباحثين فى مرحلة الاستنتاج الذهنى لهؤلاء الباحثين.

ولقد أصبح السادات فى رأى المتطرفين المسلمين ومعظم المصريين عميلاً للغرب المفسد والمستغل للمسلمين، وخائناً للإسلام والعرب، الذى عقد الصلح مع الصهاينة(٢).

أما الأمريكيون فلقد تساءلوا عن سبب مقتل السادات على يد الجماعات الإسلامية الأصولية، كما توقعوا حدوث موجة عارمة من الحزن والأسى فى الشارع المصرى، كما توقعوا حدوث ردود فعل سريعة وقوية نحو الأصوليين الذين قتلوه. ولكن رد الفعل الذى توقعوه لم يحدث أبداً.

فلقد جاء رد فعل المصريين فى صورة ارتباك هادئ تجاه اغتيال السادات بعكس الفيضان الجارف أو طوفان الحزن الذى عم الشوارع عند وفاة جمال عبد

(١) ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) أليكسى فاسيليف، مرجع سابق، ص ص ٣١٨، ٣١٩.

الناصر سلف السادات فى بداية السبعينيات، ولكن انصرف الناس إلى قضاء أجازة العيد على الرغم من مقتل رئيسهم، الذى كان يحتفى به فى الغرب كرسول سلام، ومع ذلك ظلت شوارع القاهرة على هدوئها غير المألوف. ولقد كشفت المقابلات التى أجراها المراسلون الصحفيون الأمريكيون عن أن غالبية الناس فى القاهرة لم يبد غضباً شديداً لاغتيال السادات بالمقارنة بما أبدوه من غضب لإلغاء العروض السينمائية والبرامج التليفزيونية المعتادة، وفى يوم الجنازة اصطف رجال البوليس بأسلحتهم تحفزاً للزحام الذى سيكون خلفها. ولكن منيت جميع التوقعات بالفشل.

ومن ثم جاء رد فعل المصريين من موت السادات، غير متوقعاً بالمرة لدى أمريكا، فلقد أيقنوا أنهم عرفوا المصريين من خلال معرفتهم بالسياسة المصرية والرئيس المصرى، ولكنهم لم يعرفوا مصر إلا من خلال عقلهم وصورتهم هم[1].

ومن ثم فلقد قابل عامة الشعب المصرى – مثقفيه وعماله وفلاحيه وطلابه – انتشار الطبقات الطفيلية وما اكتنفها من ثراء فاحش وتردى الأوضاع الاقتصادية لغالبية الشعب المصرى بالحنق البالغ، كما كرهوا التدخل الأجنبى السافر، وتجلى هذا الشعور الدفين فى انتفاضية يناير ١٩٧٧ حيث استهدفت الانتفاضة بالدرجة الأولى المؤسسات الأجنبية والأجانب، خاصة المؤسسات الأمريكية كالجامعة الأمريكية مثلاً، حتى كانت انتفاضة الشعب المصرى بمثابة صدمة حقيقية فى جميع الأوساط الأمريكية التى لم تتوقع هذا الموقف العنيف من الشعب المصرى المسالم.

ولا شك أن كل تلك التغيرات ألقت بظلالها على شخصية الإنسان المصرى فعملت على تغيير الكثير من سمات شخصيته ودعمت من استمرار سمات أخرى وهذا ما سنحاول تناوله فى التحليل التالى.

ب– الانفتاح الاقتصادى والشخصية المصرية*:

لقد بدأت حقبة السبعينيات لتشهد موجة من السخط والغضب وانتهاء الصبر لدى الشعب المصرى، نتيجة لعدم قيام مصر بمحاربة إسرائيل، وعجز الحكومة

(1) Raymond William Baker, Afraid for Islam: Egypt's Muslim Centrists Between Pharaohs and Fundamentalists, in Daedauls, Journal of the American Academy of Arts and Science, Vol. 120, No. 3, (Summer 1991), pp. 41, 42.

* تم الرجوع إلى نهلة إبراهيم محمد، ملامح الشخصية القومية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٩ – ٣٠٧.

عن تحقيق ما وعدت به لتحرير الأرض المصرية المحتلة، فانتشرت موجة من الاضرابات بين طلبة الجامعة فى القاهرة، وتحالف معهم عدد من أساتذة الجامعة والصحفيين، حتى أن السادات أمر بوضع عدد كبير من الطلبة والصحفيين فى المعتقلات. وأدت زيادة الضغوط والاعتصامات الطلابية وتحالف أساتذة الجامعة معهم وموقف القضاء المصرى الذى أمر بإطلاق سراح الطلاب بكفالة مالية إلى قيام السادات بالأمر بوقف محاكمة الطلاب والإفراج عمن بقى منهم فى السجن، وإعادة الصحفيين والكتاب المبعدين عن الاتحاد الاشتراكى ومن وظائفهم قبل حرب أكتوبر بأيام قليلة.

وقامت حرب أكتوبر، لتظهر روح جديدة للشعب المصرى، طالما ظهرت فى أوقات الدفاع عن الوطن – أثناء الحملة الفرنسية، وحملة فريزر، وثورة عرابى، وحرب ٥٦ – تلك الروح التى دفعت الجيش المصرى والشعب المصرى لصنع معجزة بشرية بكل المقاييس. وعلى مستوى الجيش والجبهة الداخلية فى نفس الوقت. فخرجت النيران التى كانت تضطرم تحت السطح على مدى ستة سنوات كاملة. وجاءت قرارات وقف إطلاق النار، وبدء مباحثات السلام بين مصر وإسرائيل، لتعيد للإنسان المصرى هدوءه من جديد، ولتحول قضايا الوطن من مستوى الجيش والشعب، إلى مستوى القيادة والحكومة والدبلوماسية.

ومن ثم كان نصر أكتوبر واستمرار عملية السلام، ونشر السلطة الحاكمة من خلال أجهزتها المختلفة ومن خلال وسائل الإعلام، لفكرة أن الحرب قد انتهت وأن مرحلة السلام ستجئ بالخير الكثير وبالوفرة والرخاء، خاصة بعد قيامها بالتبشير بسياسة الانفتاح الاقتصادى وما ستجلبه من خير عميم. فصبر الإنسان المصرى على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى خلفتها هزيمة ٦٧، وحرب ٧٣ فى انتصار الخير الذى بشرت بقدومه السلطة.

وجاءت سياسة الانفتاح الاقتصادى، بطبقتها الطفيلية التى تحالفت مع الرأسمالية العالمية والأمريكية – على وجه الخصوص – وعملت على نشر مختلف أشكال الاستغلال والتهريب والتلاعب بأقوات الجماهير ونشر الفساد ونشر القيم الطفيلية الهابطة، ومع ذلك استمرت الدولة فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوسعت فيه. وتزايد عدد المليونيرات حتى وصل إلى ما يقرب من خمسمائة مليونير، وفتح

باب الهجرة للخارج، فزادت الاتجاهات الاستهلاكية، وزادت حدة التناقضات الطبقية، كما زادت نسبة البطالة، وتعمقت أزمة الإسكان. وكان نتيجة ذلك أن نظرت الجماهير بغضب حانق أو بيأس يحتضر إلى طفيلية الفئات الجشعة الجديدة "قطط الانفتاح السمان"، وإلى السلطة الحاكمة التى تغض الطرف عن فساد تلك الطبقات الطفيلية، وإلى الرأسمالية العالمية التى وراء كل هذه التناقضات الحادة.

وإن كان هذا هو حال الشعب المصرى فى تلك الفترة، فإن حال الشباب المصرى كان أشد سوءاً فالضغوط التى على كاهله أشد وطأة، فالشباب مطالب بتوفير الوظيفة الملائمة، وتوفير المسكن الملائم، وقبلهما مستوى تعليمى معقول، ثم هو مطالب بتلبية نفقات الزواج التى أصبحت مغالى فيها فى ظل انتشار النزعات الاستهلاكية، فى مقابل زيادة الغلاء وانخفاض مستويات الدخول لدى غالبية الشعب المصرى.

إنه الصبر .. الحل الذى يلجأ إليه معظم الشباب الذى لا يريد لنفسه أن يقع فى دائرة الانحراف والفساد. ولا يجد أمامه حل ممكن للخروج من مأزقه. ومن ثم يعود الصبر مرة أخرى ليلعب دوره المعهود فى حفظ توازن الشخصية الاجتماعية، أمام طوفان التغيرات والتناقضات الاجتماعية، كما أنه يؤدى أيضاً بصورة غير مباشرة إلى تدعيم استقرار البناء الاجتماعى. فكما تحمل الإنسان المصرى تناقضات الاستعمار والسلطة الحاكمة والطبقة الإقطاعية، ومظاهر الظلم والاستبداد والاستغلال، بالتزود بالصبر والتحمل والرضا بالمقسوم. فإنه يصبر أيضاً على تناقضات الانفتاح ومفاسده.

فالصبر هنا يعنى "قيمة اجتماعية" ويعنى فى بساطة حبس النفس عن الجزع، والصبر بهذا المعنى قيمة اجتماعية إيجابية. فالحياة الإنسانية لا تخلو من الجزع. وهى كذلك لا تخلو من الطمأنينة.

ولكن ما عرفناه عن طبيعة الصبر عند المصرى قبل السبعينيات تقول إن الصبر ليس إلى ما لا نهاية، ولكن يأتى وقت يصل فيه الصبر إلى عتبته القصوى وتنطلق الثورة .. وهذا ما حدث أيضاً فى السبعينيات .. حيث أدت زيادة حجم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية بمختلف صورها – التى سبق أن ذكرناها – إلى إضرام نيران الثورة تحت السطح، فى انتظار اللحظة المناسبة، والظرف المناسب

أو فى "انتظار نقطة الماء التى تفتت الحجر"، والتى تمثلت فى قرارات الحكومة فى يناير ١٩٧٧ بإلغاء دعم العديد من السلع الأساسية - كالدقيق والسكر والأرز وزيت الطعام - مع إلغاء علاوات الموظفين وزيادات الأجور.

فخرجت الملايين الغاضبة فى ١٨، ١٩ يناير إلى شوارع المدن المصرية، وزادت مواجهة قوات الأمن للمظاهرات بالعنف وإطلاق الرصاص من حدة وضراوة ثورة الجماهير. واتجهت الجماهير الغاضبة إلى تدمير كل رموز الفساد، بداية من الجامعة الأمريكية والسفارة الأمريكية رمز التدخل الرأسمالى الشرس، إلى تدمير أقسام البوليس ومقار الأحزاب السياسية ومديريات الأمن "رموز السلطة المستبدة" وعلى الفنادق والملاهى الليلية وواجهات المتاجر يحطمونها، فيحطمون بذلك رموز الفساد، والانفتاح وقططه السمان. ومن ثم كانت مواجهة الشعب المصرى لكل مستويات الفساد الخارجية والداخلية على حد سواء. وأجبر المصريون الحكومة على إلغاء قرار رفع الأسعار فهدأت ثائرتهم. ولكن جهاز القمع استمر يعمل بقسوة متزايدة. فاعتقل بضعة آلاف شخص بتهمة "تدبير مؤامرة شيوعية". وصبر الشعب ولزم الصمت، ولكن إلى حين.

وفى رأيى أن انحسار الثورة وعودة الشعب إلى الركون للصبر من جديد، إنما مبعثه أن الثورة لم تقم لتحقيق أهداف أيديولوجية، أو لتغيير سياسة الدولة أو حتى لتغيير قيادتها، وإنما قامت للحفاظ على الحد الأدنى من سبل العيش والحياة. ومن ثم عندما ألغيت قرارات رفع الأسعار، ضمنت بذلك للغالبية بقاء هذا الحد الأدنى الذى لم يطمع عامة الشعب فى الحصول على أكثر منه، فالثورة لم تطالب برفع مستوى المعيشة الذى كان أدنى من مستوى الفقر فى الحضر والريف على السواء، وإنما طالبت بعدم وصوله إلى درجة عدم وجود العيش والفول.

ومن ثم فإن المصريين يثورون بسرعة ويهدأ ون بسرعة. وهذا ينطبق سواء على الفرد أو على الجماعة. فبعد أحداث يناير العاصفة عاد الناس إلى شئونهم وهمومهم اليومية، ولكن لم يعودوا كلهم. ففى داخل الجيش كان يجرى نسج خيوط مؤامرة ضد الرئيس. وعندما اغتيل الرئيس السادات شيعت جنازته فى العاصمة. ولكن كان من الواضح أن المشيعين قليلون والحزن أيضاً كان قليلاً. فلقد سار خلف نعش السادات ما لا يزيد عن ستمائة شخص.

لم يحزن المصريون لموت السادات، كما حزنوا لفقد جمال عبد الناصـر، وذلك لأن السادات عمل على انهيار العلاقات الوثيقة بينه وبين شعبه فـي نهايـة حكمه، نظراً لأن غالبية الشعب المصرى لم يشعر بالتحسن الذى طرأ على الحالـة الاقتصادية والاجتماعية، حيث استأثر بها قلة من الناس، فتعمقت الفجوة بين مـن يملكون ومن لا يملكون. كما أنه عمل على نشر دور الجماعات الإسلامية في البلاد ليقضي بها على الناصرية، فازدادت احتمالات تفجر الصراع الطـائفي الـذى لا تحسمه الحكومة إلا من خلال سبل القمع والقهر ودون اللجوء للحـوار العقلانـي، فاتخذ السادات من تلك الفتنة الطائفية ذريعة لاعتقال كل من يخشاه حتـى أسـاتذة الجامعة، فأجمع على كره الكل.

ولم يصبر الشعب المصرى أمام تلك الفتنة الطائفية، خاصة مثقفيها، الذين تصدوا لمحاولات إسرائيل لاستثمار هذا الواقع المعقد (اقتصادياً وثقافيـاً ودينيـاً) لصالحها فساهمت من خلال المؤسسات التابعة لها فى مصر فى إذكـاء الصـراع غير المسبوق بين عنصرى الجماعة الوطنية المصرية (المسلمين والأقباط) مما هدد مصر فى نهاية عصر أنور السادات بأزمة هوية حقيقية لولا المقاومـة التاريخيـة للمثقفين الوطنيين المصريين ومؤسساتهم العلمية والسياسية ممثلـة فـى أحـزاب المعارضة على اختلافها (باستثناء حزب الأحرار الاشتراكيين الذى هادن السـلطة السياسية على طول الخط)، ونوادى أعضاء هيئات التـدريس بجامعـات مصـر، والحركة الطلابية، والنقابات المهنيـة والعماليـة ... فـالجميع تصـدى للـدور الإسرائيلى، وشكل بأساليب مقاومته الثقافية والسياسية حصانة قوية للحفاظ علـى الهوية العربية، واستطاع ببراعة تاريخية أن يعيد ترتيب البيـت المصـرى مـن الداخل، فأعاد للقطاعات الشعبية (بعد اغتيال السادات) قناعتها العربية التى سـلبت تحت أوهام الرخاء والسلام التى روجتها أجهزة الإعلام الرسمية، والجميع استطاع استثمار هامش الحرية السياسية الذى عاشته مصر منذ عام ١٩٨١ وحتى اليوم، فى إعادة بلورة مفهوم الهوية العربية ليقوم على ركيزة رفـض الوجـود الصـهيونى ورفض علاقات السلام معه حتى ولو قبلتها الأجهزة الرسمية.

ولقد انتشر نمط التدين "النشط سياسياً activist) فى حقبـة السـبعينيات. ويكتسب هذا النمط من التدين طابعاً سياسياً محاولاً أن يتجاوز العالم المعاش مـن

أجل تغييره. ويصطبغ التدين بالصبغة السياسية التى تتمرد على الواقع وترفضه. ولقد جاء انتشار هذا النمط نتيجة للاستغلال السياسى للجماعات الإسلامية من قبل الدولة حيث سمحت بانتشار دورها فى الجامعات والمعاهد والمدارس، وسمح لها باختراق التنظيمات الطلابية، وأصبحت تسيطر على الاتحادات الطلابية، بل امتد تأثيرها إلى السيطرة على نوادى هيئة التدريس فى الجامعات المصرية.

ولقد لعب هذا النمط من التدين دوراً على جانب كبير من الخطورة والأهمية فإلى جانب دوره فى إشباع النهم الدينى لدى الغالبية التى لم تجده فى الدين الرسمى، أو فى وسائل الإعلام المختلفة. فإنه أيضاً يمثل وسيلة دفاعية على جانب كبير من الخطورة والأهمية تحمى الذات من الدمار الشامل أمام الواقع الاجتماعى المتناقض الملئ بشتى صور الانحراف، فالتدين هنا يعمل على حماية الإنسان من اللجوء إلى المخدرات أو الجريمة أو الجنون أو الفساد.

ولقد لعب رجال الدين الذين ينتمون إلى الجماعات الإسلامية الأصولية دوراً كبيراً فى حقبة السبعينيات. فلقد كان عشرات الآلاف من المواطنين يتجمعون حول المسجد الذى كان يخطب فيه الشيخ كشك المعارض الذى كان يفضح الرشوة والفساد.

ومن ثم فلقد أدى انتشار دور الجماعات الإسلامية داخل المجتمع المصرى فى نهاية حقبة السبعينيات وزيادة تصديها لسلبيات النظام القائم إلى لجوء السادات إلى اختلاق فتنة طائفية. غزتها إسرائيل بشتى السبل، ثم كان أن قام السادات بحركة اعتقالات واسعة لكل من يخشاه، ولكن قام العديد من المثقفين بمواجهة تلك الفتنة الطائفية. وساعد على إنهائها طبيعة التدين عند الإنسان المصرى، فالمصريون متدينون، ولذلك هم قوم متسامحون، لم يدخل التعصب الدينى قلوبهم ولم يبخلوا يوماً فى الاستشهاد فى سبيل دينهم. وإن المحقق يرى أن مصر لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية، ولا عرفت الحروب الدينية والدموية أو المذابح الطائفية.

ولكن أدت سياسة السادات الباطشة تجاه الفتنة الطائفية، وهجمته الشرسة على كل أعدائه بما فيهم الجماعات الإسلامية، إلى اغتياله على يد أحد أفراد جماعة الجهاد.

* ومن ثم لعب نمط التدين "النشط سياسياً" دوراً كبيراً فى توجيه ما ينتمون إليه إلى تغيير النظام الاجتماعى، حتى وإن اقتضت الضرورة إلى اللجوء للكفاح المسلح مع السلطة. بيمنا يقوم نمط "التدين الأصلى المنشئ" والذى ينتشر بين نسبة كبيرة من أعضاء الطبقتين الوسطى والدنيا فى الريف والحضر، يقوم بدور حماية الإنسان المصرى من الانهيار أو الانحراف، وهو هنا يمثل استمرارية فى قيام الدين بوظيفته فى حفظ توازن الشخصية الاجتماعية، والحفاظ على بقاء المجتمع واستقراره فى نفس الوقت. فإن من يقرأ الأحداث والأفعال يرى أن أزهى عصور التصوف، تلك التي سادها الظلم والظلام فى محاولة لياذ بالقوى القادر الذى يصرع الباغي بعد أن يمهله ليأخذه أخذ عزيز مقتدر.

وهذه الظاهرة مطردة إلى يومنا هذا وإن تعددت الصور، الظلم والنفاق والإثراء الحرام، هو الخروج على الدين الذى يقابله رد فعل مساوٍ له فى القوة مضاد له فى الاتجاه فيكون التمسك الشديد بالدين، نوعاً من الدفاع عن النفس بقيمها ومقوماتها قبل أن يكون دفاعاً عن الدين لأن الله غنى عن العالمين، ولأن الله هو له خير الحافظين.

* كذلك لعب التدين وظيفة دفاعية، منحت من ينتمون لنمط التدين "الشكلانى" و"الأبوى" نوعاً من الرضا والشرعية، استطاعوا أن يتستروا خلفه، ويخفون وراءه مظاهر فسادهم واستبدادهم.

ومن ثم فقد لعب التدين بشتى أنماطه فى حقبة السبعينيات دوراً كبيراً فى المجتمع المصرى، فساعد فى بعض الفترات خاصة فى بداية السبعينيات على استقرار البناء الاجتماعى، وتحقيق ما تربوا إليه السلطة الحاكمة من أهداف سياسية واقتصادية، كما عمل على حماية الطبقات الفقيرة من الانهيار أمام طوفان التغييرات فى السبعينيات، وأمام تزايد حدة التناقضات الاقتصادية والطبقية والميل إلى التغريب. فعمل على حماية الإنسان المصرى من الوقوع فريسة للاغتراب بلجوئه إلى الله مما عمل على تدعيم صبره ومثابرته وقوة تحمله، بينما دفع التدين الشباب وخاصة من ينتمون إلى الطبقات (الوسطى – الدنيا) ومن ذوى المؤهلات والمهن الفنية العليا، وذوى التعليم المتوسط، والذين يعيشون فى القرى أو فى الأحياء الفقيرة فى المدن الكبرى، وممن يتمتعون بقيم أصيلة تمنعهم من مسايرة

دروب الفساد المختلفة كالرشوة والاختلاس .. إلخ إلى المواجهة المباشرة مع السلطة، التى تصل أحياناً إلى درجة المواجهة المسلحة لتغيير النظام القائم.

وإذا كان التدين يعد ميكانيزماً دفاعياً خطيراً يعمل على حفظ توازن الشخصية المصرية، فإن الفكاهة والمرح تعد هى الأخرى ميكانيزماً دفاعياً لا يقل عنه أهمية وخطورة. فروح الفكاهة والمرح تعمل على التنفيس عن النفس وتخفيف حدة الضغوط والتواترات المتراكمة من على كاهل الإنسان المصرى، وهذا دورها الذى لعبته فى مرحلة ما قبل السبعينيات، كما أنها كانت بمثابة سلاح المصرى فى مقاومته السلبية لتناقضات البناء الاجتماعى واستبداد السلطة.

لقد أصبح السادات فى ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ رئيساً رسمياً للجمهورية .. بعد استفتاء نال فيه ٩٠,٠٤% من أصوات المشاركين فيه.

إن الشعب المصرى، دهش من توليه السلطة .. ولم يستسغ ذلك بسهولة .. فضرب كفاً بآخر .. واستخدم ضمير الغائب فى الإشارة إليه .. فقيل "مكتوب له ابن ست البرين" .. أى إن توليه الحكم قضاء وقدر .. أو هبة من السماء .. أو حكمة إلهية لا يعرف المقصود منها سوى الله.

وكذلك واجه الشعب المصرى سياسة السادات فى بداية السبعينات بمزيد من السخرية، فعندما أطلق على نفسه لقب "الرئيس المؤمن" ورفع شعار "دولة العلم والإيمان" وذكر الناس باسمه الأول "محمد" وكان يلقى أهم تصريحاته السياسية بعد أداء "صلاة الجمعة" حيث كان يجلس ويسجد ويركع فى خشوع من يعرف أن كاميرات التليفزيون تلاحقه .. فلم ينطل ذلك على الشعب الساخر، الفيلسوف .. فأطلق هذه النكتة التى تقول: "إنه ذات يوم خرج مسرعاً من البيت ثم عاد إليه مسرعاً .. فسألته زوجته:

- إيه .. فيه إيه؟
- نسيت حاجة مهمة جداً.
- نسيت إيه ؟
- زبيبة الصلاة !

ومن جديد، انتشرت أشعار أحمد فؤاد نجم غير المنشورة .. "والأولة آه .. والقدر لمن حكم .. صبح الأمان بقشيش .. والثانية آه.. والندل لما احتكم .. يقدر ولا يعفيش .. والثالثة آه .. والحر مهما اتحكم للندل ما يوطيش".

وحدث أن تغيرت صورته تماماً بعد ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .. تحول من مهرج إلى قائد فقلت النكت واختفت تقريباً بعد تحقيق انتصارات أكتوبر، مما يدعم الافتراض القائل بأن ظاهرة النكت هى وسيلة تنفيسية، استخدمها الشعب المصرى للتنفيس عن آلامه وأحزانه، وهكذا لا تقتصر وظيفتها على الإضحاك فقط، فمن المعروف فى سيكولوجية النكتة – كما فسرها فرويد بصفة خاصة – أن أحد الدوافع الأساسية فى خلق النكتة هى العدوان، غير أنه عدوان مكبوت لأن التعبير عنه صراحة يثير الخوف والقلق، ولذلك تخرج النكتة على نحو يخدع الرقابة والقوى الكابتة. والنكتة حيلة يلجأ إليها الفرد فى المجتمع ليريح نفسه من عناء الواجبات الثقيلة، ويتحلل بها من الحرج الذى توقعه فيه المسئولية. وهى فى أوقات الألم والضيق والمشقة تعبر عن رغبات الناس وآمالهم المكبوتة المكفوفة. والنكتة بالإضافة إلى ذلك تقوم بوظيفة رفع اعتبار الذات واستعادة قدرها وقيمتها والإحساس بالكيان، أو الاطمئنان على قدرة الذات واستعادة الثقة بها.

ومن ثم فلقد انتشرت النكات عقب إعلان السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادية، خاصة بعدما انتظر الناس طويلاً جنى ثمارها، ولكنها لم تخلق سوى مزيد من الفقر والمشاكل والمعاناة. ولقد حاصرت النكت السادات وبيته، وعهده، ونظامه، وسلوكه، وأسلوبه، وسياساته، وزوجته، ويمكن أن نقول أنها دارت حول نقاط أهمها:

١- شخصية الرئيس الذى جاء من اللاشئ ليتحكم فى كل شئ.

٢- حياته المترفة التى نافست حياة أبطال الخرافات فى ألف ليلة وليلة.

٣- بطانته التى حولت الفساد إلى عمله، فراحت تتاجر فيها وتفرضها على المعاملات.

٤- زوجته الجميلة المسيطرة.

٥- كراهيته لجمال عبد الناصر: مقارنته به ورغبته فى التخلص من آثاره.

٦- تزييف التاريخ والانتخابات، وتفصيل القوانين.

٧- إدعاء ما ليس حقيقياً.

باختصار .. حاكمته النكت .. وصورته متوتراً، غادراً، متآمراً، ممثلاً، وضعيفاً أمام زوجته التى بدت كطبعة إنجليزية "مودرن" من الملكة "شجرة الدر".

ومن ثم فإن النكتة التى طاردت السادات كثيراً لم تؤثر فيه .. ولم يكن قادراً على حل شفرتها، وفهم معانيها .. ومن ثم كان لابد أن يستعمل الناس أسلوباً آخر .. كى يفهم .. وكان الأسلوب على النقيض تماماً .. المظاهرات.

ففى يناير ١٩٧٧ اشتعل الغضب من الجوع، والتهاب الأسعار والشرطة المتغطرسة، لصندوق النقد الدولى، وترف الحاكم، وفساد رجاله .. والغضب عندما يلتهب تصبح الناس غير قادرة على التنكيت .. وترى أن لا أمل فى التغيير سوى بالعنف .. وهكذا طفح الكيل.. وانفجرت مظاهرات الطعام فى ١٨، ١٩ يناير .. وقد وصفت بأنها انتفاضة شعبية .. أما السادات فكان يصر على أنها انتفاضة "حرامية".

ولقد خرجت هتافات المصريين فى تلك الانتفاضة مزيجاً من الألم والسخرية .. "مش كفاية لبسنا الخيش، جايين يأخذوا رغيف العيش" ... "يا حكومة الوسط وهز الوسط كيلو اللحمة بقى بالقسط" ... "يشربوا ويسكى ويأكلوا فراخ والشعب من الجوع أهو داخ" .. "هو يلبس آخر موضة وأحنا بنسكن عشرة فى أوضة" .. "قولوا للنايم فى عابدين العمال بيباتو جعانين" .. "يا حكامنا من عابدين فين الحق وفين الدين" .. "يا حكامنا بالمباحث كل الشعب بظلمك حاسس" .. "يا حرامية الانفتاح الشعب جعان مش مرتاح".

وكانت النكتة – على هذا النحو – تزأر ولا تضحك .. تموء ولا تقهقه .. وتشحن الملايين لتخرج فاتحة صدرها لقوات الأمن المركزى .. فليس بعد الذل ذنب .. وليس بعد الجوع جريمة .. وليس بعد إهانة الشعب خطيئة .. لكن الشعب الذى لم ينس تذوقه الإنسانى حتى وهو يثور .. قوبل بوحشية .. فكان الرصاص والقتل من الجانب الرسمى .. الجانب الخائن .. المرتعش .. الذى لم يجد أمامه فى النهاية – ليحافظ على وجوده إلا أن يأمر بنزول قوات الجيش إلى الشارع .. وكانت المرة الأولى من نوعها منذ ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفور أن قتل .. انطلقت النكت .. أى بعد الرصاصات كانت النكات أو بعد موت الجسد كان لابد من الإجهاز على ما تبقى من الكيان المحتوى .. بمعنى آخر

.. أنه ظهر بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ .. مات مرتين .. مرة بسلاح قاتليه ومرة بسلاح النكتة .. فكان أسرع حاكم كفنه الشعب بالسخرية لا بالدموع .. ومرة أخرى شيع على طريقة عادل إمام "شفتنى وأنا ميت .. أجنن وأنا ميت" وحادث الاغتيال كان فى يوم وقفة "عرفات" فكان السادات "الضحية" .. وكان أن جاء عيد الأضحى قبل موعده بيوم والدعابة مناسبة.. فقاتلوه الذين عرفناهم من الأصوليين الإسلاميين.

ومن ثم لعبت الفكاهة والمرح فى فترة السبعينيات دوراً مزدوجاً فقامت بالعمل كميكانيزم دفاعى، خفف عن المصريين وطأة ما عانوه من ضغوط متراكمة وفى نفس الوقت كانت سلاحاً استطاع بها تعرية السلطة الحاكمة وعيوبها ومفاسدها، ولكنه ساعد من ناحية أخرى على تدعيم السلبية واللامبالاة عند المصريين فى تلك الفترة.

ولقد دعمت الحكومة استمرار أسلوب المقاومة السلبية وانخفاض نسبة المقاومة السياسية من خلال سيطرة الحزب الحاكم عن طريق استمرار هيمنتها على أجهزة الإعلام واستعانتها بالأجهزة التنفيذية للدولة من خلال إعلان السلطة عن رفع الحد الأدنى للأجور وحوافز العاملين وكافة أشكال الوعود التى قدمت من الجهاز التنفيذى كوقود للمعركة الانتخابية وهى الظاهرة التى ستتكرر كثيراً فى الانتخابات التالية والتى تشكل إحدى الأدوات الهامة التى يدعم من خلالها جهاز الدولة وسلطاتها التنفيذية الحزب الحاكم.

ومن ثم أدت سياسات الحكومة من فرض نوع من الديموقراطية الشكلية الإنيابية بالإضافة إلى نشرها لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيعها لها برغم ما ارتبطت به من تناقض اجتماعى وطبقى رهيب وبرغم ما نشرته طبقة الانفتاح أو قطط الانفتاح من فساد أدى إلى زيادة غضب وحنق الجماهير على طفيلية الفئات الجشعة وإلى ابتعادهم المستمر عن التقاليد القومية.

وجاءت قرارات رفع الدعم عن العديد من السلع الضرورية، مع إلغاء علاوات الموظفين وزيادة الأجور، كباعث هام وضرورى لخروج جماهير الشعب المصرى من حالة المقاومة السلبية إلى المقاومة المباشرة، فكانت انتفاضة يناير

١٩٧٧، التى تصدى فيها الشعب المصرى لكافة صور الفساد بداية من أمريكا إلى أقسام البوليس والملاهى الليلية.

فإذا كان الطلاب والمثقفون هم أكثر من واجهوا النفوذ الأمريكى والتطبيع مع إسرائيل قبل عام ١٩٧٧، فإن الشعب المصرى كله واجه هذا النفوذ، حين قام بضرب الجامعة الأمريكية والسفارة الأمريكية، وحين توجه بانتفاضته ضد رموز السلطة الحاكمة، فهاجموا مديريات الأمن واستراحات كبار المسئولين والملاهى الليلية والفنادق الكبرى بكل ما تحمله من رموز الظلم الاجتماعى والازدواجية الأخلاقية.

ولقد أدت المواجهة العنيفة للانتفاضة من قبل السلطة، إلى انحسار الانتفاضة، فعاد الإنسان المصرى إلى هدوئه من جديد بعد أن أعلنت الحكومة إلغاء قرارات رفع الدعم، فظهرت السلبية واللامبالاة من جديد – ودعمها زيادة حدة التناقض الاجتماعى والطبقى المفجع، وزيادة مشكلات الإسكان والخدمات الصحية، وانتشار شتى صور الانحراف والفساد التى أدت إلى وقوع الإنسان المصرى فريسة للاغتراب. فركن إلى السلبية واللامبالاة الإرادية العمرية حيناً، واللاإرادية حيناً آخر.

ومن ثم يتضح إستمرار سمة السلبية واللامبالاة من حيث طبيعتها، التى تشير إلى عدم المشاركة السياسية، والتقوقع داخل حدود الأسرة وهموم الحياة اليومية، وتمثلت عواملها فى بطش السلطة الحاكمة، وغياب القضية القومية، وغياب الديمقراطية الحقيقية. وهى عوامل استمرت أيضاً فى فترات كثيرة قبل السبعينيات. ولكن ظهرت ملامح التغيير التى اعترت سمة السلبية واللامبالاة فى تزايد هذه الضغوط والتناقضات المتراكمة على الإنسان المصرى والتى عملت فى ـس تحالف القوى الرأسمالية العالمية – وخاصة الأمريكية – مع السلطة الحاكمة والرأسمالية الطفيلية الجديدة، على نشر الكثير من القيم الاستهلاكية والطفيلية الهابطة، والتى أدت إلى انتشار شتى صور الفساد والانحراف الذى حاول أن يجد لنفسه القبول والشرعية لدى فئات كثيرة فى المجتمع المصرى. قد دعمت بذلك اغتراب الإنسان المصرى، فركن إلى السلبية واللامبالاة.

فالتغير الذى طرأ على سمة السلبية واللامبالاة عند الإنسان المصرى فى السبعينيات إنما يتمثل فى زيادة حجم التراكمات.

ولقد أدت طبيعة التغيرات التى حدثت فى حقبة السبعينيات إلى انتشار سمة أخرى فى المجتمع المصرى بصورة لم تظهر بها فى أى فترة أخرى، حتى أثناء هزيمة ٦٧، وهى سمة الفهلوة. التى لقيت قبولاً وتشجيعاً من السلطة الحاكمة ومن طبقة الانفتاح "قطط الانفتاح السمان".

ولم تشهد حقبة الانفتاح انتشار الفهلوة فقط، بل والانتهازية والوصولية أيضاً، وأصبحت كلمة الفهلوة تتسع لتشمل معانى الوصول للهدف بأقصر الطرق وبأى الوسائل بما فيها السرقة والرشوة واستغلال النفوذ والتحايل واستحلال المال العام.

ولقد اختلفت الفهلوة أثناء حرب أكتوبر، فطبيعة المعركة القائمة على التخطيط والتنفيذ الدقيق مجالاً للفهلوة، خاصة وأن الروح الإيجابية التى سادت بين الشعب المصرى كانت أكبر من أن تدع مجالاً للفهلوة.

ومن ثم فلقت ساعد المناخ العام الذى صنعته الرأسمالية العالمية بالتحالف مع السلطة الحاكمة ورموزها والرأسمالية المحلية وطفيلية الانفتاح على فتح المجال أمام تزايد الفهلوة وانتشارها بل والانتهازية والوصولية أيضاً.

ولقد أدى انتشار سمة الفهلوة بل والانتهازية فى المجتمع المصرى فى حقبة السبعينيات، إلى تغير مقاييس الحكم بين الناس، حيث لم يعد التعليم هو مصدر الاحترام والتقدير، كما كان فى الستينيات خاصة لدى الطبقات الوسطى، وإنما أصبحت المادة هى مقياس الحكم على الناس "معاك قرش تساوى قرش"، و"اللى معاهوش ما يلزموش". كما غيرت نظرة المصرى لنفسه فى مقابل نظرته للأجنبى التى تأثرت بطغيان القيم المادية، والنزعة الاستهلاكية، وسيادة السلع الغربية، والقيم الغربية، وانتشار موجة التغريب فى الفن والإعلام والتعليم ... إلخ.

ولقد شهدت فترة السبعينيات تغيرات أخرى بالنسبة لصورة المصرى لذاته بالمقابلة بصورة للآخر الأجنبى "الأمريكى" على وجه التحديد. ويؤكد ذلك ما قالته د. نعمات أحمد فؤاد كم أن: "الانفتاح هزيمة المصرى لنفسه فحينما يعتمد على الأجنبى فى كل أساسيات الحياة فلن يستطيع أن يكون نداً له يجعله فى مستوى

أدنى .. تحويل المنتج المصرى إلى مستهلك ومستورد لأتعس وأسوء ما ينتجه الأجنبى يؤثر ذلك فى سيكولوجية الإنسان المصرى. ويجعله مقهوراً .. ويؤثر ذلك فى ردود أفعاله. العملية كبيرة جداً لدرجة أن القاهرة التى كنا نعرفها أصبحت غريبة علينا .. تنتشر فيها أسماء المحلات المصرية بلغات أجنبية قرنى يصبح قورنيك. وعليش يتحول إلى عليشكو. تشويه لمعالم القاهرة واتساقها وتراثها.

ومن ثم فلقد دعمت موجة لتغريب فى السبعينيات، من زيادة حدة النظرة الدونية للذات فى مقابل نظرة الاحترام لكل ما هو غربى، وأدت موجة التغريب هذه بما دعمته من تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى وقوع الإنسان المصرى فريسة للاغتراب، الذى عمل بدوره هو الآخر على تدعيم التناقض والازدواجية فى الشخصية القومية المصرية.

يتضح أن سمة التناقض والازدواجية استمرت فى الوجود فى المجتمع المصرى فى حقبة السبعينيات، وإن كانت قد تدعمت بصورة أكثر عن طريق تزايد حدة تناقضات البنية الاجتماعية، خاصة فى ظل ما صنعته الرأسمالية العالمية من تناقضات وقيم استهلاكية مصطنعة داخل نسيج المجتمع المصرى. لعبت دوراً خطيراً فى علاقة الإنسان المصرى بمجتمعه وبالسلطة الحاكمة، خاصة فى ظل علاقتها بالنسق الرأسمالى العالمى، وبالرأسمالية المحلية الجديدة.

ومن هنا نتوقع تغيرات كثيرة فى طبيعة علاقة الإنسان المصرى باسلطلة، فى ظل النسق الرأسمالى العالمى، كما نتوقع حدوث تغيرات كثيرة فى طبيعة علاقة الإنسان المصرى بالسلطة، فى نسق الرأسمالية العالمى، كما نتوقع حدوث تغيرات فى طبيعة علاقة سمات الشخصية القومية المصرية، ومن ثم فى جدلية الثورة .. الخضوع بين الإنسان المصرى والسلطة.

* ومن ثم أدت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة على الإنسان المصرى إلى ظهور سمات السلبية واللامبالاة والصبر والفكاهة والمرح والتدين. والتى عملت معاً على تدعيم خضوع المصرى وامتثاله للسلطة الحاكمة ومعاونيها ورموزها. كما أسفرت عن تدعيم عقدة النقص داخل الإنسان المصرى تجاه كل ما هو غربى "أوروبى أو أمريكى" كما عملت على انتشار سمة الفهلوة التى ارتبطت فى تلك الحقبة بالانتهازية والوصولية وشتى صور الفساد، كما ظهر التناقض

والازدواجية بأدنى صورة فى تلك الفترة كرد فعل لكل تناقضات البنية الاجتماعية التابعة.

*كما يتضح لنا أيضاً استمرار تفاعل سمات الشخصية الأساسية، واستمرار قيامها بوظيفتها فى دعم توازن الشخصية المصرية فى الأوقات التى يزداد فيها حدة التناقضات الاجتماعية المتراكمة، والتى يزداد فيها استبداد السلطة الحاكمة، خاصة فى ظل تحالفها مع الرأسمالية العالمية من جهة، ومع الرأسمالية المحلية من جهة أخرى.

* كذلك يتضح أن الصبر الذى يدعم استمرار المجتمع يلعب وظيفة أخرى عندما تصل حدة التناقضات الاجتماعية إلى الدرجة التى ينتهى معها الصبر ويصبح هو ذاته سبباً وراء الثورة، فكثرة الضغط تسبب الانفجار، وكثرة الصبر تعود إلى الثورة.

* كذلك يتضح أن النكات ظهرت قبل ثورة الجوع وبعدها، وقبل حرب أكتوبر بينما اختفت أثناء الحرب وبعدها، وأثناء انتفاضة يناير ٧٧، وهذا يوضح استمرار طبيعة روح الفكاهة والمرح عند المصريين من حيث ظهورها واختفائها وأسباب ظهورها. فكثرة التناقضات والأزمات واستبداد السلطة يؤدى إلى ازدياد النكتة، والثورة لا تدع مجالاً للنكتة أو الفكاهة.

* ومن ثم يتضح أن استبداد السلطة وتسلطها قاد المصريين إلى الوقوع فريسة للاغتراب – خاصة الشباب "المنتمى للطبقات الوسطى – الدنيا" – الذى أدى إلى انتشار السلبية واللامبالاة، ودعم خضوع المصرى للسلطة. ومن ثم دعم استقرار البناء الاجتماعى، ولكن أدى زيادة استبداد السلطة الحاكمة ورموزها وزيادة انتشار الفساد على يد قطط الانفتاح السمان، وزيادة تدخل الرأسمالية العالمية – الأمريكية – إلى ازدياد الغضب واضطرام نيران الثورة تحت السطح فى انتظار اللحظة المناسبة، فكانت قرارات رفع الدعم وإلغاء علاوات الموظفين سبباً وراء انتهاء خضوع المصرى واستسلامه للسلطات الداخلية والخارجية، فكانت ثورته ثورة عنيفة ضاربة، كما كان خضوعه وصبره طويلاً وهادئاً وممتثلاً. كما قامت ثورته بضرب كل رموز الفساد العالمية والمحلية على حد سواء ثم جاءت محاولات الحكومة الفورية فى تهدئة المتظاهرين بإلغاء قرارات يناير ٧٧ من جانب، وفى

قمع المظاهرات من جانب آخر، بمثابة عامل هام عمل على إخضاع المصـــريين للسلطة الحاكمة مرة أخرى.

* ومن ثم فلقد استمرت طبيعة جدلية الثورة الخضوع فى حقبة السبعينيات تحمل نفس مقوماتها التى كانت عليها قبل السبعينيات. ولكننا نتوقع أن نختلف قليلاً فى الثمانينيات وبداية التسعينيات، نظراً لاختلاف أسلوب الســلطة الحاكمـة فـى معالجة قضايا الواقع الاجتماعى فى تلك الحقبة.

ثالثاً: المصريون وتبعات سياسات الانفتاح الإنتاجى:

لقد شهدت حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات تغيرات كبيـرة علـى كـل المستويات فلقد شهدت تغيرات كثيرة طرأت على النسق الرأسمالى العالمى الـذى شهد سقوط الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى، وظهور نظام جديـد أحـادى القطبية فى بداية التسعينيات، وبداية ظهور النمور الأسيوية الخمسة، وتنامى الاتجاه نحو العالمية، وظهور التكتلات الدولية، وتنامى محاولات دمج دول العالم الثالـث وربطها بالنسق الرأسمالى العالمى والأمريكى على وجه الخصوص.

ومن ثم ظهرت منطقة الشرق الأوسط كمنطقة تمثل قلب الصراع الـدولى واتضح ذلك بشدة فى حرب الكويت فى بداية التسعينيات. ولقد انعكس هذا الوضع على المجتمع المصرى الذى شهد تنامياً للدور الأمريكى وللاستثمارات الأجنبية فى حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات، خاصة مـع اسـتمرار سـيطرة التوجهـات الرأسمالية لدى السلطة الحاكمة، وإن كان ذلك حدث بأسلوب مختلف إلى حد ما عن حقبة السبعينيات. فلقد بدأت حقبة الثمانينيات لتشهد استمرار التوجهات الرأســمالية مع اختلاف فى أساليب تحقيق تلك التوجهات، فشهد محاولات الســلطة الحاكمـة لإعادة التوازن للبناء الاقتصادى، من خلال رفع شعار "الانفتاح الإنتاجى" ودعـوة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للمشاركة فى التنمية الاقتصادية ورفـض كـل محاولات البنك الدولى فى رفع الدعم بصورة كاملة خوفاً من تكرار أحداث ينـاير ٧٧، وإن كانت قد اتخذت خطوات تدريجية هادئة لرفع الدعم من جهــة، ولرفـع مستويات الدخل بالقدر الذى يسمح بالتعايش مع ارتفاع الأسعار من جهة أخـرى. وإن كان ذلك لم يمنع استمرار تزايد الفجوة الطبقية بين الطبقة الرأسمالية الجديـدة

المتنامية وبين الغالبية العظمى من أعضاء الشعب المصرى: حيث بلغ عدد أصحاب الملايين فى مصر، وفقاً لبعض التقديرات إلى ما يزيد على ربع مليون مليونير كونوا ثرواتهم خلال فترات قصيرة جداً من الزمن ودون أى جهد إنتاجى أو إضافة حقيقية للاقتصاد المصرى. ويمثلون استفزازاً بالغاً لجماهير الشعب المصرى. الذى يعانى من مشاكل "غلاء الأسعار" و"اشتداد أزمة الإسكان" بفعل المضاربات على الأراضى وارتفاع أسعار مواد البناء، ومعاناة قطاع كبير من الشباب المتعلمين البطالة لفترة طويلة من الزمن أو لجوئهم إلى ممارسة أعمال هامشية غير مشبعة وغير محققة للذات، الأمر الذى أدى إلى انتشار مشاعر عدم الانتماء والاغتراب، كما ظهرت مشكلات كثيرة نتجت عن فتح باب الهجرة وانتقال العمالة إلى البلدان النفطية بشكل غير منضبط. فلقد حدثت آثار سيئة على جانب كبير من الخطورة فى كيان الأسرة(1). كما انتشرت ظاهرة الإفراط فى الاستهلاك فى المجتمع المصرى بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث(2). ولقد جاءت تلك التغيرات الاقتصادية كجزء من سياسة أعم وأشمل اتخذتها السلطة الحاكمة على كافة المستويات. فعلى المستوى السياسى حرصت السلطة الحاكمة على الاستمرار فى سياسة التعددية الحزبية، وإعادة الأحزاب السياسية القديمة والسماح بإنشاء أحزاب أخرى لم تكن موجودة من قبل، كما سمحت بصدور صحف المعارضة، وأعطت قدراً كبيراً من حرية التعبير، فظهرت الكثير من المقالات والتحقيقات الصحفية والكاريكاتير الذى توجه بالنقد المباشر للحكومة ولسياساتها. ومع ذلك لم تنجح سياسات السلطة الحاكمة فى إنهاء شتى صور التناقض الاجتماعى، والطبقى المتراكم الذى ورثته من مرحلة السبعينيات وما قبلها، والذى دعمته ظروف الواقع الاجتماعى الذى شهد تضخم قوة طبقة رجال الأعمال والمليونيرات. ومن ثم سعت الحكومة إلى الاستفادة من قدرات تلك الطبقة الجديدة فى توجيه الاقتصاد المصرى إلى الإنتاج وفى تشجيع الاستثمارات المحلية

---

(1) سمير نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، فى "الدين فى المجتمع العربى"، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(2) محمد عاطف غيث، وإسماعيل على سعد، المشكلات الاجتماعية "دراسات نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٨٦.

والأجنبية وفى تشجيع المصريين العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم لمصر، والمشاركة بها فى الاستثمار المحلى. ولقد أدى هذا الوضع السياسيى والاقتصادى والطبقى إلى حدوث الكثير من التغيرات والمشكلات على المستوى الاجتماعى والثقافى.

على المستوى الاجتماعى أدت زيادة الهجرة إلى ظهور الكثير من صور الانحراف التى لم تكن فى هذه الدرجة من الانتشار من قبل، خاصة على المستوى الأسرى، فلقد أدى ترك الأب لأبنائه إلى نتائج سيئة بالنسبة للأبناء بشكل عام. فترك الأبناء يؤدى إلى فقدان الأب دوره كسلطة تقوم بالضبط بالنسبة للأولاد وتفقد الأسرة بذلك الطرف الأهم فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء وبجانب ذلك فإن الأبناء يتحررون تماماً من أى رقابة. ويعتادون ذلك "وتزداد المشكلة صعوبة فى حالة غيبة الأب والأم معاً". حيث يعنى ذلك غياب "الأسرة" تماماً ومن ثم غياب دورها فى تنشئة الأبناء(١).

وإذا كانت الأسرة قد أصابها الكثير من الأزمات والمشكلات نتيجة لزيادة الهجرة سواء بالنسبة للأسر التى يسافر فيها الأب والأم أو الأسر التى لم يسافر فيها الأب والأم والتى تعانى من جراء انتشار مظاهر الاستهلاك الترفى من قبل الأسر المهاجرة والتى تمثل تحدياً لا يمكن مواجهته فى ظل ظروف المعيشة الصعبة داخل الوطن. فإن فئات الشباب داخل المجتمع المصرى هى أكثر عناصر المجتمع تأثراً من جراء الظروف التى يمر بها فى ظل المناخ الجديد السائد، والذى لم يعد الفرد من خلاله قادراً على الاستمرار فى ظل ظروف عمل ومعيشة لا تتيح له تحقيق الحد الأدنى من احتياجاته ومتطلبات حياته. من هنا كان طبيعياً أن نرى كثير من مظاهر الاغتراب والمعاناة وعدم الانتماء فأى انتماء يمكن أن يتحقق فى وطن لا يوفر للفرد حاجاته الأساسية كالمسكن والمعيشة اللائقة وظروف العمل المناسب، ومن هنا كانت الهجرة إلى الخارج أمراً حتمياً. برغم ما ينتج عنها من آثار سلبية سيئة.

(١) عبد الله غانم المهاجر المصرى "دراسة سوسيو أنثروبولوجية"، المكتب الجامعى الحديث، إسكندرية، ١٩٩٠، ص ٢٥٩.

فلقد أدت هذه الهجرة الواسعة للعمالة من مصر إلى تدعيم وترسيخ مشاعر الاغتراب وعدم الانتماء لدى الفرد المهاجر خاصة وقد أصبح يواجه بظروف جديدة فى البلاد التى يعمل فيها والتى تغلب عليها المعاملة الغير لائقة أو الظروف المعيشية السيئة. وهو يواجه ذلك كله دون سند من الجهات الرسمية لوطنه الموجودة فى الخارج[1].

وإذا كانت الأسرة والشباب قد أصابتهم ضربات التغيير المتلاحقة، فإن البناء الاجتماعى كله قد عانى من جراء تلك التغيرات السريعة على كافة المستويات فلقد أدت التغيرات المتلاحقة فى الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلى جعل بعض أشكال الفساد الاقتصادى والإدارى مقبولة من القطاع الأكبر من الرأى العام ولم تعد القيم الاجتماعية معادية بشكل جاد لبعض أنواع الخدمات الخصوصية التى تقدم في المدارس والمستشفيات العامة أو لبعض أنواع التسهيلات الخصوصية "الرشاوى والإكراميات" التى تقدم فى بعض أجهزة الدولة. ولقد استمر انتشار الفساد والانحلال الخلقى، وتراجعت قيم الشرف والأخلاق والأمانة والشهامة، ذلك لأن المال أصبح هو القيمة العليا، وأصبحت الغاية تبرر الوسيلة، حتى ولو كانت هذه الوسيلة هى بيع الشرف أو الدعارة. وحدث صراع بين القيم الأصلية والقيم الوافدة، وبين القيم التقليدية والقيم الطفيلية المستحدثة فى فترة الانفتاح الاقتصادى وما تلاها.

ولم تفلح سياسات الحكومة الرامية إلى إعادة العلاقات العربية، وإعادة أحزاب المعارضة والسماح لجرائدها بالظهور، فى دفع المواطنين فى المشاركة السياسية القومية، خاصة فى ظل اختفاء القضية القومية، وضعف الأحزاب السياسية جماهيرياً.

أ- المصرى المعاصر والسلطة الحاكمة فى الثمانينيات والتسعينيات:

لقد أدت زيادة حدة التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ارتداد الإنسان المصرى إلى هموم حياته اليومية، وعلى تقوقعه داخل مشاكل أسرته. فلم يظهر فى تلك الحقبة تفاعل مباشر وقوى بين الشعب المصرى بكل فئاته وشرائحه

---

(١) محمد عاطف غيث وإسماعيل على سعد، المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

وبين النظام القائم، وإن كانت هناك تفاعلات بل صدامات بين النظام الحاكم والجماعات الإسلامية، وبين النظام الحاكم وبعض فئات الشعب. مثل قيام بعض المسيرات الطلابية لطلبة الجامعة فى عامى ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٥/٨٤ للمطالبة بالمزيد من الديموقراطية، وثورة أهالى "فوة" عام ١٩٨٥ ضد استبداد الشرطة، وثورة قوات الأمن المركزى عام ١٩٨٦، وبعض مظاهرات قام بها عمال النقل الخفيف فى ديسمبر ١٩٨٦ نتيجة لصدور قرار بتخفيض الحافز الجماعى الذى يصرفه العمال، ثم أحداث عين شمس فى عام ١٩٨٨.

ومن ثم جاء موقف الشعب المصرى من البناء الاجتماعى وتناقضاته المختلفة ومن السلطة الحاكمة، فى صورة انخفاض نسبة المشاركة السياسية، وزيادة نسبة السلبية واللامبالاة، واللجوء للحلول الفردية إزاء ما يواجهونه من مشكلات مختلفة سواء على مستوى التعليم أو الزواج أو السكن أو الغذاء ... إلخ.

أما الشباب الذى يقع على عاتقه عبء مواجهة كل تلك التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلف، فقد جاء موقفه من تلك الضغوط المتباينة فى صور مختلفة:

١- يلجأ البعض إلى الهجرة إلى الخارج هروباً من الضغوط الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية التى يعانونها، وهى بالطبع حلول فردية، ولكن من الثابت أنها غير متاحة لجميع قطاعات الشباب، فالفقراء منهم عاجزون حتى عن ذلك الحل الذى يتطلب اتصالات وعلاقات للحصول على عقد للعمل فى أحد الأقطار العربية، ونفقات سفر لا تتوافر للجميع، والبعض الآخر يظل يحلم بالهجرة كأمل زائف لمواجهة مشكلاته.

٢- يلجأ البعض الأخر إلى ممارسة أعمال غير مشروعة كالإتجار فى المخدرات، أو فى العملة، والرشوة والتهريب .. إلخ.

٣- يلجأ فريق آخر إلى الجريمة التقليدية أو غير التقليدية، حيث تنتشر سرقات المساكن والسيارات والمحلات التجارية والنصب والاحتيال والاغتصاب، والاعتداء على الأراضى وعلى أملاك الغير والدولة .. إلخ.

٤- يتجه آخرون إلى إدمان المخدرات كحل هروبى انسحابى للمشكلات التى يعانونها.

٥- يصاب البعض عندما يعجز عن كل من الحلول المشروعة وغير المشروعة، نظراً إلى ما يتمتع به من قيم إيجابية قوية، بالاضطراب النفسى والعقلى، وبالتالى فإن المجتمع المصرى يشهد تزايداً فى هذه الأمراض.

٦- يمثل الانتماء إلى الجماعات الدينية المتطرفة مخرجاً مغرياً، وأملاً كاذباً فى الخلاص من هذه المشكلات، فهو يقدم بديلاً وهمياً للمجتمع الذى يعيشه الشبان ويعانونه، وهو أكثر الحلول اتفاقاً مع ما لدى هؤلاء الشباب من قيم تحول دون انخراطهم فى أى من دروب السلوك السابق ذكرها[١].

وربما يوضح ذلك سبب انتشار المواجهة المسلحة بين الجماعات الإسلامية – خاصة ما يتخذ منها المواجهة المسلحة أسلوباً لتحقيق مبادئه. "كجماعة الجهاد المسلحة مثلاً" – وبين الحكومة والشرطة – بصفة خاصة – فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وما أسفر عنه من اغتيال عدد كبير من الشخصيات الهامة فى الدولة من جانب، واعتقال عدد كبير من أعضاء الجماعات الإسلامية من جانب آخر، حيث اتجهت السلطة الحاكمة إلى مواجهة وتقويض الإرهاب بشتى السبل.

ولقد انعكس كل هذا التناقض الذى يموج به البناء الاجتماعى على علاقة المصرى بالسلطة فى مصر فى الفترة الراهنة، كما أدت تلك العلاقة إلى تدعيم بعض التناقضات المتوارثة، وخلق تناقضات أخرى جديدة، فالإحساس الواعى والغريزى بالتناقض بين مصالح الفرد والجماعة والدولة والسلطة قد دفع المصرى إلى التمسك بأقصى درجات الحرص والحذر، الأمر الذى أصبح جزءاً من طباع الكثيرين. وتعلم الناس كيف يحفزون أفكارهم ومشاعرهم ونواياهم ويقولون جهاراً ما يراد منهم أن يقولوه ولكن ليس ما يؤمنون به، وأن يفكروا فى شئ، ويقولوا شيئاً آخر، ويسدلوا ستاراً كثيفاً بين عالمهم الداخلى والعين الخارجية الرقيبة ويخفوا عنها دائرة اهتمامهم الحقيقية، ولا يثقون إلا فى أقاربهم أو المقربين إليهم. والغريب عموماً يثير الريبة، والحكام دائماً غرباء، ولقد شكل المصريون تقليدياً الكثير من الجمعيات والمنظمات السرية.

(١) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

ويقول د. حسن حنفى: إننا نقول ما لا نؤمن به ونؤمن بما لا نقوله .. نحن نرى ولا نتكلم .. ونسمح ولا نتكلم .. "ولا من شاف ولا من درى" .. ونفضل ألا نسمع: "ودن من طين وودن من عجين"(١).

ومن ثم استمر ظهور سمات السلبية واللامبالاة والصبر والفكاهة والمرح والتدين التى تسهم فى استمرار خضوع المصرى وامتثاله للسلطة الحاكمة ورموزها، كما دعمت استمرار النظرة الدونية من المصرى لذاته فى مقابل نظرته للأجنبى والأمريكى تلك النظرة التى ملئوها الاحترام والتقدير. وأدت حدة تناقضات البنية الاجتماعية إلى انتشار الفهلوة والوصولية والانتهازية، وتدعيم شتى صور التناقض والازدواجية.

كما يتضح استمرار وجود السمات الأساسية للشخصية المصرية وملامحها التى تعد المقومات الأساسية للشخصية، التى تحفظها من الانهيار أمام موجة الحداثة والتغريب من جهة، وأمام تناقضات البنية الاجتماعية من جهة أخرى. فتلعب سمات الصبر والتدين والفكاهة والمرح والسلبية الإرادية . دورها فى الحفاظ علي توازن الشخصية المصرية واستمرارها فى الانهيار. وفى دعم البناء الاجتماعى واستقراره أيضاً.

وهذا ما سيتضح من خلال التحليل التالى لملامح الشخصية المصرية فى الثمانينيات والتسعينيات.

ب- ملامح الشخصية المصرية فى الثمانينيات والتسعينيات:*

لقد شهدت حقيقى الثمانينيات والتسعينيات تغيرات كبيرة على كل المستويات، بدءاً من النسق الراسمالى العالمي، ومروراً بالتغيرات التى اعتبرت

(١) أليكس فاسيليف، مصر والمصريون، مرجع سابق، ص ص ١٧٥ – ١٧٦.

* لقد تم الاستعانة فى صياغة تلك القضية بـ:

١- نهلة إبراهيم محمد، ملامح الشخصية القومية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٣١٢ – ٣١٤.

٢- نهلة إبراهيم محمد، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩ – ٢٤١.

البناء الثقافى والبناء الاجتماعى. خاصة مع استمرار سيطرة التوجهات الرأسمالية على السلطة الحاكمة، فى ظل تنامى آليات الخصخصة والعولمة.

ولقد جاء تفاعل الشعب المصرى والشخصية المصرية مع تغيرات البناء الاجتماعى وتناقضاته المختلفة ومن السلطة الحاكمة، فى صورة انخفاض نسبة المشاركة السياسية، وزيادة نسبة السلبية واللامبالاة، واللجوء للحلول الفردية إزاء ما يواجهونه من مشكلات مختلفة سواء على مستوى التعليم أو الزواج أو السكن أو الغذاء ... إلخ.

ولكننا لن نكتفى بذلك التحليل البسيط، ولكن سنحاول أن نتناول أهم ملامح وسمات الشخصية المصرية فى تلك المرحلة بالنقد والتحليل.

لقد كشفت نتائج دراسة "ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير: دراسة سوسيولوجية فى الفترة من السبعينيات للتسعينيات"، ودراسة أحمد زايد "المصرى المعاصر" أن حقبتى الثمانينيات والتسعينيات شهدت عودة الإنسان المصرى إلى صبره وسلبيته المعودتين. كما كشفنا عن تلك الصفة القوية بين الصبر والتدين. ويعتبر المفهوم الدينى للصبر من أكثر المفاهيم شيوعاً، وتأتى المفاهيم الأخرى مكملة لهذا المفهوم الدينى أو معبرة عنه.حيث شهدت حقبة الثمانينيات عودة الإنسان المصرى إلى صبره المعهود من جديد، ذلك الصبر الذى تؤمن به الفئات الدنيا، غير أن القمم العليا تعظ به. وقد أطلق الباحث المصرى "حسن حنفى" على العظة بالصبر المقترنة بالاتكال على القوى الغيبية "أفيون الشعوب" فهى تسهل وتبرز الاضطهاد، وتحول الفقر إلى فضيلة، وتدعوا إلى القناعة بالقليل وعدم المطالبة بتغيير القسمة، وتقضى على فكرة العصيان والمقاومة، وتبرر الأنانية والطفيلية والبذخ الذى يعيش فيه علية القوم. فكل ما يجرى هو خير فى هذا العالم الخير. ولا داعى لتغيير شئ، ونصيب العامل أن يعمل ويعتمد على الله ويصبر.

فصبر المصرى على التناقضات الاجتماعية، وعلى الفقر والمرض، وعلى تسلط ذوى السلطة والمكانة والنفوذ، إنما يدعمه إيمان بالله القادر المنصف فلا يمكن فصل مفهوم "الصبر" كقيمة اجتماعية عن المفهوم الدينى كما هو فى ذهن الرجل الشعبى الذى يتضمن المعتقدات الدينية حول الثواب والعقاب والجنة والنار، وحول

الألم والعناء والشقاء والعسر فى الحياة الدنيا والسعادة والطمأنينة واليسر فى الحياة الآخرة وكذلك الحياة الدنيا ذاتها "وبشر الصابرين" ولقد حرص الدين الإسلامى على قيمة "الصبر" وتأكيدها فى نفوس الأفراد والمؤمنين بحيث انعكس هذا التأكيد فى الأقوال الشفاهية والأمثال الشعبية البسيطة التركيب من المفردات اللغوية أو المرددات القولية المتكررة حول "الصبر" و"إن الله ولى الصابرين" وإن من يصاب بضر فهو مؤمن لأن "المؤمن مصاب" ولذلك فهم – أى الأفراد – لا يعرفون اليأس عند حلول نكبة أو أزمة بل أ نهم يتجهون إلى الله بقولهم "الهمنا الصبر".

ولقد جاء الصبر فى الكثير من المواقف بمعنى تحمل ما يأتى به الله خيراً أو شراً ولكنه جاء أيضاً بمعنى عدم الغضب الشديد، أو تحمل ظروف الحياة القاسية، أو تحمل الظلم. ويعتبر المفهوم الدينى للصبر من أكثر المفاهيم شيوعاً، وتأتى المفاهيم الأخرى مكملة لهذا المفهوم الدينى أو معبرة عنه. ولقد اتفقت تلك النتيجة مع ما وصلت إليه الدراسة التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان "المصرى المعاصر" والتى أكدت أن الصبر يأخذ غالباً مفهوماً دينياً حيث يعنى تحمل ما يأتى به الله خيراً أم شراً.

كذلك يمكن أن نتلمس بوضوح استمرار السلبية واللامبالاة فى الثمانينات والتسعينيات فى المجتمع المصرى، وإن كنا لا نميل إلى وصف المصرى بالسلبية على إطلاقها، فلقد أوضحت مواقف الحياة اليومية صدق ما وصلت إليه دراسة المصرى المعاصر من "إفراط المصرى فى الاهتمام بما هو خاص" فلقد كشفت العديد من مواقف الحياة اليومية عن مدى اهتمام المصرى بحل كل مشاكله الخاصة ومشاكل أسرته بكل السبل وبصبر وإصرار برغم كل المعوقات الاقتصادية ، الاجتماعية.

ولقد أكد د. أحمد زايد على عزوف الإنسان المصرى عن المشاركة فى حل مشاكل الآخرين فى دراسته "خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى"، وأرجع ذلك إلى أن الإنسان المصرى لا يتلمس المشكلات فى حياتة اليومية ولكنه يتلمس السلامة ويؤثر على غيرها وذلك لكى يحقق أهدافه دون أدنى قدر من التوتر أو الصراع.

ويتضح أيضاً استمرار وجود النكتة كأحد أساليب المقاومة السلبية لكل تناقضات البنية الاجتماعية، وإن كانت لا تعد الأسلوب الوحيد للمقاومة السلبية ويؤكد ذلك ما قاله د. سيد عويس: "النكت ليست الأسلوب الوحيد الذى يلجأ إليه المصريون فى هذه الظروف .. هناك أساليب أخرى، مثل "تزويغ الموظفين" إنه نوع من التمرد الخفى. أيضاً تراخيهم فى العمل، شبه الإضراب الصامت، الذى لا يعاقب عليه قانون الطوارئ. كذلك تسريب المال العام فى بالوعة الإهمال، ورمى فوانيس الإضاءة فى الشوارع بالطوب، وكسر إشارات المرور والسير فى الممنوع، ومعاندة الحكومة بكثرة الإنجاب، والاعتداء على رموز السلطة، فنحن لا نحب السلطة ولا نقدر على بعدها. إنها صورة من "هتاف الصامتين" أى الذين يصرخون بالإشارة بعد أن قطعت ألسنتهم. الأضعف يشير بالسخرية إلى الأقوى. ينكت عليه فلا حيلة أخرى.

وإذا كانت الشخصية المصرية استطاعت الحفاظ على الإنسان المصرى فى وجه كل التناقضات الاجتماعية المتزايدة فى الفترة الراهنة، فإن الرأسمالية العالمية – الأمريكية – استطاعت من خلال آليات العولمة الثقافية، تدعيم اتجاهات الحداثة والتغريب، وزعزعة ثقة الإنسان المصرى بذاته وتدعيم نظرته لذاته، فى مقابل بلورة صورة ملئوها الاحترام والتقدير بل والانبهار بالحضارة الغربية والإنسان الغربى والأمريكى على وجه الخصوص.

كما استطاعت تناقضات البنية الاجتماعية، وما خلفته من تشويه لقيمة العلم والعمل المنتج، وسيطرة طبقة أصحاب الأعمال الجديدة أن تعمل على انتشار نظرة من الاحترام والتقدير للمال والمادة، فى مقابل سيطرة وانتشار نظرة احتقار ودونية للعلم والمتعلمين والوظائف ... إلخ.

لقد أفرزت حقبة الثمانينيات والتسعينيات صور مختلفة من الوصولية والانتهازية والفساد التى خلفتها حقبة السبعينيات، ولم نستطع كل التغييرات التى قامت بها السلطة الحاكمة فى الثمانينيات فى القضاء عليها. كما أكدت الصور المختلفة والمتعددة من الامتهان والاحتقار، إلى ظهور اتجاه آخر مساوٍ له فى القوة ومضاد له فى الاتجاه، يعمل على المبالغة فى الاستعراض التى تطبع شرائح كثيرة فى المجتمع المصرى. وإلى زيادة الفهلوة، خاصة فيما يتعلق " بالوصول للهدف

بأقصر الطرق. والتخلص من المواقف الصعبة، وإدعاء المعرفة بكل شئ "ولقد انتشرت الكثير من صور الفساد كالرشوة والسرقة والغش. كما يسعى البعض إلى التخفيف من حدة تلك المفاسد فنجد من يدفع الرشوة يقول: "أعطيت فلاناً إكرامية "بدل رشوة"، أو "رشيت عليهم" بدل "رشيتهم". كما نجد اتجاه لتبرير الغش والسرقة والرشوة، و العلة واضحة، وهى انتشارها فى كل مكان .. وليس هناك من حيلة للتغير.

ولقد استمرت الكثير من جوانب التناقض والازدواجية التى كانت موجودة فى السبعينيات فى الفترة الراهنة مثل الازدواجية بين الفعل والقول، والازدواجية بين الخفى والمعلن. فدائماً ما نجد من يبررون تصرفاتهم ويجدون لها أسباباً منطقية، كتبرير الغش فى الامتحانات بأنه مساعدة للطالب ولأهله الكادحين، وبأنه سيتخرج فلا يجد عمل فلا أقل من مساعدته على النجاح.

ومن ثم فإن "ما شاع تسميته مؤخراً بالتسيب أو الفساد أو عدم الانضباط قد لا يكون فى حقيقية الأمر أكثر من مظهر، زادت قليلاً أو كثيراً عن الحد، لقيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص والتكيف مع الظروف، حتى تعارضت مع ما يفرضه القانون. كما أن ظهور أنواع جديدة من الجرائم، وزيادة معدل أنواع قديمة منها، لا يزيد فى كثير من الأحوال عن أن يكون تطبيقاً فاضحاً لنفس القيم، إن ظاهرة العمارات الجديدة التى تسقط بعد شهور أو أيام من بنائها، وكثرة الاعتداء على أموال الدولة، وشيوع الرشوة، وقتل الأب أو الأم استعجالاً للميراث كثيراً ما تكون مجرد مظاهر لهذه العجلة فى الصعود الاجتماعى أو لفزع شديد من الهبوط، وإذا كان النشاط الاقتصادى غير المنتج هو أكثر فعالية فى الإسراع بالصعود الاجتماعى من النشاط الإنتاجى، فإن الجريمة قد تكون هى أكثر أنواع النشاط المنتج إسراعاً بتحقيق هذا الصعود، يقوم بها الأفراد عجلة ونفاذ صبر.

تعقيب:

لقد واجه الشعب المصرى فى النصف قرن الماضى الكثير والكثير من التغيرات والتغييرات التى تفاعل معها سلباً وإيجاباً وكان مثالاً واضحاً للشعب الواعى الذى أصقلته خبرته الألفية التراكمية، فهو يعرف متى يشارك ومتى يعمل

على تغيير الأحداث، ويعرف متى يتراجع عن المشاركة وينصرف إلى هموم حياته اليومية.

ففى الخمسينات وبداية الستينيات واجه قوى المستعمر، والقوى الإمبريالية العالمية فكانت حرب ٥٦ التى التحم فيها الشعب بالقيادة السياسية، ثم كانت أول خطة تنموية التى لم تسلم من السلبيات والمفاسد – وكان بناء السد العالى ثم جاءت فاجعة هزيمة ٦٧ ووقف الشعب المصرى فى وجه عبد الناصر ليثنيه عن قراره بالتنحى عن الحكم عقب الهزيمة. ثم كانت حرب أكتوبر وما أظهره من إيجابيه أطلق عليها روح أكتوبر.

ولكن كانت سياسات الانفتاح الاستهلاكية الخدمية التى شكلت فى مرحلة الستينيات كل ما روجت له من قيم إيجابية سبباً وراء ارتداد الإنسان المصرى إلى سلبيته ولا مبالاته وتراجع عن المشاركة الإيجابية ولجوئه إلى سياسة الحلول الفردية فكانت الهجرة النفطية وكانت هجرة العقول للخارج.

وعندما تزايدت حدة الضغوط الاقتصادية على الإنسان المصرى ومع قرارات إلغاء الدعم عن السلع الأساسية قامت انتفاضة الجوع للدفاع عما بقى من الحد الأدنى من مقومات الحياة ولكن سرعان ما عاد الإنسان المصرى إلى هدوئه مع تراجع القيادة السياسية عن قرارات رفع الدعم عن السلع الأساسية.

وعايش الإنسان المصرى هموم حياته اليومية وقلت نسب المشاركة السياسية، وصارت الأسرة هى المحور الأول لاهتمام الإنسان المصرى الذى كان ما يلبث أن يهتم بما يدور حوله من أحداث – فى الخليج مع حرب الكويت سنة ١٩٩٩ ثم مع غزو العراق سنة ٢٠٠٣– حتى يعود من جديد إلى الانغماس فى هموم حياته اليومية خاصة بعد تفاقم حدة ضغوط الحياة اليومية من ارتفاع جنونى للأسعار وندرة فرصة الحصول على عمل وتراجع فرص الزواج وتكوين أسرة وزيادة مشاكل التعليم والدروس الخصوصية وتفاقم مشاكل الشباب وتفاقم مشاكل الأسرة المصرية وزيادة نسب المرأة المعيلة وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وغيرها من هموم الحياة اليومية التى تكفلت بإبعاد الإنسان المصرى عن الاهتمام بأى قضايا عامة خاصة فى ظل غياب قضية قومية أو وطنية.

قائمة بالمراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم أحمد شعلان، النوادر الشعبية المصرية، "دراسة تاريخية اجتماعية"، جـ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢- أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى "تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة"، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

٣- أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف، ط١، القاهرة، مينا للنشر، ١٩٩١.

٤- أحمد عرابى، مذكرات الزعيم أحمد عرابى، دار الهلال، العدد (٤٦١)، مايو ١٩٨٩.

٥- أسامة الغزالى حرب، مصر تراجع نفسها، سلسلة الأعمال الفكرية، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

٦- إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة "دراسات فى النظريات والمذاهب والنظام"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٧- إليكسى فاسيليف، مصر والمصريون، ترجمة دار التقدم، الاتحاد السوفيتى، ١٩٨٩.

٨- أمير اسكندر، صراع اليمين واليسار فى الثقافة المصرية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

٩- أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠- السيد عبد العاطى السيد، صراع الأجيال "دراسة فى ثقافة الشباب"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

١١- جمال حمدان، شخصية مصر، "دراسة فى عبقرية المكان"، جـ١، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.

١٢- جمال حمدان، شخصية مصر، ج٤، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

١٣- حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإرادة التكامل القومى، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٣.
١٤- حامد عمار، التنشئة الاجتماعية فى قرية (سلوا)، ترجمة غريب سيد أحمد وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.
١٥- حبيب جاماتى، مصر مقبرة الفاتحين، فى سلسلة تاريخ ما أهمله التاريخ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، العدد ٨، ١٩٦٢.
١٦- حسن حنفى، أزمة الوطن فى المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، مج١، "الهوية الثقافية والشخصية القومية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
١٧- حسن حنفى، فى فكرنا المعاصر، سلسلة قضايا فكرية معاصرة، بيروت، لبنان، دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
١٨- حسين فوزى، سندباد مصر، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.
١٩- حسين مؤنس، باشاوات وسوبر باشوات "صورة مصر فى عصرين"، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨.
٢٠- حلمى أحمد شلبى، المجتمع الريفى فى عصر محمد علـى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
٢١- سامية سعيد إمام، من يملك مصر!، دار الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
٢٢- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، معهد الإنماء العربى، بيروت، (د.ت.).
٢٣- سيد عويس، قراءات فى موسوعة المجتمع المصرى، دار الهلال، إبريل ١٩٨٨.
٢٤- شبل بدران وحسن البيلاوى، علم اجتماع التربية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٢٥- شبل بدران، التربية والنظام السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٢٦- شحاته صيام، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٣٠ - ١٩٨٠) تحليل بنائى تاريخى، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١.

٢٧- صبحى وحيدة فى أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت.

٢٨- طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٩- طلعت عبد الحميد فايق، دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٠- عادل حمودة، النكتة السياسية، القاهرة، سفنكس للطباعة، ١٩٩٢.

٣١- عاطف وصفى، الثقافة والشخصية "الشخصية الوطنية المصرية"، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.

٣٢- عبد الباسط عبد المعطى، الإعلام وتزييف الوعى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

٣٣- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٤- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٥- عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد علـى، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٦- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٧- عطية الصيرفى، من يحكم مصر المحروسة، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٢.

٣٨- غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، كتاب الأهالى، رقم (١٥)، ١٩٨٧.

٣٩- غالى شكرى، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢.

٤٠- فؤاد مرسى وآخرون، الانتخابات البرلمانية فى مصر، درس انتخابات ١٩٧٧، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠.
٤١- فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، ط١، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
٤٢- ليلى عنان، الحملة الفرنسية بين الأسطورة والحقيقة، كتاب الهلال، العدد ٥٠٠، دار الهلال، القاهرة، أغسطس ١٩٩٢.
٤٣- مؤمن كمال الشافعى، الدولة والطبقة الوسطى فى مصر: تحليل سوسيولوجى لدور الدولة فى إدارة الصراع الاجتماعى، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٢.
٤٤- محمد أبو الإسعاد، ظاهرة الفساد السياسى فى مصر المعاصرة "١٩٧٤ – ١٩٨٦"، القاهرة، ١٩٨٩.
٤٥- محمد أحمد بيومى، المشكلات الاجتماعية: دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٠١.
٤٦- محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ "المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى"، جـ١، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٢٠)، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨.
٤٧- محمد السيد أيوب، فلاح مصر عبر التاريخ، دار التعاون، القاهرة، ١٩٨٦.
٤٨- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ "السلاح والسياسة"، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.
٤٩- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان "حرب الثلاثين سنة"، جـ١، ط١، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨.
٥٠- محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د.ت.
٥١- محمد عودة، أحمد عرابى قصة ثورة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٨٦.
٥٢- محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، هوية مصر، ط١، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٥٣- مريم أحمد مصطفى، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
٥٤- مصطفى مرتضى، المثقف والسلطة: دراسة تحليلية لوضع المثقف المصرى فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥، دار قباء، القاهرة، ب.ت.
٥٥- ملاك جرجس، سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية، روزاليوسف، القاهرة، مايو ١٩٧٤.
٥٦- ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٩.
٥٧- نادية رضوان، الشباب المصرى المعاصر وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
٥٨- نبيل أباظة، هموم ثقافية، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، مهرجان القراءة للجميع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

أبحاث ومقالات ودوريات وندوات:

٥٩- إبراهيم أبو العيون كامل وآخرون، تطور وضع الرأسمالية المصرية فى الفترة من الستينيات إلى التسعينات، فى ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، القاهرة ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٣.
٦٠- أحمد مجدى حجازى، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية "رؤية نقدية من العالم الثالث"، فى مجلة عالم الفكر، الكويت، مج٢٨، ع٢، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.
٦١- إمام حسانين، نحو المواجهة التشريعية لغسيل الأموال: "دراسة فى الاقتراح بمشروع القانون بحظر غسيل الأموال"، فى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية (٧-١٠ مايو ٢٠٠٠)، مج١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٦٢- السيد عبد العاطى السيد وآخرون، مشكلات المجتمع المصرى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.

٦٣- السيديس وآخرون، العرب والعولمة، ط٢، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
٦٤- جمال على زهران، أزمة قيم وصراع الأجيال فى مصر، فى الأهرام ٩ يوليو ٢٠٠١.
٦٥- حسن توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)، فى مجلة عالم الفكر، الكويت، مج٢٨، ع٢، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.
٦٦- رمزى زكى، الديون الخارجية وتعميق التبعية "ملاحظات حول خبرة مصر بين الدائنية والمديونية فى مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦.
٦٧- سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨.
٦٨- سمير نعيم أحمد، "أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشرة، مارس ١٩٨٣.
٦٩- سمير نعيم، أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثانى، يونيو ١٩٨٢.
٧٠- سمير نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى، فى الدين والمجتمع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية لعلم الاجتماع، بيروت، ١٩٩٠.
٧١- صالح أبو أصبع، الهيمنة الثقافية وحقوق الاتصال فى أفريقيا فى عصر الإعلام الإليكترونى، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، ع٨٧، إبريل /يونيه ١٩٩٧.
٧٢- طه عبد العليم، تطور الرأسمالية الصناعية المصرية، (خلفية تاريخية) فى ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية: القاهرة ١٩ - ٢٠ ديسمبر

١٩٩٢، تحرير د. طه عبد العليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٧٣- عبد الباسط عبد المعطى، الوعى الدينى والحياة اليومية، دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية فى قرية مصرية، فى الدين فى المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، ١٩٦٠.

٧٤- عبد السلام نوير، الحراك الاجتماعى، والتغير السياسى فى مصر "١٩٧٤-١٩٨٧"، المجلة الاجتماعية القومية، مج٣١، ع١، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير ١٩٧٤.

٧٥- عبد الله محمود سلميان، عوامل الابتكار فى الثقافة العربية المصرية، مجلة العلوم الاجتماعية، ع١، مج١٣، ربيع ١٩٨٥.

٧٦- عبد الله محمود سليمان، عوامل الابتكار فى الثقافة العربية المعاصرة، فى مجلة العلوم الاجتماعية، مج١٣، ع١، ربيع ١٩٨٥.

٧٧- على فهمى، القيم والقيم المضادة بين التنمية بغير الطريق الرأسمالى والانفتاح الاقتصادى، فى مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ع٤، شتاء ١٩٨٨.

٧٨- فليح حسن، التمويل الدولى فى ظل الاتجاه نحو العولمة، فى المؤتمر العلمى الأول: العولمة وأبعادها الاقتصادية ٨-١٠/٨/٢٠٠٠، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ٢٠٠٠.

٧٩- كريم أبو حلاوة، الآثار الثقافية للعولمة خطوط الخصوصيات الثقافية فى بناء عولمة بديلة، فى عالم الفكر، ع٣، مج٢٩، يناير - مارس ٢٠٠١.

٨٠- لويس كامل ملكية، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى، مج٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

٨١- محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامى العربى، فى مجلة عالم الفكر، الكويت، مج٢٨، ع٢، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩.

٨٢- محمد عابد الجابرى، قضايا فى الفكر المعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٩٧.

٨٣- محمود عبد القادر محمد وإلهام عفيفى، الأساليب الشائعة للتنشئة الاجتماعية فى الريف المصرى "دراسة مقارنة بين الريف والحضر"، التقرير الثانى "مواقف الجنس والعدوان" ١٩٧٣، فى المجلة الاجتماعية القومية، مج ١٣، ع٢، مايو ١٩٧٦.

٨٤- مراد غالب ومحمود المراغى، وجهاً لوجه، مجلة العربى، العدد ٤٠٠، مارس ١٩٩٢.

٨٥- مريم أحمد مصطفى، أزمة التنظير وواقع التنمية فى بلدان الوطن العربى، فى ندوة عاطف غيث العلمية الأولى (علم الاجتماع وقضايا العالم العربى)، ١٩٩٣.

٨٦- منال الاثنين، قانون منع الاحتكار الذى أصبح ضرورة "بالأسماء ١٠ شركات تسطير على السوق المصرى!"، صوت الأمة، ٢٠٠٢/٢/٤.

٨٧- ميرفت الحضرى، الاتحاد السوفيتى .. والمصير، مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٠٩، ١٦ مارس ١٩٩٢.

٨٨- نادية حسن سالم، الشخصية القومية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال الشعبية، فى المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، المجلد ١٨، سبتمبر ١٩٨١.

٨٩- نبيل عمر، أصابع اليهود وراء إشعال الحرب الصليبية الجديدة، صوت الأمة، ٢٠٠١/١٠/٣.

٩٠- نجوى إبراهيم، الديموقراطية، ع٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١.

٩١- نسرين البغدادى، مشكلات المسرح المصرى "تحليل لرؤية المسرحيين واتجاهات الجمهور"، فى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية (٧ -

١٠ مايو ٢٠٠٠)، مج١، المركز القومى للبحـوث الاجتماعيـة، القـاهرة، ٢٠٠٠.

٩٢- هدى الشناوى، الغنى الفقر فى العالم، المؤشرات والمبررات مـع الإشـارة لبعض قضايا التبعية والتطبيق على المجتمع المصـرى ومجتمـع الدراسـة "منطقة عزبة الصعايدة بإمبابة"، فى ندوة عاطف غيـث العلميـة السـنوية السادسة ٢٦ – ٢٨ إبريل ١٩٩٥ "العلوم الاجتماعية ومشـكلات المجتمـع العربى"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

■ تقارير:

٩٣- التقرير السوى، للمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨ – ١٩٩٩.

٩٤- تقرير البنك الدولى "تقرير عن التنمية فى العـالم ١٩٩٢"، التنميـة والبيئـة مؤشرات التنمية الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢.

٩٥- تقرير البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٢ "بناء المؤسسات من أجل الأسواق"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهـرام، ٢٠٠٢.

٩٦- تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القطاع العـام، سلسـلة تقـارير مجلس الشورى، ج١، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٨١.

٩٧- تقرير مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن القطـاع العام، سلسلة تقارير مجلس الشورى (الجزء الأول)، القاهرة، مطابع مؤسسة دار الشعب، ١٩٨١.

٩٨- تقرير معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقـم (٤٩) الإنتاجية والأجور والأسعار: الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر"، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

■ رسائل جامعية:

٩٩- أحمد سليمان أبو زيد، أيديولوجيا النظام السياسى وتوزيع الفرصة الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.

١٠٠- السيد محمد السيد الرامح، محددات البناء الطبقى وديناميانه فى المجتمع المصرى "تحليل سوسيولوجى فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٨١"، دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.

١٠١- رانيا فتح الله محمد فرج، الكوميديا فى عروض المسرح المصرى فى الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المسرح، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨.

١٠٢- رجاء عبد الرازق الغمراوى، سياسة الانفتاح الاقتصادى وأثرها على تغير أنماط الاستهلاك فى المجتمع المصرى، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٠٣- سامى أحمد محمد أحمد، الجانب الأيديولوجى فى الفكر السياسى المعاصر فى مصر فى الفترة من (١٩٤٢ – ١٩٨٠)، رسالة ماجستير فى الآداب (غير منشورة) قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.

١٠٤- سهى محمود محمد عبد الرحيم، الدراما التليفزيونية وعلاقتها بسياسات الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دبلوم معهد العلوم الاجتماعية – شعبة الاتصال والإعلام، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٠٥- طه عبد العاطى مصطفى نجم، الصحافة المصرية وتشكيل الوعى الاجتماعى: دراسة فى تحليل المضمون، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٠٦- مجدى أحمد بيومى، القيادة الكاريزمية والتغير السياسى فى مصر: تحليل سياسى تاريخى للقيادة السياسية فى المجتمع المصرى "١٩٥٢ – ١٩٨١"،

رسالة دكتوارة غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٠٧- محمد صبرى فؤاد النمر، صراع القيم الفردية والمجتمعية وأثرها على المشاركة الاجتماعية "دراسة ميدانية لمراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية"، رسالة غير منشورة لدبلوم معهد العلوم الاجتماعيـة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٠٨- نهلة إبراهيم محمد، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير: دراسة سوسيولوجية فى الفترة من السبعينات للتسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

١٠٩- نهلة إبراهيم، قيم الإنجاز عند المصرى المعاصر: تحليل "سوسيو - ثقافي" فى الفترة من الستينيات للتسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشور، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

110- Abdel Monem Said Aly, Privatization in Egypt, the regional dimensions, in privatization, Routledge, London, 1993.

111- Afaf Lutfi Al-Sayyied Marsot, A short history of Modern Egypt, Cambridge, New York, 1988.

112- Alan Richard, Review articles, ten years of Infitah: Class, rent and policy stasis in Egypt, in the Journal of development studies, (July 1984).

113- Alexandre Bucciantc. Egypt's Komeini, fights extradition from Gersy city, in lemonde, English section. The Guardiam, 148, No. 4, (14 March 93).

114- Antonio – Gabriel M. Cunha, Economic performance and Macco economic adjustment in Egypt, American Arab Affairs, No. 32 (winter 87/88).

115- Arthur Goldshmidt, Jr., Modern Egypt "The formation of a nation state west view press. Inc. U.S.A. 1988.

116- Cairo Emert, Drug abuse in Egypt: A growing problem "who is doing what?", in Middle East times. "The Egypt Edition", Vol. 18, No. 12, (20-26 March 1990).

117- David Butter, Privatization gets going in Egypt, in Meed, 36, No. 8. (28 February 1992).

118- Denis J. Sullivan, The political economy of reform in Egypt, in: Int. J. Middle East stud., 22, No. 3 (1990).
119- Derek Hopwood, Politics and society "1945 – 1981", London, George Allen & Unwin, 1982.
120- Dirk J. Beottie, Prospects for democrtization in Egypt, in American Arab Affairs, No. 36. (Spring 1991).
121- Emmanuel Sivan, The Islamic Republic of Egypt, in orbis, 31, No. 1, "Spring 1987".
122- Gouda Abdel Khalek, Egypt's economic Reform and the challenges of globalization, in the Middle East and development in a changing worlds ed. AVS press.
123- Hassan A. W. El-Hayawan and Denis J. Sullivan, privatization in Egypt, in V. V. Ram Amadhan, privatization, Routledge, London, 1993.
124- Hassan AW. El-Hayawan and Denis J. Sullivan, Privatization in Egypt, In: V.V. Rana and Kan, Privatization, London, Routledge, 1999.
125- Homa Hood Far, Survival strategies in low income households in Cairo, in Journal of South Asian and Middle East studies, vol. XIII, No. 4, summer 1990.
126- Jack Grabbs, Jr., Politics, History and culture in Nasser's Egypt, in international Journal of Middle East study, Vol. 6, 1975.
127- Leonard Binder, The falure of the Egyptian left in Asian African studies, printed in Israel, 14, 1980.
128- Lila Adu-Lughod, The object of soap opera: Egyptian television and the cultural politics of modernity, In prisiom of the local, edited by D. Miller, London: Routledge, 1995.
129- M. A. El Kafif and A. Akubursh i, Structural change and economic development of Egypt: Between planning and the open door policy, in industry and development, No. 33, 1989.
130- Magda Abu Fadil, Through the open door, in the Middle East, November, 1987.
131- Magdi Wahba, Cultural policy in Egypt, UNESCO, Paris, 1972.
132- Marsha Pripst. In posusney, labour as an obstacle to privatization: the case of Egypt in Iliya Hank Denis J. Sullivan, privatization and liberalizatin in the Middle East, Indiana university press, Boston, 1992.
133- Michael Ross, Drug addiction making in roads among Egyptian elite. Los Angeles times, Dec., 19, 1985.
134- Mohamed Abdullah, Egypt's Heroin Addicts: Conservative stimate puts number at 250,000, in the Middle East times, The Egypt edition Vol. 18, No. 11 (14-20 February 1988).

135- Mohamed Sid-Ahmed. Cairo report, the Egyptian left the debacle, in Middle East report. Jan. Feb. 1988.
136- Nazih N. Ayubi, Bureaucracy and development in Egypt, in Journal of Asian and African studies, XXIV, 1 – 2 (1989).
137- Nazih N. M. Ayubi, Implementation capability and political feasibility of the open door policy in Egypt, in "Malcolm H. Herr and El Sayed Yassin, Rich and poor states in the Middle East Egypt and the new Arab order, west view press, the American university in Cairo Press Egypt.
138- Osama Hamed, Egypt's open door economic policy, an attempt at economic integration in the Middle East, In international Journal of Middle East studies, No. 1.
139- Paul Jabber, Egypt's crisis American's dilemma, in foreign affairs, vol. 64, No. 5.
140- Pradick & Hosh, Industrialization development a third word perspective, Green wood press, London, 1984.
141- Pradip. L. Qhosh, Industrialization and development, third world perspective, London, Green wood press, 1984.
142- Samir M. Youssef, the Egyptian private sector and the bureaucracy, in Middle Eastern studies, 30, No. 2, (April 1994).
143- Sarah Gauch, Egypt /1Mf "No-one wants to give Ground in the Middle East No. 187, (May 1990).
144- Simon Bindle, Repair work on the Infitah in the Middle East (September 1990).
145- Stephen Hubbelle, An eye for an eye, in mel, No. 446, (19 Mar. 1993).

■ رسائل جامعية باللغة الأجنبية:

146- Hassan Mohamed Hassan Mohamed, Family education and political socialization in Port-Said to the Faculty of Commerce and Social Sciences of University of Birmingham for the degree of Doctor of philosophy, June 1988.



